

ملف خاص بأعمال المؤتمر العلمي الصحافة الاستقصائية ومنهجية البحث العلمي في تغطية الحروب والنزاعات

03

قراءة في كتاب
الوثائق الرقمي
المزدوج: التغيير
والركود في
الشرق الأوسط

02

فاعلية أدوار
النخبة العربية
خلال الحرب على
غزة ورؤيتها
لأولويات القضية
الفلسطينية

01

تجربة الصحافة
الاستقصائية
وسياقات الانتقال
السياسي
والإعلامي في
تونس

الجزيرة

لدراسات الاتصال والإعلام ALJAZEERA FOR COMMUNICATION AND MEDIA STUDIES

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات
السنة الثالثة - العدد 6 - يوليو/تموز 2025

رئيس التحرير

د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير

د. عز الدين عبد المولى

مدير التحرير

د. محمد الراجي

هيئة التحرير

العنود أحمد آل ثاني

أ.د. لقاء مكّي

د. فاطمة الصمادي

د. سيدي أحمد ولد الأمير

د. شفيق شقير

د. عبد الله العمادي

د. الحاج محمد الناسك

الحواس تقيّة

محمد عبد العاطي

يارا النجار

المراجع اللغوي

إسلام عبد التواب

تصميم وإخراج

أعل الشيخ أحمد معلوم



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آراء الباحثين والكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
تتبنها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هاتف: 40158384 (+974)

فاكس: 44831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: AJCM@aljazeera.net

ISSN: 2958-1397 (Online)

ISSN: 2958-1400 (Print)

تصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

المحتويات Contents

Special Dossier: Investigative Journalism and Scientific Research Methodology in Covering Wars and Conflicts

Wafaa Abu Chakra

Scientific Research in Investigative Work: Drawing Inspiration for Methodological Tools to Strengthen Investigative Writing

15

Mohamed K. Boukhssas

Methodological Approaches in Investigative Journalism and Their Impact on Enhancing the Quality of Investigative Reports

49

Azzam Abu Al-Hammam

Applications of the Scientific Methodology in Foreign and Arab Investigative Reports: A Critical Analysis

75

Abdullah S. Bakhuraisa

Applications of Scientific Research Methodology in Journalistic Investigations in Yemen (2013-2021)

107

Mervet Chaktmi

Investigative Journalism in Times of War and Its Functional Role in Exposure, Verification, Accountability and the Pursuit of Justice

137

ملف خاص: الصحافة الاستقصائية ومنهجية البحث العلمي في تغطية الحروب والنزاعات

وفاء أبو شقرا

البحث العلمي في العمل الاستقصائي: استلهام العُدّة المنهجية لتحسين الكتابة الاستقصائية

محمد كريم بوخصاص

المقاربات المنهجية في الاستقصاء الصحفي وأثرها في تعزيز جودة التحقيقات الاستقصائية

عزام أبو الحمام

تطبيقات المنهجية العلمية في أعمال استقصائية أجنبية وعربية: تحليل نقدي

عبد الله سالم باخريصة

استخدامات منهجية البحث العلمي في التحقيقات الصحفية باليمن (2013-2021)

مرفت الشقطيني

الصحافة الاستقصائية في زمن الحرب ودورها الوظيفي في الكشف والإثبات والمساءلة وإرساء العدالة

Ahmed Radwan

The Use of Social Media by Journalists in Covering the War on Gaza and Its Role in Enriching Investigative Journalism Content (2023-2024)

165

أحمد رضوان

استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحرب على غزة ودورها في إثراء محتوى الصحافة الاستقصائية (2023-2024)

Fatma E. Elsayed

Challenges of Integrating Artificial Intelligence Techniques in Investigative Journalism: A Comparative Analytical Study

203

فاطمة الزهراء السيد

تحديات دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي الاستقصائي: دراسة تحليلية مقارنة

Sabrine Matmati

Tunisian Journalists' Perceptions of Artificial Intelligence Techniques and Their Use in Investigative Production

237

صبرين المظماني

تمثيلات الصحفيين التونسيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مراحل الإنتاج الاستقصائي

Sadok Hammami

The Experience of Investigative Journalism and the Contexts of Political, Media and Professional Transition in Tunisia (2011-2021)

277

الصادق الحمامي

تجربة الصحافة الاستقصائية وسياقات الانتقال السياسي والإعلامي والمهني في تونس (2011-2021)

Omar Iharchane

The Moroccan Experience in Investigative Journalism and Democratic Transition: The Type and Dynamics of the Relationship (1990- 2024)

295

عمر احرشان

التجربة المغربية في الصحافة الاستقصائية والتحول الديمقراطي: نمط العلاقة وديناميتها (1990-2024)

Sulieman Saleh

The Ethics of Investigative Journalism and Approaches to Developing its Social Responsibility

333

سليمان صالح

أخلاقيات الصحافة الاستقصائية ومداخل تطوير مسؤوليتها الاجتماعية

Studies and Research

دراسات وأبحاث

Abdelhakim Ahmaine

The Effectiveness of the Arab Elite's Roles During the Israeli War on Gaza and Their Conception of the Priorities of the Palestinian Cause (2023–2025)

367

عبد الحكيم أحمين

فاعلية أدوار النخبة العربية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ورؤيتها لأولويات القضية الفلسطينية (2023-2025)

Wadha H. Alsowaidi

Characteristics of Media Coverage of the War on Gaza and Its Role from the News Perspective of Al Jazeera Net and BBC Arabic (October 2023 – January 2025)

433

وضحة حسن السويدي

سمات التغطية الإعلامية للحرب على غزة ودورها من المنظور الإخباري لـ "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي" (أكتوبر/تشرين الأول 2023 - يناير/كانون الثاني 2025)

The Modern Media Dictionary

المعجم الإعلامي الحديث

Ghassan Mourad

Research Contribution to the Modern Media Dictionary

463

غسان مراد

مساهمة بحثية في مشروع المعجم الإعلامي الحديث

Book Review

قراءة في كتاب

Mahmoud M. Alhirthani - Shaymaa M. Shihab

The Digital Double Bind: Change and Stasis in the Middle East

485

محمود محمد الحريثاني - شيماء محمد شهاب

الوثاق الرقمي المزدوج: التغيير والركود في الشرق الأوسط

Academic Theses

رسائل جامعية

Hamdan A. Albadi

Omani Radio and Digital Media in the Omani Context

505

حمدان علي البادي

الإذاعات العمانية والميديا الرقمية في السياق العماني

Enas K. Mutlaq

**The Role of Citizen Journalism in
Enriching News Website Content:
An Analytical Study of Aljazeera.
net**

521

إيناس كاظم مطلق

**دور صحافة المواطن في إثراء محتوى
المواقع الإخبارية: دراسة تحليلية
لموقع "الجزيرة. نت"**

افتتاحية العدد

خطوات البحث العلمي وتطبيقاتها العملية في الصحافة الاستقصائية

تُقدّم مجلة الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام في هذا العدد ملفاً بحثياً خاصاً بأعمال المؤتمر العلمي، الذي عقده مركز الجزيرة للدراسات، ومختبر الدراسات الأدبية واللسانية وعلوم الإعلام والتواصل وشعبة علوم الإعلام والتواصل بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بمدينة فاس المغربية، بعنوان "الصحافة الاستقصائية ومنهجية البحث العلمي في تغطية الحروب والنزاعات"، يومي 4 و5 ديسمبر/ كانون الأول 2024. وقد انصبَّ اهتمام الباحثين في معظم الدراسات والبحوث على استقصاء أوجه العلاقة بين الصحافة الاستقصائية والمنهجية العلمية، ودراسة تأثير مناهج البحث العلمي في توجيه مسار العمل الصحفي الاستقصائي وعلمية خطواته وإثراء نتائجه، من خلال نماذج تطبيقية عربية وأجنبية، لاسيما في فترات الحروب والنزاعات، فضلاً عن دراسة بعض تجارب الصحافة الاستقصائية في مراحل الانتقال الديمقراطي والإعلامي والمهني (تونس، المغرب).

وثُبِّن نتائج بعض البحوث والدراسات أن الصحافة الاستقصائية تعمل على "استعادة الحقيقة"، من خلال عُدَّتِها المنهجية ونوع المعرفة الحفرية التي تُقدِّمها في تغطية الحروب والنزاعات، وذلك في غمار معركة السرد والمعلومات المُضَلَّلَة لأجهزة الدعاية والتضليل الإعلامي. كما تعمل هذه الصحافة، باعتبارها "مؤسسة من مؤسسات البحث عن الحقيقة"، على توثيق الحقائق التي تسعى جهات مختلفة إلى طمسها أو إخفائها أو تشويهها للتغطية على جرائم الحروب وانتهاكها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وقد شكَّلت الحرب على غزة وانعطافها نحو الإبادة الجماعية ميداناً للعمل الصحفي الاستقصائي الذي يُحاول استعادة الحقيقة باعتماد منهجية علمية تقوم على بناء فرضيات القصة الاستقصائية وصياغة أسئلتها، وجمع المعلومات والبيانات الضرورية، والاستعانة بمنهج علمي في مقابلة الروايات والتبُّت منها، والتَّحَقُّق من المعلومات المُضَلَّلَة والأخبار الزائفة، والرجوع للأدلة والمصادر الموثوقة، والدقة في المعالجة الإعلامية، ومراعاة السياقات المختلفة.

وتستخدم بحوث ودراسات هذا الملف مصطلح منهجية البحث بالمعنى الذي حدده الأكاديميان، جون وارد كريسويل (John Ward Creswell)، وجون ديفيد كريسويل (John David Creswell)، في كتابهما: "تصميم البحث: المنهج الكيفي والكمي والمختلط" (2022). ويقصدان بمفهومه خطط وإجراءات البحث التي يتسع نطاقها من الافتراضات العامة، وصولاً إلى المناهج التفصيلية لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. وتتضمن هذه الخطط عدة قرارات، منها المنهج الذي يُستخدَم لدراسة الموضوع، وإجراءات الاستقصاء، وإستراتيجيات البحث المحددة التي يتم بها جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. وتُفكّر هذه البحوث أيضاً في المنهج، باعتباره مجموع العمليات الفكرية التي يسعى من خلالها (الباحث أو) تخصص معرفي إلى الوصول للحقائق والبرهنة عليها والتحقق منها، أي أشكال الاستدلال والتلقي التي تُمكن من فهم وإدراك المشكلة أو الواقعة عبر الإجابة على السؤال: كيف؟ وهو المنظور الذي وضعته السوسيولوجية الفرنسية، مادلين غراويتز (Madeleine Grawitz) في كتابها: "منهاج العلوم الاجتماعية" (2001). هذا التمييز المنهجي والمعرفي بين المصطلحات الثلاثة: منهجية البحث العلمي، والمنهج العلمي، وكذلك البحث العلمي، يبدو ناظماً لجميع أعمال المؤتمر؛ إذ يُستخدَم كل واحد منها في سياق مخصوص، وبرؤية مخصوصة.

لذلك تُحدّد الدراسات والبحوث علاقة الصحافة الاستقصائية بالبحث العلمي، واستلهاها للمنهج العلمي (أو المناهج العلمية التي قد يستخدمها الصحفي الاستقصائي في الإجابة عن أسئلة القصة والتحقق من فرضياتها)، وقد يستعين الصحفي المستقصي عمومًا بمنهجية البحث العلمي في عمله الاستقصائي. وترتبط هذه الخيارات المنهجية والمعرفية وإمكانية استلهاها في العمل الصحفي الاستقصائي بمستوى التكوين العلمي للصحفي المستقصي، وخبرته الشخصية في التعامل مع مصادر المعرفة. فالوعي بخطوات البحث العلمي يزيد القصة عمقاً وثراءً بحثياً، والمنهج العلمي يُساعد الصحفي المستقصي في تقديم القصة من منظورات مختلفة، سواء بالبحث في جذورها (البعد التاريخي)، وتتبع أسبابها والعوامل المؤثرة فيها (دراسة الحالة) ووصف متغيراتها ودراسة علاقاتها الارتباطية (البعد الوصفي)، ومقارنة هذه المتغيرات ودراسة أوجه التشابه والاختلاف بينها (الدراسة المقارنة)...

إلخ.

وفي هذا الجزء الأول من الملف البحثي، تُحدّد الأكاديمية وفاء أبو شقرا دورَ البحث العلمي ومناهجه وتقنياته في العمل الصحفي الاستقصائي، من خلال الإجابة على هذا السؤال المركّب: إلى أي مدى يستلهم الصحفي الاستقصائي أسلوب الأبحاث العلمية لإعداد موضوعه الصحفي؟ وأي دور لهذا الأسلوب في تعزيز قواعد الصحافة الاستقصائية وخلق تمايزها؟ وفي هذا السياق أيضًا، تبحث الدراسة التي أعدها الأكاديمي محمد كريم بوخصاص المقاربات المنهجية في العمل الصحفي الاستقصائي وتقاطعاتها مع المناهج العلمية، وسُبل توظيفها لتحسين جودة التحقيقات الاستقصائية، وتقديم رؤية شاملة للأساليب المنهجية التي تُستخدَم في هذا النوع من الصحافة.

وتفحص دراسة للدكتور عزام أبو الحمام مدى إلزامية المنهجية العلمية، وخطواتها المعروفة في البحث العلمي، في مجال الصحافة الاستقصائية، وترصد أيضًا حدود التزام الأعمال الصحفية الاستقصائية التي حقّقت نجاحًا صحفيًا وإعلاميًا بالمنهجية العلمية. كما تتبّع الدراسة التي أعدها الباحث عبد الله سالم باخرصة الإجراءات والخطوات المنهجية التي استندت إليها عينة من التحقيقات اليمنية في بناء قصصها وصياغة إشكالياتها وفرضياتها، وتُحاول الإجابة على سؤال إشكالي محوري: إلى أي حدّ تتمثّل هذه التحقيقات في تحليلها المضاميني، وتتبعها للأدلة ومقارنة البراهين والحجج، منهجيةً البحث العلمي للوصول إلى نتائج كاشفة للحقائق، وللإجابة على جميع الأسئلة التي تُثيرها قضايا التحقيقات؟

وتسعى دراسة للباحثة مرفت الشقطني إلى استكشاف الدور المحوري الذي تقوم به الصحافة الاستقصائية في المنطقة العربية خلال فترات الحروب والنزاعات، وفعاليتها في تغطية الانتهاكات وجرائم الحروب، وإبراز التحديات التي تواجه الصحفيين الاستقصائيين وكيفية تجاوزها بفضل التكنولوجيا الحديثة. ويتقصى الباحث، أحمد رضوان، التحديات التي واجهها الصحفيون الفلسطينيون خلال تغطية الحرب الإسرائيلية على غزة (2023-2024)، ويبحث المنهجية التي اعتمدها الصحفيون في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لمتابعة تطورات الأحداث، والتحقّق من دقة الأخبار وصدقيتها في ظل التدفق الهائل للمعلومات وانتشار الأخبار المضلّة، ويرصد أيضًا فاعلية هذه المنصات في إثراء محتوى الصحافة الاستقصائية.

وتبحث الدراسة التي أعدتها الأكاديمية، فاطمة الزهراء السيد، التحديات التقنية والمهنية والقانونية والأمنية والصحية التي يُثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي في إنجاز العمل الصحفي الاستقصائي بمراحله المختلفة. وتُقارب القضايا الإشكالية التي تطرح السؤال حول إعادة صياغة الدور المنوط بالعامل البشري في العمل الاستقصائي، واعتماد أنماط جديدة من الصحافة التعاونية التي تستند إلى التكامل بين جهود خبراء التقنية وخبرات الصحفيين في التخصصات المختلفة. وترصد دراسة للباحثة صبرين المظمطي تمثّلات الصحفيين الاستقصائيين التونسيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مراحل الإنتاج الصحفي الاستقصائي عبر دراسة استخداماتها التحريرية والتقنية في الممارسة الإعلامية اليومية وخلال الحروب والنزاعات. وتستشرف الدراسة مستقبل الصحافة الاستقصائية في تونس، في ظل التطورات التقنية المتسارعة وتأثيرها على وظيفة الصحفي الاستقصائي والمنظومة الأخلاقية.

وتهدف دراسة الأكاديمي الصادق الحمامي إلى فهم تجربة الصحافة الاستقصائية في تونس من خلال منهجية مخصصة تعتمد على مدخلين: يهتم المدخل الأول بدراسة السياقات المؤثرة في تشكّل هذه التجربة، وهي الانتقال السياسي والانتقال الإعلامي والانتقال المهني. ويُركّز المدخل الثاني على الفاعلين في الصحافة الاستقصائية، وهم الصحفيون، والمؤسسات الصحفية، والمنظمات الدولية، كذلك الدولة. وتبحث دراسة الأكاديمي عمر احريشان إشكالية العلاقة بين الصحافة الاستقصائية وتبني الخيار الديمقراطي في الحالة المغربية من خلال رصد البيئة القانونية والمؤسسية والسياسية والمهنية التي ميّزت ظهور وانتشار وتراجع الصحافة الاستقصائية بالمغرب. وتتقصّى أيضاً تأثير الانفتاح السياسي والحقوق، الذي شهده المغرب منذ تسعينات القرن الماضي، في العلاقة بين المتغيرين ودينامية تفاعلهم. وتهتم دراسة الدكتور سليمان صالح ببحث أخلاقيات الإعلام التي تُمكن من تطوير جودة المضمون الذي تُقدّمه وسائل الإعلام عبر أشكالها الصحفية المختلفة، خاصة الصحافة الاستقصائية، في ظل الحروب والنزاعات التي تزيد حاجة المجتمعات إلى صحافة تكشف الانتهاكات، وتوثّق جرائم الحروب والجرائم ضد الإنسانية.

وفي نافذة دراسات وأبحاث، يقوم الدكتور عبد الحكيم أحمين باستقصاء الأدوار التي اضطلعت بها النخبة العربية، خلال الحرب الإسرائيلية على غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ويرصد، في استطلاع للرأي، المبادرات التي سارعت إليها هذه الفئة المجتمعية في سياق مواجهة جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. ويحدد أولويات النخبة، والرؤى التي تُؤطر مبادراتها ونشاطها الفكري، وعلاقاتها بمحيطها السياسي والاجتماعي المحلي والدولي. وتُقارب دراسة للباحثة وضحة حسن السويدي سؤالاً محورياً عن دور التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية على غزة من المنظور الإخباري لموقعي "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي". وتُحلل سمات المضمون وأطر المعالجة الإعلامية لسيرورة الحرب وتداعياتها، خلال الفترة الممتدة من 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى 19 يناير/ كانون الثاني 2025.

وفي زاوية "المعجم الإعلامي الحديث"، يُشارك الدكتور غسان مراد بمادة علمية مساهماً في بناء لبنات هذا المعجم الذي يمثل إسهاماً معرفياً لمركز الجزيرة للدراسات في صناعة معجمية تحقق التراكم المعرفي الإعلامي. وتزداد أهمية هذا المشروع باعتبار هذه الصناعة وسيطاً علمياً يوثق الصلة بمجال اشتغاله، ويُكسب المتلقي وعياً عميقاً بالكيفية التي يُعبّر بها النسق المعجمي عن صيرورة الظواهر والقضايا الإعلامية التي يُعالجها من خلال البحث في أصول الكلمات وتشكل المصطلحات وبلورة المفاهيم واستقصاء تطورها التاريخي.

ويُقدّم الدكتور محمود محمد الحراثني والباحثة شيماء محمد شهاب، في قراءتهما لكتاب: الوثائق الرقمي المزدوج: التغيير والركود في الشرق الأوسط، مقارنةً سياقيةً تتبّع دلالة المصطلحات والمفاهيم التي يستخدمها المؤلفان، الدكتور محمد زباني والدكتور جو خليل، في دراستهما لواقع التحول الرقمي في العالم العربي من منظور نقدي مُتعدد التخصصات. ويرى الحراثني وشهاب أن الكتاب مرجع مهم لفهم التحول الرقمي في الوطن العربي؛ حيث يُناقش قضايا، مثل السيادة الرقمية والحاجة إلى تفكيك الهيمنة المعرفية الغربية في دراسة هذا التحول. وهو أيضاً دعوة لإعادة التفكير في الكيفية التي يمكن من خلالها للمنطقة أن تُوظف التقنيات الرقمية دون أن تقع في فخّ التناقضات التي تحدّ من أثرها التنموي.

وفي نافذة الرسائل الجامعية تبحث أطروحة الباحث حمدان علي البادي، بعنوان "الإذاعات العمانية والميديا الرقمية في السياق العماني"، في العلاقة بين الميديا الرقمية والإذاعات العمانية من حيث الإنتاج والتوزيع والإمكانيات التي توفرها البيئة الرقمية لتعزيز العمل الإذاعي عبر الإنترنت، والاستثمار في إذاعات الإنترنت التي تُعد مستقبل الميديا التي تأخذ حيزاً من اهتمام المستخدمين لسهولة الوصول إليها، وما تتميز به من سرعة في التعاطي مع الأحداث وإمكانية مشاركة المستخدمين وتفاعلهم مع برامجهم المفضلة. وترصد الباحثة إيناس كاظم مطلق دور صحافة المواطن وأهميتها في إثراء محتوى المواقع الإخبارية، وتركز على منصة "مدونات" في موقع "الجزيرة نت"، الذي يولي أهمية كبيرة لمشاركة المواطنين في صناعة المحتوى الإخباري؛ مما يجعله حالة دراسية نموذجية لفهم أهمية دور صحافة المواطن في المحتوى الإعلامي الرقمي. وتُقارب الدراسة هذه الحالة من خلال الإجابة على هذا السؤال المحوري: ما دور صحافة المواطن (مدونات الجزيرة) في إثراء محتوى "الجزيرة نت"؟

ملف خاص

الصحافة الاستقصائية ومنهجية البحث العلمي
في تغطية الحروب والنزاعات

البحث العلمي في العمل الاستقصائي: استلهام العُدة المنهجية لتحسين الكتابة الاستقصائية

Scientific Research in Investigative Work: Drawing Inspiration for Methodological Tools to Strengthen Investigative Writing

* وفاء أبو شقرا – Wafaa Abu Chakra

ملخص:

أفضى غياب تعريف دقيق لمهية الصحافة الاستقصائية إلى خلق التباس بين طبيعة العمل الصحفي الاستقصائي وطبيعة العمل الصحفي التقليدي. ويذهب التيار المؤيد لفرضية وجود تباينات جوهرية بين المجالين إلى اعتبار أن التحقيقات الاستقصائية أقرب إلى البحث العلمي منها إلى الصحافة العادية؛ لأن الاستقصائيات محكومة بضوابط، وتتوسل أدوات ومقاربات محددة لإثبات الحقائق والتحقق من المعلومات، ولاستكشاف أثر المشكلة-موضوع التقصي وحجمه.

ترمي الدراسة، وعبر المنهج المقارن، إلى التَّحَقُّق من هذه الفرضية واختبار العلاقة بين متغيراتها، من خلال التعرُّف على أبرز الفروقات الموجودة بين الصحافة التقليدية والصحافة الاستقصائية، وتحديد دور البحث العلمي ومناهجه وتقنياته في العمل الصحفي الاستقصائي. ونحاول الدراسة الإجابة على إشكالية يُلْخَصها هذا السؤال المركب: إلى أي مدى يستلهم الصحفي الاستقصائي أسلوب الأبحاث العلمية لإعداد موضوعه الصحفي؟ وأي دور لهذا الأسلوب في تعزيز قواعد الصحافة الاستقصائية وخلق تمايزها؟ ومن أبرز الخلاصات التي توصلت إليها أن التشابه كبيرٌ جدًّا بين التحقيق الاستقصائي والبحث العلمي، لكن لا تجوز المبالغة والذهاب بعيدًا في تقدير التماهي الحاصل بين المجالين. فالتحقيق الاستقصائي هو، في النهاية، "منتوج" يستجيب لمقتضيات العمل الصحفي، وليس بحثًا علميًا صرفًا، لكنه يمتاز، عن سائر الأعمال الصحفية، بقدرته على ابتكار أساليب عمل جديدة تركز إلى أدوات البحث العلمي، وتتطابق، إلى حدٍّ بعيد، مع أساليب عمل "الصحافة المتخصصة".

كلمات مفتاحية: البحث العلمي، الصحافة الاستقصائية، المناهج البحثية، الصحافة المتخصصة، كليات الإعلام.

* أ.د. وفاء أبو شقرا، أستاذة الكتابة الإذاعية والتلفزيونية، ورئيسة مركز الأبحاث في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، لبنان.

Abstract:

The lack of a precise definition of investigative journalism has led to confusion regarding its nature in relation to traditional journalism. Proponents of the view that fundamental differences exist between the two fields argue that investigative journalism is more closely aligned with scientific research than conventional reporting. This is because investigative journalism operates within specific controls, uses specialised tools and methodologies to verify facts, and evaluates the scale and impact of the issues being investigated. This study adopts a comparative approach to assess the validity of this hypothesis by identifying key differences between traditional and investigative journalism, and by exploring the role of scientific research methods and techniques in shaping investigative journalism. The central research question is: To what extent do investigative journalists rely on scientific research methods to craft their stories, and how do these methods reinforce the principles of investigative journalism, contributing to its distinctiveness? The findings reveal significant similarities between investigative reporting and scientific research. However, it is important not to overstate this resemblance. Ultimately, investigative reporting is a journalistic “product” designed to meet the demands of the profession, not a purely scientific endeavour. Nevertheless, it distinguishes itself from other forms of journalism due to its innovative use of scientific research tools, which closely align with the methods employed in investigative journalism.

Keywords: Scientific Research, Investigative Journalism, Research Methods, Specialised Journalism, Media Colleges.

مقدمة

لا يلتقي الأكاديميون وأهل الصحافة والإعلام حول مفهوم واحد للصحافة الاستقصائية، والتي لا يزال غير مُتَّفَق على تعريفها وتحديد هويتها. فيعتبرها بعضهم مجرد شكل من أشكال الصحافة التقليدية الجيدة والحسنة التنفيذ ويتم إنجازها بالأساليب القديمة نفسها، ولكن بطريقة أكثر تمحيصًا. وكانوا يُطلقون عليها، في أربعينات القرن الماضي، تسمية صحافة "الكشف" أو "التحديد"، بينما صنَّفها فريق من الباحثين الغربيين، وفي مرحلة مبكرة من الستينات، نمطًا من أنماط التغطية الصحفية الذي يُمثِّل امتدادًا لما اصْطُلِحَ على تسميته، في الدراسات الإعلامية، بـ "تيار الصحافة التفسيرية المتعمقة". وفي حين تتعدَّد تعريفات الصحافة الاستقصائية (صحافة "العمق" أو "الابتكار" أو "المشاريع")، يرى فيها البعض أسلوبًا مختلفًا في العمل الصحفي؛ يتجاوز حدود التغطيات والمعالجات المتعمقة للقضايا، أو الكشف عن الحقائق المخفية وفضحها أو البرهنة عليها أو استكمالها، إلى لعب دور في التصدي لشتى أوجه الانتهاكات والانحرافات والقصور في أداء مؤسسات المجتمع وهيئاته، والأهم خروج العاملين فيها من دائرة الانتفاع من الحكومات والشركات على حساب الصالح العام(1).

لكن دور الصحافة الاستقصائية والوجهة التي خطَّتها لنفسها الأطر والشبكات، التي تأسست ما بعد العام 2005، يطرحان التساؤلات حول حدود دور هذه الصحافة، والوظيفة التي تقوم بها في ظل التغيرات والصراعات التي يشهدها العالم عامة، والمنطقة العربية خاصة. وعندما نتكلم، في وقتنا الحاضر، عن "صحافة الاستقصاء والتحري" نعني بها، بحسب بعض الصحفيين الاستقصائيين، صحافة تُمثِّل أعلى مراتب المهنية الإعلامية وأصعبها، وتتحدَّد معها، بدرجة كبيرة، قوة وسائل الإعلام ومكانتها ومهامها كـ "سلطة رابعة" في المجتمعات(2). وليس من قبيل الصدفة أو التوصيف السطحي، إذن، أن تُنعت الصحافة الاستقصائية بـ "رمز نُبل المهنة"(3)، وتتجسد فيها رسالة الصحافة في تحقيق النفع العام وحماية حقوق الناس وحراسة مصالحهم. ومن المهم الإشارة هنا - في مطلع الألفية الثالثة وارتباطًا بالحديث عن الفساد واستخدامه في العُدَّة المفاهيمية الجديدة التي روَّجت لها النيولبرالية - إلى

تعاظم الحاجة للعمل الصحفي الاستقصائي بهدف خدمة التغيرات الهيكلية التي طرأت على بنية المجتمع.

واستدعت هذه الحاجة حالةً الفوضى غير المسبوقة التي رافقت (وتُرافق) التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاتصالية (الرقمية) في المنظومات الإعلامية، هذا فضلاً عن اهتزاز أخلاقيات المهنة التي أضحت محكومةً بتنافس محموم لاستمالة الرأي العام، بأي ثمن. فقد راج في معظم الأوساط الصحفية، لا بد من الإقرار، "أسلوب جديد" في الكتابة، يُكرّس نمطاً فرضه ما يمكن تسميته بـ"ديكتاتورية العاجل" (4) أو "القلق الجماعي المشترك"، والذي بات العنوان لمرحلة صارت فيها السرعة المحدد الرئيسي (وأحياناً الوحيد) لأجندة غرف الأخبار والدورة الإنتاجية. وغطت على المشهدية الإعلامية صورةً مَنْ يمكن تسميتهم بـ"الصحافيين الاستهلاكيين" الجانحين، بقوة، إلى ركوب موجة العصر، وبات همهم الأول وهاجسهم الأكبر كيفية إرضاء الأجيال الطالعة المبهورة "بمعجزة" الرقمي. وعليه، صاروا، بمعظمهم، يُغلبون ما هو سهل وبسيط على ما هو صعب وعميق، ومن دون تكبّد أدنى عناء للتنقيب عن المعلومة ومصادرها المختلفة، أو التركيز على البحث الدقيق في طرح الأحداث والمواضيع والقضايا، أو التحليل في طريقة السرد، من مختلف الزوايا، لإشباع رغبة الجمهور وتقديم الحقيقة كاملة له.

ويتوجب التمييز هنا بين العمل الصحفي التقليدي والعمل الصحفي الاستقصائي؛ إذ لا تخضع صحافة الاستقصاء، كالصحافة العادية، لمعيار السرعة في البث والنشر، ولا لـ"جاذبية" السبق الصحفي وحصرية تقديم الخبر والمعلومة، بل تُعتبر عملاً صحفياً يقوم على جهد بشري مكثف (غالباً مستقل) يطمح ويجهد لتقديم المعلومات الموثقة، والتي يصبح التأكد من حقيقتها ودقتها ومصادقتها أهم من المعلومة نفسها (5). لذا، تبرز أهمية صحافة الاستقصاء، ليس لكونها تكشف، فقط، عن الحقائق الغائبة أو المستترة أو المحجوبة (بفعل فاعل غالباً)، بل صحافة ترتقي إلى مستوى الحرفة، وتعتمد على معايير الصحافة المتأنية التي يقيس فيها الصحافيون تغطيتهم بالأشهر والسنوات وليس بالأيام، تماماً كما يفعل الباحثون العلميون. "فالمعايير المعتمدة لاختيار أي موضوع استقصائي لا بد أن يسبقها تأكد من جانب الصحفي حول إمكانية الوصول إلى المصادر المعنية بموضوعه، وأن يكون

لديه القدرة على الحصول على الأدلة التي توثق الضرر الناتج عن المشكلة التي هو بصدد معالجتها من أجل مواجهتها" (6).

فلا يمكن أن يُجري الصحفي استقصاء بمجرد حصوله على المعلومات من مصادرها المختلفة، بل "يتوجب عليه التفكير بشكل منطقي وعلمي في مقارنة موضوعه (الأسلوب الذي يتنافى عضوياً مع أساس العمل الصحفي التقليدي)، فيطرح مثلاً فرضية، كنقطة بداية للانطلاق إلى مزيد من التقصي، أو يقوم بتفسير مبدئي مبني على دليل أو أدلة محدودة" (7). ونشير إلى أن الصحفيين العاملين في مجال الصحافة الاستقصائية باتوا يستخدمون، عقب تأسيس "الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية" (2003) (GIJN)، منهجاً يتماهى مع أسلوب البحث العلمي. ونعني بالمنهج الطريق أو الأسلوب الذي يختاره الصحفي الاستقصائي من بين عدة طرق وأساليب علمية (المناهج)، بما يتناسب مع الموضوع الذي يتقصى فيه، وذلك وفق خطوات محددة كي يصل إلى حلول له أو إلى بعض النتائج بشأنه. وعليه، أضحت التحقيقات الاستقصائية قريبة، إلى حد كبير، إلى البحوث الأكاديمية، بالنظر إلى توسّلها عملية بحث دقيق وتوثيق بمراجع ومصادر موثوقة واستخدام لأدوات بحثية ومنطلقات منهجية للعمل، أبرزها، على الإطلاق، الفرضيات التي تُساعد في تأطير البحث والاسترشاد به أثناء عملية الاستقصاء (8).

1. اعتبارات منهجية

تبحث الدراسة في مدى ارتباط الاستقصاء الصحفي بالبحث العلمي، وتحاول الوقوف على حجم وكيفية تعامل الصحفيين الممارسين للصحافة الاستقصائية مع تقنياته ومناهجه، من دون التعمق في الوظيفة التي تؤديها أو تخدمها التحقيقات الاستقصائية في المجتمع؛ إذ يتطلب هذا المستوى من الدراسة البحث في مجموعة من التحقيقات الصحفية الاستقصائية، وتحليل استخداماتها في المجتمع وفي العملية السياسية أيضاً (وهذا الأمر لا يندرج ضمن نطاق بحثنا الحالي). ستحاول الدراسة الإجابة على إشكالية يُلخصها السؤال المركب الآتي: إلى أي مدى يستلهم الصحفي الاستقصائي أسلوب الأبحاث العلمية لإعداد موضوعه الصحفي؟ وأي دور لهذا الأسلوب في تعزيز قواعد الصحافة الاستقصائية وخلق تمايزها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة البحثية التالية:

- ما الخصائص التي تميز العمل الصحفي الاستقصائي عن سائر الأعمال الصحفية؟
- على ماذا تعتمد عملية إنتاج عمل صحفي استقصائي؟
- ما الدوافع التي تُفضي إلى استخدام أسلوب البحث العلمي في التحقيقات الاستقصائية؟

- ما الذي توفره الأدوات البحثية العلمية للعمل الاستقصائي؟

تُقارب الدراسة الموضوع مقارنة وظيفية ترى أن لكل عنصر من العناصر التي تدرسها الباحثة وظيفة لها دورها المحدد والخاص، وذلك بالاعتماد على المنهجين، الوصفي والمقارن. وعليه، ستتعرف على أبرز الفروقات الموجودة بين الصحافة التقليدية والصحافة الاستقصائية، من جهة، وبين العمل الصحفي الاستقصائي والبحث العلمي، من جهة ثانية. وبما أن الدراسة بحث نوعي يرمي، بشكل خاص، إلى تحديد دور البحث العلمي ومكانته في العمل الصحفي الاستقصائي، كانت أداة "المقابلة" هي الأكثر ملاءمة لموضوعنا؛ إذ يمكننا أن نعرّفنا أكثر، ومن خلال محاوره المبحوثين المعنيين، على الإضافة التي تُقدّمها مناهج وتقنيات وأدوات البحث العلمي للعمل الصحفي الاستقصائي، وما إذا كان ذلك يمكن أن يؤثر في إنتاج مادة صحفية مختلفة وذات جودة (9).

لقد أجرت الباحثة عشرين مقابلة (وزعتها مناصفةً) مع صحفيين يعملون في مجال الصحافة الاستقصائية العربية (10)، وأساتذة في كليات الإعلام والاتصال يُدرّسون هذا النوع الصحفي، أو خضعوا لتدريب للقيام بهذه المهمة (11). وطرحت على الصحفيين مجموعة أسئلة تمحورت حول: مفهومهم للعمل الاستقصائي، والفروقات التي تُميّزه عن العمل الصحفي الميداني العادي، فضلاً عن المعايير التي يعتمدونها لاختيار مواضيعهم وإعداد خططها، وما إذا كان هناك مواضيع تحتاج، أكثر من غيرها، لمناهج البحث العلمي وأدواته. أما الأكاديميون، فتركزت المقابلات معهم حول: رأيهم فيما يخص واقع تدريس الصحافة الاستقصائية في الجامعات والمعاهد العربية والمواد والمقررات التي تُخصّصها لهذه الغاية، وما إذا كان هناك من حاجة فعلية لتدريس الصحافة الاستقصائية نمطاً مستقلاً، والفروقات التي يعتقدون بوجودها في طرق تدريسها ما بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب الصحفية المتخصصة.

هذا فضلاً عن رأيهم في أوجه الشَّبه بين التحقيق الصحفي الاستقصائي والبحث العلمي، وما إذا كانت هناك مواضيع استقصائية تحتاج، أكثر من غيرها، إلى أسلوب ومنهجية البحث العلمي.

لقد أجرت الباحثة المقابلات، وبمساعدة كبيرة من شبكة "أريج" ذات الباع الطويل في مجال الصحافة الاستقصائية، خلال شهر سبتمبر/أيلول 2024، عبر "زووم" (Zoom) أو "الواتساب" (WhatsApp) أو البريد الإلكتروني. وحرصت، قدر المستطاع، أن تتوزع المقابلات على صحفيين وأساتذة في أكثر من دولة عربية، ولكنها لم تتمكن من تحقيق ما تصبو إليه، بالكامل، بالنظر إلى صعوبة التحكم في تجاوب المبحوثين، وكذلك قدرة الوصول إليهم وإنجاز المقابلات ضمن المهلة المحددة لإعداد هذه الدراسة.

2. ماهية الاختلاف بين الصحافيتين: التقليدية والاستقصائية

يخلط الكثير من الصحفيين (وغير الصحفيين) بين مفهومي الصحافة الميدانية الجريئة، والصحافة الاستقصائية التي تُمثِّل، لابد من التذكير، فلسفةً خاصة في العمل الإعلامي. ولهذا الخلط أسبابه التي أفضت إلى تداخل مهنة صحافة الاستقصاء والتحري وتنفيذها، مع أنواع الصحافة التقليدية الأخرى المعروفة؛ قد يكون أبرزها انتفاء وجود تعريف دقيق لماهية الصحافة الاستقصائية، في عالمنا الحديث، يتقاطع مع ما تراه النظريات الإعلامية المتنوعة. من هنا، بات يشوب فكرة التمايز أو الاختلاف بين الصحافي الاستقصائي والصحافي الميداني التقليدي الكثير من سوء الفهم (12)؛ ما يدفع ببعض الصحفيين وأساتذة الإعلام لاعتبار أن كل صحافة هي استقصاء. وفي ذلك بعض الحقيقة، في الواقع؛ إذ يستخدم المراسلون في الميدان أساليب تقصُّ، بدرجات مختلفة، سواء أكان ذلك في تغطيتهم للأخبار أو في عملهم على قصص صحفية معقدة.

لكن، يستخدم البعض صفة "صحافي استقصائي" بمجرد عمله على أخبار وتقارير تتناول الجريمة أو الفساد، أو كذلك، إذا تضمنت بعض مقالات الرأي التي ينشرها أو التحليلات التي يقوم بها نفساً نقدياً. وصار كل صحافي يُعدُّ مادةً تحتوي على معلومات أو تسجيلات أو وثائق مسربة أو تتوسَّل السرية والتخفي، يُنعت (أو يُنعت نفسه) بالصحافي الاستقصائي، في ظاهرة توحى أن هناك "صحافيين مفتونين بلقب

صحافي استقصائي" (13). ويمكن للصحافي أن يكون مهنيًا جيدًا، بمعنى أن يسعى إلى معرفة حقيقة الأحداث والشخصيات والمجتمع من دون أن يكون محققًا صحفيًا؛ فكتب الأعمدة ومقالات الرأي والقائمون على إجراء الحوارات، والمراسلون الذين ينقلون مآسي الحروب والكوارث، هم نماذج لهؤلاء الصحفيين الأكفاء الذين ليسوا بالضرورة صحفيين استقصائيين.

إذن، بماذا تختلف صحافة الاستقصاء عن الصحافة التقليدية؟

بطبيعة الحال، تتشابه معايير الصحافة الاستقصائية مع المعايير العامة للصحافة، لكنها تختلف عنها من حيث مقتضيات طبيعة عملها الذي يقوم على قواعد أشد تعقيدًا بشأن انتقاء الموضوع ومدى أهميته بالنسبة للجمهور، وكذلك من حيث قدرة الصحافي على الإلمام بكل التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع (14). وعندما نُقارن بين الصحفيين، الاستقصائية والتقليدية، نقارن، في الحقيقة، بين نهجين من العمل الصحفي مختلفين جذريًا؛ إذ يُسابق الصحافي الميداني ظلّه ويركض خلف الأحداث (التي قد تكون المعرفة بها متاحة للعامة)، ويكتفي بنقل الأخبار والوقائع والبيانات والتصريحات والمواقف ونشرها ضمن قوالب صحفية معينة. بينما يتأني الصحافي الاستقصائي، ويغوص في محيطات القضايا ودهاليزها، ويحلل جذورها، ويتكسر زاوية رؤية لموضوعاته "بهدف نبش معلومات غير مرئية، يُحرّك من خلالها الساكن ويكشف الجديد الذي يخلق أثرًا إيجابيًا من شأنه تغيير حياة الناس وقد يقود، أحيانًا، إلى تقديم الجناة إلى المسائلة" (15).

إذن، يمكن القول: إن الصحافة الاستقصائية لا تكتفي كالصحافة التقليدية بنقل الواقع، مثلما هو، من خلال الإجابة على الأسئلة الخمسة المعروفة بالـ "5Ws" (ماذا؟ من؟ متى؟ أين؟ لماذا؟)، بل تسعى إلى الإجابة على السؤال: كيف؟ (لذا تُسمّى، عادةً، صحافة الـ "كيف؟")، بغية كشف الأسباب الكامنة وراء تَمْظْهُر الواقع بهذه الحالة أو تلك، وتغييره وإيجاد الحلول. لذلك، تُعدّ الصحافة الاستقصائية -بحسب المديرية التنفيذية السابقة، رنا الصباغ، لـ "إعلاميون عرب من أجل صحافة استقصائية" (أريج-) "أفضل طريقة للوصول إلى قلب الحقيقة والخروج من دائرة التأثير المُبرمج الذي يتم ضمن حلقات صناعة الإعلام وتمير المعلومات" (16). ويرى بعض الصحفيين أن صحافة الاستقصاء والتحري "تلعب دورًا أساسيًا في العلاقة التعاقدية فيما بين الناس والسلطة التي ينتخبها هؤلاء لإدارة شؤون الدولة؛

إذ يقع على عاتق الصحفي الاستقصائي البحث عن الخبايا والتدقيق فيها للتأكد من انتظام عقد التعاقد هذا" (17).

ويعتبر صحفيون آخرون أن "الاستقصائيات هي امتداد للتجربة الصحفية التقليدية في إعداد التحقيقات التي تطورت، عامًا بعد عام، وأصبحت مواد معمقة سُمِّيت استقصائيات، لكن الفارق الأساسي هو أن هذا العمق يتطلب الغوص فيه تنفيذ عملية مُحكَّمة بضوابط، وتتوسَّل أدوات (للاستقصاء) ونماذج محددة لإثبات الحقائق والتحقُّق من المعلومات، وتستقصي الفاعل والمفعول به والأثر وحجم المشكلة" (18). وفيما يلي، ثلاثة جداول تُبيِّن أبرز الفروقات بين الصحافة التقليدية والصحافة الاستقصائية على أكثر من صعيد (19). ويعرض الجدول الأول طريقة البحث والتغطية في كل من الصحافتين؛ إذ يستطيع القارئ ملاحظة الاختلاف، سواء أكان ذلك في طبيعة المواضيع المختارة، أو في متطلبات تغطيتها، أو المدة الزمنية التي تحتاجها للإعداد والنشر.

جدول (1): الفروقات بين الصحافة التقليدية والصحافة الاستقصائية في طريقة البحث والتغطية

الصحافة التقليدية	الصحافة الاستقصائية
- المواضيع التي يعمل عليها الصحفي هي مواضيع الحياة اليومية والأحداث الروتينية والظواهر التي يُفرزها المجتمع.	- تُعدّ المواضيع في غاية التعقيد والصعوبة، وقد تُعرَّض الصحفي أحيانًا للخطر.
- غالبًا ما يفترض العمل تغطية حدث محدد أو موضوع معين.	- يفترض نهج العمل الاستقصائي التعامل مع ملف كامل متكامل وليس فقط مع تغطية آنية.
- تُجمَع المعلومات وتُرسل وفق إيقاع ثابت (يومي، أسبوعي، شهري).	- عدم إمكانية الإبلاغ عن المعلومات أو نشرها إلا في حال التأكد من ترابطها واكتمالها.
- يكتمل العمل الصحفي بسرعة، ولا يتم القيام بأي بحث آخر إلا بعد أن تكتمل القصة الصحفية.	- يستمر البحث إلى أن يتم التثبت من القصة، وقد يستمر هذا البحث حتى بعد نشرها.
- تقوم القصة الصحفية على الحد الأدنى الضروري من المعلومات، ويمكن أن تكون قصيرة جدًا ومختصرة.	- تقوم القصة الصحفية على الحد الأقصى من المعلومات التي يتم الحصول عليها، ويمكن أن تكون طويلة وموسعة.

- يمكن لتصريحات المصادر أن تَحُلَّ محلَّ التوثيق.	- يتطلب التحقيق الصحفي توثيقاً لدعم تصريحات المصادر أو إنكارها.

لا صحافة من دون مصادر للمعلومات. وهذه القاعدة يعرفها كل عامل في وسائل الإعلام التي تركز، في كل ما تتناقله، إلى أنواع متعددة من المصادر الصحفية. لكن "الصحافة الاستقصائية" تُعتبر أكثر المجالات الصحفية حاجةً وقابليةً لتوظيف المصادر على اختلافها. وفيما يلي، جدول رقم (2) يُبين أبرز الفروقات بين "الصحافة التقليدية" و"الصحافة الاستقصائية" بشأن العلاقة مع المصادر.

جدول (2): الفروقات بين الصحافة التقليدية والصحافة الاستقصائية في العلاقة مع المصادر

الصحافة التقليدية	الصحافة الاستقصائية
- الثقة بالمصدر مفترضة، وغالبًا لا يتم التحقق منه.	- لا يمكن افتراض الثقة بالمصدر، ولا يمكن استخدام أي معلومات مأخوذة منه، من دون التحقق منها.
- عادةً، تُقدِّم المصادر الرسمية المعلومات للصحافي مجانًا لقاء شروط تفرضها (تعزير دورها والترويج لأهدافها مثلاً).	- تُحجَّب المعلومات الرسمية عن الصحافي؛ لأن كشفها قد يُعرِّض مصالح السلطات أو المؤسسات للخطر.
- لا مجال أمام الصحافي سوى قبول الرواية الرسمية للقصة التي يعمل عليها (على الرغم من قدرته على معارضتها ودحضها أحيانًا بتعليقات أو بيانات من مصادر أخرى).	- يتحدى الصحافي، صراحةً، الرواية الرسمية للقصة، أو يُنكرها بناءً على معلومات يستقيها من مصادر مستقلة.
- يتصرَّف الصحافي بالمعلومات أقل مما تتصرَّف بها معظم مصادره أو كلها.	- يجمع الصحافي المعلومات ويتصرَّف بها أكثر مما يتصرَّف بها معظم مصادره أو جميعها.
- المصادر تكون غالبًا معلومة، ولا تُستخدَم المصادر المُجهَّلة إلا نادرًا.	- لا يمكن تعريف غالبية المصادر، ويقوم الصحافي بحجب هويتها عن الجمهور لضمان سلامتها وأمنها.

أما الجدول الثالث (رقم 3)، فيعرض أبرز الفروقات الأساسية بين "الصحافة التقليدية" و"الصحافة الاستقصائية" فيما يتصل بطبيعة المُنتَج الذي تُقدِّمه كلٌّ من الصحافتين. ويمكن أن نلاحظ بسهولة أن النوعية المطلوبة في إعداد التقارير

والتحقيقات الاستقصائية تقتضي من مُعديها طريقة تحضيرٍ مختلفة عن تلك التي ينتهجها زملاؤهم من الصحفيين العاديين.

جدول (3): الفروقات بين الصحافة التقليدية والصحافة الاستقصائية في طبيعة المنتج الصحفي

الصحافة التقليدية	الصحافة الاستقصائية
- يُنظر إلى التحقيق الصحفي انعكاساً للواقع ويتم، على هذا الأساس، قبوله كما هو، ولا يأمل الصحفي الوصول عبره إلى نتائج أبعد من مجرد إخبار الجمهور بموضوعه.	- يرفض الصحفي قبول الواقع كما هو؛ إذ إن هدف القصة الصحفية هو اختراق وضع معين أو تعريته، كي يتم إصلاحه أو إدانته أو في حالات معينة تقديم مثال لطريق أفضل.
- غالباً ما لا يتطلب التحقيق الصحفي العادي انخراطاً وحماساً شخصيين من جانب الصحفي.	- لا تكتمل القصة الصحفية، أبداً، من دون انخراط شخصي وحماس من جانب الصحفي.
- يسعى الصحفي، قدر المستطاع، إلى أن يكون موضوعياً وألا يتحيز لأي طرف في القصة أو أن يصدر حكماً عليها.	- يسعى الصحفي لأن يكون عادلاً ومدققاً في حقائق القصة، وبناءً على ذلك قد يُحدِّد ضحاياها وأبطالها ومسؤوليات المشاركين فيها ويُقدِّم حكماً على القصة أو يتخذ (أو يُصدر) قراراً بشأنها.
- أغلب الأشكال الصحفية تعتمد على الفورية وتُبنى على شكل قالب الهرم المقلوب (أي تُرتَّب المعلومات في جسم الخبر بحسب الأهمية المتناقصة).	- تأخذ التحقيقات الاستقصائية، عادةً، أشكالاً تحريرية أخرى، وتكون متسلسلة في السرد بصورة منطقية بهدف الإقناع.
- بنية القصة الدرامية ضرورية ولها تأثير؛ إذ تقود إلى استنتاجات يُقدِّمها الصحفي أو المصدر.	- لا تهم البنية الدرامية كثيراً في التحقيق الصحفي، وليس للقصة نهاية لكون الأخبار مستمرة.
- قد يرتكب الصحفي أخطاء، ولكنها لا تكون، في العادة، "ميتة".	- تُعرِّض الأخطاء الصحفي لجزئات رسمية أو غير رسمية، كما يمكن أن تُحطِّم مصداقيته ومصادقية الوسيلة الإعلامية التي يعمل لصالحها، والأسوأ أنها قد تعرضه للأخطار.

يتفق جميع أفراد عينة الدراسة الذين قابلتهم الباحثة، من صحفيين وأكاديميين، على تفرد الصحافة الاستقصائية بمعايير خاصة قد لا يجد الصحفيون غير الاستقصائيين ضرورةً لاستخدامها. وهذا ما يدفع بهؤلاء، وأثناء تنقيحهم عن مُخبرين ومصادر لمعلوماتهم في "حقْل أَلْغام"، إلى اتباع منهج مدروس ومخطط له وفق قواعد وأصول علمية محددة (كذلك المُتَّبِع في البحث العلمي)، وذلك بهدف الوصول إلى الحقيقة الخالصة، وأينما كانت هذه الحقيقة (20). ولا نعني بهذا المنهج النشاط المتخصص الذي يمارسه العلماء، والذي يقتصر على مجال علمي معين ضمن تخصص معين، بل نتحدث، في هذا الصدد، عن محاولة أو طريقة أو أسلوب يمكن أن يُوجَّه الصحفي الاستقصائي لحلِّ مشاكل وقضايا يواجهها الجمهور في مجالات متعددة (سياسية، اقتصادية، صحية، علمية.. إلخ)، خاصة أن الوظيفة الأساسية للصحافة الاستقصائية تتمثل في حراسة مصالح المجتمع (21).

3. علاقة صحافة الاستقصاء بالبحث العلمي

لم يكن يُشار قبل العام 2000 إلى أي رابط بين الصحافة الاستقصائية والبحث العلمي، أو إلى حاجة الصحفي لاستخدام أدوات بحثية في تغطيته ومعالجته لمواده، إنما كنّا، عندما نُدرِّس طلابنا في كليات الإعلام وفنون الاتصال، نحرص على إقامة الفرق بين ما هو "صحفي" وما هو "بحثي"، وتالياً بين "الكتابة الصحفية" و"الكتابة العلمية". وكنا نُقدِّم لهم الأمثلة والنماذج التي توضح أولوية أن تحكُّم "الكتابة الصحفية" القيمُ الخبرية، والتي نُسَمِّيها في عالم الصحافة والإعلام "معايير النشر"، مثل: الآنية، والحدّاثَة، والضخامة، والقرب، والغرابة.. إلخ. ونؤكد لهم، بالمقابل، ضرورة أن ينصبَّ الاهتمام في "الكتابة العلمية" على الاستنباط والتحليل والنقد وقراءة ما بين السطور وتجريد الأفكار والأحكام والالتزام بتسلسل معين لفقرات المنهجية العلمية التي يضعها الباحث لموضوعه.. إلخ (22). ولكن، ماذا يعني اتباع منهجية البحث العلمي في الكتابة الصحفية؟

بدايةً، لابد من توضيح لما يعنيه مصطلح "منهجية البحث العلمي" والذي قد يلتبس معناه على المتلقي، أحياناً، مع معنى مصطلح "منهج البحث العلمي" (الذي أشرنا إليه آنفاً). فالمنهجية في البحث العلمي، تهتم بكل أجزاء هذا البحث وأقسامه من خلال تبيان عناصره وشروطه والقواعد التي تحكُّمه، فضلاً عن المسائل المتعلقة

بالشكل، مثل: كيفية الاقتباس والتوثيق في الهوامش، وكيفية إدراج قائمة المراجع، وكيفية الترقيم، ووجوب وضع ملاحق أم لا.. إلخ. ونعني بالمنهجية في العمل الصحفي الاستقصائي الخطط والقرارات التي يتبناها القائم بالاستقصاء، والتي تبدأ من المشكلة (البحثية) والمنطلقات العامة، مروراً باختيار الصحفي لإجراءات الاستقصاء الذي يُنفذه (المنهج وتصميم هيكل القصة/ البحث وإستراتيجياته)، وصولاً إلى الطرق التفصيلية لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها (23).

صحيح أن اصطلاح "البحث العلمي" هو، في الحقيقة، اصطلاح كبير لا يُستخدَم إلا على المستويات العلمية العالية التخصص والعُميقة التجربة، لكنه، في الواقع، أبسط من ذلك بكثير. فالمشاكل التي تصادفنا في حياتنا اليومية نحاول، قدر المستطاع، مجابهتها من خلال الوصول إلى حلول سليمة لها، بطريقة أو بأخرى. من هنا، كان تعريف البحث باعتباره عملية مستمرة لا تنتهي للتنقيب عن المعلومات والمعرفة والكشف عن الظواهر والحقائق، والعلاقات فيما بينها، وأهدافها، والسياقات الاجتماعية التي تتفاعل معها من أجل تحقيق هذه الأهداف ووصف تلك الحقائق وتفسيرها، وتوقع اتجاهات الحركة فيها (24). وفي إثارة موضوع العلاقة بين الصحافة الاستقصائية والبحث العلمي، يتوجب التمييز بين التفكير العلمي والآليات التي تُستخدَم لتطبيقه في الدراسات الأكاديمية والبحثية، وبين استخدام تقنيات البحث العلمي في طريقة الاستقصاء والتحري في المواضيع الصحفية - قيد الإعداد.

وإذا قارنَّا بين تعريفَي "التحقيق الصحفي الاستقصائي" و"البحث العلمي"، ومن ثم قارنَّا بين الطرق والأساليب والخطوات المطلوبة لإعداد كل منهما، يتبيَّن لنا مدى التشابه بين المجالين، بينما تقتصر اختلافاتهما على أمور شكلية أو شكلانية، تتركز، غالباً، على تقرير العمل (البحثي والاستقصائي)، لكنها لا تمس الإجراءات المبدولة في تحقيق النتائج (25). وعندما ندخل أكثر في التفاصيل، نجد أن التشابه الكبير يعود، بشكل أساسي، إلى حاجة المجالين إلى استخدام بعض التقنيات، وأن الاختلافات تكمن، بوضوح، في منهجية العمل والأهداف النهائية ل كليهما؛ إذ إن "الصحافة الاستقصائية تركز على كشف المعلومات التي تؤثر على الجمهور، بينما تركز البحث العلمي يهدف إلى تطوير المعرفة والفهم في مجالات محددة" (26). وفي حين يفرض بعض الأكاديميين، رفضاً قاطعاً، "تشبيه أسلوب عمل الصحافة الاستقصائية بذلك

المُتَّبِع في البحث العلمي" (27)، يعتبر بعضهم الآخر "أن الاستقصاء الصحفي ليس سوى ضرب من ضروب البحث العلمي، لأنه، في جوهره، فن استخدام العلم" (28). وينصح أكاديميون بأنه "وعلى الرغم من اعتماد التحقيقات الاستقصائية على تقنيات البحث العلمي ومنهجياته، لكن يجب عدم المبالغة في توصيف حجم التماهي بينهما؛ لأن التحقيق الاستقصائي ليس بحثاً علمياً، بل هو منتج يستجيب لمقتضيات العمل الصحفي في النهاية" (29). ويعتبر آخرون "أن كلا المجالين يهدفان إلى كشف الحقائق، غير أن أسلوب المعالجة يختلف كلياً؛ إذ من الممكن ألا تعطي خلاصة البحث العلمي جواباً قاطعاً على الإشكالية المطروحة، بينما يمكن أن تُفجّر نتائج التحقيق الاستقصائي "قنبلة" إذا كشف حقائق غير متوقعة" (30). ويُفصّل بعض أساتذة الإعلام، ممن قابلتهم الباحثة، نقاط التقاطع بين البحث العلمي والتحقيق الصحفي الاستقصائي، على الشكل التالي: "يوازي السؤال الرئيسي (الإشكالي) لدى الباحث، التحديد الواضح للقضية التي يعمل عليها الصحفي. أما البحث في أرشيف القضية، فهو بمنزلة الأدبيات التي يجمعها الباحث حول عمل غيره من الباحثين في الموضوع الذي اختاره لدراسته. في حين يمكن تشبيه الدقة العلمية المطلوبة من الباحث بالأمانة المطلوبة من الصحفي في نقله للمعلومات والمعطيات والأخبار. ويبقى أخيراً، التماثل الكبير للمنهجية العلمية مع منهجية العمل الصحفي، في حال احتاج الصحفي إلى التعمق في دراسات وملفات أو مقابلة عدد من الأشخاص" (31). بماذا يُشبه العمل الاستقصائي البحث العلمي، وبماذا يختلف عنه؟

أوجه التشابه بين الصحافة الاستقصائية والبحث العلمي

- يُعتبر البحث العلمي مشروعاً شخصياً للباحث؛ يُقرّر الخوض فيه لميول لديه تجاه موضوع معين أو بهدف اكتشاف جديد في هذا الموضوع وإحراز تقدم فيه. والأمر ذاته ينطبق على الصحفي الاستقصائي الذي يُحرّكه، غالباً، دافع ذاتي غير موضوعي يتمثل في الرغبة في إصلاح العالم. ولهذا السبب تُسمّى الصحافة الاستقصائية، عادةً، "صحافة المشروع الذاتي" (Enterprise Reporting) (32).

- تحسّس، كلّ من الصحفي والباحث، للمشكلات والقضايا التي تصلح لأن تكون موضوعات لأبحاث علمية أكاديمية أو محاور لقصص استقصائية، وتطرح التساؤلات والتعجب والدهشة وإشارات الريبة.

- يتطلب كل من الصحافة الاستقصائية والبحث العلمي التحقيق الدقيق، وجمع المعلومات والأدلة والشهادات وتحليلها بدقة لكشف الحقائق وتقديم خلاصات للنتائج التي تم التوصل إليها.

- في كل من المجالين، يُعد التشكيك في المعلومات والبيانات والمصادر ومن ثم التحقق منها، جزءاً أساسياً من عملية إعداد المادة الصحفية أو البحثية.

- يتطلب كل من الصحافة الاستقصائية والبحث العلمي اهتماماً كبيراً بالتفاصيل لضمان دقة النتائج والمعلومات المقدمة.

- يهدف كل من المجالين إلى تقديم نتائج دقيقة وموثوقة والإفصاح عنها لجمهوره؛ فالصحافة الاستقصائية تسعى لكشف الحقائق للناس، بينما يهدف البحث العلمي إلى تقديم مساهمات جديدة (في الموضوع المدروس) إلى المجتمع الأكاديمي والعلمي.

- في الأبحاث العلمية والاستقصاءات الصحفية، يجب أن تكون القضية واضحة ومحددة وقابلة للتقييم أو التقدير، سواء من قِبَل المرجعيات الأكاديمية في الأبحاث العلمية (المشرف الأكاديمي أو المجلس العلمي)، أو من قِبَل المسؤولين الإعلاميين أو رؤساء التحرير في وسائل الإعلام أو المؤسسات القائمة على إنجاز الاستقصاء.

- ينطلق البحث العلمي وكذلك التحقيق الاستقصائي من وضع فرضيات حتى الوصول إلى نفيها أو الدفاع عنها، وذلك لا يحدث إلا بعد التأكد وعرض كل الأدلة والمستندات والحقائق وتحليلها.

- يواجه الباحث، ومثله الصحفي الاستقصائي، خلال وبعد القيام بجمع البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة على الأسئلة والفرضيات، مهمة التحديد الدقيق للمصطلحات والتوصيفات والمفاهيم التي يتعاملان معها.

أوجه الاختلاف بين الصحافة الاستقصائية والبحث العلمي

- يُعدّ النزول إلى الميدان مسألة حتمية في العمل الاستقصائي، بينما يتم الاكتفاء، في بعض الأبحاث، بالمصادر المكتبية أو الوثائقية.

- يتسّرّ الصحفي، أحياناً، على الوسائل أو المصادر التي أوصلته إلى الحقائق والمعلومات، بينما يُعطي البحث العلمي الأهمية الكبرى للأساليب والأدوات التي

استخدمها كي يتم تقييم مدى صدقيتها، وما إذا كان بالإمكان إعادة استخدامها، إذا لزم الأمر.

- يركز العمل الاستقصائي على كشف المعلومات والحقائق التي تؤثر على الجمهور (والسلطات)، بينما يركز البحث العلمي على تطوير المعرفة والفهم في المجالات التي يخوضها.

- يجب أن يعتمد الاستقصاء الصحفي على قصة ذات حبكة مترابطة ومبنية على الحقائق والأشخاص والوقائع، ويعتمد في "روايتها"، لجمهور عريض، على بعض الفنون والأساليب والتقنيات الأدبية. في حين يظل البحث العلمي (والأكاديمي) محكوماً بصرامة الخطوات المنهجية ولغة عرضها للجمهور الذي يبقى، في الغالب، محدوداً ومقتصرًا على الطلاب والباحثين.

- يستخدم الاستقصاء لغة مُختزلة ومكثفة؛ لأن نتائج الجهد الاستقصائي ستُنشر في وسائل الإعلام ذات الحيز المحدد، مساحةً وزمنًا، ولأن المتلقي لا تهمة التفاصيل الكثيرة. بينما العكس صحيح في البحث العلمي؛ فالمُطلع بحاجة لمعرفة التفاصيل، وليس هناك حاجة للاقتصاد والترشيد في المساحة أو المدة الزمنية، وبالإمكان الاطلاع على البحث في أي وقت وكيفما كان.

- لا يوجد في التحقيقات الاستقصائية، عادةً، منطلقات ومقاربات نظرية ولا إشكاليات بحثية مرتبطة بالموضوع المعالج، بينما تُعتبر هذه المنطلقات والمقاربات والإشكاليات جوهر البحث العلمي وعموده الفقري.

- في البحث العلمي نختبر الفرضيات (أي نُجري استدلالات حول خصائص المجتمع المدروس من خلال بيانات العينة)، ولكن لا نغيّرها خلال البحث. بينما يمكن، في العمل الاستقصائي، أن نغيّر الفرضية (أو نسنفها بالكامل) بناءً على ما يستجد من معطيات، كما قد لا نكتفي بالإشارة إلى تحقّق الفرضية (كما في البحث العلمي)، بل نستند إليها لكي نُكمل "سرديةً ما" في العمل الصحفي.

- غالبًا ما يُتاح للباحث التفكير والتخطيط الهادئ لاختيار مفردات عيّنته، وتقدير التقنيات المثلى لجمع البيانات والمعلومات من مصادرها، وتصميم أدواته وتعديلها وتطويرها كي تُناسب أغراضه. لكن هذه الفرص غير متاحة، أبدًا، للصحافي

الاستقصائي الذي يُطارِد المعلومات فيما هو مطارِد من أكثر من عامل (مثل التشويش المتعمد أو الإخفاء المتعمد وغير المتعمد أو غياب الأدلة والشهود أو العامل الزمني أو الوسيلة الإعلامية التي يُعَدُّ الاستقصاء لصالحها... إلخ).

وفي ختام هذه المقارنة، لا بد من الإشارة إلى أن تحديد الأدوات المناسبة لجمع البيانات والمعلومات يخضع لتقدير الصحفي الاستقصائي، وغالبًا ما يعتمد على اتصالاته الشخصية مع مصادر معلوماته، سواء أكانت تلك المصادر أولية أو ثانوية. وفي أحيان كثيرة، يسعى الصحفي المتقضي إلى تحسين الأداء وإتقان المهارات، مثل مهارات الحوار والاستماع والتوثيق، ولكن من دون الإخلال بالمضمون أو التوصيفات ذات الأبعاد القانونية أو الأخلاقية أو الأمنية (33).

4. الأدوات البحثية في خدمة الكتابة الاستقصائية

يُجمع الصحفيون الاستقصائيون على أن الميزة الأساسية للصحافة الاستقصائية لا تعود إلى كونها مهنة وقوة اجتماعية قادرة على التغيير، فحسب، بل لأنها منهج واضح ومتكامل قائم بذاته. والأهم أن التجربة والممارسة الصحفية الاستقصائية قد أثبتتا مدى ارتباط هذا النوع الصحفي المتخصص بالبحث العلمي المرتكز إلى المنطق العقلي وإلى التفكير العلمي وأدواته وإجراءاته (34). وهذا يعني أن التحقيقات الاستقصائية لا تُخْتَزَل باعتبارها نوعًا من "السبق الصحفي" الذي يستطيع الصحفي، من خلاله، الوصول إلى الهدف المنشود عبر تسليط الضوء على الآفات الاجتماعية وكشف الفساد، أو تحقيق طموح في الشهرة، وإنما هناك حاجة لدى الصحفي الاستقصائي إلى استلهم نطاقات محددة من آليات العمل البحثي (مثل الجودة والموضوعية والدقة والتبويب)، و"استعارة" بعض تقنياته ومنهجيته (مثل وضع فرضيات واختبارها وطرح التساؤلات واختيار المنهج... إلخ)، وتوظيفها من خلال السعي إلى ربط مضمون هذا العمل برابط منهجي معين، وأسلوب يُمكنه من القياس والتقييم على أساسه (مثل القدرة على التحليل، ووضع الأحداث والمواضيع والقضايا في سياقها، واستعمال أدوات تحليلية معينة... إلخ). ومن هذا المنطلق، يتشارك الصحفي مع الباحث الخطوات التالية في عمله (35):

- التشكيك: ويعني أن الصحفي يُخضع أي شيء للملاحظة للتأكد منه.

- المطابقة: إذ يُوثق الصحفي، بالمعلومات والوثائق، بحثه عن الحقيقة.
- غريزة التفعيل: وتعني نظرة الصحفي إلى الأشياء باعتبارها حالة للدراسة يمكن ملاحظتها والتحقيق فيها.
- التحقق: أي إمكانية التأكد من تحقق هذا الحكم أو الظاهرة على موضوع الدراسة وإمكانية الوصول إلى أرقام نسبية.
- البساطة: وتعني اختيار الصحفي لأبسط الطرق وأيسرها للوصول إلى الحقائق والحلول للمشاكل والظواهر التي يقوم بمناقشتها.
- يتخذ العمل الصحفي الاستقصائي من البحث العلمي منهجاً في التفكير، ويسير وفق طرق صحفية في التعبير. ويمكن تلخيص الاستفادة الصحفية من مناهج البحث العلمي عبر تقسيمها إلى مستويين:
- المستوى الأول: الاستفادة من الخطوات المنهجية للبحث العلمي في التصدي لموضوع معين، من خلال مجموعة من المراحل التي تتميز بالتسلسل والتتابع، من ناحية، وبالتداخل والترابط، من ناحية أخرى. وتتضمن هذه المراحل: الإحساس بالمشكلة، ووضع مجموعة من التساؤلات، وطرح الفرضيات، وتحديد طرق جمع البيانات وتصميمها، وجمع البيانات تبعاً للطرق التي تم تصميمها لهذه العملية، والمعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها، واستخدام النتائج المحددة التي انتهت إليها الدراسة، والتعميم، والتنبؤ.
- المستوى الثاني: الاستفادة من أهم سمات البحث العلمي في جمع المادة أو البيانات الصحفية، وتصنيفها وتحليلها والوصول إلى خلاصات من أهمها: التكميم والقياس، والثبات والصدق في القياس، ووضع الفرضيات واختبارها، والاستنتاج السببي (36).
- هناك قناعة شائعة في أدبيات مهنة الصحافة، ومعظم المراجع التدريبية ذات الصلة بصحافة الاستقصاء وتعليم إعداد موادها، بأن الإعلامي سيكون قادراً على كتابة قصة صحفية حيوية بمجرد عثوره على المعلومات التي يحتاجها في الموضوع الذي يتحرى عنه. ولكن ممارسة العمل الاستقصائي أثبتت أن الصحفي يتوجب عليه، لإعداد تحقيق استقصائي ناجح، أن يتبع آلية معينة منضبطة ومنهجية في البحث للوصول إلى

غايته وأهدافه، ويتمثل أبرز هذه الخطوات في: تحديد الموضوع الرئيسي الذي سيتم التركيز عليه، وتصور الهدف منه، ومن ثم وضع فرضيات معينة والانطلاق منها في عملية التنقيب عن مصادر المعلومات، مع ضرورة وجود رؤية مهنية حاكمة، ومعرفة القيم الأساسية التي ينبغي على الصحفي الالتزام بها في العمل (37).

بطبيعة الحال، ليست كل طرق البحث العلمي صالحة للتطبيق في التحقيقات الصحفية الاستقصائية، ولكن تتم الاستعانة بالعديد من الأدوات البحثية عندما يكون العمل على موضوع استقصائي معمق. ويشير بعض الأكاديميين في سياق تحسيس طلابهم بأهمية الوعي بطرق البحث العلمي إلى أن "هذه الأدوات تساعد على أن يكون الصحفي أوفر وأصدق؛ إذ تتعزز مصداقية الصحفي بمجرد تفكيره باستخدام أداة علمية للوصول إلى معلومة. وعندما يتمكن من فهم كيفية استخدام تلك الأداة يكون قادرًا، عمليًا، على الوصول إلى منتج صحفي أهم وأدق وأعمق. وهذا الأمر ينسحب، أيضًا، على ضرورة تعلم النظريات العلمية (الإعلامية)، لكونها كفيلة بمساعدة الصحفي على فهم الواقع والموضوع الذي يعمل عليه" (38).

من المهم الإشارة، في هذا السياق، خاصة بعد سنة 2000، إلى نشوء "مدارس صحفية" تأسست على ما يمكن وصفه بـ "الابتكار المنهجي للقصة الصحفية" (مشار التقصي)، والتي تقوم على قاعدة أساسية تقول: إن المهمة المركزية في العمل الاستقصائي تكمن في رواية قصة تكون مكتملة الأركان، وتظل في إطار فرضية يتم تطويرها إلى أن يتم إثباتها أو دحضها، بعد جمع معلومات حولها، وتحول، في المحصلة، إلى حقائق ساطعة لا لبس فيها. وتُسمَّى هذه التقنية "التحقيق القائم على فرضية" (39)، والذي يعني أن يضع الصحفي فرضية لقصته ويختبرها ويعمل على إثباتها أو نفيها لكونها معلومات غير مؤكدة. تلتقي أجوبة الصحفيين، الذين قابلتهم الباحثة، على أن أفضل التحقيقات هي تلك التي تستند إلى فرضية جيدة، معتبرين أن هذه الفرضية أهم وسيلة ذهنية وتنظيمية بالنسبة للصحافي، وتُعد بمنزلة "دستور التحقيق الاستقصائي وجوهره".

وتمثل أيضًا هدف الإنتاج الصحفي الاستقصائي، ولها الدور الأساسي في قيادة عملية سرد قصة واحدة مكتملة الأجزاء، أو سرد مجموعة قصص متشابهة، أو على الأقل تقديم معلومات متماسكة حول موضوع التحقيق (40). في هذا الوقت، وعلى خلفية

التشابه بين التحقيق الاستقصائي والبحث العلمي في مفهومه وأدواته، يستصعب العديد من الصحفيين، بمن فيهم صحفيون ذوو خبرة، صياغة فرضية لتحقيقهم. من هنا، تتولد الحاجة الماسة لدى الصحفي الاستقصائي لتعلمه كيفية تطبيق منهجية التحقيق القائم على فرضية، والتأكد من أن قصته مبنية على وقائع ومصادر موثوقة تُمكنه من بناء قاعدة بيانات وفق احتياجات تحقيقه. وعليه، يؤكد المنظرون للصحافة الاستقصائية أن فرضية التحقيق هي مقترح يُشخص مشكلة أو قضية مطروحة للتقصي والبحث والتوثيق بهدف الوصول إلى حقيقة ما حصل، وذلك عبر خلق علاقات بين الحقائق (والتي نُسَمِّيها أركان الفرضية أو محددات الاستقصاء الأساسية).

ويُعد طرح الفرضية خطوة أساسية، حتى لو لم تكن تلك الحقائق مؤكدة تمامًا؛ إذ تجيب، بشكل مؤقت، على الروابط فيما بين: الفعل (القضية أو الحدث) والفاعل (المسؤول أو المتسبب) والمفعول به (الضحايا أو المتضررون)، وحجم المشكلة وتأثيرها. وكما في البحث العلمي كذلك في التحقيق الاستقصائي، قد تسقط الفرضية أو تتغير، لذا كانت هناك ضرورة للالتزام ببضع القواعد لوضع الفرضية واختبارها(41)، لكي لا تخرج عن هدفها وتضيع الغاية الأساسية من التحقيق الاستقصائي. ومن هذه القواعد، على سبيل المثال: عدم استسهال كتابة الفرضية، وعدم وضعها بطريقة عشوائية، والابتعاد عن الطروحات الفضفاضة، وتحديد زاوية معينة وواضحة لها، ووجوب أن تكون قصيرة (نحو سطرين أو ثلاثة أسطر كحد أقصى)، وفصل مصطلحات الفرضية، والوصول إلى الأسئلة التي يُولدها كل مصطلح(42).

لا ينتهي استخدام الصحفي الاستقصائي لأدوات البحث العلمي عند طرحه الفرضية، بل يحتاج إلى التفكير المنهجي عبر توليد عدد من الأسئلة البحثية، ومن ثم تحديد وحشد مصادر المعلومات التي تُتيح له الوصول إلى إجابات على هذه الأسئلة قبل الشروع في العمل الاستقصائي ومعرفة المخاطر المتوقعة (قبل وأثناء وبعد الإعداد والنشر). تقع الأسئلة المطروحة، إزاء الحقائق والمصادر والآراء والتحليلات والخلفية والعقبات المحتملة، ضمن ثلاثة نطاقات هي: 1- ما يريد الصحفي أن يعرفه (من التقصي في هذا الموضوع أو ذاك). 2- ما يحتاج أن يعرفه. 3- ما يجب أن يعرفه(43). ومن المفترض أن يحصل الصحفي على إجابات لهذه الأسئلة من

شبكة واسعة من المصادر البشرية والمادية والرقمية، والتي يُنظر إليها كـ"عصب التحقيق الاستقصائي"؛ لأنها البوابة التي يعبر منها الصحفي إلى الحقائق والخلفية والسياق. ماذا عن هذه المصادر؟

تختلف مصادر الصحافة الاستقصائية، بعض الشيء، عن المصادر التقليدية المعروفة، المُعلن منها أو السري، ويُقسَّمها أصحاب الاختصاص تبعًا لـ: نوعها، وعلاقتها بالموضوع الصحفي الاستقصائي، وإمكانية الوصول إليها والحصول منها على المعلومات، وطبيعة المعلومات المراد الحصول عليها من جانب الصحفي، وإمكانية التحقق من مصداقيتها، ونورد أهمها -كما يظهر في الجدول رقم (4)- عن مصادر الصحافة الاستقصائية(44).

جدول (4): مصادر الصحافة الاستقصائية

نوع المصدر	أنماط المصدر
المصادر الرئيسية والثانوية	- أبطال القصة الفعليون، المشاركون في الأحداث، المصادر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة، الوثائق، سجلات المحاكم..إلخ.
المصادر الشفوية والمكتوبة والمرئية والمسموعة	- الضحايا، الشهود العيان، الخبراء... البيانات، الكتب، الصحف، السجلات الرسمية، تقارير الشرطة، الوثائق التجارية، العقود، المعاملات المصرفية... الصور، مقاطع الفيديو، التسجيلات الصوتية، كل ما له علاقة بالنشر الرقمي..إلخ.
المصادر ذات التجربة والمصالح والخبرة	- وهي المصادر التي تكون، عادةً، على اطلاع مباشر على الموضوع الذي يتم التحري عنه، أو تلك التي تمتلك مصلحة مباشرة فيه، أو يمكن لها أن تتحدث عن مشاعرها وتجربتها الشخصية وتقدّم الجانب الإنساني في الموضوع (مثار التقصي)..إلخ.
المصادر المُجهَّلة	- تُعتبر حاجة أساسية في العمل الصحفي الاستقصائي، فهي تشبه العين السرية التي ترى ما وراء الأشياء وتقدّم للصحافي تفسيرًا مختلفًا ومعلومات يُشكّل الكشف عنها خطرًا على صاحبها.
المصادر المفتوحة	- تُمثّل مصادر المعلومات المتاحة للعموم (وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة، مواقع التواصل الاجتماعي، مواقع الذكاء الاصطناعي، المنصات التي تعود لمصادر أو جهات معروفة وموثوقة، الكتب والدراسات والمدونات المتخصصة..إلخ)(45).

وهناك تقنيات تُستخدَم في البحث العلمي ويلجأ إليها الصحفي الاستقصائي في تحقيقاته، أبرزها كما يوضح الجدول رقم (5).

جدول (5): الأدوات البحثية الاستقصائية

الأداة	وظيفتها
التوثيق	- وتعني قيام الصحفي بالسعي للحصول على الوثائق، ولاسيما تلك المحجوبة والمحاطة بالسرية.
الملاحظة	- تعني مراقبة الصحفي عن بُعد لسلوك عينة التحقيق من خلال تصرفاتهم، وقيامه بتسجيل ملاحظاته على أساس نتائج هذه المراقبة وجمع المعلومات من أجل إيجاد الحلول المناسبة لموضوعه.
المقابلة	- حوار يجريه الصحفي مع عينة التحقيق بهدف التوصل إلى النتائج المرجوة، وقد تكون الإجابات مفتوحة أو مقيدة أو مختلطة (أي يجيب المبحوث على الأسئلة بحرية، مع إمكانية مقاطعة الباحث له عند حصوله على الإجابة التي يبحث عنها).
الاستبيان	- طريقة رخيصة وسريعة، نسبياً، للحصول على كميات كبيرة من المعلومات من عينة واسعة من الأشخاص، ولقياس سلوك هؤلاء ومواقفهم وتقضياتهم وآرائهم ونواياهم، ويمكن إجراء الاستبيان وجهاً لوجه أو عبر الهاتف أو الكمبيوتر أو البريد.
مجموعات التركيز	- أداة بحث تجمع مجموعة صغيرة من الأشخاص، بناء على سمات ديمغرافية محددة مسبقاً، للإجابة على الأسئلة في بيئة خاضعة للإشراف وتقديم ملاحظات أكثر دقة من المقابلات الفردية.
الاختبارات (تُستخدَم خاصة في التحقيقات العلمية)	- هي مجموعة من الأسئلة التي تُعدُّ مسبقاً من قِبَل الصحفي لتُطرح على مستجوبين محددين لاختبارهم من خلالها (قد تكون الاختبارات شفوية، أو كتابية، أو رسومات وصور، أو أي مادة أخرى تساعد في الوصول إلى المعلومات أو البيانات المطلوبة).

5. البحث العلمي وتعزيز قواعد الصحافة الاستقصائية

مع دخول دُفعات من الباحثين إلى الأوساط الصحفية حصل تداخل في الوظائف والأشكال والمضامين بين ما هو "صحفي" وما هو "بحثي". وأثار هذا الأمر، في آن معاً، الالتباس لدى الجمهور المتلقي ورواد الصحافة والبحث العلمي. التباسٌ بين ما يُعدّ قيمًا صحفية يجب توظيفها في كتابة التقارير والتحقيقات، وما يُسمّى إجراءات منهجية يتحتم اعتمادها في كتابة الأوراق والنشرات الأكاديمية البحثية. ولابد من توضيح مسألة مركزية، على هذا الصعيد، وهي أن كل طرق ممارسة الاستقصاء في الصحافة إنما تنبع من المسار التقليدي لكتابة التقارير الإخبارية، ولكن مع وجود فروق أساسية تظهر في:

أ- البحث: من حيث الاتجاه عمقاً وعرضاً في جمع المعلومات؛ ما يُحتم على الصحفي درجة عالية من التنظيم والإدارة لكمية المادة التي بحوزته (وهذه إحدى أهم المهارات المطلوبة لدى الصحفيين الاستقصائيين).

ب- العلاقات مع المصادر: إذ لا يمكن للصحافي أن يقبل بما يُزوّد به "مصدر ما" من معلومات (وأيّاً كان هذا المصدر) باعتبارها حقيقة مطلقة؛ لأن أهمية المصدر، بالنسبة للصحافي الاستقصائي، تقوم على أساس صلاحية المعلومات التي يحصل عليها.

ج- النتائج: إن غاية التحقيق الاستقصائي الوصول إلى قاعدة تقول: إن "شيئاً ما" قد حدث، ولم يكن ينبغي له أن يحدث، ولذلك يجب ألا يتكرر مرة ثانية، أو العكس، أي إن "شيئاً ما" يستحق أن يقع، أو إنه أوقف عن الحدوث بشكل تعسفي (46).

تعالج أفكار التحقيقات الاستقصائية، لابد من التذكير، زاوية محددة وواضحة وقابلة للإثبات أو النفي، بعد بحث معمق وتوثيق دقيق يقوم به الصحفي مع فريقه. ويتم التوصل لتلك الأفكار، عادةً، من خلال طرق عدة، أهمها: الحدس، والملاحظة الشخصية، والمصادر الشخصية، ووسائل الإعلام والاتصال على أنواعها، والمصادر الحكومية المفتوحة، وتقارير مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية، والتسريبات (47). وهناك دائماً قصص متنوعة متاحة للتحقيق فيها (أكثر مما يمكن إنجازه)، لذا يقع على عاتق الصحفي تقدير أهمية القصة، ومدى استحقاقها للعناء، وما إذا كانت سهلة أو صعبة التنفيذ. هل تحتاج كل القصص الاستقصائية إلى المنهجية العلمية وتقنيات البحث العلمي، وبالقدر نفسه؟

لقد طرحت الباحثة هذا السؤال على الصحفيين والأكاديميين، الذين يُمثلون عينة الدراسة، فالتقت أجوبتهم على أن معظم التحقيقات الاستقصائية التي تُنفَّذ (ولاسيما بعد احتجاجات "الربيع العربي")، صارت تتخطى، في غالبيتها، المواضيع التي نشأت الصحافة الاستقصائية، على أساسها، أي تلك التي تركز على مسائل اجتماعية واقتصادية، مثل البيئة والتعليم والفساد. وبات اهتمام الصحفيين ينصبُّ على القصص المثيرة للجدل، والتي تُنقَّب في الفضائح وقضايا الفساد السياسي والأمن القومي والجرائم المنظمة. و"تفرض طبيعة هذه المواضيع، خلال عملية الإثبات، اعتماد المنهجية العلمية الدقيقة، ولاسيما في التحقيقات التي تحتوي على درجة خطيرة عالية" (48).

وكذلك، فإن القضايا التي "تتطلب دقة وتحليلاً معقداً فهي تحتاج، أكثر من غيرها، إلى منهجية البحث العلمي، مثل التحقيقات التي تقتضي دراسات علمية وتحليل بيانات طبية (عن انتشار الأمراض أو فاعلية اللقاحات) أو بيئية (تأثير التغير المناخي أو التلوث على المجتمعات) أو مالية (الكشف عن أنماط الفساد أو سوء الإدارة)، فضلاً عن تلك التي تستلزم إحصائيات علمية واقتصادية" (49). ويمكن القول، أيضاً: "إن التحقيقات التي تتسم بالجدة ولم يسبق تناولها وتبحث عن العلاقة السببية بين متغيرين، فهي تحتاج، بشكل أكبر، إلى منهجية بحثية (مثلاً تحقيق يستقصي في علاقة ارتفاع معدل الوفيات بالنبوات القلبية في أوساط الشباب اليمني، باستخدام المنشطات الجنسية، أو يبحث في علاقة نفوق الأسماك على سواحل عدن بعملية تنظيف السفن العملاقة عند الجرف القاري على خليج هذه المدينة)" (50). هل تساعد الأدوات البحثية في تمييز العمل الاستقصائي عن سائر الأعمال الصحفية؟ على الرغم من تعدد التعريفات التي أُعطيت للصحافة الاستقصائية غير أن مَنْ يمارسونها يتفقون على بضعة عناصر تختص بها هذه الصحافة، وهي أنها عمل مهني عميق، يوظف طُرُقَ بحثٍ منهجية متينة، ويعتمد نظاماً مُحَكَّماً للتحقق، ويستخدم بكثافة السجلات العامة والبيانات، ويركز على العدالة الاجتماعية والمساءلة، وغالباً ما يفصح أسراراً. لكن ما يميز الصحافة الاستقصائية، بالتحديد، هو دورها المركزي في ابتكار أساليب عمل جديدة تتطابق، إلى حدٍّ بعيد، مع سمات "الصحافة المتخصصة". وتتلخص هذه الأساليب في: التعمق في تغطية جوانب المجال المبحوث فيه، والعناية

بجودة المعلومات التي تُقدّمها ونوعيتها (أكثر من كميتها)، والتركيز على الأسس العلمية في كتابتها للمعلومات، واعتمادها على البحث والتحليل المعمّقين لتفسير مختلف جوانب الموضوع الذي تتم تغطيته (51).

ومعلوم أن "الصحافة المتخصصة" تُشعر العاملين فيها بالحاجة إلى امتلاك خلفية نظرية ومعرفية في المواضيع التي يعملون عليها، وإلى اكتساب مهارات لا تتأتى لهم، غالباً، إلا من خلال الدراسة الأكاديمية؛ إذ يتعلم طالب الصحافة منهجية تصبح جزءاً من تفكيره، ولا يمكنه تطبيقها في المواد الاستقصائية التي يدرسها، فحسب، بل ينسحب الأمر، كذلك، على مواد أخرى يتعلمها (مثلاً في مجالات المقال، النقد، التحليل.. إلخ). من هنا، يمكن استنتاج أن الخيارات المنهجية والنظرية وإمكانية استلهامها في العمل الصحفي الاستقصائي ترتبط، إلى حدٍّ بعيد، بمستوى التكوين العلمي للصحافي الاستقصائي، وخبرته الشخصية في التعامل مع مصادر المعرفة.

6. تعليم الصحافة الاستقصائية في العالم العربي

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الوعي بخطوات البحث العلمي ومناهجه يزداد القصة الصحفية عمقاً بحثياً يساعد الصحفي الاستقصائي في تقديم قصته من منظورات مختلفة، سواء أكان ذلك من خلال البحث والتقصي في جذور قصته، أو في تتبّع أسبابها، أو وصف متغيراتها، أو دراسة ومقارنة علاقاتها الارتباطية بهذه المتغيرات. في عالمنا العربي، تُدرّس الصحافة الاستقصائية في كليات الإعلام ومعاهد الصحافة في بعض الدول (في مقدمها العراق ومصر وتونس والإمارات واليمن ولبنان.. إلخ)؛ فضلاً عن بعض المعاهد المتخصصة بتقديم دورات تدريبية للإعلاميين، وأخرى للأكاديميين، لتعليمهم أصول هذا النوع الصحفي وقواعده وأخلاقياته، وتزويدهم بكفايات ومهارات يحتاجها من يمارس العمل الاستقصائي. "هناك 79 جامعة عربية تُدرّس الصحافة الاستقصائية ضمن مناهجها وبرامجها الأكاديمية، لكن بعضها لا يُدرّسها كاختصاص قائم بذاته، بل كجزء من مساق (الكتابة الصحفية مثلاً أو التحقيق الصحفي أو الفيلم الوثائقي)، وبعضها الآخر يُدرّسها كمساق مستقل ضمن اختصاص الصحافة، وتُقدّم عموماً مقرراً ضمن المقررات الاختيارية وليس الإلزامية" (52).

تُعتبر الصحافة الاستقصائية "نوعاً صحفياً مهماً بالنسبة لمجتمعاتنا العربية التي

تعاني (أكثر من غيرها من المجتمعات) من ظواهر الفساد وتفاقمها. وبلا شك، تقع مسؤولية العملية التعليمية لهذا النوع الصحفي، بالدرجة الأولى، على عاتق الأساتذة من أصحاب التجربة في هذا المجال" (53)، و"لمراكز التدريب المتخصصة دور كبير في إشاعة مفهوم الصحافة الاستقصائية. لكن، ومهما قدّمت هذه المراكز من دورات تدريب وملتقيات وندوات في هذا الخصوص، إلا أن جهودها تبقى محدودة. لذا، فإن المسؤولية الأكبر، في تدريس هذا النوع الصحفي، يجب أن تتولاها الجامعات (بمساعدة تلك المراكز)، وذلك بهدف إشاعة مفاهيم الصحافة الاستقصائية، وجعلها الخيار الأمثل للصحافة المستقبلية، خاصة بعد الانتشار الهائل للمعلومات المضلّة (عبر المنصات الرقمية) وما ينتج عنها من تشويه للحقائق والأحداث" (54).

هناك إشكاليات في تدريس مساق الصحافة الاستقصائية في الدول العربية، ولا بد من التوقف عند هذه المعضلة؛ إذ "لا يتجرأ معظم الطلبة على إعداد تقارير تتناول مسائل حساسة ذات صلة بالحكومة أو بذوي النفوذ والمصالح وتحمل تبعاتها (الاجتماعية والسياسية والقانونية وحتى المالية). لكن يبقى من المهم تدريس هذا النوع الصحفي البالغ الأهمية، ولو من باب العلم بالشيء، لكي لا يندثر من عالم الصحافة والإعلام، وعلى أمل أن يُترجم، مستقبلاً، إلى واقع يستطيع أن يخدم المجتمع ويحميه" (55).

ويعاني تعليم الصحافة الاستقصائية في العالم العربي من تحديات عدة تشابه، إلى حدّ كبير، مع تلك الموجودة في مختلف البلدان "وتتمثل في عدم إمكانية تطبيق ما يتعلمه الطلاب في الميدان (لأسباب عديدة). ولا بد من التنويه هنا أن مراكز التدريب المتخصصة ساهمت، بقوة، في تحفيز كليات ومعاهد الإعلام على تغيير وتطوير مناهجها التعليمية وتدريب الأكاديميين (العرب) على كيفية إدخال منهاج الاستقصاء الصحفي في الجامعات العربية" (56).

وفي هذا الإطار، تحاول مراكز التدريب سدّ نقاط الضعف، إذا جاز التعبير، في عملية تدريس الصحافة الاستقصائية، من خلال تنظيم دورات تدريبية للأساتذة الذين تتدبهم جامعاتهم، أحياناً، لينخضعوا إلى تلك التدريبات. وثمة محاولات لتكوين منصات وشبكات للصحافة الاستقصائية في العالم العربي. وقد كانت البداية في نهاية العام 2005 مع سعي صحفيين عرب لإرساء صحافة استقصائية عربية، فشكلوا من أجل ذلك شبكة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج)" (57). وتُشير

مؤسسة "مهارات" إلى أن تفاعل الصحفيين العرب ووعيتهم بأهمية دور الصحافة الاستقصائية في بلدانهم دفع بالعديد منهم إلى إطلاق عدة شبكات استقصائية، منها: شبكة "نيريج" في العراق، و"سراج" في سوريا، و"يمان" في اليمن، والمؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية "ليفيج". أما في لبنان، فقامت مجموعة من الصحفيين بإنشاء موقع "درج"، الذي يُقدّم، في جزءٍ منه، تحقيقات استقصائية لبنانية وعربية (58). وأخيرًا، يبقى السؤال الإشكالي الذي تصعب الإجابة عليه: هل تأسيس هذه الشبكات يرمي إلى تشجيع عمل صحفي استقصائي في المنطقة العربية، أم أن أهدافه ترتبط بدعم هذا النمط من الصحافة وتمويلها، خدمةً لمشروع الشرق الأوسط الجديد؟

خاتمة واستنتاجات

"الصحافة هي أن تنشر ما لا يريد أحدهم أن يراه منشورًا، وفيما عدا ذلك، فهي مجرد علاقات عامة". تُشير هذه الجملة المختصرة للصحافي والروائي والناقد البريطاني، جورج أورويل (George Orwell)، إلى جوهر العمل الصحفي الاستقصائي الذي يُنقّب فيما وراء الأحداث والوقائع والمواقف التي لا تتكشف، غالبًا، للصحافي العادي، ولا يُراد لها أن تظهر للرأي العام. فالصحافة الاستقصائية تُمثّل فلسفة خاصة في العمل الإعلامي؛ إذ لا تخضع للمعايير التي تقوم على أساسها الصحافة التقليدية، بل وفق أسلوب عمل يستحث، في العاملين فيها، ملكة البحث والتفكير والتحقق والاحتكام إلى المنطق السليم.

ويؤكد الصحفيون الاستقصائيون -أفراد عينة هذه الدراسة- أنهم يقومون بإعداد موادهم بطريقة تختلف، جذريًا، عن تلك التي ينتهجها الصحفيون العاديون، سواء في طريقة بحثهم وتغطيتهم، أو في شكل العلاقة التي يتعاطون بها مع المصادر، أو في طبيعة القصة الصحفية التي يُنتجونها، ويُشبهونها بـ"الإسمت" الذي تلتصق به كل خطوة من خطوات العملية الاستقصائية. لذا، يحتاج الصحفي الاستقصائي في إعداد "قصته"، إلى رسم خطة عمل واضحة وبناء منهجي يتضمن عددًا من الإجراءات التي يتطلبها، عادةً، عمل الباحثين العلميين؛ إذ يمكن القول: إن الصحفي الاستقصائي يعتمد في عمله، وإلى حدٍّ كبير، على العُدّة المنهجية التي تُوفّر لها مناهج البحث العلمي للتقصي في المشكلة البحثية لقصته وفي أبعادها من خلال خطوات منظمة

ومنسقة تُمكنه من الوصول إلى النتائج المتوخاة. وهذه الخطوات تُلخص في: وضع الخطة البحثية، ومعرفة المكان الذي يجب التقصي فيه، وخريطة المصادر المؤكدة والمحتملة، وتحديد دقيق للمنهج الذي يُحلل ويُفسر الترابطات بين مختلف الأطراف المتدخلة في القضية مدار البحث، والجدول الزمني لإنجاز المادة، فضلاً عن الميزانية المتوقعة للعمل. ونورد، فيما يلي، أبرز ما خلصت إليه الدراسة من استنتاجات:

- هناك خلط ملحوظ بين مفهوم الصحافة الميدانية الجريئة ومفهوم الصحافة الاستقصائية، والتي تشابه معايير العمل فيها مع المعايير العامة للصحافة، لكن ممارستها تختلف، على كل المستويات، عن تلك المُتبعة في سائر الأنواع الصحفية.

- أبرز ما يميز العمل الصحفي الاستقصائي هو "حاجته العضوية" لاستخدام أدوات بحثية ومنطلقات منهجية للعمل، أهمها، على الإطلاق، الفرضيات التي تُساعد في تأطير البحث والاسترشاد به أثناء الاستقصاء.

- لا يُقصد بالبحث العلمي المُعتمد في التحقيقات الاستقصائية النشاط المتخصص الذي يُمارسه العلماء في مجال علمي معين ضمن تخصص معين، بل، نعني به الأسلوب الذي يستطيع أن يُوجّه الصحفي لحل مشاكل وقضايا يواجهها الجمهور في مجالات متعددة.

- ليست كل مناهج البحث العلمي صالحة للتطبيق في التحقيقات الاستقصائية.

- هناك مواضيع تحتاج أكثر من غيرها إلى المنهج العلمي، ولاسيما تلك التي تمتد على فترة زمنية وتستدعي عملية بحث طويل، أو المواضيع التي تتضمن الكثير من المعلومات والجداول وتتطلب تفكيكاً وتحليلاً، أو التي يتداخل فيها أكثر من اختصاص (بيئي + صحي + اقتصادي.. إلخ).

صحيح أن التشابه كبير جداً بين التحقيق الاستقصائي والبحث العلمي، لكن لا تجوز المبالغة والذهاب بعيداً في تقدير التماهي الحاصل بين المجالين. فالتحقيق الاستقصائي هو، في النهاية، "منتوج" يستجيب لمقتضيات العمل الصحفي، وليس بحثاً علمياً صرفاً، لكنه يمتاز، عن سائر الأعمال الصحفية، بقدرته على ابتكار أساليب عمل جديدة تتطابق، إلى حد بعيد، مع أساليب عمل "الصحافة المتخصصة". ونعني بها تلك الصحافة التي تدفع بالعاملين فيها إلى تحسُّس الحاجة إلى امتلاك خلفية

نظرية ومعرفية في المواضيع التي يشتغلون عليها، إضافة إلى كفايات ومهارات ترفع من قيمة وجودة العمل الصحفي، خاصة، ومن مكانة ومصداقية المهنة، عامة.

المراجع

(1) مجموعة مؤلفين، التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد، تحرير صالح مشاركة (رام الله- فلسطين، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ومركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، 2021)، ص 12.

(2) منال قدواح، «استخدام مناهج البحث العلمي في الصحافة الاستقصائية»، مجلة دراسات (جامعة صالح بوبندر- قسنطينة 3، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2022)، ص 830.

(3) Daniel Cornu, Journalisme et vérité, (Genève: Labor et Fides, 2009), 84.

(4) في كتابه المعنون بـ"ديكتاتورية العاجل"، يعرض الباحث والسياسي الفرنسي جيل فينشلستين (Gilles Finchelstein) لما يصفه بعبادة السرعة واللحظة التي تغطي على جميع جوانب حياتنا الشخصية والعامة (صحتنا وطعامنا وأنشطتنا الترفيهية وحياتنا المهنية... إلخ). ويرى الكاتب أن من أبرز انعكاسات التطور التكنولوجي والاتصالي المتسارع على العمل الإعلامي التقليدي الفتك بالزمن الإعلامي ونفي الأزمنة وتسلسلها، فضلاً عن تكريس الزمن اللحظوي المغلق في المباشر. وقد تأثرت وسائل الإعلام ووسائطه المختلفة بالعلاقة الجديدة مع الزمن وغدا انعكاساً لتسريع نمط مجتمعاتنا وبات وكأنه معلق بين عدمين: المستقبل المقلق غير المُفكر فيه، والماضي المُحتَقَر غير المعترف فيه. للاستزادة، انظر:

- Gilles Finchelstein, La dictature de l'urgence, (Paris: Librairie Arthème Fayard, 2011).

(5) Jean-Marie Charon, «Le journalisme d'investigation et la recherche d'une nouvelle légitimité», Hermès, La Revue, No. 35, (2003/1): 138.

(6) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد المامي، صحفي استقصائي مستقل (يعمل مع أكثر من مؤسسة إعلامية)، موريتانيا، 18 سبتمبر/أيلول 2024.

(7) مقابلة أجرتها الباحثة مع ليال بو موسى، صحافية استقصائية في تليفزيون «الجديد»، لبنان، 12 سبتمبر/أيلول 2024.

(8) Gilles Labarthe, «Des journalistes d'investigation face au 5e pouvoir», Sur le journalisme, Vol. 7, No. 2, (2018): 111.

(9) Alex Mucchielli, Étude des communications : Nouvelles approches, 3e éd. (Paris: Armand Colin, 2006), 38.

(10) الصحفيون هم: محمد المامي، صحفي استقصائي مستقل (يعمل مع أكثر من مؤسسة إعلامية)، موريتانيا. وليال بو موسى، صحفية استقصائية في تليفزيون «الجديد»، لبنان. وحيدر عبد الكريم، صحفي استقصائي مستقل، السودان. ورياض قيسي، رئيس وحدة الصحافة الاستقصائية في تليفزيون «الجديد»، لبنان. وسمية اليقوبي، باحثة وصحفية استقصائية مستقلة، عُمان. وصفاء الرمحي، صحفية استقصائية في «أريج»، الأردن. وبهيحة بلمبروك، صحفية استقصائية ورئيسة تحرير في وكالة تونس إفريقيا للأنباء، تونس. وعبد الله أبو ضيف، صحفي استقصائي في جريدة «المصري اليوم»، مصر. وجمال حيدرة، صحفي استقصائي ورئيس منصة «الفانوس» الإعلامية (المستقلة)، اليمن. وفرح جلال، صحفية استقصائية في شبكة «أريج»، الأردن.

(11) الأساتذة هم: سليمان البصومعي، أستاذ في قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. وماريا بو زيد، عميدة كلية الإنسانيات في جامعة سيدة اللويزة، لبنان. ومحمود خلوف، أستاذ الإعلام الرقمي وعلوم الاتصال في الجامعة العربية الأميركية في جنين، فلسطين. وحنان زبيس، أستاذة الإعلام في معهد الصحافة وعلوم الإخبار في منوبة، تونس. ودنيا جريج، أستاذة في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، لبنان. ومهي زراقت، أستاذة في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، لبنان. وزاهرة حرب، أستاذة الإعلام في جامعة سيني، بريطانيا. وسعيد شاهين، رئيس قسم الإعلام في جامعة الخليل، الضفة الغربية- فلسطين. وسحر خليفة سالم، أستاذة في قسم الصحافة في كلية الإعلام في الجامعة العراقية، العراق. وفريد أبو ظهير، أستاذ في قسم الاتصال والإعلام الرقمي في جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

(12) عبد الحليم حمود، الصحافة الاستقصائية: الفضيحة الكاملة) بيروت، مركز الدراسات والترجمة، (2010)، ص 129.

(13) تعبير للصحفي الاستقصائي وعضو مجلس إدارة «أريج»، يسري فودة، في تقديمه لدليل: على درب الحقيقة: دليل «أريج» للصحافة الاستقصائية العربية، تحرير: مارك هنتر وآخرون، ترجمة: غازي مسعود، ط 3 (باريس، اليونسكو، 2017)، ص 8.

(14) مصطفى ثابت، «الصحافة الاستقصائية وتحدياتها في العالم العربي»، مجلة الإعلام والمجتمع (جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022)، ص 137.

(15) مقابلة أجرتها الباحثة مع حيدر عبد الكريم، صحفي استقصائي مستقل، السودان، 19 سبتمبر/أيلول 2024.

(16) نقلاً عن علياء علي، «الصحافة الاستقصائية أفضل وسيلة للوصول إلى قلب الحقيقة»، الوسط، 8 مارس/آذار 2010، (تاريخ الدخول: 1 فبراير/شباط 2025)، <https://tinyurl.com/2w282v3n>

(17) مقابلة أجرتها الباحثة مع رياض قبيسي، رئيس وحدة الصحافة الاستقصائية في تلفزيون «الجديد»، لبنان، 20 سبتمبر/أيلول 2024.

(18) مقابلة أجرتها الباحثة مع سمية اليعقوبي، باحثة وصحافية استقصائية مستقلة، عُمان، 21 سبتمبر/أيلول 2024.

(19) هتتر وآخرون، على درب الحقيقة: دليل «أريج» للصحافة الاستقصائية العربية، مرجع سابق، ص 19.

(20) حسين علي إبراهيم الفلاحي، صحافة التحري والاستقصاء: التحقيقات الصحفية الاستقصائية الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، (2017)، ص 123.

(21) مجموعة مؤلفين، الصحافة الاستقصائية: الواقع والتحديات (عمان، ألفا للوثائق، 2021)، ص 243.

(22) Alain Laramée, Bernard Vallée, La recherche en communication: Éléments de méthodologie, (Québec: Presses de l'Université du Québec, 2014), 77.

(23) محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط 3 (صنعاء، دار الكتب، 2019)، ص 35-50.

(24) عادل جربوعة، «خطوات البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال»، مجلة الإعلام والمجتمع (جامعة قسنطينة -3 الجزائر، العدد 2، 2017)، ص 84.

(25) حسن زين الدين، منهجية البحث العلمي للإعلاميين (بيروت، مركز الاتحاد للتدريب الإعلامي، 2015)، ص 64-65.

(26) مقابلة أجرتها الباحثة مع سليمان البصومعي، أستاذ في قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 10 سبتمبر/أيلول 2024.

(27) مقابلة أجرتها الباحثة مع ماريا بو زيد، عميدة كلية الإنسانيات في جامعة سيدة اللويزة، لبنان، 11 سبتمبر/أيلول 2024.

(28) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمود خلوف، أستاذ الإعلام الرقمي وعلوم الاتصال بالجامعة العربية الأميركية في جنين، فلسطين، 15 سبتمبر/أيلول 2024.

(29) مقابلة أجرتها الباحثة مع حنان زبيس، أستاذة الإعلام بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار في منوبة، تونس، 16 سبتمبر/أيلول 2024.

(30) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتورة دنيا جريج، أستاذة في كلية الإعلام بالجامعة اللبنانية، لبنان، 20 سبتمبر/ أيلول 2024.

(31) مقابلة أجرتها الباحثة مع مهى زراقت، أستاذة في كلية الإعلام بالجامعة اللبنانية، لبنان، 9 سبتمبر/ أيلول 2024.

(32) لقد كان لافتاً، أثناء تكوين عينة الدراسة، أن معظم الصحفيين الذين قابلتهم الباحثة حرصوا على التأكيد أنهم يُعدّون تحقيقاتهم الاستقصائية بصفتهم «صحفيين مستقلين». وهنا لابد من الإشارة إلى أن المؤسسات الإعلامية العربية لا تشجع كثيراً العمل الاستقصائي، ولا تخصص، بالتالي، قسماً للعاملين في صحافة الاستقصاء، بل جل ما يُنفذ إنما يتم بمبادرات فردية.

(33) عزام أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 95.

(34) Manuel de guide pratique sur le journalisme d'investigation, (Paris: ISFJ, 2024), 5-7.

(35) Philip Meyer, Precision Journalism: A Reporter's Introduction to Social Science Methods, 4 th ed. (Oxford: Rowman and Littlefield Publishers, Inc, 2022), 11-12.

(36) محمود علم الدين وآخرون، ضوابط التحقيقات الصحفية الأمنية: التحقيق الصحفي كشكل من أشكال التغطية الصحفية التفسيرية والاستقصائية، ط 1 (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص 74-79.

(37) إيناس أبو يوسف وآخرون، دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية (مصر، مؤسسة فريدريش إيبيرت- مكتب القاهرة، 2016)، ص 47.

(38) مقابلة أجرتها الباحثة مع زاهرة حرب، أستاذة الإعلام في جامعة سيتي، بريطانيا، 14 سبتمبر/ أيلول 2024.

(39) هتير وآخرون، على درب الحقيقة: دليل «أريج» للصحافة الاستقصائية العربية، مرجع سابق، ص 11-12.

(40) إياد الداود، فن التقصي: الفيلم الوثائقي التحقيقي (الدوحة، معهد الجزيرة للإعلام، 2019)، ص 19.

(41) هناك عشرة طرق لإثبات الفرضية، أبرزها: تقاطع المصادر والشهادات ذات الصلة بموضوع الاستقصاء، وبناء قواعد البيانات وتحليلها مع التأكد من صحتها، والمسوحات الميدانية التي توفر أدوات القياس، والتجربة الشخصية للصحافي، والتحليل المخبري (في حال كان الموضوع يتطلب

الدفع بعينات إلى مخابر متخصصة ومرخصة وموثوقة)، والخبرة الفنية التي تُستخدَم في فحص الوثائق أو مضاهاة التوقيع، والتخفي وعدم كشف الهوية الصحفية، وحشد المصادر وجمع البيانات من خلال الاستعانة بالجمهور عبر توجيه سؤال مباشر له عبر موقع إلكتروني أو مواقع التواصل. للاستزادة، انظر: أحمد شوقي العطار، "10 طرق لإثبات فرضية التحقيق الاستقصائي"، شبكة الصحفيين الدوليين، 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، (تاريخ الدخول: 1 فبراير/ شباط 2025)، <https://tinyurl.com/3jrh485p>.

(42) دخلت في الفترة الأخيرة منهجية جديدة إلى عالم الابتكار، لا تتناولها الدراسات الأكاديمية الحديثة، تُعرف بطريقة الـ"هاكثون" (Hackathon)، وتعد وسيلة تشاركية تُستخدَم في المشاريع التي تتطلب تعاوناً مكثفاً وإنتاجاً سريعاً؛ وذلك بهدف تشجيع حلّ المشكلات وتقديم ابتكارات لتسريع الاختبار والتجربة والنماذج الأولية، كل ذلك مقابل جائزة مجزية وبحضور لجنة تحكيم. هناك محاولات لإدخال منهجية الهاكثون على خط إنتاج التحقيقات الاستقصائية، وتقوم الصحافية الاستقصائية الأردنية، صفاء الرمحي، بإجراء بحث حول تقييم مدى فعالية طريقة الهاكثون في التغلب على تحديات هذا النوع من التحقيقات، وكيفية انعكاسه على سرعة إنجاز القصة الاستقصائية وطريقة عرضها بعيداً عن أي هفوة تخصصية. ويأتي هذا البحث، في إطار رسالة ماجستير تُعدّها الرمحي في «جامعة الشرق الأوسط» في الأردن، وهي بعنوان «استخدام منهجية الهاكثون في إنتاج التحقيقات الاستقصائية: دراسة تأصيلية» (مقابلة أجرتها الباحثة مع صفاء الرمحي، الصحافية الاستقصائية في «أريج»، الأردن، 6 سبتمبر/ أيلول 2024).

(43) مقابلة مع قيسي، مرجع سابق.

(44) وفاء أبو شقرا، عندما تتكلم المصادر: الصحفيون ومصادر معلوماتهم (بيروت، دار الفارابي، 2018)، ص 36-40.

(45) خلال السنوات القليلة الماضية، نشأ مفهوم «التحقيقات المفتوحة المصادر» (Open Sources Intelligence) أو ما يُسمى «أوسينت» (OSINT)؛ إذ يلجأ الصحفي أو فريق من الصحفيين إلى تحليل بيانات وخرائط وفيديوهات وربطها وتحليلها، ودعمها لاحقاً بشهادات الشهود وما يمكن الحصول عليه من وثائق ومرفقات تؤكد فرضية التحقيقات وصحة المعلومات التي يجري البحث فيها.

(46) مارك هتير ولوك سينجيرز، الصحافة الاستقصائية الحديثة، (الأردن، أريج ومؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، 2015)، ص 17-18.

(47) «دليل الصحافة الاستقصائية»، (الدوحة، معهد الجزيرة للإعلام، 2020)، ص 12-15.

(48) مقابلة أجرتها الباحثة مع بهيجة بلمبروك، صحافية استقصائية ورئيسة تحرير في وكالة تونس إفريقيا للأنباء، تونس، 30 سبتمبر/ أيلول 2024.

(49) مقابلة أجرتها الباحثة مع عبد الله أبو ضيف، صحفي استقصائي في جريدة «المصري اليوم»، مصر، 22 سبتمبر/أيلول 2024.

(50) مقابلة أجرتها الباحثة مع جمال حيدرة، صحفي استقصائي ورئيس منصة «الفاunos» الإعلامية (المستقلة)، اليمن، 25 سبتمبر/أيلول 2024.

(51) Henri Assogba (sous la direction de), Journalismes spécialisés à l'ère numérique, (Laval- France: Presses de l'Université Laval, 2020), 13-14.

(52) مقابلة أجرتها الباحثة مع فرح جلال، صحافية استقصائية في شبكة «أريج»، الأردن، 7 سبتمبر/أيلول 2024.

(53) مقابلة أجرتها الباحثة مع سعيد شاهين، رئيس قسم الإعلام في جامعة الخليل بال الضفة الغربية- فلسطين، 14 سبتمبر/أيلول 2024.

(54) مقابلة أجرتها الباحثة مع سحر خليفة سالم، أستاذة بقسم الصحافة في كلية الإعلام بالجامعة العراقية، العراق، 21 سبتمبر/أيلول 2024.

(55) مقابلة أجرتها الباحثة مع فريد أبو ظهير، أستاذ في قسم الاتصال والإعلام الرقمي بجامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 26 سبتمبر/أيلول 2024.

(56) مقابلة مع جريج، مرجع سابق.

(57) دريت شبكة «أريج» 15860 شخصًا في ورش عمل حضورية أو عبر الإنترنت، خلال الفترة الممتدة بين عام 2021 وشهر أغسطس/آب من عام 2024، وأنتجت 177 تحقيقًا استقصائيًا بثت ونشرت عددًا كبيرًا منها على فضائيات محلية وعربية ودولية، كما أسهمت في تأسيس وحدات استقصاء في وسائل إعلام عربية عديدة.

(58) «شبكات الصحافة الاستقصائية في العالم العربي.. وحدة التحديات»، مهارات ماغازين، 16 سبتمبر/أيلول 2020، (تاريخ الدخول: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، <https://n9.cl/7bkw7>.

المقاربات المنهجية في الاستقصاء الصحفي وأثرها في تعزيز جودة التحقيقات الاستقصائية

Methodological Approaches in Investigative Journalism and Their Impact on Enhancing the Quality of Investigative Reports

* Mohamed K. Boukhssas – محمد كريم بوخصاص

ملخص:

تبحث الدراسة في المقاربات المنهجية في العمل الصحفي الاستقصائي وتقاطعاتها مع المناهج العلمية، وسُبل توظيفها لتحسين جودة التحقيقات الاستقصائية، وتقديم رؤية شاملة للأساليب المنهجية التي تُستخدم في هذا النوع من الصحافة، من خلال الإجابة على هذا السؤال الإشكالي المركب: ما المنهجية الأنسب في الصحافة الاستقصائية لتحقيق نتائج عالية الجودة؟ وما تأثيرها في تطوير الممارسة الصحفية؟ وتهدف الدراسة، من خلال نماذج وأمثلة تطبيقية، إلى توضيح كيفية توظيف المنهجية العلمية للوصول إلى أعلى درجات الدقة والعمق في جمع وتحليل المعلومات، وإبراز التأثير الذي تُحدثه مناهج البحث العلمي في توجيه مسار التحقيق وإثراء نتائجه. وتركز الدراسة أيضاً على التحديات التي تواجه الصحفيين الاستقصائيين، وتسعى إلى تقديم تصور شامل لتجاوز هذه العقبات، بما يُعزز كفاءة العمل الصحفي الاستقصائي، وترسيخ معايير المصداقية والشفافية في التحقيقات، وتستعين الدراسة بإستراتيجية منهجية مركبة تمزج بين الوصف والتحليل والمقارنة لمقاربة الأبعاد المختلفة للمشكلة البحثية. وقد خلصت إلى وجود تداخل وثيق بين مناهج البحث العلمي ومبادئ العمل الاستقصائي، ورصدت أوجه الاختلاف الجوهرية بين الحقلين، والتي لا تؤثر على الأسس المشتركة التي تهدف إلى تحقيق موثوقية عالية في النتائج. وأكدت أن فعالية الصحافة الاستقصائية تتطلب التزاماً بمعايير أخلاقية تضمن سلامة العمل ومصداقيته، خاصة في التعامل مع القضايا الحساسة وحقوق الأفراد والمجتمع.

كلمات مفتاحية: المنهجية العلمية، الصحافة الاستقصائية، الجودة الصحفية، الأخلاقيات المهنية.

* د. محمد كريم بوخصاص، أستاذ الصحافة والإعلام بجامعة المولى إسماعيل بمكناس، المغرب.

Abstract:

This study examines methodological approaches in investigative journalism and their intersections with scientific research methods, exploring how these frameworks can be employed to enhance the quality of investigative reporting. It aims to provide a comprehensive understanding of the methodological tools used in this field by addressing a central research question: What is the most effective methodology for producing high-quality investigative journalism, and how does it contribute to the development of journalistic practice? Drawing on case studies and practical examples, the study illustrates how scientific methods can be adapted to improve the accuracy and depth of information gathering and analysis in investigative work. It highlights the ways in which research methodologies can guide the investigative process and enrich its outcomes. The study also addresses the key challenges faced by investigative journalists and offers a holistic framework for overcoming these obstacles—ultimately aimed at strengthening the practice of investigative journalism and reinforcing standards of credibility and transparency. Employing a multi-method approach that combines descriptive, analytical and comparative techniques, the study finds significant overlaps between scientific inquiry and investigative journalism, while also identifying essential distinctions between the two fields. These differences, however, do not detract from their shared commitment to producing reliable, evidence-based outcomes. The study concludes that the effectiveness of investigative journalism depends not only on methodological rigour but also on a strong ethical foundation—particularly when engaging with sensitive issues and safeguarding the rights of individuals and communities.

Keywords: Scientific Methodology, Investigative Journalism, Journalistic Quality, Professional Ethics.

مقدمة

تقوم الصحافة بدور جوهري في بنية المجتمع المعاصر بوصفها ممارسة مؤسسية تدعم مبادئ الشفافية والمساءلة، وتتولى وظيفة "السلطة المضادة" عبر ممارسة الرقابة على المؤسسات وكشف الحقائق للجمهور. وتُمثّل الصحافة، من خلال هذا الدور الحاسم، حجر الزاوية في بناء الأنظمة الديمقراطية؛ إذ تُتيح للمواطنين الوصول إلى معلومات موثوقة حول ما يدور في مراكز صنع القرار؛ مما يُمكنهم من اتخاذ خيارات مبنية على دراية ووعي. كما يدعم هذا الطرح المبدأ الذي يرى أن الصحافة المستقلة شرط أساسي لتحقيق غايات الديمقراطية في صون الحضارة واستمرار تقدّمها. فالديمقراطية الحقيقية لا تتحقّق إلا بمواطنين مطلعين على مجريات الأمور، ولا يمكن أن يوجد مثل هؤلاء المواطنين من دون وسائل إعلام نوعية(1)، ودون انتفاع أكبر عدد من المواطنين بوسائل الإعلام(2)، وذلك بجعل المواطن شريكاً فاعلاً في الحياة العامة.

ويحتل التحقيق الاستقصائي مكانة مركزية في هذه الوظيفة الإعلامية؛ إذ يُعدّ أصعب الأجناس الصحافية وأعلاها قيمة لما يتطلبه من جهد دقيق وعمل منهجي يُسيطر اللثام عن حقائق مُستترة تتعمّد أطراف معينة إخفاءها. ويرتبط نجاح التحقيق الاستقصائي بالتزامه الصارم باتباع مناهج علمية تقوم على البحث المتعمق والتقصي الميداني، بما يُمكن الصحفي من تقديم محتوى يستند إلى حقائق مُثبتة. ويتطلّب هذا النوع من الصحافة التزاماً صارماً بالمناهج المعتمدة لإنجاز تحقيق رفيع المستوى من حيث الدقة والموضوعية؛ إذ يركز التحقيق الاستقصائي على البحث المعمق في المصادر، واستخراج المعلومات الخفية، والتحقّق من صحة البيانات وتوثيقها، إضافة إلى بناء فرضيات سليمة تستند إلى أدلة قوية.

في هذا السياق، يُشكّل وضع الفرضية وصياغتها في العمل الصحفي الاستقصائي تحدياً خاصاً، باعتبارها أداة ذهنية وتنظيمية أساسية تُمكن الصحفي من توجيه مسار التحقيق، وتحديد الأسئلة الرئيسة التي يسعى إلى الإجابة عليها. ولذلك، يعتمد نجاح التحقيق على مدى تَمكّن الصحفي من صياغة فرضية مدروسة وقابلة للاختبار، وهو ما يستلزم فهماً عميقاً للمناهج والأساليب الملائمة لطبيعة التحقيق وأهدافه.

تحاول هذه الدراسة البحث في تقاطعات المناهج العلمية مع الصحافة الاستقصائية، والنظر في سُبل توظيفها لتحسين جودة العمل الصحفي الاستقصائي. فمن خلال استعراض المناهج المختلفة، التي يعتمد عليها الصحفيون الاستقصائيون، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة للأساليب المنهجية المستخدمة في هذا الحقل، وبيان كيفية توظيفها للوصول إلى أعلى درجات الدقة والعمق في جمع وتحليل المعلومات، وتوضيح الاختلافات التي تُحدثها هذه المناهج في توجيه مسار التحقيق وإثراء نتائجه. كما تروم الدراسة استكشاف التحديات التي تواجه عمل الصحفيين الاستقصائيين، وتقديم تصور شامل لتجاوز هذه العقبات، بما يضمن تعزيز كفاءة العمل الصحفي وترسيخ معايير المصداقية والشفافية في التحقيقات.

1. اعتبارات منهجية ونظرية

إشكالية الدراسة

تبحث الدراسة أُسسَ العمل الصحفي الاستقصائي ودور المنهجية العلمية في تحقيق الجودة الشاملة، من خلال هذا السؤال الإشكالي المركب: ما المنهجية الأنسب في الصحافة الاستقصائية لتحقيق نتائج عالية الجودة؟ وما تأثيرها على تطوير الممارسة الصحفية؟

وينبثق من هذا السؤال الإشكالي عدد من القضايا المهنية والأخلاقية التي يمكن تحديدها في هذا الحقل الاستقصائي:

- كيف يمكن للصحفي الاستقصائي الموازنة بين الدقة في جمع وتحليل البيانات والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمهنية؟

- ما تأثير تبني مناهج متنوعة على مصداقية وتأثير التحقيقات الاستقصائية؟

- ما أفضل السبل لصياغة فرضية قوية للتحقيق الاستقصائي؟

أهداف الدراسة

ثمة أهداف عديدة تُبرز أهمية البحث في خصوصية العمل الصحفي الاستقصائي ودور المنهجية العلمية في تحقيق نتائج عالية الجودة، ويمكن تلخيصها في:

- تقديم تحليل لأهم المناهج المستخدمة في الصحافة الاستقصائية، ودراسة العلاقة بين جودة العمل الاستقصائي والمنهجية المتبعة في صياغة الفرضية وجمع وتحليل المعلومات.

- تحديد التحديات التي يواجهها الصحفيون في تطبيق مناهج الاستقصاء وكيفية التغلب عليها.

- اقتراح توصيات لتحسين ممارسات الصحافة الاستقصائية، بما يُعزّز دورها في ترسيخ الشفافية والمساءلة.

وتنبع أهمية الدراسة أيضاً من الحاجة الملحة لتطوير ممارسات الصحافة الاستقصائية، في ظل التحولات المتسارعة في المشهد الإعلامي والتطورات التكنولوجية المتقدمة، وذلك من خلال تقديم رؤية منهجية تُسهم في رفع مستويات الدقة والمصداقية في التحقيقات الاستقصائية، مما يُعزّز دورها أداة رقابية فعّالة في المجتمع.

الإستراتيجية المنهجية

تعتمد الدراسة إستراتيجية منهجية مركبة تجمع بين مقاربات متعددة للإحاطة بالأبعاد المتنوعة للمشكلة البحثية، وتشمل:

- المنهج الوصفي الذي يُبيّن مرتكزات المفاهيم والمصطلحات الأساسية، وتقديم صورة شاملة لأهمية هذا النوع من الصحافة، وخصائصه وأساليبه المختلفة.

- المنهج التحليلي: يُستخدَم هذا المنهج في دراسة وتحليل فعالية المناهج المتنوعة المتبعة في التحقيقات الاستقصائية، ويُتيح فحص تأثير كل منهج على جودة النتائج ودقة المعلومات المستخلصة.

- المنهج المقارن: تعتمد الدراسة هذا المنهج لمقارنة الفروق بين أساليب الاستقصاء الصحفي والبحث العلمي، سواء من حيث تقنيات جمع المعلومات أو طرق تحليلها، ومدى تأثير كل أسلوب على مصداقية النتائج وفعاليتها. وتسمح هذه المقارنة بتحديد الأساليب الأكثر فعالية في الوصول إلى نتائج دقيقة وشاملة، وبيان مدى انعكاسها على تطوير الممارسة الاستقصائية.

تُساعد هذه المناهج الثلاثة الباحث في تقديم رؤية متكاملة حول كيفية تحسين الممارسات الاستقصائية ورفع كفاءتها، بما يُسهم في إثراء الصحافة الاستقصائية

وتطوير أدواتها لمواكبة التغيرات في المشهد الإعلامي، وتلبية توقعات الجمهور المتزايدة نحو الشفافية والمساءلة.

مدخل نظري

مفهوم الصحافة الاستقصائية

تعتبر الصحافة الاستقصائية أحد أرقى الأجناس الصحفية (3)؛ إذ تعتمد على البحث المتعمق والتقصي المنهجي في جمع المعلومات وتحليلها بهدف كشف حقائق خفية أو جوانب غير معروفة في قضايا تهم الرأي العام. وغالبًا ما تُسلط الضوء على موضوعات ذات حساسية تتعلق بالفساد، والممارسات غير الأخلاقية، والجرائم، وانتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا التي قد تُهدد استقرار المجتمع (4).

وتختلف الصحافة الاستقصائية عن الأشكال الصحفية الأخرى باعتمادها على مواد جُمِعت أو استُقيمت بمبادرة ذاتية للصحافي، وتُسمى أحيانًا بـ"صحافة المشروع الذاتي" (5). فهي لا تعتمد على المعلومات المتاحة من المصادر المفتوحة، أو تلك التي وفرها آخرون، بل تسعى إلى جمع ردود فعل وتحليلات متنوعة حول القضية محل التقصي؛ مما يُعزز من شمولية التغطية وعمقها.

هذا النهج يجعل الصحافة الاستقصائية مجالاً معقدًا؛ إذ تتطلب تحليلًا معمقًا ودقيقًا للبيانات والمعلومات، وغالبًا ما تستلزم تعاونًا وثيقًا بين الصحفيين وخبراء في مجالات متعددة، مثل: القانون، والاقتصاد، والعلوم السياسية، للوصول إلى تحقيقات تتسم بالدقة والمصداقية. وتتميز الصحافة الاستقصائية بأسلوبها المنهجي الذي يعتمد على الأدلة، والوثائق، وتعدُّ المصادر؛ إذ لا يكمن هدفها الرئيس في إيصال المعلومات فقط، بل في توجيه انتباه الجمهور نحو قضايا قد تؤثر بشكل مباشر على المجتمع، مع تقديم مقترحات لحلول وإحداث تغييرات إيجابية. كما تتطلب الصحافة الاستقصائية مهارات متخصصة في جمع الأدلة وتحليلها، فضلًا عن التزام الصحفيين بأعلى المعايير الأخلاقية والممارسات الفضلى واحترام خصوصية الأفراد أثناء إعداد الأعمال الاستقصائية.

وتحكم تعريف الصحافة الاستقصائية مجموعة من المحددات المرتبطة بالأدوار المتوقعة منها، وخبرات الممارسين لهذا النوع من الصحافة، وجوهر العملية

الاستقصائية ومتطلباتها؛ مما يؤدي إلى اختلاف التعريفات في بعض الجوانب، وإن كانت تتكامل في السعي نحو تحقيق الهدف الرئيسي للصحافة الاستقصائية، والمتمثل في الكشف عن معلومات ذات أهمية قد تمّ إخفاؤها(6)؛ مما يسهم في مساعدة المجتمع على فهم القضايا المؤثرة عليه وتحفيزه نحو الإصلاح والتغيير.

ووفقاً لتعريف شبكة الصحافة الاستقصائية العالمية، فإن الصحافة الاستقصائية "عمل صحافي عميق ومبتكر، يُوظف أساليب بحث منهجية، وغالباً ما يفضح أسراراً. وتشمل توظيفاً مكثفاً للسجلات العامة والبيانات، وتُركز على العدالة الاجتماعية والمساءلة"(7).

من ناحية أخرى، ترى منظمة "المادة 19" الدولية لحقوق الإنسان أن الصحافة الاستقصائية "لا تقتصر فقط على كشف حالات الفساد والإجرام، بل تتضمن أيضاً القصص التي تشرح كيفية عمل الأنظمة وفشلها، أو بناء قصص معقدة توضح التحديات الهيكلية"(8). فيما يُقدّم دليل معهد الجزيرة للإعلام تعريفاً مختصراً يصف فيه الصحافة الاستقصائية بـ "صحافة الكشف عن القضايا والمشكلات الجديدة والمحددة، بعد البحث المعمق والتوثيق الدقيق"(9). أما شبكة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية" (أريج)، فترى أن هذا النوع من الصحافة "يستند إلى توثيق المعلومات وكشف الحقائق، بطريقة منهجية وموضوعية، بهدف إحداث تغيير يخدم المصلحة العامة"(10).

إذن، تسعى الصحافة الاستقصائية، وبشكل عام، إلى تحقيق الشفافية، من خلال جهد صحفي مستقل يُبذل لجمع الأدلة والمعلومات من مصادر متعددة وتحليلها بدقة، والوصول إلى نتائج تُسهم في توجيه انتباه الجمهور نحو قضايا حيوية تستحق التحقيق والنقاش العام، وتهدف إلى تحفيز التغيير الإيجابي خدمة للمصالح العام.

التمايز بين الصحافة الاستقصائية والتقليدية

رغم أن أهداف الصحافة الاستقصائية لا تختلف من حيث المبدأ عن أهداف الصحافة العامة في سعيها إلى تقديم المعلومات الضرورية للمواطنين لمساعدتهم في اتخاذ أفضل القرارات المتعلقة بحياتهم ومجموعاتهم ومجتمعاتهم وحكوماتهم(11)، ولا تختلف أيضاً أساليبها كثيراً عن أساليب الصحافة التقليدية(12)، إلا أن الصحافة

الاستقصائية تتميز عن الصحافة التقليدية في عدة جوانب رئيسية تتعلق بالأهداف، والأساليب، وطرق جمع المعلومات. فالصحافة التقليدية، أو التغطية الإخبارية العادية، تهتم غالبًا بنقل الأخبار والمعلومات بشكل مباشر وسريع؛ إذ تنقل الحقائق كما هي دون الدخول في التفاصيل، وذلك أشبه برؤية الجبل كما يظهر على السطح. في المقابل، تهدف الصحافة الاستقصائية، أو التغطية الإخبارية العميقة، إلى الكشف عن الحقائق الخفية، وتسلط الضوء على القضايا المعقدة التي تتطلب تحقيقًا معمقًا، وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة. فهي لا تكتفي بما يظهر على السطح، بل تركز على ما يختبئ تحت "الجبل"؛ مما يُكسبها طابعًا استقصائيًا يتطلب مهارات تحليلية وبحثية متقدمة.

وإذا كانت الصحافة التقليدية تعتمد غالبًا على مصادر رسمية أو مفتوحة، مثل التصريحات والبيانات الصحافية؛ مما يُتيح لها نقل المعلومات بسرعة وبدقة محدودة، فإن الصحافة الاستقصائية تلجأ إلى أساليب بحثية أكثر عمقًا، تشمل التنقيب في السجلات العامة، ومقابلة مصادر غير معلنة، وجمع أدلة داعمة؛ مما يسمح بالكشف عن تفاصيل دقيقة وإجراء تحقيقات شاملة تذهب إلى أبعد من المعلومات المتاحة للجمهور العام.

أما المواد الإعلامية في الصحافة التقليدية فتُنَجَز غالبًا بسرعة لتلبية متطلبات النشر اللحظي أو اليومي أو الدوري؛ إذ يكون التركيز على نقل الأخبار في أسرع وقت. بينما تحتاج الصحافة الاستقصائية إلى وقت وجهد أكبر؛ إذ قد يستمر التحقيق لأسابيع أو أشهر أو حتى سنوات، نظرًا لضرورة جمع الأدلة، والتحقق منها، وتحليلها بشكل شامل، لضمان تقديم محتوى موثوق ويكشف أبعادًا غير واضحة للعامة.

وتُتيح المقارنة بين الصحافة التقليدية والاستقصائية الوقوف عند الفروق في الأسلوب؛ إذ يتميز أسلوب الصحافة التقليدية بالعرض المباشر والموضوعي دون التعمق الكبير في التفاصيل؛ مما يُسهّل استيعاب الأخبار بسرعة. أما الصحافة الاستقصائية فتتبع منهجية معقدة تشمل وضع فرضيات، واختبارها، واستخدام مصادر متنوعة، وصولاً إلى نتائج دقيقة وشاملة. ويُعطي هذا الأسلوب الصحافة الاستقصائية بُعدًا تحليليًا معمقًا؛ إذ يسعى الصحفي إلى تحقيق كشف متكامل للمعلومات المحجوبة أو الملتبسة.

ويمتد الاختلاف بين المجالين إلى التأثير في الجمهور، فالصحافة التقليدية تهدف إلى إطلاع الجمهور على الأخبار بشكل فوري، وتقديم الأحداث كما هي دون الخوض في تعقيداتها؛ مما يجعلها وسيلة سريعة للمتابعة. في المقابل، تسعى الصحافة الاستقصائية لإحداث تأثير أكبر من خلال تقديم رؤى معمقة حول القضايا المطروحة؛ مما يُحفز النقاش العام، ويُشجّع على التفكير النقدي، ويحث على الإصلاح والتغيير الاجتماعي، لتكون قوة دافعة نحو الشفافية والمساءلة.

جدول (1): أوجه الاختلاف بين الصحافة الاستقصائية والتقليدية

المجال	الصحافة التقليدية	الصحافة الاستقصائية
الأهداف	- نقل الأخبار والمعلومات كما هي دون الدخول في التفاصيل.	- الكشف عن الحقائق الخفية وتبسيط الضوء على القضايا المعقدة.
المصادر	- الاعتماد غالباً على المصادر الرسمية أو المفتوحة.	- التنقيب في السجلات العامة ومقابلة مصادر غير معلنة وجمع أدلة داعمة.
الوقت والجهد	- نقل الأخبار في أسرع وقت لتلبية متطلبات النشر اللحظي أو اليومي أو الدوري.	- استغرق أسابيع أو أشهر أو حتى سنوات في جمع الأدلة والتحقق منها وتحليلها بشكل شامل.
الأسلوب والمنهجية	- العرض المباشر والموضوعي دون التعمق الكبير في التفاصيل.	- وضع فرضيات واختبارها، واستخدام مصادر متنوعة وصولاً إلى نتائج دقيقة وشاملة باتّباع بعد تحليلي معمق.
التأثير على الجمهور	- إطلاع الجمهور على الأخبار بشكل فوري، وتقديم الأحداث كما هي دون الخوض في تعقيداتها.	- إحداث تأثير أكبر من خلال تقديم رؤى معمقة حول القضايا المطروحة، وتحفيز النقاش العام والتشجيع على التفكير النقدي.

2. تقاطعات المناهج العلمية مع الصحافة الاستقصائية

الصحافة الاستقصائية وتوظيف المنهج العلمي

يُشتق مصطلح "المنهج" من الكلمة الفرنسية (Méthode) ذات الأصول اللاتينية، والتي تعود جذورها إلى كلمة يونانية تُشير إلى "الطريق" أو "النهج" المؤدّي إلى غاية معينة. ولم يكتسب هذا المفهوم دلالاته الاصطلاحية المعروفة، بوصفه مجموعة من

القواعد المنظمة للوصول إلى الحقيقة العلمية، إلا مع بدايات عصر النهضة الأوروبية، حينما أولى المنطقيون مفهوم "المنهج" عناية خاصة باعتباره أحد مكونات علم المنطق. وقد فسح هذا الاهتمام المجال لمزيد من التفسيرات حتى استقر المصطلح على دلالة المعاصرة، وهو الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، عبر مجموعة من القواعد التي تضبط حركة الفكر وتوجهه نحو نتائج محددة (13).

ويُعرّف المنهج العلمي بفنّ ترتيب الأفكار على نحو منطقي مترابط، سواء بهدف اكتشاف حقيقة جديدة أو لإثبات حقيقة معروفة للآخرين (14)؛ إذ تُسَقّ الخطوات البحثية وتُحدّد أدواتها بدقة لتُسهم في الوصول إلى المعرفة المطلوبة.

وفي مجال الصحافة الاستقصائية، يُعدّ المنهج العلمي مسارًا مُنظَّمًا ومستمرًا يرمي إلى تلمس الحقيقة وإمالة اللثام عنها، وهو ما يربط آليات الاستقصاء الصحفي بالمبادئ العقلانية التي تقوم عليها المناهج العلمية. فالاستقصاء يهدف إلى تتبّع المعلومات والتحقّق منها، ثم تقديمها إلى الجمهور بمستوى عالٍ من الموضوعية والمصداقية، وهو ما يُعرّف في الوسط الصحفي بـ"نقل الحقائق" إلى الجمهور.

رغم ذلك، لا يوجد إطار منهجي واحد ثابت في العمل الاستقصائي يمكنه التصدي لكل الظواهر؛ إذ تتنوّع المناهج الاستقصائية بتنوّع القضايا والحقائق وطبيعة إخفائها أو تحريفها؛ ما يستدعي الاستعانة بأدوات وأساليب متعددة تنتمي إلى مناهج علمية شتى. وقد أشار بيل كوفاتش (Bill Kovach) وتوم روزنستيل (Tom Rosenstiel)، في مؤلّفهما: "عناصر الصحافة"، إلى أن الصحافة الاستقصائية تحتاج إلى مرونة منهجية تُمكن الصحفيين من توظيف الأدوات العلمية المناسبة وفقًا لطبيعة الحقائق المطروحة وأهداف الكشف عنها (15).

ومن أبرز المناهج العلمية التي يحتاج الصحفي الاستقصائي إلى استلهاها في تحقيقاته: المنهج الوصفي، الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات ووصفها بشكل شامل ودقيق (16)، ويتمّ اللجوء إليه عند تتبّع الوقائع الميدانية ورصدها كما توجد في الواقع، أو في تحليل الإحصاءات والأرقام لتكوين صورة عامة حول القضية المطروحة. وهناك أيضًا المنهج التاريخي الذي يتجلى عند التحقيق في قضايا ذات أبعاد زمنية ممتدة أو عند دراسة ماضي الإنسان باعتباره كائنًا اجتماعيًا، مثل دراسة العوامل التي أدت إلى حدوث الغارات والحروب وغيرها (17). ويعتمد هذا المنهج

على مراجعة الأرشيفات والسجلات القديمة ومقارنتها بشهادات حية أو وثائق حديثة؛ مما يُساعد في فهم السياقات والامتدادات التي أسهمت في تشكيل الواقع الراهن. أما المنهج الاستدلالي، فيظهر حين ينطلق الصحفي من فرضيات عامة بخصوص وجود مخالفة أو فساد، ثم يبحث في التفاصيل عن أدلة تُجسّد تلك الفرضيات على أرض الواقع.

في المقابل، يُعدّ المنهج الاستقرائي مناسباً للتحقيقات التي تنطلق من معطيات متفرقة؛ إذ يقوم الصحفي بتجميع الخيوط والمعلومات المتناثرة ليستخلص منها فرضية أو نتيجة أشمل. كما يبرز المنهج التحليلي في القضايا التي تستدعي تفكيك الظاهرة إلى عناصرها الدقيقة وفحص آليات تفاعلها، سواء من خلال تحليل الأرقام والبيانات أو دراسة بنية الشبكات المؤسسية والعلاقات القائمة بينها، وهو ما قد يتطلب توظيف تقنيات متقدمة في تحليل البيانات بهدف كشف هيكل القصة واستشراف مستقبلها(18).

ورغم هذا الارتباط الواضح بين الصحافة الاستقصائية والمنهج العلمي، تظل هناك اختلافات جوهرية تُميّز عمل الصحفي الاستقصائي عن الباحث الأكاديمي في عدة خطوات وإجراءات(19)؛ إذ تفرض طبيعة الممارسة الصحافية في بعض الأحيان مرونة وسرية في التعامل مع المصادر لضمان حمايتها. كما يضطر الصحفي إلى تلخيص المحتوى لئلاّ يناسب المساحات والزمن المحدود في وسائل الإعلام. وفي الوقت نفسه، تعتمد القصة الاستقصائية بشكل أكبر على العمل الميداني المباشر مقارنة بالبحث العلمي؛ حيث ينخرط الصحفي في جمع المعلومات من أرض الواقع والتفاعل مع الفاعلين، في حين تشترط منهجية البحث العلمي درجة عالية من الصرامة وتوثيقاً لكل الأدوات والأساليب؛ مما يُمكن الباحثين الآخرين من إعادة بناء الدراسة أو التحقق من النتائج.

إن تعدّد المناهج وتنوّعها يُلبّي حاجة الصحافة الاستقصائية إلى مرونة أكبر في معالجة القضايا المتفاوتة من حيث السياق والأطراف والبيانات المتوافرة وطبيعة المعلومات التي تسعى إلى الكشف عنها. فالمشكلات السياسية قد تستفيد من دمج المنهج التاريخي والتحليلي للكشف عن الجذور ورصد التحولات، بينما تستدعي القضايا الاجتماعية الاعتماد على المقابلات المباشرة والملاحظات الميدانية في إطار

المنهج الاستقرائي، فيما تتطلب الموضوعات الاقتصادية والمالية استخدام نماذج تحليلية معقدة تركز على المنهجي الكمي والنوعي.

كما أن الدمج بين أكثر من منهج يُعزّز من مصداقية النتائج ويُقدّم رؤية شاملة للموضوع؛ إذ يُسهّم كل منهج في سدّ الثغرات التي قد تظهر في حال اكتفى المتقصي بمنهج واحد فقط. وفي المحصلة، تبقى غاية الصحافة الاستقصائية - كما هو شأن البحث العلمي - تحقيق أعلى درجات الدقة والموضوعية في الكشف عن الحقائق، على الرغم من اختلاف آليات الإجراء وطرق تقديم النتائج وطبيعة الجمهور المستهدف.

وبناء عليه، فإن تعدّد المناهج في العمل الاستقصائي يُشكّل ضرورة عملية تستجيب لتنوع القضايا في هذا المجال، فعندما يطرح الصحفي الاستقصائي تساؤله الجوهرى: كيف يمكنني الوصول إلى الحقيقة في هذه القضية؟ يجد نفسه أمام خيارات منهجية متعددة يختار منها ما يتناسب مع موضوعه ومعطياته والمصادر المتاحة، ساعياً في النهاية إلى تحقيق هدفين رئيسيين: أولهما: الوصول إلى أعلى درجات الموضوعية، وثانيهما: خدمة مصلحة المجتمع بكشف الحقائق التي قد تظل غامضة لولا جهوده الاستقصائية.

الخطوات المنهجية للاستقصاء الصحافي

تشمل الخطوات المنهجية للاستقصاء الصحافي مجموعة من المراحل المتسلسلة، التي تُمكن الصحفي من الوصول إلى حقائق دقيقة وموثوقة حول القضايا المستهدفة. وفيما يلي عرض لأهم هذه الخطوات.

أولاً: تحديد المشكلة أو القضية

تبدأ العملية بتحديد موضوع التحقيق الذي يحظى بأهمية خاصة للجمهور، وينبغي أن تكون المشكلة واضحة ومحدّدة في جملة واحدة، تتضمن الفاعل أو المُتسبّب، والضحية أو المفعول به، والمسؤول، إضافة إلى تحديد حجم المشكلة. ويُشبه هذا التحديد لموضوع التحقيق الإشكالية في البحث العلمي، التي تُعرّف بأنها "موضوع يُحيطه الغموض، أو ظاهرة في حاجة إلى تفسير" (20)، ويمكن اعتبارها سؤالاً يستدعي إجابة وتوضيحاً لأبعاده وتفسيراً لمتغيراته.

وتكتسب المشكلة أهميتها باعتبارها المحرك الأساسي للبحث والمحدد لبقية مراحلها (21)؛ إذ تؤثر دقة صياغتها في توجيه جميع خطوات التحقيق اللاحقة. وغالبًا ما يُعد تحديد المشكلة وضبط أبعادها المرحلة الأصعب مقارنةً بالبحث عن حلول لها؛ لأن هذا التحديد يرسم مسار التحقيق ويُحدّد مجاله بشكل دقيق.

ثانيًا: تحديد الفرضية

بعد صياغة إشكالية الدراسة بصورة دقيقة، ينتقل الباحث إلى التعبير عن الإشكالية أو القضية، من خلال مجموعة من الأسئلة والفرضيات، تكون قابلة للقياس والفحص وتُوجّه عملية جمع المعلومات وتُساعد في توصيف الظاهرة أو الحدث أو القضية. أما في الاستقصاء الصحفي فتُعرّف هذه المرحلة بـ "تحديد الفرضية".

وفي البحث العلمي، تُعرّف الفرضية بأنها تفسير لعلاقة مفترضة بين متغيرين أو أكثر، وغالبًا ما تُصاغ في عبارات قابلة للاختبار والتحقق من صحتها، أو قد تُعرض في قالب جمل شرطية باعتبارها عبارات تخمينية أو استنتاجية (22)، لكن في العمل الصحفي يُنظر إليها بوصفها مقترحًا لمشكلة أو قضية إشكالية مطروحة للتقصي والبحث والتوثيق (23).

وتُعرّفها منظمة "المادة 19" بأنها طرح أو تفسير مقترح لظاهرة، أو أطروحة منطقية تربط بين ظواهر متعددة؛ مما يُمكن الصحفي الاستقصائي من بناء فرضيات تحكم مسار التحقيق وتُحدّد اتجاهاته وفق منهجية علمية منظمة.

انطلاقًا من هذه التعريفات، يمكن اعتبار الفرضية في التحقيق الاستقصائي بمنزلة قصة تتطلّب أسلوبًا منهجيًا لاختبارها (24)؛ إذ تتضمن تحديدًا للمشكلة، والمسؤولين المحتملين، ولأسباب الكامنة، والنتائج المتوقعة. ولا تقتصر صياغة الفرضية على رسم علاقة بين متغيرات فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى بناء إطار سردي يعرض عناصر القصة بصورة متكاملة؛ مما يجعلها محورًا إرشاديًا مُوجّهًا لعملية البحث. فهي تُمثّل "التخمين المنهجي" الذي يُعين الصحفي على توجيه التحقيق نحو زوايا دقيقة، ويُعزّز قدرته على اختبار الروابط المحتملة بين العوامل المؤثرة في القضية، وصولًا إلى نتائج مدعومة بالأدلة تضع القارئ أمام رؤية شاملة للموضوع المستقصى.

جدول (2): نماذج لصياغة فرضيات العمل الصحفي الاستقصائي

مكونات الفرضية	الأجوبة	صياغة الفرضية
النموذج (1)		
المشكلة	- مياه تستعملها شركات متخصصة في التنقيب عن النفط يتم التخلص منها عشوائياً.	التخلص العشوائي من المياه المستعملة في المغرب من قبل الشركات النفطية (تحديدها)
الأسباب	- عدم معالجة الشركات النفطية لتلك المياه في مخالفة للاتفاقيات المبرمة مع الحكومة، وغياب الرقابة من قبل أجهزة الدولة.	نتيجة عدم التزامها بالاتفاقيات الحكومية، وغياب رقابة المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن وتقاعس وزارات البيئة والفلاحة والطاقة، يؤدي إلى تلوث البيئة ونفوق حيوانات واستنزاف الثروة المائية.
المسؤولون	- المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن، ووزارات البيئة والفلاحة والانتقال الطاقوي.	
النتائج	- نفوق حيوانات، تلوث البيئة، استنزاف الثروة المائية.	
النموذج (2)		
المشكلة	- تواطؤ أطباء في عيادات خاصة مع سائقي سيارات الأجرة الذين يعملون لصالحهم بنقل المرضى إليهم لتضخيم فواتير العلاج.	تواطؤ أطباء في عيادات خاصة مع سائقي سيارات الأجرة، الذين ينقلون المرضى إليها بهدف تضخيم فواتير العلاج، مستفيدين من ضعف رقابة هيئة الأطباء ووزارة الصحة؛ مما يؤدي إلى الإضرار بالمنظومة الصحية.
الأسباب	- ضعف الرقابة من قبل هيئة الأطباء ووزارة الصحة.	
المسؤولون	- هيئة الأطباء ووزارة الصحة.	
النتائج	- الإضرار بالمنظومة الصحية.	

النموذج (3)		
المشكلة	- تكرار وقوع حوادث حافلات نقل الركاب في المغرب.	تكرار وقوع حوادث حافلات نقل الركاب في المغرب، يُسفر عن عشرات القتلى والجرحى سنوياً.
الأسباب	- النقص في صيانة الحافلات، وضعف تكوين السائقين، وعدم تجديد الأسطول.	ويرجع ذلك إلى النقص في صيانة الحافلات، وضعف تكوين السائقين، وعدم تجديد الأسطول،
المسؤولون	- الشركات الفاعلة في القطاع.	أمام تخاؤل الشركات الفاعلة في القطاع.
النتائج	- عشرات القتلى والجرحى سنوياً.	

ثالثاً: تحديد بنود الفرضية ووضع الأسئلة

بعد صياغة الفرضية، تتطلب المرحلة التالية تفكيكها إلى بنود محددة وصياغة مجموعة من الأسئلة التفصيلية لتوجيه مسار التحقيق. ويهدف هذا الإجراء إلى تحليل الفرضية لعناصرها الرئيسية؛ مما يُمكن الصحفي من تحديد الفاعلين والأسباب والتأثيرات، فضلاً عن استكشاف العوامل المحيطة بكل عنصر، وهو ما يُسهّل الوصول إلى أجوبة دقيقة وموثوقة.

وتُعتبر عملية تحديد الأسئلة التفصيلية في بداية التحقيق إحدى الوسائل الفعّالة لضمان بلوغ الحقيقة بمنهجية واضحة؛ إذ تُسهم في تنظيم الأفكار، وانتقاء المصادر المناسبة، وتحديد الأدوات البحثية الأكثر ملاءمة. بالإضافة إلى ذلك، يُعزّز تفكيك الفرضية إلى بنود وأسئلة تفصيلية فاعلية الإجراءات المنهجية للعمل الاستقصائي؛ لأنه يرفع من احتمالية اكتشاف العلاقات المتداخلة بين العوامل المختلفة المؤثرة في القضية؛ مما يُفضي إلى صياغة استنتاجات دقيقة ومدروسة تدعم جودة التحقيق وتزيد من مصداقيته وتأثيره.

جدول (3): نموذج لبنود الفرضية والأسئلة

بنود الفرضية	الأسئلة
تكرار حوادث حافلات نقل الركاب	- ما عدد الحوادث؟ - ما عدد الرحلات؟ - ما عدد المسافرين؟ - ما دورية الحوادث؟
عشرات القتلى والجرحى سنوياً	- ما عدد الضحايا في كل رحلة؟ - كم عدد القتلى/الجرحى؟ - ما نوعية الإصابات؟ - هل توجد تعويضات؟ - هل يتلقى الضحايا تلك التعويضات؟ - هل رُفعت شكاوى للمطالبة بالتعويض؟
نقص الصيانة	- من المسؤول عن الصيانة؟ - كم مرة تتم عملية الصيانة؟ وهل هذا كافٍ؟ - متى أُجريت آخر عملية صيانة؟ - هل توجد ميزانية مخصصة للصيانة؟ وكم تبلغ؟ وهل هي كافية؟ - ما عدد مراكز الصيانة مقارنة بعدد الأسطول؟ - كم عدد أعوان الصيانة؟
تكوين السائقين	- كم عدد السائقين؟ - هل توجد ميزانية مخصصة للتكوين؟ وهل هي كافية؟ - ما نوعية التكوين ومدته؟ - ما شروط الانتداب؟ - هل تُنظَّم دورات لإعادة التأهيل؟ - هل هناك فحوص طبية دورية للسائقين؟
عدم تجديد الأسطول	- ما متوسط عمر الحافلات؟ - كم عدد الحافلات؟ وما نوعيتها؟ - ما خصائص الحافلات؟ - ما معايير سلامة الحافلات؟ - هل جددت الشركات الفاعلة في القطاع جزءاً من الأسطول أو كامله؟

- ما أسماء هذه الشركات؟ - متى تأسست هذه الشركات؟ - كم يبلغ عدد العاملين في كل شركة؟ - ما حجم رأس المال؟ - هل تُفتح تحقيقات في الحوادث؟ - هل تتم محاسبة المسؤولين؟ - هل توجد رقابة من سلطة الإشراف (وزارة النقل)؟ - هل توجد قضايا مرفوعة ضد هذه الشركات؟ وهل تم تنفيذها؟	تخاذل الشركات الفاعلة في القطاع

رابعاً: تحديد المصادر وجمع المعلومات

بعد صياغة الفرضية وبنودها وطرح الأسئلة التفصيلية، تأتي مرحلة تحديد المصادر التي سُتُخدَم في جمع المعلومات الضرورية للتحقيق. وتعد هذه الخطوة حاسمة في المنهجية الاستقصائية؛ إذ تضمن للصحفي الوصول إلى بيانات دقيقة ومتنوعة تُمكنه من تكوين صورة شاملة عن القضية المدروسة. وتشمل عملية تحديد المصادر اختيار كل من المصادر الأولية والثانوية؛ إذ تتضمن الأولى مقابلات مع شهود العيان، وتسجيلات ميدانية، ووثائق رسمية، وبيانات صادرة عن مؤسسات حكومية أو خاصة. أما المصادر الثانوية، فتتمثل في الدراسات السابقة والتقارير والأبحاث المنشورة ذات الصلة.

ويُسهم تنوع المصادر في تحقيق توازن وشمولية في التحقيق، ويُساعد على التَّحَقُّق من صحة المعلومات من خلال مقارنتها والتقاطع بينها، وذلك عبر استخدام أدوات متعددة، مثل المقابلات، وتحليل الوثائق، والملاحظة المباشرة، من أجل ضمان الحصول على رؤى متعددة حول القضية المطروحة. وخلال البحث في المصادر، يُطرح تمييز جوهري بين البيانات والمعلومات، فالبيانات تُعرَّف بأنها حقائق أولية عشوائية، غير منظمة أو مترابطة، وتُعرض دون أي أحكام مسبقة (25)؛ الأمر الذي يجعلها تخلو من أي فائدة في شكلها الخام، وتتضمن حقائق وملاحظات ومدرجات بشكلها الأولي (26). وغالبًا ما تكون البيانات في صورة أرقام أو رموز أو كلمات متفرقة، ولإكسابها قيمة لابد من معالجتها وتحويلها إلى معلومات.

في المقابل، تُعرَّف المعلومات بأنها بيانات جرت معالجتها وتنظيمها ووضعها في سياق معين (27) يجعلها ذات معنى وفائدة، فتظهر غالبًا في شكل جمل أو تقارير

أو رسوم بيانية منظمة؛ مما يُتيح استخدامها مباشرة في اتخاذ القرارات. وتمتاز المعلومات بقيمة عالية؛ إذ تُقدّم رؤى وفهمًا أعمق يُساعد في تحليل الظواهر والتوصل إلى استنتاجات مفيدة.

خامسًا: إثبات الفرضية

تتطلب عملية إثبات الفرضية الاستقصائية استخدام آليات متعددة تُعزز من مصداقية النتائج ودقة الاستنتاجات. وتتضمن هذه الآليات تقاطع الروايات من مصادر أولية، مثل شهود العيان؛ إذ يُعتمد على شهاداتهم للتحقق من صحة الوقائع وتفاصيلها. كما تُعزز التجربة الشخصية للصحفي فهمه للسياق من خلال معايشة الحدث أو الموضوع المدروس بصورة مباشرة.

وتشمل الآليات كذلك تقنيات، مثل العمل السري (التخفي) للحصول على معلومات يصعب الوصول إليها بطرق علنية، إلى جانب الدراسات والبحوث والتقارير والإحصاءات التي توفر خلفية علمية وبيانات موثوقة تدعم التحقيق. ويُعد الاستبيان وسيلة لجمع آراء وتوجهات تُمثل عينة من الجمهور حول القضية (28)، في حين تُساعد الخبرة في دعم التحليل وفهم جوانب الموضوع من منظور أشمل.

وفي بعض الحالات، يُستخدم التسجيل السري لضمان دقة المعلومات المسموعة أو المرئية الصادرة عن مصادر خاصة، بينما يُعد أسلوب إعادة التمثيل وسيلة لإعادة بناء الأحداث بشكل موضوعي؛ ما يُسهّم في توضيح الوقائع المعقدة والتحقق من صحة الفرضية.

سادسًا: تحرير القصة الاستقصائية

تُعد هذه المرحلة الأخيرة في مسار العمل الاستقصائي، وتشمل صياغة قصة متكاملة تُبرز عناصر سردية مترابطة وجذابة، ويتحقق من خلالها هدفان: الإبداع والمعرفة. ويُمثّل الشخصّ أحد المكونات الرئيسية في القصة، ويشمل ذلك "البطل" والشخصيات المحورية التي تتحرك ضمن إطار الحكمة. وينبغي أن تحمل تلك الشخصيات أبعادًا نفسية واجتماعية واضحة لتمكين القارئ من التفاعل معها وفهم دوافعها ومسارات تطورها. إن منح الشخصيات عمقًا وتفاصيل غنية يُضفي على

القصة ملامح الواقعية، ويُعزّز من قدرتها على التأثير ونقل الفكرة والمضمون.

ويأتي السياق بوصفه عنصراً أساسياً آخر في تقديم القصة بصورة متكاملة؛ إذ يضع الأحداث ضمن إطارها الزمني والمكاني، ويشرح الظروف المحيطة بها؛ مما يُساعد القارئ على فهم الروابط بين الشخص والحدث بشكل معمق. كما يُعزّز السياق من مصداقية القصة بإبراز العوامل والأسباب التي تُغذي الصراع داخلها، مُمهّداً لسرد إقناعي يبنّي على أسس موضوعية.

ويُشكّل الصراع جوهر القصة ومحورها الأساس؛ إذ يُولّد التوتر والحركة في الأحداث والتفاعلات بين الشخص. وقد يتمثّل الصراع في نزاعات خارجية مع شخصيات أخرى، أو في صراعات داخلية ذات طابع نفسي، ويزيد تطور الصراع عبر التعقيدات والتحديات من تشويق القصة وتماسكها؛ ما يجذب اهتمام القارئ ويُعمّق السرد.

وأخيراً، يُمثّل الاستنتاج خاتمة القصة؛ حيث تؤلّ الأحداث إلى حلّ يوضح مصير الشخص في مواجهة العقبات، ويُجيب على الأسئلة التي طرحت خلال السرد، ويتناول المآلات المستقبلية للشخص؛ مما يمنح القصة تكاملاً ويترك أثراً عميقاً في المتلقي. ويُحقّق بذلك الغاية المزدوجة للقصة في إيصال الرسائل المعرفية والإبداعية المنشودة.

3. تحديات منهجية العمل الصحفي الاستقصائي

تظل الصحافة الاستقصائية ممارسة متخصصة تعتمد على التوثيق الدقيق والبحث المعمق، وهو ما يتطلّب التزاماً صارماً بمنهجية علمية واضحة. وعلى الرغم من قابلية الصحافة عموماً للوقوع في الأخطاء، فإن أي خطأ في الصحافة الاستقصائية قد تترتب عليه عواقب وخيمة. لذا يجب على الصحفيين الاستقصائيين الالتزام بمنهج بحث دقيقة وتطبيقها بحزم، مهما كانت الصعوبات التي قد تطرأ أثناء إعداد أعمالهم الاستقصائية.

ويستدعي هذا الوضع تنمية قدرات الصحفيين الاستقصائيين على تحليل التحديات التي تواجههم، وابتكار إستراتيجيات ناجعة لتجاوزها، إضافة إلى تعزيز قدرتهم على التكيف والمرونة مع مختلف المتغيرات المحيطة بعملهم. ومن شأن هذه

الممارسات أن ترفع مستوى كفاءة الأعمال الاستقصائية ودقتها، وتضمن تحقيق الأهداف المرسومة.

بناء على ذلك، تبرز أربعة تحديات رئيسية يواجهها الصحفيون الاستقصائيون أثناء عملهم، وتشمل: القيود الزمنية المؤثرة في عمق البحث، والمعوقات الأخلاقية التي تفرض التزامًا صارمًا بمعايير المهنة، وضغوط الوصول إلى المعلومات التي تعيق عملية جمع المعلومات، والحذر في التعامل مع المصادر السرية.

أولاً: القيود الزمنية

تعد القيود الزمنية من أبرز التحديات في الصحافة الاستقصائية؛ إذ تتطلب طبيعة العمل الاستقصائي وقتًا كافيًا لجمع المعلومات وتحليلها بدقة وشمولية. لكن بيئة العمل الصحفي تفرض قيودًا زمنية مرتبطة بمواعيد النشر المتسارعة، أو بضغوط جمهور متعطش للمعلومة الفورية.

ويستلزم هذا التحدي الموازنة بين تحقيق الجودة وسرعة الإنجاز؛ إذ قد يضطر الصحفيون إلى اختصار بعض الخطوات، أو اتخاذ قرارات سريعة في جمع وتحليل البيانات، وهو ما قد ينعكس سلبًا على دقة النتائج. في هذا السياق، تبرز أهمية إدارة الوقت وتحديد الأولويات بعناية، مع التركيز على الجوانب الأكثر أهمية في التحقيق الاستقصائي لتقديم معلومات دقيقة وموثوقة، دون الإخلال بجودة المحتوى أو التفريط في المعايير المهنية.

ثانيًا: المعوقات الأخلاقية

تُمثل المعوقات الأخلاقية تحديًا جوهريًا في العمل الاستقصائي؛ إذ يتعين على الصحفيين الاستقصائيين اتخاذ قرارات حساسة تتعلق بالخصوصية، والنزاهة، وحقوق الأفراد. وتشمل هذه القرارات مسائل، مثل حماية المصادر السرية، والامتناع عن التحيز، وتفادي اللجوء إلى أساليب ملتوية لجمع المعلومات، باعتبارها ممارسات ضرورية للحفاظ على مصداقية التحقيق والالتزام بالمبادئ الأخلاقية للمهنة.

ورغم الضغوط المرتبطة بطبيعة الموضوعات والقصص الاستقصائية، أو متطلبات المؤسسات الإعلامية، يبقى الصحفي الاستقصائي مكلفًا بالموازنة بين الحصول على

المعلومات وصون المعايير الأخلاقية. ويُعد الالتزام بهذه المبادئ ضماناً لحماية حقوق الأفراد، وتأكيداً على مصداقية الصحافة الاستقصائية باعتبارها أداة مسؤولة تسعى لتحقيق الشفافية والمساءلة. وتتجاوز المسؤولية الأخلاقية أي التزامات أخرى تجاه المؤسسات أو الجهات التي يعمل الصحفي لصالحها؛ إذ تقتضي منه احترام مواثيق الأخلاقيات التي تمثل جوهر الممارسة الصحفية. وفي السياق المغربي، تم الارتقاء بهذه المبادئ إلى وثيقة قانونية ملزمة تُعرف بـ"ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة" (29) لترسيخ قواعد السلوك المهني.

وفي ضوء هذه المعايير، لا تعتمد الصحافة الاستقصائية على انتحال الشخصية، أو استخدام الكاميرات السرية أساساً للعمل، خلافاً لما يُعتقد أحياناً؛ إذ تفرض قيم المهنة التزاماً بالمصداقية والشفافية، وتؤكد أهمية استخدام أساليب أخلاقية مشروعة في جمع المعلومات، مع احترام الحقوق والخصوصيات. ومن ثم، فإن مراعاة هذه المعايير لا يقتصر دورها على تعزيز مصداقية النتائج النهائية فحسب، بل يُرسّخ أيضاً دور الصحافة بوصفها سلطة رقابية مسؤولة تسعى لتحقيق العدالة والشفافية في إطار قانوني وأخلاقي واضح.

ثالثاً: ضغوط الوصول إلى المعلومات

من أكثر التحديات التي يواجهها الصحفيون الاستقصائيون ما يتعلق بحق الوصول إلى المعلومات؛ إذ تُقيّد هذه الإمكانية بأطر قانونية أو إدارية في بعض الأحيان، أو تُحاط بتعقيم مقصود تفرضه بعض المؤسسات. وعندئذ قد يصعب الحصول على الوثائق أو البيانات الضرورية؛ ما يدفع الصحفيين إلى الاعتماد على مصادر بديلة، مثل الوثائق العامة أو الدراسات السابقة، إضافة إلى المصادر غير الرسمية، وهو ما يستدعي مرونة وقدرة على ابتكار حلول تُتيح الوصول إلى المعلومات اللازمة للتحقيق.

نظرياً، يُعد الحق في الاطلاع على المعلومات أحد المؤشرات الجوهرية في تقييم الوضع الحقوقي للدول؛ إذ يستند إلى مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور دون حاجة إلى تبرير ذلك. ويُقصد بالمعلومات "المعطيات والإحصائيات المعبر عنها في شكل أرقام أو أحرف أو رسوم أو صور أو تسجيل سمعي بصري أو أي شكل

آخر، والمضمنة في وثائق ومستندات وتقارير ودراسات وقرارات ودوريات ومناشير ومذكرات وقواعد البيانات وغيرها من الوثائق ذات الطابع العام التي تُنتجها أو تتوصل بها المؤسسات في إطار مهام المرفق العام" (30).

وفي الحالة المغربية، يؤكد الفصل 27 من الدستور على "حق المواطنين والمواطنات في الوصول إلى المعلومات المتوفرة لدى الإدارات العامة والمؤسسات المتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام"، ولا يُقَيّد هذا الحق إلا بموجب القانون. كما تنص المادة السادسة من قانون الصحافة والنشر على "حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات من مختلف المصادر"، باستثناء ما يكتسي طابع السرية، مثل قضايا الأمن الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وحماية الحريات والحقوق الأساسية. من جانب آخر، ألزمت هذه المادة الجهات العامة بتمكين الصحفيين من هذه المعلومات ضمن آجال قانونية، مع فرض عقوبات على الإدارات التي تمتنع عن توفيرها.

ويتمثل التحدي الأكبر في التطبيق الفعّال للقانون رقم 31.13 الذي يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وقد استغرق مسار التصديق عليه ثماني سنوات كاملة قبل دخوله حيز التنفيذ، في 12 مارس/ آذار 2020، مع بدء الإدارات والمؤسسات العامة في تنفيذ بنوده، قبل أن تظهر في الآونة الأخيرة مطالب بتعديله بهدف تجاوز النقائص التي أظهرتها الممارسة العملية، وتعزيز فعاليته في تمكين الصحفيين والمواطنين من المعلومات بشكل أكثر وضوحًا وشفافية.

رابعًا: التعامل بحذر مع المصادر السرية

يُعدّ التعامل مع المصادر السرية تحديًا بالغ الحساسية في الصحافة الاستقصائية؛ إذ يتطلب تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على سرية المصدر وحماية هويته من جهة، وضمان موثوقية المعلومات ودقتها من جهة أخرى. وتتعاظم أهمية هذا التحدي في القضايا ذات الطبيعة الحساسة؛ إذ قد يُعرّض كشف هوية المصدر حياته أو وظيفته للخطر.

ويتحمّل الصحفي الاستقصائي مسؤولية أخلاقية وقانونية في حماية المصادر السرية؛ ما يستدعي تبني تدابير صارمة للحفاظ على سرّيتها، مثل استخدام أدوات التشفير أو

تفادي تدوين معلومات قد تكشف هوية المصدر. كما يتحتم على الصحفي التَّحَقُّق المستقل من المعلومات التي تُقدِّمها هذه المصادر، تفادياً لأي مغالطات أو تزوير محتمل. ويمثِّل الالتزام بحماية المصادر السرية جزءاً جوهرياً من أخلاقيات الصحافة الاستقصائية؛ إذ يُعزِّز الثقة بين الصحفي والمصادر المحتملة، ويؤكد مصداقية الصحافة بوصفها سلطة مسؤولة تضع المصلحة العامة والالتزام بالمبادئ المهنية فوق أي اعتبار.

ولضمان إدارة أفضل للمصادر السرية، ينبغي على الصحفي الاستقصائي مراعاة أربع قواعد رئيسية: أولاً: نسبة كل قول إلى قائله، وكل رواية إلى راويها، وكل معلومة إلى مصدرها، تحقيقاً للشفافية والمصداقية. ثانياً: الإدراك أن روايات المصادر قد تختلف حول الحدث نفسه حتى لو كانوا على صلة وثيقة به؛ ما يستلزم تقييم مصداقية كل مصدر بدقة. ثالثاً: تجنب الاعتماد على القاصرين مصادر للمعلومات، خصوصاً في القضايا الجنائية، نظراً لما قد ينطوي عليه من تبعات أخلاقية وقانونية. رابعاً: البحث عن المصادر الأكثر ارتباطاً بالقضية لضمان أقصى درجات الدقة والشمول في تناول الموضوع.

خاتمة

حاولت الدراسة تقديم تحليل معمق لتقاطعات المناهج العلمية مع الصحافة الاستقصائية، وإبراز الخطوات المنهجية اللازمة لإنجاز تحقيق صحفي استقصائي. وقد كشفت النتائج عن مدى التداخل الوثيق بين مناهج البحث العلمي ومبادئ العمل الاستقصائي؛ إذ يعتمد كلاهما على تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والالتزام بالدقة والموضوعية. ورغم ذلك، تظل هناك اختلافات جوهرية؛ إذ تتميز الصحافة الاستقصائية بقدر من المرونة لا يرقى إلى الصرامة الأكاديمية التي تتسم بها البحوث العلمية، من دون أن يؤثر ذلك على الأسس المشتركة التي تهدف إلى تحقيق موثوقية عالية في النتائج.

وأكدت الدراسة أن فعالية الصحافة الاستقصائية تستوجب التزاماً بمعايير أخلاقية تضمن سلامة العمل ومصداقيته، خاصة في التعامل مع القضايا الحساسة وحقوق الأفراد والمجتمع. ويُشكِّل الحرص على حماية المصادر، وتجنب التحايل، والالتزام

بالموضوعية، حجر الأساس في تكريس الثقة بين الجمهور والمخرجات الصحفية، بما يُعزّز دور الصحافة كسلطة رقابية مسؤولة وفعّالة.

وأظهرت الدراسة أن الصحفيين الاستقصائيين يواجهون أربعة تحديات رئيسية في عملهم، تتعلق بالقيود الزمنية، والمعوقات الأخلاقية، وعرقلة الوصول إلى المعلومات، وصعوبات التعامل مع المصادر السرية. وتتطلب هذه التحديات التحلي بالمرونة والقدرة على التكيف، إلى جانب تطوير مهاراتهم البحثية بما يضمن الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، ويرفع كفاءة العمل الاستقصائي في خدمة المصلحة العامة ونشر الوعي المجتمعي.

المراجع

- (1) جان كلود برتراند، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام)، ترجمة رباب العابد، ط 1 (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص 6-7.
- (2) فاروق أبو زيد، الإعلام والديمقراطية، ط 1 (القاهرة، عالم الكتب، 2010)، ص 29-30.
- (3) الأجناس الصحفية هي أشكال وأساليب فنية لصياغة المادة الصحفية، وتخضع لقوانين ومعايير محددة يجب على الصحفي الالتزام بها.
- (4) Brant Houston et al., The Investigative Reporter's Handbook: A Guide to Documents, Databases, and Techniques, (Boston: Bedford/St. Martin's, 4th Edition, 2002), 145.
- (5) مارك هنتر وآخرون، على درب الحقيقة: دليل "أريج" للصحافة الاستقصائية العربية، ترجمة: غازي مسعود، ط 3 (باريس، اليونسكو، 2009)، ص 17.
- (6) الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الصحافة الاستقصائية بالمغرب: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد، (2002)، ص 27.
- (7) "الصحافة الاستقصائية: تعريف الصنعة"، شبكة الصحافة الاستقصائية العالمية، gijn.org، (ب.ت)، (تاريخ الدخول: 18 مارس/ آذار 2025)، <https://tinyurl.com/4uzd8xwh>.
- (8) حرية الاطلاع على المعلومات والصحافة الاستقصائية، (لندن، منظمة المادة 19، 2007)، ص 12.

(9) مصعب الشوابكة، ملاك خليل، دليل الصحافة الاستقصائية، (الدوحة، معهد الجزيرة للإعلام، 2020)، ص 7.

(10) مارك هنتر، دليل أريج للصحافة الاستقصائية، ط 2 (2024)، ص 8.

(11) Bill Kovach, Tom Rosenstiel, The Elements of Journalism: What Newspeople Should Know and the Public Should Expect, (Three Rivers Press, 3th edition, 2007), 17.

(12) عزام أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 33.

(13) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط 3 (الكويت، وكالة المطبوعات، 1977)، ص 5.

(14) أرنولد أنطوان، نيكول بيير، المنطق أو فن توجيه الفكر، ترجمة عبد القادر قيني، (بيروت، المركز الثقافي العربي، 2007)، ص 325.

(15) Kovach, Rosenstiel, The Elements of Journalism, 79.

(16) ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، (عمان، دار الفكر، 1984)، ص 187.

(17) حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط 8 (القاهرة، دار المعارف، 2015)، ص 15.

(18) Liliana Bounegru et al., The Data Journalism Handbook: Towards a Critical Data Practice, (Amsterdam University Press, 2021), 11.

(19) أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 78.

(20) فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط 1 (الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية، 2002)، ص 31.

(21) مجموعة من الباحثين، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، (قسنطينة، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017)، ص 34.

(22) أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 62.

(23) الشوابكة، خليل، دليل الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 18.

(24) هنتر وآخرون، على درب الحقيقة، مرجع سابق، ص 31.

(25) Josh Spilker, "Data vs Information vs Knowledge: What Are The Differences?," Tetra, October 15, 2024, "accessed March 27, 2025".<https://tinyurl.com/yc39b6xf>.

(26) أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 64.

(27) Thomas Davenport, Laurence Prusak, Working Knowledge: How Organizations Manage What They Know, (Harvard Business Press, 1998), 11.

(28) Earl Babbie, The Practice of Social Research, (Wadsworth Cengage Learning Publisher, 13th Ed. 2010), 237 .

(29) قرار لرئيس المجلس الوطني للصحافة يتعلق بنشر ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة، الجريدة الرسمية، عدد 6799، 26 ذو القعدة 1440 (29 يوليو/ تموز 2019)، ص 5326-5329.

(30) المادة 2 من الظهير الشريف رقم 1.18.15 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير/ شباط 2018) بتنفيذ القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، الجريدة الرسمية، عدد 6655، 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس/ آذار 2018)، ص 1439.

تطبيقات المنهجية العلمية في أعمال استقصائية أجنبية وعربية: تحليل نقدي

Applications of the Scientific Methodology in Foreign and Arab Investigative Reports: A Critical Analysis

* عزام أبو الحمام – Azzam Abu Al-Hammam

ملخص:

سعت الدراسة إلى تحقيق هدفين: أولاً: فحص مدى إلزامية المنهجية العلمية، وخطواتها المعروفة في البحث العلمي، في مجال الصحافة الاستقصائية. ثانياً: معرفة حدود التزام الأعمال الصحفية الاستقصائية التي حققت نجاحاً صحفياً وإعلامياً بالمنهجية العلمية. وقامت الدراسة بفحص مدى الانضباط لقواعد وإجراءات الطريقة العلمية-المنهجية في اثنين من تحقيقات استقصائية أجنبية وعربية تم اختيارها بأسلوب العينة القصيدة لمناسبتها لأغراض الدراسة. وتندرج الدراسة في نطاق المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف الظاهرة وتحليل عناصرها للإجابة على الأسئلة البحثية. وقد أظهرت نتائج التحليل التطبيقي أن متطلبات المنهجية العلمية هي نفسها في كلا النوعين من أعمال البحث العلمي والصحافة الاستقصائية. وأظهرت تجارب مهمة في التحقيقات الاستقصائية أن ثمة بعض الأعمال الاستقصائية التي اكتنفتها ثغرات جوهرية نتيجة التهاون في التحقق من مصداقية المصدر، ومن موثوقية البيانات التي تم الاعتماد عليها، وهو ما وقع في تحقيقات الصحفية الأميركية، جوديث ميلر (Judith Miller)، حول مزاعم وجود أسلحة الدمار الشامل ومواد نووية في العراق.

كلمات مفتاحية: صحافة استقصائية، البحث العلمي، منهجية علمية، تحليل نقدي.

Abstract:

The study aims to achieve two main objectives: first, to examine how essential the scientific methodology and its established steps are in scientific research within the field of investigative journalism; and second, to explore how closely successful investigative journalism works adhere to this methodology. The study looks at the degree of compliance with scientific methodology rules and

* د. عزام أبو الحمام، باحث في علوم الإعلام والاتصال، الأردن.

Dr. Azzam Abu Al-Hammam, Researcher in Media and Communication Sciences, Jordan.

procedures in two investigative reports—one international and one Arab—chosen through purposive sampling for their relevance to the study's goals. Using a descriptive-analytical approach, the study seeks to describe the phenomenon and analyse its components to answer the research questions. The analysis reveals that the requirements of scientific methodology are similar in both scientific research and investigative journalism. Additionally, the study shows that some investigative reports suffered from significant flaws due to a lack of proper verification of sources and the reliability of data, as was the case in the reports by American journalist Judith Miller on the alleged presence of weapons of mass destruction and nuclear materials in Iraq.

Keywords: Investigative Journalism, Scientific Research, Scientific Methodology, Critical Analysis.

مقدمة

تشترك الصحافة الاستقصائية والبحث العلمي في العديد من المبادئ الأساسية، على الرغم من اختلافهما في السياقات والتطبيقات وقوالب التقارير التي تُعرض فيها. فالصحافة الاستقصائية، مثلها مثل البحث العلمي، وسيلة فعّالة للكشف عن الحقائق والمعلومات التي قد تكون مخفية، أو مُضَلَّلَة، أو ناقصة، من خلال البحث العميق والتدقيق في الأدلة واستكمال البيانات والمعلومات. وتتمتع الصحافة الاستقصائية بسلطة معرفية، "وهو ما يُكسِبُها حُجِّيَّتُها ومَرَجِيَّتُها في المجال العام؛ إذ تُمثِّلُ عملية كشف ورقابة لأداء الأفراد والمؤسسات والهيئات، وقد تنجح الاستقصاءات -على الأقل- في لفت الانتباه وإدراج القضية على جداول الاهتمام الرسمي أو الشعبي" (1). وفي المقابل، فإن البحث العلمي يكتسب احتراماً راسخاً؛ لأنه يسعى إلى فهم الواقع وحل المشكلات، وتطوير القدرات، بما يُجَنِّبُ الناس المعاناة ويُحَقِّقُ لهم المزيد من الرفاه والسعادة، وهو أيضاً إن لم ينجح في تحقيق أهدافه أحياناً، فإنه يحمل في طياته وَعْدًا بالمزيد من المحاولات حتى تحقيق النجاح.

وتبدو العلاقة وثيقة بين البحث العلمي والعمل الصحفي الاستقصائي في التنظيم المنهجي لكلا النشاطين، والتَّحَقُّقُ الدقيق من الوقائع، والتعامل بمنتهى الموضوعية. ويشترك كلاهما في السعي إلى تحدّي الوضع الراهن في العلوم والمعرفة؛ إذ يبحث العلماء والباحثون عن معلومات جديدة، أو طرق جديدة، لتفسير الظواهر والبيانات. وكثيراً ما تتحدّى نتائج الأبحاث العلمية النظريات السابقة أو المفاهيم الراسخة. وبالمثل، يسعى الصحفيون الاستقصائيون إلى كشف معرفي جديد قد يتمثّل في كشف الفساد، أو التلاعب في الحقائق التي قد تكون مخفية أو مشوهة. أما النقد فهو عنصر أساسي في كلا الحقلين، ففي العلوم، يُعدّ النقد البناء من قِبَل المجتمع العلمي جزءاً مهماً لتطوير البحث العلمي وترقيته؛ إذ يُراجع الباحثون عمل بعضهم البعض، ويختبرون النتائج للتأكد من صحتها. وفي الصحافة الاستقصائية، يتوجب على المعنيين فحص التقارير بصرامة قبل تأكيدها ونشرها لضمان دقتها وصحتها؛ إذ يتحمّلون، بجانب المؤسسة الإعلامية الراعية للتحقيقات، المسؤولية القانونية والأخلاقية والمهنية في نشر معلومات وأخبار تُعَوِّزُها الدقة.

ويزداد التقارب بين البحث العلمي والأعمال الصحفية الاستقصائية بعد نمو اتجاه صحافة البيانات والمعلومات الرقمية، التي تُعنى بالبحث عن البيانات بمختلف أشكالها، والعمل على تحليلها والتوصل إلى تفسيرات ملائمة لها(2). ويقوم هذا الاتجاه الحديث الشبّاع على المواد الرقمية المنتشرة عبر شبكة الإنترنت والمكاتب وقواعد البيانات، ويتألف من معلومات وبيانات سبق إنتاجها من مصادر وجهات عديدة.

1. اعتبارات منهجية ونظرية

إشكالية الدراسة

إن خضوع الصحافة الاستقصائية لمنهجية البحث العلمي يُشكّل ضمانة قوية للوصول إلى نتائج موثوقة، ويُعزّز من احترام الصحافة ومساهمتها في تحصين المجتمع وحماية مصالحه، فضلاً عن الالتزام الأخلاقي لهذا النوع من التحقيقات الصحفية، وهو ما يجعلها تُقدّم خدمات معرفية وثقافية حيوية ذات مصداقية للمجتمع. ورغم ذلك، فإن بعض التحقيقات الصحفية، قد تتغافل -عن قصد أو عن غير قصد- عن بعض المراكز المنهجية والأخلاقية أثناء عملها، وتترتب على ذلك عواقب قد تكون وخيمة جداً. وفي ضوء ذلك، تناقش الدراسة إشكالية بحثية يمكن إجمالها في هذا السؤال المركزي: ما دور منهجية البحث العلمي في تعزيز قواعد الصحافة الاستقصائية؟

وتتطلب الإجابة على هذا السؤال الإشكالي مناقشة بُعدين آخرين يُحدّدان أهمية وضرورة المنهج العلمي في العمل الصحفي الاستقصائي، وحدود التزام الأعمال الاستقصائية بهذا المنهج، وذلك من خلال هذين السؤالين:

1. هل جميع الأعمال الصحفية الاستقصائية ملزمة بالمنهجية العلمية وخطواتها المعروفة في البحث العلمي؟

2. ما مدى التزام الأعمال الاستقصائية التي حققت نجاحاً صحفياً وإعلامياً بالمنهجية العلمية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق هدفين اثنين:

- فحص مدى إلزامية المنهجية العلمية وخطوات البحث العلمي للأعمال الصحفية الاستقصائية.

- دراسة نموذجين من الأعمال الصحفية الاستقصائية الأجنبية والعربية التي نُشرت دون أن تلتزم تمامًا بالمنهجية العلمية؛ إذ تضمنت ثغرات جوهرية أو ثانوية.

أهمية الدراسة

- للدراسة أهمية نظرية تتمثل في تبيان أهمية الالتزام الصارم بقواعد المنهجية العلمية، خصوصًا فيما يتعلق بمصادر المعلومات والبيانات، وأدوات جمعها أو الحصول عليها.

- للدراسة أهمية تطبيقية تتمثل في تحليل أعمال استقصائية اكتنفها ثغرات منهجية بعضها جوهري وأساسي، وبعضها ثانوي أو فرعي.

مجتمع الدراسة وعينته

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الأعمال الصحفية الاستقصائية التي نُشرت في وسائل الإعلام منذ عام 2000 حتى نهاية عام 2024، وقد اطلع الباحث على عشرات التحقيقات الاستقصائية واختار اثنين منها بطريقة قصدية بعد أن بيّن التدقيق وجود ثغرات منهجية في بناء قصتهما؛ إذ يُحقّقان أغراض الدراسة في كشف أثر عدم التزام التحقيقات الاستقصائية بالمنهجية العلمية. وقد تمثّل النموذج الأول في تقارير الصحفية الأميركية، جوديث ميلر (Judith Miller)، في "نيويورك تايمز" (The New York Times)، أما العمل الاستقصائي الثاني فأعدّته الصحفية الفلسطينية، أنصار أطمينة، حول فرضية "تهريب الذهب إلى السوق الفلسطيني (الضفة الغربية) من الخارج"؛ ما يؤدي إلى خسارة مبالغ ضريبية كان يجب أن تجنيها السلطة الفلسطينية، وحمل التحقيق مسؤولية التهريب للسلطة الفلسطينية. وفيما يلي وصف موجز لهذين التحقيقين:

- النموذج الأول من الصحافة الأميركية: تحقيقات جوديث ميلر، في نهاية عام 2002 وطوال العام التالي. فقد كتبت الصحفية ميلر سلسلة تقارير في صحيفة "نيويورك تايمز" حول وجود أسلحة كيميائية وبيولوجية، واحتمال وجود مواد نووية، في العراق. ورأى المنتقدون أن التقارير كانت تُحرّض على الحرب وتتلاءم مع اتجاه إدارة الرئيس جورج بوش الابن نحو دقّ طبولها(3)، ورغم أن جميع تقاريرها تضمنت أوصافاً حذرة، إلا أن رسالتها الأساسية كان فحواها أن الرئيس العراقي الأسبق، صدام حسين، يُمثّل تهديداً خطيراً(4).

وقد تبين لاحقاً أن الفرضية التي قامت عليها تقارير ميلر كانت باطلة ولم يتم إثباتها، بل كانت تُعزّز هذا الاتجاه (امتلاك العراق لأسلحة بيولوجية) من خلال تسريبات استخباراتية وسياسية مُوجّهة. وقد دافعت ميلر عن أعمالها في كتاب أصدرته قائلة: "إن الأخبار المُبكرة كانت خاطئة؛ لأن التقييمات المخبراتية الأولية التي اعتمدت عليها التقارير كانت خاطئة، وليس بسبب أكاذيب أو مبالغات". وتُبرّر ميلر دفاعها الأساسي بأن الخبراء الذين اعتمدت عليهم - وكان من بينهم مسؤولون في أجهزة المخابرات وأعضاء في إدارة بوش وآخرون - كانوا مخطئين بشأن أسلحة صدام حسين. وتُقرُّ بأن الصواب جانبها، لكن تؤكد في الوقت ذاته أنها لم تتعمّد اقتراف أي خطأ. وتُذكر بأسلوب تعاملها مع مصادرها: "لقد بذلت قصارى جهدي لتقييم المعلومات التي كانت بحوزتي في ذلك الوقت، ولكنني لم أستطع ببساطة أن أحصل عليها، وهناك معلومات لم تكن دقيقة، سواء من المخبرين العراقيين، أو من المصادر الاستخباراتية الرسمية الأميركية"(5). وقد بات الجميع يعرف العواقب الوخيمة التي أصابت العراق، والمنطقة العربية بأكملها، بعد بثّ تلك الأخبار الكاذبة والمعلومات المُضلّلة عن أسلحة الدمار الشامل، وذلك لبناء سرديات معينة من أجل تحقيق أهداف سياسية وعسكرية واقتصادية لا تزال تؤثر في العراق والمنطقة حتى يومنا هذا.

- النموذج الثاني من الصحافة العربية: بريق أسود: قصة تهريب الذهب إلى الضفة الغربية (فلسطين)، المواطن الفلسطيني يدفع "حق خط التهريب"، وهو تحقيق أعدته الصحفية أنصار أطميزة، 27 مايو/ أيار 2024، بإشراف شبكة أريج للصحافة الاستقصائية.

افترض التحقيق أن إدخال الذهب إلى الضفة الغربية (منطقة السلطة الفلسطينية) يتم عن طريق التهريب فقط بواسطة تجار وناقلين ودبلوماسيين في ظل تقاعس السلطة

الفلسطينية عن إقرار آليات رسمية لاستيراده على غرار السلع الأخرى (فرضية رئيسة)؛ ما جعل الذهب سلعة احتكارية بيد المهرين والتجار (فرضية فرعية 1). لذلك تُباع هذه السلعة للمستهلك بأسعار أعلى من السعر العالمي (فرضية فرعية 2). وفي حال دخول الذهب بطرق رسمية فسيُفرض الاحتلال الإسرائيلي الضريبة عليه، ويُعيد لها للسلطة (الفلسطينية) عبر نظام المقاصة الشهرية (فرضية فرعية 3)، لكن تقاعس وزارة المالية بتحويل "الرديات" الضريبية للتجار جعلهم يلجؤون إلى التهريب.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في مقارنة عينة الأعمال الصحفية الاستقصائية، وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة الإعلامية وحركتها وعلاقاتها السببية، ووصف عناصرها والعلاقات بين هذه العناصر. ويهتم أيضاً بالبعد الكيفي لحركة الظاهرة وصياغة التفسيرات النقدية للعلاقات المتعددة والمتشابهة للإجابة على الأسئلة: كيف؟ ولماذا؟ من خلال الرصد النقدي والملاحظة الميدانية التي تتجاوز إطار النتائج الكمية المرتبطة بحدود الأهداف الجزئية ودراسة المجتمعات والعينات المحدودة للوصول إلى النتائج التفسيرية والكيفية والنقدية للإطار الكلي والعلاقات المتبادلة لحركة الظاهرة الإعلامية في السياق الاجتماعي العام (6). ويساعد هذا المنهج في رصد وتحليل الفرضيات التي اعتمدتها الأعمال الاستقصائية والتدقيق في حججها ومنطقها، وتحليل العلاقات بين عناصرها من منظور نقدي، وتقديم تفسيرات للثغرات المنهجية التي اكتنت التحقيقات الاستقصائية.

مدخل مفاهيمي في المنهج العلمي والصحافة الاستقصائية

أولاً: المنطق والتفكير العلمي والمنهج العلمي: علاقة بنائية

ليس ثمة اختلاف كبير بين ثلاثة مجالات مما يمكن تسميته بـ"الجهد المنظم" من حيث القواعد والمرتكزات المنهجية: التفكير العلمي، والبحث العلمي، والصحافة الاستقصائية؛ إذ يستند جميعها إلى الخطوات، أو الإجراءات العلمية المنهجية، وتستلهم آليات اشتغالها وسماتها مما يُسمّى "المنطق"، وهو الطريقة المنظمة في التفكير التي استخدمها الإنسان، خصوصاً الفلاسفة والعلماء، منذ القدم خلال بحثهم عن الحقائق وقواعد تحصيل المعرفة الصحيحة. ولا يزال يُمثّل الأساس للتفكير

والبحث العلمي؛ لأن المنطق في معناه المبسط هو "علم العمليات العقلية" التي تقود إلى الحقيقة، "وعلم شروط المعرفة الصحيحة" (7). ولأجل هذا التشابه، يقوم الباحث بعرض ومقارنة الخطوات الإجرائية المنهجية لكل تلك الجهود التي يستوعبها اصطلاح "الجهد المنظم".

إن تبني أساليب البحث العلمي تعني أن نستخدم الأسلوب العلمي في التفكير، ولا يستطيع أحد الاستغناء عن التفكير العلمي في حياته وفي عمله (8). وقد يكون الجهد المنظم جهداً فكرياً بحثاً، وقد يكون جهداً عملياً، أو ميدانياً بحثاً، رغم أنه لا يوجد جهد عملي أو ميداني بحث تماماً؛ لأن الجهد الفكري أو الذهني هو الموجه للجهد البدني أو الميداني. فالقواعد العملية ليست سوى كفاءات مختلفة للتعبير عن حقائق نظرية مثلما أشار الفيلسوف الفرنسي، إدمون غوبلو (Edmond Goblot) (9)، لكن بعض الأعمال قد يغلب عليها الجهد الفكري في حين أن أعمالاً أخرى تتسم بغلبة الجهد الميداني أو البدني مع الجهد الفكري الاعتيادي أو المتوارث.

وفي الأعمال المعرفية، عادة ما يسيطر الجهد الذهني، وهو الطاقة الأساسية الأولى للعمل المعرفي، بمعنى العمل القائم على تنظيم الأفكار والمعلومات والبيانات وتحويلها إلى "معرفة". ونستطيع من خلال تعلم قواعد المنطق نقد الأفكار والنظريات العلمية فتبين أنواع الأخطاء ونتعرف على أسبابها، ومن ثم، فالمنطق ينمي الروح النقدية لدى الدارسين والباحثين عن الحقيقة، ولم يكن المنطق الفكري حكرًا على فئة من الناس دون غيرها، ففي أبسط الأعمال وأعقدها نستخدم المنطق، رغم أننا لا ندرك أحياناً بعض القواعد أو القوانين والتعليمات الواضحة لكافة أفعالنا. ويُذكر أن الفيلسوف الإنجليزي، جون لوك (John Locke)، قال في فقرة شهيرة له: "إن الله لم يكن يَصْنَعُ على البشرية بهذه الدرجة، وذلك بأن يجعلهم مخلوقات من ذوات الرُّجُلَيْن، ثم يترك الأمر لأرسطو كي يجعلهم كائنات عاقلة... لقد منح الله الإنسان عقلاً يُفكر به دون أن يحتاج إلى تعلم طرق القياس" (10).

لا ننكر أن ثمة قدرًا من الخلط أو التباين في استخدام بعض المصطلحات المنهجية ما قد ينعكس على هذه الدراسة نفسها، ومن ذلك مصطلح "المنهج العلمي"، و"المنهجية العلمية"، ومصطلح "طريقة البحث"، و"الطريقة العلمية"، فضلاً عن التعدد أو التباين في مسميات المناهج. ويرجع ذلك إلى طبيعة الحقل العلمي،

وطبيعة الموضوع المدروس، وخلفيات الباحث الذي يقوم بالدراسة، لكن القاعدة الأساس التي بموجبها يجري تقييم مدى صحة منهجية البحث تتمثل في منطقية الإجراءات ومدى ملاءمتها لموضوع البحث وأغراضه.

بناء على ذلك، سوف نجد أن تعريفات التفكير العلمي، والمنهج العلمي، والبحث العلمي، والمنهجية العلمية، متداخلة، وكأنها -أحياناً- تُشير إلى الشيء نفسه؛ لأن كلاً منها يتركز حول "الطريق" أو "الأسلوب" الموصّل للمعرفة أو الهدف. لهذا نجد بعض المراجع الجامعية تُعرّف البحث العلمي بطريقة ذات خطوات منظمة في التفكير، تُستخدم في ضوئها أدوات متخصصة وخطوات متسلسلة وواضحة للحصول على معالجات وحلول مناسبة للمشكلات المطروحة (11). ويُعرّف البحث العلمي أيضاً باعتباره طريقاً للحصول على المعرفة، والبحث العلمي يُعرّف بطرقه، والعلم هنا هو الطريقة العلمية (12).

ونكاد لا نجد أي فروق جوهرية بين تعريف البحث العلمي -كما ذكر آنفاً- ومصطلح المنهجية العلمية التي تُمثّل نظاماً محدداً من التعليمات (العمليات والإجراءات) يتمّ إجراؤها للانتقال من حالة معرفية أولية (مشكلة أو مهمة) إلى حالة معرفية نهائية (حل المشكلة أو المهمة) والتي تُحقّق الحالة النهائية بشكل موثوق (13). وهي أيضاً خطط وإجراءات يتسع نطاقها من المشكلة والافتراضات العامة وصولاً إلى المناهج التفصيلية لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. وتتضمن هذه الخطط عدة قرارات منها المنهج وإجراءات الاستقصاء أو تصميم هيكل القصة/ البحث وإستراتيجياته (14).

ويرى آخرون أن الأخذ بطرائق العلم للوصول إلى الحقيقة في مجال الظواهر الطبيعية والاجتماعية أدى إلى الأخذ بتسمية هذه الطرق بالمنهج العلمي، وبهذا المعنى يصبح للمنهج العلمي مفهومان: مفهوم إبستمولوجي، ويعني طرائق تحليل الظواهر انطلاقاً من أسس المعرفة العلمية، ومفهوم آخر إجرائي ويُقصد به الإجراءات التي يلجأ إليها الباحث في التعامل مع ظاهرة ما في علم ما مُوظّفاً المبادئ العامة للمعرفة العلمية (15).

وهناك من يستخدم مصطلح "الطريقة العلمية"، وهي ترجمة حرفية للمصطلح (scientific method)، وتُعرّف الطريقة العلمية بـ"أسلوب للتفكير المنظم يقوم على إجراء التجارب، من خلال وضع فرضية معينة، وجمع البيانات ذات العلاقة بها،

وتحليل تلك البيانات من أجل الوصول إلى نتائج يتم من خلالها رفض الفرضية أو قبولها" (16). فالعالم أو الباحث يُحدّد بموجب هذه الطريقة إشكاليته، ثم يقوم بوضع فرضيات مناسبة للإجابة عن سؤال الإشكالية، ثم بعد ذلك يجمع المعلومات والبيانات لاختبار فرضياته التي قد يقبلها أو يرفضها، ومن ثم يتوصل إلى استنتاجات منطقية في ضوء اختبار الفرضيات (17).

وتقوم الطريقة العلمية في البحث على طائفة من القواعد والإجراءات المحددة، لذلك اجتهد العلماء ووضعوا مثل تلك القواعد والإجراءات، وهو ما أصبح يُعرف بالمنهج العلمي الذي بات ينتمي إلى تخصص دراسي مستقل هو علم المناهج (Methodology).

ويبحث هذا العلم في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، لكن المعنى الأساسي الذي ظل يُشير إليه المصطلح هو الدراسة التجريدية للأساس المنطقي الذي يقوم عليه العلم بالذات، وهذا الاستعمال يجعل من علم المناهج مساوياً لفلسفة العلم (18). ومن ثم، فإن المنهج العلمي يختلف عن المنهجية العلمية (الطريقة العلمية)؛ إذ يقوم الأول على وجهة نظر فلسفية للباحث تُحفّزه لاختيار منهج معين يراه الأنسب لتلبية أغراض بحثه. بينما يرتبط مفهوم المنهجية بإجراءات وطرائق وقواعد ينبغي الالتزام بها أثناء التخطيط للبحث وتنفيذه في الواقع. ويرى بعض المناطق أن المناهج يمكن تقسيمها إلى قسمين عريضين: أحدهما لاكتشاف الحقيقة، وهو ما يُطلق عليه التحليل أو منهج التحليل، ويمكن تسميته أيضاً بمنهج الابتكار. وثانيهما مختصّ بفهم الحقيقة للآخرين متى وجدها، ويُسمّى هذا المنهج بالتركيب أو التأليف (19).

ونخلص من هذا العرض الموجز لتثبيت تعريف إجرائي للمنهجية العلمية-الطريقة العلمية؛ إذ تُمثّل: الأسلوب والخطوات والإجراءات المنهجية التي يعتمد عليها الباحث في سعيه لتحصيل معرفة جديدة عبر التأليف بين بيانات ومعلومات أو عبر تفسيرها أو نقدها.

بينما يتّسع مفهوم المنهج العلمي ليشمل رؤى ومداخل وأطرًا نظرية واسعة يجري توظيفها والاستفادة من أدبياتها وتقنياتها في التعامل مع الإشكاليات والقضايا البحثية المختلفة، فمنها ما يقوم على وصف الواقع وتحليله، وأخرى تستخدم تقنيات التحقيق

التاريخي، وأخرى تبحث في طبيعة العلاقة بين المتغيرات الفاعلة في الظاهرة أو الإشكالية.

ثانيًا: خطوات المنهجية العلمية

اتفق العلماء، خصوصًا علماء المنهج، على أن المنهجية العلمية تتضمن عددًا من المبادئ والقواعد والخطوات، وقد جعلها البعض خمسًا أو ستًا، أو أكثر وصولًا إلى اثنتي عشرة خطوة. ويُشير الباحث في هذه الدراسة إلى ست خطوات أساسية، منها:

1. الشعور والإحساس بالمشكلة أو القضية

وهو الشعور الطارئ نتيجة بعض الملاحظات أو المشاهدات التي تُثير بعض التساؤلات في ذهن الباحث حول قضية ما، أو مشكلة ما، يكتنفها الغموض أو النقص أو يعترها التغير، وتحتاج إلى كشف غموضها أو تحديد علة وجودها أو تفسير التغيرات الطارئة عليها، وكل ذلك يؤدي إلى إثارة تساؤل في ذهن الباحث. ولهذا يُولد الإحساس بالمشكلة حالة ذهنية تُثير عددًا من التساؤلات والاستفسارات يمكن التعبير عنها من خلال سؤال البحث الرئيس والأسئلة الفرعية التي تنبثق عنه (20). كذلك من المهم الإشارة إلى أن وراء كل فعل، أو رغبة في الفعل، دوافع معينة، وينطبق هذا القانون على القيام بالأبحاث أو الرغبة في القيام بالأبحاث والأعمال الاستقصائية؛ إذ قد يهدف البحث الاجتماعي إلى: 1- المساهمة في إيجاد حلول لمشكلات اجتماعية. 2- أو مساعدة بعض الفئات أو المجتمعات المحلية أو المنظمات لتحقيق أهدافها. 3- التعزيز والتطوير لسياسات اجتماعية. 4- المساهمة في صناعة القرار للقطاع العام أو الخاص (21). ويمكن إضافة دافع آخر وهو تحقيق المصلحة الشخصية، ويبدو ذلك في كثير من البحوث الأكاديمية التي تُنجز بدافع الترقية الوظيفية أو للحصول على درجة علمية معينة، وينطبق هذا الأمر على الأعمال الاستقصائية؛ إذ لا يغيب عن ذهن بعضهم الحصول على الترقية الوظيفية، أو الشهرة، أو الوصول إلى جوائز معينة.

2. تحديد إشكالية البحث أو قضيته

تُعرّف مشكلة البحث بصيغ عديدة، منها: "جملة استفهامية تسأل عن العلاقة بين متحولين أو أكثر، وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث العلمي" (22). وتُعرّف

أيضاً بأنها "حاجة لم تُشبع، أو وجود عقبة أمام إشباع الحاجة، فهي موقف غامض لا نجد له تفسيراً" (23)، أي مسألة بحاجة إلى حل، أو غموض بحاجة إلى توضيح، أو علاقات مستترة بحاجة إلى كشف، أو قضية غير مكتملة البيانات والعلاقات. وإذا كان الشعور بالمشكلة أو القضية والإحساس بها يأتي على شكل تساؤلات عامة قد تكون غير مناسبة للقياس والفحص، فإن الخطوة التالية هي التحديد الذي يتطلب صياغة المشكلة أو القضية بكلمات وجمل محددة ذات معانٍ محددة لا تحتمل اللبس ولا الترادف ولا التناقض. وتُعَدُّ هذه الخطوة من أهم خطوات البحث أو الاستقصاء؛ إذ ستظل الأساس الذي تُبنى عليه الخطوات والإجراءات التالية، فإذا ما اعتري صياغة الإشكالية أو القضية أي شائبة أو أي غموض، فإن ذلك سينتقل إلى الخطوات اللاحقة، ومن ثم سيصل البحث أو الاستقصاء إلى غير الأهداف التي ابتغاها الباحث منذ البداية.

من المهم الإشارة إلى أن تحديد مشكلة البحث لا يتبلور في خطوة واحدة، بل هو رحلة من التحسين. تبدأ برؤية واسعة، مثل صورة ضبابية. وبينما يقوم الباحث بتحليل المعرفة الموجودة، والتفكير في التأثير المحتمل، والتفكير في أساليب البحث الممكنة، تصبح الصورة أكثر وضوحاً، ويقل أو يتلاشى الغموض، وهو ما سيُفسح المجال لسؤال محدد ومركّز. ويأخذ هذا السؤال في الاعتبار ليس فقط اهتماماتنا البحثية، بل أيضاً البيانات والموارد المتاحة (24).

ومن الاعتبارات والمعايير الرئيسة التي يجب مراعاتها في تحديد الإشكالية (25):
 أ- أن تكون الإشكالية قابلة للبحث وليست خيالية أو مستحيلة، ويمكن أن تنبثق عنها أسئلة وفرضيات يمكن إثباتها أو نفيها.
 ب- أن تتمتع الإشكالية بالأصالة؛ إذ تؤدي دراستها إلى إضافات علمية جديدة ولا تكون تكراراً لأبحاث سابقة.
 ج- أن تكون الإشكالية ضمن اهتمامات الباحث العلمية وقدراته واستناداً إلى خبراته العملية؛ مما سيعطي ثقة أكبر في نتائج الدراسة.

ه- أن تكون الإشكالية ملائمة للبيئة التي يجري البحث فيها، سواء من الناحية القانونية والسياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، وأن لا تتضارب مع منظومة القيم والقوانين السائدة في المجتمع بما يؤدي إلى خلاف ما رغبه

الباحث أو المتقصي. ويتضمن هذا الشرط الأخير هامشاً كبيراً للاجتهاد؛ إذ أحياناً ما تكون الأعمال الاستقصائية الجيدة مخالفة لمنظومة القيم والقوانين السائدة، مثل العمل الاستقصائي التلفزيوني الذي أعدّه صحفيون من "بي بي سي" (BBC) في منطقة كردستان العراق حول ظاهرة ختان الفتيات، وقامت القناة بثّه أواخر العام 2013 (26)؛ إذ كان التحقيق الاستقصائي مخالفاً للاتجاهات السائدة (دينية واجتماعية وقانونية) حول عملية الختان. وقد أسهم في تغييرات ملموسة في قوانين الإقليم، وفي الاتجاهات الفردية والعامة لعدد كبير من السكان حول ظاهرة الختان التي كانت تُعدّ جزءاً من منظومة القيم الدينية والاجتماعية والقانونية.

3. تحديد أسئلة البحث وفرضياته

بعد الانتهاء من تحديد إشكالية الدراسة أو قضيتها تحديداً دقيقاً، وصياغتها صياغة لا لبس فيها، ينتقل الباحث أو المتقصي إلى التعبير عن الإشكالية أو القضية بمجموعة من الأسئلة والفرضيات، وقد تكفي الأسئلة أو الفرضيات، وأحياناً يجري استخدامهما معاً إذا اقتضت ضرورة الدراسة ذلك، ويُشير مارك لي هنتر (Mark Lee Hunter) إلى أنه ليس من الضروري دائماً وضع فرضية؛ إذ يمكن أحياناً كثيرة التعامل مع بيان رسمي، أو معلومات جاءت من مصدر مجهول كفرضية تتطلب تحقّقاً، وهذا أسلوب بسيط يمكن أن يُعطي "نتائج مذهشة" (27).

ويتمثّل المبدأ الأساسي بشأن وضع الأسئلة والفرضيات في أن تكون قابلة للقياس والفحص، أي أن يكون بمقدور الباحث أو المتقصي إخضاعها للاختبار والقياس والفحص بناء على ما توافر له من بيانات ومعلومات. كما أن الوظيفة الرئيسية للأسئلة والفرضيات هي توفير دليل لجمع المعلومات التي تصف الظاهرة أو الحدث أو القضية بما يُشبع رغبة القراء أو المعنيين بفهم الظاهرة وبما يُفسّر نشوءها أو تغييرها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال جمع ما يكفي من بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو الحدث أو القضية.

3.1. الأسئلة

تُصاغ الأسئلة البحثية وتُقارب عادة ثلاثة أبعاد، وهي: ماذا؟ ولماذا؟ وكيف؟ (28)، وهو ما ينطبق على الأسئلة الاستقصائية أيضاً، وتُعدّ الأسئلة الثلاثة المذكورة من أهم

الأبعاد في قاعدة الأسئلة الخمسة المعروفة بالـ(5Ws) إضافة إلى السؤال (How)، وهي اختصار للأسئلة الستة: من المقصود؟ ماذا حدث؟ متى حدث؟ أين حدث؟ لماذا حدث؟ كيف؟

ويُفيد سؤال (من هو؟) التعريف بالفاعلين أو القضية-موضوع الكتابة، أما سؤال (ماذا حدث؟) فهو تعريف بالقضية أو الظاهرة الغامضة أو غير الواضحة بما فيه الكفاية بسبب خلل إداري أو تخطيطي أو بسبب فساد محتمل، وتتميز إجابته بطابع وصفي. ويهدف السؤال (لماذا؟) إلى التفسير والتحليل، أي لماذا حدث ما حدث من خلل أو سوء أو اختلال، أو لماذا تطورت الظاهرة إلى هذا الحد؟ أما سؤال كيف؟ فهو الأكثر أهمية في سياق البحوث الأكاديمية والاستقصائية؛ لأنه مطالب بإجابة الأنماط السابقة من الأسئلة (من؟ وماذا؟ ومتى؟ وأين؟ ولماذا؟). وهذا يعني أن إجابة السؤال (كيف؟) تتضمن المعرفة بجوهر الإشكالية أو الظاهرة أو القضية وحدودها وديناميات اشتغالها؛ ما سيؤدي إلى الكشف عن حلها فيما لو كانت مشكلة، أو التنبؤ بتطورها فيما لو كانت ظاهرة، أو التعرف على الأطراف الفاعلة فيها فيما لو كانت قضية.

ويجب أن يجري ترتيب الأسئلة ضمن نظام منطقي مترابط لا أن تكون متباعدة أو متداخلة، وبذلك تعكس أيضًا النظام المنطقي الذي بُنيت عليه الإشكالية أو القضية. والأفضل أن يجري ترتيب أسئلة الدراسة وفرضياتها من الأعم إلى الأخص، ومن الرئيس إلى الفرعي، ومن الأبسط إلى الأكثر تعقيدًا.

3.2. صياغة الفرضيات

تُمثل الفرضية تفسيرًا لعلاقة مفترضة بين متغيرين أو أكثر تُصاغ في صورة عبارات قابلة للاختبار ليتِم التأكد من صحتها، أو عدم صحتها، أو في صورة جملة شرطية (29). فهي عبارة تخمينية، أو استنتاجية، تصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر. وقد تكون العلاقة سببية/علّية، أي إن النتيجة كانت علّة أو نتيجة لعامل سابق؛ إذ يؤدي التغير في أحد المتغيرات (المستقل) إلى تغيّر في المتغيرات الأخرى (التابعة). وقد تكون العلاقة علاقة اقتران فحسب، وهذه علاقة خادعة أحيانًا؛ إذ لا تعني علاقة الاقتران أن التغير في أحد المتغيرات يُسبب التغير في المتغير الآخر، بل إن المتغيرين يظهران معًا، مما قد يكون مصادفة، أو ما قد يعني أن متغيرًا ثالثًا أو أكثر (المتغيرات الدخيلة

أو متغيرات الصدفة) تكمن وراء ما يبدو تغييراً في المتغير التابع (30). وتُسمى هذه العلاقة أيضاً بـ"الارتباط الزائف"، وهو ارتباط متغيرين بعضهما ببعض لدواع عدة ليس بينها السببية، مثل اعتمادها على عامل غير مُشاهد أو نحو ذلك (31). من أمثلة ذلك: هطول الأمطار بعد اختفاء القمر في السماء، وهنا تُمثّل ظاهرة اختفاء القمر ونزول المطر حالة اقتران، والعلة الأصلية أسبق من ذلك وهي تَكُونُ السحب الكثيفة التي حجبت القمر وأنزلت المطر.

وتتميز الفرضيات الجيدة بالصفات الآتية (32):

- أن يكون الفرض موجزاً مفيداً يسهل فهمه، وفي التحقيقات الاستقصائية ليس بالضرورة الالتزام بالصيغ الكلاسيكية للفرضية، بل قد تُصاغ بطريقة مبسطة أو أكثر تعقيداً وفق ما يقتضيه سياق القصة والأحداث.
- أن يكون الفرض مبنياً على الحقائق الحسية والنظرية ويتوافق مع المنطق.
- أن يكون الفرض قابلاً للاختبار والتحقيق.
- ألا يكون الفرض متناقضاً مع الفروض الأخرى للإشكالية الواحدة أو متناقضاً مع النظريات والمفاهيم العلمية الثابتة.
- تغطية الفرض لجميع احتمالات الإشكالية وتوقعاتها، وذلك باعتماد مبدأ الفروض المتعددة لإشكالية البحث، ثم إمكانية الإثبات والنفي.

4. جمع البيانات والمعلومات

تُعَرَّفُ البيانات بـ"مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة التي يتم تقديمها دون أحكام مسبقة، وتشمل حقائق، وملاحظات، ومدرجات بشكلها الخام الأساس. وتُمثّل البيانات أرقاماً ومقولات خالية من أي سياق أو معنى أو نية" (33). أما المعلومات فهي "مجموعة ثانوية للبيانات، وهذه المجموعة تتضمن سياقاً وصلة، أي أهمية وغرضاً. وعموماً تنطوي المعلومات على معالجة للبيانات الخام للحصول على اتجاه أو سياق ذي معنى أو نمط (34).

وتفترض الطريقة العلمية أن جمع البيانات والمعلومات يجري عادة بطريقة متدرجة لا تبدأ من الصفر، بمعنى أن الباحث أو المتقصي لا يبدأ في وضع المحاور الأساسية

لدراسته، خصوصاً إشكالية الدراسة، إلا بعد أن يكون قد تجمّع لديه ما يكفي من البيانات والمعلومات، وأكثر من ذلك؛ فالباحث أو المتقصي غالباً ما يملك فرضية، أو أسئلة، وقد أشار إليها الباحث في مرحلة "الشعور والإحساس بالمشكلة أو القضية"، وهي مجموعة التساؤلات التي تبرز في ذهن الباحث حول قضية ما أو مشكلة ما يكتنفها الغموض أو النقص، لكن الباحث أو المتقصي يستمر في جمع البيانات والمعلومات في كافة مراحل التحقيق أو الدراسة، والقاعدة الأساسية في ذلك هي أن يصبح ما تجمّع من بيانات ومعلومات كافياً للإجابة على أسئلة الباحث وفرضياته(35).

وتعتمد مرحلة جمع البيانات والمعلومات، ومن ثم تحليلها، على اختيار الباحث لمنهج البحث المطلوب والملائم لإشكالية البحث نفسها، وإلى الوقت والإمكانات المتاحة للباحث وخصائص الأدوات ذات العلاقة بجمع البيانات والمعلومات(36).

5. تصميم خطة البحث

بعد الانتهاء من تحديد إشكالية الدراسة، وصياغة أهدافها وأسئلتها وفرضياتها، يكون الباحث قد وضع أساسات بحثه من حيث الأهداف والمنطلقات والحدود بما في ذلك الجدول الزمني للعمل الذي قدره الباحث بناءً على وعيه بأبعاد الإشكالية وطبيعة الميدان الذي يعمل فيه، علاوة على تقديره لأهمية الوصول إلى نتائج البحث. وحتى هذه المرحلة، يُفترض في الباحث أن يظل على قدر من التوقع أو الوعي بعناصر الخطوة التالية وملاحها؛ لأنه يسير وفق هاد أو موجه يتمثل في أهداف البحث أو الاستقصاء، وهو أيضاً يتصرّف وفق قواعد وأسس تفرضها الطريقة العلمية ومناهج البحث لأجل الحفاظ على علمية الخطوات التي يقوم بها.

لكن في هذه المرحلة بالذات، يتوجب على الباحث إتقان عدد من المهارات البحثية أو الاستقصائية، وعليه -قبل ذلك- تصميم الخطة المترابطة التي تُوفّق ما بين المنهج البحثي والرؤية النظرية، وبين الوسائل والأدوات والتقنيات التي سيستخدمها والتأكد من أنها أساليب وأدوات وتقنيات علمية لا لبس فيها.

وفي هذه المرحلة أيضاً، أي مرحلة تصميم منهجية البحث أو الاستقصاء ومنهجه، يُفترض أن يكون الباحث قد استطلع حدود موضوعه وآفاقه والمناهج والسبل التي طرقها الآخرون في الموضوعات المشابهة أو المقاربة والنتائج التي توصلوا إليها؛

لأن من خصائص العلم سمة التراكمية، والباحث لا يبدأ من الصفر؛ لأنه يستفيد مما توصل إليه غيره من التقنيات والأساليب والنتائج. وهنا، يُفترض فيه أن يكون قادرًا على تصميم خطته التي يجب أن تتضمن جميع الخطوات الأكثر أهمية، وهي: (37) - تحديد المصطلحات التي يستخدمها الباحث تحديدًا دقيقًا تجنبًا لاختلاط المفاهيم. - التنبُّه لحدود دراسته وتجنُّب التشعب الذي قد يُبعد الباحث عن أهدافه. إن إدراك الباحث لحدود دراسته يُشكِّل المؤشرات أو الشواخص التي تُساعده على عدم التشتت والحفاظ على بوصلته نحو الهدف.

ويتضمن تحديد حدود الدراسة الحدودَ الموضوعية، وهي حدود الموضوع أو القضية التي يدرسها الباحث كي لا تتداخل في الموضوعات والقضايا القرينة أو المشابهة. والحدود الزمنية، وهي نوعان: الأول يُشير إلى المدة الزمنية التي ستستغرقها أو استغرقتها الدراسة محددة بالشهر والسنة وفي بعض الأحيان يجب تحديد اليوم أيضًا. والحدُّ الثاني يُمثِّل الفترة الزمنية التي تهتم بها الدراسة أو العمل الاستقصائي. ثم الحدود المكانية، وهي الحدود الجغرافية التي تمَّ فيها جمع البيانات ورصد الأنشطة التي قام بها الباحث. وتبدو أهمية مثل هذه التحديدات في الكثير من الموضوعات، خصوصًا حينما يكون الإطار الذي يهتم به الباحث منتشرًا على عدد من القطاعات، أو على أماكن جغرافية واسعة، وقد لا تنطبق فرضيات الدراسة ونتائجها إلا على الحدود التي جرت فيها الدراسة. وهذا الأمر يشمل البحث العلمي والعمل الصحفي الاستقصائي.

- تحديد المنهج الذي يستخدمه الباحث: يُفترض في هذه المرحلة أن يكون لدى الباحث الوعي التام بالمنهج العلمية واستخداماتها، وأن يكون قادرًا على اختيار المنهج العلمي المناسب لتحقيق أغراض دراسته. ويتحقق استخدام المنهج العلمي المناسب بعد أن يكون الباحث/ المتقضي قد أدرك تمامًا أبعاد إشكاليته أو قضيته، وأدرك أيَّ المداخل المنهجية الكفيلة بتأطير موضوعه تأطيرًا نظريًا يُكسِّبه العمق والرصانة.

- تحديد حدود مجتمع الدراسة والعينة: ويُقصد بهذه الخطوة قيام الباحث بالتعرُّف على عناصر ومفردات مجتمع الدراسة وحدوده، أي التعرُّف على النطاق الذي تنتشر فيه مفردات مجتمع الدراسة، سواء كان ذلك النطاق جغرافيًا أو افتراضيًا (المواقع الإلكترونية..)، أو كان النطاق قطاعيًا (مثل البنوك وغيرها)، أو مرتكزًا على مؤسسات

معينة (منظمات المجتمع المدني) وغير ذلك من النطاقات التي قد تُكوّن مجتمع الدراسة، بصرف النظر عن طبيعة مفرداته، سواء كانت شخصاً أو مؤسسات أو وسائل إعلام أو ظواهر طبيعية أو كائنات حية.

إن تحديد مجتمع الدراسة لا ينبغي أن يكون خطوة متأخرة في وضع الخطوط العريضة للبحث، بل يجب أن يكون هذا الأمر واضحاً منذ الشروع في تصميم خطة البحث، ومن الممكن أن تكون ملامح المجتمع غير واضحة تماماً إلى أن يصل الباحث إلى هذه المرحلة. وهنا، يجب على الباحث تحديد مجتمع دراسته تحديداً دقيقاً كي يتجنّب (الباحث) التشتت في مجتمعات أخرى بعيدة عن محاور اهتمامه. وتُعد هذه الخطوة أيضاً ضرورية للقارئ الذي سيطلع على الخطة أولاً، ثم على التحقيق أو الدراسة عند صدورهما؛ إذ من خلال معرفة مجتمع الدراسة يمكن تقدير العناصر الأخرى في خطة البحث.

6. تحليل البيانات وعرض النتائج

بعد أن يكون الباحث/المتقسي أنجز تصميم الدراسة، واستكمل جمع البيانات والمعلومات الكافية، فإنه يبدأ بتحليل البيانات والمعلومات المتوافرة وفق النظام الذي يقتضيه المنهج المستخدم (الكمي، النوعي، المختلط)، وكل ذلك في إطار الاسترشاد بالإطار التفسيري أو الرؤية النظرية التي وضعها الباحث/المتقسي إطاراً لبحثه.

ويقوم تحليل النتائج، ومن ثم مناقشتها، على مبدأ الإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة/العمل الصحفي الاستقصائي، وتحقيق أهدافها المعلنة، فما زاد عن ذلك فلا لزوم له، وما نقص عن ذلك أوجب الاستكمال أو التعديل. أما من حيث الشكل والطريقة أو الأسلوب (تقريري، روائي، كمّي، نوعي، مختلط) في عرض النتائج فإن هذه مسائل أقرب لأن تكون فنية وإجرائية ترتبط بعدة متغيرات، منها: طبيعة منهج الدراسة، والجهة المقدم لها وشروطها، والفضاء المتاح لعرض هذه النتائج، وغير ذلك من محددات.

هناك خطوة أخرى قد يعدها البعض رئيسة تتعلق بمناقشة النتائج ومقارنتها بنتائج دراسات أخرى سابقة، ثم ما يتبع ذلك من خلاصات وأحياناً توصيات واقتراحات بحثية وتطبيقية.

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين العمل الصحفي الاستقصائي والبحث العلمي

رغم تعدّد أوجه التشابه بين العمل الصحفي الاستقصائي والبحث العلمي، فإنهما يختلفان أيضاً في عدد من الخطوات والإجراءات. ومن أهم الاختلافات بين المجالين نظراً لقلّتها مقارنة مع أوجه التشابه: (38)

- يتمثّل الاختلاف الأهم بين البحث العلمي والعمل الصحفي الاستقصائي في اعتماد أغلب الاستقصاءات على العمل الميداني، فالصحفي الاستقصائي ملزم بالنزول إلى ميدان العمل وعدم الاكتفاء بالمصادر المكتبية أو الوثائقية، وإن كانت بعض الأعمال الاستقصائية تعتمد كثيراً على المصادر الوثائقية والمكتبية والأرشيفية، مثل الاستقصاءات الاقتصادية والمالية والتاريخية.

- يتبيّن الاختلاف الثاني في الإجراءات المنهجية؛ إذ إن منهجية البحث العلمي أكثر صرامة منها في العمل الصحفي الاستقصائي. ويظل هدف الاستقصاء هو الوصول إلى الحقيقة بأي وسيلة كانت، وفي بعض الأحيان يجري التستر على بعض الوسائل أو الأدوات والمصادر التي تمّ من خلالها الوصول إلى الحقائق أو المعلومات. وهذا أمر مفهوم في عالم الصحافة؛ إذ تنص أغلب القوانين الدولية على حق الصحفي في حماية مصادره، بينما يُشدّد البحث العلمي على ضرورة أن تكون تلك المصادر، إضافة إلى الأساليب والأدوات المستخدمة في الحصول على المعلومات، شفافة ومعلنة، وأن تكون ملائمة للأهداف المرجوة. ويُعزى هذا الأمر إلى أن الوصول للحقيقة في العمل الصحفي الاستقصائي يُعد غاية الطلب، بينما يُعطي البحث العلمي أهمية كبرى للأساليب والأدوات التي تمّ استخدامها كي يجري تقييم مدى صدقيتها، وإعادة استخدامها إذا لزم الأمر.

- من الاختلافات الأخرى بين المجالين هو أن العمل الصحفي الاستقصائي أكثر حاجة من البحث الأكاديمي للاقتصاد والترشيد في المساحة أو المدة الزمنية لنتائج الجهد البحثي. لذلك يجب أن يستخدم لغة مختزلة ومكثفة؛ إذ سيُنشر في وسائل الإعلام ذات الحيز المحدد، مساحةً وزمناً، وربما الأهم من ذلك أن المتلقي لا يهتم كثيراً بالتفاصيل بقدر ما تهتم النتائج، فهو لن يجِد في طلبها، بل قد تكون التفاصيل الكثيرة سبباً في ضعف تفاعل المتلقي معها وعدم إعطائها الأهمية المناسبة. أما البحث العلمي فهو منشور ورقياً، وقد يكون منشوراً رقمياً، وللمتلقي التنقل

إلى حيث يشاء من أجزاء البحث، علاوة على أن المهتمين بالبحث العلمي عادة ما يهتمهم التعرف على التفاصيل العديدة التي تندرج في نطاق المنهجية العلمية والأساليب والأدوات المستخدمة في الوصول إلى النتائج.

- يبدو الاختلاف الأكثر أهمية بين الاستقصاء الصحفي والبحث العلمي في أن العمل الاستقصائي يعرض نفسه من خلال قصة درامية مبنية على الحقائق والشخص والوقائع، وهو هنا يعتمد أساليب وفنوناً أدبية وإعلامية مختلفة كي يوصل رسالته، خلافاً للبحث الأكاديمي الذي يظل محكوماً بالموضوعية وبصرامة الخطوات المنهجية وبالتعبير الموضوعي.

إذن، نلاحظ أن الاختلافات بين البحث العلمي والعمل الصحفي الاستقصائي الرصين غالباً ما تكون اختلافات شكلية، أو شكلانية، تتصل بطريقة عرض العمل ولا تمس الإجراءات المبذولة في تحقيق النتائج.

2. فجوات علمية في نماذج من الأعمال الاستقصائية

نموذج من الصحافة الاستقصائية الأجنبية: تحقيقات جوديث ميلر، في صحيفة "نيويورك تايمز"، حول أسلحة الدمار الشامل في العراق (39). وكانت ميلر حصلت على جائزة "بولتزر" الأميركية الرفيعة في مجال الصحافة. ففي نهاية عام 2002، وطوال العام التالي -كما ذكر آنفاً- كتبت الصحفية الاستقصائية سلسلة تقارير في "نيويورك تايمز" حول مزاعم وجود أسلحة كيميائية وبيولوجية، واحتمال وجود مواد نووية في العراق، غير أن المعطيات اللاحقة كشفت زيف المعلومات التي استندت إليها في فرضية وجود أسلحة الدمار الشامل.

وأصبح معلوماً أن فرق التفتيش الدولية والأميركية، وغيرها من الفرق التي عملت في العراق، فشلت في إثبات أي دليل أو مؤشر على وجود مثل تلك الأسلحة. ومن خلال البحث والتحقق، الذي قاده الصحف ووسائل الإعلام الأميركية، تبين أن ميلر اعتمدت على مصادر غير موثوقة، وانطلت عليها تقارير الاستخبارات المُنْبَرَكَة. وهذا يعني أن البيت الأبيض والبيتاغون أسهما في هذه الفبركات عن سبق إصرار لتبرير غزو العراق، وشارك في ذلك أيضاً رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بلير، وهو ما يعني أن هذه الجهات تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الاتجاه؛ إذ استُخدمَت ميلر منصةً لتبييض فبركاتهما، وكان بعضها يقوم بتمرير معلومات سرية إلى ميلر،

فيما يجري لاحقاً الاستناد إلى تقاريرها الصحفية في تأكيد فرضية أسلحة الدمار الشامل. وقد ادّعت ميلر بعد توجيه الاتهامات لها أنها كانت ضحية تضليل كبيرة من المسؤولين الرسميين، غير أن هذا لا يُعفيها من الخطأ؛ لأن الصحفي مطالب بالتحقق من مصادر أولية والحصول على أدلة لا يعترها الشك، وهو ما لم تُقَمِّ به ميلر. لكن العقل الأميركي العميق رأى أنه لا بد من إغلاق هذا الملف، فأخذ الإعلام الأميركي ومؤسسة الرئاسة والمجتمع في البحث عن كبش فداء يمكن التضحية به لتطهير الباقين كي تستمر الحياة في شكلها الطبيعي، وهكذا كانت ميلر الحلقة الأضعف.

صورة (1): تحقيقات جوديث ميلر عن أسلحة الدمار الشامل في العراق نموذج لتهاون الصحافة الاستقصائية الأجنبية في اعتماد المنهجية العلمية (40)



يكمُن الخطأ المهني الذي وقعت فيه ميلر، سواء أكان عن قصد أو عن غير قصد، في اعتمادها على تسريبات المخابرات الأمريكية، والبتاغون، ثم معلومات وردت إليها عبر أحمد الشلبي، المعارض السياسي لنظام الرئيس العراقي الأسبق، صدام حسين. وكانت هذه الجهات معنية بإيجاد مبررات وأسباب لغزو العراق، وتحرص على ذلك باستخدام جميع السبل والوسائل للتخلص من صدام حسين من أجل تحقيق مصالح أميركية وإسرائيلية، وأخرى تتعلق بمصالح فئات عراقية داخلية معارضة.

نموذج من الصحافة الاستقصائية العربية: بريق أسود: قصة تهريب الذهب إلى الضفة الغربية (فلسطين)، المواطن الفلسطيني يدفع "حق خط التهريب"، تحقيق أعدته أنصار أطميزة، 27 مايو/ أيار 2024(41).

افترض التحقيق أن "إدخال الذهب إلى الضفة الغربية (منطقة السلطة الفلسطينية) يتم عن طريق التهريب فقط بواسطة تجار وناقلين ودبلوماسيين وسط تقاعس السلطة الفلسطينية عن إقرار آليات رسمية لاستيراده على غرار السلع الأخرى (فرضية رئيسة)؛ ما جعل الذهب سلعة احتكارية بيد المهربين والتجار (فرضية فرعية 1). لذلك فهي تُباع للمستهلك بأسعار أعلى من السعر العالمي" (فرضية فرعية 2). وافترض التحقيق أو أكد أن 18 طنًا من الذهب دخلت فلسطين في الفترة بين 1998 و2023، أي بمعدل 692 كيلو غرام سنويًا. والواقع أنه في حال دخول الذهب بطرق رسمية فسيُفرض الاحتلال الإسرائيلي الضريبة عليه، ويُعيد لها للسلطة (الفلسطينية) عبر نظام المقاصة الشهرية (فرضية فرعية 3)، لكن تقاعس وزارة المالية بتحويل "الرديات" الضريبية للتجار جعلهم يلجؤون إلى التهريب.

شكل (1): اختلال الفرضيات والعناصر الفرعية في تحقيق "بريق أسود" يثيران الشك في أدلته ونتائجه(42)



ويُشير مصطلح "الرديات" في العمل الاستقصائي إلى المبالغ المالية التي تقوم السلطات الإسرائيلية بتحصيلها جرّاء عمليات الجمارك التي تتولاها عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية على البضائع المستوردة لصالح السوق الفلسطينية، وهي تقوم بذلك نيابة عن السلطة الفلسطينية، لكن مقابل نسبة معينة كأتعاب وفق ما نص عليه اتفاق باريس الاقتصادي بين الطرفين. ويُفترض أن تُحوّل هذه المبالغ في نهاية كل شهر، لكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ظلت تتلاعب بهذه العملية، وتبتز من خلالها السلطة الفلسطينية؛ إذ تقوم بخصم مبالغ تُقدّر بمئات الملايين من الدولارات سنوياً بحجج مختلفة.

ثغرات في بعض الفرضيات الفرعية

- أصبح الذهب سلعة احتكارية بيد المهرين والتجار (فرضية فرعية 1)

يُحكّم الاحتلال الإسرائيلي سيطرته على الحدود ومنافذها البرية والبحرية والجوية، وله اليد العليا في إدارة النظام الاقتصادي؛ ما يجعل الاقتصاد الفلسطيني ملحَقاً بالاقتصاد الإسرائيلي، لذلك تتحكم إسرائيل بنسبة 100٪ في عمليات الاستيراد والتصدير. ونتيجة لذلك، فإن السلطة لا تعينها عمليات التهريب ما دامت ليست مسؤولة عن الحدود والمعايير. وكانت السلطة الفلسطينية قد أصدرت، عام 1999، قانوناً ينص على إعفاء الذهب من الضرائب والجمارك، مع فرض ضريبة القيمة المضافة عليه بعد تصنيعه حليّاً ومجوهرات (43). وتبلغ هذه الضريبة ما نسبته 17٪، هذا إضافة إلى رسوم تبلغ 2٪ بدل خدمة الرقابة والدمغة على المنتجات الذهبية، وفوق ذلك، فإن التاجر الفلسطيني، بل والمواطن العادي يستطيع شراء الذهب من السوق الإسرائيلي المفتوحة دون أية قيود بحكم انفتاح الاقتصادين وعدم وجود حواجز بين المنطقتين باستثناء دوريات أو حواجز جمركية رقابية تقوم بفحص شحنات البضائع المتنقلة في الشوارع، والتدقيق في الإيصالات والفواتير النظامية، وتحرير المخالفة للشحنات التي لا تتقيد بالقانون الفلسطيني، خصوصاً من الناحية الصحية.

والواقع أن الوضع القائم في فلسطين المحتلة يُتيح لأي مواطن فلسطيني شراء ما استطاع من الذهب من السوق الإسرائيلية، لكن بضرية 17٪، وبالنسبة لقطاع غزة، فهي أيضاً تخضع لرقابة مصرية وإسرائيلية (إلكترونية)، لكن الذهب، مثل البضائع

الأخرى، كان يُهرَّب عبر الأنفاق وعبر شحنات البضائع أيضاً، سواء من التجار أو من المواطنين المتنقلين عبر الحدود. وبهذا يظهر الوضع المعقد الذي لا يمكن فيه إلقاء اللوم على سلطة تحت الاحتلال لا تتمتع بأي سيادة على حدودها أو معابرها، بل لا يُعترف لها بحدود فعلياً ولا بأي سيادة، مثلما تسقط فرضية الاحتكار أيضاً.

- أسعار الذهب في فلسطين "تُباع للمستهلك بأعلى من السعر العالمي" (فرضية فرعية 2)

تحقق الباحث من هذه الجزئية التي تفترض أن أسعار الذهب في فلسطين تُباع للمستهلك بأعلى من السعر العالمي، وقارن بين أسعار الذهب للمستهلك بالدولار، بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول 2024، في فلسطين وعدد من الدول العربية المجاورة (الأردن، سوريا، لبنان، مصر)، بل وحتى في بعض دول شمال إفريقيا، مثل المغرب، وكانت النتيجة كما يلي:

جدول (1): مقارنة أسعار الذهب الخام للمستهلك بالدولار في فلسطين وعدد من الدول العربية (15 سبتمبر/أيلول 2024)

عيار الذهب	فلسطين	الأردن	مصر	لبنان	سوريا	المغرب
21	72.21	72.53	72.0	72.21	72.53	72.21
أونصة/أوقية	2567.0	2567.0	2579.1	2567.0	2578.4	2567.0
ليرة ذهب	577.71	577.71	578.30	577.71	580.29	577.71

تؤكد بيانات الجدول رقم (1) وجود خلل في الفرضية الفرعية الثانية؛ إذ يتبين أن أسعار غرام الذهب "عيار 21" للمستهلك جاءت بأرقام شبه متطابقة مع الأسعار العربية والعالمية، ويُعد هذا العيار من الذهب الأكثر شراء من المستهلكين. ويُلاحظ أن ثمة شبه تطابق أيضاً بين جميع هذه الدول في أسعار الأونصة/الأوقية، وسعر الليرة الذهبية-الجنيه. وهنا، يبرز السؤال الآتي: كيف يتم تعويض فارق الكلفة الناتجة عن ضريبة 17٪ التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الذهب أو تلك التي تفرضها السلطة على الذهب المشغول؟

تبيّن من التقصي الذي قام به الباحث مع عدد من تجار الذهب والمستهلكين أن ذلك يتم عن طريق رفع سعر ما يُسمّى "المصنعية" التي تُضاف إلى الحلّي المباع. ففي

الأردن، تتراوح المصنعية بين 4 و8.5 دولار، بينما قد تتراوح بين 7 و11 دولار في الضفة الغربية، فإذا رغب أحدهم بشراء 10 غرامات من الحلي المشغول، فإنه سيدفع ما يتراوح بين 70 و110 دولارات زيادة على سعر الوزن حسب السعر الرسمي المعلن. لكن يجب أيضاً الإشارة إلى أن كُلف العمالة في الضفة الغربية في معظم الأعمال الفنية وغير الفنية قد تبلغ ضعفي مثلتها في الأردن المجاور؛ إذ تتراوح أجرة العامل غير الماهر في الأردن مثلاً بين 15 و25 ديناراً، بينما تصل إلى ضعفي هذا الرقم وأزيد في الضفة الغربية، ثم تتضاعف مرتين في سوق العمل الإسرائيلية لنفس الفئات من العمال في الضفة الغربية. ويرجع ذلك إلى اختلاف الاقتصاد الكلي بين الطرفين، واختلاف مستويات المعيشة في الاقتصادات الثلاثة. ومن ثم، فإن ارتفاع كُلف "مصنعية الذهب" قد يُحسب في هذا السياق، غير أن الذهب غير المشغول، مثل الأونصة، يظل بنفس الأسعار العالمية مضافاً لها الضريبة الجمركية بنسبة 17٪.

- تقاعس وزارة المالية عن تحويل "الرديات" الضريبية للتجار جعلهم يلجؤون إلى التهريب (فرضية فرعية 3)

يقرأ المتلقي كلمة "تقاعس" ولا يعرف معناها تماماً، وهي كلمة مركزة في الفرضية، فهل يُقصد بالتقاعس أن هناك رديات مالية تأخرت أو ماطلت السلطة في ردّها للمستحقين من التجار؟ وإذا كان الأمر كذلك فهذا يعني أن هناك تجاراً فلسطينيين يقومون فعلاً باستيراد الذهب، ولا نعرف الكمية المستوردة وتكمن المشكلة فقط في "تقاعس السلطة عن تحويل الرديات" الضريبية للتجار. هنا، يبدو التناقض، وهو ما يُشير إلى ثغرة مهمة في الاستقصاء تتمثل في عدم دقة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة؛ إذ تقتضي الطريقة العلمية الدقة في تحديد المشكلة التي يهتم بها العمل الصحفي الاستقصائي. ويمكن تحقيق الدقة وتجنب الغموض -إلى حدٍّ ما- باستخدام أساليب وآليات بحثية مناسبة، مثل أساليب التعريف أو التفسير، ولكي ننجح في المراحل اللاحقة من البحث، يتعيّن علينا التأكد من تعديل اللغة من أجل القضاء على تعدّد المعاني والغموض أو على الأقل التقليل منه(44).

أما الرديات الضريبية، فهي التي تُسمّى المقاصة في الاتفاقيات بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي المعروفة باتفاقية باريس الاقتصادية 1994، ويُفترض أن يُحوّلها الاحتلال شهرياً إلى السلطة الفلسطينية، وتتضمن جميع الضرائب التي

استخلصها على البضائع المستوردة لصالح السوق الفلسطينية باعتبار أن الاحتلال هو من يسيطر على المعابر والموانئ سيطرة كاملة. وفي العادة يتم تحويل هذه الضرائب مجتمعة ولا تُحوّل حسب بنودها، فيصل منها شيء بينما تتأخر رديات الذهب المستورد. والواقع أن هذه المسألة أكثر تعقيداً من ذلك؛ إذ تقوم سلطات الاحتلال بين الحين والآخر بخصومات كبيرة من مبلغ المقاصة الكلي بذرائع وحجج كثيرة منها: خصم مبالغ بمقدار ما تقوم السلطة الفلسطينية بصرفه لعائلات الأسرى والجرحى والشهداء، وفي بعض الحالات يجري تحويل هذه المبالغ لمستوطنين إسرائيليين حصلوا على أحكام قضائية شكلية بالتعويض من السلطة الفلسطينية بحجة تعرضهم "لأعمال إرهاب" أو خسائر أخرى. ويجري أيضاً خصم مبالغ من المقاصة لاستكمال مدفوعات البلديات التي لم تنجح في سداد مشترياتها من شركات الماء والكهرباء الإسرائيلية.

إن فرضية تقاعس السلطة عن "إعادة الرديات" المرتبطة بالذهب يُشير صراحة إلى وجود عمليات استيراد رسمية، وهذا تناقض لا تفسير له في التحقيق، ويبدو أن ثمة كميات من الذهب في السوق الفلسطينية يتم استيرادها رسمياً، لكن لا نعرف نسبة هذه الكميات نسبة إلى المصادر الأخرى، سواء التهريب أو من مشتريات ومقتنيات الناس التي يُعاد تداولها في السوق، أو من الذي يتم شراؤه مصاعاً من قبل النساء المغتربات أو المسافرين، غير أن المؤكد أن الذهب يدخل في الاستيراد الرسمي، والتهريب، وعن طريق حلي الناس المتنقلين عبر المعابر المختلفة، وبالنسبة لحسابات وإحصائيات السلطة، فهي تُنفذ فقط عبر وضع الدمغة التي تعني التَّحَقُّق من سلامة المنتج حسب المواصفات المعلنة. وفي ضوء هذه الملاحظات والثغرات في بناء الفرضيات، يخلص الباحث إلى أن نموذج العمل الصحفي الاستقصائي العربي كان غير علمي وغير دقيق في بعض جزئياته.

3. لزوم المنهجية العلمية للصحافة الاستقصائية

يحاول الباحث في هذا المحور البحثي الإجابة على السؤالين الفرعيين للدراسة في ضوء الملاحظات والثغرات التي رصدها في نماذج الأعمال الصحفية الاستقصائية الأجنبية والعربية.

- السؤال الأول: هل جميع الأعمال الصحافة الاستقصائية ملزمة بالمنهجية العلمية وخطواتها المعروفة في البحث العلمي؟

في الواقع، إن جميع الأعمال الصحفية الاستقصائية ملزمة بالاستناد إلى المنهجية العلمية، حتى تلك التحقيقات ذات الطابع الأمني الاستخباري، فإنها ملزمة بكل خطوات المنهجية العلمية، بدءاً من وضع الفرضية أو السؤال الإشكالي، ثم تحديد مجتمع البحث وعينته، وأدوات جمع المعلومات والتحقق من صحتها وصحة الوثائق. ولعل تقارير جوديث ميلر تُقدّم مثلاً لنتائج التهاون في مثل هذا النوع من التحقيقات ذات الطابع الأمني الاستخباري، حينما تساوقت مع فرضية وضعها السياسيون الأميركيون ومعاونوهم من المستوى الأمني والاستخباري بشأن امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وسعيه لشراء مواد صناعة نووية. وقد حصلت ميلر في الواقع على معلومات وشهادات من مصادر رسمية أميركية، وأخرى من المعارضة العراقية، لكنها لم تبذل جهداً بما فيه الكفاية للتحقق من: 1- موثوقية مصادر المعلومات. 2- الوصول إلى عينة ممثلة لمجتمع البحث (مثلاً خبراء عراقيين أو أجنب عمّلوا فعلاً في مؤسسات أسلحة الدمار الشامل). 3- الاطلاع على بيانات أو وثائق أولية تدعم فرضيتها. 4- إهمال الحجج والمؤشرات والوثائق المناقضة للفرضية.

- السؤال الثاني: ما مدى التزام الأعمال الاستقصائية التي حققت نجاحاً صحفياً وإعلامياً بالمنهجية العلمية؟

يفترض أن الأعمال الصحفية الاستقصائية، التي حظيت بالنشر في مؤسسات إعلامية معروفة، خضعت للتدقيق والتوجيه قبل نشرها من طرف محررين أو رؤساء تحرير أكثر خبرة، وبذلك يُفترض أن تكون قد حققت جميع شروط التّحقيق والنشر. رغم ذلك، فإن التدقيق اللاحق قد يُظهر بعض الثغرات الأساسية أو الثانوية التي لم يتنبه لها المحررون قبل ذلك، أو أنهم تغاضوا عنها لأسباب مختلفة، ومن أمثلة ذلك تحقيق "ذهب أسود" الذي لم يستطع التثبت من الكميات الحقيقية للذهب المستورد قانونياً إلى السوق الفلسطينية مقابل تلك التي تدخل عن طريق التهريب أو تلك التي تدخل عن طريق المسافرين مصاعاً شخصياً أو هدايا صغيرة مما لا يصح معه تأكيد فرضية احتكار التجار للذهب. كما أن التحقيق لم يُفسّر للمتلقي لماذا تتفق لائحة

أسعار الذهب اليومية المعلنة في السوق الفلسطينية مع ما يوجد في معظم البلاد العربية، وهو ما يُثير الشك في فرضيات فرعية من فرضيات الدراسة، على الرغم من عدم نفي التهريب وفقاً للمعطيات المعروفة، التي ساقها الاستقصاء أيضاً وهي: ضريبة 17٪ تُحفز عملية التهريب، والكشف عن وقائع تهريب في محاكم أردنية وإعلانات رسمية إسرائيلية. لكنه بالمقابل، لم يعط أي اهتمام لكميات الذهب الصغير التي تنقط يومياً في السوق عبر مشتريات الناس القليلة، لكنها قطرات مستمرة ستراكم كميات كبيرة في نهاية السنة الإحصائية.

ولئن كانت الفرضية الرئيسة مبنية على بعض العناصر الصحيحة والأخرى غير المؤكدة، فإن التحقيق سيتضمن اختلالاً في فرضيات وعناصر فرعية من شأنها إلقاء الشك على مجمل الاستقصاء.

خلاصة

يتمثل الاستنتاج الأهم، انطلاقاً مما ورد في المدخل النظري للدراسة وتحليل نماذج الأعمال الاستقصائية، في أن خطوات المنهجية العلمية هي نفسها في أعمال البحث العلمي والعمل الصحفي الاستقصائي؛ إذ تسعى هذه الأعمال إلى المعرفة والكشف عن الحقائق أو تعديلها أو استكمالها. وهذا يعني أن التحقيق الصحفي يجب ألا يتخلله القصور أو التهاون في إجراءات البحث ومتطلباته، بينما يمكن الإبداع واستخدام الفنون والخيال في الشكل والأسلوب.

وقد أظهرت تجارب مهمة في الأعمال الصحفية الاستقصائية أن التهاون في التحقق من مصداقية المصدر، ومن موثوقية البيانات، قد يؤدي إلى نتائج كارثية، وهو ما ينطبق على تقارير الصحفية الأميركية، جوديث ميلر، التي أنجزت عدداً كبيراً من التحقيقات والمقالات إضافة إلى تأليف كتاب ادّعت فيها امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، بناء على شهادات غير موثوقة، وبيانات غير مؤكدة.

المراجع

- (1) محمد الراجي، «أيُّ دور للصحافة الاستقصائية في تعزيز الممارسة الديمقراطية؟»، مركز الجزيرة للدراسات، 5 يناير/ كانون الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/ آب 2024)، <https://tinyurl.com/5n7amp46>.
- (2) معهد الجزيرة للإعلام، دليل أساسي للصحفيين: صحافة البيانات، (قطر، معهد الجزيرة للإعلام، ب. ت)، ص 2.
- (3) Carroll Doherty, Jocelyn Kiley, “A Look Back at How Fear and False Beliefs Bolstered U.S. Public Support for War in Iraq,” Pew Research Center, March 14, 2023, “accessed August 13, 2024”. <https://2h.ae/FRIE>.
- (4) «جوديث ميلر.. وحرب العراق»، مركز الاتحاد للأخبار، ب.ت، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/ آب 2024)، <https://2h.ae/JpAL>.
- (5) Frontline, Interview Judith Miller, February 13, 2007, “accessed August 13, 2024”. <https://tinyurl.com/bder6f69>.
- (6) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط 2 (القاهرة، عالم الكتب، 2004)، 153-155.
- (7) إدمون غوبلو، علم المنطق، ترجمة محمود يعقوبي، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012)، ص 32.
- (8) ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العملي: مفهومه، أدواته، أساليبه، (عمّان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1988)، ص 14.
- (9) غوبلو، علم المنطق، مرجع سابق، ص 24.
- (10) جون لوك، نقلاً عن: وليام ليلي، مقدمة في علم الأخلاق، ترجمة علي عبد المعطي محمد، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2000)، ص 37.
- (11) محمد عبد العال النعيمي وآخرون، طرق ومناهج البحث العلمي، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009)، ص 25.
- (12) موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي: أساسيات البحث العلمي، (الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006)، ص 37.
- (13) Lukáš Bielík, Methodology of Science: An Introduction. 1st edition, (Comenius University in Bratislava, 2019), 17.

- (14) جون كريسويل، ديفيد كريسويل، تصميم البحث: المنهج الكيفي والكمي والمختلط، (الرياض، مكتبة جرير، الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية، 2022)، ص 13.
- (15) إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، (عمان ورام الله، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008)، ص 74.
- (16) أحمد المعاني وآخرون، أساليب البحث العلمي والإحصاء، (عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2012)، ص 30.
- (17) النعيمي وآخرون، طرق ومناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 18.
- (18) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية، (دمشق، دار الفكر، 2000)، ص 129.
- (19) أنطوان أرنولد، وبير نيكول، المنطق أو فن توجيه الفكر، ترجمة عبد القادر قنيني، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2007)، ص 325.
- (20) المعاني وآخرون، أساليب البحث العلمي والإحصاء، مرجع سابق، ص 62.
- (21) Norman Blaikie, Designing Social Research: The logic of Anticipation, 2nd edition, (UK: Norman Blaikie, 2010), 47.
- (22) دويدري، البحث العلمي، مرجع سابق، ص 107.
- (23) عبيدات، وآخرون، البحث العملي، مرجع سابق، ص 64.
- (24) Madhu, D. M. et all., "Research Problem," in Advances in Agricultural Research Methodology, Vol. 2, (Publisher: SP Publishing, 2024), 7.
- (25) فايز جمعة النجار وآخرون، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص 31.
- (26) «ختانة: فيلم لبي بي سي حول ختان الإناث في كردستان العراق»، يوتيوب، 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/ آب 2024)، <https://tinyurl.com/yck4du8e>.
- (27) مارك هنتر وآخرون، على درب الحقيقة: دليل أريج للصحافة العربية الاستقصائية، ترجمة غازي مسعود، ط 3 (باريس، اليونسكو، 2017)، ص 41.
- (28) Blaikie, Designing Social Research, 56.
- (29) أوما سيكاران، طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية، ترجمة إسماعيل علي بسيوني (الرياض، دار المريخ للنشر، 2006)، ص 119.

(30) عزام أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 62.

(31) «ارتباط زائف»، معجم وأنطولوجيا جامعة بيرزيت، ب.ت، (تاريخ الدخول: 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، <https://tinyurl.com/aj8ds2uz>.

(32) كامل المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط 4 (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 49.

(33) أحمد إسماعيل المعاني وآخرون، إدارة المعرفة، (عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2011)، ص 56.

(34) المرجع السابق، ص 56.

(35) أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 65.

(36) الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 65.

(37) أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 66.

(38) المرجع السابق، ص 78.

(39) كتبت جوديث ميلر سلسلة من التقارير والمقالات عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وعن جهود الرئيس العراقي الأسبق، صدام حسين، في الحصول على أسلحة نووية وشروعه في عملية بحث عالمية عن مواد لصنع قنبلة ذرية، وبناء مواقع لصناعة نووية، ومن أبرز هذه التقارير: - Michael Gordon, Judith Miller, "Threats and Responses: The Iraqis; U.S. Says Hussein Intensifies Quest for A-Bomb Parts," nytimes.com, September 18, 2002, "accessed August 13, 2024". <https://tinyurl.com/5yz5m5b9>.

- Judith Miller, Aftereffects: Prohibited Weapons; Illicit Arms Kept Till Eve of War, An Iraqi Scientist is Said to Assert," nytimes.com, April 21, 2023, "accessed August 13, 2024". <https://tinyurl.com/mpvfaraau>.

(40) David M. Andre, "In the Car with Judith Miller," davidmandre.wordpress.com, March 17, 2012, "accessed February 1, 2025". <https://tinyurl.com/mtfphu6h>.

(41) أنصار أطميزة، «بريق أسود: قصة تهريب الذهب إلى الضفة الغربية، المواطن الفلسطيني يدفع حق خط التهريب»، أريج، 27 مايو/ أيار 2024، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/ آب 2024)، <https://tinyurl.com/3httuerk>.

(42) المرجع السابق.

(43) خليل موسى، «إقبال على شراء سبائك الذهب يتسبب بفقدانها من أسواق الضفة»، إندبندت عربية، 25 سبتمبر/أيلول 2024، (تاريخ الدخول: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، <https://tinyurl.com/5eevbmtv>.

(44) Bielik, Methodology of Science, 117.

استخدامات منهجية البحث العلمي في التحقيقات الصحفية باليمن (2013-2021)

Applications of Scientific Research Methodology in Journalistic Investigations in Yemen (2013-2021)

* عبد الله سالم باخريصة – Abdullah S. Bakhuraisa

ملخص:

تبحث الدراسة في الإجراءات والخطوات المنهجية التي استندت إليها عينة من التحقيقات اليمنية في بناء قصصها وصياغة إشكالياتها وفرضياتها، وتحاول الإجابة على سؤال إشكالي محوري: إلى أي حد تتمثل هذه التحقيقات في تحليلها المضاميني، وتتبعها للأدلة ومقارنة البراهين والحجج، منهجية البحث العلمي للوصول إلى نتائج كاشفة للحقائق، وللإجابة على جميع الأسئلة التي تُثيرها قضايا التحقيقات؟ اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي النوعي في تحليلها لمفردات العينة القصصية التي تكونت من خمسة تحقيقات أعدها صحفيون يمنيون حول قضايا يمنية مختلفة، ونُشرت بين عامي 2013 و2021، وحازت على جوائز عربية. وتُساعد آليات هذا المنهج في إبراز العلاقة بين تمثيل الصحفي المتقصي لمنهجية البحث العلمي، وإنتاج المضامين الاستقصائية المعمقة في اليمن. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والخلاصات التي تكشف واقع الكتابة الاستقصائية في اليمن، ومن أهمها أن جميع التحقيقات التي تمثل مفردات العينة تندرج ضمن نطاق التحقيقات العادية التي تكتفي بالإجابة على السؤال: «لماذا؟»، وليست أعمالاً استقصائية. كما أن هذه التحقيقات لم تُؤسس على قواعد منهجية علمية واضحة تنطلق من أسئلة بحثية معمقة، وفرضيات منطقية، ومنهج علمي واضح. وترى الدراسة أن التحقيقات قدّمت معلومات تُشكل قاعدة معرفية مهمة لإجراء تحقيق استقصائي معمق، لأن أسئلة كثيرة مسكوتاً عنها ظلت من دون إجابات. كما أن الصحفيين لم يقوموا بإعادة النظر في الفرضيات الأولية للتحقيقات وأسألته بعد جمعهم للمعلومات والوثائق والشهادات المطلوبة في بناء القصص التحقيقية.

كلمات مفتاحية: تحقيقات، صحافة استقصائية، منهجية البحث العلمي، اليمن.

* عبد الله سالم باخريصة، محاضر في قسم الصحافة والإعلام بجامعة حضرموت، اليمن.

Abdullah Salem Bakhuraisa, Lecturer at the Department of Journalism and Media, Hadhramaut University, Yemen.

Abstract:

The study examines the methods and steps used by a sample of Yemeni investigative reports in constructing their stories, framing their issues, and developing their hypotheses. It aims to answer a central question: To what extent do these investigations, in their content analysis, evidence gathering and comparison of proofs and arguments, follow scientific research methodology in uncovering truths and answering the questions raised by the issues at hand? The study uses a qualitative descriptive approach to analyse a purposive sample of five investigative reports, created by Yemeni journalists on various topics related to Yemen, published between 2013 and 2021, and which won Arab awards. This approach highlights the relationship between how journalists apply scientific research methods and the creation of in-depth investigative reporting in Yemen. The study found several key insights into the state of investigative journalism in Yemen. Most notably, it concluded that all the reports in the sample fall into the category of regular investigations that merely answer the question “Why?” and are not true investigative works. Additionally, these reports were not built on clear scientific methodology, with no deep research questions, logical hypotheses or a clear research method. The study also suggests that while these reports provide valuable information for potential in-depth investigations, many important questions remain unanswered. Furthermore, the journalists did not revisit their initial hypotheses or questions after collecting the required information, documents and testimonies to construct their investigative stories.

Keywords: Investigations, Investigative Journalism, Research Methodology, Yemen.

مقدمة

تُعَد التحقيقات والأعمال الاستقصائية من أهم الأشكال الصحفية ضمن نموذج الصحافة التحليلية، وتقوم في أساسها على وظيفة الرقابة العامة لمؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، والنظر في قضايا المجتمع بشكل معمق لخدمة الصالح العام. و"تهتم (الصحافة الاستقصائية) بكشف أمور خفية للجمهور: أمور إما أخفاها عمداً مسؤول في السلطة، أو اختفت صدفة خلف ركام من المعلومات، ويتطلب الاستقصاء استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلمية" (1). وقد برزت جملة من الأعمال الصحفية الاستقصائية في عدد من الدول العربية، ومنها اليمن، وحاز العديد من التحقيقات اليمنية التي تناولت قضايا ومشكلات اجتماعية على جوائز عربية ودولية. ولأن بناء العمل الصحفي الاستقصائي يقوم على منهجية البحث العلمي التي تقتضي صياغة الفرضيات، وطرح التساؤلات الإشكالية، واعتماد منهج علمي واضح للوصول إلى نتائج منطقية تحقق الغرض من إجراء ذلك التحقيق، فإن جودة مضامين تلك الأعمال الاستقصائية وعمقها البحثي سيتباين تبعاً لذلك. وقد رصد الباحث من خلال ملاحظاته الاستكشافية تحقيقات صحفية تلتزم منهجية البحث العلمي ضمن خطواتها الاستقصائية، وأعمالاً أخرى لا تلتزم بإجراءات وقواعد المنهجية العلمية في إعداد قصصها والتحقق من فرضياتها.

1. تأطير منهجي ومفاهيمي

إشكالية الدراسة وفرضياتها

على الرغم من التحديات المهنية التي يعيشها الصحفيون في اليمن، وظروف البيئة السياسية والأمنية التي جعلت البلاد تُصنّف في المرتبة 154 ضمن مؤشر حرية الصحافة لمنظمة "مراسلون بلا حدود" خلال عام 2024 (2)، فإن ذلك لم يمنع هؤلاء الصحفيين من البحث والاستقصاء في قضايا مجتمعية مهمة كُشفاً للحقائق التي يُراد إخفاؤها والتستر عليها من قِبل جهات متعددة. وقد حظيت هذه التحقيقات باهتمام وتقدير عدد من الجهات الإعلامية، وهو ما يشير سؤالاً إشكالياً: إلى أيّ حدّ تتمثل هذه التحقيقات في تحليلها المضاميني، وتتبعها للأدلة ومقارنة البراهين والحجج، منهجية البحث العلمي للوصول إلى نتائج كاشفة للحقائق، وللإجابة على جميع الأسئلة التي تُثيرها قضايا التحقيقات؟

وفي هذا السياق الإشكالي، تسعى الدراسة للتَّحَقُّق من فرضيتين أساسيتين، هما:

- تشمل عينة الدراسة خمسة تحقيقات صحفية فازت بجوائز عربية، وهو ما يعني خضوعها للتحكيم من قِبل لجنة تقييم خاصة. ولذلك تفترض الدراسة أن هذه التحقيقات تستلهم منهجية البحث العلمي في بناء قصصها وتصميم خطتها الاستقصائية.

- تُبَيِّن دراسة عن التحري في الصحافة اليمنية وتعامل الصحفيين مع الأخبار الزائفة (3) أن "73٪ من الصحفيين اليمنيين لديهم مستوى تعليمي جامعي (بكالوريوس)"، ويعني ذلك أن معظم الصحفيين لا يملكون معرفة كافية حول خطوات البحث العلمي ومنهجيته. لذلك تفترض الدراسة أن الصحفيين اليمنيين الذين أعدوا التحقيقات (مفردات العينة) لم يكن لديهم وعي كافٍ بتلك المنهجية في بناء الفرضيات، وطرح التساؤلات بشكل واضح، وقواعد وأسس جمع البيانات وتحليلها بشكل يتوافق مع منهجية الصحافة الاستقصائية المعمقة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في زاوية المقاربة النوعية التي تُحلَّل نماذج التحقيقات اليمنية انطلاقاً من البحث في جوهر مضامين العينة وإخضاعها لإستراتيجيات منهجية البحث العلمي من حيث البناء الإشكالي، وصياغة الفرضيات، والمنهج العلمي الذي قد يعتمد الصحفي الاستقصائي في التحليل والوصول إلى نتائج أكثر عمقا وشمولية. وتتجلى أهمية الدراسة أيضاً في الجانب العملي؛ إذ تُساعد في إبراز محددات وخطوات العمل البحثي الذي يتطلبه إعداد الاستقصاءات الصحفية، وهو ما يُمثِّل إضافة علمية لحقل الدراسات الإعلامية اليمنية والعربية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، أهمها:

- إبراز العلاقة بين تَمَثُّل الصحفيين اليمنيين منهجية البحث العلمي وإنتاج المضامين الاستقصائية في التحقيقات الصحفية باليمن.
- تحديد أهمية المنهجية العلمية في تعزيز إنتاج المضامين الاستقصائية الصحفية في اليمن.

- إبراز أهمية الدراسات والبحوث التي تُحلل التحقيقات الصحفية والأعمال الاستقصائية، ودورها في تجاوز الثغرات والفجوات المعرفية والمنهجية في الإنتاجات الاستقصائية باليمن.

الدراسات السابقة

اطَّلَعَ الباحث على عدد من الدراسات والبحوث العربية والأجنبية التي اهتمت بواقع العمل الصحفي الاستقصائي، وظروف الممارسة المهنية لهذا النوع الصحفي، وأوجه التشابه والاختلاف بين الصحافة الاستقصائية وأعمال البحث العلمي، وأهمية المنهجية العلمية في العمل الصحفي الاستقصائي.

ففي دراسة أعدتها الباحثة صفاء عجلان، بعنوان "واقع الصحافة الاستقصائية في اليمن: دراسة ميدانية على القائم بالاتصال" (4)، تناولت نشأة وتطور صحافة الاستقصاء في اليمن، وظروف ممارسة هذا النوع من الصحافة من وجهة نظر الصحفيين العاملين فيه، والمعوقات التي تواجه الصحفي الاستقصائي وكيفية معالجتها. وشملت عينة الدراسة 46 صحفياً ممن أجابوا على أسئلة الاستبيان. وتوصلت الدراسة إلى أن دافع الصحفيين الأول لممارسة العمل الصحفي الاستقصائي يتمثل في تحقيق النجاح والشهرة والمردود المادي الجيد. وبيّنت أن المؤسسات الإعلامية لا تهتم بتأهيل الصحفيين وتدريبهم على منهجية العمل الاستقصائي، بل تضع قيوداً على اختيار موضوعات التحقيقات. كما أن أغلب الأعمال التي أنجزها الصحفيون ركزت على القضايا الاجتماعية، ويُعد التحقيق في الملفات التي تستهدف المتنفذين في أجهزة الدولة، وكذلك الموضوعات الأمنية، أكثر القضايا خطورة على حياة الصحفي الاستقصائي، بالإضافة إلى تعرض أكثر من نصف الصحفيين الذين يمثلون العينة لانتهاكات أثناء ممارسة عملهم الاستقصائي.

واهتم الباحثان، بدر الدين زواقة وسعيدة خيرة بن عمار، بدراسة علاقة الصحفي بالمصادر الإخبارية في الأنواع الصحفية الاستقصائية (5)، من خلال عينة قصدية لمجموعة من الصحفيين في قسم التحقيقات بمؤسسات الصحافة المكتوبة والمؤسسات الإعلامية السمعية، والسمعية البصرية، سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص أو الحزبي. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم عينة الدراسة لهم تخصص أكاديمي يرتبط بمجال الصحافة والإعلام، وأن مجمل المواضيع والقضايا التي عالجتها التحقيقات لها طابع اجتماعي، وأن أغلبية صحفيي العينة يواجهون صعوبات

في الوصول إلى مصادر المعلومات، وتحديات في كسب ثقة المصادر البشرية ذات العلاقة بالموضوع. وبيّنت نتائج الدراسة أن أغلب الصحفيين يعتمدون بالدرجة الأولى على المصادر الحكومية السرية في إعداد الأعمال الصحفية الاستقصائية.

وناقشت دراسة الباحث مصطفى ثابت، بعنوان "الصحافة الاستقصائية وتحدياتها في العالم العربي" (6)، تساؤلات إشكالية تتلخص في واقع ممارسة العمل الصحفي الاستقصائي وتحدياته في العالم العربي، وعناصر الاختلاف بين الصحافة الاستقصائية والأنواع الصحفية الأخرى، ووظائف الصحافة الاستقصائية التي تجعلها مصدر قوة للصحافة المكتوبة في مواجهة منافسة الإعلام الجديد بوسائله المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوائق التي تقف في وجه الصحافة الاستقصائية في العالم العربي، منها: محدودية ثقافة العمل الاستقصائي في الوسط الصحفي، وعدم وجود بيئة مشجعة على فن الصحافة الاستقصائية، وغياب العمل الجماعي، والتنسيق بين الصحفيين، أو بين المؤسسات الإعلامية والإدارات أو الهيئات، وعدم تجاوب المسؤولين مع الصحفي الاستقصائي.

وسلّطت دراسة الباحث حسن محمد منصور، التي تناولت "أخلاقيات الصحافة الاستقصائية في ميثاق الشرف العربية دراسة تحليلية" (7)، الضوء على المعايير الأخلاقية لصحافة الاستقصاء كما تعكسها ميثاق الشرف الإعلامي العربية، ومدى وضوح أو ضبابية التعريفات الإجرائية لتلك المعايير، والمتغيرات التي قد تؤثر في مستويات اهتمام ميثاق الشرف بهذا النوع من العمل الصحفي. وخلصت الدراسة إلى أن 96.9٪ من الميثاق المدروسة تضمنت مفاهيم ومبادئ ومعايير تُعد من صميم العمل الصحفي الاستقصائي، حتى وإن لم تُشر إلى الصحافة الاستقصائية بشكل صريح ومباشر، وأن 34.4٪ من الميثاق التي شملتها الدراسة تمنع نشر وقائع مبتورة أو محرفة أو مبالغ فيه أو غير مؤكدة أو مضرة بالمصلحة العامة. وفي مجال حماية الخصوصية وضمان عدم التشهير، أكدت 65.6٪ من تلك الميثاق أن الحياة الخاصة للأطفال ينبغي مراعاتها بشكل أكبر، سواء كانوا متهمين أو ضحايا أو شهوداً، واكتفى نصف الميثاق بالإشارة إلى وجوب احترام خصوصية الأفراد والجماعات، وعدم استخدام وسائل النشر للتشهير بالآخرين أو تشويه سمعتهم. ونصّ أكثر من 30٪ من الميثاق على عدد من المبادئ بشأن التعامل مع المصادر، مثل احترام حقوق الملكية الفكرية، والتنويه إلى مصادر المعلومات بوضوح، والتزام الصحفي

بحماية مصادره السرية ونسبة المعلومات إلى مصادر معلومة كلما أمكن ذلك.

وبحثت الأكاديمية، روزماري أرماءو (Rosemary Armao)، في دراستها "دور التسيريات في التحقيقات الاستقصائية الحديثة" (8)، وناقشت إشكالية اعتماد المراسلين الاستقصائيين منذ فترة طويلة على التسيريات التي تصل إليهم أو يتم إقناعهم بها من المُبلِّغين عن المخالفات في شؤون مراقبة الفساد المعقد وفشل النظام تجاهها، وما يقابله من شعور بالحرج من قِبل السياسيين والمسؤولين العسكريين ومديري الأعمال بسبب تلك التسيريات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل التي تزيد من احتمال اعتماد وسائل الإعلام على التسيريات، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة بشكل خاص، وزيادة الطلب على الأخبار حول القضايا المعقدة. وترى الباحثة أرماءو أن الصحفيين مطالبون أن يأخذوا بعين الاعتبار الشكاوى الصحيحة حول استخدامهم للتسيريات.

أما دراسة الباحث أحمد مخارش وزملائه (9) فتناولت اتجاهات الصحافة الاستقصائية ودورها في الإصلاح السياسي في العالم العربي، وبيّنت من خلال المقابلات التي أجريت مع ثلاثة صحفيين استقصائيين عرب قاموا بإنجاز العديد من التحقيقات الصحفية، وفازوا بجوائز محلية وعالمية، أن المراسلين الاستقصائيين العرب يواجهون تحديات أكثر إشكالية وصعوبة من العوائق التي يواجهها الصحفيون الأجانب. ونفت الدراسة وجود بيئة عمل مناسبة للصحفيين الاستقصائيين في العالم العربي بسبب الرقابة الحكومية الصارمة، وهذا لا يعني غياب صحافة استقصائية، ولكن يشير إلى أن الصحفيين الاستقصائيين العرب يواجهون الكثير من الضغوط الإضافية في العمل. وأوضحت النتائج أيضًا أن عددًا من المؤسسات والشبكات الإعلامية الأجنبية التي تبث باللغة العربية، مثل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، تُساعد الصحفيين العرب في إجراء التحقيقات وبثها.

ولاحظ الباحث في إطار رصده للدراسات السابقة أن أيًا منها لم يهتم بالبحث في محددات وخطوات منهجية البحث العلمي في إعداد الأعمال الاستقصائية بالرغم من أهميتها. لذلك فإن هذه الفجوة العلمية في غياب الاهتمام بمنهجية البحث العلمي من الناحية النظرية والعلمية والتطبيقية في تلك الدراسات، جعلت الباحث يركز على معالجة هذه القضايا وتحليلها في الأعمال الاستقصائية باليمن.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي النوعي الذي يركز على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد بصورة نوعية أو كمية رقمية.. ويهدف إما إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد لفهم مضمونه، أو قد يكون هدفه الأساسي تقويم وضع معين لأغراض عملية(10). وتُحلل الدراسة مضامين عينة قصدية مكونة من خمسة تحقيقات صحفية أنجزها صحفيون يمنيون، وتبحث في مدى التزامها بخطوات منهجية البحث العلمي لمعرفة ما إذا كانت تقوم على حدود واضحة تستلهم من خلالها إجراءات منهجية في تحليل بياناتها، وعلاقة تلك المنهجية بعمق المضامين الاستقصائية لمفردات العينة. وتعتمد الدراسة أيضاً أداة تحليل المضمون، لاسيما فيما يتعلق بفئة مضامين التحقيقات الصحفية.

مجتمع الدراسة وعينته

يتكوّن مجتمع الدراسة من الأعمال الصحفية التحقيقية التي أنتجها صحفيون يمنيون حول قضايا تخص الشأن اليمني. ولصعوبة تحديد هذا المجتمع بسبب جهود الصحفيين اليمنيين لإنتاج تحقيقات عادية أو استقصائية عبر مختلف وسائل الإعلام الورقية والمسموعة والمرئية والإلكترونية، اختار الباحث عينة قصدية وفق شروط ومعايير واضحة ومحددة، أهمها: أن يكون التحقيق أو الاستقصاء مشروعاً فردياً وليس جماعياً لتتضح رؤية المتقصي في استلهام منهجية البحث العلمي في مادته التحقيقية/ الاستقصائية، وأن يكون التحقيق قد حصل على جائزة عربية أو عالمية، وهذا يعني أن عملية تقييمه قد جرت عبر لجنة تحكيم مختصة، وأن يكون مكتوباً باللغة العربية، وأن يهتم بإحدى القضايا اليمنية وشؤونها. وقد شملت مفردات العينة خمسة تحقيقات صحفية أنجزت في اليمن، وهي: "رحلة اللاعودة"(11)، و"اليمن: إغاثة فاسدة بإشراف أممي"(12) للصحفي أصيل سارية، وتحقيق: "اليمن مقبرة للمتسللين الأفارقة إلى السعودية"(13) للصحفي علي سالم، وتحقيق: "بنس في مستشفيات يمنية: أول العلاج البتر"(14) للصحفي وجدي السالمي، و"أحواض ومغاسل لإنتاج المرض في بيوت الرحمن"(15) للصحفي غمدان الدقيمي. وقد ركزت الدراسة في تحليل هذه الأعمال على فحص التزامها بمنهجية البحث العلمي، لاسيما فيما يخص وضوح إشكالياتها وتساؤلاتها الاستقصائية، وصياغة فرضياتها،

واختيار المنهج المناسب للتحقيق في الموضوع، والمتابعة البحثية وإعادة النظر في المتغيرات الطارئة والتساؤلات المنبثقة عن تجدد البيانات التي يحصل عليها الصحفي، ودورها في تعزيز إنتاج مضامين استقصائية صحفية ذات عمق وجودة.

مفاهيم مفتاحية

منهجية البحث العلمي

يُقصد بمنهجية البحث العلمي، في إطار هذه الدراسة بشكل عام، الأسلوب الذي يتبعه الباحث، سواء كان باحثاً علمياً أو صحفياً استقصائياً، لمعالجة موضوعه، وهو أسلوب تحكمه مجموعة من الضوابط والقواعد التي يمكن من خلالها دراسة المشكلة وفرضياتها ومناقشتها بموضوعية وفق البيانات والوثائق التي يتم جمعها للتوصل إلى نتائج منطقية ومتوازنة. وتتضمن هذه المنهجية عادة قواعد اختيار المشكلة وصياغتها ووضع فرضياتها، والمنهج العلمي المناسب لجمع وتحليل البيانات، وملازمة إعادة النظر في تلك الخطوات وتغيير ما يلزم تغييره وفق التحليل وتطورات المعلوماتية والعلمية. فالمشكلة وفرضياتها يمكن تطويرها وتعديلها خلال تنفيذ خطوات التحقيق الاستقصائي بما يناسب عمق الموضوع وتجدد معلوماته بهدف الوصول إلى نتائج واضحة مترابطة مع إشكالية التحقيق وفرضياته.

وهنا، يجب التمييز بين منهجية البحث العلمي والمنهج العلمي؛ إذ تُعد "المنهجية" الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوع بحثه حتى الانتهاء منه"، أو "هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعد في بحثه" (16). أما المنهج العلمي، فهو صناعة تُرتب ترتيباً جيداً سلسلة من الأفكار الكثيرة، إما لغاية أن "نكتشف الحقيقة متى كنا نجهلها، وإما لنبرهن عليها للآخرين متى كنا نعرفها". ويشير أيضاً إلى "الأسلوب والخطوات والإجراءات التي يتخذها الباحث في سعيه لكشف الحقيقة المستورة أو في التأليف بين الحقائق الظاهرة" (17). وتُسهم منهجية البحث العلمي عادة في إيضاح إجراءات الباحث، ما يخلق له طابعاً من المحددات الذهنية والمعرفية المنظمة لكشف حقيقة الظاهرة التي يبحث خصائصها وأبعادها، وهي نقطة ذات أهمية في البناء البحثي؛ إذ تُمكن تلك المعرفة من الوصول إلى نتائج علمية منطقية جرّاء الالتزام بمحددات واضحة والاجتهاد في الإجابة على إشكالية وتساؤلات الدراسة، ومحاولة إثبات أو نفي فرضيات البحث.

التحقيق الصحفي

يُشير هذا المصطلح المركب إلى العمل الصحفي الذي يهدف إلى سبر أغوار موضوع ما والتَّحَقُّق منه، وإظهار خباياه، كما يدل على العمل الصحفي الذي يقوم بكشف المزيد من الحقائق والمعلومات والوثائق السرية التي لا يريد لها أشخاص أو مؤسسات الظهور والانتشار لدى أفراد المجتمع، فهو شكل صحفي يقوم على وظيفة الرقابة والمتابعة الشخصية من قِبَل الصحفي أو مجموعة من الصحفيين، حول موضوع اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو غيرها من موضوعات الحياة. ويُعد تعريف روبرت غرين (Robert Greene)، مساعد مدير التحرير السابق لصحيفة "نيوزداي" (Newsday)، أفضل تعريف لهذا الشكل الصحفي؛ فهو "التقرير الإخباري من خلال جهد شخصي يبذله المرء نفسه بداية للكشف عن أشياء ذات أهمية يود بعض الأشخاص أو المنظمات أن تظل في طي الكتمان، وهو مكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي أن يكون التحقيق قد قام به المحرر الصحفي بنفسه، وليس مجرد تقرير عن تحقيق قام به شخص آخر، وأن يكون الموضوع الذي يدور حوله ينطوي على قدر معقول من الأهمية بالنسبة للقارئ أو المشاهد، وأن تكون هناك محاولة من جانب الآخرين لإخفاء هذه الأمور عن الجمهور" (18).

وإذا كان السؤال المركزي للاستقصاء هو "كيف؟"، فإن السؤال المركزي للتحقيق هو "لماذا؟"، ثم يطرح فرضيات متعددة، في حين أن الاستقصاء يبدأ من فرضية مبنية على مجموعة من المؤشرات والوقائع، ويسعى الصحفي إلى استقصائها خلال العمل الاستقصائي. وتغلب على التحقيق في العادة المواضيع الاجتماعية والاقتصادية دون أن يتحول إلى قاعدة، في حين أن الاستقصاء يدور حول التجاوزات بعض النظر عن موضوعاتها (صحية، رياضية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، دينية...) (19).

الصحافة الاستقصائية

تُعد الصحافة الاستقصائية شكلاً صحفياً ينتمي إلى نموذج الصحافة التحليلية التي تقوم على التحليل والتفسير للقضايا المجتمعية المخفية، وكشف أسرارها التي يحاول أشخاص أو مؤسسات عن قصد أو غير قصد إخفاءها. وتدخل المواد الصحفية الاستقصائية ضمن التحقيقات الصحفية، لكنها أكثر عمقاً واستقصاء وتوسعاً في تناولها للموضوع من كافة جوانبه. "والصحافة الاستقصائية هي جنس صحفي

يسعى إلى كشف حقائق تهم الرأي العام، ولكنها غائبة و/أو مغيبة عنه، تستوجب بحثاً شاملاً في المصادر المفتوحة وتطرقاً للمصادر المغلقة قصد استقاء المعلومات اللازمة في التحقيق، واعتماداً على منهجية صارمة توصل في الأخير إلى كشف المستور" (20). وتعني الصحافة الاستقصائية، وفق منظمة اليونسكو، "الكشف عن الأمور التي يتم إخفاؤها إما عمداً من قِبَل شخص في موقع السلطة، أو عن طريق الخطأ، وراء كتلة فوضوية من الحقائق والظروف، والقيام بتحليل وكشف جميع الحقائق ذات الصلة وتقديمها للجمهور" (21).

وهنا، يمكن توضيح بعض الفروق بين "التحقيقات العادية" و"التحقيقات الاستقصائية" التي تكون عادة أكثر عمقاً. فإذا تقصّى الصحفي مثلاً موضوع "العاملات القاصرات في المنازل"، فيمكن أن يكون موضوعاً لتحقيق صحفي عادي، ويمكن الاشتغال عليه أيضاً موضوع تحقيق استقصائي، فلو أردنا الاشتغال عليه باعتباره تحقيقاً صحفياً، فسننتقل من إشكالية: "لماذا تدفع بعض العائلات التونسية بناتها القاصرات للعمل في المنازل؟"، وهنا نأتي بالمقاربة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وحتى علم النفس الاجتماعي وهكذا، وكل مقاربة تسعى إلى الإجابة عن سؤال: لماذا؟ قد نصل إلى إجابة محددة وقد نصل في الأخير إلى طرح هذه الفرضيات المتعددة. أما إذا أردنا الاشتغال عليه باعتباره تحقيقاً استقصائياً فمن الواجب أن ننتقل من فرضية واضحة ونسعى إلى إثباتها، على غرار أن نقول: "شبكات من سماسرة تشغيل القاصرات، مرتبطتين بعائلات ميسورة يوظفون فقر بعض العائلات الريفية ويستغلون بعض الثغرات القانونية وقصور مندوبي الطفولة عن أداء واجباتهم، لتشغيل القاصرات في أوضاع اقتصادية واجتماعية مهينة، وسيكون كل عملنا في التحقيق الاستقصائي مرتبطاً أساساً بإثبات صحة هذه الفرضية وتماسكها وقدرتها على التحول إلى قصة استقصائية متكاملة" (22).

2. البناء المنهجي لنماذج التحقيقات اليمنية

اهتمام التحقيقات بـ "لماذا؟" وإهمال السؤال الاستقصائي "كيف؟"

يتبيّن من خلال تحليل مضامين عينة التحقيقات أن أغلبها يندرج ضمن التحقيقات العادية وليس التحقيقات الاستقصائية؛ إذ تكفي بالإجابة على السؤال "لماذا؟"، وهو سؤال يمكن التّحقّق منه دون المزيد من الاستقصاء، ودون الانتقال للإجابة

على التساؤلات المعمقة الناشئة من جمع الصحفي لمعلوماته ومصادره الخاصة بموضوعه. فيما يتجاوز التحقيق الاستقصائي ذلك، ويعكف على البحث المعمق في السؤال "كيف؟"، والتوسع في الإجابة عليه بصورة تفصيلية استقصائية، ضمن إطار منهجي علمي يتناول فرضيات وتساؤلات استقصائية دقيقة. ف"التحقيق العادي يجب أساساً عن سؤال "لماذا؟"، إضافة إلى أسئلة أخرى قد تعترضه أثناء العمل التحقيقي. والتحقيق الاستقصائي يجب أساساً عن سؤال "كيف؟"، ولكن قد يتناول أسئلة أخرى تفرضها خصوصية القصة الاستقصائية على غرار: أين؟ ومتى؟ (23). وفي هذا السياق، نذكر على سبيل المثال، أن تحقيق "اليمن مقبرة للمتسللين الأفارقة إلى السعودية"، كان الأولي أن يُعالج المشكلة المطروحة التي تتلخص في: "تهريب عصابات باليمن لمهاجرين أفارقة وجعلها في محلّ الربح السريع لكل من يبحث عن عمل"، من زاوية السؤال "كيف؟"، وأن يغوص في عمق التساؤلات الاستقصائية المنبثقة عنه كأن يتساءل عن الكيفية التي تعمل بها هذه العصابات دون رقابة الأمن، وكيف ستؤول الأوضاع في تلك المدينة أو البلد عندما تصبح الأمور فوضى إلى هذا الحد؟ وهل هناك سماسرة لهم مناصب عليا في أجهزة الدولة تستقوي بهم تلك العصابات، مما يعطيهم مساحة من الحرية دون محاسبة؟ وغيرها من الأسئلة الاستقصائية التي يمكن أن تناقش الموضوع من زوايا مختلفة أكثر عمقاً، غير أن التحقيق لم يتطرق كثيراً إلى هذه القضايا، بل اكتفت بإجراءاته بجمع الشهادات وبعض الوثائق التي تُقدّم إجابة على السؤال "لماذا يتم ذلك؟"، لكن بصورة مختزلة تمثلت في أن الهدف الأساسي لهذه العصابات هو الربح والثراء لا غير.

وتتوقع تحقيق "بزنس في مستشفيات يمنية: أول العلاج البتر" في ذات الاتجاه؛ إذ كان باستطاعته أن يُعالج من خلال مشكلته، التي تتمثل في "قيام مستشفيات متعاقدة مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ومقره الرياض بعمليات بتر أعضاء لجرحى يمينيين دون الحاجة إلى ذلك"، تساؤلات استقصائية معمقة، تبحث في نطاق السؤال "كيف؟"، مثل: كيف لمركز الملك سلمان العمل مع تلك المستشفيات؟ وهل هناك حسابات سياسية أو معايير ربحية أعلى من خدمة المرضى؟ وكيف لتلك العمليات أن تنتهي دون إجراء قانوني من قبل المتضررين حين معرفتهم بأن الأمر لم يكن يستحق البتر؟ وهل وراء تلك المستشفيات سماسرة وجهات خفية لها دور في تلك العمليات بهدف جني المال والثراء على حساب المرضى أو الاسترزاق

من مركز الملك سلمان؟ وغيرها من التساؤلات الاستقصائية. لكن التحقيق حاول التركيز على جهة واحدة، مثل مستشفيات البريهي، متجاهلاً بقية المستشفيات التي وقّعت عقودها مع مركز الملك سلمان، مثل مستشفى الصفوة، وكأنه يحاول إثبات فرضيته بقوة للإجابة على سؤاله "لماذا؟" المتمثل في أن الهدف من وراء البتر هو جني المال. وهذا لا يخلو من الانحياز الذي يجافي الموضوعية البحثية؛ إذ كان يجب التزام الشفافية والوضوح لإبراز جميع أبعاد المشكلة بصورة أعمق وأشمل للمتلقي. ويبدو جلياً أن طرح هذه التساؤلات يتطلب امتلاك الصحفي المتقصي لرؤية منهجية علمية واضحة تُحدد إشكالية الاستقصاء، وتُزوّد بأطر للتفكير في الموضوع وأبعاده المختلفة، والأدوات المناسبة التي يمكن من خلالها جمع البيانات والوثائق للتوصل إلى نتائج منطقية. كما أن غياب المعرفة العلمية لدى المتقصي تحرمه من الاستمرار في إعادة النظر في إشكاليته وفرضياتها وفق البيانات التي تم جمعها ودرجة عمقها؛ لأن الهدف الأساس من العمل الاستقصائي هو الوصول إلى معلومات تنفي أو تؤكد تلك الفرضيات في سياق النص، ولن يتم ذلك إلا بالمراجعة المستمرة وفق منهجية بحثية. وهنا، يظهر جلياً مستوى تمثّل عينة الصحفيين لأسس المنهجية العلمية وتطبيقها في بناء تحقيقاتهم بشكل متسلسل ومتربط، وقد كان ذلك سبباً في سطحية عرض المشكلة وفرضياتها، وانحيازهم في فهم المشكلات وتفسير أبعادها.

الأسئلة المسكوت عنها في التحقيقات

تُثير تحقيقات عينة الدراسة العديد من الأسئلة المنطقية في ذهن المتلقي، والتي يمكن أن تكون أسئلة استقصائية في قضايا مهمة يمكن أن تُغيّر مسار القصة لو تمت الإجابة عليها ومقاربتها بشكل منهجي، لكن التحقيقات ظلت منشغلة بالسؤال "لماذا؟" ولم تتناول تلك الأسئلة المسكوت عنها؛ إذ لم تحاول كشفها، ولا البحث فيها.

ففي التحقيق الذي يُعالج مشكلة تهريب عصابات في اليمن لمهاجرين أفارقة: "اليمن مقبرة للمتسللين الأفارقة إلى السعودية"، فإن هذا التهريب يُعد مصدراً ربحياً لباحثين عن عمل، وموظفي الحكومة، ولعناصر أمنية، وذلك وفق فرضية ضعف التعاون بين أجهزة الشرطة والجهات القضائية، وأسباب أخرى تحول دون معاقبة المتهمين. وذكر

التحقيق أن شرطياً يُدعى غالب زهير يُمارس مهنة اصطياد الأفارقة من الطريق العام، ويقوم باحتجازهم وتعذيبهم وإجبارهم على الاتصال بذويهم للحصول على فدية لإطلاقهم، وهذا الشرطي أدانته المحكمة الجزائية وحُكِمَ عليه غيابياً بالإعدام. ورغم تأكيد التحقيق جرائم هذا الشرطي في أكثر من موضع، فإنه ظل حراً طليقاً. وتثير هذه المعلومة العديد من التساؤلات التي تُعد أساس العمل الاستقصائي، لكن التحقيق تجاهلها ولم يجب عليها، من أهمها: كيف لهذا الشرطي رغم جرائمه وإدانته قضائياً أن يبقى حراً طليقاً؟ هل للجهاز الأمني اليمني علاقة بذلك؟ وهل هناك مسؤولون يمنيون رفعوا المستوى لهم علاقة بهذا الشرطي مما يحول دون تنفيذ حكم المحكمة؟ وهل هناك مسؤولون أمنيون يمنيون لهم علاقة بأموال الفدية التي يحصل عليها الشرطي من الضحايا الذين يحتجزهم ويعذبهم؟ وهل ثمة شبكة واسعة سرية لا يظهر منها سوى هذا الشرطي تمتن الإجرام والفساد في حق أولئك الأفارقة؟ إذ يبدو -وفق السجلات الرسمية والمقابلات التي أوردتها التحقيق لناجين ومسؤولين حكوميين- أن هناك افتقاراً للإجراءات المتبعة في قضايا تهريب البشر والاتجار بهم، وبدلاً من البحث عن الجناة ومحاكمتهم، تنزع الشرطة إلى توقيف متضررين مشتكين في إطار القضايا كما يؤكد التحقيق، فما القصة الحقيقية وراء ذلك؟

هذه التساؤلات، التي تحتاج إلى إجابة وفق منهجية علمية، كان يمكن أن تُفضي إلى تحقيق استقصائي موسع، لكن إغفالها بصورة تفسيرية أو تحليلية يُظهر أن التحقيق لم يُبنَ وفق منهجية بحثية علمية، تركز على وضع فرضيات بحثية واضحة وتساؤلات متأنية.

ووقع التحقيق الثاني الذي قام الباحث بتحليله، "بزنس في مستشفيات يمنية: أول العلاج البتر"، في ذات الإشكالية؛ إذ أثار تساؤلات استقصائية دون الإجابة عليها. وهذا التحقيق يُعالج مشكلة قيام مستشفيات متعاقدة مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بعمليات بتر أعضاء لجرحى يمينيين دون الحاجة إلى ذلك، في ظل غياب رقابة على تلك المستشفيات ومخالفاتها للعقود المبرمة مع المركز كما يفترض التحقيق. وأشار التحقيق ضمن فقراته إلى الطبيب الخاص بالبتر الأوكراني، فيكتور كراشنيكوف، وتوقعاته بصفات تخصصية جراحية مختلفة في عقود متعددة، وتقاريره الطبية الموقع عليها والتي اطلع عليها مُعد التحقيق بشأن البتر، ورداً عليها

ذكر مكتب الصحة والسكان أن هذا الطبيب ليس مختصاً، وليس لديه ترخيص مزاوله مهنة الطب من نقابة الأطباء في تعز. وهذه المعلومة في حد ذاتها يمكنها أن تُغيّر مسار التحقيق إلى نقطة استقصائية دقيقة، وطرح تساؤلات استقصائية محورية مثل: كيف عمل هذا الطبيب أساساً رغم هذه الأدلة التي تُدينه من مرافق حكومية رسمية؟ وما سبب السماح له بالعمل أساساً رغم علمهم بمشكلة صفاته التخصصية الجراحية؟ وكيف تم السماح له بمغادرة البلاد أو الاختفاء، كما ذكر التحقيق دون محاسبة؟ هل يقف خلف هذا الأمر مسؤولون حكوميون؟ وهل هذا التجاوز يُنبئ عن فساد شبكة تعمل في إطار العقود المزورة أو الحماية لأولئك الأشخاص؟

لكن التحقيق لم يناقش هذه التساؤلات ولم يحاول طرحها أو الإجابة عليها. وهناك تساؤلات أخرى أثارها التحقيق دون الإجابة عليها أيضاً، حين ذكر أن مدير عام مكتب الصحة في تعز والرئيسة السابقة للجنة الوطنية لجرحى تعز نفياً تزكية وزارة الصحة اليمنية للمستشفيات التي تم التعاقد معها، فكيف تم التعاقد معها إذن؟ وهل هناك شبكة فساد تضع يدها على هذه الاختيارات من فوق القانون والشروط المطلوبة؟ إلى جانب ذلك، ذكر التحقيق دعوة إعلان عبد الحق قادة الألوية العسكرية، وقادة المحاور التابعين للحكومة الشرعية في تعز، للاجتماع والتوقيع على محضر يمنع إحالة الجرحى إلى أي مستشفى متعاقد مع مركز الملك سلمان. وأشار أيضاً إلى رسالة تلقتها إعلان من مندوب وزارة الصحة اليمنية في مركز الملك سلمان، حسين الغانمي، الذي يخبرها بجمع توقيعات لإلغاء العقود مع المستشفيات الخاصة، دون أن تعطيه إثباتات تؤكد ضعف أداء المستشفيات وعدم توافر الامكانيات. وحول هذه النقطة بقي الأمر مبهمًا وغامضًا؛ إذ لم يوضح التحقيق بعدها رد إعلان عبد الحق على رسالة المندوب، مما يُثير افتراضاً آخر يتمثل في أن "مركز الملك سلمان لديه الحق، وأن ما يُنشر ضده يبقى في نطاق الدعاوى".

وبعد تحليل بناء هذا التحقيق وتتبع مشكلته وفرضيته، يتبين أن المشكلة الأساسية للموضوع لا تشمل جميع المستشفيات الخاصة المتعاقدة مع مركز الملك سلمان، بل تتركز حسب حيثيات التحقيق في "مستشفيات البريهي" بشكل خاص؛ إذ كان التركيز عليها مكثفًا، وما يدعم استنتاج الباحث في هذه الجزئية أن مدير مستشفى الصفوة -أحد المستشفيات المتعاقدة مع مركز الملك سلمان- أكد في ردّه على مُعد التحقيق

أن المستشفى "يتعامل بشفافية والكادر الذي يعمل فيه هو كادر طبي متميز"، وأن المستشفى مفتوح وبالإمكان إحضار لجنة خبراء من الأطباء الذين يعملون في أوقات الحروب ليطلعوا على الملفات، وعلى وضع الجرحى عند الإصابة وعلى طبيعة الإصابة وأعداد الجرحى الذين كانوا يصلون إلى الطوارئ، وكيف كانت النتائج بشكل عام". كما برّر الحالات التي ذُكرت في التقرير بقوله: "إنها من الأسباب التي يبحث فيها المريض أو الجريح عندما تكون النتائج غير مرضية له وهذه طبيعة البشر"، فيما لم يتم ذكر مستشفى الروضة ومشكلاته نهائياً. وتُشير هذه المعطيات والدلالات إلى أن التحقيق لم يعمل على تطوير فرضية تحقيقه وتساؤلاته؛ لأنها دلالات تفرض إعادة النظر في الفرضية والتساؤلات الخاصة بالتحقيق، لاسيما بعد جمع المعلومات والوثائق المطلوبة لإجراء التحقيق. ويُفسّر الباحث ذلك بغياب منهجية علمية واضحة تُساعد في تحديد فرضيات منطقية وتساؤلات استقصائية معمقة، تقود إلى كشف الحقيقة الأكثر عمقاً في استقصاء هذه الإشكالية.

وتؤخذ على تحقيق "اليمن: إغاثة فاسدة بإشراف أممي" نفس المآخذ المنهجية التي لاحظها الباحث في التحقيقين السابقين؛ إذ تُثير بعض المعلومات التي أوردها التحقيق عدداً من التساؤلات الاستقصائية العميقة، دون الكشف أو الإجابة عليها في مضامين التحقيق، ومنها أن التحقيق استند إلى شهادة أحد المتطوعين في توزيع مساعدات تابعة لمنظمة الإغاثة الإسلامية "تفيد بوصول مساعدات إلى المخزن وبدأت بالتعفن، وبدلاً من إتلافها استعدت المنظمة المحلية، وبعلم من منظمة الإغاثة الإسلامية، لتوزيعها في منطقة خولان جنوب صنعاء ومنطقة بني الحارث، إحدى مديريات العاصمة صنعاء". تُثير هذه الشهادة تساؤلات استقصائية عميقة: كيف لمنظمة الإغاثة الإسلامية، والمنظمة المحلية، أن تجرؤ على توزيع تلك المساعدات المُتَعَفِّنة؟ وما الدافع وراء توزيع تلك المنظمات للأغذية المُتَعَفِّنة رغم علمها بعدم صلاحيتها؟ وهل هناك علاقة ارتباطية بين توزيع تلك المنظمات لمساعداتها التي انتهت صلاحيتها وظهور بعض الأمراض؟ وهل هناك مخطط خفي للتسبب في أمراض معينة لتوجيه المرضى نحو الإقبال على أدوية خاصة تهدف من ورائها شبكة فاسدة للربح؟ وهل الحكومة لها دور في ذلك بسكوتها أو تجاهلها لهذا الأمر؟

إن التركيز على هذه التساؤلات والبحث في تفاصيلها وفق منهجية علمية واضحة كان سيؤدي لإنتاج تحقيق استقصائي معمق. كما أورد التحقيق شهادة أخرى للدكتورة

مكية الأسلمي، مدير المركز الصحي في مديرية أسلم، تفيد بأن برنامج الغذاء العالمي وزّع عام 2019 خليط صويا مخصصاً للأمهات الحوامل والمرضعات رغم انتهاء صلاحيته، وقد بان عليه السوس وتغيّر لونه ورائحته وطعمه، بالإضافة إلى توزيع فاصوليا "مُسوّسة" فاسدة وذات رائحة كريهة. هذه الشهادة أيضاً مثل سابقتها تطرح العديد من التساؤلات الاستقصائية: لماذا يتم توزيع هذه الأغذية رغم فسادها؟ وما الهدف منها؟ ومن المسؤول الأول عن ذلك؟ وهل هناك أهداف ربحية أو سياسية أو صحية أو غيرها وراء ذلك التوزيع؟ وما المخاطر الأساسية التي يمكن أن تنجم عن استهلاك تلك الأغذية الفاسدة؟

أثار التحقيق كذلك تساؤلات استقصائية عميقة دون الإجابة عليها في سياق شهادة أب لثلاثة أطفال، وقد أفاد بأن فريقياً ميدانياً لمنظمة "سايف ذي شيلدرن" (Save The Children) البريطانية قام، في مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2018، بجولة ميدانية لتوزيع كمية كبيرة من دواء "بلومبي دوز" (Plumpy doz) الخاص بعلاج سوء التغذية عند الأطفال. وحصل كل طفل خلال تلك الجولة على ثلاث أو أربع عبوات من ذلك الدواء من المنظمة، وتفاجأ هذا الأب بأن الدواء لم يتبقّ على انتهاء صلاحيته غير ثلاثة أيام فقط.

وتفتح هذه الشهادة أيضاً المجال لتساؤلات استقصائية حقيقية في ذهن المتلقي، لكن التحقيق لم يُجب عليها، وهي: ما السبب الأساسي وراء هذا التوزيع من منظمة عالمية؟ وكيف يتم توزيع تلك الأدوية لأطفال مع علم المنظمة بانتهاءها بعد أيام؟ ورغم أن اسم المنظمة يدل على حماية الطفل، فهل إن حقيقتها تعكس هذا الفعل بتوزيعها أدوية منتهية الصلاحية؟ وهل وراء هذا الأمر جريمة منظمة تقودها منظمات محلية أو دولية؟ وهل للأمر علاقة بمسؤولين رفيعين في أجهزة الدولة لهم ارتباط بوزارة الصحة أو الحكومة، خاصة أن التحقيق أشار إلى أن الهيئة العليا للأدوية في صنعاء سبق لها أن قامت بتحريض وضبط مجموعة من الشحنات الطبية التي قدّمتها العديد من المنظمات الدولية من ضمنها "سايف ذي شيلدرن"، في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، كانت على وشك التوزيع بالرغم من عدم مطابقتها للشروط التي حدّتها وزارة الصحة؟

إذن، كان الأجدر بالتحقيق أن يُكرس جهده البحثي وفق هذا المنطلق، ويجيب على تلك التساؤلات بصفة محورية لكشف الحقيقة والوصول إلى نتائج أكثر عمقاً، وأن

يبدأ التحقيق الاستقصائي الحقيقي من هذه المعلومات. لذلك لم يكن هذا التحقيق في أساسه سوى تقرير لجمع معلومات وشهادات تُشكل قاعدة معرفية لبناء تحقيق استقصائي أكثر عمقًا واتساعًا لو أن مُعدّه اعتمد منهجية واضحة لطرح فرضيات وتساؤلات دقيقة للوصول إلى نتائج ذات قيمة.

في التحقيق الرابع من عينة الدراسة "أحواض ومغاسل لإنتاج المرض في بيوت الرحمن"، يناقش مشكلة تتمثل في عدم إدراك غالبية المصلين في مساجد صنعاء لمخاطر غمر القدمين في الأحواض عقب الانتهاء من الوضوء، أو الغطس في مغاطس وبرك يتم فيها غسل كافة أجزاء الجسم؛ مما يفترض توفير أوعية آمنة للطهارة؛ حيث تحولت هذه الأحواض عبر آلاف السنين ومرور الوقت وغياب شبه كامل لأعمال النظافة إلى مرتع خصب للأمراض الجلدية والمعدوية، وأداة لنشرها في أوساط السكان حسب فرضية التحقيق. بدأ التحقيق أكثر تماسكًا وارتباطًا من خلال صياغة الفرضية ومحاولة إثباتها، غير أن هناك بعض الخطوات التي كان بإمكانها تعزيز المصدقية العلمية للمصادر بصورة أكثر دقة؛ إذ لم يدعم التحقيق مضامينه بصور من الوثائق المخبرية التي توصل إليها، وهي خطوة أساسية من خطوات العمل التحقيقي المنهجي القائم على إبراز المصادر المؤكدة، وإسنادها بالصور الثبوتية لها. كما أن التحقيق أورد بعض المصطلحات الطبية المتخصصة ولم يهتم بشرحها وتوضيحها وتفسيرها للمتلقي، خاصة أن التحقيق قام بذلك في بعضها وأهمّل البعض الآخر. وقد أشار أيضًا إلى تدقيقه في بيانات وزارة الأوقاف، وتبين أن النظافة ليست ذات أولوية حكومية، غير أنه لم يُثبت ذلك؛ إذ اعتمد على نسبة إشراف الوزارة على المساجد البالغ عددها 502 من إجمالي 1300 مسجد، فيما 700 مسجد تعتمد على الإشراف الأهلي والمبادرات الخيرية وتبرعات بعض رجال الأعمال، و100 مسجد تتبعها مرافق إيرادات وقفية، لكن هذه الإحصاءات لا تُثبت أن النظافة ليست من أولويات الوزارة أو الحكومة. وهنا يمكن التساؤل بشكل مباشر: على أي أساس اعتمد التحقيق "هذه الحقيقة" دون تأكيدها؟ إلى جانب ذلك، لم يتوصل التحقيق إلى نتائج واضحة تُبين الطريق الأسلم لهذه الأحواض والمغاطس، هل الأسلم دعمها بالمياه المتجددة، أم الأفضل إزالتها لتحقيق الحل الأمثل للحد من انتشار الأمراض الجلدية والمعدوية المعديّة؟

أما التحقيق الخامس "رحلة اللاعودة" فهو أقرب لجنس التقرير منه إلى التحقيق أو الاستقصاء، ويناقش مشكلة اعتقال صيادين يمنيين على يد عناصر من القوات الإريتيرية وتعذيبهم. ويؤخذ عليه أيضاً إثارته العديد من التساؤلات دون الإجابة عليها، كما هي حال التحقيقات السابقة. فهو لم يُقدّم جواباً بشأن السبب الرئيس لاعتقال وتعذيب أولئك الصيادين، رغم أن شهادة البعض تؤكد اعتقالهم من المياه الإقليمية اليمنية وليست الإريتيرية. كذلك نشر التحقيق "وثيقة" أوضح أنها تُنشر لأول مرة، وهي عبارة عن رسالة من وزير الخارجية إلى وزير الداخلية اليمنيين، يحثه على إيجاد حل سياسي للأزمة، إلا أن التحقيق لم يوضح ردّ وزير الداخلية بهذا الخصوص. وأورد التحقيق أيضاً شهادة، محمد الحسني، رئيس ملتقى الصياد التهامي الاجتماعي للتنمية، تفيد بأن السفير زار الصيادين أكثر من مرة، وهم يشكون له أوضاعهم، لكن السفير كان يُبرّر ما يقوم به الجانب الإريتيري.

تثير هذه الشهادة في حدّ ذاتها تساؤلات استقصائية جادة: كيف لسفير أن يؤيد أعمال عنف ضد أبناء بلده؟ وما سبب هذا التبرير والدفاع؟ وهل وراء القصة حكاية تخفي مشكلات أو دوافع سياسية أو تجارية معينة لأشخاص سياسيين أو متنفذين محددين؟ خاصة أن التحقيق أورد شهادة وكيل وزارة الثروة السمكية، بشير الخيواني، التي تفيد بأن اليمن يستقبل الصياد الإريتيري ويُعامله معاملة اليمني، كما أن موانئ الصيد اليمنية مفتوحة للصياد الإريتيري، فما سبب هذه المعاملة للصيادين اليمنيين من قبل القوات الإريتيرية؟ أم أن هناك مبالغة كما أوضحتها شهادة محمد الجائفي حين أفاد بأنه زار قائد القوات البحرية في فترة ما، ووجد بعض الصيادين وسألهم، لكن تبين له أن هناك مبالغة في هذه الأمور؟

ويظهر من خلال تحليل بناء قصة التحقيق، وتباين شهادات مصادره، أن هناك من يتحدث عن معاناة حقيقية للصيادين تتمثل في اعتقالهم وتعذيبهم وموت بعضهم الآخر، وبين من يعتبرها مبالغاة لا أساس لها من الصحة، ويُهوّن من خطورتها. ومن هذا المنطلق كان بإمكان التحقيق أن يغوص في استقصاء هذه الإشكالية، ووضع التساؤلات الاستقصائية المعمقة والفرضيات الدقيقة للوصول إلى حقيقة الأمر، والإجابة على تساؤلات من قبيل: كيف للأقوال الحكومية والأفعال الرسمية اليمنية أن تتضارب فيما بينها إلى هذا الحدّ إزاء صيادي البلد ذاته؟ وهل هناك

مشكلة حقيقية أو مبالغة لا أساس لها من الصحة؟ ومن المستفيد الحقيقي من تلك المشكلة أو المبالغات؟ وهل تكمن وراء الموضوع خيوط فساد حكومي بين البلدين تُلقي بظلالها على الصيادين، خاصة أن هناك فكرة لحل المشكلة تتمثل في المسار التجاري، كما أفادت به شهادة في التحقيق، تتمحور حول إنشاء شركة مشتركة بين البلدين للصيد البحري؟ وهل هذه الفكرة لا تزال قائمة أم فشلت؛ مما سبب تزايداً للاعتقالات منذ العام 2015 كما أفاد التحقيق؟

ويبدو من خلال الثغرات السابقة أن التحقيق يتقوقع في الإطار ذاته للتحقيقات السابقة؛ إذ لم يخضع بناؤه لمنهجية علمية فيما يخص وضع الفرضيات وطرح التساؤلات وتطويرها انسجاماً مع المعلومات والوثائق التي يتم جمعها حول الموضوع وتحليلها وفق منهج معين. كما أن المعلومات والشهادات والوثائق التي تم جمعها يمكن لها أن تكون نقطة الانطلاق لإعداد تحقيق استقصائي معمق. ويُلاحظ الباحث أن بعض التحقيقات اعتمد على السبق الصحفي في نشر الوثائق من خلال عبارة "هذه الوثيقة تُنشر لأول مرة" كما لو أن السبق الصحفي يُعد من أهم خطوات التحقيق الصحفي، غير أن ذلك ليس صحيحاً. فليس كل سبق صحفي تحقيقاً، "والصحفي الاستقصائي ليس قناة لمصادر تُزوِّده بسبق صحفي ومعلومات حصرية، أو صندوق بريد يستخدمه طرف ما لتوجيه رسالة أو التأثير في خصمه"، بل "تكون الملفات المسربة بداية الخيط للصحفي لمباشرة البحث المعمق، والتوثيق الدقيق، وحشد المصادر الأولية، ومواجهة المتسبب، بعد التأكد من صحة الوثائق المسربة وغاية مسربها" (24). كما أن عينة التحقيقات تُثير تساؤلات استقصائية عميقة دون الإجابة عليها أو الاستناد إليها في بناء الاستقصاء؛ مما يُفقد العمق الاستقصائي المطلوب، وهو ما يدل على افتقارها لتصور منهجي علمي يقوم على بناء الإشكالية وتساؤلاتها وفرضياتها، وارتباطات متغيراتها الدقيقة. ف"التساؤلات تمثل المرحلة الأولى في المنهج الاستقصائي"، أي طرح الأسئلة في صورتها الأولية، "ثم بعد ذلك يجري إعادة النظر في تلك التساؤلات وتقدير قيمتها العلمية وقيمتها الصحفية" (25).

ولعل غياب العمق، من خلال إثارة التساؤلات المسكوت عنها، يعود إلى خوف الصحفيين من الآثار والتداعيات السلبية التي قد تصيبهم، خاصة أن اليمن يُعد من البيئات الخطرة على الصحفيين سياسياً وأمنياً؛ إذ جاء في المرتبة 154، وفق

مؤشر حرية الصحافة لمنظمة "مراسلون بلا حدود" لعام 2024، فيما ارتفعت نسبة الانتهاكات ضد الصحفيين في ذات العام وفق تقرير نقابة الصحفيين اليمنيين "لقرابة 1700 حالة انتهاك منذ بدء الحرب التي أوقفت 165 وسيلة إعلام، وحجبت قرابة 200 موقع إلكتروني محلي وعربي ودولي، وأودت بحياة 45 صحافياً" (26).

فرضيات دون بناء تساؤلي بحثي ومنهجي

كشف تحليل عينة الدراسة أن ثلاثة من التحقيقات، وهي: "بزنس في مستشفيات يمنية: أول العلاج البتر"، و"اليمن مقبرة للمتسللين الأفارقة إلى السعودية"، و"أحواض ومغاسل لإنتاج المرض في بيوت الرحمن"، تتضمن فرضيات حاول الصحفيون صياغتها بقدر من الوضوح، غير أن بناء التحقيقات ذاتها كشف أن تلك الفرضيات لم تُؤسَّس وفق تساؤلات بحثية دقيقة، وقد أدى ذلك إلى إثارة استفسارات بحثية منطقية كان بالإمكان العمل عليها وإعادة بناء الفرضية لإنجاز مادة استقصائية معمقة. كما أن بعض الشهادات، التي وردت في التحقيقات، يمكن أن تعيد النظر في فرضية التحقيق مثلما هي الحال في تحقيق "بزنس في مستشفيات يمنية: أول العلاج البتر"؛ إذ أكد مدير إحدى المستشفيات شفافية عمل المؤسسة وإمكانية إحضار لجنة متخصصة للفحص، في إشارة إلى عدم قيامهم بعمليات بتر أعضاء لجرحى يمنيين من دون الحاجة إلى ذلك، وهو ما يناقض فرضية التحقيق.

أما التحقيق الآخران من عينة الدراسة: "اليمن: إغاثة فاسدة بإشراف أممي"، و"رحلة اللاعودة"، فلا يتضمنان فرضية واضحة. فيما يُعد وضع الفرضيات من أساسيات إجراء التحقيقات والاستقصاءات؛ إذ يجب أن تُعالج الفرضية مشكلة عامة تندرج ضمنها تساؤلات بحثية تكاملية، بالاعتماد على مصادر موثوقة وذات صلة. لذلك فإن المعلومات الأولية لن تُسهم في تحقيق أهداف التحقيق أو الاستقصاء بطريقة منهجية واضحة ومحددة؛ إذ "ينبغي أن يستخدم الصحفي كل المعلومات الأولية التي جمعها حول القصة، وعن طريق الفرضية يتمكن الصحفي من تحديد زاوية المعالجة التي سيتناول بها موضوعه، والتي يجب أن تكون جديدة لم يسبقه إليها أحد من قبل، كما يجب أن تؤدي إلى الكشف عن شيء لم يكن معروفاً من قبل" (27).

القصور المعرفي في المنظور المنهجي

حاولت التحقيقات من ناحية المنظور المنهجي اتباع منهجين علميين، وهما: المنهج الوصفي، ودراسة الحالة، لكنها لم تتمكن من استخدامها بشكل علمي، ولم يكن هذا الاستخدام أيضاً مؤسَّساً أو مبنياً على خلفية منهجية علمية وإدراك متطلباتها وخطواتها في إعداد التحقيقات المدروسة؛ إذ يظهر المنهج الوصفي في بعض الأجزاء ويختفي دون تحليل أو تفسير للحالة. وهو ما أثار تساؤلات استقصائية متعددة لم يتم التركيز عليها أو تناولها والإجابة عليها، وقد أشار الباحث إلى ذلك في المحور السابق من الدراسة. كما يظهر منهج دراسة الحالة في مواطن أخرى دون توسُّع في المعلومات عن الظاهرة وتتبع أسبابها ورصد عواملها الأساسية والعلاقة بين متغيراتها للوصول إلى نتائج تتحقَّق من الافتراضات وتُجيب على التساؤلات المطروحة أو المسكوت عنها. وهنا، تبدو أهمية المنهج العلمي في التحقيقات والاستقصاءات؛ إذ يمثل للمتقصي الطريق الواضح لاستكمال خطوات التحقيق المبنية على فرضيات وتساؤلات دقيقة. كذلك، يُقدِّم المنهج للمتقصي صورة جلية عن مهمته الاستقصائية، والعُدَّة المنهجية للبحث وتنظيم مصادره التي يلجأ إليها للحصول على المعلومات المطلوبة لبناء تحقيقه. واهتمت التحقيقات المدروسة ببعض الخطوات المنهجية، مثل محاولة بناء الفرضية، وطرح مجموعة من التساؤلات، غير أن بناء تلك التحقيقات لم يكن مؤسَّساً على وعي باستخدام المنهج العلمي.

ويرجع الاستخدام اللاواعي للمناهج العلمية في التحقيقات المدروسة من قِبَل الصحفيين إلى قصور في الجوانب المعرفية بأصول منهجية البحث العلمي، وغياب الإدراك الكافي لخطوات بناء الإشكالية بطريقة علمية تعكس الدقة في طرح الأسئلة المناسبة وصياغة الفرضيات المنطقية. ويُفسَّر الباحث هذا الوضع بالمتغير العلمي والتكويني للصحفيين الذين يكتفي معظمهم بشهادة "البكالوريوس" (28)؛ إذ إن عدداً قليلاً من الصحفيين يواصل تكوينه الأكاديمي في مرحلة الدراسات العليا، وهي المرحلة التي يمكن أن يتلقَى فيها الصحفي/ الباحث تكويناً أكثر عمقاً عن أساسيات البحث العلمي وأساليبه وتطبيقاته، وخطواته المنهجية.

البحث في شهادات المصادر وتقاطعاتها

يُبين التحليل أن جميع التحقيقات اهتمت بالمصادر المتنوعة، البشرية والوثائقية، وبعضها بالمصادر المفتوحة وبعضها بالمغلقة، ويُعد ذلك خطوة مهمة في إنجاز تلك التحقيقات، خاصة وأن البيئة اليمنية التي يعملون فيها ليست ملائمة أمنياً بشكل كامل لإجراء التحقيقات والاستقصاءات المعمقة. كما أن أغلبية المصادر البشرية التي أدلت بشهاداتها في التحقيقات نُشرت بأسماء حقيقية، بمعنى أن المصادر لديها ما تقوله دون خوف أو قلق، وهذه النقطة عادة ما تدفع الصحفيين إلى التثبت من تلك الأقوال والشهادات عبر مصادر أخرى، سواء بشرية أو وثائقية، لإثبات صحتها أو دحضها. لكن خطوة زيادة التثبت من تلك الشهادات لم تهتم بها بعض مفردات العينة المدروسة، مثل تحقيق "بنس في مستشفيات يمنية: أول العلاج البتر"، الذي استند إلى شهادة طبيب يدعى مختار المليك، وذكر فيها أن "الخطة العلاجية لا بد وأن تتضمن ما يحتاجه الجريح من عمليات جراحية وفحوصات، وصور أشعة تشخيصية. وهذه النقطة بالذات لعبت دوراً كبيراً في مسألة البتر؛ لأن المريض قد يحتاج وفق الخطة العلاجية لأكثر من عملية، والمستشفيات تلجأ إلى البتر للتخلص من التكاليف التي تُدفع للأطباء مقابل إجراء العمليات". وذكر التحقيق أن المستشفيات المتعاقدة مع مركز الملك سلمان أوقفت التعامل مع هذا الطبيب، وهو ما يُثير تساؤلاً مباشراً: ما الهدف من وراء شهادة هذا الطبيب الموقوف؟ هل هناك مغزى آخر للإدلاء بهذه الشهادة؟ وهل تُمثل شهادته رد فعل على إيقافه عن العمل في تلك المستشفيات؟ وعلى النقيض أورد التحقيق شهادة مدير مستشفيات الصفوة، الدكتور عبد الكافي شمسان، وأكد أنهم "يعملون بشفافية وأن المستشفى مفتوح وبإمكانهم إحضار لجنة خبراء من الأطباء الذين يعملون في أوقات الحروب ليطلعوا على الملفات، وعلى وضع الجرحى عند الإصابة، وعلى طبيعة الإصابة وأعداد الجرحى الذين كانوا يصلون إلى الطوارئ، وكيف كانت النتائج بشكل عام". وهذه النقطة كانت كفيلة بدفع التحقيق لزيادة البحث عن مصادر إضافية والتعمق فيها لإثبات صحة وحقيقة إحدى الشهادتين؛ الأمر الذي كان سينعكس على التَّحَقُّق من الفرضية إثباتاً أو نفيًا. ويُعد تحقيق "رحلة اللاعودة" مثلاً آخر يكشف التباين والتعارض بين شهادات الشخصيات الرسمية من جهة، وشهادات الصيادين أو المدافعين عنهم من جهة

ثانية؛ إذ يؤكد الصيادون وجود معاناة حقيقية تتمثل في اعتقالهم وتعذيبهم، فيما تُقلل الجهات الرسمية منها، ويعتبرها بعضهم مبالغاً وليست صحيحة. وكان يمكن للتحقيق البحث واللجوء إلى مصادر أكثر تنوعاً، سواء بشرية أو وثائقية لإثبات صحة إحدى الشهاداتتين. "ويمكن للصحفي المتقضي استخدام كل الطرق المشروعة والأساليب التقنية الحديثة لكشف الستار عن الجرائم المختلفة، لاسيما أن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تُقدّم خدمات فائقة في هذا المجال، يضاف لها ما تقدمه الوسائل التقنية الحديثة كالبريد الإلكتروني والكاميرات الرقمية وآلات التسجيل والاتصال الحديث" (29).

استنتاجات

- أوضحت الدراسة أن جميع التحقيقات التي تُمثّل مفردات العينة تندرج ضمن نطاق التحقيقات العادية، التي تكفي بالإجابة على السؤال "لماذا؟"، وليست أعمالاً استقصائية؛ إذ لم تتوسع في طرح التساؤلات الاستقصائية التي تثيرها الشهادات والمعلومات والوثائق التي تم جمعها من المصادر والإجابة على السؤال الاستقصائي "كيف". ولعل ذلك يرجع إلى الظروف المحيطة بإعداد التحقيقات والخوف من التعمق في طرح التساؤلات بصورة دقيقة. وتتوافق هذه النتيجة مع خلاصة توصلت إليها إحدى الدراسات السابقة (30) بشأن العوائق التي تواجه الصحافة الاستقصائية لاسيما عدم استقرار الوضع السياسي، وما تبعه من حالة استقطاب وانقسام الصحفيين بحسب ولائتهم السياسية.

- كشفت الدراسة أن عينة التحقيقات لم تُؤسّس على منهجية علمية واضحة تنطلق من تساؤلات بحثية معمقة، وفرضيات منطقية، فضلاً عن غياب منهج علمي واضح. وقد أسهم ذلك في إثارة العديد من التساؤلات الاستقصائية المعمقة في ذهن المتلقي، إذ لم تُبرز التحقيقات تلك التساؤلات المسكوت عنها، ولم تقتصّ الإجابة عليها بصورة معمقة، والوصول إلى نتائج تؤكد أو تنفي فرضياتها، وهو ما زاد من غموض قصة التحقيق. وهذا الأمر لا يتفق مع الوظيفة الأساسية للتحقيقات والاستقصاءات؛ إذ "لا ينبغي أن يكون هناك في الصحافة الاستقصائية لبسٌ حول الحقائق، أو احتمال للخطأ، أو إساءة للتفسير. فإذا كانت الشكوك لا تزال قائمة حول الحقائق التي تمّ جمعها، فإن الصحفي إذن لم يتعمق بما فيه الكفاية، والتحقيق ليس

جاهزاً بعد للنشر" (31). ولذلك، فإن ما ورد في التحقيقات يُمثل معلومات يمكن أن تكون قاعدة معرفية أولية للانطلاق في طريق إجراء تحقيق استقصائي معمق. وهذه النتيجة تنفي ما جاء في فرضية الدراسة الأولى التي ترى أن "التحقيقات تستلهم في بنائها منهجية علمية واضحة؛ إذ يعيد الصحفي من خلالها النظر في خطواته بين الحين والآخر لبناء قصته وتصميم خطته الاستقصائية".

- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين تمثيل التحقيقات الصحفية لمنهجية البحث العلمي، وجودة أو ضعف التحقيقات الصحفية، فكلما التزم التحقيق أو الاستقصاء بمنهجية علمية من حيث الترابط البنائي بين الإشكالية والفرضيات وجمع البيانات وتحليلها واختيار منهج علمي واضح، كانت نتائجه أكثر عمقاً وتلبية لحاجة الجمهور المتلقي. كما أن غياب منهجية علمية واضحة أسهم في إثارة تساؤلات بحثية استقصائية، ويّسن أن التحقيقات لم تهتم بإعادة النظر في الفرضيات أو التساؤلات الأساسية بعد جمع المعلومات من مصادرها. ويؤكد ذلك العلاقة الارتباطية بين متغيري المنهجية العلمية والعمق الاستقصائي؛ إذ كلما أنجز التحقيق وفق منهجية علمية، كانت مضامينه أكثر عمقاً واستقصاءً. وبالمقابل، حين لا يلتزم التحقيق بمنهجية علمية واضحة، تظل مضامينه مثيرة للعديد من التساؤلات المسكوت عنها دون أي إجابة.

- اعتمدت التحقيقات على القالب السرد القصصي في عرض مضامينها من خلال الشهادات الفردية دون تمثيل أو اتباع لمنهج علمي واضح. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (32) أكدت أن القالب السائد في كتابة الأعمال الاستقصائية في العالم العربي هو القالب الذي يغلب فيه السرد القصصي، وورد ذلك في 65.3٪ من تحقيقات عينة الدراسة. ويعتمد هذا القالب على عرض قصص لحالات فردية تُمثل نماذج لظاهرة أو قضية يناقشها التحقيق. أما قالب الكتابة الذي يغلب فيه أسلوب الدراسات والبحوث فقد اعتمدته 20.8٪ من تحقيقات عينة الدراسة، وفي مثل هذا القالب يعتمد التحقيق أسلوباً مشابهاً لمنهجية البحث العلمي في طرح التساؤلات والفرضيات وعرض نتائج دراسات سابقة، ويستخدم بعض الأدوات المنهجية، مثل: الاستبيان، أو الملاحظة بالمشاركة، أو حتى إجراء التجارب في المعامل والمختبرات بواسطة الفنيين والمتخصصين.

- أظهرت الدراسة أن التحقيقات لم تقم بإعادة النظر في الفرضيات والتساؤلات الأولية بعد جمع المعلومات والوثائق والشهادات المطلوبة في بناء التحقيق. وتنفي هذه النتيجة الفرضية الأولى للدراسة التي تتمثل في أن "التحقيقات تستلهم في بنائها منهجية علمية واضحة؛ إذ يعيد الصحفي من خلالها النظر في خطواته بين الحين والآخر لبناء قصته وتصميم خطته الاستقصائية". وتتعارض هذه النتيجة أيضًا مع نتيجة دراسة (33) بشأن الصحافة الاستقصائية في العالم العربي، والتي أشارت إلى تدريب الصحفيين الاستقصائيين العرب على إعادة النظر في تحقيقاتهم بشكل مستمر بعد بضعة أشهر للتثبت من مسار تطور القصة، ومراقبة ما إذا كانت هناك أي إجراءات أو إصلاحات قد ترتبت عن ذلك.

- كشفت الدراسة أن بعض جزئيات التحقيقات لا تزال مبهمّة وغامضة، وغير وافية معلوماتيًا لإثبات أو نفي فرضياتها، وتحتاج أيضًا إلى المزيد من المصادر البشرية أو الوثائقية لإزالة الغموض والالتباس، خاصة ما ورد في بعض الشهادات المتناقضة بين مسؤولين حكوميين ومواطنين؛ ف"الصحفي الاستقصائي يُقارن الشهادات ويُدققها لتحديد أوجه التقاطع بينها، ويختبر صدق المصدر وروايته أثناء المقابلة، ويطلب منه ما يؤكد دقة روايته وصدقها. ويحاول تحديد دافع المصدر من تقديم الشهادة، ويوازن المعلومات التي حصل عليها، ويتأكد منها منطقيًا، فشك الصحفي أفضل الدفاعات ضد التلاعب، والحذر مطلوب حتى مع أكثر المصادر ثقة" (34). كما تُبيّن التحقيقات غياب الوعي الكافي بمنهجية البحث العلمي وخطواتها في بناء التحقيقات. ويؤكد ذلك فرضية الدراسة الثانية التي ترى أن الصحفيين اليمنيين الذين أعدوا التحقيقات، لم يكن لديهم وعي كاف بمنهجية البحث العلمي وبناء الفرضيات والتساؤلات بشكل واضح وبأسس جمع البيانات وتحليلها بما يتوافق مع منهجية الصحافة الاستقصائية المعمقة؛ لأن أغلب هؤلاء الصحفيين يحملون شهادة "بكالوريوس"، ولم يواصلوا دراستهم الأكاديمية في أقسام الدراسات العليا، والتي يمكنها أن تُكسبهم معرفة أكثر وضوحًا وعمقًا حول أسس البحث العلمي ومنهجيته.

المراجع

- (1) مارك هنتر، نلز هانسون، «ما هي صحافة الاستقصاء؟ كيف تعمل؟ ولماذا يتحتم علينا خوضها؟»، في: على درب الحقيقة: دليل «أريج» للصحافة الاستقصائية العربية، تحرير: مارك هانتز وآخرون، ترجمة غازي مسعود ط 3 (باريس، اليونسكو، 2017)، ص 17.
- (2) «تراجع كبير لليمن في مؤشر حرية الصحافة عربياً وعالمياً خلال 2024»، الموقع بوست، 3 مايو/أيار 2024، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2024)، <https://tinyurl.com/apcvknva>.
- (3) عبد الله سالم باخريصة، التحري في الصحافة اليمنية وتعامل الصحفيين اليمنيين مع الأخبار الزائفة، ط 1 (اليمن، دار الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع، 2023)، ص 133.
- (4) صفاء ناصر عجلان، واقع الصحافة الاستقصائية في اليمن: دراسة ميدانية على القائم بالاتصال (رسالة ماجستير، جامعة عدن، 2018).
- (5) بدر الدين زواقة، سعيدة خيرة بن عمار، «الصحفي وعلاقته بالمصادر الإخبارية في الأنواع الصحفية الاستقصائية: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين»، (ورقة قُدمت في الملتقى الدولي «صحافة الاستقصاء وسلطة وسائل الإعلام: التحديات والرهانات والآفاق» لمعهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس، 25-26 أبريل/نيسان 2015)، ص 163-185.
- (6) مصطفى ثابت، «الصحافة الاستقصائية وتحدياتها في العالم العربي»، مجلة الإعلام والمجتمع (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، يونيو/حزيران 2022)، ص 129-145.
- (7) حسن محمد منصور، «أخلاقيات الصحافة الاستقصائية في موائق الشرف العربية: دراسة تحليلية»، مجلة كلية الآداب (جامعة سوهاج-كلية الآداب، مصر، العدد 52، الجزء الأول، يوليو/تموز 2019)، ص 451-500.
- (8) Rosemary Armao, "The Role of Leaks in Modern Investigative Reporting," (paper presented at Actes du colloque international Journalism d'investigation et pouvoir des medias, Institut de press et des Science de l'Information, Tunisia, 25-26 April, 2015): 25-37.
- (9) Ahmed Makharesh et al., "Trends in the Arab Investigative Reporting: The Role of Investigative Reporting in Political Reform in the Arab World," Journal of Afro-Asian Studies, No. 19, (November 2023): 102-123.

- (10) محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، ط 2 (الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 1999)، ص 46.
- (11) أصيل سارية، «رحلة اللاعودة»، أريج، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2018 (تاريخ الدخول: 20 يوليو/تموز 2024)، <https://2u.pw/PRAdRIM7>.
- (12) أصيل سارية، «اليمن: إغاثة فاسدة بإشراف أممي»، 2 Vice، يوليو/تموز 2019 (تاريخ الدخول: 20 يوليو/تموز 2024)، <https://2u.pw/8eiRnzIe>.
- (13) علي سالم، «اليمن مقبرة للمتسللين الأفارقة إلى السعودية»، أريج، 18 مارس/آذار 2015 (تاريخ الدخول: 20 يوليو/تموز 2024)، <https://2u.pw/VnXDihBt>.
- (14) وجدي السالمي، «بزنس في مستشفيات يمنية: أول العلاج البتر»، أريج، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2021، (تاريخ الدخول: 20 يوليو/تموز 2024)، <https://2u.pw/bwjc0MHm>.
- (15) غمدان الدقيمي، «أحواض ومغاسل لإنتاج المرض في بيوت الرحمن»، أريج، 29 مايو/أيار 2013، (تاريخ الدخول: 20 يوليو/تموز 2024)، <https://2u.pw/4XL8zSEe>.
- (16) عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط 2 (دمشق، دار النمر، 2004)، ص 10.
- (17) عزام أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، (الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 53.
- (18) نقلاً عن: جون أولمان، التحقيق الصحفي: أساليب وتقنيات متطورة، ترجمة ليلي زيدان، ط 1 (مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000)، ص 18.
- (19) أمين بن مسعود وآخرون، من أجل صحافة «نافذة»: دليل أكاديمية الصحافة الاستقصائية، تونس، منظمة المادة 19 مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومعهد الصحافة وعلوم الإخبار، (2021)، ص 19.
- (20) أمين بن مسعود، «أي دور للصحافة الاستقصائية في تشكيل مجال عمومي وفق مقاربة الفيلسوف الألماني يورغان هابرماس»، (ورقة قُدمت في الملتقى الدولي «صحافة الاستقصاء وسلطة وسائل الإعلام: التحديات والرهانات والآفاق» لمعهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس، 25-26 أبريل/نيسان 2015)، ص 50.
- (21) “What Is Investigative Journalism?” global investigative journalism network, “accessed August 9, 2024”. <https://tinyurl.com/38ce787n>.

- (22) ابن مسعود وآخرون، من أجل صحافة «نافذة»، مرجع سابق، ص 19-20.
- (23) المرجع السابق، ص 17.
- (24) مصعب الشوابكة، ملاك خليل، دليل الصحافة الاستقصائية، (قطر، معهد الجزيرة للإعلام، 2020)، ص 8-9.
- (25) عزام أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 117.
- (26) «نقابة الصحفيين اليمنيين ترصد 41 انتهاكاً للحريات الصحفية خلال النصف الأول من العام 2024»، نقابة الصحفيين اليمنيين، مرجع سابق.
- (27) إيناس أبو يوسف وآخرون، «دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية»، (مصر، فريدريش إيبرت، 2016)، ص 52-53.
- (28) باخريصة، التحري في الصحافة اليمنية، مرجع سابق، ص 133.
- (29) أحمد سالم ولد البخاري، أحمد ولد الشيخ الأمين، الصحافة الاستقصائية، (موريتانيا، نقابة الصحفيين الموريتانيين، 2010)، ص 5.
- (30) عجلان، واقع الصحافة الاستقصائية في اليمن، مرجع سابق، ص 107.
- (31) الشوابكة، خليل، دليل الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 7.
- (32) حسن منصور، «التحقيقات الاستقصائية في العالم العربي: الاهتمامات وأساليب الإعداد والكتابة والتقديم: دراسة تحليلية على عينة من التحقيقات خلال الفترة يناير/ كانون الثاني 2015 حتى ديسمبر/ كانون الأول 2017»، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال (جامعة الأهرام الكندية، مصر، العدد 24، 2019)، ص 24.
- (33) “Investigative Journalism in the Arab World: Issues and Challenges,” Jornalismo Investigativo, UNDP Report, International Policy Centre for Inclusive Growth, (2010): 9.
- (34) الشوابكة، خليل، دليل الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 48.

الصحافة الاستقصائية في زمن الحرب ودورها الوظيفي في الكشف والإثبات والمساءلة وإرساء العدالة

Investigative Journalism in Times of War and Its Functional Role in Exposure, Verification, Accountability and the Pursuit of Justice

* مرفت الشقطني – Mervet Chaktmi

ملخص:

تكتسب الصحافة الاستقصائية أهمية بالغة في أوقات الحروب والنزاعات لدورها الوظيفي الفعّال في توثيق الانتهاكات والتجاوزات وكشف الحقائق؛ مما يُسهم في تحقيق المساءلة وإرساء العدالة. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة، من خلال مقاربة نوعية تستند لأداة المقابلة شبه الموجهة مع عينة قصدية من الصحفيين الاستقصائيين، إلى استكشاف الدور المحوري الذي تقوم به الصحافة الاستقصائية في المنطقة العربية خلال فترات الحروب والنزاعات، وفعاليتها في تغطية الانتهاكات وجرائم الحروب، وإبراز التحديات التي تواجه الصحفيين الاستقصائيين وكيفية تجاوزها بفضل التكنولوجيا الحديثة. وخلصت الدراسة إلى أن الصحفيين الاستقصائيين أظهروا قدرة فعّالة في إنجاز تحقيقات استقصائية مؤثرة في مناطق الحروب والنزاعات، رغم القيود المفروضة عليهم كما يتجلى في الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقد أسهمت التحقيقات بشكل كبير في التأثير على الرأي العام الدولي، وكشف التجاوزات ومحاسبة المسؤولين في بعض الحالات. وبيّنت الدراسة أن الصحفي الاستقصائي يواجه في عمله خلال الحروب تحديات جمة تُعيق كشف الانتهاكات والتجاوزات، لعل أبرزها السلامة الجسدية التي تؤثر بشكل مباشر في السلامة النفسية؛ إذ إن الاعتقال والتهديد بالقتل يخلق حالة من الخوف الشديد لدى الصحفيين يؤثر في نفسياتهم بشكل كبير. ومن بين الصعوبات التي تميز فترة الحرب أيضاً صعوبة التنقل والوصول إلى المعلومات، وتتفاقم هذه التحديات مع قلة الموارد المالية التي تُعرق عمل الصحفي في إعداد تحقيقاته الاستقصائية. وعلى الرغم من هذه الضغوط والتحديات، تمكن الصحفيون الاستقصائيون من تخطي العديد من العقبات بفضل التعاون الصحفي، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وأدوات المصادر المفتوحة.

كلمات مفتاحية: الصحافة الاستقصائية، الحرب، التعاون الصحفي، الأدوات التكنولوجية، المصادر المفتوحة.

* مرفت الشقطني، باحثة في علوم الإعلام والاتصال، تونس.

Mervet Chaktmi, Researcher in Media and Communication Sciences, Tunisia.

Abstract:

Investigative journalism assumes critical importance during times of war and conflict due to its effective functional role in documenting violations and abuses, uncovering the truth, and contributing to accountability and the pursuit of justice. In this context, the study-through a qualitative approach based on semi-structured interviews with a purposive sample of investigative journalists-aims to explore the pivotal role that investigative journalism plays in the Arab region during periods of war and conflict. It also examines its effectiveness in covering violations and war crimes, and highlights the challenges investigative journalists face, as well as how they overcome them through modern technology. The study found that investigative journalists have demonstrated a strong capacity to produce impactful investigations in conflict zones, despite the restrictions imposed on them-as is evident in the war waged by Israel on the Gaza Strip since 7 October 2023. These investigations have significantly influenced international public opinion, uncovered abuses, and in some cases led to the accountability of those responsible. The study also reveals that investigative journalists face numerous challenges in documenting violations during wartime, the most pressing of which is physical safety-an issue that directly affects their psychological well-being. Arrests and death threats create an intense climate of fear that profoundly impacts journalists' mental health. Other wartime difficulties include limited mobility and restricted access to information. These challenges are further compounded by scarce financial resources, which hinder the preparation and production of investigative reports. Despite these pressures and obstacles, investigative journalists have managed to overcome many of these hurdles thanks to collaborative journalism and the use of advanced technologies and open-source tools.

Keywords: Investigative Journalism, War, Journalistic Co-operation, Technological Tools, Open Source.

مقدمة

تُسهم الصحافة الاستقصائية في تعزيز "الديمقراطية الآنية"، من خلال دورها الرقابي بضوابطه المعيارية على أداء المؤسسات والمنظمات والهيئات والفاعلين في مواقعهم المختلفة. ومن هذا المنطلق تحاول إرساء الشفافية والمساءلة والعدالة عبر التركيز على التحقيق العميق في القضايا المعقدة التي غالبًا ما ترتبط بالفساد والانتهاكات وسوء استخدام السلطة. لذلك فإن الهدف الأساسي للصحافة الاستقصائية هو "محاربة الفساد والاستقصاء في كل الأشياء الخفية عن الجمهور، والمساهمة في التحولات الخارجية والتغيير في حالة ميزان القوى بين المجالات القضائية والسياسية والإعلامية" (1).

وتجسّد هذه الصحافة بامتياز نظرية المسؤولية الاجتماعية، بمعنى أن دور المؤسسات الوسيطة، مثل الصحافة، هو تمثيل المواطنين والأفراد الضعفاء وتحقيق التوازن بين القوى المختلفة في المجتمع (2). لذلك تُعد ضرورة لإرساء العدالة الاجتماعية؛ إذ تُسلط الضوء على الظلم والاضطهاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية من خلال الاهتمام بكل القضايا التي تؤثر في حياة الناس في المجتمع (3)، خاصة زمن الحرب. ففي زمن الحروب والنزاعات، يتعاطف دور الصحافة الاستقصائية بشكل ملحوظ؛ إذ تصبح المعلومات المستقلة والحقائق الموثوقة نادرة وسط ضباب الرقابة الصارمة. فخلال السنوات الأخيرة، شهد العالم سلسلة من الصراعات والنزاعات المسلحة تنقسم إلى نزاعات مسلحة دولية وأخرى إقليمية أو محلية. ففي عام 2016، وقع ما لا يقل عن 48 نزاعًا مسلحًا في 28 دولة وإقليمًا، شملت أفغانستان وباكستان وجورجيا وكولومبيا وقبرص وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوكرانيا وميانمار ونيجيريا، وكذلك في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مثل العراق وفلسطين ولبنان وليبيا وجنوب السودان وسوريا واليمن (4).

وفي إطار الحروب والنزاعات التي تشهدها بعض دول المنطقة العربية تصبح الصحافة الاستقصائية أداة لا غنى عنها لتوثيق الانتهاكات والتجاوزات وإبراز المعاناة الإنسانية، وكشف الحقائق وإثباتها. ولكن إنجاز التحقيقات ليس أمرًا يسيرًا؛ إذ يواجه الصحفيون الاستقصائيون في العالم العربي تحديات كثيرة في بيئة محفوفة بالمخاطر.

1. اعتبارات منهجية

إشكالية الدراسة وفرضياتها

تتعاطم أهمية الوظيفية الاستقصائية للعمل الصحفي في زمن الحروب والنزاعات، خاصة في ظل تعدد الروايات والسرديات التي يُنتجها أطراف الصراع، وانتشار الأخبار المزيفة والمُضلّلة التي تُعد جزءاً من الحرب النفسية لكسب المعركة الرمزية والهيمنة على الرأي العام المحلي والدولي. وفي هذا السياق، تحاول الدراسة انطلاقاً من السؤال الإشكالي المركّب البحث في أهمية الصحافة الاستقصائية للتحقق من الأخبار وتوثيق الحقائق في مناطق النزاع، ودورها في تحقيق المساءلة وإرساء العدالة: كيف تُسهم الصحافة الاستقصائية في كشف التجاوزات في مناطق النزاع بالعالم العربي؟ وما التحديات التي يواجهها الصحفيون العرب أثناء محاولتهم توثيق الحقائق في مناطق الصراع؟ وما دورها في تحقيق المساءلة وإرساء العدالة؟

لذلك سيتم التركيز في هذا البحث على:

- دور الصحافة الاستقصائية في تنوير الرأي العام والكشف والإثبات وتحقيق المساءلة وإرساء العدالة.

- الصعوبات التي تواجه الصحفيين خلال إنجاز التحقيقات الاستقصائية.

- دور التكنولوجيا في مساعدة الصحفيين على تخطي بعض الصعوبات وإنجاز تحقيقاتهم الاستقصائية.

لتحليل هذه الإشكالية، انطلقت الباحثة من فرضية أساسية ترى أن التطور التكنولوجي أتاح للصحفيين الاستقصائيين في البلدان العربية -رغم التحديات العديدة التي تواجههم خاصة المخاطر التي تتعلق بالسلامة الجسدية- وسائلَ بديلة للبحث والتحليل وجمع الأدلة والكشف والإثبات وإبراز مسؤولية المتجاوزين. ومن أهم هذه الوسائل التعاون الصحفي العابر للحدود، الذي ساعدهم في تجاوز العديد من العقبات ومكنهم من ممارسة دورهم الرقابي بفاعلية أكبر.

الإستراتيجية المنهجية

تعتمد الدراسة، في الإجابة على السؤال الإشكالي المركّب، المنهج النوعي مستنداً إلى أداة المقابلة شبه الموجهة مع عينة قصدية من الصحفيين الاستقصائيين الذين لهم خبرة صحفية في إنجاز تحقيقات استقصائية في بلدان تشهد نزاعات وحروباً، مثل فلسطين وسوريا والعراق وليبيا واليمن(5). ويهدف المنهج النوعي، الذي يندرج ضمن المقاربة الاستقرائية، إلى فهم الظاهرة المدروسة بعمق، من خلال التركيز والاهتمام بالتجربة الشخصية والمعنى المشترك.

وتُحاول المقابلة شبه الموجهة، والمهيكلّة بطريقة مرنة، دفع المشاركين للتعبير بحرية عن آرائهم حول قضايا تتعلق بالصحافة الاستقصائية. وتسعى الباحثة من خلال المقابلات مع أفراد العينة إلى فهم تجارب الصحفيين الاستقصائيين في مناطق النزاع، ورصد العقبات والتحديات التي تواجههم، بالإضافة إلى استكشاف استخدام الأدوات التكنولوجية في خدمة تحقيقاتهم الصحفية. لذلك، تم تقسيم دليل المقابلة إلى ثلاثة محاور رئيسة:

- أولاً: الصحافة الاستقصائية في زمن الحرب ودورها في كشف الانتهاكات والتجاوزات: يستعرض الصحفيون في هذا المحور تحقيقاتهم التي أنجزت خلال الحروب، ويناقشون دور الصحافة الاستقصائية في تلك الفترة وكيف أسهمت في كشف الحقائق وتوثيق الانتهاكات.

ثانياً: الصعوبات التي تواجه الصحفيين الاستقصائيين: يتناول هذا المحور التحديات والعقبات التي تعترض عمل الصحفيين الاستقصائيين في مناطق النزاع، لاسيما التهديدات والمخاطر الجسدية والنفسية، وصعوبات الوصول إلى المعلومات، والقيود المفروضة على حرية الصحافة.

ثالثاً: التكنولوجيا في خدمة التحقيق الصحفي لتجاوز الصعوبات: يركز هذا المحور على دور التكنولوجيا في دعم عمل الصحفيين الاستقصائيين، ومساعدتهم في التغلب على بعض الصعوبات، ويرصد أيضاً استخدام الصحفيين للأدوات الرقمية في جمع المعلومات والتحقق منها، وتأمين الاتصالات، ونشر التحقيقات على نطاق واسع، وخاصة العلاقة بين التكنولوجيا والصحفي الاستقصائي.

2. أهمية الصحافة الاستقصائية في كشف التجاوزات زمن الحرب

دور الصحافة الاستقصائية في إرساء مبدأ العدالة

في زمن الحرب والأزمات تزداد الحاجة إلى الأخبار، وتظهر أهمية الصحافة الاستقصائية التي تقوم بدور حيوي في نقل المعلومات وتحليل الأحداث، وإبراز قصص إنسانية والتوثيق التاريخي لجرائم الحرب والانتهاكات. ولكن الحرب تؤثر بشكل كبير في موضوعية ومصداقية المؤسسات الإعلامية في نقل الأخبار، وتخلق بيئة صعبة للصحفيين تحول دون تقديم تقارير دقيقة وغير منحازة. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أبرزها الضغوط السياسية والعسكرية التي تُمارسها الحكومات وأطراف النزاع على وسائل الإعلام لتوجيه التقارير بما يخدم أهدافها السياسية والعسكرية فتصبح تلك الوسائل بوق دعاية(6). كما تتأثر تلك الوسائل بالبحث عن الآنية بسبب ضيق الوقت والرغبة في التنافس على السبق الصحفي، وهو ما يجعلها تقع في فخ الترويج للمعلومات الزائفة. وتؤدي أيضاً صعوبة الوصول للمعلومات إلى الاعتماد على المصادر الرسمية، أو المتحدثين باسم الجيوش أو الحكومات، ولعل أبرز مثال على ذلك ما نشرته شبكة "سي إن إن" (CNN) الأمريكية، في إحدى نشراتها الإخبارية، على لسان المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، "أن حركة حماس قامت بقطع رؤوس أطفال خلال هجومها في جنوب إسرائيل، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023"(7)، وهو خبر نشرته لأول مرة القناة الإخبارية الإسرائيلية (i24NEWS) استناداً إلى مصادرها في الجيش الإسرائيلي بأن "40 طفلاً تمّ قطع رؤوسهم"، فكرّر الخبر في نفس اليوم المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي لموقع "بزنس إنسايدر" (Business Insider)، مشيراً إلى أن "الجنود وجدوا أطفالاً مقطوعي الرؤوس"(8).

لكن ما تداولته الشبكة الأميركية تبين خطؤه بعد أن نشرت الحكومة الإسرائيلية بياناً أوضحت فيه أن الحادثة ليست مؤكدة، وذلك إثر الجدل الواسع الذي أثارته مزاعم "حرق الأطفال الإسرائيليين"، لاسيما بعد مطالبة وسائل الإعلام الجيش الإسرائيلي بتقديم الأدلة على ادّعاءاته؛ الأمر الذي جعل مراسلة "سي إن إن"، سارة سيندر (Sara Sidner)، تعتذر عن ترديدها مزاعم الرواية الإسرائيلية التي تؤكد "قيام مقاتلي حركة حماس بقطع رؤوس الأطفال والرضع".

وهنا، تبرز أهمية وجود الصحافة المتأنية في زمن الحرب، والتي تستقصي ما وراء الأخبار وتُقدّم ما لم يُكشَف عنه، متسلّحة بالحجج والأدلة التي تُبيّن مسؤولية الأشخاص، أو جهات تمّ التغاضي عنها، أو لم يتم محاسبتها. وهذا يعني أن الصحافة الاستقصائية تسعى إلى كشف الحقيقة كاملة دون الخضوع للضغوط والتلاعب لتكون صوتاً للمساءلة والعدالة في أوقات الصراع. لذلك تقوم الصحافة الاستقصائية بدور فعّال في المجتمع؛ إذ تُعدّ بمنزلة العين الساهرة التي تكشف بؤر الفساد والتجاوزات. كما تُمثّل الصحافة الاستقصائية عاملاً مُحفّزاً للتشريع في بعض القضايا التي يسكت عنها المُشرّع، وهو ما يُسهم أيضاً في إرساء ثقافة المحاسبة والمساءلة والعدالة.

من الصعب تقديم تعريف دقيق واحد للصحافة الاستقصائية؛ لأنها تعد منظومة صحفية تجمع في طياتها العديد من الأجناس، ولكن يمكن القول: إن هذا الجنس الصحفي يقوم على ثلاث ركائز أساسية، أو "يدور حول ثلاثة: الكشف، الإثبات، تحميل المسؤولية" (9)، وذلك من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة. فغالباً ما ينشأ التحقيق عندما يُدرك الصحفي الفرق بين ما هو موجود (الواقع المرصود)، وما ينبغي (كما هو مُعرّف بالقانون أو السياسة) (10)، ويحاول إحداث فرق ودفع التغيير على المستوى العالمي أو الوطني أو المحلي من خلال أخذ الوقت للتعلم وتتبع الحقائق.

فعندما يتم النظر في الصحافة الاستقصائية من الناحية النظرية، يُشير الباحثون والأكاديميون إلى مفاهيم، مثل: "الخدمة العامة"، و"مراقبة السلطة"، أو "التدقيق النقدي على السلطة". لذلك يمكن القول: إن تعريف الصحافة الاستقصائية يرتبط أساساً بمثل هذه الأهداف المثالية التي يحتاجها المجتمع في كل زمان ومكان، باعتبارها تجسّد مفهوم الديمقراطية عن طريق الشفافية وثقافة المحاسبة. لذلك تتعاضد الحاجة إلى التحقيقات الاستقصائية في زمن الحرب التي تكثُر فيها الانتهاكات بشكل ملحوظ نتيجة عدة عوامل من بينها تفكك النظام القانوني، وانهيار مؤسسات الدولة التي تضمن سيادة القانون، مما يخلق بيئة خصبة للفوضى، وانتشار العنف، وتفشي انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاعتقالات التعسفية والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون واستهداف المدنيين والصحفيين والنشطاء بشكل خاص بسبب غياب الرقابة والمحاسبة. ومن ثم، تتعطل الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم؛ الأمر الذي يزيد من معاناة الفئات الأكثر ضعفاً، خاصة النساء والأطفال.

في هذا الإطار، استطاعت عدة تحقيقات استقصائية كشف الانتهاكات خلال زمن الحرب، وإثارة جدل كبير بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب في حق الضحايا؛ إذ قدّمت حقائق جديدة أنارت الرأي العام وأسهمت في ترسيخ ثقافة المساءلة والمحاسبة. ففي أوائل عام 2004، كشفت قناة "سي بي إس نيوز" (CBS News)، ولأول مرة، عن انتهاكات الجيش الأميركي خلال غزو العراق، في مارس/ آذار 2003؛ إذ بثّت صوراً، في برنامج "60 دقيقة" (60 Minutes)(11)، تُظهر جنوداً أميركيين يعاملون سجناء عراقيين عراة بإهانة بعد أن تعرّضوا للتعذيب في سجن "أبو غريب"؛ إذ رُبِطت أسلاك كهربائية على أجزاء من أجسادهم، بينما يبدو آخرون في أوضاع إجبارية بعضهم أمام بعضهم. وقد أثارت هذه الصور جدلاً كبيراً؛ إذ انطلقت على إثرها تحقيقات ونُشرت تقارير في وسائل إعلام كبرى، خاصة بعد كشف الصحفي الاستقصائي، سيمور هيرش (Seymour Hersh)، في مجلة "نيويورك" (The New Yorker)(12) -عقب يومين من بث الواقعة من قبل "سي بي إس نيوز"- الانتهاكات الجسدية والنفسية التي تعرّض لها السجناء العراقيون على يد الجنود الأميركيين، والتي عُرفت بـ"فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب". وخلفت هذه التحقيقات صدمة واسعة في الرأي العام العالمي، وأدّت إلى محاكمات وتأديب عدد من الجنود والمسؤولين العسكريين الأميركيين، وأصدرت المنظمات الحقوقية، مثل "العفو الدولية"، تقارير ترصد فيه تلك التجاوزات. وأحيلت قضية بعض الضحايا الذين تعرّضوا للتعذيب إلى أنظار المحكمة في ولاية "جورجيا"، وكانت خطوة غير مسبوقة، خاصة أن القانون 1946 يمنح الحصانة للقوات الأميركية في الدعاوى الناشئة(13).

هناك تحقيق آخر للصحفي سيمور هيرش نُشر في العام 1969، والذي كشف فيه المذبحة التي قام بها الجيش الأميركي في قرية "ماي لاي" (My Lai) خلال حرب فيتنام، وأثار هو الآخر صدى واسعاً، واعتُبر أحد التحقيقات التي بدأت تُسهّم في إرساء مفهوم الصحافة الاستقصائية في أميركا وفي العالم(14). فقد أظهر التحقيق أن ملازماً أميركياً وجنوده قاموا بتطويق قرية "ماي لاي"، ثم جمعوا القرويين العزل وأمروا بإضرام النار في بيوتهم وقتل كافة السكان. وكان للصحفي هورش الفضل في كشف هذه المجزرة بعد قيام الجيش الأميركي بتحقيق داخلي.

لقد أسهمت هذه التحقيقات وغيرها في إحداث ثورة في عالم الصحافة، وسلّطت الضوء على الدور الحيوي للتحقيقات الاستقصائية في كشف جرائم الحروب والانتهاكات خلال الحروب والنزاعات المسلحة وتطبيق مبدأ المساءلة.

الصحافة الاستقصائية في النزاعات بالعالم العربي

فَرَضَ اتساع رقعة الحروب والصراعات وجودَ مؤسسات إعلامية وصحفيين يُمارسون الصحافة الاستقصائية لكشف التجاوزات والانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع في زمن الحرب. لذلك نجد اليوم مؤسسات تخصصت في الصحافة الاستقصائية في فترة الحرب على غرار منصة "إيروورز" (Airwars) التي تأسّست عام 2014 على يد الصحفي الاستقصائي، كريس وودز (Chris Woods). وهي منظمة تعاونية غير ربحية تهدف إلى تتبّع وتقييم وأرشفة العمليات العسكرية والادّعاءات التي تتعلق بالأضرار المدنية في مناطق الصراع، مثل العراق وسوريا وليبيا. ويضم الفريق باحثين ومحلّلين وصحفيين استطاعوا كشف عدة تجاوزات خلال الحرب وإنارة الرأي العام العالمي. كذلك أنجزت مؤسسات صحفية أجنبية وعربية تحقيقات حول الحروب في البلدان العربية على غرار صحيفة "نيويورك تايمز" (The New York Times) التي نشرت تحقيقاً بعنوان "المنسيون" (The Uncounted) (15) الذي يتطرق إلى ضحايا الهجمات الجوية التي شنتها القوات الأميركية وقوات التحالف في العراق، والتي أسفرت عن خسائر بشرية بين المدنيين.

وفي العراق، كذلك، وتحت وطأة الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، أنجز تحقيق استقصائي بعنوان "أطفال داعش"، الذي كشف عن تجاوزات ارتكبتها السلطات العراقية خلال حرب التحرير التي هدفت إلى طرد عناصر التنظيم واستعادة المحافظات التي كانت تحت سيطرته. وأظهر التحقيق (16) كيف تمّ عزل عائلات المتّمين لتنظيم "الدولة الإسلامية" في مخيمات تُشبه السجون؛ حيث حُرِّموا المساعدات الطبية والتعليمية وغيرها من الضروريات. وقد أثار التحقيق ضجة كبيرة أدت إلى إغلاق تلك المخيمات بعد الكشف عن تلك الانتهاكات.

وكان لمؤسسة "سراج" في سوريا دور كبير في تعزيز ثقافة الصحافة الاستقصائية في زمن الحرب، من خلال تحقيقات أثارت الجدل وأدت إلى تغييرات ملموسة.

من بين هذه التحقيقات، ما أنجزه "مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد" (OCCRP) بالتعاون مع "سراج"، والذي كشف عن استخدام الشاحنات سويدية الصنع من قِبل القوات المسلحة السورية في جبهات الحرب. وقد دفع هذا الكشف أعضاء البرلمان السويدي إلى دعوة الاتحاد الأوروبي إلى تشديد العقوبات المفروضة على سوريا (17). كذلك قام صحفيون بتحقيقات لمعرفة حقيقة ما يحصل في الحرب السورية، وإثبات فرضية استعمال الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين السوريين.

من جهة أخرى، شكّلت الحرب اليمنية محور اهتمام الصحفيين الاستقصائيين الذين سعوا إلى كشف الانتهاكات التي تتعلق بتجنيد جماعة أنصار الله (الحوثيين) للأطفال دون السن القانونية؛ ما أدى إلى مقتل العديد منهم في المعارك (18). كما تناولت التحقيقات العربية التي أشرفت عليها شبكة "أريج" للصحافة الاستقصائية، و"مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد"، هذه القضايا. إلى جانب ذلك، نُشرت تحقيقات في إطار "مشروع غزة" تُثبت استهداف قوات الجيش الإسرائيلي للصحفيين والانتهاكات التي تعرضوا لها في الضفة الغربية، بما في ذلك الاعتقالات والتهديدات (19).

لطالما كانت الحرب في فلسطين، وخاصة ما يحدث في غزة، محور اهتمام الصحافة العربية والعالمية على مدى سنوات؛ إذ أنجز العديد من التحقيقات التي كشفت انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني. ورغم ذلك، فإن ما يجري اليوم في قطاع غزة حظي باهتمام إعلامي أكبر من قِبل الشبكات الإعلامية الدولية، وأصبحت القضية تحت مجهر واسع من التغطيات الصحفية بسبب الحرب غير المسبوقة على القطاع. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة "ديسكلوز" (Disclose) بنشر تحقيق يكشف عن توريد فرنسا لأسلحة إلى إسرائيل بسرية تامة؛ مما أثار جدلاً واسعاً حول دور الدول الغربية في النزاع (20). كما نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" تحقيقاً بعنوان: "إسرائيل خففت قواعدها لقصف مقاتلي حماس؛ مما أسفر عن مقتل المزيد من المدنيين"، كشفت فيه أن الجيش الإسرائيلي قام بتخفيف قواعد الاشتباك الخاصة به بشكل كبير خلال الحرب على غزة. وأشار التحقيق إلى أن هذه التغييرات سمحت بضرب أهداف كانت تُعد في السابق عالية الخطورة بسبب وجود مدنيين بالقرب منها؛ مما أدى إلى ارتفاع كبير في عدد الضحايا المدنيين (21).

وكان لشبكة الجزيرة الإعلامية دور مهم في الكشف عن جرائم وتجاوزات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من خلال تحقيقات استقصائية عبر منصات مختلفة. وأعدت تحقيقاً شاملاً لاستقصاء الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت خلال الحرب (22)، ويهدف إلى تسليط الضوء على الأحداث المأساوية التي أثرت في المدنيين الفلسطينيين، وتقديم أدلة حول ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ إذ كشف التحقيق عن نمط من الهجمات العشوائية التي نفذتها القوات الإسرائيلية، وأدت إلى مقتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء. ويُعد هذا التحقيق الاستقصائي مساهمة مهمة في توثيق الانتهاكات التي ارتكبت خلال الحرب على غزة.

لقد أثارَت هذه التحقيقات المتعددة اهتماماً عالمياً واسع النطاق؛ مما دفع إلى دعوات ملحة لإعادة تقييم الإستراتيجيات العسكرية بهدف تقليل الخسائر في صفوف المدنيين. ويُظهر ذلك أهمية الصحافة الاستقصائية ودورها الوظيفي في زمن الحرب، باعتبارها العمود الفقري والأساسي للنشاط الصحفي، خاصة في مثل هذه الظروف التي يحاول فيها الجيش الإسرائيلي حجب الصورة عن الرأي العام العالمي بشأن ما يجري في غزة، غير أن إنجاز التحقيقات وتغطية الحروب في هذه البلدان ليس أمراً هيئاً، خاصة بالنسبة إلى الصحفيين العرب؛ إذ يفرض عدة تحديات.

3. تحديات تواجه الصحفيين في إنجاز التحقيقات الاستقصائية

تسعى الصحافة الاستقصائية، في إطار دورها الوظيفي، إلى كشف الفساد والتجاوزات والانتهاكات التي قد يرتكبها الأفراد والجماعات والمؤسسات والدول أيضاً؛ مما يجعل عمل الصحفيين الاستقصائيين محفوفاً بالمخاطر والمعوقات. فالمتورطون في هذه التجاوزات غالباً ما يبذلون جهوداً كبيرة لإخفاء الحقائق وتشويه سمعة الصحفيين؛ مما يضع أمامهم عراقيل متعددة تتراوح بين التهديدات الشخصية والتضليل الإعلامي. وفي زمن الحرب، تتضاعف هذه التحديات بشكل كبير؛ إذ يعمل الصحفيون في بيئة تتسم بالفوضى والعنف. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض الصحفيون للاستهداف المباشر من قبل أطراف النزاع التي تسعى لإخفاء جرائم الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان؛ مما يجعل ممارسة الصحافة الاستقصائية في أوقات النزاع تحدياً هائلاً يتطلب استعداداً لمواجهة الأخطار.

المخاطر الأمنية والجسدية

يواجه الصحفيون الاستقصائيون مخاطر كبيرة أثناء عملهم في بيئات الحروب والصراع؛ حيث تتنوع التهديدات التي تواجههم بين المخاطر الجسدية المباشرة، والتهديدات الأمنية التي قد تشمل الاعتداءات والاعتقالات التعسفية وحتى التهديد بالقتل. ويتعامل هؤلاء الصحفيون مع جهات مسلحة؛ مما يجعلهم أهدافاً محتملة للعنف أو المضايقات.

أكد جميع الصحفيين المبحوثين أن التحدي الأكبر الذي يواجههم خلال التحقيقات الاستقصائية هو سلامتهم الجسدية، مما يُشكل عائقاً رئيسياً أمام إنجاز هذه التحقيقات؛ إذ يصبح الصحفي هدفاً مباشراً للقوات الأمنية والعسكرية، ولعل الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تُعدّ مثالاً بارزاً على ذلك. فقد بلغ عدد الصحفيين الفلسطينيين الذين قُتلوا منذ بداية الحرب أكثر من 210 صحفيين، وفقاً لإحصائيات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة حتى الأول من أبريل/ نيسان 2025؛ مما يجعل هذه الفترة "الأكثر دموية للصحفيين" منذ أن بدأت لجنة حماية الصحفيين جمع البيانات في عام 1992. وقد استهدف الجيش الإسرائيلي الأبراج التي كانت توجد بها أهم المؤسسات الإعلامية، مثل برج الطباع، الذي كان يضم مكتب شبكة الجزيرة ومكتب "وكالة الأسوشيتدبرس" (AP)، ثم برج الغفري وبرج حجة الذي يضم "وكالة الأنباء الفرنسية" الذي استُهدف بقذائف الدبابات، بالإضافة إلى برج فلسطين، ووطن، ومشتهى، والرؤيا والكرمل، وغيرها من الأبراج والمؤسسات الجامعية التي تضم بدورها مكاتب لمؤسسات إعلامية "إن السياق الحالي بفلسطين هو سياق محفوف بالمخاطر ومهدد لسلامة الصحفيين؛ إذ إن الصحفي الاستقصائي لا يتعرض للخطر فقط عند القصف والاشتباكات، وإنما كذلك في الوقت الذي يقوم فيه بإعداد تحقيق بعد انتهاء القصف" (23). فقد مُنع الصحفي محمد عثمان في العديد من الأحيان من إنجاز أعماله الاستقصائية من خلال مصادرة الكاميرا وافتكاك حتى بطاقة الذاكرة وتهديده، بل تمّ الاعتداء عليه أثناء ممارسة عمله الصحفي.

ويواجه الصحفيون العرب مخاطر كبيرة، خاصة في بعض الدول التي تشهد حروباً أهلية مستمرة، والتي أدت إلى حالة من الفوضى وانتشار السلاح في كل مكان، كما حدث في ليبيا منذ اندلاع النزاع المسلح عام 2011. ولعل السياق العراقي، الذي

يشهد نفوذاً واسعاً للميليشيات، شكّل خطراً حقيقياً على الصحفيين؛ حيث يواجهون تهديدات بالخطف والقتل والاعتداء بسبب عملهم الاستقصائي وكشفهم عن أنشطة هذه الجماعات. في هذا الإطار، يروي أحد الصحفيين، الذي اختار عدم الكشف عن هويته، تجربته في العمل الصحفي الاستقصائي. فقد تعرّض للهجوم والضرب والتهديد عدة مرات، وبلغ الأمر حدّ خطفه من قِبَل الميليشيات التي طلبت فدية مقابل إعادته، لكنه في النهاية تمكن من الهرب. وقد أشار إلى أن "الصحفي الذي يعمل في العراق يشغل في حقل ألغام؛ إذ قد تنتهي حياته في أي لحظة".

ولا يختلف الوضع في سوريا عن المشهد العراقي؛ حيث يواجه الصحفيون خطر الاعتقال والضرب بسبب نشر تحقيقات استقصائية. ويقول الصحفي علي الإبراهيم: "اعتُقلت مرتين، مرة على يد النظام السوري، وأخرى على يد داعش بسبب عملي الاستقصائي. سوريا بيئة معادية للصحفيين، وخاصة الاستقصائيين، لأن الصحافة الاستقصائية تسعى إلى كشف خفايا الانتهاكات التي لا مصلحة لأحد في كشفها بسوريا، وخاصة الجهات المتورطة فيها. ومن ثم، يتعرّض الصحفيون الاستقصائيون بشكل يومي إلى مضايقات جسدية ولفظية وفكرية، والهدف الأساسي هو إسكاتنا عن كشف الحقائق" (24).

ووفقاً للتقارير السنوية لـ "الاتحاد الدولي للصحفيين"، قُتل 2271 صحفياً عاملاً في وسائل الإعلام بين عامي 1989 و2010 أثناء أداء وظائفهم. وكان العدد الأعلى من الوفيات في الفترة الممتدة بين عامي 2006 ومنتصف 2007؛ إذ قُتل 277 صحفياً خلال تغطيتهم للأحداث في العراق بعد التدخل العسكري الأميركي والبريطاني في عام 2003 (25). وفي سوريا وحدها، قُتل ما يقرب من 130 عاملاً في مجال الأخبار أثناء أداء واجباتهم، من بينهم 25 صحفياً محترفاً بين عامي 2011 و2013 (26). فقد كان الصحفيون أكثر عرضة للقتل بعشر مرات في العراق مقارنة بـ 250 ألف جندي أميركي وبريطاني تمّ نشرهم هناك. وكان العراق أخطر مكان للعمل الصحفي في السنوات الأخيرة (27).

إذن، يُعد الصحفي الاستقصائي هدفاً لأي طرف من أطراف النزاع، كما أوضح أحد الصحفيين اليمنيين الذي تعرّض إلى التهديد بالقتل والتحرّيش عبر وسائل التواصل الاجتماعي بسبب تحقيقاته. ولذلك، وكما اتفق عليه جميع الصحفيين، فإن المخاطر الأمنية دفعت الكثير منهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية، والعيش في خوف مستمر

من الموت. فعلى الرغم من أن الصحافة الاستقصائية تتطلب جرأة وشجاعة من الصحفيين لمعالجة قضايا لم تتناولها الصحافة التقليدية، إلا أن ظروف الحرب دفعت العديد منهم إلى فرض رقابة ذاتية على أنفسهم. ويُنَّ بعض الصحفيين الذين يمثلون عينة الدراسة أن هذا الخوف من الموت يعود جزئياً إلى عدم تلقيهم تدريبات كافية على السلامة الجسدية والأمنية في ساحات الحرب. ولئن كان الصحفي الاستقصائي ليس بالضرورة صحفياً ميدانياً ينقل الأحداث المباشرة لحظة بلحظة، فهو يحتاج إلى التنقل في بيئات خطيرة للتحقيق في التجاوزات. لذلك، من الضروري أن يحصل الصحفي على تدريبات في السلامة المهنية، والتعامل مع الإسعافات الأولية أثناء تغطية النزاعات، إلا أن هذه الدورات، بحسب رأي البعض، لم تكن مفيدة بما يكفي، وهناك من الصحفيين من لم يتلقَّها إطلاقاً.

ووفقاً لـ "الاتحاد الدولي للصحفيين"، فإن مالكي وسائل الإعلام يستثمرون بشكل أقل في تدريب الصحفيين على السلامة، ولا يُقدِّمون الدعم الكافي للموظفين المستقلين والمراسلين الميدانيين. كما يستثمرون بشكل محدود في الصحافة الاستقصائية والتغطيات الخارجية (28). هذا الاتجاه يمثل تهديداً خطيراً لحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات في إطار نظام ديمقراطي.

فمنذ عام 1997، عملت منظمة "اليونسكو" على تعزيز أمن الصحفيين، وأسهمت في دعم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1738، الصادر في 23 ديسمبر/ كانون الأول 2006، والذي ينص على أن "الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام والأفراد المرتبطين بهم الذين يشاركون في مهمات مهنية خطيرة في مناطق النزاعات المسلحة يجب اعتبارهم مدنيين، ويجب احترامهم وحمايتهم على هذا الأساس، شريطة ألا يقوموا بأي أعمال تضرُّ بوضعهم كمدنيين" (29). لكن الواقع الحالي يختلف كثيراً عن تلك المبادئ؛ إذ يستمر الصحفيون في مواجهة مخاطر جسيمة دون حماية أو دعم كاف.

التحديات النفسية

تسببت الحرب في مشكلات نفسية عميقة للعديد من الصحفيين؛ مما أثر سلباً في قدرتهم على أداء عملهم وإنجاز التحقيقات. فإجراء تحقيقات في زمن الحرب،

وأحياناً مشاهدة انتهاكات جسيمة وآثار الدمار، تجعل الصحفي غير قادر على مواصلة العمل لفترة معينة. لكن ما يؤثر بشكل أكبر هو التهديدات بالموت التي قد تستهدف عائلاتهم، أو فقدان أحد أفراد العائلة بسبب المخاطر الكبيرة التي يواجهها الصحفي الاستقصائي. علّق أحد الصحفيين على تجربته قائلاً: "تحوّلتُ إلى شخص غير اجتماعي ومهموم؛ لأن قصص الضحايا الذين التقيتهم بقيت عالقة في ذهني. وتأزمت حالتي النفسية بشكل خاص عندما فقدتُ أحد أفراد عائلتي بنوبة قلبية بسبب خوفه الدائم علي. ويؤكّني ضميري بسبب ذلك. وكنت دائماً في ساحات المعارك تحت القصف (...). واليوم، أصبحت أشعر بالخوف والارتباك حتى عندما يقف شرطي بجانبني..".

وفي قطاع غزة، يواجه الصحفيون تحديات جمة في تغطية الأحداث؛ حيث يتعرّضون لخطر الإصابة أو الموت في أي لحظة. هذا الخطر المستمر يترك آثاراً نفسية عميقة عليهم؛ إذ يعاني الكثير منهم من اضطرابات ما بعد الصدمة والقلق والاكتئاب. فالخوف على السلامة الجسدية والتفكير، كذلك، في مصير العائلة والأصدقاء يُشكّل ضغطاً نفسياً يومياً للصحفي، خاصة إذا فقد أحد أفراد عائلته، كما حدث لعدد كبير من الصحفيين، ولعل أبرزهم مدير مكتب قناة الجزيرة في قطاع غزة، وائل الدحدوح (30). كما أن ارتفاع عدد الصحفيين الذين قُتلوا خلال الحرب يؤثر في نفسية الصحفيين الاستقصائيين الذين يقومون بمقابلة عائلات الضحايا ويرون الجثث يومياً. وفي هذا الإطار، تُشير الصحفية هدى بارود إلى أن "الخوف على السلامة الجسدية والاعتقال والاختيال، والخوف على فقدان مصدر الرزق، يُعد أهم عقبة تواجه الصحفي. كما أن فقدان ضمان السلامة الشخصية يجعل الصحفي يتراجع في بعض الأحيان" (31).

عبر معظم الصحفيين عن أن العمل في الصحافة الاستقصائية خلال الحروب في الدول العربية يتسبّب في "اضطرابات نفسية". ورغم ذلك، لا يحظى هذا الجانب بالاهتمام الكافي، حتى من قبل المؤسسات الإعلامية، خصوصاً عندما يعمل الصحفي بشكل مستقل. كما أن التحديات الاقتصادية والتكاليف المالية الباهظة لإجراء التحقيقات وتغطية الحروب تضيف ضغطاً نفسياً إضافياً على الصحفي الاستقصائي.

عوائق الوصول إلى المعلومات

يُعد الحصول على المعلومات تحديًا كبيرًا، خاصة في زمن الحرب؛ إذ تحاول أطراف النزاع إخفاء المعلومات عن الصحفيين خوفًا من أن تُستخدَم ضدهم لإدانتهم. وحتى في فترات السلم لا توجد ثقافة الشفافية التي تُتيح تقديم المعلومات بسهولة للصحفيين، بل لا توجد بيانات متاحة، وهو ما اتفق عليه جميع الصحفيين المبحوثين؛ مما يجعل المهمة أكثر صعوبة تحت ضغط النزاعات. فمثلاً قانون النفاذ إلى المعلومة الذي يُعد مكسبًا للصحفيين اليمينيين ليس مفعلاً. لذلك يواجه الصحفيون صعوبة في الحصول على المعلومات حتى لنشر خبر ما، وهو ما يبيِّن أحد الصحفيين اليمينيين؛ الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن معلومات من مصادر أخرى، سواء عبر اللجوء إلى منظمات محلية، أو من خلال إنشاء البيانات مع الزملاء عبر البحث والدراسات الميدانية والاستبيانات.

وفي حالة الحرب، تصبح المعلومة نادرة لذلك يحاول الصحفيون تنويع طرق جمع المعلومات، فمنهم من يوظف علاقاته للحصول على المعلومات، خاصة في ظل تفاقم النزاع بين الأطراف، ومنهم من يلجأ إلى الجهات غير الحكومية للمساعدة. ورغم ذلك، يظل الوصول إلى المعلومات وتوثيق الانتهاكات أمراً معقداً ويتطلب توضيحات كبيرة؛ إذ يواجه الصحفيون تحديات جمة في الحصول على المعلومات من مصادرها الموثوقة، لاسيما في ظل الظروف الأمنية الصعبة والقيود المفروضة على حرية الصحافة.

قيود التنقل والاتصالات

يُعد التنقل والاتصالات خلال الحرب، خاصة في بلد مقسّم ومحاصر في بعض مناطق، أمراً بالغ الصعوبة. فعلى سبيل المثال، يُعاني الصحفيون، في قطاع غزة وفي مناطق أخرى من فلسطين، من حصار يُقيّد حركتهم. وبالمثل، نجد سوريا مقسّمة أيضاً إلى مناطق نفوذ متعددة؛ مما يجعل التنقل داخل نفس البلد أمراً شبه مستحيل؛ حيث تُفرض قيود على حرية التنقل سواء بالنسبة للمواطنين أو الصحفيين.

فقد فرضت الحرب على غزة قيوداً صارمة على حركة الصحفيين الاستقصائيين؛ مما أعاق بشكل كبير قدرتهم على القيام بعملهم. فالصحفيون لا يستطيعون مغادرة

القطاع، حتى في حالات العلاج الطارئة؛ مما يُعرض حياتهم للخطر. وتحول هذه القيود المفروضة على التنقل دون الوصول إلى المعلومات، وتُقلل من قدرتهم على إجراء تحقيقات ميدانية شاملة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني الصحفيون من نقص حاد في وسائل الاتصال والتغطية؛ إذ تمّ تدمير البنية التحتية للاتصالات وتقييد الوصول إلى الإنترنت وشرائح الهاتف. هذه الظروف القاسية تجعل من الصعب على الصحفيين الاستقصائيين العمل بفعالية وتغطية الأحداث بشكل كامل. وهو ما أكدته جميع الشهادات الصحفية التي استقتها الباحثة من المبحوثين الذين ذكروا أن الحروب في البلدان العربية غالبًا ما تكون حروبًا غير دولية؛ مما يؤدي إلى تقسيم البلد حسب الميليشيات والولاءات. ومن ثم تصبح ظروف العمل الصحفي أكثر تعقيدًا وتحديًا، خاصة فيما يتعلق بالتنقل والاتصالات الضرورية لجمع المعلومات.

نقص الموارد المالية

في زمن الحرب، تُشكل الظروف الاقتصادية عاملاً حاسماً في قدرة الصحفيين على إنجاز تحقيقات استقصائية فعّالة. وغالبًا ما يواجه الصحفيون نقصاً في الموارد المالية والدعم اللوجستي، وصعوبةً في تأمين الأدوات اللازمة للعمل الميداني. كما أن تدهور الأوضاع الاقتصادية يؤثر مباشرة في تمويل المؤسسات الإعلامية؛ مما يؤدي إلى تقليص ميزانيات التحقيقات أو تقليل عدد أفراد الطاقم الصحفي. وقد أشار جميع الصحفيين المستجوبين الذين عملوا في مناطق النزاع إلى إعداد أعمالهم الاستقصائية بصفتهم صحفيين مستقلين بالتعاون مع منظمات داعمة للصحافة التي توفر تمويلًا لتحقيقاتهم. لكن لا يحصل جميع الصحفيين الذين يُقدّمون مقترحاتهم لهذه المنظمات على التمويل؛ مما يعكس تحديات حقيقية، كما أشار صحفي يمني. هذا الواقع الاقتصادي المعقد يجعل الحفاظ على الاستقلالية أمرًا صعبًا، ويحدّ من عدد التحقيقات الجريئة التي يتم تنفيذها في زمن الحرب.

4. التكنولوجيا في خدمة التحقيق الصحفي في زمن الحرب

رغم التحديات والصعوبات الكبيرة التي تواجه الصحفيين الاستقصائيين في إجراء تحقيقاتهم، إلا أنهم نجحوا في إنجاز تحقيقات مهمة وذلك بفضل التطور التكنولوجي. ففي ظل الأزمات والصراعات، برزت أهمية الأدوات الرقمية وسيلة

حيوية تمكّن الصحفيين من الوصول إلى المعلومات، وتوثيق الحقائق في بيئات خطيرة ومعقدة. هذه التكنولوجيا تمّ استخدامها لتحقيق العديد من الأهداف.

وسائل التواصل الاجتماعي والبحث عن المعلومات

تقوم وسائل التواصل الاجتماعي بدور محوري في التحقيقات الاستقصائية خلال زمن الحرب، خاصة في الحرب التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. فمع القيود المفروضة على حركة الصحفيين وصعوبة الوصول إلى مواقع الأحداث، أصبحت منصات التواصل، مثل "فيسبوك" و"إكس" و"إنستغرام"، مصادر مهمة لتوثيق الانتهاكات، وتوفير شهادات حية من السكان المحليين. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدَم وسائل التواصل الاجتماعي لفضح الدعاية، وتتبع الأنشطة العسكرية، وتوثيق التأثير الإنساني للنزاع. فقد أسهمت هذه المنصات، خلال الحرب على غزة، في تسليط الضوء على الانتهاكات التي قد لا تقوم وسائل الإعلام التقليدية بتغطيتها؛ مما يُساعد الصحفيين الاستقصائيين على كشف الحقيقة رغم التحديات. وفي التحقيق الذي أجرته شبكة الجزيرة حول جرائم الحرب في غزة (32)، أثبت الانتهاكات التي ترتكبها قوات الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين من خلال مقاطع فيديو نشرها أفراد الجيش أنفسهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد اعتمد الصحفيون هذه المقاطع دليلاً على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى استخدام تقنيات أخرى لتوثيق هذه الجرائم.

لقد قامت وسائل التواصل الاجتماعي -كما أشار جميع الصحفيين المستجوبين- بدور كبير في الوصول إلى المعلومات بشكل يتجاوز فاعلية محركات البحث، أو مواقع بعض المؤسسات. كما ساعدت في جمع الأدلة بعد التّحقّق من صحتها، وكانت أيضاً مصدرًا للإلهام للأفكار للصحفيين. إضافة إلى ذلك، أسهمت بشكل فعّال في إنتاج وتوزيع ونشر وتسويق التحقيقات الاستقصائية؛ مما أتاح الوصول إلى جمهور واسع جدًا بعد عملية إنتاج التحقيق.

وأشارت الصحفية بارود إلى أن "وسائل التواصل الاجتماعي كان لها دور أساسي في الوصول إلى الضحايا والشهود، وجمع المعلومات التي لم أتمكن من الحصول عليها بسهولة في الميدان. فعلى سبيل المثال، تواصلت مع العديد من العائلات والمصادر التي تنشر قصصها عبر هذه الوسائل، وتروي ما تعرضت له

من انتهاكات. في ظل حرب الإبادة التي يشهدها الاحتلال الإسرائيلي، أصبح من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول الجرائم التي يرتكبها. فقد يتم ذكر حالات اختطاف نساء دون أي تفاصيل إضافية. لذلك، ألجأ إلى وسائل التواصل الاجتماعي للبحث عن قصص تُشير إلى اختطاف أو اعتقال نساء من قطاع غزة، وأقوم بالبحث في التعليقات والتواصل مع العائلات والجيران، في محاولة للاقترب من الضحية وكشف الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال. لقد ساعدتني وسائل التواصل الاجتماعي كثيرًا في الوصول إلى الدائرة الأقرب من الحدث" (33). لذلك، تُعد وسائل التواصل الاجتماعي أداة مهمة لكل من الضحايا والصحفيين للوصول إلى المعلومات؛ إذ تعد الوسيلة "الأكثر استخدامًا" من قبل الصحفيين والناشطين وحتى الأشخاص العاديين. وعلى الرغم من بُعد ساحات المعارك وخطورتها، لا يزال بإمكان الصحفيين متابعة الصراع باستخدام الهواتف الذكية والمنصات الاجتماعية، مثل "إكس" و"فيسبوك". لذلك يستطيع الأشخاص في مناطق الصراع مشاركة تجاربهم على شبكة الإنترنت؛ مما يتيح لأي شخص استكشافها.

المصادر المفتوحة ودورها في إنجاز التحقيق الاستقصائي

صورة مكونة من بكسلات رمادية تُظهر سحابة انفجار قبلة من الأعلى، تم التقاطها بواسطة قمر صناعي، تُوثق لحظة انفجار منزل ومقتل إنسان. هذه هي صور الحرب والصراع في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تدور المعارك في أماكن من العالم. لم تُوثق الصراعات في أي وقت من التاريخ بتفاصيل دقيقة كما هي الحال في الحروب اليوم.

ويستفيد الصحفيون، وخاصة الاستقصائيين، من الكميات الضخمة من البيانات المتاحة بسهولة، والإمكانيات التقنية المتطورة؛ إذ بفضل أدوات المصادر المفتوحة للبحث وجمع المعلومات وتحليلها، يتمكن الصحفيون اليوم من إجراء تحقيقات حتى لو كانوا في غير أرض المعركة، وكشف الانتهاكات. لقد أسهم استخدام الخرائط والأقمار الصناعية بشكل كبير في تسهيل التحقيقات وتجاوز المخاطر الأمنية. وقد أكد بعض الصحفيين أن إجراء التحقيقات في زمن الحرب باستخدام التكنولوجيا بات أسهل من الحضور الميداني، إذ تُتيح التقنيات، مثل أدوات تتبع الطائرات وحركة السفن، الوصول إلى معلومات أكثر دقة. وفي هذا السياق، قال

أحد الصحفيين، الذي لم يشأ ذكر اسمه لأسباب أمنية: "حين تمَّ قصف الطائرة التي كانت تُقلُّ رئيس الوزراء وعددًا من أعضاء الحكومة المعترف بها في عدن، كانت هناك إشكالية كبيرة في تحديد الجهة التي انطلق منها الصاروخ. لكن بفضل بعض التطبيقات المتاحة، تمكّنّا من العودة إليها لتحديد مصدر الصاروخ، ومن خلال تحليل ظله وزاويته العمودية وعوامل أخرى، توصلنا إلى الحقيقة. كما أنني أستخدم دائمًا مواقع تتبّع السفن والبواخر في البحر الأحمر للوصول إلى معلومات دقيقة". هناك أيضًا العديد من التحقيقات المنشورة التي تعتمد أدوات المصادر المفتوحة. فقد نشرت، على سبيل المثال، منظمة "فوربيدن ستوريز" (Forbidden Stories)، بالتعاون مع عدة وسائل إعلام، تحقيقًا استقصائيًا عن الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي ضد الصحفيين، مستندًا بشكل رئيسي إلى أدوات المصادر المفتوحة وذلك "لعدم قدرتهم على الذهاب إلى الميدان"، فتّم تحليل آلاف الساعات من الصور والأصوات التي وصلت من قطاع غزة لتحديد مواقع "جي بي إس" (GPS) بدقة، والمسارات البالستية، وتسلسل الأحداث(34).

يقول الصحفي محمد عثمان: "أصبح بإمكانني، في ظل التطور التكنولوجي الحالي، الوصول إلى المعلومات بشكل أفضل مما لو كنت موجودًا في غزة. على سبيل المثال، كان الاحتلال يقطع الاتصالات خلال الحرب، وقطاع غزة يتكون من خمس محافظات: رفح، وخان يونس، ومنطقة وسط القطاع، ومدينة غزة، وشمال القطاع. وفي بعض الأحيان، قد يكون الإنترنت متوافرًا في رفح وخان يونس، لكنه مقطوع في وسط غزة وشمالها، أو العكس. هذا يجعل الصحفي الموجود في رفح غير قادر على التواصل مع الصحفي في غزة، وأنا بدوري لم أتمكن من التواصل إلا مع شخص واحد فقط من بينهم. لذلك، فإن استخدام التكنولوجيا يسهّل ويسرّع الوصول إلى المعلومات. حتى استخدام الطائرات بدون طيار "الدرون" في التصوير يساعد الصحفي الاستقصائي كثيرًا"(35).

ثقافة التعاون الصحفي في إنجاز الأعمال الاستقصائية

في الوقت الحاضر يتم إنجاز العديد من التحقيقات في زمن الحرب بشكل تعاوني بين الصحفيين بالاعتماد على الأدوات التكنولوجية. فقد سهّلت التكنولوجيا العمل الجماعي من خلال تحسين التواصل وتوفير المعلومات، بالإضافة إلى دعم استخدام

أدوات المصادر المفتوحة. بدأت المنظمات الإعلامية الإخبارية، التي لطالما عُرِفَتْ بالتنافس الشديد، تستكشف ظاهرة جديدة وهي التعاون الصحفي؛ إذ نشهد حاليًا ازدهارًا في استخدام المصادر المفتوحة بقيادة محققين ليسوا بالضرورة صحفيين. ومن بين أبرز هذه المجموعات والوكالات: "إيروورز"، و"بيلينكات" (Bellingcat)، و"فورنسيك أرشيتيكتشر" (Forensic Architecture)، و"سيريان أرشيف" (Syrian Archive). ويستخدم هؤلاء الفاعلون الجدد في ميدان الصحافة تقنيات وأساليب مبتكرة للتحقيق في الجرائم والعنف. وبفضل تخصصاتهم المتنوعة، يُنجزون تحقيقات وتقارير ومواد صحفية وحتى معارض فنية من خلال التعاون مع وسائل الإعلام (36).

ومن أبرز الأعمال الاستقصائية التي تعكس هذا التعاون الصحفي هو "مشروع غزة"، الذي أُشِيرَ إليه آنفًا، وقد شارك فيه 50 صحفيًا من 13 وسيلة إعلامية مختلفة، بتنسيق من منظمة "فوربيدن ستوريز"، للتحقيق في مقتل الصحفيين في غزة. وفي هذا الإطار، أكد جميع الصحفيين المستجوبين أنهم تمكنوا من إنجاز تحقيقاتهم بفضل التعاون مع مؤسسات، مثل "أريج" و"مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد"، وهو ما سهّله التكنولوجيا بشكل كبير؛ إذ تُتيح لهم هذه الأدوات الرقمية المشاركة في مشاريع استقصائية أو حتى القيام بتحقيقات خاصة، والتعاون مع منظمات من أجل الاستفادة من خدماتهم الصحفية. وقال أحد الصحفيين، الذي لم يشأ ذكر اسمه لأسباب أمنية: "إن التحقيقات التي أنجزتها حول الحرب في ليبيا كانت تقريبًا بالتعاون مع مؤسسة "أريج" (إعلاميون من أجل صحافة استقصائية). وبفضل التطور الرقمي، تمكّنت من التواصل مع فريق التحرير وخبراء دوليين. كما وفرت لي المؤسسة دعمًا شاملًا لاستخدام الأدوات التكنولوجية وتقنيات المصادر المفتوحة، خاصة وأنني لم أكن أملك خبرة سابقة في هذا المجال".

لا يقتصر التعاون بين الصحفيين على المستوى الدولي فقط، بل إن التكنولوجيا تقوم بدور مهم في تعزيز التعاون بين الصحفيين داخل نفس البلد، خاصة في حالات الحصار أو صعوبة التنقل. وقد أصبحت هذه الطريقة أساسية للصحفيين المحليين لتجاوز العقبات المتعلقة بالتنقل وتسهيل تبادل المعلومات وتنفيذ التحقيقات في ظل الظروف الصعبة.

التحقق من الأخبار الزائفة

أصبحت التكنولوجيا أداة رئيسية في دعم التحقيقات الاستقصائية؛ إذ أسهمت بشكل خاص في التَّحَقُّق من الفيديوهات التي يتداولها المستخدمون خلال زمن الحرب، وتحديد تاريخ نشرها. ورغم أن وسائل التواصل الاجتماعي تُعد مصدرًا مهمًا للمعلومات، إلا أنها سلاح ذو حدين. ففي ظل تطور أدوات الذكاء الاصطناعي وتقنيات التزييف العميق، أصبح من السهل أن يقع الصحفي في فخ المعلومات المُضَلَّلَة. لكن، هنا يكمن دور الصحفي الاستقصائي في التأكد من مصداقية تلك المعلومات. وقد لجأ العديد من الصحفيين إلى منصات وأدوات البحث العكسي للتحقق من صحة الفيديوهات والصور، مثل "غوغل ريفيرس إيماج" (Google reverse image) و"إن فيد" (InVID).

التصميم وتجسيد الأحداث

أصبحت أدوات الذكاء الاصطناعي اليوم وسيلة فعّالة لتجسيد الأحداث كما يرويها الصحفيون، دون الحاجة إلى مساعدة تقنيين، أو تعريض الضحايا أو أشخاص آخرين للخطر، من خلال الكشف عن هويتهم. ويوضح أحد الصحفيين سياق وظروف استخدامه لأدوات الذكاء الاصطناعي التي يلجأ إليها من أجل "إعادة تجسيد الأحداث" التي روتها له إحدى الضحايا في ساحة الحرب، دون الحاجة للتنقل إلى موقعها؛ حيث كان من المستحيل الوصول إلى الميدان، إضافة إلى أن الضحية كانت في حالة نفسية صعبة "هذه الأدوات وفرت لي الوقت والجهد والمال، وكان المشهد المجسد مطابقًا تمامًا لما وصفته الضحية".

وأشار الصحفيون المستجوبون إلى استخدامهم لأدوات مساعدة أخرى، مثل أدوات الأرشفة "ويباك مشين" (The Wayback Machine)، وأدوات الترجمة مثل "غوغل ترانسليت" (Google Translate) و"ريفيرسو" (Reverso)، بالإضافة إلى أدوات تحويل الصوت إلى نص أو العكس، مثل "ترانسكربتور" (Transcriptor) التي تمّ استخدامها لتفريغ المقابلات.

لقد أسهمت التكنولوجيا بشكل كبير في تغيير طريقة إنجاز التحقيقات الاستقصائية ليس فقط في زمن الحرب، بل في جميع أنواع التحقيقات. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا تُساعد الصحفي في تجاوز العديد من التحديات، إلا أن الصحفيين

المستجوبين أكدوا أن الصحافة الاستقصائية تعتمد على توازن بين العمل الصحفي التقليدي واستخدام التكنولوجيا، أي مزيجاً بين العنصر البشري والآلة. كما أشاروا إلى أن بعض الأدوات التكنولوجية الأكثر دقة تكون مدفوعة؛ مما يجعلهم يستخدمون أحياناً أدوات مجانية قد تكون أقل دقة. بالإضافة إلى ذلك، تحدث الصحفيون عن نقص المعرفة والمهارات المتعلقة بالعديد من الأدوات التكنولوجية بسبب قلة التدريب مقارنة بالتطور السريع للتكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي. فالصحفيون الاستقصائيون العرب الذين تمّ استجوابهم أشاروا إلى أنهم يعرفون فقط بعض الأدوات المحدودة، مثل تلك المتعلقة بتحديد المواقع الجغرافية.

خاتمة

تُظهر الصحافة الاستقصائية، رغم التحديات التي يواجهها الصحفيون الاستقصائيون في زمن الحرب، قدرتها على أن تكون صوتاً قوياً للمساءلة والعدالة؛ إذ يُسهم هؤلاء الصحفيون، من خلال كشف الحقائق وتوثيق الانتهاكات، في إرساء الشفافية ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم. وفي العالم العربي، قدّم الصحفيون الاستقصائيون تحقيقات جريئة تمكنوا من خلالها من إظهار الحقائق رغم القيود المفروضة عليهم. وكشفت الدراسة أن الصحفي الاستقصائي يواجه في عمله خلال الحروب تحديات جمة تعيق كشف التجاوزات، لعل أبرزها السلامة الجسدية التي تؤثر بشكل مباشر في السلامة النفسية. فالاعتقال والتهديد بالقتل، بالإضافة إلى التدمير الشامل لجميع مصادر الحياة كما يحدث في قطاع غزة، يخلق حالة من الخوف الشديد لدى الصحفيين ويؤثر في نفسياتهم بشكل كبير. ومن بين الصعوبات التي تميز فترة الحرب أيضاً صعوبة التنقل -بسبب القصف أو تقسيم المناطق والنزاعات- ثم صعوبة الوصول إلى المعلومات، وغياب البيانات في ظل الفوضى التي تشهدها الحروب. ويُفاقم الجانب الاقتصادي من التحديات؛ إذ يُعرقل عمل الصحفي الاستقصائي؛ لأن إجراء التحقيقات الاستقصائية يتطلب تكلفة مالية، بينما تكون الموارد المالية للصحفيين هشة في أوقات الحروب. هذه الصعوبات والتحديات مشتركة بين الصحفيين في مختلف البلدان العربية، لكنها تزداد حدة وخطورة في ظل القصف. على الرغم من هذه التحديات، تمكن الصحفيون من تخطي العديد من العقبات بفضل استخدام التكنولوجيا المتقدمة وأدوات المصادر المفتوحة. وتُستخدَم هذه

الأدوات التكنولوجية في كل مراحل التحقيق الاستقصائي من البحث إلى الإثبات وحتى النشر. وتُعد أدوات المصادر المفتوحة أساسية لمساعدة الصحفي في عمله. كما تقوم وسائل التواصل الاجتماعي بدور مهم في التحقيق الاستقصائي؛ إذ تُساعد الصحفي بشكل خاص في عملية البحث عن المعلومات ونشر التحقيق. وللتكنولوجيا أيضًا دور مهم في تجاوز صعوبات التنقل من خلال السماح للصحفيين بالتعاون وتبادل المعلومات عن بعد، سواء في نفس البلد أو على المستوى العالمي. وقد أنجزت تحقيقات شارك فيها صحفيون عرب بفضل التعاون فيما بينهم، وساعدتهم التكنولوجيا على ذلك. ولا يمكن أن ننسى أن الأدوات التكنولوجية، وخاصة تلك الخاصة بالذكاء الاصطناعي، ساعدت الصحفيين على التَّحَقُّق من الأخبار الزائفة وكشف الفيديوهاات المفبركة، وحتى تصميم وتجسيم الأحداث دون الحاجة إلى صرف أموال على هذه المهمة.

المراجع

- (1) Dominique Marchetti, «Le journalisme d'investigation: Genèse et consécration d'une spécialité journalistique,» in Juger la politique: Entreprises et entrepreneurs critiques de la politique, sous la direction de Philippe Garraud et Jean-Louis Briquet, (ResPublica, Presses Universitaires de Rennes, 2002), 191.
- (2) John Nerone, "Four Theories of the Press," Oxford Research Encyclopedia of Communication, (August 2018): 2.
- (3) Linda Lumsden, Social Justice Journalism: A Cultural History of Social Movement Media from Abolition to #womensmarch, (New York: Peter Lang, 2019), 9.
- (4) Annyssa Bellal, The War Report: Armed conflicts in 2016, (Geneva: The Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, 2017), 15.

(5) تشمل العينة القصصية للدراسة 9 صحفيين استقصائيين ممن أعدوا تحقيقات استقصائية خلال فترة الحرب، وقد اختار بعضهم (ثلاثة صحفيين) عدم الكشف عن اسمه. وقد أجرت الباحثة المقابلات مع المستجوبين خلال شهر سبتمبر/أيلول 2024. وفيما يلي قائمة أفراد العينة: لجين حاج يوسف، صحفية استقصائية من سوريا ورئيسة تحرير في إذاعة «روزنة». أحمد حاج حمدو،

صحفي استقصائي سوري، وأحد مؤسسي «الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية (سراج)»، عام 2016، كما اشتغل بأقسام التحقيقات الاستقصائية بعدد من وسائل الإعلام العربية والعالمية. علي الإبراهيم، صحفي استقصائي ومؤسس «الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية (سراج)» ومدير التحرير فيها، ويعمل مع منظمة «مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP)». هدى بارود، صحفية استقصائية من فلسطين متخصصة في قضايا النساء والأطفال، أعدت تحقيقات استقصائية مع عدد من المؤسسات المحلية والعربية. محمد عثمان، صحفي فلسطيني قام بتحقيقات استقصائية عبر مختلف الوسائط الإعلامية، كما يشتغل مع مركز «الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية» ولجنة حماية الصحفيين». وعادل عبد المغني، صحفي استقصائي يمني والمدير التنفيذي لمؤسسة «منصة للإعلام والدراسات التنموية»، ويعمل في صحيفة «النداء». واختار صحفيون آخرون (ثلاثة صحفيين) عدم الكشف عن هويتهم بناء على طلبهم.

(6) Philip Taylor, War and the Media: Propaganda and Persuasion in the Gulf War, (Manchester: Manchester University Press, 1992), 7.

(7) “Babies and toddlers were found with their “heads decapitated” in Kfar Aza in southern Israel after Hamas’ attacks in the kibbutz over the weekend, a spokesperson for Israel’s prime minister says,” X, October 11, 2023, “accessed September 20, 2024”. <https://tinyurl.com/mrwb7jx9>.

(8) Hamza Yusuf, «Beheaded babies’ – How UK media reported Israel’s fake news as fact», Declassified UK, January 6, 2024, “accessed February 6, 2025”. <https://tinyurl.com/4npacem3>.

(9) أمين بن مسعود (تنسيق وإشراف)، من أجل صحافة نافذة: دليل أكاديمية الصحافة الاستقصائية، تونس، منظمة المادة 19 مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، (2021)، ص 15.

(10) Meredith Broussard, “Artificial Intelligence for Investigative Reporting,” Digital Journalism, Vol. 3, No. 6, (2015): 4.

(11) Alette Smeulders, Sander van Niekerk, “Abu Ghraib and the War against Terror- A Case Against Donald Rumsfeld,” Crime, Law and Social Change, Vol. 51, (November 2009): 327-349.

(12) Seymour M. Hersh, “Torture at Abu Ghraib,” The New Yorker, April 30, 2004, “accessed February 8, 2025”. <https://tinyurl.com/38pj2yyn>.

(13) سارة صنبر، «أخيراً، قضية تعذيب في أبو غريب تحال إلى المحاكمة»، هيومن رايتس ووتش، 15 أبريل/ نيسان 2024، (تاريخ الدخول: 8 فبراير/ شباط 2025)، <https://tinyurl.com/mf4bw3a>.

- (14) Mark Hunter, *Le journalisme d'investigation aux États-Unis et en France*, (Paris: Presses Universitaires de France, 1997), 22.
- (15) Azmat Khan, Anand Gopal, «The Uncounted», *The New York Times*, November 16, 2017, "accessed January 25, 2025". <https://tinyurl.com/2s4x28y2>.
- (16) أسعد الزلزلي، «أطفال داعش»، يوتيوب، 7 ديسمبر / كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 20 أكتوبر / تشرين الأول 2024)، <https://tinyurl.com/3xrxv3f4>.
- (17) علي الإبراهيم، «أعضاء البرلمان السعودي يدعون الاتحاد الأوروبي إلى تشديد العقوبات على سوريا بعد تحقيق OCCRP وسراج»، 11 sirajsy.net، 20 أكتوبر / تشرين الأول 2024، (تاريخ الدخول: 20 أكتوبر / تشرين الأول 2024)، <https://tinyurl.com/4y84mrj8>.
- (18) «أبناء الحرب»، 13 arij.net، 13 ديسمبر / كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر / تشرين الأول 2024)، <https://tinyurl.com/2bsernyf>.
- (19) «مشروع غزة»، 25 arij.net، 25 يونيو / حزيران 2024، (تاريخ الدخول: 15 سبتمبر / أيلول 2024)، <https://tinyurl.com/ypnyvan9>.
- (20) Ariane Lavrilleux, Nina Hubinet, «Guerre à Gaza: la France a fourni en secret des équipements de mitrailleuses à Israël», *Disclose*, March 25 2024, «accessed October 10, 2024». <https://tinyurl.com/mrz99wry>.
- (21) Patrick Kingsley et al., "Israel Loosened Its Rules to Bomb Hamas Fighters, Killing Many More Civilians," *The New York Times*, December 26, 2024, "accessed February 04, 2025". <https://tinyurl.com/3srpuckz>.
- (22) Richard Sanders, Al Jazeera Investigative Unit, "What Did Al Jazeera's Investigation into Israeli War Crimes in Gaza Reveal?," *Aljazeera*, October 3, 2024, "accessed October 25, 2024". <https://tinyurl.com/yc69rn3>.
- (23) مقابلة عبر زووم أجرتها الباحثة مع محمد عثمان، صحفي استقصائي فلسطيني، 8 سبتمبر / أيلول 2024.
- (24) مقابلة عبر زووم أجرتها الباحثة مع علي الإبراهيم، صحفي استقصائي ومؤسس «الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية (سراج)»، 11 سبتمبر / أيلول 2024.
- (25) Stig Nohrstedt, Rune Ottosen, *New Wars, New Media and New War Journalism: Professional and Legal Challenges in Conflict Reporting*, (Gothenburg: Nordicom, University of Gothenburg, 2014), 11.

(26) «Classement mondial 2014,» rsf.org, 2014, “accessed February 5, 2024”. <https://tinyurl.com/ybnt6j2v>.

(27) Nohrstedt, Ottosen, New Wars, New Media and New War Journalism, 62.

(28) Ibid, 11.

(29) جابر الحرمي وآخرون، «حوار شامل مع وائل الدحدوح: تجرعت السم بخروحي من غزة، وهذا سر استمراري في عملي بعد استشهاد أسرتي»، الشرق، 28 يناير/ كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025)، <https://tinyurl.com/thdraas8>.

(30) مقابلة عبر الواتساب أجرتها الباحثة مع هدى بارود، صحفية استقصائية فلسطينية، 9 سبتمبر/ أيلول 2024.

(31) United Nations-Security Council, “Resolution 1738” (2006), securitycouncilreport.org, December 23, 2006, “accessed February 5, 2024”. <https://tinyurl.com/5ae46f2p>.

(32) Sanders and Al Jazeera Investigative Unit, “What Did Al Jazeera’s Investigation into Israeli War Crimes in Gaza Reveal?,” op, cit.

(33) مقابلة أجرتها الباحثة مع بارود، مرجع سابق.

(34) Laurent Richard, “Gaza Project”: pourquoi nous l’avons fait, Forbidden stories, 25 juin, 2024, “accessed February 5, 2024”. <https://tinyurl.com/3j9tmkkz>.

(35) مقابلة أجرتها الباحثة مع عثمان، مرجع سابق.

(36) Nina Müller, Jenny Wiik, “From Gatekeeper to Gate-opener: Open-Source Spaces in Investigative Journalism,” Journalism Practice, Vol. 17, No. 2, (2023): 189-208.

استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحرب على غزة ودورها في إثراء محتوى الصحافة الاستقصائية (2023-2024)

The Use of Social Media by Journalists in Covering the War on Gaza and Its Role in Enriching Investigative Journalism Content (2023-2024)

* أحمد رضوان - Ahmed Radwan

ملخص:

تتقضى الدراسة التحديات التي واجهها الصحفيون الفلسطينيون خلال تغطية الحرب الإسرائيلية على غزة (2023-2024)، وتبحث المنهجية التي اعتمدها الصحفيون في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لمتابعة تطورات الأحداث، والتحقق من دقة الأخبار وصدقيتها في ظل التدفق الهائل للمعلومات وانتشار الأخبار المضللة، وترصد أيضاً فاعلية هذه المنصات في إثراء محتوى الصحافة الاستقصائية. وتستند الدراسة في مقاربة أبعاد المشكلة البحثية إلى المنهج النوعي من خلال أداتي المقابلة ودراسة الحالة. وقد سمحت المقابلات مع أفراد العينة القصصية، التي تكونت من أحد عشر صحفياً في مؤسسات إعلامية محلية ودولية، بتقديم منظور شامل عن دور شبكات التواصل الاجتماعي، وأدوات المصادر المفتوحة، في تغطية الحرب، والتحقق من الأخبار التي تُروّجها الرواية الإسرائيلية. وأظهرت نتائج الدراسة أن شبكات التواصل الاجتماعي، وأدوات المصادر المفتوحة، تُعدّ عنصراً أساسياً في عملية جمع الأخبار والتحقق منها، خاصة في ظل التحديات المهنية والمخاطر الجسدية التي تُهدّد الصحفيين نتيجة الحرب غير المسبوقة التي تعرض فيها الشعب الفلسطيني للإبادة الجماعية. ورغم ذلك، فإن فاعلية شبكات التواصل جلبت معها تحديات جديدة؛ إذ شكلت مصدراً لانتشار الأخبار المضللة. وبيّنت الدراسة أن الصحفيين اعتمدوا في إعداد التحقيقات الصحفية على منشورات شبكات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الفيديوهات والصور وشهادات المصادر الميدانية (نشطاء محليين، شهود عيان) للتأكد من روايات أطراف الحرب، خاصة الروايات التي روّج لها الجيش الإسرائيلي.

كلمات مفتاحية: الصحافة الاستقصائية، شبكات التواصل الاجتماعي، التغطية الإعلامية، إسرائيل، الحرب على غزة.

* أحمد رضوان، صحفي وباحث في علوم الإعلام والاتصال، فلسطين.

Ahmed Radwan, Researcher in Media and Communication Sciences, Palestine.

Abstract:

The study investigates the challenges faced by Palestinian journalists in covering the Israeli war on Gaza (2023-2024) and examines the methodology used by journalists in utilising social media networks to follow the developments of the events and verify the accuracy and credibility of news amidst the massive flow of information and the spread of misleading news. It also tracks the effectiveness of these platforms in enriching investigative journalism content. The study adopts a qualitative approach to address the research problem, using interviews and case studies. Interviews with a purposive sample of 11 journalists from local and international media institutions provided a comprehensive perspective on the role of social media networks and open-source tools in covering the war and verifying the news promoted by the Israeli narrative. The study's findings revealed that social media networks and open-source tools are essential in the news gathering and verification process, especially amidst the professional challenges and physical risks faced by journalists due to the unprecedented war that subjected the Palestinian people to genocide. However, the effectiveness of social media also brought new challenges, as it became a source of misleading news. The study showed that journalists relied on social media posts, including videos, photos and testimonies from field sources (local activists, eyewitnesses, etc.) in preparing investigative reports to verify the narratives of the parties to the war, especially those promoted by the Israeli military.

Keywords: Investigative Journalism, Social Media Networks, Media Coverage, Israel, Gaza on war.

مقدمة

في عصر شبكات التواصل الاجتماعي، التي تُعيد تشكيل مشهد الممارسة الصحفية، شهدت التغطية الإعلامية تحولات جذرية في وسائل وأساليب تغطية الحروب والنزاعات؛ إذ تغيّرت طريقة الإبلاغ عن الأحداث والتّحقّق من المعلومات وأنماط التفاعل مع مجريات وسياقات الحروب والنزاعات. فقد أتاحَت هذه الشبكات الاجتماعية والمنصات الرقمية للصحفيين مساحات جديدة لمواصلة التغطية الإعلامية، والوصول إلى مصادر متنوعة، والتّحقّق من الأخبار، لكنها لا تزال تُثير تساؤلات حول جوهر العلاقة بين الممارسة الصحفية التقليدية، والتغطية الإعلامية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

في هذه البيئة الاتصالية الرقمية الجديدة، انهار النموذج التقليدي/ الخطي للممارسة الصحفية، ويعزو الأكاديمي ريتشارد سامبروك (Richard Sambrook) هذا الانهيار إلى تقلص دور وكالات الأنباء والمراسلين الدوليين بعد ظهور شبكات التواصل الاجتماعي التي تُكمّل مسار ما بدأته وكالات الأنباء الدولية من توفير مصادر جديدة للمراسلين الدوليين، ولكنها تُنافِسمهم على جذب انتباه الجمهور (1). ومع تزايد اعتماد الصحفيين على شبكات التواصل الاجتماعي، تتجه النقاشات الإعلامية والأكاديمية نحو استكشاف الأبعاد الجديدة التي أتاحتها هذه المنصات في تغطية الحروب والنزاعات.

برزت أدوار شبكات التواصل الاجتماعي مصادرَ للأخبار والمواد المرئية في وقتها الفعلي أثناء التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (2023-2024). ففي ظل القيود التي واجهت الصحفيين من قِبَل الجيش الإسرائيلي، اعتمد هؤلاء على شبكات التواصل الاجتماعي لمواصلة تغطية تطورات الأحداث، وجمع المعلومات وزيادة نطاق المصادر، والتّحقّق من الأخبار، وتوفير مواد مصورة تُعزّز استمرارية التغطية الإعلامية وتوثّق الجرائم والانتهاكات. لكن مهمة الصحفيين في غزة لم تكن سهلة بسبب المخاطر الأمنية والتحديات المهنية، فضلاً عن إستراتيجيات التضليل التي انتهجتها إسرائيل من أجل التحكم في الرأي العام المحلي والعالمي.

في هذا السياق، تسعى الدراسة إلى استكشاف الكيفية التي استخدم بها الصحفيون الفلسطينيون شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحرب الإسرائيلية على قطاع

غزة، وتحليل مدى مساهمة هذا الاستخدام في إثراء محتوى الصحافة الاستقصائية. لذلك لا تبحث الدراسة في الفرص التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي فقط، بل تتناول أيضاً التعقيدات المهنية التي تُفرزها المنصات الاجتماعية خلال التغطية. فقد وفرت هذه المنصات، مثل "إكس" (X)، و"فيسبوك" (Facebook)، و"إنستغرام" (Instagram)، و"تيليجرام" (Telegram)، و"واتساب" (WhatsApp)، فضلاً عن أدوات المصادر المفتوحة، بديلاً للصحفيين لمواصلة تغطية الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة.

1. اعتبارات منهجية ونظرية

إشكالية الدراسة

تكمّن الإشكالية البحثية في التحديات التي تواجه الصحفيين في جمع المعلومات والإبلاغ عن الأخبار عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكيفية التّحقّق من دقتها وصدقيتها في ظل التدفق الهائل للمعلومات وانتشار الأخبار المُضلّة. كما تبحث الدراسة دورَ المحتوى المنشور على شبكات التواصل في إثراء محتوى الصحافة الاستقصائية بوصفه مرجعاً يتداخل في إنتاجه ونشره المستخدمون الفلسطينيون أو الصحفيون المحليون في إطار توثيقهم لأحداث الحرب على غزة. ومن خلال استعراض الفرص والتحديات، تهدف الدراسة إلى توفير فهم أعمق لتأثير شبكات التواصل الاجتماعي في سيّورة التغطية الإعلامية للحروب بالإجابة على هذا الحقل الاستفهامي:

1. كيف يُوظّف الصحفيون شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحرب الإسرائيلية على غزة؟
2. ما التحديات المهنية والمخاطر الجسدية التي يُواجهها الصحفيون خلال تغطية الحرب على غزة؟
3. إلى أي مدى أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قدرة الصحفيين على التّحقّق من المعلومات، وإجراء تحقيقات استقصائية حول الحرب في غزة؟
4. ما الآليات التي يتّبعها الصحفيون للتّحقّق من صحة المعلومات المستقاة من شبكات التواصل الاجتماعي؟

تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة تحليلاً للممارسات الصحفية عبر شبكات التواصل الاجتماعي خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، وفحص الآثار المترتبة على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في إثراء الصحافة الاستقصائية. كما تستعرض الدراسة الاعتبارات الأخلاقية والمهنية لهذا الاستخدام.

أهمية الدراسة وأهدافها

تُقدّم الدراسة إطاراً معرفياً حول فاعلية الدور الذي تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحروب والنزاعات حين يُواجه الصحفيون تحديات غير مألوفة. وتُسلط الدراسة الضوء على المساهمة التي تُضيفها شبكات التواصل الاجتماعي لأدوات التّحقّق التقليدية؛ مما يوفر فرصاً غير مسبوقة لكشف الحقيقة في الحروب والنزاعات. وتتمثّل أهمية الدراسة أيضاً في تناول التأثير المتصاعد لشبكات التواصل الاجتماعي ضمن الأدوات المهنية لتغطية الحروب والنزاعات. وتُشكل الحرب الإسرائيلية على غزة (2023-2024) مثالاً عملياً لفهم كيفية استخدام الصحفيين للإمكانيات التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي في إطار محاولتهم التغلب على التحديات الناجمة عن القيود المفروضة على عمل وسائل الإعلام أثناء تغطية الحروب والنزاعات.

ومن خلال دراسة حالة الصحفيين الفلسطينيين الذين يعملون في ظروف معقدة، تسعى الدراسة لتقديم منظور الصحفيين والمؤسسات الإعلامية حول كيفية التكيّف مع الظروف الميدانية للمشهد الإعلامي المتغير. وتهدف إلى تقديم رؤية نقدية وتحليلية لدور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الخطاب الإعلامي حول الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتأثيرها على جودة التغطية الإعلامية ومهنتها. كما تهدف إلى استكشاف الآفاق المستقبلية لتغطية الحروب والنزاعات في عصر شبكات التواصل الاجتماعي، وتقديم توصيات لتعزيز الممارسات الصحفية الفعّالة.

الدراسات السابقة

شهد حقل الدراسات الإعلامية اهتماماً متزايداً بالبحوث التي تُقارب أدوار شبكات التواصل الاجتماعي في الممارسة الصحفية. وتناولت بعض الدراسات تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في ديناميات الصراع، مثل الدراسة التي أعدها الأكاديمي

بالجامعة الأميركية بواشنطن، توماس زيتوف (Thomas Zeitzoff)، بعنوان "هل تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي في الصراع؟: الأدلة من صراع غزة 2012" (2). وناقشت الدراسة تأثير الدعم الدولي العام عبر شبكات التواصل الاجتماعي في ديناميات الصراع، من خلال تقديم إطار منظم لتحليل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في الصراع. ويتكوّن الإطار الذي يُقدّمه زيتوف من أربعة أجزاء مترابطة، وهي أن شبكات التواصل الاجتماعي تمنح القدرة على التواصل، وتزيد من سرعة المعلومات ونشرها، وينبغي التركيز على التفاعل الاستراتيجي والتكيف التنافسي للجهات الفاعلة استجابة لتغيرات تكنولوجيا الاتصالات، وأن البيانات الجديدة التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي ليست منفذاً مهماً فقط، بل تُغيّر المعلومات المتاحة للجهات الفاعلة في الصراع، ومن ثم تُشكّل الصراع نفسه. وتُشير نتائج الدراسة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي توفر نظرة مهمة حول مساهمة التطور التكنولوجي في تغيير دور الجمهور الدولي والتأثير على الصراع.

وعلى مستوى مناقشة استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحروب والنزاعات، تبرز الدراسة التي أعدتها الأكاديمية بقسم الصحافة والإعلام في جامعة نوشاتيل، فيتوريا ساكو (Vittoria Sacco)، والأكاديمية بالمعهد الملكي للتكنولوجيا في ملبورن بأستراليا، ديانا بوسيو (Diana Bossio)، والمعنونة بـ "استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في التغطية الإخبارية للحرب والصراع: الفرص والتحديات" (3). وترصد الدراسة تصورات الصحفيين للتهديدات والفرص التي يفرضها استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الصراعات استناداً إلى مقابلات مع صحفيين سويسريين متخصصين في تقارير الحرب. وتؤكد نتائج الدراسة أن شبكات التواصل الاجتماعي تُعد جزءاً أساسياً من بيئة العمل الصحفي، ولئن كانت توفر فرصاً لنشر الأخبار بسرعة، والوصول إلى جمهور أوسع، فإنها تُثير أيضاً مستويات جديدة من التعقيد في الممارسة الصحفية، خاصة فيما يتعلق بتدفق الأخبار، والتحقق من المعلومات.

وفي سياق الدراسات المنهجية التي تسعى إلى تطوير منهجيات للاستفادة من محتوى شبكات التواصل الاجتماعي في تحليل الحروب والنزاعات، يُناقش الأكاديمي في الوكالة البحثية "فورنسك أرشيتكتشر" (Forensic Architecture) بلندن، جاكوب

هاوتر (Jakob Hauter)، استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في تحليل الصراعات بالاستناد إلى نهج دراسات النزاع الجنائي في بحثه المعنون بـ "دراسات النزاعات الجنائية: فهم الحرب في عصر شبكات التواصل الاجتماعي" (4). وتكمن أهمية الدراسة في سعيها لاستكشاف الطرق التي يتم من خلالها توثيق وتحليل الحروب في العصر الرقمي باعتماد المحتوى المنشور عبر شبكات التواصل الاجتماعي. ويُقدّم هاوتر ابتكاراً منهجياً يتمثل في "التبّع الجنائي الرقمي" لمواجهة التضييق وتحدي التعامل مع المعلومات المستمدة من شبكات التواصل الاجتماعي، وجعل أبحاث دراسة الحالة حول أسباب الحرب مناسبة لزمان شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يُعد إضافة بحثية باستخدام أدوات المصادر المفتوحة في دراسات الصحافة الاستقصائية. وتُشير نتائج الدراسة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت مرجعاً أساسياً للأدلة الرقمية، وهو ما يؤكد فاعليتها في توثيق الانتهاكات، لكنها في ذات الوقت تُفرز تحديات أخرى، مثل التّحقّق من المعلومات وتقنيات التزييف العميق والتضييق الإعلامي لروايات الحرب والأبعاد القانونية لاستخدام الأدلة الرقمية المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي.

وتناقش الدراسة التي أعدتها الأكاديميتان، نينا مولر (Nina Müller)، وجيني ويك (Jenny Wiik)، بعنوان "من حارس البوابة إلى فاتح البوابة: مساحات مفتوحة المصدر في الصحافة الاستقصائية" (5)، التحوّل الذي شهدته الصحافة الاستقصائية في ظل استخدام أدوات المصادر المفتوحة الناشئة، مثل "إيروورز" (Airwars) و"بيلينغكات" (Bellingcat)، "فورنسك أرشيتكتشر"، و"سيريان أرشيف" (Syrian Archive)، بوصفها أدوات فعّالة تجلب المزيد من الكفاءة والجودة والتكنولوجيا نحو الممارسة الصحفية. وتؤكد نتائج الدراسة أن دور الصحفي الاستقصائي شهد تحولاً مع استخدام أدوات المصادر المفتوحة؛ إذ لم يُعد مجرد حارس بوابة، بل أصبح الصحفي يُوظف أدوات المصادر المفتوحة لإنتاج تحقيقات تستند إلى البيانات والأدلة الرقمية المتنوعة. وعلى الرغم من أن هذه الأدوات تزيد من تعاون الصحفيين إلا أن التحقق من البيانات التي استُقيت باستخدام أدوات المصادر المفتوحة ليست عملية سهلة، وهذا يفرض على الصحفيين تطوير مهاراتهم الرقمية. كما تُشير نتائج الدراسة إلى أن الممارسات الصحفية الجديدة مفتوحة المصدر تتعاظم في حقل الصحافة الاستقصائية، وهو ما يُعزّز قيم المساءلة والمصلحة العامة، ومن ثم تصبح

الصحافة الاستقصائية أكثر تعاونية بفضل هذه الأدوات. وهكذا يحوّل الباحثون في مجال المصادر المفتوحة دور الصحفي من "حارس للبوابة" عبر التعاون الحرّ إلى "فاتح للبوابة" نحو مساحات فاعلة جديدة.

ورغم الأهمية البحثية لهذه الدراسة، فإنها أغفلت الجوانب التي تتعلق بالمخاطر المهنية والقانونية والأخلاقية، كما أغفلت التحديات التقنية التي قد تواجه الصحفيين عند استخدام أدوات المصادر المفتوحة نظرًا لغياب التدريب اللازم أو لصعوبة في الوصول إلى البيانات أو تحليلها. في حين تُناقش دراسة الأكاديمية أندريا كارسون (Andrea Carson)، بعنوان "فهم الصحافة الاستقصائية التعاونية في عصر" ما بعد الحقيقة" (6)، دورَ شبكات التواصل الاجتماعي في ظهور شكل جديد من الصحافة الاستقصائية التعاونية، استنادًا إلى منهجية نوعية وإجراء مقابلات مع صحفيين استقصائيين. وتبحث الدراسة حالات محددة مثل تحقيقات "أوراق بنما"، بوصفها تحولًا في سياق الممارسة الصحفية الاستقصائية من بيئة أخبار شديدة التنافس إلى بيئة تعاونية تتبادل المعلومات. وتشير نتائج الدراسة إلى أن البيئة التعاونية الدولية في الصحافة الاستقصائية تُعزّز الشفافية والمساءلة، وأن حقل الصحافة الاستقصائية يشهد تحولًا من العمل الفردي أو المؤسسي نحو العمل التعاوني الدولي. كما أن تطور الأدوات التقنية أسهم في تعزيز هذا النوع من الممارسة الصحفية الاستقصائية. وتُقدّم الدراسة مساهمة نوعية في حقل دراسات الصحافة الاستقصائية في العصر الرقمي، لكنها لا تُشير إلى التحديات المهنية والمخاطر التي قد تواجه الصحفيين في العمل التعاوني الدولي على مستوى التحقيقات العابرة للحدود.

الإستراتيجية المنهجية

اعتمد الباحث المنهج النوعي الذي يُساعد في تقديم فهم معمق وشامل لدور شبكات التواصل الاجتماعي في التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية على غزة، وإثراء الصحافة الاستقصائية من خلال المحتوى الذي ينشره الصحفيون والنشطاء المحليون وشهود العيان. كما تهتم الدراسة بتحليل التجارب الذاتية للصحفيين العاملين في غرف الأخبار، والذين أنجزوا تحقيقات صحفية اعتمدوا فيها على شبكات التواصل الاجتماعي وأدوات المصادر المفتوحة في إطار تحقّقاتهم من الأخبار وروايات أطراف الحرب، وتحديدًا رواية جيش الاحتلال الإسرائيلي. ويُركز

المنهج النوعي على أسلوب مرن لطرح الأسئلة، ويمكن للباحث تغيير الأسئلة أو طرح أسئلة لاحقة في أي وقت (7) لإضفاء الشمولية والمرونة على مقارنة كيفية استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي في إطار التغطية الإعلامية والتحقق من الأخبار، مع الاهتمام بالفرص والتحديات التي ترتبط بهذه الممارسة الصحفية. واستخدم الباحث أسلوبين أساسيين في البحوث النوعية، أولهما: المقابلات الشخصية، وهي أكثر أدوات القياس استخدامًا لجميع البيانات في البحوث النوعية (8). وقد أجرى الباحث مقابلات مع عينة قصدية من الصحفيين الذين واصلوا تغطيتهم للحرب الإسرائيلية على غزة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وصحفيين أنجزوا تحقيقات استقصائية من خلال هذه المنصات، وكذلك أدوات المصادر المفتوحة في إطار التأكد من رواية جيش الاحتلال الإسرائيلي. وتقدم هذه المقابلات معلومات مهمة حول استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي في التغطية الإخبارية والأعمال الاستقصائية، وتستعرض أيضًا التحديات المختلفة التي واجهت الصحفيين، وكذلك الأساليب التي اعتمدوا عليها لضمان الدقة خلال تغطيتهم الصحفية. وأجرى الباحث مقابلات معمقة مع أحد عشر صحفيًا، خلال الفترة الممتدة من 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 إلى 12 فبراير/ شباط 2025، بينهم سبعة صحفيين غطوا الحرب على غزة، وهم: إسلام بدر، مراسل "التلفزيون العربي"، وحمدان الدحود، مصور قناة "الجزيرة"، وهند الخضري، مراسلة قناة "الجزيرة الإنجليزية"، وعبد القادر صباح، مراسل قناة "شمس" الإخبارية، وعبد الله مقداد، مراسل "التلفزيون العربي"، وشروق العيلة، صحفية ومنتجة، وإبراهيم قنن، مراسل "الغد العربي".

أما الأسلوب الثاني التي اعتمده الباحث فهو دراسة الحالة، وتتمثل السمة الرئيسية لدراسة الحالة في تركيزها على حالة واحدة أو عدد قليل من "حالات" الظاهرة أو الحدث (9)، وتتبع العناصر المكونة لها ومظاهرها، والعلاقة بين متغيراتها، والعوامل التي تسهم في تشكيل الظاهرة. وتكمن أهمية دراسة الحالة في تسليط الضوء على سياق محدد يرتبط بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، واستعراض نماذج محددة من التحقيقات الصحفية التي أنجزت خلال الحرب واعتمدت على الأدوات الرقمية بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي بهدف تحديد أفضل الممارسات لإثراء الصحافة الاستقصائية أثناء تغطية الحروب والنزاعات. وفي هذا الإطار، أجرى الباحث

مقابلات شخصية معمقة مع أربعة صحفيين، وهم: عمرو القزاز، مدير وكالة "سند" المختصة في رصد الأخبار والتحقيق بشبكة الجزيرة، ومحمد الزعانين، صحفي بوكالة "سند"، وجبر المصري، منتج أخبار بوكالة "سند"، وحسن خضري، مدير تحرير وكالة "سند".

وتهدف هذه الأساليب البحثية إلى تقديم منظور شامل للتحديات والاعتبارات الأخلاقية التي واجهت الصحفيين خلال استخدامهم شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحرب على غزة، وتوثيق جرائم الحرب التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في القطاع. لذلك يُصبح المحتوى الذي ينشره الصحفيون على حساباتهم مرجعاً موثقاً، خاصة للصحفيين الاستقصائيين الذين يُنجزون أعمالاً صحفية استقصائية في سياق الحرب، أو يهتمون بعملية التَّحَقُّق من المعلومات المنشورة في فضاء شبكات التواصل.

معايير اختيار العينة

اعتمد الباحث أسلوب العينة القصدية في اختيار الصحفيين الذين يمثلون مجتمع الدراسة، وبلغ عددهم أحد عشر صحفياً بناءً على مجموعة من المعايير التي تشمل:

- الهوية المهنية للمبحوث: وقد جرى تحديدها في صحفي يعمل في سياق تغطية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أو صحفي شارك في إنجازات تحقيقات صحفية خلال الحرب.

- استخدام شبكات التواصل الاجتماعي: تمَّ اختيار الصحفيين الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي في إطار تغطيتهم الصحفية للإبلاغ عن الأحداث في الوقت الفعلي وجمع الأخبار والتَّحَقُّق منها، أو الصحفيين الذين قاموا بإنجاز تحقيقات صحفية بالاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي وأدوات المصادر المفتوحة.

- تنوع أفراد العينة: حرص الباحث أن تُمثِّل العينة المختارة مجموعةً من الصحفيين الذين يعملون في وسائل الإعلام التليفزيونية والرقمية لإضفاء التنوع على وجهات النظر والتجارب الشخصية للصحفيين لتقديم فهم شامل حول استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في سياق تغطية الحرب على قطاع غزة.

دليل المقابلات

أجرى الباحث المقابلات بشكل شبه منظم بسبب الظروف الميدانية التي يعمل فيها الصحفيون الفلسطينيون في قطاع غزة، وكذلك لإضفاء مزيد من المرونة للمبحوثين، ومنحهم الوقت الكافي لاستعراض تجاربهم، خاصة تلك المتعلقة باستذكار لحظات صعبة مع مراعاة احترام مشاعرهم نظرًا لحساسية الموضوعات التي تتم مناقشتها، خاصة استهداف المدنيين والمستشفيات. وشملت الموضوعات الرئيسية التي ركزت عليها المقابلات:

- تحديات التغطية الإعلامية في سياق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (2023-2024).
- فاعلية شبكات التواصل الاجتماعي وأدوات المصادر المفتوحة في عملية جمع المعلومات والتحقق من الأخبار.
- التحقق والدقة خلال تغطية الحرب، خاصة المعلومات التي تم الحصول عليها من الشبكات الاجتماعية.
- المخاوف والاعتبارات الأخلاقية أثناء الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحرب.
- أفضل الممارسات حول دور شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحرب على غزة.

جمع وتحليل البيانات

قام الباحث بتحليل المقابلات باستخدام نهج "التحليل الموضوعي" (10) الذي يُعد إطارًا تحليليًا لفهم المعلومات النوعية التي ترتبط بآراء الصحفيين وتجاربهم. ويتضمن هذا الإطار تحديد وتصنيف الأنماط المتكررة استنادًا إلى إجابات أفراد العينة خلال المقابلات. ويُركز التحليل الموضوعي على المفاهيم والآراء والخبرات، ولا يرتبط هذا النهج بمنظور معرفي أو نظري معين، وهذا يجعله أسلوبًا مرناً، لكنه يتطلب غزارة في البيانات ضمن سياق محدد. وتُقدّم الأكاديميتان، فيرجينيا براون (Virginia Braun) وفكتوريا كلارك (Victoria Clarke)، دليلًا يتكوّن من ست

مراحل، وهو إطار ملائم لإجراء هذا النوع من التحليل، وتتضمن هذه المراحل: التعرف على البيانات، وإنشاء رموز أولية، والبحث عن الموضوعات، ومراجعة الموضوعات، وتحديد الموضوعات وتسميتها، وكتابة النتائج(11).

قبل إجراء المقابلات، تواصل الباحث مع الصحفيين ويُن لهم أهداف الدراسة وأهميتها، وأرسل نموذجًا للموافقة على المشاركة في المقابلات، وتعهّد بحماية البيانات بشكل صارم. وشارك الصحفيون في الدراسة بصفتهم المهنية وبطوعية وبموافقة صريحة منهم. بعد جمع البيانات، صنّف الباحث البيانات ضمن خمسة موضوعات بحثية تتوافق مع أهداف الدراسة، واحتفظ بإجابة كل مبحث عن كل سؤال، وقام بتسجيل كل إجابة في ملف صوتي، ثم استعان بأداة "سونيكس" (Sonix)(12) لتحويل المحتوى الصوتي إلى نص. وكانت هذه الخطوة الأولى في التعرف على البيانات، ثم أنشأ الباحث قائمة لكل مبحث باستخدام برنامج "دلفي" لتحليل البيانات النوعية(13). وتضمنت القائمة إجابات أسئلة المقابلة كخطوة أولى تُساعد الباحث في التعرف على البيانات وتصنيفها بدقة. أما الخطوة الثانية فتمثّلت في إنشاء رموز أولية استنادًا إلى استكشاف إجابات المبحوثين، ثم بدأ الباحث في تحديد الموضوعات حسب إجابات المبحوثين، ووفقًا للرموز التي أنشأها كخطوة ثالثة. أما الخطوة الرابعة فتضمنت مراجعة الموضوعات بهدف التأكد من انسجامها مع العنوان البحثي والأهداف البحثية، ثم اعتمد الباحث الموضوعات للتحليل الموضوعي. وبعد إجراء الخطوات الخمس الأساسية، بدأ الباحث بكتابة التحليل الدقيق لبيانات المقابلات.

الإطار النظري

غيّرت شبكات التواصل الاجتماعي أنماط التغطية الإعلامية للحروب والنزاعات بعد أن صارت أدوات ثرية الموارد تُعزّز الممارسة الصحفية أثناء تغطية الأحداث. وتُمثّل شبكات التواصل فضاءً معلوماتيًا يُتيح للصحفيين، وكذلك للنشطاء المحليين وشهود العيان، الإبلاغ عن الأحداث ومشاركة الصور ومقاطع الفيديو بشكل مباشر، وهو ما يُشكّل تدفقًا هائلًا وسريعًا للمعلومات قد لا تتمكّن وسائل الإعلام التقليدية من رصده وتوثيقه خلال الحروب والنزاعات. إن السرعة والتفاعلية التي تتميز بها شبكات التواصل تُمكن الصحفيين من متابعة الأحداث، وفحص الروايات، وجمع

وجهات النظر خلال تغطية الحروب والنزاعات؛ مما يُضيف المزيد من الشمولية والمهنية للتغطية الإعلامية. ورغم ذلك، فإن المعلومات الهائلة التي تُنشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي خلال الحروب والنزاعات تستلزم من الصحفيين المزيد من عمليات الدقة في اختيار المصادر، والتَّحَقُّق من الأخبار لضمان مصداقيتها، وهو ما يُثير تحديات أخلاقية ومهنية للممارسة الصحفية في العصر الرقمي.

وتُشكّل نظرية ثراء وسائل الإعلام (Media Richness Theory)، التي وضعها ريتشارد دافت (Richard Daft) وروبرت لينجيل (Robert Lengel) عام 1986، إطاراً مناسباً لدراسة استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحرب على غزة، ودورها في إثراء الصحافة الاستقصائية. وتُقيّم هذه النظرية وسائل الاتصال بناءً على "ثرائها" أو فاعليتها في نقل المعلومات لتعزيز الفهم في الوقت المناسب. وانبثقت من دراسات الاتصال التنظيمي، وهدفت إلى توجيه اختيار أفضل وسيلة اتصال لأنواع محددة من التفاعلات المتعلقة بالعمل. ويُحدّد ثراء الوسائل بناءً على عدة عوامل، منها: القدرة على تقديم التغذية الراجعة، ونقل الإشارات الاجتماعية، وقدرة الوسيلة على دعم استخدام اللغة الطبيعية (14).

وتُمثّل نظرية ثراء وسائل الإعلام الأساسَ الرائد للدراسات حول تكنولوجيا الاتصالات المتطورة باستمرار، وسلوك استخدام وسائل الإعلام (15). ووفقاً لمؤسسي النظرية، تُستخدَم وسائل الإعلام الثرية إشارات متعددة، وردود فعل، ولغة عالية التنوع؛ إذ يُمكن ثراء الوسائل الإعلامية الأفراد من تفسير القضايا الصعبة، وغير القابلة للتحليل، والعاطفية، والمليئة بالصراعات، والتوصّل إلى اتفاق بشأنها. وتُفضي المناقشات المباشرة إلى لغة وتفسير مشتركين (16). وتتكوّن النظرية من عدة مفاهيم أساسية تتمحور حول ثراء الوسيلة الإعلامية، وهي: قدرة الوسيلة على معالجة المعلومات المتعددة في وقت واحد، وجذب التخصيص الشخصي، واستخدام اللغة التعبيرية، والعلاقة بين غموض مضمون الرسالة وثراء الوسيلة؛ إذ كلما زاد غموض المضمون كانت الوسيلة الأكثر ثراءً هي الأنسب للاستخدام، وكلما كانت الوسيلة تتطلب وجوداً اجتماعياً يؤدي ذلك إلى تعزيز فورية الاتصال (17).

وتستند الدراسة إلى نظرية ثراء الوسيلة الإعلامية إطاراً نظرياً لفهم وتحليل استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وذلك لثلاثة أسباب منهجية رئيسية:

أولاً: تُعرّف النظرية "الثناء" بأنه الوسيلة القادرة على معالجة المعلومات الغامضة عبر توفير إشارات متعددة، تتضمن إشارات بصرية، أو سمعية، أو نصية، إلى جانب التفاعل الفوري، وهو ما يتطابق مع خصائص شبكات التواصل الاجتماعي وطبيعة التغطية الإعلامية للصحفيين أثناء الحروب والنزاعات، وهي ظروف معقدة تتسم بتسارع الأحداث وغموض المعلومات. ووفقاً لمرتكزات النظرية، فإن وسائل الإعلام التي توفر رجوع الصدى تكون أكثر ثراءً، وكلما قلَّ الغموض كان الاتصال الفعّال أكثر حدوثاً (18). وتوفر شبكات التواصل إمكانية التفاعل الفوري مع الأحداث والنشر الفوري عنها، وهو ما يمكن اعتباره "رجوع الصدى" الذي يجعل هذه الشبكات أكثر تفاعلية.

ثانياً: تقترح النظرية معايير كمية ونوعية، مثل: سرعة التغذية الراجعة، وتعدد قنوات الاتصال، وقدرة الوسيلة على تخصيص مضمون الرسالة. وتوفر هذه المعايير تفسيراً نظرياً لكيفية اختيار الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي بناءً على الظروف الميدانية خلال التغطية، وكذلك نوع المهمة الصحفية كالإبلاغ عن الأحداث والأخبار العاجلة، أو جمع المعلومات في إطار التأكد من رواية أحد أطراف الحرب، أو لإنجاز تحقيق صحفي.

ثالثاً: تسمح نظرية ثناء وسائل الإعلام بفحص التناقض في استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي، ففي الوقت الذي تتسم فيه هذه المنصات بثناء تقني عالٍ، فإنها تُعتبر ميداناً للأخبار المضلّة، وهو ما يزيد التحديات المهنية أمام الصحفيين. ويُمثل هذا السبب المنهجي مثالاً لاختبار فرضيات النظرية حول العلاقة بين ثناء الوسيلة وجودة الرسالة الإعلامية.

وتفترض النظرية أن وسائل الإعلام لديها القدرة على حلّ الغموض الذي يواجه الجمهور، وتقديم تفسيرات متنوعة، وتسهيل عملية الفهم على الجمهور المستقبل للرسالة؛ إذ إن ثناء المعلومات هو العملية التي تقوم فيها الرسالة بتخفيض درجة الغموض، وإيجاد مساحة من المعاني المشتركة باستخدام وسيلة اتصالية معينة (19). وفي سياق تغطية الحرب الإسرائيلية على غزة، تتكيّف نظرية ثناء الوسائل الإعلامية مع موضوع الدراسة من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية:

- التعامل مع الغموض: تتميز الحروب والنزاعات بغياب الصورة الحقيقية وازدياد الغموض والتناقض بين روايات أطراف النزاع، وهذا ما يجعل ثناء شبكات التواصل

الاجتماعي أداة مثالية للصحفيين للتغلب على الغموض. على سبيل المثال، يمكن لتغريدة ناشط محلي في غزة تتضمن إبلاغاً عن حدثٍ ما عبر منصة "إكس" أن تربط الصحفي مع فيديو قصير آخر نشره شاهد عيان على "فيسبوك" من موقع الحدث، يُشير إلى مكان الحدث في خرائط غوغل؛ مما يوفر إشارات متعددة في سياق حدث واحد يُساعد الصحفيين على إزالة الغموض حول هذا الحدث خلال التغطية الإعلامية.

- التفاعلية أداة للتحقق: تُتيح شبكات التواصل الاجتماعي التفاعل المباشر للمستخدمين مع الأحداث خلال الحروب والنزاعات، وهذا يوفر للصحفيين إمكانية التَّحَقُّق من المعلومات بالاستعانة بالمصادر الجماعية المتاحة على هذه الشبكات (Crowdsourced Fact-Checking). ويُسهِّم التفاعل والنشر الفوري للأخبار في وقتها الفعلي في إمكانية تقليل الغموض من خلال تفكيك السرديات المُضلِّلة لأحداث الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

- التخصيص السياقي: يُتيح محتوى شبكات التواصل الاجتماعي للصحفيين استخدام اللغة التعبيرية أو اللهجة المحلية الفلسطينية خلال التغطية، وهو ما يُعزِّز فعالية الرسالة الإعلامية.

إن الاستناد إلى نظرية ثراء الوسائل الإعلامية يوفر إطاراً مرناً يعتمد على الخصائص التقنية الثرية لشبكات التواصل الاجتماعي، مثل السرعة والتفاعل وسهولة الاستخدام والكفاءة الرقمية للصحفي للتعامل مع تعقيدات هذه الشبكات والسياق المتمثِّل في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

ويستخدم الصحفيون شبكات التواصل الاجتماعي والمصادر المفتوحة للبحث أو التَّحَقُّق من المعلومات أثناء التغطية الإعلامية للنزاعات والحروب، وكذلك في إطار الوصول لمصادر المعلومات المتمثلة في المستخدمين النشطين بوصفهم شهوداً ميدانيين. وبهذا المعنى توفر شبكات التواصل الاجتماعي خزانة معلوماتية للصحفيين الاستقصائيين في إطار جمع الأخبار والتَّحَقُّق منها، حين تنعدم سُبُل الوصول إلى ميدان الحرب.

وتسمح شبكات التواصل الاجتماعي بالوصول إلى القصص والمواد الإعلامية الأصلية، والتي غالباً يتم نشرها من قِبَل الشهود أو النشطاء المحليين؛ إذ تُلبِّي هذه

المواد حاجة الصحفيين إلى مزيد من المعلومات لإنشاء سرد صحفي للحرب بعيداً عن سرديات طرفي النزاع. و"يُنظر إلى كل من وسائل الإعلام الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها أدوات مهمة لقراءة الأخبار عبر الإنترنت، ولكن نوع الاحتياجات التي تُلبّيها كل وسيلة ليست هي نفسها. وعلى الرغم من أن الاختلافات بينهما صغيرة، إلا أنها تُشكل جوهر الطريقة التي يختبر بها المستخدمون الأدوات ويستخدمونها" (20). أما في مسألة التفاعل، فإن الصحفيين يتفاعلون مع مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي عبر إنتاج ومشاركة القصص الصحفية، أو من خلال عملية التّحقّق من المعلومات، أو عبر الوصول إلى المصادر الأصلية للمحتوى المنشور على شبكات التواصل الاجتماعي.

2. تحديات ومخاطر التغطية الإعلامية للحرب على غزة

الحرب الإسرائيلية على الصحافة والصحفيين

بالموازاة مع الحرب التي شتّتها إسرائيل على قطاع غزة، كانت هناك حرب أخرى تخوضها على المستوى الرمزي في محاولة للهيمنة والتحكم في الرأي العام العالمي؛ إذ سعت إسرائيل إلى تثبيت رواياتها لمجريات الحرب. ولتحقيق هذه الغاية استهدفت المؤسسات الإعلامية ومكاتب وكالات الأنباء الدولية، والصحفيين الذين يقومون بتغطية الحرب. ومنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، اغتالت إسرائيل أكثر من مئتي صحفي فلسطيني، وصنّف عام 2024 بـ"العام الأكثر دموية بحق الصحفيين حول العالم"، نصفهم قُتل في قطاع غزة وحده، وفقاً لتقارير دولية (21). ويمثّل الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأول الذي يمنع الصحفيين من مواصلة التغطية من خلال استهدافهم أو تهديدهم أو استهداف مؤسساتهم: "إن التحدي الأساسي هو الاحتلال الإسرائيلي؛ إذ يتمّ استهداف الصحفيين بشكل مباشر، بل يجري استهداف كل شيء على وجه الأرض. لم يكن مسموحاً لأي صحفي بالتغطية في معظم أوقات الحرب" (22). وأدى استهداف الطواقم الصحفية والمؤسسات الإعلامية إلى تزايد المخاطر الجسدية والنفسية التي تعرض لها الصحفيون؛ مما جعل عدداً كبيراً منهم يواجهون ظروف عمل قاهرة وغير آمنة. كما أن استهداف الجيش الإسرائيلي للمؤسسات الإعلامية شكّل ضغوطاً نفسية كبيرة على الصحفيين؛ مما أثر في قدرتهم على متابعة عملهم بكفاءة وموضوعية، "لدينا مشكلة في الاتصالات والإنترنت؛ إذ

دَمَّر الاحتلال المكاتب التي نعمل فيها، لذلك نحن نعمل من الشوارع والمستشفيات، وهي أماكن غير مهيأة للعمل الصحفي" (23).

من جانب آخر، لم تكن عملية التَّحَقُّق من المعلومة الميدانية أمراً سهلاً للصحفيين في قطاع غزة. فقد واجه الصحفيون حالة من الإرباك لانعدام آلية الوصول إلى المصادر نتيجة كثافة الأخبار واستهداف مناطق واسعة من قطاع غزة، مما أثر في سرعة الإبلاغ عن الأحداث خلال التغطية. فقد كان "التحدي الأبرز هو الوصول إلى المصادر الرسمية أو الميدانية، وكنا نتأخر في إرسال بعض العوَّاجِل والأخبار ونفضل التَّأْنِي قبل الإبلاغ عن الأحداث، وأحياناً كنا نعتمد على المصادر والمشاهدات الميدانية للتَّحَقُّق من الأخبار قبل الإبلاغ عنها" (24). وحرص الصحفيون أثناء تغطيتهم للحرب على الابتعاد عن استخدام الأرقام والأسماء عند الإبلاغ عن الأحداث، لاسيما الأخبار التي تتعلق باستهداف المرافق المدنية، مثل مراكز الإيواء والمدارس والمستشفيات، وفضلوا اعتماد المصادر الرسمية وإسناد المعلومات لجهات موثوقة وإضفاء المزيد من الدقة على التغطية الإعلامية، وكان ذلك نهجاً لأي صحفي في هذه الظروف: "فضلت انتظار المصادر الرسمية، مثل وزارة الصحة تجنباً للوقوع في فخ التضليل أو التسرع. وبسبب كثرة المعلومات تشعر أنك بحاجة أن تكون دقيقاً عند الإبلاغ عن الاستهدافات" (25).

أما على صعيد التحديات النفسية التي واجهت الصحفيين، فتمثَّلت في تعرُّض الصحفيين للكثير من المواقف الصعبة؛ إذ "واجه الصحفيون تحديات نفسية ناتجة عن آثار الحرب وترتبط بقساوة المشاهد التي تعرضوا لها. نحن نواجه كثافة عالية من مشاهد الدماء الصعبة" (26). أما بالنسبة للمشاهد والمواقف الأخرى التي تتسم بحساسية نفسية عالية؛ فقد أحدثت ندوباً نفسية للصحفيين نتيجة كثافة تغطية الأحداث، خاصة قصف المستشفيات ومراكز الإيواء واستهداف المدنيين.

أزمة الموارد الصحفية

يَعَدُّ الوصول الفوري إلى المعلومات أحد ركائز التغطية الإعلامية للحروب والنزاعات، وهو ما عجز عنه الصحفيون الفلسطينيون في قطاع غزة بسبب الأزمة المستمرة لانقطاع الاتصالات والإنترنت والكهرباء. وشكل ذلك تحدياً مهيئاً أعاق

قدرة الصحفيين على جمع الأخبار وتوثيقها في الوقت الفعلي. فقد كان "التحدي الأول الذي واجه الصحفيين في غزة هو انقطاع الإنترنت والاتصالات، وأصبح مصدر المعلومة هو وجود شخص في عين المكان يستطيع الإبلاغ عن الحدث عبر شرائح الإنترنت الإلكترونية، لكن هذا الحل عقد عملية التحقق من المعلومات" (27)؛ مما جعل مهمة التغطية الإعلامية أو عملية التحقق من المعلومة شاقة وخطراً ميدانياً. كما أن انقطاع الكهرباء أثر بشكل مباشر في قدرة الصحفيين على نقل الأخبار وتوثيق الجرائم والإبلاغ عن الأحداث بشكل فوري. وتعد الأجهزة الإلكترونية، مثل الكاميرات والهواتف وأجهزة البث والبطاريات، معدات أساسية للصحفي أثناء التغطية، وتحتاج إلى كهرباء وإنترنت دون انقطاع لضمان استمرار التغطية.

وقد أدى هذا الوضع الميداني أيضاً إلى "نقص المعلومات وصعوبة التواصل مع جهات الاختصاص، وأعاق استمرار التغطية" (28)، وتسبب في انقطاع التغطية عدة مرات خلال الحرب. وعلى المستوى الفني، أدى انقطاع الكهرباء إلى نفاد الطاقة من أجهزة الاتصال المختلفة التي يستخدمها الصحفيون للتواصل مع مصادر ميدانية أو لإرسال المواد الإعلامية إلى مؤسساتهم. ودفع انقطاع الكهرباء والاتصالات والإنترنت الصحفيين إلى ابتكار حلول ميدانية، مثل: استخدام البطاريات، أو البحث عن نقاط شحن، أو استخدام شرائح هواتف إلكترونية، وقد أثر ذلك على قدرتهم على الإبلاغ الفوري عن الأحداث وتأخر وصول الأخبار. وتتمثل أزمة الموارد الصحفية في "انقطاع الكهرباء الذي يُعد تحدياً أساسياً، ثم انعدام المواصلات، وانقطاع السولار الذي أدى إلى تقييد الحركة نحو الأماكن المستهدفة. كما أن انقطاع شبكات الاتصال قيد وصول الصحفيين إلى شهود العيان والمصادر الرسمية والميدانية" (29)، إضافة إلى ذلك، فإن انقطاع الكهرباء عن معظم مناطق قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، جعل التغطية وتوثيق الأحداث أثناء ساعات الليل مهمة خطيرة وشاقة نظراً لغياب الإضاءة وخطورة التنقل؛ مما فسح المجال للجيش الإسرائيلي لارتكاب المجازر خلال ساعات الليل.

وفي سياق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، يعكس انقطاع الكهرباء والإنترنت والاتصالات جهود إسرائيل ومحاولتها الممنهجة للسيطرة على التغطية الإعلامية داخل القطاع؛ حيث تؤدي هذه العوامل إلى عزل المؤسسات والكوادر الصحفية

عن العالم الخارجي، وهو ما يترك الأحداث دون تغطية ويُعزّز من انتشار الرواية الرسمية الإسرائيلية دون مساءلة أو تحقُّق.

وبجانب هذه التحديات، يواجه الصحفيون في غزة نقصاً على مستوى المعدات الإعلامية بسبب استهداف إسرائيل للمؤسسات الإعلامية في قطاع غزة، ومنع إدخال أي وفود أو معدات إعلامية؛ إذ "إن هناك نقصاً شديداً في ذلك ما جعل عدداً من الصور المهمة، أو المقابلات المهمة التي لحق بها خلل، لا تحظى بفرصة للبت أو النشر ولئن كانت وثائق مهمة وتوثيقاً لمجازر كبيرة" (30)، ما زاد من أعباء التغطية. وحاول الصحفيون التأقلم مع المعدات المتاحة التي تصلح للاستخدام، وهو ما أثر على تدفق المعلومات وتحديدًا مقاطع الفيديو من الميدان. كما أن النقص في أعداد الصحفيين والأفراد المؤهلين للتغطية الإعلامية، زاد من ساعات العمل التي يقضيها الصحفيون خلال التغطية. لذلك كان "التحدي الأكبر هو قساوة الحرب، في ظل عدد محدود من الصحفيين، والتي أدت إلى عدد كبير جداً من المجازر والأحداث والقصص التي لم تُوثَّق وبقيت طي الكتمان" (31).

مصادقية الأخبار عبر شبكات التواصل الاجتماعي

تُعَدُّ شبكات التواصل الاجتماعي أدوات أساسية للصحفيين لمتابعة تطورات الأحداث، خلال تغطيتهم للحرب على غزة. وعلى الرغم من الأدوار الإيجابية التي تؤديها شبكات التواصل في الأوقات الحرجة، إلا أن الواقع الميداني يفرض تحديات لا يمكن حصرها في انقطاع الكهرباء والإنترنت والاتصالات، بل تشمل أيضاً العوائق المهنية والأخلاقية التي تتعلق بمصادقية الأخبار التي تُسَتَقَى من الشبكات الاجتماعية؛ فقد كان "هناك انتشار هائل للأخبار المُضَلَّلَة والمفبركة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الدعاية الإسرائيلية التي رافقت سرد الأحداث. لذلك كانت شبكات التواصل غير مفيدة بسبب انقطاع الإنترنت؛ إذ لم نتمكن من جمع المعلومات أو الوصول إلى المصادر أو متابعة الأحداث الميدانية، مثل توغُّل القوات الإسرائيلية في مدن القطاع" (32).

وواجه الصحفيون أيضاً تحديات تتعلق باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي وأدوات المصادر المفتوحة، وعزَّوْا ذلك إلى انعدام الاتصالات والإنترنت، بالإضافة إلى ضيق

وقتهم الذي يستثمرونه في الإبلاغ عن الأحداث أو إرسال مقاطع مصوّرة لمؤسساتهم الإعلامية. وزادت مهام التّحقّق من الأخبار خلال تغطية الصحفيين للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نظرًا للتدفق الهائل للأخبار والشائعات؛ "فقد كان لشبكات التواصل دور كبير خلال التغطية، لكن الأخبار التي تُستقَى منها تفتقر إلى المصداقية، لذلك لم أَسْتند خلال تغطيتي إلى أي أخبار من شبكات التواصل الاجتماعي" (33). ويصف الصحفيون الأخبار التي تُستمد من شبكات التواصل الاجتماعي خلال الإبلاغ عن الأحداث بافتقارها للطابع المعلوماتي، "بصفتي مراسلة لا أهتم بالأخبار المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي؛ لأنها أخبار عمومية دون تفاصيل. لذلك اعتمدت على مجموعات تطبيق "واتساب" التي أنشأها الصحفيون خلال الحرب، فهناك مجموعة لكل محافظة في قطاع غزة، ويمكننا متابعة الأخبار وتفاصيل الأحداث من خلال هذه المجموعات التي تضم العديد من الصحفيين والمصادر الميدانية" (34). واعتمد الصحفيون في عملية التّحقّق من الأخبار إما على التحديثات التي تتم عبر مجموعات تطبيق "واتساب" التي أنشأها الصحفيون أو المواطنون في معظم مناطق القطاع، وإما بالرجوع إلى المصادر الرسمية، لاسيما مكتب الإعلام الحكومي في غزة أو وزارة الصحة الفلسطينية.

معضلة التّحقّق من الأخبار وضرورة العمل الميداني

يُعدّ التّحقّق من الأخبار شرطًا أساسيًا من شروط الممارسة الصحفية، وتمثّل الدقة "عقيدة" الصحفي في الظروف الطبيعية للعمل المهني، لكن يتحوّل هذا الشرط إلى عبء أمام الصحفيين خلال تغطية الحروب والنزاعات بسبب تزايد انتشار الأخبار المُضلّة في عصر شبكات التواصل الاجتماعي. إن تدخل الجمهور في عملية صنع الرسالة الإعلامية يُضعف المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لدى الصحفيين في ظروف الحروب اعتبارًا للعواقب التي قد تنتج عن التسرع في نقل الأخبار دون التأكّد منها. ويظل -في نظر بعض الصحفيين- "استخدام شبكات التواصل الاجتماعي خلال التغطية خيارًا شخصيًا، وهو يُساعد في الوصول إلى الخبر بسرعة قصوى قبل القنوات التلفزيونية أو الوكالات الإخبارية. لكن شخصيًا استخدم شبكات التواصل الاجتماعي في إطار التوعية" (35).

وللتغلب على عوائق مصداقية وفاعلية شبكات التواصل الاجتماعي خلال التغطية، اعتمد الصحفيون على الوسائل التقليدية للتحقق من الأخبار، سواء عبر الوصول إلى المكان، أو التواصل مع مصادر ميدانية (شهود العيان)، أو شبكة العلاقات القريبة من الحدث. ويُعد استخدام الأدوات المخصصة للتحقق من الأخبار مسألة صعبة وغير ممكنة بسبب انقطاع الإنترنت، بالإضافة إلى أن التحقق من الأخبار عبر شبكات التواصل الاجتماعي يكون في أحيان كثيرة خارج المهام المهنية للصحفيين الميدانيين، نظراً للظروف المعقدة التي يعملون فيها، "بسبب ضعف أو انقطاع الإنترنت، وكانت أبسط أساليب التحقق -عبر أدوات مثل البحث العكسي- غير ممكنة. لذلك اعتمدت على ذاكرتي أو على ملاحظة تفاصيل الصور لتحديد صحتها. وبصفتي مراسلاً ميدانياً، كنت أركز على تغطية الأحداث مباشرة؛ لأن التحقق كان من اختصاص الصحفيين في غرف الأخبار الذين يمتلكون الإمكانيات والوقت والقدرة على متابعة مثل هذه الأمور" (36). ولم يلجأ الصحفيون في قطاع غزة إلى هذه الوسائل التقليدية، مثل "الوصول والاعتماد على المشاهدة للتحقق من المعلومات" (37)، إلا بسبب التحديات التقنية واللوجستية والمخاطر التي واجهوها خلال التغطية نتيجة الحرب على قطاع غزة.

وقد تباينت آراء الصحفيين إزاء استخدام أدوات التحقق من الأخبار في سياق تغطية الحرب الإسرائيلية على غزة؛ إذ يؤكد الصحفيون العاملون في القطاع أن هذه الأدوات لا يمكن الاستعانة بها خلال ممارسة العمل الصحفي أو التغطية بسبب انعدام الإنترنت، وعندما يصل الصحفي إلى الإنترنت تكون الأولوية للإبلاغ عن الأحداث في وقتها الفعلي. ورغم هذا التباين في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، فإنها توفر إمكانيات مهمة في التغطية، لكن ينبغي التعامل معها بحذر للتغلب على التحديات الميدانية وأزمة الموارد الصحفية للحفاظ على استمرارية ومصداقية التغطية.

الاعتبارات الأخلاقية والمهنية

تتطلب التغطية للحرب توازناً بين تقديم المعلومات وحماية الخصوصية والحقوق الفردية للأشخاص والضحايا. ويثير البث الصوري للمعاناة الإنسانية خلال تغطية الحروب والنزاعات تساؤلات أخلاقية وجدلية، فبينما يمكن لهذا البث توثيق المعاناة

وإثراء الأخبار وكذلك حشد الرأي العام الدولي، إلا أنه قد يُجازف باستغلال صدمة الضحايا وتحويل معاناتهم إلى مشاهد استعراضية تنتهك خصوصيتهم. لذلك يُفضّل بعض الصحفيين في قطاع غزة تجنّب توثيق معاناة الضحايا. ويؤكد بعضهم من خلال تجربة في تغطية الحرب على القطاع استحالة انتهاكه "خصوصية أي ضحية سواء كان شهيداً أو جريحاً".. بل "أفضل احتضان أم الشهيد على تصويرها. وأحاول قدر الإمكان الابتعاد عن اللحظات الحساسة" (38). وتتزايد المعضلات المهنية التي تواجه الصحفيين أثناء تغطيتهم للحروب والنزاعات، لذلك يحاولون تحقيق التوازن بين الحفاظ على موضوعية التغطية وتجنّب انتهاك حقوق الأفراد والضحايا.

ويتطلّب هذا التوازن خبرة مهنية ومهارة شخصية حتى لا يبدو الصحفي الميداني غير مبال بالمعاناة الإنسانية، خاصة عند توثيقها. ويحاول الصحفيون التغلب على هذا التحدي بطلب الإذن من الأشخاص الذين يتم تصويرهم، "كنا نحصر على الاستئذان من الناس قبل التصوير، واحترام العادات والتقاليد والأعراف داخل المجتمع الفلسطيني من خلال الحفاظ على خصوصية وكرامة الناس أثناء التصوير" (39). بينما انتهك نشطاء محلّيون خصوصية الأفراد أثناء المواقف الحرجة تحديداً خلال مراسم توديع الشهداء في المستشفيات، ويُعدّ "نشر الصور للسيدات في المستشفى وهن مفجوعات أو مصدومات، أحد الانتهاكات التي يتجاوز فيها بعض الصحفيين والنشطاء خصوصية الضحايا" (40).

ويقتضي توثيق المعاناة الإنسانية خلال الحرب مستوى عالياً من المهنية، خاصة في عصر شبكات التواصل الاجتماعي التي يتوافر فيها لكل شخص كاميرته ومنصته الشخصية. وقد شهدت تغطية الحروب والنزاعات تحولات كبيرة على مستوى الاعتبارات الأخلاقية والمهنية، لاسيما أن "المخاوف الأخلاقية والمهنية تتعلق بمصداقية الصحفي، لذلك أتجنب نشر خبر دون التأكد من المصادر الميدانية، خوفاً من الوقوع في تجاوزات تؤثر على مصداقيتي خلال التغطية" (41). وتؤدي السرعة في النشر إلى مشكلات أخلاقية ومهنية خلال تغطية الحروب والنزاعات، مثل نشر أخبار غير مؤكدة أو انتهاك خصوصية الضحايا والمصادر. لذلك، يحاول الصحفيون تعميم بعض الأخبار عندما يُبلّغون عن أحداث لا تتوافر بشأنها التفاصيل الدقيقة، فيُفضّلون ذكر الخبر دون تفصيل إلى حين التأكد من تفاصيل الخبر من

مصادر رسمية أو ميدانية، فمثلاً يتجنب الصحفيون ذكر الأسماء والأرقام عند قصف المنازل المدنية، "لا أذكر أسماء العائلات عند استهداف المنازل؛ إذ يُعد ذلك أبرز تحدٍّ أخلاقي ومهني وله عواقب يمكن أن تُحدث إرباكًا خلال التغطية.. وإذا كانت المعلومة مهمة فيجب أن تصل بالشكل المطلوب؛ إذ إن هناك معايير مهنية ينبغي أن تخضع لها"(42).

ويُعد الجانب الأخلاقي شرطاً مهماً لصحافة الحروب والنزاعات، ولذلك يجب على الصحفيين التعامل مع التحديات المهنية والاعتبارات الأخلاقية بالتزام راسخ بالحقيقة ومبادئ المسؤولية الاجتماعية من أجل أن تخدم التغطية الإعلامية للحرب المصلحة العامة دون أي تجاوزات مهنية أو أخلاقية تؤثر على نزاهتهم الإعلامية.

صحافة الحرب: تحديات وممارسات

أفرزت تغطية الحروب والصراعات تحديات غير مسبقة؛ إذ تتميز بظروف ميدانية لا يمكن توقعها، وهذا يتطلب من الصحفيين المزيد من الجهوزية للتعامل مع المخاطر الميدانية والتحديات المهنية ملتزمين بتغطية إعلامية دقيقة وموضوعية تراعي أخلاقيات الممارسة الصحفية. وفي سياق الحرب على غزة، أدت شبكات التواصل الاجتماعي وأدوات المصادر المفتوحة دوراً حاسماً في التغطية. ورغم أن فرص استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي اتسعت بالتفاوت بسبب القيود المفروضة، إلا أنها ساعدت الصحفيين في سرعة الوصول إلى المصادر الأصلية، وجمع الشهادات الحية، وتوثيق مشاهد القصف والأحداث المرتبطة بحرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة. كما أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تذليل العقبات التي واجهت الصحفيين نتيجة منع الطواقم الصحفية الدولية من الوصول إلى قطاع غزة، واستهداف الصحفيين والطواقم الإعلامية، والتحديات الميدانية واللوجستية التي واجهت الصحفيين في القطاع. لذلك تُعد "شبكات التواصل الاجتماعي مساحة حيوية لنشر قصص لا تغطيها وسائل الإعلام التقليدية بهدف تسليط الضوء على تفاصيل إضافية في القصص الصحفية"(43). لذلك وفرت شبكات التواصل الاجتماعي الفرصة لعدد كبير من النشطاء والصحفيين المحليين لاتخاذ مواقع متقدمة خلال تغطية الحرب، وهو ما جعلهم لاحقاً مصادر ومراسلين ميدانيين لكثير من المؤسسات الإعلامية الدولية.

وفي ظل هذه الظروف، يحاول الصحفيون تحديد أولوياتهم بعناية لضمان سلامتهم ومصداقية أخبارهم، و"ينبغي أن يكون الصحفي حذرًا عند استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وأن يكون أيضًا واثقًا من مصادره، وأن يكون هو مصدر الخبر المنشور على شبكات التواصل الاجتماعي لا أن يكون مصدره شبكات التواصل" (44). إلى جانب ذلك تتزايد أهمية فهم التأثير المحلي للأخبار غير الدقيقة في الحالة الفلسطينية؛ ومن ثم فإن "أفضل الممارسات خلال تغطية الحرب تتمثل في ضرورة عدم الانجرار وراء ما ينشره الإعلام الإسرائيلي نظرًا لتأثيره المباشر على الحالة الإنسانية والمعيشية للناس في قطاع غزة" (45)، وتفادي نشر الأخبار الكاذبة أو المُضَلَّلَة التي تضيف المزيد من الإرباك بالنسبة لمن يتجرعون مرارة الحرب.

وتُعدّ شبكات التواصل الاجتماعي أدوات حيوية للوصول إلى المعلومات والتَّحَقُّق من الأخبار ومتابعة وفهم الأحداث، بالإضافة إلى تجاوز الحواجز السياسية والأفكار المغلوطة عن القضية الفلسطينية أو المعاناة الإنسانية في قطاع غزة، ورغم ذلك يجب التعامل بحذر مع المعلومات المتداولة عبر هذه الشبكات. وليس هناك شك في أن "شبكات التواصل الاجتماعي حقّقت إنجازًا في التعريف بالقضية والمعاناة الفلسطينية، ولاستثمار هذا الإنجاز ينبغي أن تكون الممارسة الإعلامية موضوعية ودقيقة دون تحريف أو تزييف أو تضليل؛ لأن الكثير من المحتوى المنشور على شبكات التواصل يُسيء لمعاناة الشعب الفلسطيني" (46). لذلك، من الضروري التَّحَقُّق من صحة الأخبار والالتزام بالمعايير المهنية ومراعاة الاعتبارات الأخلاقية لضمان تقديم تغطية موضوعية للأحداث. وهنا، "يجب أن تُستخدَم هذه الشبكات في اتجاهين، الأول هو الاطلاع على ما لدى الناس باعتبارهم مرسلين وليسوا فقط مستقبلين في العملية الإعلامية، أما الاتجاه الثاني فهو أن هذه الشبكات تُعد وسيلة اتصال مباشرة بين الصحفي والناس" (47).

3. التحقيقات الصحفية خلال الحرب: قصف المستشفى الأهلي نموذجًا

اختار الباحث أداة دراسة الحالة لتحليل كيفية استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي خلال تغطية الحرب الإسرائيلية على غزة، وبحث السياق الذي أصبحت فيه شبكات التواصل الاجتماعي منفذًا لمعلوماتيًا للتَّحَقُّق من الأخبار. وتُركز دراسة الحالة على التحقيقات التي تناولت قصف المستشفى الأهلي العربي (المعمداني)، في

اليوم الحادي عشر من الحرب على غزة، بهدف وضع استخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي في إطار محدد، وهو إثراء محتوى الصحافة الاستقصائية.

جمع بيانات دراسة الحالة

اعتمد الباحث في دراسة الحالة على جمع البيانات استناداً إلى شبكات التواصل الاجتماعي ومصادر الأدوات المفتوحة:

- تحقيقات صحفية منشورة لوسائل الإعلام عن قصف المستشفى الأهلي.
- الفيديوهات التي ينشرها الصحفيون والنشطاء المحليون وشهود العيان في قطاع غزة.
- البيانات الرسمية الصادرة عن الجانب الإسرائيلي والفلسطيني.
- مقابلات شخصية مع صحفيي وحدة التحقيقات الاستقصائية مفتوحة المصدر في وكالة "سند" بشبكة الجزيرة الإعلامية.

تحليل البيانات

قام الباحث بتحليل دراسة الحالة من خلال التحليل الموضوعي لتقديم منظور حول الكيفية التي أثار فيها محتوى شبكات التواصل الاجتماعي أثناء تغطية قصف المستشفى الأهلي "المعمداني"، وكيف وثق الصحفيون والنشطاء وشهود العيان القصف، ثم كيف استفاد الصحفيون لاحقاً من هذا المحتوى لدحض رواية الجيش الإسرائيلي.

تركيز دراسة الحالة

اختار الباحث التحقيقات الصحفية التي ركزت على قصف المستشفى الأهلي، في اليوم السابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بحي الزيتون جنوب مدينة غزة المكتظ بالنازحين، وأفادت وزارة الصحة أن "471 شخصاً استشهدوا بالإضافة إلى إصابة 314 شخصاً بجروح مختلفة" (48). وشكّل هذا الحدث صدمة بالنسبة للرأي العام العربي والعالمي نتيجة العدد الهائل من الضحايا المدنيين الذين استشهدوا في القصف؛ مما دفع الجيش الإسرائيلي إلى نفي استهدافه للمستشفى، معتمداً على

لقطات لانفجار في الهواء إثر محاولة حركة الجهاد الإسلامي إطلاق صاروخ تجاه الأراضي الإسرائيلية، وفقاً لبيان الجيش الإسرائيلي (49). بينما اتهم رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة جيش الاحتلال بالمسؤولية عن القصف وارتكاب جريمة حرب جديدة خلال مداخله هاتفية في قناة الجزيرة (50). لكن رواية الجيش الإسرائيلي لم تصمد أكثر من يومين، خاصة بعد أن كشفت عدة تحقيقات صحفية -ركزت على تحليل هذه الرواية للحادث وتحليل المقاطع المصورة- زيف الادعاءات الإسرائيلية، مثل: تحقيق شبكة الجزيرة (51)، وتحقيق نيويورك تايمز (The New York Times) (52)، وتحقيق واشنطن بوست (The Washington Post) (53)، بالإضافة إلى دراسة نشرتها الوكالة البحثية "فورنسك أرشيتكتشر" بعنوان "تضليل الجيش الإسرائيلي" (54) للرأي العام العالمي بعد نفيه استهداف المستشفى واتهام إحدى فصائل المقاومة الفلسطينية بمسؤوليتها عن إطلاق صاروخ سقط في ساحة المستشفى.

واعتمدت الدراسة على تحليل البث المباشر لقناة الجزيرة لفحص ادعاء الجيش الإسرائيلي، ثم لقطات فيديو نشره المصور الصحفي، حمدان الدحود، على حسابه الشخصي في شبكات التواصل الاجتماعي أثناء البث. والتقط الدحود الفيديو خلال عمله في مكتب الجزيرة ببرج الطباع وسط مدينة غزة؛ حيث وثق الفيديو الثواني التي فصلت بين استهداف المستشفى وإطلاق المقاومة الفلسطينية للصواريخ نحو الجانب الإسرائيلي. كما اعتمد التحقيق على تحليل لقطات فيديو التقطه مواطن فلسطيني قريباً من المستشفى ونشره على شبكات التواصل الاجتماعي، ويوثق الفيديو (55) لحظة استهداف المستشفى المعمداني.

أما تحقيق قناة الجزيرة الإنجليزية، بعنوان "هل كان الهجوم على مستشفى غزة نتيجة محاولة إطلاق صاروخ فاشلة؟" (56)، فقد توصل إلى أن الجيش الإسرائيلي تعمّد تضليل وسائل الإعلام والرأي العام في روايته حول استهداف المستشفى الأهلي. وخلص إلى وقوع انفجارين مختلفين في مدينة غزة، وذلك عقب اعتراض القبة الحديدية الإسرائيلية لصاروخ المقاومة الفلسطينية، وهو ما ينفي ادعاء إسرائيل بسقوط صاروخ فلسطيني عن طريق الخطأ على المستشفى، ويُناقض إعلان الجيش الإسرائيلي وتصلّله من مسؤولية استهداف المستشفى. ويستند تحقيق وحدة التحقيقات الاستقصائية مفتوحة المصدر بوكالة "سند" في شبكة الجزيرة على تحليل الصور والفيديوهات وبناء الخط الزمني للأحداث، من خلال البث الحي لقناة

الجزيرة وصور حية أخرى من داخل إسرائيل، بالإضافة إلى مشاهد فيديو التقطها شهود عيان بغزة للحظات التي سبقت قصف المستشفى، ونُشرت على شبكات التواصل الاجتماعي إلى جانب أدوات تحديد الموقع الجغرافي لاتجاهات التصوير الرئيسية(57). إن "استهداف الاحتلال للصحفيين والمؤسسات الإعلامية في قطاع غزة دفع الناس إلى إرسال أو تلقي الأخبار عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مثل "فيسبوك" و"إنستغرام" و"تيلغرام"، فأصبحت هناك موجة كبيرة من التدفق الوارد من هذه الشبكات. وهذا شكل ضغطا كبيرا علينا في مسألة التحقق من الأخبار نظراً لكثافة الأخبار وتسارع الأحداث وضيق الوقت"(58).

وتوصل الباحث إلى مجموعة من الموضوعات الرئيسية التي تم حصرها في سياق جمع المعلومات من خلال التحقيقات الصحفية عن قصف المستشفى الأهلي، ومنها:

قصف المستشفى الأهلي بين التوثيق والتضليل

استند الصحفيون خلال عملية التَّحَقُّق من قصف المستشفى الأهلي إلى شبكات التواصل الاجتماعي عبر جمع المعلومات والأخبار التي تتعلق بالحدث والتأكد من مصداقيتها، والتواصل مع شهود العيان أو النشطاء والصحفيين المحليين الذين نشروا المشاهد التي تُوثِّق استهداف المستشفى، ومقارنة المعلومات التي استُقيت من شبكات التواصل الاجتماعي والمصادر الميدانية المتنوعة مع رواية جيش الجيش الإسرائيلي للحدث. فقد "سهَّلت علينا شبكات التواصل الاجتماعي والمصادر المفتوحة الوصول اللحظي للخبر رغم التحديات الهائلة التي تواجه الصحفيين في قطاع غزة، أو تواجه المصادر الميدانية. وكانت في أحيان كثيرة مصادر سريعة للأخبار والمعلومات رغم كثافة الأخبار المُضَلَّلَة فيها، لكن يظل التحري من مسؤوليتنا، ونحن من نفرِّق بين الخبر الصحيح والكاذب أو المُضَلَّل"(59).

الأخبار المضللة والدعاية الإسرائيلية

على الرغم من دور شبكات التواصل الاجتماعي في تجاوز التحديات التي تواجه الصحفيين أثناء تحقُّقهم من المعلومات، إلا أن دراسة حالة المستشفى الأهلي تكشف أيضاً عن دور سلبي يُشكل عبئاً مهنيّاً على الصحفيين، وهو دور هذه الشبكات في نشر الأخبار المُضَلَّلَة أو الكاذبة بشكل هائل؛ فقد "واجهنا مشاكل كثيرة في مسألة التَّحَقُّق

من الأخبار والمعلومات عبر شبكات التواصل الاجتماعي؛ إذ يكون التضليل أحياناً في السياق، وأحياناً أخرى في العنوان" (60)، خاصة من حسابات مستعارة أو غير معروفة أو حسابات تعمل بشكل آلي (Bots) كانت تُغذي رواية الجيش الإسرائيلي وتزيد من كمّ المعلومات الخاطئة والمُضلّلة في شبكات التواصل الاجتماعي. إن انتشار الأخبار المُضلّلة يُشكّل تحدياً عملياً للصحفيين الذين يحاولون التّحقّق من الأخبار، فبدلاً من التركيز على التّحقّق من روايات أحد أطراف الحرب، يُستنزف الجهد الصحفي في التّحقّق من الأخبار المُضلّلة المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي؛ مما يزيد من حالة الإرباك وعدم اليقين لدى الصحفيين الذين يعملون على إنجاز تحقيقات صحفية. ومن أجل تحري الدقة في هذا الجانب، رصد الباحث مشكلة تواجه الصحفيين الذين يعملون في مجال التّحقّق من الأخبار، وتتمثّل في انقطاع الإنترنت لدى المصادر الميدانية والصحفيين في قطاع غزة، مما يعيق الإبلاغ الفوري عن الأحداث ويُجبر الصحفيين على الإبلاغ عن الحدث فور توافر الإنترنت، وهو ما قد يُحدّث التباساً في الدقة بين زمن الحدث الأصلي وزمن نشره، و"هذا له أسباب كثيرة، ففي حالة الحرب على غزة يكون الإنترنت سبباً أساسياً؛ إذ يضطر بعض النشطاء إلى نشر مقاطع عند توافر الإنترنت، ورغم أن هذه المقاطع صحيحة فإنها قد تُحدّث إرباكاً، لأنها تُنشر بعد وقوع الحدث بأيام بسبب انقطاع الإنترنت" (61).

الصحفيون ومعرفة التحقق الرقمي

اعتمد الصحفيون خلال عملية إنجاز التحقيقات الصحفية على منشورات شبكات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الفيديوهات والصور وشهادات المصادر الميدانية (نشطاء محليين، شهود عيان) للتأكد من روايات أطراف الحرب، خاصة الروايات التي روج لها الجيش الإسرائيلي. وفي سياق الحرب على غزة، أصبحت مهمة التّحقّق من الأخبار تُشبه السير في حقل الغام بغطاء معلوماتي، يختلط فيه الخبر الكاذب مع الخبر المقطوع من سياقه مع الدعايات السياسية المُضلّلة. ويُصبح التمييز بين الحقيقة والتضليل واجباً مهنيّاً وأخلاقياً لا يقلُّ أهمية عن أعباء التغطية الميدانية، لذلك بات التّحقّق من صحة المعلومات الهائلة ضرورة ملحة لضمان مصداقية التغطية الإخبارية.

ولتجنب الوقوع في فخ التضليل الرقمي، تعتمد الجهات الإعلامية المتخصصة في التّحقّق، مثل وكالة "سند"، على أساليب حازمة تجمع بين الخبرة الصحفية والأدوات

التقنية المتقدمة "لدينا في وكالة سند ما نُسَمِّيه بالأدوات العنكبوتية، وهي في المقام الأول الاعتماد على العين المجردة، أي الخبرة الصحفية لفريق التَّحَقُّق الذي يرصد أي شيء غريب في الصور أو الفيديوهات. نبدأ بتحليل الفيديو بشكل شخصي، ثم ننتقل للأدوات مثل البحث العكسي، وتحديد الموقع الجغرافي، والبحث عن مشاهد مطابقة تؤكد وقوع الحدث، فلا يمكن أن نُبَثَّ الفيديو إلا إذا تأكدنا من مصداقيته" (62).

الاعتبارات الأخلاقية والضرورات المهنية

تعامل الصحفيون بحذر في تغطية القصف الإسرائيلي للمستشفى الأهلي، خاصة مع المحتوى المنشور على شبكات التواصل الاجتماعي، والذي تضمّن مشاهد قاسية؛ إذ تُثير صور الضحايا اعتبارات كثيرة فيما يتعلق بالقرار التحريري لشربها، وتظل السلطة التقديرية لغرفة الأخبار؛ إذ "يملك القائم بعملية النشر قرار بث الصورة. نحن دورنا بعد التَّحَقُّق هو التنبيه عملاً بمعاييرنا، أما القائم بعملية النشر فهو من يتخذ قرار إخفاء أو إظهار بعض المشاهد" (63). ويوازن الصحفيون بين مسؤوليتهم في الإبلاغ عن القصف والأذى المحتمل الناتج عن نشر مشاهد قاسية تخالف أخلاقيات العمل الصحفي وتنتهك خصوصية الضحايا. كما يراعون الأبعاد الأخلاقية أثناء عمليات التَّحَقُّق وجمع الأخبار، فثمة خيط رفيع بين توثيق الأحداث بحيادية والانجراف نحو الدعايات السياسية الإسرائيلية أو الأنماط العاطفية للمحتوى المنشور على شبكات التواصل الاجتماعي.

ويُعَد الحفاظ على المصادر الميدانية جزءاً من الاعتبارات المهنية والأخلاقية؛ إذ "نحرص على حماية المصادر الميدانية، ونقدّم لهم النصائح باستمرار بعدم المخاطرة من أجل المعلومة؛ إذ إن سلامة المصادر الميدانية في غزة أهم لدينا من أية اعتبارات أخرى، كما نتحفّظ على نشر المشاهد القاسية التي قد تُسبّب أذى للعائلات الفلسطينية على المدى البعيد" (64). وفيما يتعلق بتصوير الضحايا خلال عمليات استهداف منازل المدنيين، تزايد تعقيدات اختيار الصور ومقاطع الفيديو لاعتبارات أخلاقية ومهنية "عندما يتعلق المحتوى بعمليات تصوير من داخل منازل الناس، مثل لحظات القصف وهي لحظات مروعة للناس، وكذلك عمليات تصوير جثامين الشهداء أو الأطفال، ربما لا تريد العائلة لهذه الصور أن تُشَر. ففي ذات

الوقت هناك تحدٍّ يتمثل في نشر وتوثيق الجريمة، وهو تحدي بين المعضلة الأخلاقية والضرورة المهنية" (65). وتجنباً لانتهاك خصوصية الضحايا والناجين "لدينا لائحة في وكالة سند للتعامل مع الأخبار والمصادر إلى جانب لائحة المعايير الأخلاقية والإعلامية التي وضعتها شبكة الجزيرة لكل المنصات ويتم التذكير بها بين فترة وأخرى، خصوصاً في مناطق الحروب" (66). هذه التحديات تجعل نموذج عمل صحافة التَّحَقُّق خلال الحرب على قطاع غزة اختباراً حقيقياً لنجاعة المعايير الأخلاقية والمهنية.

أدوات المصادر المفتوحة وتشكيل منهجيات التحقق

بعد أن أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي مصدراً مهماً في التغطية خلال الحروب والنزاعات، خاصة في المناطق التي لا يتمكن الصحفيون من الوصول إليها نظراً للتحديات التي فرضتها الحرب على غزة، ومنع دخول الصحفيين إلى القطاع، واستهداف المؤسسات الإعلامية والطواقم الصحفية، دفعت هذه الأسباب الصحفيين إلى استخدام أدوات المصادر المفتوحة لتغطية الأحداث، مثل: صور الأقمار الصناعية وأدوات تحليل الفيديو والصور وأدوات مراقبة الخطوط الملاحية والجوية والبحرية ورصد التغيرات الجغرافية وتقنيات تحديد الموقع الجغرافي.

وهنا، "يعتمد التَّحَقُّق من المعلومات الصحفية على مصدرين أساسيين: الأول هو المصادر المفتوحة، ومن بينها شبكات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، والصحف، ووسائل الإعلام المختلفة؛ إذ تُعد هذه المصادر غنية بالمعلومات، لكنها تتطلب فحصاً دقيقاً نظراً لحجم الأخبار المُضَلَّلَة المنتشرة عبرها. أما المصدر الثاني، فيشمل الصحفيين والنشطاء الميدانيين الذين يتم التواصل معهم للحصول على معلومات مباشرة، أو صور إضافية، أو تأكيد البيانات المتداولة عبر شبكات التواصل. ورغم ذلك، يواجه الصحفيون تحديات عدة في التعامل مع هذين المصدرين، أبرزها الحاجة إلى التحقق من صحة المحتوى الرقمي وسياقه قبل اعتماده، إضافة إلى مشكلات تقنية، مثل ضعف جودة المواد الواردة أو تأخر وصولها نتيجة لانقطاع الإنترنت؛ مما يؤثر في سرعة تدفق المعلومات ودقتها" (67)، وإضافة المزيد من الدقة والشواهد خلال عملية جمع المعلومات والتَّحَقُّق من الأخبار، خاصة بالنسبة للصحفيين العاملين في غرف الأخبار أو الصحفيين الذين يقومون بإنجاز تحقيقات

صحفية ذات صلة بسياق الحرب على قطاع غزة، مما ساعد في تسليط الضوء على حقائق لا يتم تناولها بتفاصيلها الشاملة في وسائل الإعلام التقليدية.

التحقق الرقمي: الفرص وأفضل الممارسات

تفاعل الصحفيون في إطار تغطيتهم للحرب مع الجمهور المحلي في قطاع غزة، والذي حصره الباحث في: الصحفيين المحليين، والنشطاء المحليين، وشهود العيان عبر شبكات التواصل الاجتماعي، من أجل جمع المعلومات والتحقق من الأخبار وتلقي الملاحظات الميدانية في الوقت الفعلي للأحداث. لقد تزايد حجم المعلومات المتداولة في شبكات التواصل الاجتماعي منذ اندلاع الحرب، وتوزعت بين معلومات حقيقية وأخرى مُضَلَّلَة؛ الأمر الذي عَقَدَ عملية التَّحَقُّق من المعلومات والأخبار المنتشرة حول قصف المستشفى الأهلي؛ إذ "ليس كل ما يُنشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي صالحًا للنشر، وأنصح دائمًا بالتأني في النشر؛ لأنه ربما ينتهك خصوصيات الآخرين" (68).

لقد برزت خلال تغطية الحرب على غزة الحاجة إلى تبنّي أفضل الممارسات في صحافة التَّحَقُّق، مثل استخدام أدوات المصادر المفتوحة، والتعاون مع صحفيين ونشطاء محليين ومصادر ميدانية لتأكيد الحقائق، فضلاً عن الاستعانة بأدوات التَّحَقُّق الرقمية لكشف الأخبار المُضَلَّلَة. وأسهمت هذه الممارسات في تعزيز موضوعية ودقة التغطية الإخبارية، لاسيما في المواقف الحرجة، مثل قصف المستشفى الأهلي؛ حيث كان الفحص الدقيق لكل معلومة وصورة ومقطع فيديو أمراً حاسماً لانتزاع الحقيقة من سياقات التضليل. "ففي حالة الحرب على غزة، أعتقد أن أفضل نصيحة هي الاعتبارات المتعلقة بالسلامة الجسدية والالتزام بأخلاقيات العمل الصحفي" (69). أما على مستوى الكفاءة التقنية لتعزيز تغطية صحافة الحروب والنزاعات؛ ف"يجب على جميع الصحفيين أن يكونوا على اطلاع على الأدوات والتقنيات الجديدة؛ لأن خبرة الجمهور تتغيّر مع الوقت، كما أن مسألة التنوع في غرف الأخبار مهمة جداً؛ لأنها تُثري الآراء والخبرات. أما امتلاك التقنية فهو مسألة ضرورية، ويجب امتلاك التقنية الخاصة بنا؛ لأن الأدوات الأجنبية لن تُحدّد لك دائماً أن هذا الأمر صحيح وهذا خاطئ" (70).

خاتمة

شهدت تغطية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تحديات غير مسبوقة لم تشهدها الممارسة الصحفية المعاصرة. إن الدور الحيوي وشديد التعقيد للعمل الصحفي في منطقة من أشد ساحات الحرب في العالم، يُشكل نموذجاً مهنيّاً في صحافة الحروب والنزاعات وصحافة التّحقُّق؛ إذ تتداخل شبكات التواصل الاجتماعي والأدوات الرقمية مع ركائز الممارسات التقليدية لتغطية الحروب والنزاعات.

فقد كشفت نتائج الدراسة أن شبكات التواصل الاجتماعي، وأدوات المصادر المفتوحة، تُعدّ عنصراً أساسيّاً في عملية جمع الأخبار والتّحقُّق منها، خاصة في ظل القيود المفروضة على حركة الصحفيين ميدانيّاً في قطاع غزة نتيجة الحرب غير المسبوقة التي تعرض فيها الشعب الفلسطيني للإبادة الجماعية. ورغم ذلك، فإن شبكات التواصل جلبت مع فاعليتها تحديات جديدة؛ إذ شكّلت مصدراً لانتشار الأخبار المُضلّة. ويعكس هذا التحول حالة التناقض بين الإمكانيات الهائلة التي توفرها الأدوات الرقمية بمختلف أشكالها، والمخاطر التي تُفرزها في التغطية الإعلامية لصحافة الحروب والنزاعات. وتتمثّل المخاطر التي واجهها الصحفيون بقطاع غزة في الاستهداف المباشر للطواقم والمؤسسات الصحفية من قِبل قوات الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن تحديات انقطاع الاتصالات والكهرباء والإنترنت، وندرة الموارد الصحفية.

وبيّنت الدراسة أن الصحفيين اعتمدوا خلال إنجاز التحقيقات الصحفية على منشورات شبكات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الفيديوهات والصور وشهادات المصادر الميدانية (نشطاء محليين، شهود عيان) للتأكد من روايات أطراف الحرب، خاصة الروايات التي رَوَّج لها الجيش الإسرائيلي. وفي سياق الحرب على غزة، أصبحت مهمة التّحقُّق من الأخبار تُشبه السير في حقل ألغام بغطاء معلوماتي، يختلط فيه الخبر الكاذب مع الخبر المقطوع من سياقه مع الدعايات السياسية المُضلّة.

وتبرّز أهمية الاعتبارات الأخلاقية في الممارسة الصحفية خلال الحروب والنزاعات، لاسيما التوازن والتأني بين نقل الحقيقة ومراعاة خصوصية الضحايا والمتضررين من الحروب، وهو ما يُشكل معضلة أخلاقية متواصلة تواجه الصحفيين خلال التغطية. وتؤكد الدراسة أهمية إعادة النظر في الممارسات الإعلامية وتطوير مبادئ توجيهية

جديدة تشمل كيفية التعامل مع التعقيدات الأخلاقية والمهنية التي أفرزتها شبكات التواصل الاجتماعي. لقد مكنت هذه المنصات الصحفيين من التغلب على تحديات الميدان التي تُعرقل التغطية في مناطق الحروب والنزاعات، وأسهمت في تعزيز تدفق الأخبار ليس فقط على مستوى الكمّ والسرعة، بل أيضاً على مستوى الفاعلين في إنتاج ومشاركة الأخبار في المجال العام، رغم أن هذه المساهمة أحدثت تحولات في نمط الممارسة الصحفية، ولكنها في الوقت ذاته فرضت تحديات على الممارسة الصحفية.

بناء على هذه النتائج، يُقدّم الباحث توصيات لتعزيز فاعلية التغطية الإعلامية للحروب والنزاعات:

أولاً: أثبتت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة ضرورة التفكير في آليات دولية صارمة وفعّالة لحماية الطواقم والمؤسسات الصحفية وضمان حرية عملهم في مناطق الحروب والنزاعات.

ثانياً: أدى انقطاع الاتصالات والإنترنت والكهرباء في قطاع غزة إلى عزل الصحفيين عن العالم وتعويم الحقيقة في الميدان. لذلك ينبغي توفير تقنيات اتصال تُمكن الصحفيين من الاستمرار في التغطية رغم الظروف الحرجة التي قد تواجههم في مناطق الحروب والنزاعات.

ثالثاً: تُعدّ أدوات التّحقّق اليوم أدوات مهمة للصحفيين والمراسلين الميدانيين، ويجب تكثيف تدريب الصحفيين على استخدام أدوات التّحقّق الرقمية، وتطوير آليات جديدة للتعامل مع التدفق الهائل للمعلومات عبر شبكات التواصل الاجتماعي خلال تغطية الحروب والنزاعات.

المراجع

- (1) Richard Sambrook, "Are Foreign Correspondents Redundant? The Changing Face of International News," Reuters Institute for the Study of Journalism, (December 2010): 2.
- (2) Thomas Zeitzoff, "Does Social Media Influence Conflict? Evidence from the 2012 Gaza Conflict," The Journal of Conflict Resolution, Vol. 62, No. 1 (January 2018): 29-63.

- (3) Vittoria Sacco, Diana Bossio, "Using Social Media in the News Reportage of War & Conflict: Opportunities and Challenges," *The Journal of Media Innovations*, Vol. 2, No. 1, (2015): 59-76.
- (4) Jakob Hauter, "Forensic Conflict Studies: Making Sense of War in the Social Media Age," *Media, War & Conflict*, Vol. 16, No. 2, (2023): 153-172.
- (5) Nina Müller, Jenny Wiik, "From Gatekeeper to Gate-Opener: Open-Source Spaces in Investigative Journalism," *Journalism Practice*, Vol. 17, No. 2, (May 2021): 189-208.
- (6) Andrea Carson, Kate Farhall, "Understanding Collaborative Investigative Journalism in a "Post-Truth" Age," *Journalism Studies*, Vol. 19, No. 13, (July 2018): 1899-1911.
- (7) Roger Wimmer, Joseph Dominick, *Mass Media Research: An Introduction*, (Boston: Cengage Learning, 2011), p 118.
- (8) Michelle Newhart, Mildred Patten, *Understanding Research Methods: An Overview of the Essentials*, (New York: Routledge, 2016), p 161.
- (9) Ibid, p 174.
- (10) Virginia Braun, Victoria Clarke, "Using Thematic Analysis in Psychology," *Qualitative research in psychology*, Vol. 3, No. 2, (January 2016): 77-101.
- (11) Ibid: 77-101.
- (12) يقوم تطبيق «سونيكس» (Sonix) بتحويل المحتوى الصوتي أو الملفات الصوتية إلى نصوص. وللاستزادة، يمكن الاطلاع على تفاصيل آليات التطبيق من خلال موقعه على شبكة الإنترنت: <https://sonix.ai>.
- (13) برنامج «دلفي» (Delve) هو برنامج تحليل نوعي منظم وفَعَال يساعد الباحث في الوصول إلى رؤى دقيقة حول القضايا والموضوعات التي تعبر عنها التجارب الشخصية للمبحوثين أو التي تتضمنها المشاريع البحثية. يمكن الاطلاع على البرنامج من خلال هذا الرابط: <https://delvetool.com>.
- (14) Bill Kte'pi, "Media Richness Theory," EBSCO, (2023), "accessed March 9, 2025". <https://tinyurl.com/52v8emxf>.
- (15) Kumi Ishii et al., "Revisiting Media Richness Theory for Today and Future," *Human Behavior and Emerging Technologies*, Vol. 1, No. 2, (2019): 129.

(16) Richard Daft, Robert Lengel, "Organizational Information Requirements, Media Richness and Structural Design," Management Science, Vol. 32, No. 5, (May 1986): 554-571.

(17) Ibid: 554-571.

(18) لامية طالة، «نظريات شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على وسائل الإعلام التقليدية: دراسة في النماذج الإعلامية»، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (الجزائر، جامعة وهران 2، العدد 10، 2019)، ص 180.

(19) وائل إسماعيل عبد الباري، مصداقية المواقع الإخبارية على الإنترنت وعلاقتها بمستقبل الصحافة المطبوعة كما يراها الجمهور المصري، (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2009)، ص 78.

(20) Siakalli Michailina et al., "Uses and Gratifications in Online News: Comparing Social Media and News Media Use by Users," Conference: 4th International Conference for Quantitative and Qualitative Methods, At: Athens, (2015), 2-3.

(21) «203 صحفيين قُتلوا منذ بدء الحرب على غزة..» إسرائيل تسعى لطمس الحقيقة» ومناشدات لحمايتهم»، مونت كارلو الدولية، 11 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 2 فبراير/ شباط 2025)، <https://2u.pw/mpsCCLuy>.

(22) مقابلة أجراها الباحث مع حمدان الدحدوح، مصور قناة الجزيرة في قطاع غزة، عبر الهاتف، 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

(23) مقابلة أجراها الباحث مع إسلام بدر، مراسل التلفزيون العربي في قطاع غزة، عبر الهاتف، 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

(24) مقابلة أجراها الباحث مع عبد الله مقداد، مراسل التلفزيون العربي في قطاع غزة، عبر الهاتف، 11 فبراير/ شباط 2025.

(25) مقابلة أجراها الباحث مع هند الخضري، مراسلة قناة الجزيرة الإنجليزية في قطاع غزة، عبر الهاتف، 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

(26) مقابلة مع بدر، مرجع سابق.

(27) مقابلة أجراها الباحث مع عبد القادر صباح، مراسل قناة شمس الإخبارية في قطاع غزة، عبر الهاتف، 10 فبراير/ شباط 2025.

(28) مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم قنن، مراسل قناة الغد العربي في قطاع غزة، عبر الهاتف، 9 فبراير/شباط 2025.

(29) مقابلة مع الدحدوح، مرجع سابق.

(30) مقابلة مع بدر، مرجع سابق.

(31) المرجع السابق.

(32) مقابلة مع الخضري، مرجع سابق.

(33) مقابلة مع قنن، مرجع سابق.

(34) مقابلة أجراها الباحث مع شروق العيلة، صحافية ومنتجة أخبار تعمل في قطاع غزة، عبر الهاتف، 12 فبراير/شباط 2025.

(35) مقابلة مع الخضري، مرجع سابق.

(36) مقابلة مع بدر، مرجع سابق.

(37) مقابلة مع مقداد، مرجع سابق.

(38) مقابلة مع الخضري، مرجع سابق.

(39) مقابلة مع الدحدوح، مرجع سابق.

(40) مقابلة مع العيلة، مرجع سابق.

(41) مقابلة مع صباح، مرجع سابق.

(42) مقابلة مع مقداد، مرجع سابق.

(43) المرجع السابق.

(44) مقابلة مع صباح، مرجع سابق.

(45) مقابلة مع العيلة، مرجع سابق.

(46) مقابلة مع قنن، مرجع سابق.

(47) مقابلة مع بدر، مرجع سابق.

(48) «وزارة الصحة: 471 شهيداً حصيلة قصف المستشفى المعمداني»، القدس العربي، 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 20 أغسطس/ آب 2024)، <https://tinyurl.com/3hkttrnum>.

(49) “Gaza Hospital Blast: Initial IDF Al-Ahli Report,” idf.il, October 18, 2023, “accessed March 4, 2025”. <https://tinyurl.com/3676ttt9>.

(50) «رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في غزة للجزيرة: الاحتلال يرتكب جريمة حرب جديدة»، يوتيوب، 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، <https://tinyurl.com/3vpshcne>.

(51) «رواية أدري وقادة الاحتلال.. سردية إسرائيل لمجزرة مستشفى المعمداني»، الجزيرة نت، 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، <https://tinyurl.com/36kxt92a>.

(52) “A Close Look at Some Key Evidence in the Gaza Hospital Blast,” New York Times, October 24, 2023, “accessed August 20, 2024”. <https://tinyurl.com/8fx295bk>.

(53) “A barrage and a midair explosion: What visual evidence shows about the Gaza hospital blast,” The Washington Post, October 26, 2023, “accessed August 20, 2024”. <https://tinyurl.com/33vjrwsn>.

(54) “Israeli Disinformation: al-Ahli Hospital,” Forensic Architecture, February 15, 2024, “accessed August 20, 2024”. <https://tinyurl.com/yynn29vfc>.

(55) Hussein, “The first moment of the Israeli airstrike on Al Ahli hospital in Gaza, which so far massacred over 500 Palestinians,” X, October 17, 2023, “accessed August 20, 2024”. <https://tinyurl.com/5ywdbuhp>.

(56) “Was the Gaza hospital attack caused by a failed rocket launch?,” youtube, 19 October 19, 2023, “accessed October 2, 2024”. <https://tinyurl.com/2s44hm55>.

(57) «رواية أدري وقادة الاحتلال»، مرجع سابق.

(58) مقابلة أجراها الباحث مع محمد الزعانين، صحفي بوكالة «سند» في شبكة الجزيرة، الدوحة، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

(59) مقابلة أجراها الباحث مع حسن خضري، مدير تحرير وكالة «سند»، الدوحة، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

(60) مقابلة أجراها الباحث مع جبر المصري، منتج تحقيقات بوكالة «سند»، الدوحة، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

(61) المرجع السابق.

(62) المرجع السابق.

(63) مقابلة أجراها الباحث مع عمرو القزاز، مدير وكالة «سند» بشبكة الجزيرة، الدوحة، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

(64) مقابلة مع خضري، مرجع سابق.

(65) مقابلة أجراها الباحث مع محمد الزعانين، صحفي بوكالة «سند»، الدوحة، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

(66) مقابلة مع المصري، مرجع سابق.

(67) مقابلة مع القزاز، مرجع سابق.

(68) مقابلة مع المصري، مرجع سابق.

(69) مقابلة مع الزعانين، مرجع سابق.

(70) مقابلة مع القزاز، مرجع سابق.

تحديات دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي الاستقصائي: دراسة تحليلية مقارنة

Challenges of Integrating Artificial Intelligence Techniques in Investigative Journalism: A Comparative Analytical Study

* Fatma E. Elsayed - فاطمة الزهراء السيد

ملخص:

تبحث الدراسة التحديات التقنية والمهنية والقانونية والأمنية والصحية التي يُثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي في إنجاز العمل الصحفي الاستقصائي بمراحله المختلفة. وتُقارَب القضايا الإشكالية التي تطرح السؤال حول إعادة صياغة الدور المنوط بالعامِل البشري في العمل الاستقصائي، واعتماد أنماط جديدة من الصحافة التعاونية التي تستند إلى التكامل بين جهود خبراء التقنية وخبرات الصحفيين في التخصصات المختلفة. وتعرض الدراسة، من خلال المنهجية المقارنة، التجارب الصحفية العربية والدولية في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي مع رؤية نقدية لهذه التجارب، واستشراف مستقبلها لما تحمله هذه التقنيات من فرص وتحديات في المديين، المتوسط والبعيد، في العمل الصحفي الاستقصائي. وبالرغم من الجهود التي تمت في المشروعات الصحفية التعاونية، ترى الدراسة أن هناك حاجة ضرورية لرسم خريطة دقيقة للتحديات التي ترتبط باستخدام التكنولوجيا الجديدة في مجال الصحافة الاستقصائية؛ إذ لا توجد حتى الآن رؤية واضحة عن الكيفية التي يمكن للصحفيين ممارسة عملهم الاستقصائي بشكل شبكي تعاوني مع الاحتفاظ بطبيعة الكيان المؤسسي الذي ينتمون إليه. وأظهرت الدراسة أن المستخدمين لا يدركون الفروق المحتملة في الجودة والمصداقية بين النصوص الصحفية التي تُنتج بشرياً، وتلك التي تُنتجها أدوات الذكاء الاصطناعي. وتلاحظ، من خلال مقارنة التجارب الصحفية العربية والدولية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، أن المحاولات العربية لا تزال تقتصر على الاستفادة من هذه التقنيات في إنتاج الأخبار، بينما لا يزال توظيفها في المجال الاستقصائي محدوداً.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العمل الصحفي الاستقصائي، الفرص، التحديات، المنهج المقارن.

* أ.د. فاطمة الزهراء السيد، الأستاذ بجامعة القاهرة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالإسكندرية، مصر.

Dr. Fatma Elzahraa Elsayed, Professor of Journalism at Cairo University and Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport in Alexandria, Egypt.

Abstract:

This study examines the technical, professional, legal, security and health-related challenges posed by the use of artificial intelligence in the practice of investigative journalism across its various stages. It explores problematic issues that prompt a rethinking of the human role in investigative work, and the adoption of new models of collaborative journalism that rely on the integration of technical expertise with journalistic skills across different domains. Through a comparative methodology, the study analyses both Arab and international experiences in deploying AI technologies, offering a critical perspective on these cases and a forward-looking assessment of the opportunities and challenges that such technologies may bring to investigative journalism in the medium and long term. Despite the progress made in collaborative journalism initiatives, the study argues that there is a pressing need to develop a detailed roadmap of the challenges associated with incorporating emerging technologies into investigative journalism. At present, there is no clear vision for how journalists might engage in networked, collaborative investigative work while maintaining the institutional integrity of the media organisations to which they belong. The study also finds that users often lack awareness of the potential differences in quality and credibility between journalistic content produced by humans and that generated by AI tools. A comparison of Arab and international experiences reveals that Arab efforts remain largely confined to the use of AI in news production, while its application in investigative journalism remains limited.

Keywords: Artificial Intelligence, Investigative Journalism, Opportunities, Challenges, Comparative Approach.

مقدمة

تُعد الوظيفة الاستقصائية إحدى أهم المهام التي تؤديها الصحافة في المجتمعات الديمقراطية، والتي تُجسّد الدور المنوط بها كسلطة رابعة ذات مهام رقابية بجانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتتحدّد صلاحيات هذه السلطة في إشاعة مناخ الاستنارة المعلوماتية بشأن القضايا التي تهم الرأي العام، وتمسّ مصالحه مسًا مباشرًا. وتؤدي هذه السلطة ما عليها من واجبات تجاه المجتمع من خلال تمثيل مصالح الرأي العام، وتزويده بالمعرفة بما يدور حوله، وإبراز القضايا ذات الأهمية بتوظيف مهارات الصحفيين في البحث والوصول لمصادر المعلومات وتحليلها، والخروج بالاستنتاجات وعرضها أمام الرأي العام بصورة واضحة وموثقة.

وكما أن آلية عمل أي سلطة تتطلب استقلاليتها، لا تستطيع الصحافة القيام بمهامها دون تمتعها بمناخ ديمقراطي حرٍّ يُمكنها من محاسبة ومراقبة عمل السلطات الأخرى، ومن يُمثلها من شخصيات في أجهزة الدولة، ومن ثم ضمان حقها في الحصول على المعلومات التي تُمثّل عصب المهمة الاستقصائية ومعيار نجاحها الذي يتجسّد في إحداث تغيير إيجابي في المجتمع كأن يصبح أقل فسادًا، وأكثر عدالة. وهناك العديد من المؤسسات الصحفية والشبكات الإعلامية التي حقّقت نجاحات في مهامها الاستقصائية، مثل "واشنطن بوست" (The Washington Post)، و"نيويورك تايمز" (The New York Times)، و"نيويورك كير" (The New Yorker)، و"أتلانتك" (The Atlantic) الأميركية، و"ديلي تليغراف" (The Daily Telegraph)، و"إندبندنت" (The Independent) البريطانية، ومواقع "بازفييد" (BuzzFeed)، و"ويكيليكس" (WikiLeaks)، وشبكة الجزيرة الإعلامية.

وبجانب التحديات التي لا تزال الصحافة تواجهها نتيجة ثورة تكنولوجيا الاتصال، والتدفق المعلوماتي الذي أحدثته شبكات التواصل الاجتماعي، وما استحدثته من أنماط جديدة في إنتاج المحتوى وعرضه واستهلاكه من جانب الجمهور الذي أصبح شريكًا أصيلًا في عملية الإنتاج وصناعة "الترند"، ظهر تحدٍّ جديد أبلغ تأثيرًا في مهنة الصحافة بشكل عام، وفي الوظيفة الاستقصائية لهذه المهنة بشكل خاص، وهو تقنيات الذكاء الاصطناعي وما يُعرّف بصحافة الروبوت. وكذلك ما يرتبط

بهذه التقنيات من فرص ومميزات في سرعة إنجاز المهام الصحفية، وما تكتنفه من مخاطر وتهديدات قد تصل إلى تدمير الأطر الأخلاقية التي تُمثل حجر الزاوية في سمعة الصحافة ومصداقيتها.

1. اعتبارات منهجية

تهتم الدراسة بتحليل الآثار الإيجابية والسلبية التي تترتب على اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنجاز المهام المرتبطة بالوظيفة الاستقصائية للصحافة. وتبتدئ هذه المهام باختيار القضايا الأجدر بالاستقصاء والتحري، والوصول إلى مصادر المعلومات واستجوابها بما يتلاءم مع أهداف العمل الاستقصائي، ثم تحليل ملفات البيانات والمعلومات المتاحة بالتدقيق والفحص والاستخلاص، وأخيراً كتابة التقرير الذي يضم نتائج التحقيق الاستقصائي، مشفوعة بما يُسندُها من أدلة وبراهين وشهادات، وعرضه على الرأي العام.

وتعتمد الدراسة المنهجية المقارنة على مستويين، أولهما: المقارنة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التخصصات الصحفية بشكل عام، وفي الوظيفة الاستقصائية بشكل خاص. والمستوى الثاني هو المقارنة بين استخدام هذه التطبيقات في التجارب الصحفية الدولية وبعض التجارب العربية. وتهدف المنهجية المقارنة إلى استكشاف حدود استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في السياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة.

وتقصد الدراسة بتقنيات الذكاء الاصطناعي مجموع المهارات الفكرية التي مصدرها الآلة، وما يُجسّد هذه المهارات من برامج وأدوات يمكن توظيفها لأداء المهام الاستقصائية، والتي تشمل تحديد الأفكار والزوايا الصحفية الصالحة للاستقصاء من خلال التنقيب في مصادر المعلومات المتاحة، إلى جانب تلخيص ملفات المعلومات التي قد تستغرق شهوراً من العمل لإنجازها، وحتى كتابة التقارير وعرضها بأشكال جرافيكية جذابة، وكذلك توليد النتائج والخلاصات(1).

وتسعى الدراسة من خلال العرض المنظم للتجارب العربية والدولية لتطبيق هذه التقنيات في القيام بالوظيفة الاستقصائية إلى الوصول لتقييم موضوعي ومتوازن لما تُقدّمه هذه التقنيات من فرص حقيقية للارتقاء بالمهمة الاستقصائية في العمل الصحفي، وما تُفرّزه من مخاطر محتملة يجب الانتباه إليها والسيطرة عليها.

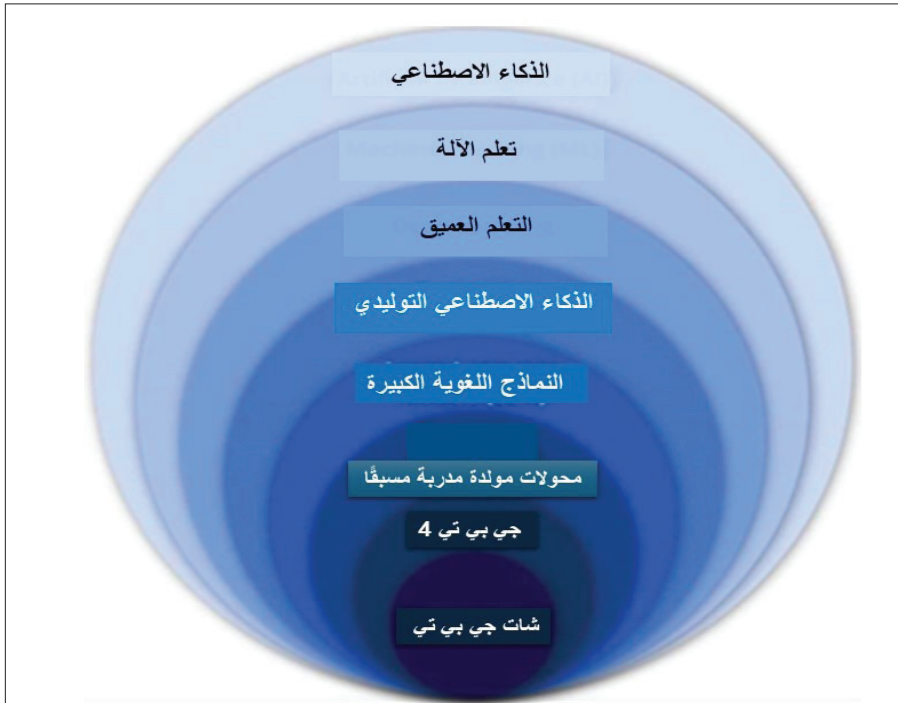
2. العمل الصحفي والذكاء الاصطناعي: فرص وتحديات

2.1. إمكانات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي الاستقصائي

يُعرّف مشروع "جورناليزم إيه آي" (JournalismAI) -بالتعاون مع مركز أبحاث الصحافة بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ومبادرة غوغل للأخبار- الذكاء الاصطناعي بـ"مجموعة من الأفكار والتقنيات التي تتعلق بقدرة نظام الكمبيوتر على أداء المهام التي تتطلب عادة ذكاء بشرياً، وذلك من خلال استخدام التقنيات الذكية التي تمكن الصحفيين من تحليل البيانات الضخمة بسرعة ودقة، والقيام بمهمة التحقيق الاستقصائي(2). وتقوم فكرة المشروع على أساس الإيمان بقدرة الاستخدام المسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي على بناء واقع صحفي أكثر استدامة وشمولية واستقلالية حول العالم.

ويمكن للوظيفة الاستقصائية للصحافة أن تستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي -بحسب تقرير مشروع "جورناليزم إيه آي"- في ثلاث مراحل أساسية، وهي: (1) البحث وجمع المعلومات، (2) تطوير المحتوى، (3) توزيع المحتوى. وفي مرحلة البحث وجمع المعلومات يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي أن تُساعد الصحفيين في تحليل كميات ضخمة من البيانات بسرعة ودقة أكبر، وهو ما قد يُمكنهم من استخراج أنماط ومعلومات مهمة من البيانات، كما أن تحليل البيانات يُسهم في الكشف عن الاتجاهات، وهو ما يدعم الوظيفة الاستقصائية. وتفيد أدوات الذكاء الاصطناعي في مرحلة البحث وجمع المعلومات من خلال التَّحَقُّق من المصادر وتدقيقها، وكذلك تحليل الوثائق لفهم محتواها وتلخيص أهم نقاطها، بالإضافة إلى قدرة أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي على تنظيم وتصنيف البيانات، واستخراج الروابط الظاهرة والخفية بينها. وتُسهم هذه الميزة في الكشف عن القصص الجديدة التي تصلح للمعالجة الإعلامية، والزوايا التي يمكن التركيز عليها استقصائياً(3).

شكل (1): "شات جي بي تي" محصلة لسلسلة من معالجات النماذج اللغوية



وهناك من يرى أن أدوات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تُمثّل نقطة البداية في العمل الاستقصائي من خلال الاستعانة بها لتحديد المشكلات أو القضايا التي يمكن التركيز عليها والانطلاق منها لتنفيذ الخطوات الأخرى. ويوضح الشكل رقم (1)، الذي أعدّه خبير الذكاء الاصطناعي، فالديكا فيلدوفيتش (Vladica Veličković)، موقعَ تقنية "شات جي بي تي" (ChatGPT) من تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ إذ تُعدّ هذه التقنية مستوى تحصيليًا لتقنيات أخرى، مثل تعلم الآلة والتعلم العميق والذكاء الاصطناعي التوليدي والنماذج اللغوية الكبيرة والمحولات التوليدية التي سبق تدريبها (Generative Pre-trained Transformers)، وأخيرًا النسخ المختلفة من تقنية "شات جي بي تي" (4).

ويمكن أن يستفيد الصحفي من قدرة الذكاء الاصطناعي في البحث السريع في كميات ضخمة من البيانات للوصول إلى ما يُشبه "الإبرة في كومة القش"، وهو ما يستطيع الإنسان القيام به، ولكن بعد وقت طويل وجهد جهيد، ومثال ذلك العمل الصحفي الذي أعدته "أتلانتا جورنال" (The Atlanta Journal) باستخدام تقنيات

التعلم الآلي للتحقيق في حالات الأطباء الذين أمكنهم استئناف عملهم بعد ارتكابهم انتهاكات جنسية بحق مرضاهم. وأتاح هذه التقنيات تخفيض عدد الوثائق التي ينبغي البحث فيها من مئة ألف وثيقة إلى ستة آلاف فقط يمكن مراجعتها وتصنيفها واستخراج معلومات كمية وكيفية دقيقة حول القضية. كما قامت صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" (Los Angeles Times) بتدريب اللوغاريتمات في قواعد البيانات الخاصة بإدارات الشرطة لتحديد حجم البلاغات التي لم تؤخذ في الاعتبار وتعلق باعتداءات خطيرة، وتوصلت في النهاية إلى أن إحصائيات الجريمة قد تمّ تشويهها لمدة ثمانى سنوات(5).

وفي مرحلة تطوير المحتوى تُفيد أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات النمذجة، والمحاكاة، واستنتاج مخططات السلوك؛ إذ يمكنها تقديم معلومات تُحاكي ما قد يصدر عن أشخاص أو جهات رسمية أو منظمات أو غيرها بعد إدخال المعلومات المطلوبة بدقة، وإمكانية تعديل المدخلات إلى حين الحصول على المخرجات التي تُفيد العمل الاستقصائي. ويتضمن هذا النوع من الوظائف قدرات تنبؤية تُساعد بشكل كبير في التخطيط للحملات الصحفية، وتقدير الوقت والجهد اللازمين لتنفيذ الخطوات بطريقة ناجحة. وقد كانت هذه الوظيفة تتم من خلال إجراء مقابلات معمقة مع متخصصين في القضية محل التحقيق، الذين بإمكانهم تقديم نماذج وسيناريوهات مستقبلية من واقع خبراتهم، لكن مقارنة بالسرعة والكفاءة التي توفرها نماذج التعلم الآلي، فإن استخدامها في التحقيقات يبدو مبشراً بشكل كبير. وهو ما قامت به صحيفة "بروبابليكا" (ProPublica)، المتخصصة في العمل الاستقصائي، عندما أرادت معرفة الأسباب التي أدت إلى تفشي فيروس الإيبولا في إفريقيا، وبين استخدام نموذج التعلم الآلي أن إزالة الغابات يُعد السبب الرئيسي لتفشي المرض، كما تنبأ بأن نيجيريا هي الدولة المعرضة بشكل أكبر لخطر انتشاره(6).

وتُعد "بروبابليكا" من المؤسسات الصحفية الرائدة في استخدام نماذج التعلم الآلي في الوظائف الاستقصائية منذ عام 2012؛ إذ استخدم فريق من الصحفيين قاعدة بيانات تضم 30 ألف رسالة بريد إلكتروني ذات محتوى سياسي لتوزيعها وفقاً لتفضيلات التركيبة السكانية للمستلمين فيما يُعرف بالآلية الاستهداف السياسي الدقيق (Political Microtargeting)، وتمّ تحليل هذه الرسائل خوارزميةً لتصل إلى السكان

وفقاً لميولهم السياسية. وهناك مثال آخر يُجسّده التحقيق الذي نشره موقع "آي أون أوهايو" (Eye on Ohio)، وأجرته الصحفية لوسيا والينشوس (Lucia Walinchus)، وزميلتها إيميلي كريس (Emily Crebs)، حول الأسباب المحتملة التي تدفع البنوك في الولايات المتحدة الأميركية لاسترجاع ملكية المنازل من المواطنين. وكشفت الأرقام أن هناك ارتفاعاً واضحاً لعدد المنازل المسترجعة في المناطق ذات الأغلبية السوداء، بينما تتم استعادة المنازل ممن يتخلّفون عن سداد الضرائب في المناطق ذات الأغلبية البيضاء (7).

كما تُسهم نماذج التعلم الآلي فيما يُعرف بالمساءلة الخوارزمية (Algorithmic Accountability)، ومكاشفة الأنظمة (Unmasking systems)، وهو ما يُعد امتداداً للوظيفة الرقابية للصحافة في المجتمع. وهي هنا تتحدّد في معرفة الآليات التي تعمل بها الخوارزميات فيما يتوافر من بيانات ضخمة حول أي موضوع؛ إذ إن الوضوح هو ما يحتاجه الجمهور لفهم حدود القوة التي تُمارسها الخوارزميات على حياتنا. وتمثّل سلسلة التحقيقات التي قامت بها "بروبابليكا"، منذ عام 2015 وحتى 2022، حول تحيُّز الآلة أحد أكثر الأعمال الاستقصائية نجاحاً في سياق مساءلة الخوارزميات؛ إذ حقّقت الصحيفة في البرامج المستخدمة لإبلاغ الأحكام الجنائية، وكشفت تحيُّزاً خوارزمياً تجاه بعض المحكومين (8)، وكذلك كشفت التمييز في إعلانات "فيسبوك"، وفي حسابات أقساط التأمين على السيارات، وفي السياسة التسويقية لشركة "أمازون" التي تُعطي الأولوية لمنتجاتها الأعلى سعراً على البدائل الأرخص، وإن اتسمت بمواصفات الجودة ذاتها وربما فاقتها.

وتُستخدَم تقنيات الذكاء الاصطناعي كذلك للتحقيق في النصوص باعتبارها بيانات، من خلال برامج معالجة اللغات الطبيعية، وهي التقنيات التي تسمح لأجهزة الكمبيوتر بفهم اللغات وترجمتها وتلخيص محتواها، إلى جانب إمكانية التعرف البصري على الحروف الممسوحة ضوئياً، وهو ما يُسهّل تحميل ملفات "بي دي إف" (PDF) وفحصها لأغراض استقصائية.

وتتضمن تقنيات معالجة اللغة الطبيعية إمكانية تحليل المشاعر وتصنيفها باعتبارها معبّرة عن اتجاهات معينة، مثل: معادية، مسالمة، محايدة. وقد أجرت صحيفة "واشنطن بوست" مقارنة بين المسودة الأولى لتقارير إحدى المنظمات الدولية،

والإصدار النهائي للتقرير، لتكشف إزالة أكثر من 400 مرجع سلبي حول آليات عمل المنظمة. وهي نتيجة تُقلل من مصداقية التقارير الصادرة عنها(9). وبالإضافة إلى وظيفة تحليل المشاعر، يمكن لتقنيات معالجة اللغات الطبيعية نمذجة الموضوعات (Topic Modeling)، والتي استخدمها بعض الصحفيين لتحديد النماذج المشبوهة ضمن ملايين الطلبات المقدمة لإحدى المؤسسات الاستشارية العامة حول حيادية الشبكة. ووفرت النتائج أدلة على وجود حملات تضليل آلية.

ويمكن أيضاً لتقنيات معالجة اللغات الطبيعية تحديد الكيانات والتعرّف عليها (Entity Recognition)، وهي أداة تُسهّل عمل الصحفيين في فحص كميات كبيرة من الوثائق والمستندات لتحديد الأشخاص والأماكن والمنظمات داخلها، ومن ثم الوصول للكيانات المستهدفة من التحليل الاستقصائي بسرعة وكفاءة.

وتُساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في توفير بيانات عبر الأجهزة المعلقة في الفضاء فيما يُعرّف بصحافة الأقمار الاصطناعية (Satellite Journalism)، والتي يمكنها رصد عمليات التعدين خارج إطار القانون، وجرائم الحرب، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، مثلما قامت بذلك صحيفة "نيويورك تايمز" التي حققت في استخدام إسرائيل قنابل ترز 2000 طن في مناطق تمّ تحديدها آمنة للمدنيين في قطاع غزة عام 2023. وأشارت الأدلة المصورة بالأقمار الاصطناعية إلى أن ما استخدمته إسرائيل من هذه القنابل أكبر مما تمّ رصده بالأدلة المصورة(10).

ومن المثير للانتباه كذلك إمكانية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي الخاصة بتوليد اللغات الطبيعية في إنشاء قوالب جديدة للمحتوى الصحفي، وأنماط جديدة لتفاعل الجمهور مع مصادر المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الوظائف الاستقصائية مفتوحة المصدر، والمعروفة بتحقيقات الإنترنت(11)؛ إذ يمكن للصحفيين جمع المعلومات من المصادر المتاحة للجمهور من خلال تقنيات متقدمة تُحقّق ثلاث وظائف أساسية: الأولى: استكشاف الأصول المعلوماتية ذات واجهات الاستخدام المتاحة للجمهور، والثانية: استكشاف المعلومات ذات الصلة بالتحقيق الاستقصائي خارج نطاق المنظمات المعنية بالموضوع بشكل مباشر. والثالثة: تحويل المعلومات المستكشفة إلى خطوات عملية يمكن تنفيذها والاستفادة منها في تحقيق الأهداف الاستقصائية.

وتُشير دراسة الباحثة نينا مولر (Nina Müller)، والأكاديمية جيني ويك (Jenny Wiik)، إلى أن الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في الوظيفة الاستقصائية قد أدت إلى تغيير الأنماط التقليدية لممارسة المهنة بتحويل دور الصحفيين من "حراس بوابات" إلى فاتحين لفضاءات رحبة من التعاون البناء مع شركاء آخرين بما يدعم قيم المصلحة العامة والديمقراطية والمحاسبة (12). واستهدفت الدراسة الإجابة على ثلاثة أسئلة: ما آليات دمج الصحفيين مع غيرهم من الفاعلين الآخرين في الشبكات الاستقصائية التعاونية؟ وكيف يتم التقريب بين مفاهيم الصحافة التقليدية وأُسُس عمل الصحافة مفتوحة المصدر؟ وما الطرق التي يمكن من خلالها المحافظة على استمرارية التحقيقات الاستقصائية مفتوحة المصدر في بيئات الاتصال الرقمي والإعلام عبر الإنترنت؟

وفي رسالة دكتوراه قَدَّمَتها الصحفية الاستقصائية، مانيشا جانجولي (Manisha Ganguly) بجامعة ويستمنستر، حول مستقبل الصحافة الاستقصائية في عصر الأنتمة والذكاء مفتوح المصدر والذكاء الاصطناعي، أكدت النتائج أن هذه التقنيات سهّلت الوصول إلى معلومات عن أماكن كان من الصعب الوصول إليها في السابق نظرًا لطبيعة الصراع، إلى جانب ما تُسهم به الخبرة البشرية من إبداع في استخدام الأدوات بما يُشكّل أهمية بالغة في تنفيذ أهداف هذه التحقيقات (13).

2.2. تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي الاستقصائي

إذا كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي توفر إمكانيات وفرصًا واعدة في البحث عن المعلومات وبناء المحتوى وتوزيعه -بحسب المراحل الثلاث المذكورة آنفًا- فإن هناك جملة من التحديات التي تواجه استخدامها في العمل الصحفي بشكل عام (14)، وفي الوظيفة الاستقصائية بشكل خاص، ومن هذه التحديات:

أولاً: القدرة على تدقيق المعلومات والتحقق من مصداقية مصادرها

يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي المقارنة السريعة بين محتوى قواعد البيانات الضخمة، مثل تدوينات مواقع التواصل الاجتماعي والسجلات الرسمية وغيرها، مما قد يُساعد الصحفيين في التَّحَقُّق من صحة المعلومات واكتشاف التناقضات، ومن ثم التأكد من دقة المصادر الناقلة للمحتوى الإخباري أو الإعلامي بشكل عام. وتشمل

قدرات الذكاء الاصطناعي كلاً من المحتوى النصي والمصور؛ إذ يمكنه التَّحَقُّق من صحة المحتوى المرئي ومعرفة أصله وسياقه وبياناته الوصفية الدقيقة. إلا أن هذه القدرات التي قد تُمثِّل مساندة قوية للصحفيين المنفذين للموضوعات الاستقصائية، قد تكون في الوقت ذاته مصدرًا لإشكالية الثقة في النتائج التي تُقدِّمها تقنيات الذكاء الاصطناعي. ومن الأسباب التي تُثير هذه الإشكالية أن تكون البيانات التي استُخدِمت لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي متحيزة أو غير دقيقة، وهو ما سيُنتج بالضرورة مخرجات متحيزة وغير دقيقة (15). وترتفع احتمالات تحيُّز النتائج كلما كان الموضوع خلافياً أو مثيراً للجدل. كذلك تنخفض قدرات الذكاء الاصطناعي في تدقيق دلالة المعلومات داخل السياق؛ إذ تحتاج هذه المهارة تحديداً، والمعروفة بالتحليل السياقي، تدخلاً بشرياً عميقاً للربط بين المتغيرات واستخلاص الدلالات من الفهم المتكامل لطبيعة السياق المحيط بالمعلومات.

ثانياً: قانونية استخدام البيانات وعدم انتهاك حقوق الملكية الفكرية

تُثير أدوات الذكاء الاصطناعي، وقدراته الهائلة على البحث في قواعد البيانات المتجانسة وغير المتجانسة، بعض المخاوف التي ترتبط بإمكانية الاستخدام غير المرخص له، أو غير المسموح به، أو غير المشروع للبيانات، وهو ما يُعد انتهاكاً صريحاً لحقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر، ويُشكِّل ذلك جريمة قد تستدعي عواقب قانونية تختلف من بلد لآخر. وبالرغم مما قد يكون لدى الصحفيين الاستقصائيين من دوافع مهنية ومسؤولية لإظهار الحقائق أمام الجمهور، إلا أن الموازنة بين هذه الدوافع والوقوع في انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية أمر لا بد من النظر فيه بعين الاعتبار (16).

وهناك العديد من الإجراءات التي يمكن للصحفيين الاستقصائيين اتخاذها للمساعدة في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في مشروعاتهم الاستقصائية دون الوقوع في مثل هذه الجرائم. ومن هذه الإجراءات، أولاً، أن يستنير الصحفيون بالمعنى التطبيقي لفكرة الاستخدام العادل، والحدود المرتبطة به وفقاً لمجال عملهم، وأن يتجهوا للحصول على أذن من أصحاب حقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر قبل استخدام محتوَاهم، وأن يكونوا أكثر استغلالاً للمصادر المفتوحة التي لا تحتاج لأذن خاصة، بالإضافة إلى الاستفادة من مشورة الخبراء القانونيين والقضائيين

لضمان تكييف النشاط البحثي والاستقصائي ضمن الحدود المسموح بها وعدم السماح بحدوث أية انتهاكات لحقوق الآخرين.

ثالثاً: القياس الصحيح للفرضيات محل الاستقصاء وتجنب تزييف النتائج

يُعد اختبار صحة الفرضيات أحد أكثر المهمات صعوبة على أدوات الذكاء الاصطناعي، والمقصود بالصعوبة هنا عدم وضوح المبررات المنهجية التي تدعو للثقة في صحة اختبار الفرضيات. وبعبارة أخرى، لا تشرح أدوات الذكاء الاصطناعي ما هي الخطوات المنطقية التي اتبعتها للوصول إلى الاستنتاجات، ومن ثم يظل هناك شك في دقة وموضوعية ما خلصت إليه هذه التقنيات من نتائج لاختبار صحة الفرضيات (17). ويُحدّد خبراء المعلوماتية بعض خصائص تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تُعد سبباً في حدوث هذه المشكلة، ومنها: الاعتماد المفرط على وصف العلاقات بين المتغيرات باعتبارها علاقة ارتباطية، بينما قد لا تكون هناك دلالة لهذا الارتباط، ويكون التلازم بينها محض صدفة ليس إلا. والسمة الثانية هي الخطأ في وصف علاقات الارتباط بين المتغيرات بأنها علاقة سبب ونتيجة، بينما قد لا يكون الارتباط سببياً بالضرورة. كما يعتبر خبراء المعلوماتية أن مشكلة الصندوق الأسود (Black-Box Problem) في تشغيل البيانات تُعد أكبر التحديات التي تجعل من الصعب وضع الثقة في نتائج اختبارات الفروض في التحقيقات الاستقصائية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (18). يُضاف إلى هذه المشكلة تحدّ آخر ذو علاقة بالتعقيد المبالغ فيه لنماذج الذكاء الاصطناعي، والتي قد تبدو ملائمة بشكل مبالغ فيه للبيانات التي تم تدريبها عليها، إلا أن هذه النماذج برغم تعقيدها قد لا تصلح للتعميم على المدخلات الجديدة أو غير المرئية، وهو ما يُقلّل كذلك من قدرتها على الجزم بقبول أو رفض فرضيات معينة.

وخلّص خبراء المعلوماتية إلى ضرورة المزاوجة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي وأساليب اختبار الفرضيات التقليدية، والاستفادة من الخبرة البشرية في تنقيح النتائج من مظاهر التحيز المحتملة، واعتماد مسارات موازية مستقلة للتحقق من صحة اختبار الفرضيات باستخدام طرق متعددة للاختبار، وفحص جودة البيانات، وفهم قيود النماذج الآلية، وإجراء تحقيقات دقيقة (19).

رابعاً: الحفاظ على خصوصية المصادر والشهود

لا يوجد لدى تقنيات الذكاء الاصطناعي ما يمنعها "أخلاقياً" أو "قانونياً" من تداول معلومات أو بيانات حساسة تخص الأفراد كما هي الحال في صفحاتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي، أو تلك الموجودة في قواعد البيانات. وتضم أرقام هواتفهم وعناوينهم وبيانات هوياتهم الشخصية في وثائق السفر ورقم الهوية الوطنية، علاوة على عدم وجود قيود تمنعها من اطلاع أطراف خارجية ربما من غير المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات. ويُمثل هذا الأمر تهديداً لخصوصية المصادر وقد يُعرض الشهود في حالات التحقيق الاستقصائي عن قضايا الفساد إلى مخاطر جسيمة (20). بالإضافة إلى ذلك تُسهّل برامج الذكاء الاصطناعي الاحتفاظ بإحداثيات الوجوه البشرية، من خلال برامج التعرف البصري وتخزين هذه البيانات، ومن ثم إمكانية التلاعب بها والإضرار بسمعة الأشخاص. لكن يمكن التخفيف من حدة هذه المخاطر إذا التزم الصحفيون بالحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لاستخدام البيانات الشخصية أو المؤسسية في تحقيقاتهم الاستقصائية، واستشارة المختصين القانونيين لإفادتهم بحدود الاستخدام الآمن للمعلومات والبيانات بما يُجنبهم الوقوع في أية انتهاكات محتملة أثناء ممارستهم لعملهم الصحفي.

خامساً: الموضوعية والبعد عن التحيز

أشارت دراسة الباحثة جانجولي إلى أن احتمالات التحيز لا تزال قائمة برغم تضخم الشق الآلي في الأبعاد المختلفة للوظيفة الاستقصائية. ويرجع ذلك إلى وجود اختلالات هيكلية في إمكانات الأشخاص القادرين على القيام بمهام البحث ولديهم المعرفة والمهارة اللازمة لإتمام مهامهم؛ إذ إن معظم القائمين على إدارة المشروعات الاستقصائية التي تستعين بتقنيات الذكاء الاصطناعي هم من الذكور الذين يعيشون في الدول الغربية، وغالباً ما تكون قضايا دول الجنوب محل اهتمامهم، ويرى بعض المحللين أن في ذلك تركيزاً لديناميكيات القوى الاستعمارية والهيمنة الغربية (21). وكما أن القائمين على تشغيل برامج الذكاء الاصطناعي معرضون لاحتمالات التحيز، فإن ما يتم تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي عليه من بيانات قد لا تخلو هي ذاتها من التحيز لأسباب مختلفة، من بينها الحتمية الخوارزمية التي تؤدي إلى استنتاجات تفتقر إلى الدقة، وقد تُميز هذه الاستنتاجات بين مجموعات بشرية وأخرى دونما

مبرر موضوعي. وقد تكون الخوارزميات سبباً في تكريس الأوضاع التمييزية بين الفئات المجتمعية المختلفة، ومن ثم تصل إلى استنتاجات غير موضوعية ضد بعض الشخصيات التي قد تكون مرشحة في الانتخابات العامة أو المحلية في أي دولة.

سادساً: الشفافية والكشف عن حدود الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي

وفي تحليل استكشافي مُعمق لما تُتيحه ثورة الذكاء الاصطناعي من إمكانيات، وما تطرحه من تحديات ترقى نتائجها إلى إعادة النظر في دور الصحافة في المجتمع الإنساني، أكدت دراسة الأكاديمي محمد إقبال سلطان وزملائه (22) أن التكامل بين الذكاءين، الاصطناعي والبشري، في صناعة الصحافة بكل وظائفها يحتاج إلى منظور أخلاقي متوازن. فما تتسم به الصحافة -باعتبارها مهنة ذات مسؤولية تجاه وعي الجمهور وإدراكه للواقع- يتطلب أهمية استثنائية لوضوح الأبعاد الأخلاقية التي تحكم عمل أدوات الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار، لاسيما تحقيق الشفافية، والمساءلة، وتحجيم التحيز، وأن المسؤول عن ذلك هم الصحفيون أنفسهم الذين عليهم توجيه هذه التكنولوجيا نحو دعم القيم الصحفية، وأن مسؤوليتهم تلك تظل فوق أي اعتبار آخر.

لكن تحقيق التوازن والشفافية ليس أمراً سهلاً؛ إذ إن محاولة الصحفيين الكشف عن أساليب استخدامهم لأدوات الذكاء الاصطناعي للجمهور قد يُقلل من مصداقية عملهم باعتبار أن التدخل الآلي حَجَرَ على قدرة العقل البشري في الاستنتاج والاستدلال. ومن جانب آخر، قد يخشى الصحفيون إقحام تفاصيل الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيقاتهم الاستقصائية المنشورة، فيؤدي ذلك إلى تشتيت انتباه الجمهور عن القضية محل الاستقصاء، والتي قد تكون هي الأولى في إثارة انتباه الجمهور أكثر من أي شيء آخر (23). لكن الغياب الكامل لأي معلومة تُشير إلى استعانة الفريق الصحفي بتقنيات الذكاء الاصطناعي أمر قد يؤدي عند اكتشافه إلى تقويض الثقة في العمل الصحفي، وإثارة الشكوك حول الاستخدام القانوني للمعلومات واحتمالات استخدام هذه التقنيات في تضليل الجمهور.

سابعاً: التشويق والجاذبية والأنسنة

تؤدي الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في التقارير الإخبارية والاستقصائية إلى تحقيق نجاحات ملموسة في شمولية المعلومات والاكتمال البنائي للمحتوى

الصحفي، إلا أنه قد يبدو اكتمالاً شكلياً بارداً يعكس سمات الآلة أكثر من السمات الإنسانية. ولإضافة لمسات إنسانية تزيد ثراء المحتوى يمكن إعطاء الأولوية للسرد الشخصي بتضمين تعليقات وشهادات المصادر ذات الصلة بموضوع التحقيق، وكذلك دمج الحكايات والقصص وثيقة الصلة بما يُضفي أجواءً طبيعية ومشوقة على التحقيق الاستقصائي. ويمكن كذلك مضاعفة الشعور بالجانب الإنساني من خلال بذل الجهد في الإحاطة بالسياق العام للقضية، أو الحدث محل التحقيق وتقديم وجهات نظر من مصادر متعددة تزيد من عمق التحقيق وأصالته (24).

ويستطيع الصحفي المتقضي تعزيز الجانب الإنساني في التحقيق الاستقصائي بتضمين مقاطع الفيديو والمواد المصورة المفعمة بالمشاعر، والتي يؤيد محتواها ما يذكره التقرير في أجزائه النصية أو الرقمية، لكن يجب ألا تكون هذه المواد المصورة أو الفيلمية عامل إثارة على حساب الدقة والموضوعية. بالإضافة إلى الاهتمام بالإنفوغراف ومشاركة الموضوع عبر منصات التواصل الاجتماعي والسماح باستقبال مشاركات الجمهور وتعليقاته حول الموضوع.

ثامناً: التحديات التقنية المرتبطة بتعلم لغة الآلة والبرمجة بلغات مناسبة

تتضمن محاولة الصحفيين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيقاتهم الاستقصائية تحديات تقنية معقدة ليس من السهل تجاوزها من خلال الأساليب البسيطة، مثل الحصول على دورات تدريبية أو دروس عبر الإنترنت. فامتلاك القدرة على تغذية برامج الذكاء الاصطناعي بخوارزميات التشغيل المناسبة لتحقيق الأهداف المرحلية للتحقيق الصحفي عملية تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، كما تتضمن مفاهيم رياضية وإحصائية وجبرية معقدة يصعب على غير المختصين فهمها وتطبيقها (25). على سبيل المثال، فإن إتقان لغة "بايثون" أمر لا غنى عنه لما توفره من بيئة واسعة لمكتبات البيانات والأدوات، مثل "ساي كيت ليرن" (scikit-learn)، و"باي تورش" (PyTorch)، و"تنسرفلو" (TensorFlow)، لضرورتها في بناء النماذج الآلية والتدريب عليها. كما أن كتابة أكواد الخوارزميات والقدرة على تصحيح أخطاء التعليمات البرمجية في حالة حدوثها تحتاج إلى معرفة تخصصية قد تستغرق شهوراً وربما سنوات لإجادتها.

تاسعاً: التحديات الأمنية المرتبطة بقابلية الاختراق الإلكتروني

تُعد مشاريع الأعمال الاستقصائية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي غير محصنة ضد احتمالات الاختراق الإلكتروني. كما أن إمكانية دسّ بيانات متحيزة في مجموعات تدريب برامج الذكاء الاصطناعي بغرض تسميم النتائج احتمال مرجح بدرجة كبيرة. وبالنظر إلى الدور المجتمعي للصحافة، تُشير الباحثة أوليفيا هيلتبراندا (Olivia Hiltbrand) إلى أن المخاطر المترتبة على الاختراق الأمني للبيانات يمكن أن تتجاوز إلى حدٍّ بعيد مسألة حقوق الملكية أو حقوق الطبع والنشر (26). بالإضافة إلى معضلة تقنية أخرى، وهي القدرة على انتقاء عوامل التحيز الهيكلية لأسباب خوارزمية أو ديمغرافية، وهو ما يُمثل تهديداً لجودة النتائج. بالطبع، كلما زادت الإمكانيات والقدرات المادية للمشروع ارتفعت درجة الأمان المتوافرة للبيانات، إلا أن هذه التكلفة لا يمكن توفيرها في غالب الأحيان مما يُعرض البيانات إلى مخاطر الاختراق بسبب الثغرات الأمنية في نظام التحكم.

عاشراً: الحفاظ على الصحة العقلية والنفسية للصحفيين في البيئة مفتوحة المصدر

تؤكد دراسة الباحثة جانجولي أن احتمالات التعرّض لصدمات نفسية واختلالات عقلية نتيجة العمل لساعات طويلة في المصادر مفتوحة المصدر يمكن أن يُشكل تهديداً حقيقياً لصحة الصحفيين العاملين في هذا المجال. فالمصادر المفتوحة تعني إمكانية التعرّض غير المقصود لمواد مصورة صادمة أو معلومات حساسة، وقد يتسبب ذلك في حدوث مشكلات صحية تؤثر في قدرة الإنسان على التركيز أو متابعة شؤون حياته بسلام. وأشارت جانجولي إلى أن الإدارات السيئة لوحداث البحث مفتوحة المصدر تزيد من احتمالات التعرّض لمثل هذه الصدمات، بينما يقل احتمال حدوثها في ظل الإدارة الجيدة (27). ويؤكد خبراء المعلوماتية أن العزلة التي تُحيط بالعاملين في مجال الذكاء الاصطناعي تجعلهم بعيدين عن شبكات الدعم الاجتماعي التي يمكن أن تُقلل من شعور الوحدة الذي يُعانونه. كما أن السعي إلى تحقيق مستويات عالية من الكمال في الأداء يمكن أن يكون مصدراً ضاغطاً للتوتر والقلق. ولذلك ينصح معالجو الاضطرابات الناتجة عن العمل في مجال الذكاء الاصطناعي برسم حدود واضحة وصارمة بين الحياة المهنية والحياة الشخصية وعدم التردد في طلب الدعم والمساعدة عند الشعور بالحاجة إلى ذلك (28).

3. التوظيف الاستقصائي لأدوات الذكاء الاصطناعي خلال الحروب والنزاعات

اتجه العديد من الدول إلى تسخير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في صراعاتها المحلية والإقليمية فيما يُعرف بـ "الصراع الهجين" (Hybrid Conflict)، والذي يُمزج فيه بين أدوات الصراع التقليدية والمستحدثة. واتجه العمل الصحفي أيضاً إلى توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في محاولة لتحليل مشاهد الصراعات بصورة أكثر دقة، والحصول على معلومات قد تُساعد في التنبؤ بمستقبلها (29). وأشار العديد من الدراسات التي أجريت في أعقاب أزمة الهجرة واسعة النطاق إلى أوروبا، في عامي 2015 و 2016، إلى الدور الذي قامت به البيانات الضخمة لمواقع التواصل الاجتماعي في مراقبة أنماط الهجرة القسرية الجماعية. وركزت على تحديد استنتاجات وتوقعات "في الوقت الفعلي" حول الأنماط السلوكية والتفضيلية والإدراكية الفردية والاجتماعية للتنقل البشري. وعلى الرغم من فوائد الاعتماد على هذه البيانات، فإنها خلصت إلى نتائج متحيزة أو معيبة جعلت حياة المهاجرين أكثر صعوبة أثناء العبور (30).

وتشير إحدى الدراسات إلى استخدام بيانات وسائل التواصل الاجتماعي لتدريب مُصنّفي التعلم الآلي وتعديل العتبات لمساعدة الأنظمة الخوارزمية على مراقبة العنف والهجرة القسرية والتنبؤ بها، وهي تُحدّد خمسة تفسيرات حول القيود المفروضة على استخدام مثل هذه البيانات للذكاء الاصطناعي، ومنها المشكلات التي تواجه التنبؤ، مثل "عدم التوافق بين السياسات والهندسة"، و"إمكانية الوصول/ الفهم"، و"الشرعية القانونية/ التشريعية"، و"التنظيف الرديء للبيانات"، و"صعوبة استكشاف الأخطاء وإصلاحها"، كما تقترح بعض الحلول لهذه المشكلات، مثل عدم الكشف عن الهوية، والمسؤولية الموزعة، و"الحق في الاستدلالات المعقولة" (31).

وهناك دراسات أخرى قدّمت رؤية حاسوبية لتحليل منشورات وسائل التواصل الاجتماعي من أجل استخبارات مفتوحة المصدر ودراسات الصراع. وتعتبر هذه الدراسات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي فرصة لبناء أدوات جديدة تدعم خبراء الصراع والعاملين في المجال الإنساني وغيرهم من أصحاب المصلحة في فهم الصراع وتطوره. ويشمل ذلك مكافحة محاولات الجهات الخبيثة لاستهداف المتضررين من الصراع باستخدام حملات التضليل والتهديدات المباشرة بالعنف. وهناك أيضاً إمكانية لتتبع استهداف وتأثير الهجمات العسكرية على المرافق الصحية،

سواء من منظور تحديد المجتمعات المحتاجة إلى المساعدة الطبية، أو توثيق مدى انتهاكات القانون الإنساني. لكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يحتاج إلى احترام خصوصية وكرامة المتضررين من الصراع، وتوثيق انتهاكات القانون الإنساني، ومكافحة التضليل (32).

4. تجارب صحفية عربية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي

تتناول الدراسة هذا المحور البحثي من خلال استعراض بعض الدراسات التي اهتمت بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تجارب بعض وسائل الإعلام بالمنطقة العربية. فقد أكدت دراسة راشد صلاح الدين، التي رصدت تجارب تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في بعض الصحف العربية، مثل: "الدستور" الأردنية و"الشرق" القطرية و"القاهرة 24" المصرية، أن أكثر المجالات التطبيقية لهذه التقنيات تنحصر في التقارير الإخبارية، خاصة ما يتصل منها بالأحداث الاقتصادية، أي إن الوظيفة الاستقصائية لا تستفيد بشكل واضح من تقنيات الذكاء الاصطناعي (33). ويبدو حجم الإنتاج الإخباري الذي يعتمد على العنصر البشري أكبر بشكل ملحوظ من نظيره المعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي. واعتمد الباحث في دراسته على الإطار المعرفي للنظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا (UTAUT)، وأظهرت النتائج أن 51٪ من القائمين بالاتصال في الصحف المذكورة يستخدمون تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولكن 26٪ فقط هم الذين أكدوا استخدامها بشكل كبير. وكشفت الاختبارات الإحصائية عن صحة ثلاثة فروض، أولاً: عدم وجود فروق دالة بين اتجاهات القائمين بالاتصال في المؤسسات الصحفية الثلاث نحو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي. ثانياً: عدم وجود فروق دالة بين اتجاهات الذكور والإناث. ثالثاً: وجود فروق دالة بين اتجاهات القائمين بالاتصال إزاء طبيعة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والعنصر البشري، باعتبارها علاقة تكاملية أو تنافسية. واستخدم موقع "القاهرة 24" صحيفة الروبوت من خلال مبادرة برعاية عدد من الجهات الرسمية أبرزها البورصة المصرية، ووزارة الاتصالات، والشركة المصرية للاتصالات، بجانب مؤسسات القطاع الخاص مثل البنك التجاري الدولي و"سامسونج إلكترونيكس"، بالإضافة إلى دعم عدد من منظمات المجتمع

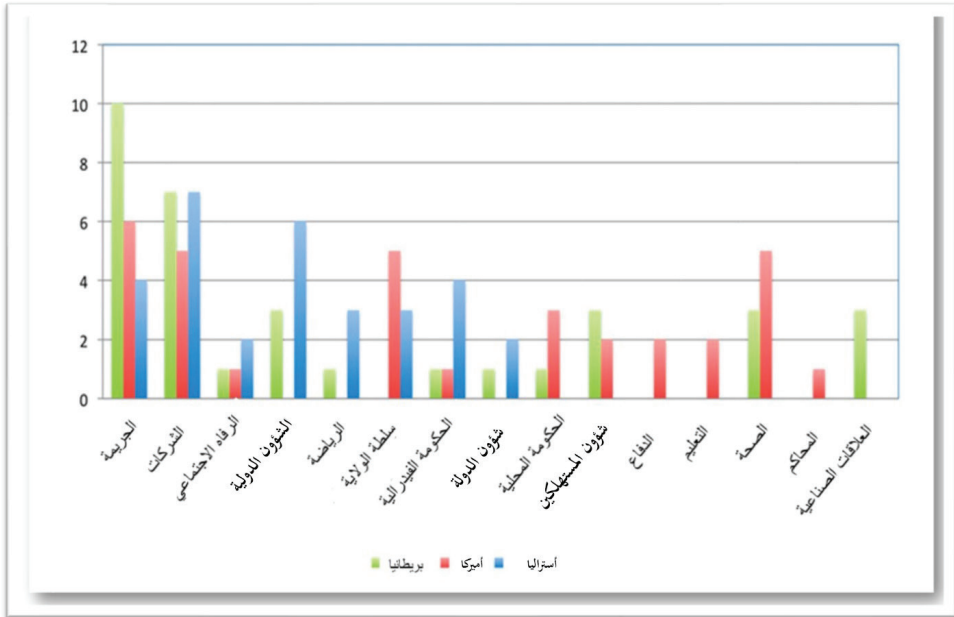
المدني والكيانات الإعلامية وعلى رأسها نقابة الصحفيين المصريين. وتتضمن صحافة الروبوت استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع مراحل العملية الصحفية بدءًا من جمع المعلومات ومرورًا بتحريرها وانتهاء بنشرها عبر استخدام لغات البرمجة وبدون تدخل العنصر البشري في إنتاج البيانات الصحفية الخاصة بالموضوعات الاقتصادية، مثل أسواق الأسهم، والعملات، وأخبار الوظائف. وتُشير إحدى الدراسات التي أجريت على تجربة هذا الموقع إلى أن أهم الأسباب التي ساعدت في تطبيقها هو توافر غرفة أخبار رقمية حديثة، ثم اتجاه إدارة الصحيفة لتبني التقنيات الجديدة في مجال إنتاج المحتوى، بالإضافة إلى توافر الإمكانيات البشرية والمادية لتطبيق صحافة الروبوت (34). وباستقصاء رأي الصحفيين العاملين بالموقع، فإن تطبيق صحافة الروبوت أسهم بفاعلية في رفع القيمة الشاملة لجودة المنتج الصحفي، وإثراء القصص الإخبارية بالمعلومات والخلفيات الموثقة.

5. تجارب صحفية دولية في استخدام الذكاء الاصطناعي

أشارت الأكاديمية أندريا كارسون (Andrea Carson)، والباحثة كيت فار هول (Kate Farhall)، في دراسة استهدفت فهم الوظيفة الاستقصائية التعاونية للصحافة في عصر ما بعد الحقيقة، من خلال تحليل مقارن بين التحقيقات الاستقصائية التي فازت بجوائز التميز في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وأستراليا، إلى استمرار الصحافة في تحقيق نجاحات برغم التحديات التي يفرضها العصر الرقمي. فقد استطاع الصحفيون تكييف أنفسهم من أجل تخطي الضغوط الاقتصادية التي تعصف بالمؤسسات الصحفية، والاستمرار في ممارسة أدوارهم كسلطة رابعة من خلال العمل الاستقصائي. وتضمنت إجراءات التكيّف: تعزيز العمل التعاوني بين أكثر من وسيلة إعلامية ومنصة رقمية، والإعلام العابر للحدود، وكذلك الاستعانة بجهود الباحثين من خارج النطاق الصحفي، مثل الأكاديميين (35). وتتضمن مجالات التعاون: مشاركة مصادر المعلومات، ومشاركة التكلفة المادية، وتعزيز العمل في الموضوعات الدولية، مثل التحقيق في وثائق "بنما"، ومضاعفة مشاهدة ومقروئية المحتوى. ويُشير الشكل رقم (2) إلى القضايا التي اهتمت بها التحقيقات الاستقصائية في الدول الثلاث محلّ المقارنة (أميركا، بريطانيا، أستراليا)؛ إذ تُعدّ تحقيقات الجرائم والشركات والصحة الأكثر تكرارًا. كما أظهرت الدراسة أن صحف "التايمز" (The

(Times)، و"الغارديان" (The Guardian)، و"نيويورك تايمز"، و"واشنطن بوست"، هي الأكثر حصولاً على الجوائز في الصحافة الاستقصائية ضمن مفردات العينة.

شكل (2): اختلاف مجالات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في الأعمال الاستقصائية بأميركا وبريطانيا وأستراليا



وفي أغسطس/ آب 2023، كانت شركة "جانيت" (GANNETT)، التي تُصدر مئات الصحف المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، قد أثارت سخرية معلقين على منصات التواصل الاجتماعي، الذين رصدوا عددًا من الأخطاء في تقارير استخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل "ليدي آيه آي" (LedeAI)، في إنتاجها (36). ونشروا تعليقات تهكمية عن تقارير نشرها موقع "كولومبوس ديسباتش" (Columbus Dispatch) حول نتائج المباريات الرياضية في المدارس الثانوية، والتي كُتبت بطريقة آلية. كما تكررت بعض الفقرات حرفيًا في عدد من التقارير التي يبدو أن كاتبها ليس له خبرة إطلاقًا بمجال الرياضة. وأدت ردود الأفعال التهكمية إلى إصدار تصريح باسم الشركة يأسف لوقوع هذه الأخطاء المحرجة التي حدثت "في إطار عملية تحسين الخدمة الصحفية، وأن هناك جهودًا تُبذل حتى لا تتكرر هذه الأخطاء في المستقبل". ونشر موقع "بيزنس إنسايدر" (Business Insider) لاحقًا قرار مجموعة

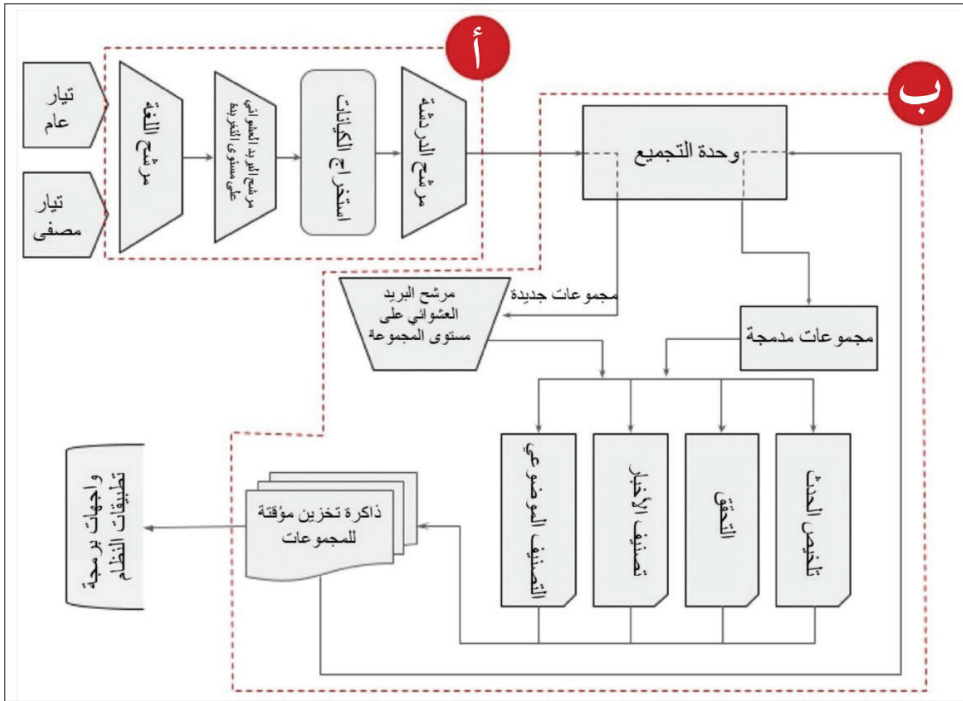
"جانيت" بالإيقاف المؤقت لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحرير ونشر الأخبار.

وُثِّير دراسة نينا مولر وجيني ويك إلى العديد من النماذج الملهمة في الصحافة الاستقصائية التي تستعين بالذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي؛ إذ جمعت معلوماتها عن الوظيفة الاستقصائية مفتوحة المصدر، من خلال مقابلات متعمقة مع مجموعة من الصحفيين الاستقصائيين من ذوي الخبرة في العمل في المصادر المفتوحة، مثل: إيال وايزمان (Eyal Weizman)، وكريس وودز (Chris Woods)، وهادي الخطيب، وإليوت هيجينز (Eliot Higgins)، وغيرهم ممن أداروا مشروعات تعاونية لاستقصاء قضايا تحظى بالأهمية على المستوى الدولي (37). وهيجينز هو مؤسس ومدير مشروع "بيلينكات" (Bellingcat) الذي حَقَّق في أنظمة التسليح في سوريا، وفي الرحلة 17 للخطوط الجوية الماليزية التي سقطت في أوكرانيا عام 2014، وغابريلا إيفينز (Gabriela Ivens) التي تعمل رئيسًا لوحدة البحث مفتوح المصدر في منظمة "هيومان رايتس ووتش"، والصحفي بنيامين ستريك (Benjamin Strick) الذي عمل في العديد من التحقيقات الاستقصائية التابعة للاتحاد الأوروبي وشارك في تقرير "تشريح القتل" (Anatomy of Killing)، وحصل على العديد من الجوائز، وروبرت ترافورد (Robert Trafford)، الصحفي الاستقصائي بالوكالة البحثية "فورنسك أرشيتيكتشر" (Forensic Architecture)، وهو المسؤول عن وحدة البحث في المصادر المفتوحة وتحليل البيانات. وكريس وودز (Chris Wood)، مؤسس ومدير مشروع "إيروورز" (Airwars) ومشروع "صحافة الدرون الاستقصائية" ومؤلف كتاب: "العدل المفاجئ"، الذي يتناول استخدام طائرات الدرون في النزاعات المسلحة، وكريستيان ترايبرت (Christian Triebert) الصحفي الاستقصائي بصحيفة "نيويورك تايمز"، والحاصل على الجائزة الأوروبية للصحافة الإبداعية عام 2017.

وُثِّير تجربة وكالتي "رويترز" و"الأسوشيتدبرس" إلى عقبات تحويل التعليمات غير الرسمية وغير المحددة التي يتداولها الصحفيون في عملهم اليومي -لثمين قيمة الخبر وجدارته بالنشر- إلى تعليمات محددة ومنظمة تستطيع الآلة تنفيذها بالدقة المطلوبة. ففي حالة "الأسوشيتدبرس" يجب على الصحفيين بناء عدد كبير من المقاييس التي

يمكن للآلة الاعتماد عليها لتقدير ما هو "جدير" وما هو "غير جدير" بالنشر. وفي حالة "رويترز"، فإن النظام الذي أسسته لمتابعة التغريدات واختيار ما يصلح منها خيرًا يواجه أيضًا مشكلات تتعلق بتكرار التحيز في حال وجوده. ويوضح شكل رقم (3) خطوات النظام الذي تُطبقه "رويترز" لتحليل التغريدات بأدوات الذكاء الاصطناعي (38).

شكل (3): نموذج وكالة رويترز لتحليل التغريدات بأدوات الذكاء الاصطناعي



تجارب "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز"

أدت ثورة الذكاء الاصطناعي إلى تغييرات جذرية في وسائل توزيع ونشر المحتوى الصحفي، ومن أمثلة ذلك برنامج "هليوغراف" (Heliograf) الذي تستخدمه صحيفة "واشنطن بوست"، ويسمح بكتابة التقارير الإخبارية الأساسية، مثل نتائج المباريات الرياضية ونتائج الانتخابات؛ إذ يمكنه توليد المحتوى بسرعة وتوفير وقت الصحفيين للمهام الأكثر تعقيدًا وعمقًا. وكذلك تجربة صحيفة "كويستيون بوبليكا" (Cuestión

(Pública) الكولومبية التي تستخدم أداة الذكاء الاصطناعي "أودين" (Odin)؛ إذ تُمكنها من كتابة التقارير الاستقصائية بالاعتماد على ما لدى الصحيفة من رصيد معلوماتي في أرشيفها الصحفي، وتنشرها بشكل يتناسب مع أسلوب الصحيفة ونمط تنسيقها(39).

وكانت "واشنطن بوست" بدأت استخدام تقنية "هليوغراف" عام 2016، خلال أولمبياد "ريو دي جانيرو"، ثم بعد ذلك في الانتخابات الرئاسية الأميركية؛ إذ وفرت مستوى غير مسبوق في تغطية الانتخابات للقراء عبر تقارير وتحليلات واستطلاعات رأي مُحدّثة لما يُقارب 500 مقياس تابعة لجهات مختلفة. وسمحت "هليوغراف" باستعراض النتائج بصورة مخصصة للجمهور وفقاً لموقعهم الجغرافي. ويرى جيريمي جيلبرت (Jeremy Gilbert)، مدير المبادرات الإستراتيجية في "واشنطن بوست"، أن هذه التقنية تم تحويلها إلى نظام هجين يجمع بين أفضل ما في الآلات من سرعة وتحديث، وأفضل ما في البشر من تدقيق ومراجعة(40). كما أن استخدام هذه التقنية يتم بشكل تعاوني مع النصوص المكتوبة بواسطة الروبوت، والتي يمكن للمحررين تغييرها إذا اقتضت الضرورة؛ إذ يعرض النظام خيوطاً محتملة للقصص الإخبارية. ويؤكد سام هان (Sam Han)، مدير علوم البيانات في مدونة "ذا بوست" (The Post) التابعة لصحيفة "واشنطن بوست"، أن مستقبل القصص الآلية هو أن تكون مزيّجاً متناغماً يجمع بين التقارير البشرية والمحتوى الذي أنتجته الآلات.

وتبدو صحيفة "نيويورك تايمز" أكثر تحفظاً من "واشنطن بوست" في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وأكثر حرصاً على تعريف الجمهور بالاستخدامات المحددة لهذه التقنيات في إنتاج الأخبار. ومن هذه الاستخدامات -كما أشارت الصحيفة- غرلة كمّ هائل من البيانات لإعداد التقارير الاستقصائية، وقيام مبرمجي الصحيفة بمسح صور الأقمار الاصطناعية للتحقق من صدق روايات الأطراف المتنازعة في مناطق الصراع ثم مراجعة هذه الصور يدوياً. وتُساعد نماذج التعلم الآلي الصحفيين في الإبلاغ عن القصص التي يمكن تناولها إخبارياً أو استقصائياً، إلى جانب توظيف هذه النماذج في نشر المحتوى بشكل متخصص للجمهور المهتم بقراءة نوعية معينة من الموضوعات، أو توزيعها بناء على معلومات الموقع الجغرافي الخاص بالجمهور، وكذلك بناء على الموضوعات الأكثر شيوعاً بين القراء(41). وأشارت الصحيفة إلى

أن أكثر أدوات الذكاء الاصطناعي فائدة تتمثل في تقنية الصوت الآلي الذي بإمكانه تحويل النصوص المكتوبة إلى ملفات صوتية مقروءة بلغات متعددة، مثل الإسبانية، إلا أن الترجمة تخضع بعد ذلك لمراجعة دقيقة قبل النشر للتأكد من صحتها. وتبين الصحيفة أنها لا تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لكتابة الموضوعات، بل إن محرريها مسؤولون مسؤولية كاملة عما يتم نشره، وأن استخدام الأدوات التوليدية هو فقط للمساعدة في إنتاج وتوزيع الأخبار، ولكنها ليست مطلقاً بديلاً للجهد البشري. وتؤكد أن التوجيه والمراجعة البشرية يُعدّان ميزات تنافسية لا تستطيع الآلات مضاهاتها وأن صحفييها هم الأكثر فضولاً على مستوى العالم.

6. رؤية استشرافية لمستقبل الوظيفة الاستقصائية

يبدو الاحتمال الأكثر ترجيحاً -بالنظر إلى النجاحات التي حقّقها استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العديد من الوظائف الاستقصائية حول العالم- هو المضي قدماً نحو المزيد من الدمج والاعتماد على هذه التقنيات في مختلف جوانب العمل الصحفي. وسيشهد هذا الاتجاه محاولات أكثر جدية لتطوير أدوات الرشادة في التعامل مع البيانات، والتحكّم في مخرجات التشغيل، وأنسنة البناء الموضوعي والشكلي للمحتوى الصحفي.

ويمكن القول: إن هناك رؤيتين تتزاحمان في استشراف المستقبل الممكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي بشكل عام، وفي الوظيفة الاستقصائية بشكل خاص. الرؤية الأولى يؤكدها معظم خبراء المعلوماتية، ويتبنّاها خبراء الذكاء الاصطناعي، وهي أن استخدام هذه التقنيات يمثّل الحقيقة الحتمية التي تستشرفها البشرية ولا مجال للعودة إلى الوراء، وأن برامج الذكاء الاصطناعي ذات الاستخدام الصحفي ستتطور مثلها مثل أي برامج أخرى لتشغيل الحاسبات أو الهواتف المحمولة. وتتوقف سرعة تطويرها والاعتماد عليها على الاستمرار في تغذيتها ببيانات نوعية متجددة تحت رقابة بشرية تُلاحظ بيقظة نسبة الخطأ وتُعيد برمجتها بما يضمن بقاء هذه النسبة في أدنى مستوى ممكن. والرؤية الثانية تُعزّزها النتائج المخيبة للآمال في تجارب بعض المؤسسات الصحفية، التي أدّى الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملها إلى حرج وسخرية من جمهورها، وأيضاً من قطاع معتبر من الصحفيين يرون أن الوقت لا يزال مبكراً للتفكير في الاعتماد

على هذه التقنيات في أي من وظائف العمل الصحفي، لاسيما الوظيفة الاستقصائية.

المسار التفاؤلي لدمج الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي الاستقصائي

يؤكد خبراء الذكاء الاصطناعي أن تقنياته ستتنافس بقوة في جميع مجالات العمل الصحفي شريطة أن يتم تغذيتها بمدخلات متجددة تحت الرقابة البشرية من أجل تقليل نسبة الخطأ إلى أدنى مستوى ممكن، وشأنها في ذلك شأن كل البرامج التي يتم تطويرها لتشغيل الحاسبات والهواتف المحمولة (42).

ويقول شايلش براكاش (Shailesh Prakash)، كبير مسؤولي التكنولوجيا في "ذا بوست": "لقد بدأنا للتو في خدش السطح فيما يتعلق بما هو ممكن باستخدام الذكاء الاصطناعي"، وأضاف أن "التكنولوجيا الذكية مجال سنستمر في الاستثمار فيه وسيكون في كل نظام هندسي يعمل على تشغيل "واشنطن بوست" مع جميع شركائنا". ويُعد "هليوغراف" جزءاً من مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي المتوفرة من خلال منصة النشر الخاصة "ذا بوست آرك" (The Post Arc). وخلال الانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت في 2020، أصبح بإمكان جمهور "واشنطن بوست" الاستماع إلى نتائج الانتخابات أولاً بأول من خلال خدمة البودكاست التي يقرأها صوت الذكاء الاصطناعي. كما أصبح بالإمكان الحصول على النتائج الخاصة بولاياتهم حسب موقعهم الجغرافي بشكل تلقائي. ومن ثم فإن نظام النشر باستخدام "واشنطن بوست آرك بابلشين" (Washington Post Arc Publishing) يدعم بشكل متوازن عمليات التحول الرقمي في العمل الصحفي، وتوصيل الخدمات المناسبة للجمهور وفقاً لاحتياجاته. وهو نظام يركز على الإبداع والسرعة لتحقيق مصالح القراء وغرف الأخبار والمعلمين والمطورين (43).

المسار التشاؤمي لدمج الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية

يرى البعض أن الاستمرار في تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى فقدان الإنسان خصائصه الأصيلة لصالح الآلات، في الوقت الذي ستكتسب فيه الآلات صفات بشرية قد تبدو مشوهة، ولكنها وظيفية. ويرجع التشوّه في الأداء إلى أن المحتوى الصحفي جزء لا يتجزأ من شخصية كاتبه، لاسيما في الأعمال الاستقصائية التي يتعدى محتواها المهام الآلية التي يمكن تطبيقها على المحتوى

الإخباري. ومن ثم، فإن محاولات الإنتاج الاستقصائية الكاملة من غير الممكن تصورها الآن، بالإضافة إلى ما قد ينتج عن هذه المحاولات الجزئية من موضوعات ممسوخة لابد من مراجعتها وتدقيقها للتَّحَقُّق من نزاهتها، أي إن هذه التطبيقات تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد بدلاً من توفيره للمهام الأخرى.

وتتميز الكتابة البشرية بدرجة عالية من تقدير المصالح وإدراك المواقف والقدرة على الموازنة بينها لتجنب المصادر الحرج، أو التَّعَرُّض للخطر، وهذا أمر من غير الممكن تدريب الآلة عليه بالدقة ذاتها التي يستطيعها العقل البشري، أي إن هذه المهارة التقديرية لا يزال الوقت مبكراً للإقرار بتوافرها لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وحتى من غير المعلوم إن كان ذلك بالإمكان في ظل محاولات التنفيذ ذات النتائج السطحية وغير العادلة.

وعظمت التكنولوجيا من الاعتقاد بأن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي قدرات مذهلة على إنتاج المحتوى الإعلامي بأشكاله المختلفة، حتى ما كان يستغرق إنتاجه وقتاً طويلاً في تعلُّمه وإتقانه أصبح بالإمكان تجاوزه باستخدام هذه التطبيقات، وهو اعتقاد يؤدي لخروج المهنة الصحفية رسمياً من أيدي ممتهنيها الأصليين إلى أيادٍ أخرى من غير المعلوم ما هي أهدافها ولا دوافعها ولا أخلاقياتها، وما العواقب الثقافية والاجتماعية والحضارية على المجتمعات البشرية جرّاء حدوث ذلك.

وسيؤدي الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي حتماً إلى تقليل الوظائف المتاحة للصحفيين الاستقصائيين، خاصة من يعملون في وظائف روتينية، مثل البحث في قواعد البيانات أو تصنيفها أو مراجعة الوثائق. كما سيكون طبيعياً استبعاد الصحفيين غير القادرين على مواكبة هذه التطورات بتحسين مهاراتهم أو تعلم مهارات جيدة.

ويظل الخطر الأكبر للاجتياح غير المنضبط لتقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الإعلامي، أو العمل بالوظيفة الاستقصائية، هو ضعف القدرة على تحجيم التحيزات المُتَأَصِّلَة في أدوات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يعني إمكانية سهولة لإنتاج المحتوى المُضلل والأخبار الكاذبة ونشرهما.

إذن، يجب على الصحفيين الاستقصائيين الاستثمار مستقبلاً في التعليم المستمر وتطوير مهاراتهم لتوطين تقنيات الذكاء الاصطناعي في مؤسساتهم وتوجيهها للعمل من أجل تعظيم الفائدة الاجتماعية من الوظيفة الاستقصائية، والإيمان بحتمية التعاون

مع خبراء ومطوري الذكاء الاصطناعي لتصميم أدوات تسمح بتمكين القدرات البشرية في التحليل النقدي والالتزام القيمي والأخلاقي، مع مراعاة البقاء ضمن منظومة تسمح بإنتاج محتوى موثوق يلتزم بالشفافية والمساءلة والعدالة.

خاتمة

باستعراض حصيلة تجارب وخبرات دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المراحل والعمليات التي يتطلبها العمل الصحفي الاستقصائي، يمكن استخلاص بعض أهم النتائج:

- على الرغم من الجهود التي بُذِلَتْ في المشروعات التعاونية لا تزال هناك حاجة لرسم خريطة دقيقة للتحديات التي ترتبط باستخدام التكنولوجيا الجديدة في مجال الصحافة الاستقصائية، مثال ذلك أن التوصل إلى بيانات كمّية لوصف الاتجاهات الخاصة بهذا المجال تُعد نقطة اهتمام بحثي يمكن التركيز عليها في الدراسات المستقبلية. فلا تزال اتجاهات الصحفيين في وسائل الإعلام التقليدية نحو الأشكال المستجدة للمشروعات الاستقصائية التعاونية، خاصة ما يتعلق بصحافة المصدر المفتوح، غير مرحب بها بصورة تكفي لانطلاق موجات مؤثرة في التيار العام للوظيفة الاستقصائية في النطاقات المحلية والدولية، والذي لا يزال يُمارَس بصورة تقليدية في غالب الأحيان (44).

- لا توجد حتى الآن رؤية واضحة عن الكيفية التي يمكن للصحفيين ممارسة عملهم الاستقصائي بشكل شبكي تعاوني مع الاحتفاظ بطبيعة الكيان المؤسسي الذي ينتمون إليه، والمساهمة في ترقّيته وظيفياً من خلال الاعتماد الفعّال على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

- يُلاحظ من خلال مقارنة التجارب العربية والدولية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب العمل الصحفي، وبشكل خاص في المجال الاستقصائي، أن المحاولات العربية لا تزال تقتصر على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في إنتاج الأخبار، لاسيما تلك التي تتسم بطبيعة روتينية، مثل الأخبار الاقتصادية المرتبطة بأسعار الأسهم في البورصات وأسعار العملات. لكن استخدام

هذه التقنيات بشكل معمق في الوظيفة الاستقصائية فلا تزال تنقصه الفاعلية لأسباب متعددة يرجع بعضها إلى طبيعة التقنية ذاتها وما يكتنفها من تعقيد، والبعض الآخر لعدم الاقتناع بإمكانية الاعتماد عليها والوثوق في مخرجاتها.

- لا تزال المعلومات غير كافية حول الوسائل التي يمكنها خلق وتسهيل مشاركة فعّالة في مشروعات استقصائية مع ضمان التقدير الخاص لمشاركة الأعضاء في هذه المشروعات بشكل لائق.

- لا يبدو أن الجمهور يدرك الفرق الكبير في الجودة والمصداقية بين النصوص الصحفية التي تُنتجها أدوات الذكاء الاصطناعي، والنصوص التي يُنتجها الصحفيون، على الرغم من أن سهولة قراءة النصوص لا تزال ميزة تُرجح كفة التأليف البشري. ولذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال إنساني محدد، مثل الصحافة الاستقصائية، يتطلب نهجاً اجتماعياً يركز على تحليل كيفية تأثيره في الأفراد والصحفيين، وكيف يمكن استخدامه للأغراض الصحيحة للمهنة والصالح الاجتماعي، وكيفية سدّ الفجوات التي يمكن أن يُسببها استخدامه في التحليلات الاستقصائية(45).

وتُركّز التوصيات التي يُقدّمها خبراء المعلوماتية لتطوير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمصلحة العمل الصحفي الاستقصائي على:

1. دعم مبادرات التعاون التقني بين الصحفيين الاستقصائيين وخبراء المعلوماتية والذكاء الاصطناعي لاستكشاف نطاقات التطوير الممكنة للعمل الصحفي، وسدّ الثغرات التي يُدركها الصحفيون وتحتاج إلى حلول لدى المتخصصين.
2. تشكيل فرق عمل متكاملة للمشاركة في مشروعات استقصائية محددة، مثل القضايا الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والهجرة غير الشرعية.
3. الاقتناع بأن المزيج المثالي لتحقيق الفائدة القصوى من هذه التقنيات هو الإبداع في تفعيل مواطن القوة في الذكاء الاصطناعي من حيث السرعة والكفاءة مع مواطن القوة في الذكاء البشري من حيث الاستدلال والمنطق والتحليل السياقي.

المراجع

(1) Meredith Broussard et al., "Artificial Intelligence and Journalism," Journalism & mass communication quarterly, Vol. 96, No. 3, (July 2019): 673-695.

(2) علي الإبراهيم، «دمج الذكاء الاصطناعي والمهارات البشرية في التحقيقات الاستقصائية»، ijnet.org، 23 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 2 فبراير/ شباط 2025)، <https://tinyurl.com/2vapk9pp>.

(3) Sonia Parratt-Fernández et al., "The Application of Artificial Intelligence to Journalism: An Analysis of Academic Production," Profesional de la información, Vol. 30, No. 3 (2021): e300317.

(4) ورد هذا الرسم في دراسة تُبيّن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار وفي مجموعة من التحقيقات الاستقصائية:

"AI in Investigative Journalism: Mapping the Field," onlinejournalismblog, June 6, 2024, "accessed October 3, 2024". <https://tinyurl.com/3xj2pde7>.

(5) Ben Poston et al., "LAPD Underreported Serious Assaults, Skewing Crime Stats for 8 Years," latimes.com, October 15, 2015. "accessed October 3, 2024". <https://tinyurl.com/4r7xrwkf>.

(6) Caroline Chen et al., "How We Used Machine Learning to Investigate Where Ebola May Strike," propublica.org, August 8, 2023, "accessed October 4, 2024". <https://tinyurl.com/su8byuj9>.

(7) Lucia Walinchus, Emily Crebs, "How Do Public Officials Make Land Bank Decisions? Artificial Intelligence May Seek Patterns," eyeonohio.com, "accessed October 4, 2024". <https://tinyurl.com/36v8dk>.

(8) Julia Angwin et al., "Machine Bias: There's Software Used Across the Country to Predict Future Criminals. And it's Biased Against Blacks," propublica.org, May 23, 2016, "accessed October 6, 2024". <https://tinyurl.com/2s388tus>.

(9) "AI in investigative journalism: mapping the field," op, cit.

(10) Robin Stein, "Visual Evidence Shows Israel Dropped 2,000-Pound Bombs Where It Ordered Gaza's Civilians to Move for Safety," nytimes.com, December 21, 2023, "accessed February 24, 2025". <https://tinyurl.com/4drcu3yd>.

- (11) عبد اللطيف حاج محمد، «تمكين الحقيقة: دليل استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز العمل الصحفي»، 2، ijnet.org، أبريل/نيسان 2024، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2025)، <https://tinyurl.com/bdd8fsfs>.
- (12) Nina Müller, Jenny Wiik. "From Gatekeeper to Gate-Opener: Open-Source Spaces in Investigative Journalism," Journalism Practice, Vol. 17, No. 2, (2023): 189-208.
- (13) Manisha Ganguly, The Future of Investigative Journalism in the Age of Automation, Open-Source Intelligence (OSINT) and Artificial Intelligence (AI), (PhD Thesis, University of Westminster, 2022), 1-388.
- (14) Jonathan Stray, "Making Artificial Intelligence Work for Investigative Journalism," Digital Journalism, Vol. 7, No. 8, (July 2019): 1076-1097.
- (15) Nishtha Gupta et al., "The Peril and Promise of AI for Journalism," Vancouver: Centre for the Study of Democratic Institutions, University of British Columbia, (2024), "accessed February 24, 2025". <https://tinyurl.com/5n6y86af>.
- (16) Javier Díaz-Noci, "Artificial Intelligence Systems-Aided News and Copyright: Assessing legal Implications for Journalism Practices," Future internet, Vol. 12, No. 5, (May 2020): 85.
- (17) Donghee Shin, "Why Does Explainability Matter in News Analytic Systems? Proposing Explainable Analytic Journalism," Journalism Studies, Vol. 22, No. 8, (2021): 1047-1065.
- (18) Rui Wang, Yotam Ophir, "Behind the Black Box: The Moderating Role of the Machine Heuristic on the Effect of Transparency Information about Automated Journalism on Hostile Media Bias Perception," Journalism, (September 2024), "accessed February 24, 2025". <https://tinyurl.com/4kjkj5aj>.
- (19) Seth Lewis et al., "Automation, Journalism, and Human-Machine Communication: Rethinking Roles and Relationships of Humans and Machines in News." Digital journalism, Vol. 7, No. 4, (April 2019): 409-427.
- (20) Maria Nilsson, "An Ethics of (not) Showing: Citizen Witnessing, Journalism and Visualizations of a Terror Attack," Journalism Practice, Vol. 14, No. 3, (2020): 259-276.

(21) Warmhold J. Mollema, "Decolonial AI as Disenclosure," Open Journal of Social Sciences, Vol. 12, (2024): 574-603.

(22) Moehammad I. Sultan et al., "Reimagining Journalism: Exploring the AI Revolution- A Thorough Analysis of Potential Advantages and Challenges," Komunikator, Vol. 16, No. 1, (May 2024): 1-13.

(23) Stanislaw Piasecki et al., "AI-generated journalism: Do the Transparency Provisions in the AI Act Give News Readers What They Hope for? ", Internet Policy Review, Vol., 13, No. 4, (October 2024): 1-28.

(24) Monica Clark et al., "We're Not Always Heard": Young Journalists Humanizing Digital Platforms to Report On, With, and For Wellbeing," Youth Wellbeing in a Technology Rich World, (July 2024), "accessed February 24, 2025". <https://tinyurl.com/4j7ehpvn>.

(25) Arjen Van Dalen, "Revisiting the Algorithms behind the Headlines. How Journalists Respond to Professional Competition of Generative AI," Journalism Practice, (August 2024): 1-18.

(26) Olivia Hiltbrand, "Guarding the News Media's Intellectual Property in the Age of Generative AI," Stanford Technology, Vol. 28, No. 1, (February 26, 2025): 35-65.

(27) Silvio Waisbord, "Can Journalists be Safe in a Violent World?," Journalism Practice, Vol. 16, No. 9, (2022): 1948-1954.

(28) حنان الجندي، «تأثير صدمات العمل داخل المؤسسات الإعلامية على سلامة الصحة النفسية والجسدية للإعلاميين والصحفيين المصريين»، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال (جامعة الأهرام الكندية، مصر، العدد 41، يونيو/حزيران 2023)، 374-409.

(29) Dumitru Budacu, "The Impact of the Artificial Intelligence on Hybrid Conflicts in the 21st Century," Studia Securitatis, Vol. 18, No. 2, (December 2024): 87-108.

(30) Hamid A. Unver, "Using Social Media to Monitor Conflict-Related Migration: A Review of Implications for AI Forecasting," Social Sciences, Vol. 11, No. 9, (September 2022): 1-14.

(31) Afia Abedin, "A call to Arms: AI Should be Critical for Social Media Analysis of Conflict Zones," Semantic Scholar, (December 2024), "accessed February 24, 2025". <https://tinyurl.com/2zh59rzh>.

(32) Daniel Trusilo, David Danks, "Commercial AI, Conflict, and Moral Responsibility: A Theoretical Analysis and Practical Approach to the Moral Responsibilities Associated with Dual-Use AI Technology," arXiv, (2024), "accessed February 24, 2025". <https://tinyurl.com/4ashm3rv>.

(33) راشد صلاح الدين راشد، «واقع الصحافة العربية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية وميدانية»، مجلة البحوث الإعلامية (جامعة الأزهر - كلية الإعلام، مصر، المجلد 69، العدد 2، يناير/كانون الثاني 2024)، 1289-1348.

(34) محمد جمال بدوي، «آليات تطبيق وإنتاج صحافة الروبوت في مصر في ضوء استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي: دراسة حالة على موقع القاهرة 24 الإخباري»، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (مصر، جامعة القاهرة - كلية الإعلام، العدد 75، 2021)، ص 47-120.

(35) Andrea Carson, Kate Farhall, "Understanding Collaborative Investigative Journalism in a "Post-Truth" Age," Journalism Studies, Vol. 19, No. 13, (July 2018): 1899-1911.

(36) Clare Duffy, "Gannett to Pause AI Experiment after Botched High School Sports Articles," CNN, August 31, 2023, "accessed February 24, 2025". <https://tinyurl.com/4k6wzjtf>.

(37) Müller, Wiik, "From Gatekeeper to Gate-Opener,": 196.

(38) Stray, "Making Artificial Intelligence Work for Investigative Journalism,": 1076-1097.

(39) Cesar Lopez Linares, "Cuestión Pública of Colombia Creates AI Tool to Improve Daily Coverage with Investigative Journalism," Lat Am Journalism Review, April 2, 2024, "accessed October 14, 2024". <https://tinyurl.com/m25b3cxk>.

(40) WashPostPR, "The Washington Post to Use Artificial Intelligence to Cover Nearly 500 Races on Election Day," washingtonpost, October 19, 2016, "accessed October 14, 2024". <https://tinyurl.com/55d2yy4t>.

(41) Keven O'keefe, "How The New York Times Uses AI in Journalism—and What Legal Bloggers Can Learn," kevin.lexblog, October 14, 2024, "accessed October 15, 2024". <https://tinyurl.com/2bwzr427>.

(42) Müller, Wiik, "From Gatekeeper to Gate-Opener,": 203.

(43) Peña-Fernández et al., “Without Journalists, There is no Journalism: The Social Dimension of Generative Artificial Intelligence in The Media,” El Profesional de la información, Vol. 32, No. 2, (April 2023), e320227.

(44) الإبراهيم، «دمج الذكاء الاصطناعي والمهارات البشرية في التحقيقات الاستقصائية»، مرجع سابق.

(45) WashPostPR, “The Washington Post Leverages Automated Storytelling to Cover High School Football,” washingtonpost, September 1, 2017, “accessed October 15, 2024”. <https://tinyurl.com/b74pdm9u>.

تمثلات الصحفيين التونسيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مراحل الإنتاج الاستقصائي

Tunisian Journalists' Perceptions of Artificial Intelligence Techniques and Their Use in Investigative Production

* Sabrina Matmati – صبرين المطماطي

ملخص:

تُقارب الدراسة تمثلات الصحفيين الاستقصائيين التونسيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مراحل الإنتاج الصحفي الاستقصائي عبر دراسة استخداماتها التحريرية والتقنية في الممارسة الإعلامية اليومية وخلال الحروب والنزاعات. وتستكشف الدراسة مستقبل الصحافة الاستقصائية في تونس، في ظل التطورات التقنية المتسارعة وتأثيرها على وظيفة الصحفي الاستقصائي والمنظومة الأخلاقية. وتعتمد الدراسة المنهج النوعي مُستندًا إلى أداة المقابلة المعمقة في جمع المعلومات مع عينة قصدية تتكوّن من تسعة صحفيين وأكاديميين يعملون في مجال الصحافة الاستقصائية. وتستعين أيضًا بنظرية الحتمية التكنولوجية في تتبّع تغيّر واقع الصحافة الاستقصائية، من خلال تحليل وعي الصحفيين التونسيين ودورهم المهني والأخلاقي في بيئة تكنولوجية جديدة يمكن أن تُفقدَهم وظيفتهم وتفرض عليهم إعادة تشكيل دورهم المهني، ودراسة تأثير هذه التكنولوجيا كوسيلة في الممارسة المهنية اليومية، خاصة خلال الحروب والنزاعات. وخلصت الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة لا يملكون دراية كافية بالأدوات المتعددة للذكاء الاصطناعي التي تُستخدَم في صناعة المضامين الاستقصائية، لكن لديهم استعداد لتعلم أدوات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في عملهم الصحفي الاستقصائي بحذر. كما أن المبحوثين لا يعتمدون أدوات الذكاء الاصطناعي في الحصول على مصادر موثوقة، بل يعتمدون الطرق الكلاسيكية الخاصة في الوصول إلى مصادرهم لإعداد التحقيقات الصحفية، وأن عددًا منهم يمتلك معرفة ببعض أدوات الذكاء الاصطناعي التي تُساعد في الكشف عن التضليل المعلوماتي والتزييف العميق، خاصة المحتويات المتعلقة بأماكن النزاع التي لا يمكن التنقل إليها. ونبّهت الدراسة إلى أن الاستخدام الأعمى وغير الواعي لأدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة على المنظومة الأخلاقية الصحفية في تونس.

* صبرين المطماطي، باحثة في علوم الإعلام والاتصال، تونس.

كلمات مفتاحية: الصحافة الاستقصائية، الصحفيون الاستقصائيون التونسيون، الذكاء الاصطناعي، الحتمية التكنولوجية، تونس.

Abstract:

The study explores the perceptions of Tunisian investigative journalists regarding artificial intelligence techniques and their application in the stages of investigative journalism production. It examines their editorial and technical use in daily journalistic practices, as well as during wars and conflicts. The study also looks ahead to the future of investigative journalism in Tunisia, considering the rapid technological advancements and their impact on the role of investigative journalists and the ethical framework. Using a qualitative approach, the study relies on in-depth interviews to gather information from a purposive sample of nine journalists and academics working in investigative journalism. It also draws on the theory of technological determinism to track changes in the landscape of investigative journalism, analysing Tunisian journalists' awareness and their professional and ethical roles in a new technological environment that could challenge their traditional roles and force them to rethink their professional duties. The study further explores the impact of these technologies as tools in daily journalistic practices, especially during wars and conflicts. The study found that most of the participants lacked sufficient knowledge of the various artificial intelligence tools used in investigative content creation. However, they showed a willingness to learn and cautiously integrate AI tools into their investigative journalism work. The participants did not rely on AI tools for sourcing reliable information, instead preferring traditional methods for reaching their sources when preparing investigations. That said, some participants were familiar with AI tools that help detect misinformation and deepfakes, particularly in content related to conflict zones that are difficult to access. The study also warned that the uncritical or blind use of AI tools in investigative journalism could have a direct impact on the ethical standards of journalism in Tunisia.

Keywords: Investigative Journalism, Tunisian Investigative Journalists, Artificial Intelligence, Technological Determinism, Tunisia.

مقدمة

تزايد الحديث في السنوات الأخيرة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة والإعلام، ولم يُعدّ هذان المجالان بمعزل عن التقنيات الحديثة المتطورة، وعلى إثرها ظهرت مصطلحات تُمثّل ثورة إعلام جديدة -تتوافق فيها المضامين الصحفية مع البيئة الصحفية المغايرة- أفرزتها الحتمية التكنولوجية المتمثلة في صحافة الذكاء الاصطناعي، وصحافة الروبوت وغيرها. وأصبحت أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي تقوم بدور محوري في الممارسة الإعلامية للصحفيين، بما في ذلك مجال الصحافة الاستقصائية الذي باتت الجهود فيه تعمل على تطويع تقنيات الذكاء الاصطناعي لإثراء العمل الصحفي الاستقصائي، وتوفير الأدوات والتقنيات اللازمة لهذا التطويع بهدف تعزيز دور العنصر البشري في صناعة التحقيق الاستقصائي، خاصة أن الصحافة الاستقصائية تُسمّى بـصحافة العمق والجودة. وهي من أهم الأشكال الصحفية التي تهدف إلى كشف الحقائق وفضح الانتهاكات اعتماداً على الوثائق والأدلة الموثوقة والرسمية. وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع وانتشار التقنيات الرقمية المبتكرة، أصبح بإمكان الصحفيين الاستفادة من هذه التقنيات لتعزيز فاعلية تحقيقاتهم الاستقصائية. واستناداً إلى تلك التطورات التقنية في مجال الصحافة الاستقصائية، تحاول الدراسة استكشاف بيئة الصحافة الاستقصائية في تونس وحدود استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أثناء إنجاز الصحفيين لمشاريعهم الاستقصائية.

1. الإطار المنهجي والنظري للدراسة

إشكالية الدراسة وتساولاتها

طرأت في السنوات الأخيرة تغيرات تقنية على الساحة الصحفية المهنية لمؤسسات الإعلام في العالم، وكانت نتائجها تصدّر الذكاء الاصطناعي وتسارع تطوراتها التقنية التي فرضت توظيفه في العديد من المجالات، منها المجال الصحفي والإعلامي. وحتّم هذا التوظيف ضرورة تأقلم المجال الإعلامي والصحفي مع حتمية التغيرات التقنية للبيئة الصحفية وتطوراتها في العالم على إثر بروز نقلة نوعية على مستوى تشكيل وتلقي المعلومة شكلاً ومضموناً، بما في ذلك المجال الاستقصائي الذي بات يواكب الانتقال التكنولوجي باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي ودمجها في العمل

المهني الصحفي الاستقصائي في العالم. ووفقاً لهذه التحولات البراديغمية، وعلى نطاق البيئة الصحفية الاستقصائية في تونس، برزت إشكالية بحثية مهمة تلخص في هذا السؤال المركب: كيف يتمثل الصحفيون التونسيون تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها خلال مراحل الإنتاج الصحفي الاستقصائي؟ وما أشكال ذلك التوظيف التقني في هذا النوع من الصحافة التونسية؟
وتُشير هذه الإشكالية محوريين أساسيين، هما:

- استخدامات الصحفيين الاستقصائيين التحريرية والتقنية للذكاء الاصطناعي.
- مستقبل الصحافة الاستقصائية في ظل التطورات التقنية للذكاء الاصطناعي.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من الدور الذي تقوم به تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الصحفي العام، والمجال الاستقصائي خاصة، باعتباره من أهم المجالات التحقيقية التي تُتيح للصحفيين معالجة البيانات والمعلومات الواسعة المرتبطة بالمشكلات والقضايا والتعمق فيها. وتتمثل أهمية الدراسة أيضاً في بعدها الاستشراقي لمستقبل الصحافة الاستقصائية في تونس، فهي من الدراسات الاستباقية التي تدرس العلاقة التحريرية والمستقبلية بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والصحافة الاستقصائية، في ظل التطورات التقنية والتغيرات التكنولوجية التي فرضها الذكاء الاصطناعي على المؤسسات الإعلامية في العالم، وتأثير استخدام هذه الأدوات على مستقبل الصحافة الاستقصائية التونسية.

أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:
- التعرف على استخدامات الصحفيين الاستقصائيين التونسيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في ممارستهم المهنية الصحفية.
 - تحديد المشكلات التي يواجهها الصحفيون الاستقصائيون في تونس، وإمكانية تقديم حلول لها عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي بما ينعكس على تطور الصحافة الاستقصائية التونسية.

- تحديد رؤية الصحفيين الاستقصائيين التونسيين لدور مؤسساتهم المهنية في تبني العمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي.
- استشراف مستقبل الصحافة الاستقصائية في تونس في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي.

مجتمع الدراسة وعينته

يتمثّل مجتمع الدراسة في جميع الصحفيين والصحفيات الاستقصائيين التونسيين، وهو مجتمع يصعب حصر أفراده واستطلاع رأيهم في هذه الدراسة. لذلك اعتمدت الباحثة عينة عمدية/قصدية تتكوّن من تسعة مبحوثين من الصحفيين والصحفيات والأكاديميين الذين يعملون في مجال الصحافة الاستقصائية في تونس، وقد تمّ اختيارهم بناء على ضوابط علمية محددة، أهمها أن يكون المستجوب أو المستجوبة يعمل في مجال الصحافة الاستقصائية في تونس، أو أكاديميًا أو باحثًا فيها، وأن يكون هو أو مؤسسته استخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي أو ينوي استخدامها في المستقبل، وأن تكون له أو لها أعمال استقصائية. وهذه العينة بدورها ستعكس وجهة نظر مجتمع الدراسة، وبذلك يمكنها تحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى نتائج لمشكلتها وتساؤلاتها.

ولللخروج بنتائج علمية، وزعت الباحثة المستجوبين إلى ثلاث فئات وفقًا لنوع الوسائط الإعلامية: ثلاثة صحفيين استقصائيين من فئة "المواقع الإلكترونية"، وهم: مالك الخضراوي، مدير نشر موقع "انكفاضة"، ونجلاء بن صالح، صحفية في موقع "نواة"، ومحمد اليوسفي، رئيس تحرير المحتوى العربي بموقع "الكتيبة"، وثلاثة من فئة "الإعلام التلفزيوني"، وهم: مروي محجوب وأيمن معتوق من برنامج "الحقائق الأربعة"، ومريم ناصري، صحفية مصورة بثت تحقيقات على قناة "الجزيرة الإنجليزية" وعدد من القنوات التونسية، ثم ثلاثة صحفيين متخصصين أكاديميًا في مجال الصحافة الاستقصائية بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، وهم: نجوى الهمامي، ووليد الماجري، وحنان زيس. وتمّ تحكيم مبدأ التوازن على مستوى النوع الاجتماعي والجنس في اختيار المستجوبين، ووفق العينة المتجانسة لإستراتيجية التلث في البحث العلمي القائمة على تلث مصدر البيانات، وهي تقنية تعتمد على جمع البيانات من ثلاثة مصادر مختلفة للمعلومات بهدف رفع مستوى الموثوقية تجنبًا لأي انحياز معلوماتي، وتعزيزًا لنتائج التحليل النوعي، وتُعرف الأكاديمية ويندي أولسن (Wendy Olsen)

مفهوم التثليث بـ"دمج البيانات والطرق ووجهات النظر المختلفة لإلقاء الضوء حول موضوع واحد. وتهدف إستراتيجية التثليث بشكل رئيس إلى تقوية تصميم البحث العلمي، مما يساعد على تحسين صدق نتائجه"(1).

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج النوعي مُستنداً على المقابلات المعمقة، ويُعد هذا المنهج من المناهج البحثية التي تُستخدم في الدراسات الاجتماعية، والبحوث النوعية هي "نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية، يتم بناؤها من خلال وجهات نظر الأفراد والجماعات المشاركة في البحث". كما تقوم أحياناً على العينة العمدية في جمع البيانات لتحقيق أهداف البحث، "ولا يهدف البحث النوعي عادة إلى تعميم النتائج، بل إلى توسيع نتائج الحالة المبحوثة لاحتمالات الاستفادة منها في مواقف وحالات أخرى تركز على وصف الظواهر والفهم والأعمق لها"(2).

وتستخدم الدراسة في جمع معلوماتها الأولية أداة المقابلة المعمقة، وهي إحدى أدوات المنهج النوعي/ الكيفي، الذي يقوم على تحليل الآراء ووجهات النظر والتجارب والخبرات التي يتوصل اليها الباحث من خلالها إلى نتائج ذات معلومات عميقة حول موضوع دراسته. وتسمى بالمقابلة غير المحكمة التي تُستخدم عادة في البحوث النوعية، ولا يعتمد الباحث فيها مجموعة محددة من الأسئلة، وتكون صياغتها بنفس الطريقة، أي نمطية، لكل شخص تجري مقابله، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الأسئلة العامة المشتركة لجميع المشتركين أو لعدد منهم(3).

ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت الباحثة دليلاً أو شبكة خاصة بالمقابلة، وتم تقسيمها إلى محورين أساسيين، الأول: استخدامات الصحفي الاستقصائي التحريرية والتقنية للذكاء الاصطناعي، والثاني: مستقبل الصحافة الاستقصائية في ظل التطورات التكنولوجية للذكاء الاصطناعي. ويتضمن كل محور مجموعة من الأسئلة التي تُسهم في تحقيق الهدف الأساس منها، ويتمثل في الوصول إلى نتائج علمية لإشكالية الدراسة. وتنوعت أسئلة محوري شبكة المقابلة، وركزت على دراية الصحفيين الاستقصائيين التونسيين بأدوات الذكاء الاصطناعي التي تُستخدم في صناعة المضامين الاستقصائية، ومصدقية وجودة أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المساعدة على إنتاج الأعمال الصحفية الاستقصائية. واهتم الدليل أيضاً بالكيفية التي يمكن أن

يُساعد بها استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الصحفيين الاستقصائيين في تحليل البيانات الضخمة بسرعة وسهولة، وحدود معرفتهم بوجود مبادرات من المؤسسات الصحفية الاستقصائية التونسية لتوظيف تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في صناعة التحقيقات الاستقصائية، وغيرها من الأسئلة الأخرى.

اعتبارات نظرية

تُمثّل النظرية ركيزة أساسية في تأطير الدراسة وتُسهم في فهم المشكلة البحثية وتفسير أبعادها من خلال الإجابة على أسئلتها. وتستعين الدراسة بنظرية الحتمية التكنولوجية التي ظهرت نتيجة التطورات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقدّمها الباحث مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) في ستينات القرن الماضي، وأصبحت منطلقاً لكثير من الأبحاث في الإعلام والاتصال في جميع أنحاء العالم. وهي من النظريات المادية التي اهتمت بتأثير تكنولوجيا وسائل الإعلام في شعور وتفكير وسلوك الأفراد والتطور التاريخي للمجتمعات. وفي منظور ماكلوهان فإن "الوسيلة هي الرسالة"؛ لأن "الوسيلة هي التي تُشكّل وتتحكّم في حجم وشكل الارتباط والفعل البشري" (4)، وكل وسيلة أو تقنية تُغيّر طريقة تفكيرنا وتفاعلنا وتنظيمنا للمجتمع، ولذلك يؤكد ماكلوهان أن "منتجات العلم الحديث ليست جيدة أو سيئة في حدّ ذاتها، ولكن طريقة استخدامها هي التي تُحدّد قيمتها" (5).

وطوّر ماكلوهان عدة مفاهيم أساسية للحتمية التكنولوجية، بما في ذلك الوسيلة هي الرسالة؛ إذ لا يكمن تأثير التكنولوجيا في محتواها فقط، بل في الطريقة التي تُحوّل بها إدراكنا وتنظيمنا الاجتماعي لها، وهي الفكرة الأساسية لنظرية الحتمية التكنولوجية. كما تناول التقنيات كامتدادات للإنسان في كتابه: "فهم وسائل الإعلام: امتدادات الإنسان"، الذي صدر عام 1964، ووصف ماكلوهان كيفية تشكيل التكنولوجيا للمجتمع البشري باعتبار "أن جميع الوسائط هي امتدادات لنا، أو ترجمات لجزء منّا إلى مواد مختلفة، فإن أي دراسة لوسيلة واحدة تساعدنا على فهم جميع الوسائط الأخرى" (6). وتحاول الدراسة استلهام أطر هذه النظرية لمعرفة مساعدة تقنيات الذكاء الاصطناعي للصحفيين الاستقصائيين التونسيين في إنتاج مضامينهم الاستقصائية، وحتمية تلك التكنولوجيا في تعديل المنظومة التحريرية وأخلاقياتها المهنية من خلال الرسالة وأهدافها. ولأنّ نظرية الحتمية التكنولوجية

تقوم على دراسة تغيّر المجتمعات والأنظمة الإعلامية، من خلال عملية التّحكّم في سلوكياتهم وكيفية تفكيرهم، مما يؤثر في إنتاجهم للمحتوى، تدرس الباحثة كيفية تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على طريقة تفكير الصحفيين وأعمالهم الاستقصائية في تونس ووعيتهم باستخداماتها، وما إذا كانت هذه التقنيات امتداداً لكفاءة الصحفي، أو أن الرسالة الاستقصائية هي الوسيلة ولا يكمن تأثير التكنولوجيا في محتواها.

وسيتّم تنزيل النظرية من خلال عدة جوانب؛ أولاً: تحليل وعي الصحفيين التونسيين بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراحل الإنتاج الاستقصائي، وذلك عبر دراسة استخدامات وتأثير هذه التكنولوجيا الحديثة كوسيلة للممارسة الصحفية في المجال الاستقصائي، انطلاقاً من مرحلة جمع البيانات والتّحقّق من المصادر، وصولاً إلى مرحلة التحرير، ودورها في خلق تغيرات جوهرية في عملية إنتاج وتلقي المعلومة لدى الصحفي الاستقصائي على مستوى مراحل الإنتاج الصحفي.

ثانياً: دراسة تغيّر الأنظمة الإعلامية الاستقصائية عبر نظرية الحتمية التكنولوجية على إثر بروز وظيفة التقنيات الذكية التي تفترضها هذه التطورات الحديثة؛ مما يُحيل إلى إمكانية ظهور تغيرات على مستوى مكانة الصحفي الاستقصائي ودوره المهني والأخلاقي في مناخ جديد، يمكن أن يفقد فيه الصحفي وظيفته، ويفرض عليه إعادة تشكيل دوره الإخباري. وثالثاً: تدرس الباحثة عبر هذه النظرية تأثير الذكاء الاصطناعي في العلاقة بين الصحافة والآلة من خلال بحث ثقة الصحفي الاستقصائي بجودة ما تُقدّمه التقنيات الذكية من معطيات سريعة مقارنة بجودة المضمون الاستقصائي القائم على مصادر موثوقة ودقيقة وغير موجهة معلوماتياً، وإمكانية تغيّر هذا العنصر القائم على استقلالية العمل الصحفي مع تغير التقنيات الحديثة، وتأثير هذه المتغيرات على علاقة وعي الصحفي الاستقصائي بمصداقية ما يُقدّمه للجمهور المتلقي لتحقيق إشباعاته. وهو ما وصفه ماكلوهان بالتمييز بين وسائل الإعلام "الساخنة" و"الباردة" القائمة على إشراك الجماهير بشكل أكثر أو أقل فعالية.

مفاهيم الدراسة

الذكاء الاصطناعي

يعود تاريخ مصطلح الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) -بحسب عدد من المراجع- إلى علوم الكمبيوتر لمنتصف القرن العشرين، عندما بدأ العلماء في تطوير خوارزميات وطرق لمحاكاة الذكاء البشري. وقد سك هذا المصطلح العالم الأميركي

في مجال الحاسوب، جون مكارثي (John McCarthy) (7)، في الخمسينات من القرن الماضي، وهو يُلقَّب بوالد الذكاء الاصطناعي، وعرّفه بـ "علم وهندسة صنع آلات ذكية، لاسيما برامج الكمبيوتر الذكية، وهي مرتبطة بفهم الذكاء البشري" (8). ويُعدّ الذكاء الاصطناعي مجالاً متعدد الأبعاد يمكن تعريفه وفقاً لأربع مقاربات رئيسية توضح أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون مستوحى من السلوك البشري أو من الأداء المثالي؛ مما يجعله مجالاً متداخلاً بين العلوم الإدراكية، والهندسة، والرياضيات، ويعتمد على بُعدين: التفكير مقابل السلوك، والإنسانية مقابل العقلانية. وتتضمن المقاربات التعريفية، أولاً، التفكير بشرياً من خلال سعيه إلى محاكاة العمليات العقلية البشرية، مثل التفكير واتخاذ القرار من خلال نماذج حسابية، ثم التفكير بعقلانية من خلال التركيز على تطوير أنظمة قادرة على التفكير المنطقي والاستدلال استناداً إلى قواعد رياضية ومنطقية، ثم مقاربات التصرف بشرياً من خلال بناء أنظمة تؤدي مهامّ تُعدّ ذكية عندما يقوم بها البشر، مثل التعلم وحل المشكلات، ثم التصرف بعقلانية من خلال تطوير وكلاء أذكىاء يتصرفون بطريقة مثالية بناءً على المعلومات المتاحة لتحقيق أفضل النتائج (9).

الصحافة الاستقصائية

يُعرّف دليل "أريج" الصحافة الاستقصائية بأنها "كشف أمور خفية للجمهور، إما أمور أخفاها عمداً مسؤول في السلطة، أو اختفت صدفة خلف ركام المعلومات. ويتطلب الاستقصاء استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلمية. كما تعتمد على التغطية الإخبارية التقليدية بصورة عامة من خلال مواد ومعلومات يوفرها آخرون، في الشرطة والحكومات والشركات العامة والخاصة.. وتعتمد أيضاً على جمع ردود فعل متعددة وعلى مواد جُمِعت أو استُقيمت بمبادرة شخصية من الإعلامي (10). ويُحدّد الباحث عزام أبو الحمام خصائص الصحافة الاستقصائية في البحث عن الحقائق الخفية واستخراج دلائلها وتقديمها للجمهور، والاعتماد على جهد الصحفي الاستقصائي الذي يُصمّم كل مراحل البحث الاستقصائي ويُحدّد أهدافه. وتُعدّ الصحافة الاستقصائية أيضاً "عملية تحرّ وبحث تقوم على مجموعة من القواعد العلمية والمهنية التي تهدف إلى تفعيل دور الصحافة في الرقابة على المؤسسات العامة لحمايتها من الفساد والانحراف عن الهدف والوظيفة وتجسيد حق الجمهور

في شفافية المعرفة. كما تهدف بعض أنواع الصحافة الاستقصائية إلى تشخيص بعض المشكلات أو الأزمات والإسهام في اقتراح الحلول المناسبة" (11).

الأدبيات السابقة

اطّلت الباحثة على مجموعة من الدراسات التي تناولت الصحافة الاستقصائية والتقنيات الحديثة، ورصدت البحوث التي تصب في الإطار العام لدراسة الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالصحافة الاستقصائية.

في الدراسة الأولى التي أعدتها الباحثة مي العناتي (12)، ناقشت أهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية، وتأثيرها في مضامين العمل الاستقصائي، والإستراتيجيات المقترحة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، ودورها في رسم مستقبل الصحافة الاستقصائية. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في مقارنة هذه الأبعاد، واستخدمت نظرية انتشار المبتكرات، ودرست من خلالها تقييم تبني تطور الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي، واعتمدت أيضاً نظرية الذكاء الاصطناعي لمقارنة كيفية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية. وخلصت الدراسة إلى أهمية اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز عمليات التحقيق الاستقصائي وفعالية المضامين الاستقصائية، وبيّنت أن التحليل البيئي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية نتج عنه إبراز نقاط القوة والضعف لهذا التوظيف، من خلال تسهيل المهام والحرية في نقل الخبر ودعم مسار عمل الصحفي، فضلاً عن توفير الوقت والجهد والتركيز على التحقيقات الأكثر تعقيداً، فيما يمكن أن تتسبب هذه التقنيات في ضعف أو غياب الصحفيين المؤهلين للعمل على استخدامها في الصحافة المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

واستعرض الباحث، جوناثان ستراي (Jonathan Stray)، في دراسته (13) التقارير الاستقصائية التي أنجزت باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وناقش مشكلة بحثية تتمثل في صعوبة تطبيق الأساليب الأكثر تقدماً في إنتاج التقارير الاستقصائية، والجوانب الأخلاقية التي يُثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحديد ما يمكن للصحفي الاستقصاء فيه والقضايا التي لا يمكنه التحقيق فيها. واعتمد الباحث المنهج الاستكشافي التحليلي من خلال الاستناد إلى مراجعة الأدبيات وتحليل الحالات

لتقييم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية، واستعان بنظرية الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة في فهم وتفسير أبعاد المشكلة البحثية. وتوصلت الدراسة إلى أن أكبر إمكانات الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة الاستقصائية تكمن في مهام إعداد البيانات، ومعالجة المشاكل والعوائق التي تعترض الصحفي الاستقصائي، منها مشكلة الوصول إلى أكبر عدد ممكن من البيانات، وتلخيص المستندات المتعددة والمعقدة، إضافة إلى إمكانية المساعدة في العثور على القصص التي قد لا يتمكن العنصر البشري من الوصول إليها.

وناقشت الدراسة التي أعدتها الباحثة، مارينا فريدمان (Marina Fridman)، وزملاؤها (14) إشكالية استخدام الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية بفاعلية دون مواجهة العقبات المتعلقة بجودة البيانات وتوافرها، وطرحت الدراسة تساؤلات حول التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في الصحافة، مثل التحيز في البيانات، ومخاطر استبدال التحليلات الآلية بالقرارات البشرية دون إشراف كاف، وكيفية تصميم وتنفيذ مشاريع الذكاء الاصطناعي التي تخدم الصحافة الاستقصائية بطريقة عملية. واعتمدت الدراسة المنهج الكمي من خلال جمع البيانات عبر صحيفة الاستبيان وتحليلها إحصائياً لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقات بين المتغيرات المدروسة. كما استندت الدراسة أيضاً إلى نظرية الاستخدامات والإشباع في مقارنة الإشكالية وأبعادها، وتوصلت إلى أن البرامج التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى تطوير مفاهيم جديدة حول أهمية الأخبار؛ إذ يصعب على الخوارزميات تقييم درجات الأهمية من المنظور الصحفي. وأكدت الدراسة ضرورة زيادة التعاون بين الصحفيين وخبراء الذكاء الاصطناعي، وضمان توافر بيانات عالية الجودة وذات شفافية لدعم العمل الصحفي وتسهيل التحقيقات الناجحة بمساعدة الذكاء الاصطناعي، وأبرزت أهمية دور الصحفيين في الإشراف على النتائج التي تنتجها هذه البرامج.

وتناولت دراسة الباحثة، جونا رودريغز دا سيلفا (Joana Rodrigues da Silva) (15)، موضوع دمج الذكاء الاصطناعي والأتمتة في الصحافة الاستقصائية، وخاصة بعد الأزمات الإنسانية والكوارث، مثل جائحة كوفيد-19، وطرحت إشكالية انخفاض الاستثمار والدعم في الصحافة الاستقصائية، على الرغم من دورها الحاسم في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساءلة الديمقراطية. كما تناولت المخاوف الأخلاقية

التي تحيط بالأتمتة في الصحافة من خلال السؤال الرئيسي: إلى أي مدى يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي أن تحافظ على القيم الأساسية للصحافة، بالإضافة إلى الخسارة المحتملة للحدس البشري والتفكير النقدي في عملية إنتاج الأخبار؟ واعتمدت الباحثة منهج تحليل المحتوى، الذي يقوم بتحليل عينة من المواد الإعلامية لتحديد الأنماط والاتجاهات في التغطية الإعلامية. وخلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي والأتمتة يمكن أن يقوموا بدور انتقالي في تطوير الصحافة الاستقصائية وتحسين فاعليتها، من خلال توفير الوقت والجهد لمعالجة البيانات المعقدة، ولكن يجب التعامل بحذر لضمان الحفاظ على القيم الأساسية لهذه المهنة، إضافة إلى دور العنصر البشري والتفكير النقدي اللذين لا يمكن الاستغناء عنهما في العديد من جوانب عملية التحقيق.

وتناولت الدراسة التي أعدها الباحثان، خليل المبروك، وعدنان الحمادي(16)، مسؤوليات الصحفيين الاستقصائيين في العصر الرقمي، وناقشت إشكالية تأثير تطورات التكنولوجيا الرقمية الحديثة المتسارعة على الصحافة الاستقصائية، والفجوة بين قدرات الصحفيين والإمكانات التقنية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على تقليص الدور البشري من خلال معالجة البيانات بسرعة ودقة وبتكلفة أقل، وهو ما زاد قلقهم حول ديمومة واستقرار وظائفهم في ظل هذه التحولات المتطورة. واعتمدت الدراسة المنهج النوعي، واستخدمت تحليل الترميز الموضوعي لتحليل البيانات المستمدة من المقابلات. وكشفت الدراسة عن خمسة مجالات رئيسية يتفوق فيها الصحفيون على الآلات في المجال الاستقصائي، وهي: اتخاذ القرارات الأخلاقية والتحريرية التي تتطلب فهم السياق والتفاعل مع المعلومات بطرق تتجاوز البرمجة الآلية، والسرد القصصي من خلال القدرة على بناء النص بطريقة تجلب اهتمام وتفاعل الجمهور، ووضع خطط منظمة وشاملة للتحقيق الصحفي بناءً على معلومات متغيرة وظروف غير متوقعة، وإدارة عمليات التحقيق بأكملها انطلاقاً من الفكرة وصولاً إلى إعداد التقرير النهائي، وقدرة الصحفيين على التكيف مع المتغيرات. وخلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا الرقمية الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تُسهل بعض جوانب العمل الصحفي الاستقصائي، لكنها لا تستطيع استبدال الدور البشري بالكامل. فرغم التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلا أن الجهد البشري لا يزال يقوم بدور أكثر أهمية في

توسيع آفاق العمل الاستقصائي، من خلال القدرة على التفكير النقدي والتحليل العميق، وهي أمور لا يمكن تعويضها بالآلات.

موقع الدراسة من الدراسات الأخرى

تنوعت مقاربات الدراسات السابقة لعلاقة الصحافة الاستقصائية بالذكاء الاصطناعي، لكن ظلت هناك فجوات منهجية وعلمية تسمح بدراسة الموضوع من زوايا بحثية مختلفة. وهنا، تكتسب هذه الدراسة أهمية على مستوى موقعها البحثي؛ إذ تمثّل دراسة استشرافية لمستقبل الصحافة الاستقصائية في تونس، بمعنى أن الفجوة النظرية للحتمية التكنولوجية التي لم تجد لها مكاناً في الدراسات السابقة ستتم مراعاتها، خاصة في البيئة الصحفية الاستقصائية التونسية. لذلك تعد من الدراسات الاستباقية التي تدرس تمثّلات الصحفيين ووعيهم بأهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والحذر من تأثير التكنولوجيا الحديثة على التفكير الصحفي وتوجهه في عملية الإنتاج الاستقصائي وما يُقدّمه للجمهور المتلقي، بناءً على الأخلاقيات المهنية وانعكاساتها على هذا التوظيف التقني في ظل التطورات السريعة، واستكشاف رؤية الصحفيين الاستقصائيين التونسيين لدور مؤسساتهم المهنية في تبني العمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

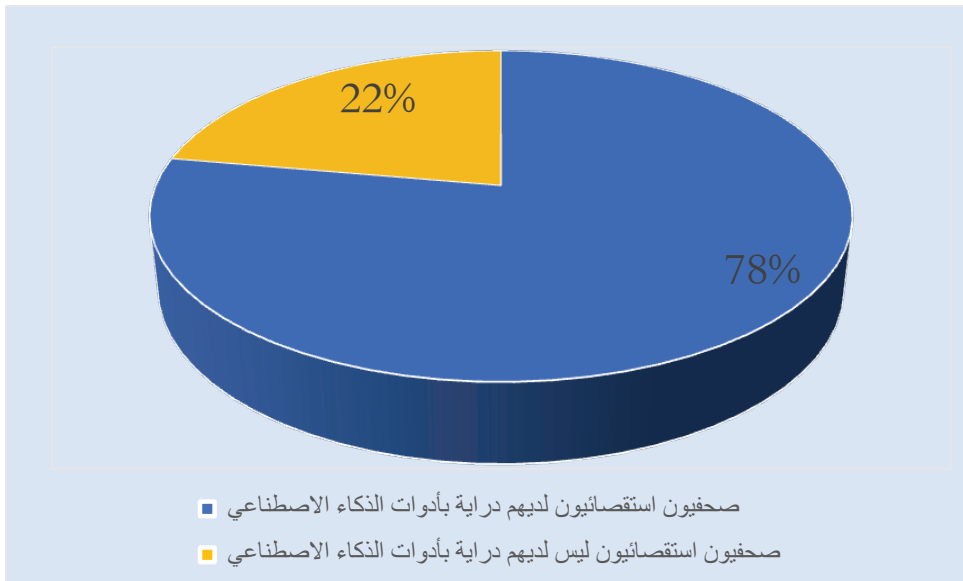
كما تبرز أهميته الدراسة مقارنة بالدراسات الأخرى في تحليل العلاقة التحريرية والأخلاقية بين بصمة الصحفي التونسي وسرعة الآلة، في ظل التطورات التقنية والتغيرات التكنولوجية التي فرضها الذكاء الاصطناعي على المؤسسات الإعلامية في العالم، إضافة إلى دراسة تأثير استخدام هذه الأدوات على مستقبل الصحافة الاستقصائية التونسية وتهديدها للصحفي الاستقصائي خاصة، وهو مبحث لم تتم دراسته في مجال البحث الإعلامي التونسي. وتختص هذه الدراسة في فهم وتحليل توظيف هذه التقنيات الذكية في الإنتاجات الاستقصائية المتعلقة بالنزاعات والحروب والصراعات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو أمنية وكتبها الصحافة الاستقصائية التونسية، باعتبارها من أهم المجالات التحقيقية التي تُتيح للصحفيين معالجة البيانات والمعلومات الواسعة.

2. تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنظور الإدراكي للصحفيين التونسيين

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحرير الصحفي

أظهرت المقابلات المعمقة، التي أجرتها الباحثة مع أفراد عينة الدراسة للتعرف على استخدامات المبحوثين لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في العملية التحريرية الصحفية وتقييمهم لأهميتها في ممارستهم المهنية، أن 7 من الصحفيين المستجوبين بنسبة 78٪ لم يكونوا على دراية كافية بالأدوات المتعددة للذكاء الاصطناعي التي تُستخدَم في صناعة المضامين الاستقصائية، لكن لديهم دراية عامة ببعض التطبيقات المعروفة، مثل: "أوبن آيه آي" (Open Ai)، و"كانفا" (canva)، و"تشات جي بي تي" (ChatGPT)، وغيرها من الأدوات التي تُستخدَم في تحليل البيانات، مثل "غوغل داتا سيت سورش" (Google Dataset Search)، و"أوبن ريفان" (OpenRefine)، و"غوغل فاك تشيك" (Google Fact Check)، و"تن آي" (TinEye)، والأدوات التي تُوظف في التحقيقات التي ترتبط بالحروب في أماكن لا يمكن التنقّل إليها، مثل: "فلاي تريدر 24" (Flightradar24)، و"لايف يونيفرسال ماب" (LiveUMap)، وغيرها من التطبيقات والبرامج التي لم يكشف عنها المستجوبون باعتبار خصوصيتها المهنية.

شكل (1): توزيع نسب دراية الصحفيين التونسيين بأدوات الذكاء الاصطناعي



وأوضحت المقابلات أن اثنين من المبحوثين بنسبة 22٪، أحدهم صحفي أكاديمي وآخر صحفي مهني في موقع إلكتروني، لديهم دراية كافية بأدوات الذكاء الاصطناعي التي يتم توظيفها في مراحل الإنتاج الاستقصائي، وأن إحدى المؤسسات الصحفية (موقع الكتبية) التي ينتمي إليها أحد المبحوثين لديها دليل داخلي يتم العمل عليه لنشره إلى كافة الصحفيين الاستقصائيين للاستفادة منه في تطوير مجال الصحافة الاستقصائية بتونس، كما أبدى الصحفيون الأكاديميون استعدادهم لتوظيف هذه التقنيات في التدريس. وهذا يُظهر أن بعض المؤسسات الصحفية العاملة في المجال الاستقصائي تمتلك مبادرة لتحسين أداء الصحفيين الاستقصائيين من خلال تقديم أدلة تطويرية. في المقابل، هناك قلة من الصحفيين الاستقصائيين الذين لديهم دراية كافية بأدوات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يؤكد انخراط أغلبية الصحفيين التونسيين في الصحافة التعبيرية على حساب الصحافة الاستقصائية أو الإخبارية؛ إذ "في الصحافة التعبيرية - في الديمقراطية المشهّدية - ينخرط المتكلم (الصحفي/ الكرونيكور) في الصراعات السياسية والأيدولوجية، ويتخلى عن مبدأ الصحافة الأول والمؤسّس لها، أي السعي إلى الحقيقة التي تقتضي الموضوعية" (17).

ويعتمد المبحوثون في ممارستهم اليومية على الأساليب الكلاسيكية في الإنتاج الاستقصائي بشكل كبير لأهمية الموثوقية، مع محاولات مؤسساتهم استخدام بعض هذه التقنيات الذكية فيما يتعلق بتركيب صور الضحايا وجعلهم يتحدثون عن جزء مما تعرضوا له في قصتهم، خاصة في التحقيقات التي تهتم بإعادة تجسيد الجرائم، مثل برنامج "الحقائق الأربعة"، غير أن هذه التجارب لم تستمر بسبب عدم التكوين المتواصل لإتقان هذه الأدوات. كما أن العمل الصحفي في تونس لا يعتمد هذه التقنيات المتطورة، خاصة وأن التحقيقات الاستقصائية تختلف من عمل لآخر، وفق ما يتطلبه من تقنيات، مثل التحقيقات التي تعتمد تقنيات تتبّع حركة السفن والطائرات والحرب، التي يمكن أن يبنى منها الصحفي قصته، أو تطبيقات أخرى تقوم بتبويب البيانات وتنظيمها وتحليلها وتساعد في فاعلية وسرعة الإنتاج الاستقصائي. ورغم هذا القصور المعرفي بأدوات الذكاء الاصطناعي واستخدامها في إنتاج المضامين الصحفية، إلا أن المستجوبين أبدوا استعدادهم لتوظيف الأدوات الذكية في أعمالهم الاستقصائية في حال توافرها، عبر تعلم هذه الأدوات والانتقال من مستوى الدراية البسيطة التي حصلوا عليها في دورات تكوينية وفرتها هيكل مهنية مثل "شبكة

الصحفيين الدوليين"، وهي دراية أولية في طور الخطوات الأولى لاستعمالهم لبعض البرامج، مثل "تشات جي بي تي" و"أوبن آيه آي"، من خلال تحليل البيانات وتحويلها إلى رسوم بيانية وكيفية تحليل الصور والنص والخرائط، وهو العمل الذي يرتبط بصحافة البيانات.

هل تحتاج الصحافة الاستقصائية لأدوات الذكاء الاصطناعي؟

كشفت استجابات أفراد عينة الدراسة أن ستة من المبحوثين أكدوا عدم توظيفهم لأدوات الذكاء الاصطناعي في ممارستهم الصحفية اليومية، وبرروا ذلك بأن الصحافة الاستقصائية تُعد صحافة عمق وليست صحافة جالسة. لذلك فهي لا تحتاج إلى هذه الأدوات بقدر ما تحتاج إلى العمل الميداني الاستقصائي والعلاقات الخاصة لكشف الحقائق، وهو ما يميز الصحفي الاستقصائي ويمكنه من أداء مهامه الحقيقية. فيما أيد المبحوثون استخدام تلك الأدوات نسبيًا لتحليل البيانات وتبويبها، وأيضًا في عملية الإخراج الصحفي أحيانًا، لكن مع ضرورة التثبت في كل مرة مما تُقدّمه هذه التقنيات من معلومات. وأكد المستجوبون أن أدوات الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن تُعوّض الصحفي الاستقصائي في كل مهامه؛ لأن عمله يقتضي التنقيب في المعطيات من خلال العمل الميداني.

وأظهرت الاستجابات أن ثلاثة صحفيين يعتمدون بعض هذه الأدوات في عملية تبويب وتحليل البيانات، منهم صحفية كانت تقوم -أثناء إجراء الباحثة لهذه المقابلة- بتجربة أولى لاستخدام وسائل الذكاء الاصطناعي في تحقيقها، وهي تجربة جديدة في عمل استقصائي جديد مُعزّز بالبيانات في إطار دورة تكوينية مع إحدى المنظمات التي تشغل على الصحافة الاستقصائية المعززة بالبيانات، التي مكنت المتدربين من الولوج لبعض التطبيقات المدفوعة للانتفاع من هذا الاستخدام. بينما لم تعتمد الصحفية في موقع "نواة" الاستقصائي، نجلاء بن صالح، هذه الأدوات سابقًا في تحقيقاتها بسبب عدم الوعي بأهميتها بالرغم من استعداد مؤسستها لتوفير أي تقنيات للصحفيين، خاصة أنها توفر بعض التطبيقات الذكية لتتبع حركة السفن وتحليل البيانات إيمانًا منها بتطوير العمل الصحفي الاستقصائي. ويعتبر المبحوثون هذا المجال ثريًا ومتطورًا يمكن أن يُضيف للمجال الاستقصائي حين توظيفه وتطويره بشكل حسن، خاصة أن عددًا من أفراد العينة قد شاركوا في دورات تدريبية حول

تسهيل استخدام الأقمار الصناعية للتحقيق في أعمال استقصائية حول الحروب والتغيرات المناخية في المناطق الخطرة والمغلقة، أو مسائل تتعلق بالتهريب لا يمكن الوصول إليها ميدانيًا، ولكن لم تتح لهم الفرصة لتوظيف هذه التقنيات في أعمالهم اليومية الاستقصائية.

وكشفت الاستجابات أن عينة الدراسة لديها الاستعداد لتوظيف هذه الأدوات الذكية في حال قامت المؤسسات الإعلامية بتوفيرها واستعدت لمواكبة هذا التطور، وهو ما يعكس وعي الصحفيين الاستقصائيين بما تقدّمه هذه التقنيات الجديدة من إضافات لأعمالهم الصحفية الاستقصائية، والخروج من دائرة الأعمال الكلاسيكية وأدواتها التقليدية. ويبيّن وليد الماجري، رئيس تحرير موقع "الكتيبة" الاستقصائي، أن فريقه من الصحفيين الاستقصائيين يستخدم عددًا من الأدوات كتجربة أولى ولا يتم التعويل عليها، لذلك يعتمد على مستوى البحث وجمع البيانات أو البحث عن المصادر. كما يوجد ما يُسمّى التمثيل البصري للبيانات، وصولًا للنشر والاتصال بين الجماهير، الذي لم يصل المجال الاستقصائي إليه بعد في تونس، ويتمثّل في تحليل المحتوى ما بعد النشر، أي قياس التفاعلات ونسبة الظهور لدى المتلقي من خلال تحليل التفاعلات على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويختلف استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل فريق المؤسسات الإعلامية بحسب الاختصاص، فالتقنيون مثلاً يستخدمون هذه الأدوات؛ لأن التطور التكنولوجي فرض عليهم مواكبة مستجداته التقنية، مثل عملية المونتاج التي أضفت آليًا الذكاء الاصطناعي في تطبيقاتها؛ مما سهّل العمل عليها من خلال قيام نفس التطبيق بالعديد من الخدمات. وهو ما يعكس -في نظر الباحثة- أهمية مساعدة هذه الأدوات للتقنيين والصحفيين في عديد مراحل الإنتاج، منها تجميع وفرز البيانات، وتحليل البيانات الضخمة التي لا يمكن فرزها بشريًا بل تحتاج لأدوات الذكاء الاصطناعي. وقد تم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مثل هذه الحالة لفرز ملفات تتعلق باستقصاء وثائق "بنما"، التي أسهم فيها صحفيون استقصائيون تونسيون، وهي وثائق سرية تمّ تسريبها ووصل عددها إلى 11.5 مليون وثيقة، بحسب مالك الخضراوي الذي أكد أن عملية الفرز للوثائق التي كانت تتطلب سنوات للفرز اليدوي أصبحت تتم في مدة وجيزة بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي (18).

إشكالية المصدقية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي

أظهرت استجابات العينة أن كافة المبحوثين أفصحوا عن تخوفاتهم النسبية من الاستخدام الأعمى والعشوائي ودون معرفة من قبل الصحفيين الاستقصائيين لأدوات الذكاء الاصطناعي، خاصة أن هذه التقنيات لا يمكن أن تتميز بمصدقية وجودة عالية على مستوى إنتاج المضامين الاستقصائية. إن مصداقية المعطيات التي تُقدّمها التقنيات الذكية تختلف من وظيفة إلى أخرى، فعملية الترجمة مثلاً تكون حرفية وعلى الصحفي مراجعتها؛ إذ لا تؤدي المعنى الصحيح أحياناً، ويمكن أن تخلق مغالطات على مستوى ترجمة المفاهيم أو على مستوى السياق. وفيما يتعلق بالمصادر المتاحة، فيمكن لهذه التقنيات أن تُقدّم مصادر ليس لها وجود، أو تنسب المضامين لأشخاص لا يمثلون المصادر الأصلية أو غير موجودين أساساً. فالذكاء الاصطناعي يحتكم إلى مبدأ الصواب والخطأ؛ لأنه آلة تقوم بتجميع المعطيات في قاعدة بيانات، ويتمثل دورها الأساسي في تسهيل الأداء وسرعته لربح الوقت، أو إضفاء جانب الجمالية على مستوى الشكل.

وأكد المستجوبون عدم إيمانهم بأن يُقدّم الذكاء الاصطناعي وأدواته في تونس فكرة ذات مصداقية وجودة، مثلما يريد الصحفي الاستقصائي تقديمها حسب ثقافته المجتمعية وهدفه المجتمعي في الكشف عن الحقائق، خاصة أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي مُوجّهة ولن تُضفي المصدقية اللازمة على المضمون الاستقصائي. كما يجب استخدامها بطريقة ذكية في عملية البحث أو صياغة الأسئلة وليس في عملية تحرير النص أو الإنتاج الاستقصائي؛ لأن هناك أدوات تكشف أن هذا المحتوى مستنسخ من الذكاء الاصطناعي؛ ما يؤكد أن المضمون الذي يُقدّمه يفتقد للمصدقية، بل هو انتحال لكتابات يمكن أن تكون ملكيتها الفكرية لجهات أخرى، وهو ما يُحيل في رأي الباحثة إلى درجة وعي الصحفيين التونسيين المختصين في المجال الاستقصائي بأهمية المعايير الأخلاقية المتعلقة بمصدقية أعمالهم المهنية في الكشف عن الحقائق بعيداً عن التزييف والتضليل، معتمدين على الحس الصحفي من خلال التشكيك في كل ما تُقدّمه الآلة، وأهمية التثبت المتواصل في كل المعطيات مهما كانت المصادر. ويدرك الصحفي التونسي جيداً أن التخوف من استخدام هذه التقنيات الذكية يُحارب عبر عملية التعلم والفهم، وإتقان كيفية استخدام هذه الأدوات في ممارستهم اليومية وإنتاجهم الاستقصائي استخداماً ذكياً ومتوازناً، بما يخدم أهدافهم

المهنية، وهو ما يعكس وعيهم وإدراكهم للقيمة المضافة للإنتاج الاستقصائي في تونس، وفق المعايير المهنية والضوابط الأخلاقية والمسؤولية تجاه الجمهور.

أدوات الذكاء الاصطناعي واعتماد المصادر

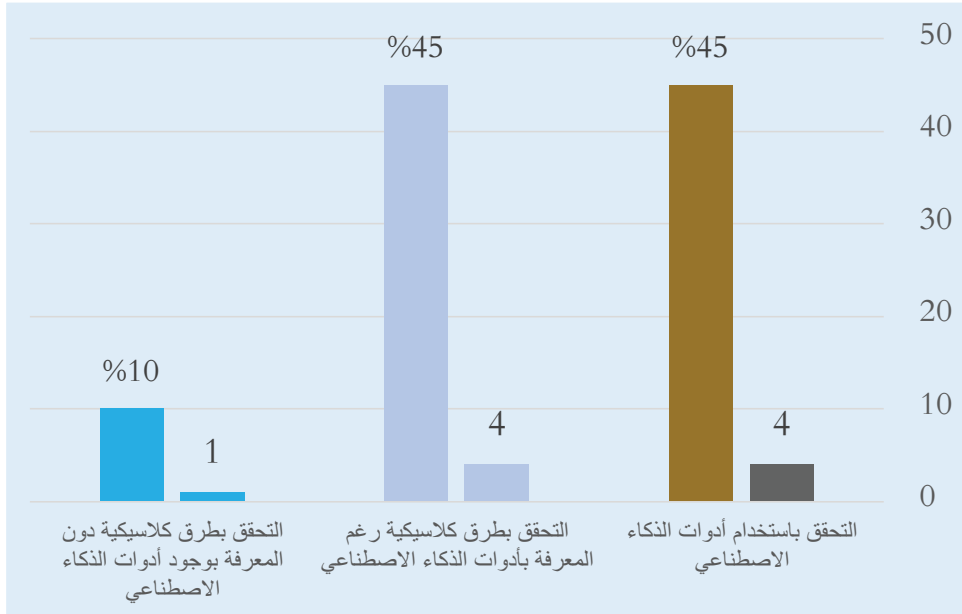
بيّنت إجابات أفراد العينة أن الصحفيين الاستقصائيين التونسيين لا يعتمدون على أدوات الذكاء الاصطناعي في الحصول على مصادر موثوقة، بل يلجؤون إلى مصادرهم الخاصة بطريقة كلاسيكية يعدونها أكثر مصداقية للصحفي في الإنتاج الاستقصائي وللمتلقي أيضاً. فالحصول على مصادر موثوقة من الآلة يُعدّ أمراً نسبياً؛ لأنها وجهة غير معلومة، ولذلك يكون دور الصحفي وتدخله في الحصول على المصادر أهم من الذكاء الاصطناعي الذي يمكن أن يفتعل التضليل على مستوى تصريحات بعض الشخصيات أو نشر وثائق مفبركة، ما يفرض أهمية حصول الصحفي على مصادره الخاصة والتعامل معها والتقصي في البحث عنها. إن مرحلة المواجهة مع الأطراف في الإنتاج الاستقصائي لا يمكن أن يقوم بها الذكاء الاصطناعي وأدواته، لكن يمكن أن تكون هذه العُدّة التقنية رافداً يُساعد على تخطي بعض الصعوبات وتذليلها، وليس بالضرورة حاجة ملحة للصحفي الاستقصائي؛ إذ تُساعده فقط في عملية التدقيق للبيانات، يليها التدقيق البشري للتثبت من صحة ما قدّمه الذكاء الاصطناعي. أما المصادر غير المتاحة، فيبدو مستحيلاً أن تُقدّمها هذه الأدوات الذكية، وهو ما تقوم عليه الصحافة الاستقصائية من خلال العمل الميداني عبر التواصل المباشر القائم على مراحل متتالية لتمكين الأطراف من حق الرد والتأكد من صحة المعلومات التي تم الحصول عليها قبل نشرها. فالصحفي الاستقصائي له علاقات يعتمد في إطارها على عملية قياس تمكنه من التوفيق في اختياره للمصدر حسب نوعية المصادر وتوجهاتها لبلوغ أهدافه الاستقصائية، وهو ما يُسمّى بالحس الصحفي والملاحظة بالمشاركة ودورها في صياغة الفرضيات التي سيتم عليها بناء الإنتاج الاستقصائي؛ وهذا الأمر لا يمكن أن تقوم به أدوات الذكاء الاصطناعي مهما كانت ذكية. ويُشير ذلك إلى أن الصحفي الاستقصائي التونسي يُقدّر قيمة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في سياق التطور التقني، ودوره في توظيفها واعتمادها بحذر مطلق، خاصة في مستوى الحصول على المصادر لتجنب الوقوع في التوجيه والانحياز لمصدر على حساب آخر، أو الوقوع في مصادر خاطئة يمكن أن تُفقد

العمل الاستقصائي مصداقيته، بالإضافة إلى وعي الصحفيين بمبدأ حماية المصادر مهنيًا وأخلاقيًا.

أدوات الذكاء الاصطناعي والتحقق من المواد المصورة

أكد أربعة من المبحوثين استخدامهم لأدوات الذكاء الاصطناعي في عملية التَّحَقُّق من المعطيات والصور والفيديوهات في إنتاج المضامين الاستقصائية، خاصة أن هذا النوع من الصحافة يقوم على عملية التحري والتثبت من صحة المحتوى السمعي البصري أيضًا، مثل الصور والشخصيات العامة المعروفة وتصريحاتهم الصوتية والفيديوهات والوثائق الرسمية المفبركة، مثلما استخدمه موقع "الكتيبة" (19) حين اعتمد على تجربة التحري في وثائق رسمية مفبركة والتَّحَقُّق منها بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي. وهي وثائق تدحض براءة إحدى الشخصيات الفنية المعروفة وفق ما أكده وليد الماجري، رئيس تحرير موقع "الكتيبة"، معتبرًا أن الحقيقة الصحفية التي يتوصل إليها الصحفي الاستقصائي تختلف عن باقي الحقائق. وأكد المستجوبون أن هناك عددًا من التطبيقات والأدوات الذكية للتَّحَقُّق من الفيديوهات والصور تكشف كيفية تركيبها وفبركتها، خاصة أن الصحفي اليوم يعيش ضمن بيئة محتويات تنشرها مواقع تقوم بفبركة صور لشخصيات غير موجودة في الواقع.

شكل (2): توزيع نسب أفراد العينة الذين يستخدمون أدوات الذكاء الاصطناعي والتحقق من المواد المصورة



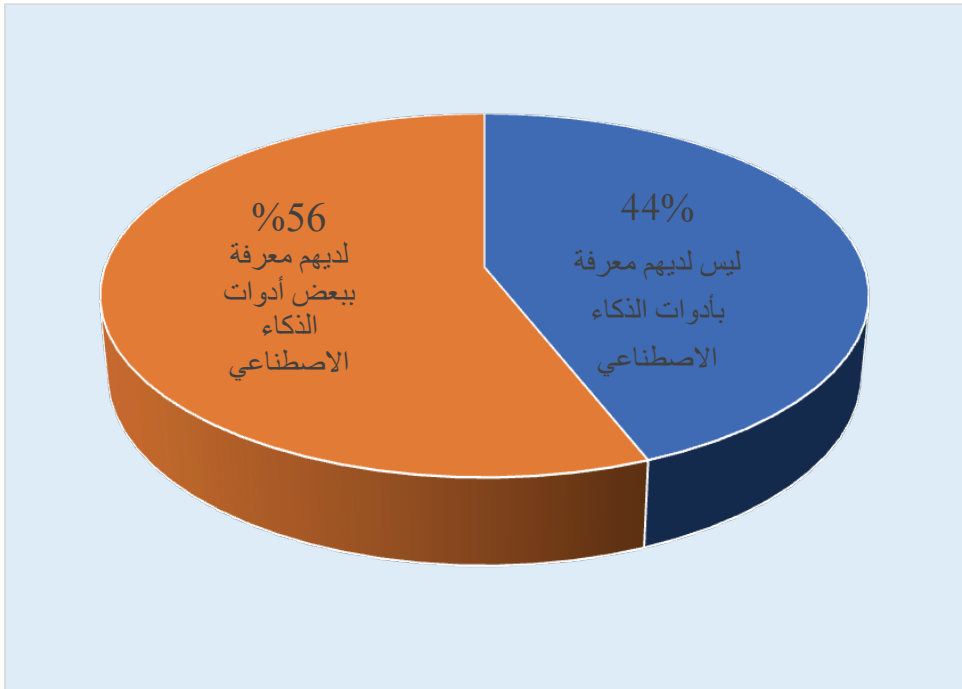
ويوضح الشكل رقم (2) أن مبحوثاً واحداً (صحفية) من أصل تسعة لا علم له بتقنيات التَّحَقُّق من صحة المحتويات المرئية، بل يعتمد على التقنيات المتداولة الخاصة بمحرك "غوغل" التي يمكن أن تُحدّد مصداقية الصورة والفيديوهات، فيما كشف أربعة مستجوبين أنهم لا يعتمدون هذه التقنيات رغم قيامهم بتجربة بسيطة حول توظيف الذكاء الاصطناعي في التركيب، ولكن عملية تحققهم من المحتوى المرئي لا تزال تتم بالطرق الكلاسيكية. وأجمع المستجوبون على أنه لا يمكن الاعتماد كلياً على أدوات الذكاء الاصطناعي في عملية التَّحَقُّق من الوثائق والصور والفيديوهات المفبركة، بل يجب إعادة التَّحَقُّق من صحتها اعتماداً على العنصر البشري، مثل الخبراء والمحللين، لإضفاء المصداقية، وألا يترك الصحفي هذه الأدوات تتحكّم في عمله؛ لأن أي تكنولوجيا تتعرض للصواب والخطأ لا يمكن التسليم بها. وهو ما يُفهم بأن المعطيات التي يتلقاها الصحفي الاستقصائي التونسي ليست حقائق مسلماً بها، وإنما تعتمد التدقيق والتثبت تقنياً بالاعتماد على ذكاء الحس الصحفي في الملاحظة والتدقيق، وهي آليات تعكس مهنية الصحفي في تلقي المعطى

والتثبت من صحته، والقدرة على التحليل والتدقيق، وكيفية تقديم ما يجب تقديمه للجمهور المتلقي حفاظاً على صورته المهنية ومصداقية عمله الاستقصائي.

الذكاء الاصطناعي والكشف عن التضليل المعلوماتي والتزييف العميق

توضح الاستجابات أن خمسة من أفراد العينة لديهم معرفة ببعض أدوات الذكاء الاصطناعي التي تُساعد في الكشف عن التضليل المعلوماتي والتزييف العميق، ويعتمدونها نسبياً في ممارستهم الصحفية، من بينها تطبيقات لمعرفة "أصالة الصورة"، أو "موثوقية الصورة"، أي تطابقها مع الواقع، فيما أكد أربعة منهم عدم علمهم بهذه التقنيات ووظيفتها.

شكل (3): توزيع نسب معرفة المبحوثين بأدوات الذكاء الاصطناعي التي تساعد في الكشف عن التضليل المعلوماتي والتزييف العميق



ورأى المستجوبون أنه لا يمكن اعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي نفسها؛ لأنها تخلق التضليل المعلوماتي، في حين يقوم الإنتاج الاستقصائي على العمل الميداني

والمقابلات المباشرة والمصادر الموثوقة والبيانات غير المتاحة، وهو ما يُكسبه المصدقية، في حين يتم التعامل مع ما يُقدّمه الذكاء الاصطناعي بحذر تجنّباً للوقوع في فخ التضليل المعلوماتي، من خلال التدقيق والتثبت الدائم اعتماداً على الخبرات البشرية في تأكيد أو تفنيد المعلومة وعدم التسليم بها من خلال العودة للمصادر الأولية. ورغم أن هذه التطبيقات تنشر التضليل أحياناً، إلا أن الذكاء الاصطناعي ولّد تقنيات يُعدّل من خلالها مضامينه التي ينشرها، وتكشف المحتوى الزائف الذي يهدف إلى التضليل، وهو ما وصفه وليد الماجري، رئيس تحرير موقع "الكتيبة"، بأنه الترياق المضاد للذكاء الاصطناعي، ويقصد بذلك نماذج تم تطويرها لاكتشاف ومكافحة الأخبار الزائفة، مثل نموذج "جروفر" (Grover)، الذي تمّ تطويره في جامعة واشنطن، وهو أداة متخصصة في اكتشاف التزييف العميق (Deepfake) باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل المحتوى المرئي وتحديد مدى مصداقيته، وهناك أيضاً تطبيق "الوجيكالي" (Logically) وهو أداة من أدوات الذكاء الاصطناعي لمراقبة وتحليل المحتوى عبر الإنترنت لاكتشاف المعلومات المُضلّلة وتقديم تحليلات دقيقة حولها، وهو ما يجعلها أدوات فعالة في مكافحة المعلومات المضلّلة.

وفي هذا السياق تسعى الشركات الكبرى المبتكرة في مجال الذكاء الاصطناعي، مثل "غوغل"، و"أوبن آيه آي"، و"ميتا" وغيرها، إلى تطوير تقنيات اكتشاف التزييف العميق، ومكافحة الاستخدامات المُضلّلة للذكاء الاصطناعي، خاصة في مجال الأخبار الكاذبة، والتلاعب بالمعلومات.

إن المتمعن في قراءة الواقع الرقمي وتطورات العملية، يلاحظ وعي هذه الشركات بالمخاطر التي ينتجها الذكاء الاصطناعي وأدواته، وبرز هذا الوعي من خلال محاولات التصدي لهذا الاضطراب المعلوماتي؛ إذ طوّرت "ميتا آيه آي" (Meta AI) نظاماً يمكنه اكتشاف المحتوى المُضلل، بما في ذلك الصور والفيديوهات المعدّلة، وقد تمّ إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي، مثل برنامج مايكروسوفت لكشف الفيديوهات المتلاعب فيها (Microsoft's Video Authenticator)، الذي يستخدم خوارزميات التعلم العميق لتحليل الصور والفيديوهات واكتشاف العلامات الدقيقة للتلاعب الرقمي، وأيضاً "غوغل فاك تشيك" (Google Fact Check Explorer) الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل الأخبار وتقييم مدى مصداقيتها

بناءً على مصادر موثوقة، ومكافحة التحايل على الذكاء الاصطناعي نفسه عبر أداة "غوغل ديب مايند" (Google DeepMind's SynthID) المدمجة في نماذج الذكاء الاصطناعي ومسح الصور أو الصوت أو النص أو الفيديو بحثاً عن العلامات المائية الرقمية (Digital Watermarking)، مما يُساعد المستخدمين على تحديد ما إذا كان المحتوى، أو جزء منه، قد أُنشئ بواسطة أدوات الذكاء الاصطناعي وخوارزمياته. كما تعمل "أوبن آيه آي" و"أنثروبك" (Anthropic) على تطوير نماذج ذكاء اصطناعي أكثر شفافية وأماناً وقابلة للتفسير وتحديد الاستخدامات غير الأخلاقية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فيما تركز "آي بي إم إيتكس" (IBM AI Ethics) على تطوير معايير أخلاقية لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وشفافة.

الوعي الصحفي والمؤسساتي بأهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي

أجمع أفراد العينة على غياب الوعي الصحفي والمؤسساتي بأهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الاستقصائي والصحفي عامة، واعتبروه مجرد "موضة"؛ إذ تتم مناقشته في تونس كظاهرة جديدة خلال الندوات والمؤتمرات، وبين الصحفيين نظرياً كظاهرة ما زالت في طور التعرف على متغيراتها، دون الاهتمام بالجانب التطبيقي حول كيفية الاستخدام والتوظيف في الممارسة اليومية، وهو ما يعكس مشكلة معرفية وتكوينية بالخصوص. وبالرغم من محاولات أولية لتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في الدورات التدريبية الخاصة بالصحفيين الاستقصائيين في تونس، إلا أن القليل منهم يمتلك وعياً بأهميته. وحسب تقدير وليد الماجري، فإن 70٪ من الصحفيين الاستقصائيين منبهرون بفكرة الذكاء الاصطناعي، ولكن لا يفهمونه، وإن 30٪ لديهم نظرة عدائية للذكاء الاصطناعي وتقنياته، ويعدونه مُضلاً ولا يمكن الوثوق به لحماية المحتوى الصحفي؛ إذ لا يزال غير واضح.

وبالرغم من توافر تطبيقات مفتوحة تعمل بالذكاء الاصطناعي، إلا أن الصحفيين لا يستخدمونها ولا دراية لهم بوجود هذه التقنيات؛ ما يعكس قلة وعيهم ومواقبتهم للتطورات التكنولوجية في ممارستهم المهنية، إضافة إلى غياب استعداد المؤسسات الإعلامية للعمل بهذه التطبيقات لتطوير العمل الاستقصائي، سواء من خلال اقتناء هذه التطبيقات وتوفيرها للصحفيين، أو تنظيم دورات تكوينية في هذا المجال. فالمشكلة ليست مادية بل تكمن في الوعي بأهمية مواكبة التطورات التكنولوجية

لمساعدة الصحفي الاستقصائي في سرعة إنجاز التحقيق وتميُّزه، وأن وعي الصحفي بتعزيز مهاراته وتطوره بما تُقدِّمه المؤسسة منوط بوعي الانخراط في الفرص التكوينية التي توفرها منظمات ومؤسسات أخرى تهدف إلى تنمية المهارات في مجال التطور التكنولوجي والتقني، واستخدام الأدوات المتاحة المجانية لتطوير عمله الاستقصائي.

ويرى المستجوبون أن هناك محاولات لبعض المؤسسات الإعلامية التونسية المتخصصة في الصحافة الاستقصائية لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي، وهي مؤسسات إعلامية بديلة ولدت من رحم الإنترنت، مثل "انكفاضة" و"الكتيبة" و"نواة"، لديها مواردها الخاصة واهتمام وانخراط آلي في هذا التطور، تماشيًا مع بيئتها التكنولوجية باعتبارها مواقع ويب أصلية. وأكد الماجري أن المؤسسات العمومية التونسية هي مؤسسات إدارية لا تبحث عن التطور والتجديد، فيما يبحث الإعلام الخاص عن الربح السريع لا عن الجودة، ولا يمكن مقارنة المؤسسات المتخصصة في الصحافة الاستقصائية البديلة، التي تُعد أول من استخدم أدوات الذكاء الاصطناعي اعتمادًا على وعي صحفيها المتخصصين في التَّحْقُّق والتحليل والتجديد، بوعي مؤسسات عمومية وخاصة لا تُوفر هذه الأدوات ولا تُؤمن بأهميتها. ورغم تلقي بعض صحفيي المؤسسات العمومية والخاصة تدريبات فردية، إلا أنها لم تفتح لهم المجال لتوظيفها في ممارستهم اليومية، خاصة على مستوى الإنتاج الاستقصائي المغيب في هذه المؤسسات، لئسهم ذلك في تقليص إنتاجات المجال الصحفي الاستقصائي، وهو ما ينعكس على تغييه فعليًا فيما يتعلق بمواكبة تطورات مجال الذكاء الاصطناعي.

إن المتأمل في الواقع الصحفي التونسي اليوم، يلاحظ اختلافًا على مستوى الآراء بخصوص ما إذا كان ما يشتغل عليه الصحفيون التونسيون هو عمل استقصائي، وبين من يعارض ذلك باعتبارها تحقيقات عادية، مما يجعل المؤسسات الاستقصائية كلاسيكية إلى اليوم. فبالرغم من التطورات التكنولوجية، فإنها لا تزال تعيش حرب تموقع بسبب عدد من الاختلافات، سواء على مستوى تحديد النوع، أو على مستوى الاعتبارات الاقتصادية، مثل التمويلات، والاعتبارات السياسية على غرار التوجهات التحريرية المؤسسية. وهنا، ذكر خمسة من المستجوبين أن غياب الوعي بهذه الأدوات تُرافقه المشاكل المادية التي تُعاني منها المؤسسات الاستقصائية بسبب

غياب التمويل؛ مما ينعكس على عدم قدرتها على توفير هذه التقنيات الذكية المدفوعة، بل تركز على تحقيق ديمومتها أكثر من إنتاجيتها الجيدة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

وأوضح اثنان من المبحوثين أن دور التشريعات في فتح المجال أمام الصحفيين والمؤسسات الإعلامية لتمكينهم من اقتناء هذه الأدوات يُعدّ العائق الأساسي؛ لأن القانون التونسي يتضمن قيوداً على مستوى البطاقات البنكية التي تمكن من عملية الاقتناء بالعملة الصعبة، ولا يمكن ذلك إلا في حال وجود حسابات لأشخاص خارج تونس. وهنا، يظهر حجم التعقيدات التشريعية في تونس ودورها في تعطيل مواكبة الصحفيين التونسيين عامة، والاستقصائيين خاصة، للتطورات التكنولوجية في العالم.

مبادرات مؤسساتية لتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي

بيّنت المقابلات أن اثنين من أفراد العينة على دراية بمبادرات بعض مؤسسات الإعلام التونسية لتوظيف تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي، وهي مؤسسات بديلة وُلدت من رحم الإنترنت ومتخصصة في الصحافة الاستقصائية، ولها استعداد لمواكبة التطور التكنولوجي، مثل مواقع "الكتيبة" و"انكفاضة" و"نواة". وقد أبدت هذه المؤسسات البديلة استعدادها لتوظيف أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي للمساهمة في تطوير عملها الاستقصائي صحفياً وتقنياً، علماً أن هناك فئة محددة من الصحفيين والتقنيين في تونس يمتلكون معرفة بكيفية استخدام هذه التقنيات. وأبدى جميع المستجوبين رغبتهم في ضرورة تكوين الإطار الصحفي بشكل مكثف لتوظيف هذه التقنيات واستخدامها في الممارسة الصحفية اليومية، وهو ما تمّ الاتفاق عليه في بعض تلك المؤسسات ويجري العمل عليه. فعلى سبيل المثال، أكد الماجري سعي مؤسستهم الإعلامية للعمل على نشر دليل (20) حول استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في مجال الصحافة الاستقصائية، الذي يُقدّم كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في إنجاز تحقيقات صحفية استقصائية، والمحاذير الأخلاقية والمهنية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الصحفي الاستقصائي، إضافة إلى عمل المؤسسة على نشر الدليل ليعتمده مهنيو الصحافة الاستقصائية التونسية في ممارستهم المهنية اليومية.

وأكد سبعة من المستجوبين أنهم ليسوا على دراية بمثل هذه المبادرات ونفوا وجودها، وبرروا ذلك بأنه لا يمكن أن تكون هناك مبادرات مؤسسية في ظل غياب الوعي والمعرفة بأهمية وكيفية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، خاصة أن بعض التجارب المحدودة لعدد من التطبيقات لم تلق رضاهم، مثل تجربة الترجمة التي لا علاقة لها بالنص الأصلي ويمكن أن تُقدّم جملاً خارج سياقها، أو مصطلحات غير موجودة. وهنا، تبرز أهمية دور الصحفي في عملية إعادة التثيت والتصحيح. ويرى المستجوبون أن المشكلة الأساسية تكمن في غياب إيمان المؤسسات الإعلامية في تونس بأهمية الإنتاج الاستقصائي؛ إذ لم تصل بعد إلى الوعي بأهمية توظيف وتوفير أدوات الذكاء الاصطناعي، وهذا ما انعكس على قلة الإنتاج الاستقصائي في تونس. كما أن غياب مبادرات تطوير العمل الاستقصائي وإنتاجه يرجع إلى غياب الوعي وليس المشاكل المادية؛ لأن المؤسسات توفر إمكانيات كبيرة لبرامج ليست ذات جودة، والتي يمكن أن تُوفرها للصحفي الاستقصائي لإعداد إنتاج مضمون استقصائي مميز بهذه التقنيات المتطورة.

دورات الذكاء الاصطناعي وأنسنة المضامين الاستقصائية

أظهرت المقابلات أن جميع أفراد العينة لا يستخدمون أدوات الذكاء الاصطناعي في عملية تحرير المضمون الاستقصائي لعدة أسباب، أبرزها: أهمية توظيف الصحفي الاستقصائي لبصمته التحريرية وأسلوبه الصحفي في كتابة القصة الاستقصائية. فالصحفي الذي قام بالإعداد لمراحل الإنتاج الاستقصائي يعرف نقاط القوة والضعف في تحقيقه؛ مما يمكنه من إضفاء الروح في الأسلوب السردي للقصة، من خلال عملية الأنسنة التي لا يمكن أن يقوم بها الذكاء الاصطناعي. فالصحافة الاستقصائية ليست صحافة جامدة بل مؤنسة، إضافة إلى دور الصحفي في تحرير المقابلات باللهجة العامية وعملية ترجمة الملفات بلغات أخرى، التي تتطلب ذاتاً بشرية، فالذكاء الاصطناعي لا يقوم بعملية الترجمة الأصلية وفق المعنى والسياق الأصلي. ويمكن اعتماد هذه الأدوات في بعض التحقيقات التي تهتم بتحليل وتبويب المعلومات لا غير، أما في عملية التحرير فقد وصفها محمد اليوسفي، صحفي استقصائي ورئيس تحرير المحتوى العربي بموقع "الكتيبة"، بضرب من ضروب الهذيان؛ لأن عملية التحرير هي شغف بالكتابة الصحفية، خاصة أن القصة الصحفية

الإنسانية لا يمكن أن تكتبها هذه التقنيات بطريقة وأسلوب الصحفي، الذي يعتمد على الوصف الحسي القريب من الواقع للحالة الموصوفة. وستكون هذه القصة التي يُنتجها الذكاء الاصطناعي عملية غش وليست عملاً صحفياً محترفاً مهنيًا، فالتحرير يتطلب مهارات لا يمكن أن تقوم به هذه التقنيات التي تعد روبوتاً مبرمجاً لا يمكن أن يكتب تحقيقاً استقصائياً ذا صبغة درامية قصصية ملموسة، إضافة إلى أن الصحفي الاستقصائي يعتمد على وثائق سرية لا يمكن أن تخرج للعموم، وتُقدّم مجاناً للذكاء الاصطناعي فتؤدي لكشف مصادره.

وفي حال توافرت أدوات ذكية يمكنها القيام بعملية تحرير القصة الاستقصائية، أبدى أفراد العينة رفضهم استخدامها في هذه المرحلة من الإنتاج الاستقصائي؛ لأن عملية التحرير هي عملية بحثية تستوجب قواعد تُبنى ببصمة الصحفي الاستقصائي، خاصة أن المستجوبين في القطاع المرئي يقومون بتطوير كتاباتهم على أصواتهم لتكون أقرب للمحاكاة، وتتطابق بين النص والصوت وهي كتابة إبداعية وفق نسق سلس لا يمكن أن يقوم بها الذكاء الاصطناعي وتقنياته. فيما أبدى اثنان من المستجوبين قبولاً بإمكانية استخدامها في حال توافر جودة تحريرية كما تُقدّمها الكتابة التحريرية البشرية المرتبطة بأسلوب معين للصحفي ولا يمكن أن تقوم بها التقنيات الذكية. وأوضح الخضراوي أن الذكاء الاصطناعي نموذج إحصائي، أي إحصائيات تختار النسبة الأعلى للمعطى الأكثر استخداماً وطلباً من قِبل المستخدمين، ثم يُقدّمها للصحفي الذي سيعتمد هذه الأدوات، وهي الإفرازات المتوسطة التي ستساعد على بناء بنية قصصية فاعلة بطريقة سلسلة وبتصحيح لغوي. يتلقى تطبيق "تشات جي بي تي" مثلاً المعطيات من المستخدم، ويُساعده ذلك في صياغة الموضوع بأسلوب آلي وعام، وتخلو هذه العملية من البصمة الإنسانية التي تميز عمل صحفي عن آخر. فالأسلوب السردى هو أسلوب إنساني لا يمكن للذكاء الاصطناعي اختيار نموذج يتماشى مع طريقة كل صحفي في الكتابة، ويصعب عليه ذلك؛ لأن عملية التحرير تتطلب سياسة تصحيحية حسب الجندر والتميز. ويمكن أن يُقدّم الذكاء الاصطناعي كتابة إدماجية، ولكن هذا يتطلب معرفة كبيرة ودراية على مستوى الثقافة المجتمعية، وما يُسمّى بهندسة التوجيه (Prompt Engineering)، وكيفية معرفة الطلب من الذكاء الاصطناعي، وهي طريقة تُدرّس اليوم. ورغم توافر هذه الإمكانيات، فإنها لا يمكن أن تُعوّض الصحفي الاستقصائي البشري؛ لأن التحرير الاستقصائي يتميز بروح المتقصي،

ومن الضروري كتابة القصة الاستقصائية بواسطة الصحفي. ولا تزال هذه الأدوات -بحسب الماجري- تتدرَّب وتُخطى في المعطيات التي تقدِّمها للمستخدمين بما يُسمَّى علمياً بـ"هلوسة" (Hallucination) الذكاء الاصطناعي، وهو ما يعد تضليلاً، ولا يمكن تأمين الذكاء الاصطناعي إلا في حال انتهاء هذه الهلوسة. أما عملية التحرير فهي عملية مهنية وأخلاقية؛ مما يجعل استخدام هذه الأدوات في التحرير ضرباً للمنظومة الأخلاقية يستوجب ضرورة توفير مدونات سلوك لهذه الأدوات في العمل الصحفي الاستقصائي أو غيره من الكتابات الصحفية التي تستوجب الالتزام بأخلاقيات المهنة.

خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتحكم في توجهات الصحفيين

أكد جميع المستجوبين أهمية تأثير خوارزميات الذكاء الاصطناعي للتحكم في توجهات الصحفيين الاستقصائيين، في حال عدم استخدامها الاستخدام الجيد. ويبيِّن الماجري أن الخوارزميات نوعان، بعضها يتعلق بالنشر والآخر بالإنتاج، وتقوم على عملية الترميز التي أصبحت تُفكّر مكان العنصر البشري، ويتوقف تأثيرها على طريقة الصحفي في الطلب والتعامل مع هذه الأدوات لتجنب الوقوع في فخ التأثير والتوجيه؛ لأنها خوارزميات مبرمجة في بلدان معينة ومن أشخاص معينين. وهنا، يأتي دور الصحفي الاستقصائي في جعل كل ما يُقدَّم له موضع شك، ولا يترك فرصة لعملية التحكم، ويعتمد على قدراته في الثبوت، والاكتفاء بالمساعدة في تحليل البيانات أو الترجمة أو غيرها من الأمور التي لا تسمح بالتأثير عليه. واعتبرت نجوى الهمامي أن الخوارزميات أدوات وأسلحة خطيرة إذا لم يستطع الصحفي التحكم في استخدامها وتوظيفها، ولا يمكن للإنسان الخروج من دائرة التكنولوجيا الخطيرة إذا لم يقع الثبوت من كل ما تُقدِّمه له هذه التقنيات والخوارزميات، وقد تؤدي إلى الحروب وتدمير دول وشخصيات زيفاً.

وفي محاولة لمواكبة التطور التكنولوجي، أكد الخضراوي أن فريق مخبر مؤسستهم وضع نموذجاً تقنياً مشابهاً، يقوم على تقنيات الذكاء الاصطناعي بخبرات تقنية تونسية، ومبنيًا على مادة استقصائية تخص المجتمع التونسي من مصطلحات وسياقات، وغير موجهة حسب السياسات المنتجة لهذه التقنيات، بل حسب خصوصية المجتمع التونسي، خاصة أن الفريق توصل إلى إضافة مئة ألف محتوى مدقق، وما زالت التجربة متواصلة، بالرغم من أن قوة هذه الأعمال تقوم على قوة الدعم المادي

والتقني. وترى الباحثة أن هذه الخطوة وغيرها تُبرز أهمية الوعي المتواصل للصحفيين التونسيين لكي لا يقعوا فريسة لسلطة الآلة في كل ما تُقدمه إليهم هذه التقنيات الحديثة من معطيات يمكن أن تجعل الصحفي يقع في فخ التوجيه، ويكون أداة تستعملها التقنيات الحديثة لتوجيه أعماله الاستقصائية نحو تشكيل الرأي العام وتوجيه الجمهور بحسب ما تهدف إليه سياسات صانعي هذه الخوارزميات، وليس ما تهدف إليه الحقيقة القائمة على الضوابط الأخلاقية في تقديم المعلومة من أجل الإخبار والكشف عن الحقائق، دون تضليل معلوماتي يُغيّر وجهة الحقيقة ويزيفها.

أدوات الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات المهنية

اتفق أفراد عينة الدراسة على أن استخدام أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة في المنظومة الأخلاقية الصحفية بتونس، خاصة أن هذا النوع من الصحافة يدخل ضمن صحافة الجودة، ويتم العمل عليه بأبعاد إنسانية ووجدانية تستدعي فرضاً لأخلاقيات المهنة، عبر البحث عن الحقيقة التي تقوم بتأكيد فرضيات الاستقصاء أو دحضها حسب حقائق ووقائع مثبتة، ولا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعوضها. فبنية التحقيق الاستقصائي تستوجب مراعاة القواعد الأخلاقية المهنية من خلال التحري لإثبات مصداقية كافة المعطيات في الإنتاج الاستقصائي وفي بناء الحبكة القصصية التي تتطلب دقة وأنسنة وعمقاً. وفي حال استخدم الصحفي تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل سيء، فإن هناك معايير أخلاقية سيتم القضاء عليها، خاصة أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم أحياناً لتشويه أشخاص من خلال التزييف العميق والتضليل المعلوماتي. لذا يجب استخدامه بطريقة ذكية بعيداً عن توظيف كل ما هو مزيف مع التثبت والتحقق من كل ما تُقدمه هذه التقنيات من قبل أشخاص ومؤسسات يمكن أن يكون لها هدف موجه.

ويرى أفراد عينة الدراسة أن المطلوب من الصحفي الاستقصائي هو عدم الانبهار بهذه الأدوات، والالتزام بحدود الاستخدامات التكنولوجية وفق أخلاقيات المهنة وبوعي تام من خلال تجنب إنتاج محتويات غير أخلاقية تمس المعطيات الشخصية للأفراد، مثل تقليد الصوت وتركيب الصور والفيديوهات التي لا صلة لها بالحقيقة، ليتقمص الصحفي الاستقصائي بذلك دور الحامي لمصادره ومعطياته الخاصة التي لا يمكن أن يتقاسمها مع هذه التقنيات. فهو الوحيد القادر على إثبات نزاهة ومصداقية

عمله الاستقصائي، وقدرته في التحكم في مضمونه وإنتاجه، إضافة إلى الحفاظ على حق الملكية الفكرية. فالذكاء الاصطناعي يستغل مواد وإنتاجات في ملكية أشخاص آخرين ويستلهم منها محتوى لكتابة ما يريد تقديمه لطالب الخدمة، وهي عملية غير أخلاقية، مما يقتضي من الصحفي الوعي بما يطلبه وكيفية التعامل مع هذه التقنيات تعاملًا واعيًا وليس عشوائيًا. وأفادت إحدى المستجوبات بأن استخدام الصحفي الاستقصائي الذكي لهذه الأدوات يمكن أن يُغيّر مساره المهني إلى الأفضل والتميز، غير أن استخدامه لها بصورة غير مهنية يؤدي إلى إغرائه بذكائها، ويمكن أن تتحكم بعدها في عمله وتوقعه في تزيف الحقائق دون أن يتفطن. وفي هذا السياق، لا يوجد مبرر للصحفي الاستقصائي، الذي يعمل على كشف الحقيقة من خلال مصداقية أعماله، للانخراط في عمل منافٍ للأخلاقيات المهنية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في حال تعذر عليه الحصول على المعطيات المطلوبة.

الصحافة الاستقصائية في تونس وعلاقتها بالحروب والنزاعات

يُعد مصطلح الحروب والنزاعات واسعين في التعريف والفهم؛ إذ لا يقتصران على الدول التي لا يتوافر فيهما الاستقرار الأمني فحسب، بل يرتبطان أيضًا بنزاعات وصراعات تخص الشأن الداخلي للدول ذاتها، التي تعيش استقرارًا أمينيًا، لكنها تشهد نزاعات وصراعات داخلية على المستوى السياسي والاقتصادي والحزبي وغيرها. وقد يكون النزاع فرديًا أو جماعيًا، سلميًا أو عنيفًا، داخليًا أو دوليًا. وهنا، تُعرّف الأمم المتحدة النزاع بأنه ما "يمثل جانبًا حتميًا من التفاعل البشري، ينشب عندما يسعى شخصان أو مجموعتان أو أكثر إلى تحقيق مآرب متضاربة أو غير متوافقة مع بعضها البعض، وقد تتخذ النزاعات طابعًا عنيفًا، كما هو الحال في الحروب، أو سلميًا كما هو الحال في الانتخابات أو إجراءات المقاضاة القانونية" (21). فيما يُعرّف الأكاديمي سامي الخزندار الصراع بأنه "قد يكون ذا طبيعة أو أشكال علنية، تظهر في سلوك صراعي معين، مثل العدوان، القتل، الحصار، الحرب الكلامية أو الإعلامية، التدمير وغيرها، أو قد تأخذ الصراعات أشكالًا كامنة، غير علنية مثل الحقد والكراهية والصورة الذهنية السلبية عن الآخر، وإجراءات غير قانونية ولكن غير معلن ممارستها، مثل التمييز في التعليم، أو العمل أو حسب الاتجاه السياسي، وغير ذلك" (22).

وفي هذا الإطار، تُعد تونس من الدول التي لم تشهد نزاعات مسلحة أو حروباً في تاريخها الحديث، لكنها واجهت أزمات سياسية واضطرابات اجتماعية في بعض الفترات؛ مما أدى إلى توترات داخلية ونزاعات سياسية، ومواجهات أمنية ضد "الإرهاب"، يمكن تصنيفها ضمن النزاعات أو الصراعات المرتبطة بالتحويلات الديمقراطية وليس الحروب التقليدية. وتحاول هنا الصحافة الاستقصائية في تونس التَّحَقُّق والاستقصاء بما يتوافر لديها من إمكانيات تقليدية خلال تغطية بعض الأحداث المتعلقة بالنزاعات والصراعات السياسية والاقتصادية الداخلية رغم وجود عدة تحديات، مثل التحقيق الذي أنتجه موقع الكتبية تحت عنوان "بين الدولة ومُصدري الزيت: ماذا تُخفي معركة كسر العظم؟ وهل تكون إيطاليا المستفيد الأكبر؟" مما يُسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة من ناحية، وكشف المستور من الأزمة والصراع من جانب آخر.

ومع ظهور الذكاء الاصطناعي وأدواته، حاولت الصحافة الاستقصائية في تونس التأقلم في مراحل إنتاجها الاستقصائية مع هذه التطورات التكنولوجية بحسب احتياجات كل عمل استقصائي واختلافه عن الآخر، ووفق ما يتطلبه من تقنيات، مثل التحقيقات التي تعتمد تقنيات تتبُّع حركة السفن والطائرات والحرب، في الأماكن التي يحظر الدخول إليها ويمكن للصحفي من خلالها أن يبني قصته. وأظهرت المقابلات أن ثلاثة من المبحوثين يستخدمون أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في صناعة المضامين الاستقصائية المتعلقة بالحروب في أماكن لا يمكن التنقُّل إليها للوصول إلى معلومات في أماكن الحرب. وهو ما أكدته نجلاء بن صالح من خلال استخدامها لتطبيقات تقوم بالاستشعار عن بُعد لصور الأقمار الصناعية باستخدام أدوات مفتوحة المصدر لمتابعة حركة الطائرات في وقت النزاعات، مثل "فلاي تريدر 25"، و"لايف يونيفرسال ماب"، وهي مصادر مفتوحة لمراقبة رحلات الطيران وتقديم خرائط تفاعلية توضح مواقع النزاعات المسلحة حول العالم باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتحليل المصادر المفتوحة. واستشهدت بن صالح بموقع "نيويورك تايمز" (The New York Times)، الذي يستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في التثبت من مصدر الصواريخ التي استهدفت مستشفى في غزة لتكشف أنها من إسرائيل وليس حماس. فيما تحدثت نجوى الهمامي، صحفية استقصائية وأستاذة التحقيق التلفزيوني

الاستقصائي بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، عن أهمية توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في الثبوت من التسجيلات الصوتية التي تستخدم تقنية "ديب فيك" (Deepfake) لفبركة التصريحات وفيديوهات القتل التي استعملتها إسرائيل في الحرب على غزة، إضافة إلى الكشف عن الفيديوهات المفبركة التي وظفها تنظيم "الدولة الإسلامية" في الحرب. وتحدث مالك الخضراوي عن أهمية تُبَيِّن الصحفيين التونسيين من المواد التي تُنشر في سياق الحروب والنزاعات وتُعتمد في تحقيقاتهم الاستقصائية الموجهة للجمهور التونسي، خاصة المادة التي تُنتجها أدوات الذكاء الاصطناعي، نظراً لعملية التوجيه التي تقوم بها الخوارزميات من خلال مفتاح وصول (Billet d'algorithme) فيما يتعلق بالحرب على غزة مثلاً والمعطيات التي يمكن أن تُقدِّمها هذه التقنيات المبنية أساساً على خوارزميات بيانات المجموعة، ولديها قواعد ثقافية معينة، وطريقة في التفكير مخصوصة. كما تحدث عن الكيفية التي تُساعد بها هذه الأدوات ليكون العمل أسرع في الثبوت والتَّحَقُّق من الفيديوهات المفبركة، مثل عملية التَّحَقُّق من الفيديو المفبرك في السودان المتعلق بموت قائد قوات الدعم السريع الملقب بـ"حميدتي"، ودور هذه التقنيات المتطورة في التدقيق الجغرافي وتحديد المناطق الجغرافية.

وبالرغم من أن الصحافة الاستقصائية في تونس تُعدّ مجالاً ناشئاً، إلا أنها تطرقت في بعض التحقيقات إلى قضايا تتعلق بالنزاعات والحروب، عبر استخدام بعض التقنيات التي تعتمد الذكاء الاصطناعي على مستوى مراحل الإنتاج فيما يتعلق بتحليل البيانات الضخمة وفرزها وترجمة الوثائق الكبرى، والثبوت من مصادر الوثائق وموثوقيتها، إضافة إلى التَّحَقُّق من فبركة الوثائق والصور والتسجيلات، ولكنه استخدام على مستوى عملية الإنتاج الاستقصائي وليس على مستوى النشر. ومن أبرز هذه الإنتاجات الاستقصائية التحقيق العالمي "وثائق بنما"، الذي أسهم فيه موقع "انكفاضة"، حول شبكات مالية معقدة قد تكون مرتبطة بتمويل نزاعات أو حروب في مناطق مختلف، وقضايا تهريب الأموال والتهرب الضريبي عبر شركات عابرة للقارات، وتورطت فيها شخصيات عالمية وتونسية سياسية واقتصادية. وقد أكد مالك الخضراوي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا الاستقصاء من خلال عملية فرز الملفات التي كانت بكميات هائلة وفي وقت وجيز، بينما كانت تستغرق سنوات لفرزها وتصنيفها بطريقة تقليدية. وقد قام فريق "انكفاضة" بتحليل الوثائق

المسربة والتدقيق في البيانات، وكشف تورط شخصيات تونسية في إنشاء شركات "أوفشور" بهدف التهرب الضريبي وإخفاء أصول مالية (23).

وتُوظف هذه التقنيات الذكية على مستوى مراحل الإنتاج في تحقيق: "طرد التونسيين من إيطاليا والتواطؤ الخفي لشركات الطيران"، الذي يكشف استخدام إيطاليا رحلات طيران خاصة لترحيل المهاجرين التونسيين بشكل سري بهدف تجنب الإجراءات التقليدية. ويتضمن شهادات المرّحلين وتحليلاً معمّماً لبيانات الطيران المفتوحة والمغلقة المصدر. وبالرغم من محاولات الصحافة الاستقصائية تطوير نفسها وإنتاجها الاستقصائي لمواكبة تطورات التكنولوجيا الحديثة في العالم، إلا أن صحافة الاستقصاء مهددة في العالم لأسباب سياسية واقتصادية وغياب التمويل خاصة في تونس؛ مما يمكن أن يؤدي بالمؤسسات الاستقصائية إلى الإغلاق.

تهديد صحافة الآلة أو الروبوت لوظيفة الصحفي الاستقصائي

أكد أفراد العينة استحالة تعويض صحافة الآلة أو الروبوت للصحفي الاستقصائي، كما أن هذا النوع من الصحافة لا يُشكّل في نظرهم خطراً أو تهديداً على مهنتهم؛ لأن الصحافة الاستقصائية صحافة جادة تكاد تكون عملية تعويضها مستحيلة بأي شكل من الأشكال، حتى على المدى البعيد؛ إذ تقوم على العمل الميداني، الذي يمثل نقطة قوة للصحفي الاستقصائي؛ ما يجعله متفرداً من خلال حصوله على الشهادات وإجراء المقابلات التي لا يمكن أن تقوم بها صحافة الآلة والروبوتات. ثم هناك دور العنصر البشري في تفسير المواضيع والزوايا ودقة الملاحظة، وأسلوب الأنسنة في بناء الحبكة القصصية، وطريقته الخاصة في التعامل مع المصادر، وهي خطوات وأساليب لا يمكن أن يقوم بها الذكاء الاصطناعي. كما يتقمص الصحفي أحياناً دوراً تمثيلاً استقصائياً من خلال كاميرا خفية للوصول للحقائق، وفي هذا المجال يمكن لصحافة الآلة أن تُساعد الصحفي الاستقصائي في تحليل البيانات والتبويب، واقتراح العناوين وصياغة الأسئلة، ولكن لا يمكن أن تلغي نهائياً دور الصحفي الاستقصائي. فالصحفي له بصمته الخاصة في عملية التحرير، والعمل الميداني، والحصول على المصادر الموثوقة، وعلاقته بالمجتمع علاقة ملموسة وليست مجرد برمجة. كما أن "الصحفي الاستقصائي هو صحفي ملتزم بقيم الصحافة الأساسية وقيمتها الأولى هي الحقيقة. وهو ملتزم أيضاً بقضية ما يسعى إلى التحقيق فيها لكشف ما يريد

أصحاب النفوذ والسلطات المختلفة التكتّم عنه (...) ولهذا السبب توصف الصحافة الاستقصائية بأنها صحافة بطيئة تعتمد على التوثيق الصارم للمعطيات؛ لأن هذه المعطيات التي يجمعها الصحفي تحتاج إلى التحقيق والتحري. فالمنهجية التي يستخدمها الصحفي تقوم على الصرامة والتحقّق في المعطيات ولا يتعلق الأمر بإطلاق الاتهامات جزافاً دون حجج ثابتة" (24).

وكشفت نجوى الهمامي عن تخوفها النسبي من إمكانية تعويض صحافة الآلة يوماً ما للصحفي الاستقصائي في حال لم يتم توظيف هذه التقنيات لخدمة الصحفي البشري. وهو قرار يتخذه الصحفي البشري، خاصة أن الاستقصاء هو اختيار لظاهرة أو قضية معينة غامضة يتم الاستقصاء فيها بناء على تسريبات، ويتطلب العمل على كشفها معايير القرب والدقة والنزاهة. كما يبقى استخدام الذكاء الاصطناعي فيما تبقى من عملية الإنتاج الاستقصائي - من مهام البحث مع توجيه الصحفي والتثبت - خياراً للصحفي نفسه وقراراً للمؤسسات الإعلامية؛ لأنها إذا تخلّت عن الصحفي الاستقصائي فهذا يعني أنها تخلّت عن المنظومة الأخلاقية. ورغم ذلك لا يمكن أن تُضاهي صحافة الآلة العمل البشري؛ إذ مهما تطورت هذه الآلات لا يمكن أن تلتزم بما يلتزم به الصحفي من أخلاقيات؛ مما يُفقد العمل الاستقصائي مصداقيته؛ إذ يمكن الاستفادة منها ولا يمكن أن تكون منافساً للصحفي الاستقصائي ولا عوضاً له.

وترى الباحثة أن تمثّلات الصحفيين التونسيين تعكس أهمية أدوارهم وبصمتهم الصحفية التي لا يمكن تعويضها بالآلة التي تعتبر وسيلة تقنية لنقل الرسالة، ويمكن اعتبارها "صحافة ناقلّة" لمعطيات متوافرة وليس لأعمال استقصائية جديدة ببصمة خاصة تقوم على كشف حقيقة غير متوافرة في قاعدة البيانات التي تُغذي هذه الآلات الموجهة، من خلال ما يُزوّد بها صانع الخوارزميات والبرمجيات التي تقوم عليها الروبوتات. في المقابل، يُقدّم الصحفي الاستقصائي حقائق اعتماداً على جهود بحثية تقوم على معايير أخلاقية ومهنية في توظيف المعطيات، التي تمّ التوصل إليها لتشكيل الرأي العام بناءً على الحقيقة وليس على التنافس الآلي الذي يهدف إلى الربح المادي، وهو ما تسعى إليه الشركات الكبرى المصنّعة للذكاء الاصطناعي اليوم، أو لأهداف أيديولوجية وفق التوجهات التي بُنيت عليها خوارزميات هذه الآلات.

مستقبل الصحافة الاستقصائية في تونس في ظل اجتياح الذكاء الاصطناعي

بيّنت آراء المبحوثين أهمية توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية مستقبلاً لمواكبة التطورات التكنولوجية التي يتجه نحوها العالم اليوم. فبالرغم من أن حاجة الصحفي الاستقصائي للذكاء الاصطناعي محدودة، إلا أن الصحافة الاستقصائية يمكن أن تتطور مع مجال الذكاء الاصطناعي الذي يُعد ورشة تكوين مفتوحة يجب عدم الاستهانة بها من أجل تطوير مهارات الصحفيين الاستقصائيين؛ إذ يمكن أن تُسهم في نجاعة الإنتاج الاستقصائي في حال توافر بيئة صحفية مؤسسية وتقنية ومهنية، إضافة إلى توفير بيئة معرفية وتكوينية تتوافق مع هذا التطور. وأوضح محمد اليوسفي أن علاقة الصحافة الاستقصائية بالذكاء الاصطناعي ما زالت بعيدة، وربما بفضل البحوث ستكون منطلقاً لفتح نقاش حول الموضوع لمواكبة هذا التطور. كما يجب أن يكون حليفاً في حدود الضوابط المرسومة من الصحفي ليبقى للصحافة الاستقصائية دور في الكشف عن الحقائق، خاصة أن الصحافة الاستقصائية لا تعمل بالتوازي مع الذكاء الاصطناعي، بل تُوظفه بذكاء، من خلال تطويع أدواته بما يخدم الإنتاج الاستقصائي، وهو ليس ظاهرة جديدة في تونس.

من هذا المنطلق، تبدو ظاهرة الذكاء الاصطناعي اليوم سلاحاً ذا حدين يتوقف على معرفة كيفية التعامل معه لخلق التميز في الإنتاج الاستقصائي على مستوى الجُماليات وليس على مستوى المضمون وطريقة التحرير. فمجال الصحافة الاستقصائية في تونس يتطور ببطء باستعمال الوسائل الكلاسيكية مقارنة بتطور الصحافة الاستقصائية في العالم، وكان لها دور في التغيير ولكن اليوم قلّت الأعمال الاستقصائية بسبب انجراف الصحفيين التونسيين وراء الكمّ الهائل للأخبار اليومية في التحليل، وانشغالهم بالدفاع عن قضايا التشريعات والقوانين والحريات. ولكن من جهة ثانية، انفتحت المؤسسات الصحفية الاستقصائية على التجارب الأخرى، خاصة فيما يُسمّى بالصحافة التعاونية؛ إذ إن الصحفيين لن يكونوا خارج السياق الاستقصائي والتكنولوجي، من خلال المشاركات في أعمال استقصائية أنجزت بمساعدة الذكاء الاصطناعي، مثل مساهمة موقع "انكفاضة" في تحقيق "أوراق بنما".

وفي ظل هذه الطفرة الإلكترونية والتطورات المتواصلة، يحاول الصحفيون التونسيون بلوغ مراحل التعرف على تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ إذ كشف اثنان من أفراد العينة

أن مؤسستهما "الكتيبة"، قد أعدت دليلاً ثرياً حول ما يجب أن يعرفه الصحفي عن الذكاء الاصطناعي، وكيفية توظيفه في إنجاز تحقيقات صحفية استقصائية، إضافة إلى المحاذير الأخلاقية والمهنية التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الصحفي الاستقصائي. وهو مقترح جديد في مجال الصحافة الاستقصائية في تونس، سيتم نشره لكافة الصحفيين الاستقصائيين التونسيين للاستفادة منه، فيما يبقى التطبيق الفعلي لأدوات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية التونسية رهين وعي الصحفيين أنفسهم بالتوظيف الجيد وتطوير هذه الأدوات لصالحهم.

ويعود غياب تطوير المجال الاستقصائي التونسي، من خلال جملة المؤشرات التي تحدث عنها المستجوبون، لعل أبرزها هو غياب تشاركية فكرية حول ضرورة توظيف هذه الآليات بحذر، سواء في المجال المهني أو العمل الأكاديمي، فهي اللبنة الأولى لتكوين الصحفيين الاستقصائيين لأدوات الذكاء الاصطناعي، خاصة أن أغلب الأكاديميين يرفضون فكرة ضرورة تغير المنهج التعليمي للصحافة الاستقصائية، كما ترى نجوى الهمامي، أستاذة الصحافة الاستقصائية بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار. وهو ما يؤكد أن تونس لا تزال في مرحلة تقديم الدروس بالطريقة الكلاسيكية للصحافة الاستقصائية؛ إذ يعتقد البعض أن هذه الطريقة تُضفي مصداقية أكبر على الإنتاج الاستقصائي من خلال الجهد المقدم، الذي يكون مكتمل العناصر من أرشفة وتجميع وتصوير وحبكة النص الاستقصائي، ويمكن تقييمه أكاديمياً وأخلاقياً ومهنياً.

ويرى بعض أفراد العينة أن هناك أهمية لإعداد إستراتيجية وطنية بمساهمة جميع الأطراف المهنية والأكاديمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية خاصة، والصحافة عامة، لاسيما أن هناك مبادرات رسمية تتعلق بتطوير الرقمنة في مجالات مختلفة، مثل تدشين أول مركز في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا للتجديد في مجال الذكاء الاصطناعي وذلك بمقر القطب التنموي بسوسة، بالتعاون مع المؤسسة الأميركية "إنفيديا" (NVIDIA) المتخصصة في تصميم وحدات معالجة الرسومات (GPU) وبرمجيات الذكاء الاصطناعي؛ وهي مبادرات تجعل الصحفيين التونسيين يضطرون للاعتراف بالذكاء الاصطناعي، والعمل به في السنوات المقبلة. ورغم أن المنظومة التشريعية التكنولوجية ما زالت مكبلة، والنموذج الاقتصادي

ضعيف، فالصحافة الاستقصائية لا يمكن أن تكون لها مداخيل من الإشهار، ولا توجد معارف وخبرات كافية في هذا المجال؛ مما يفسر أن المجال الصحفي التونسي بكافة اختصاصاته لا يزال في طور الانبهار بالذكاء الاصطناعي.

استنتاجات

بعد تحليل المقابلات المعمقة التي أجرتها الباحثة مع أفراد عينة الدراسة، الذين وصل عددهم إلى تسعة من الصحفيين والأكاديميين الاستقصائيين التونسيين، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- معظم المستجوبين لا يملكون دراية كافية بالأدوات المتعددة للذكاء الاصطناعي التي تُستخدم في صناعة المضامين الاستقصائية، ورغم الدراية غير الكافية لأولئك الصحفيين إلا أن ستة منهم أكدوا توظيفهم لأدوات الذكاء الاصطناعي في ممارستهم الصحفية اليومية.

- الصحفيون الاستقصائيون التونسيون لا يعتمدون على أدوات الذكاء الاصطناعي في الحصول على مصادر موثوقة، بل يعتمدون على طرقهم الكلاسيكية الخاصة في الوصول إلى مصادرهم لإعداد التحقيقات الصحفية. ويستخدم أربعة من أفراد العينة تلك الأدوات للتحقق من المعطيات والصور والفيديوهات أثناء إنتاج المضامين الاستقصائية، فيما أوضح خمسة من المبحوثين أن لديهم معرفة ببعض أدوات الذكاء الاصطناعي المساعدة في الكشف عن التضليل المعلوماتي والتزييف العميق.

- هناك غياب للوعي بأهمية أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي الاستقصائي في تونس من قِبَل الصحفيين ومؤسساتهم الصحفية، إضافة إلى العوائق التشريعية والتمويلات التي تجعل المؤسسات الصحفية الاستقصائية البديلة في تونس تعيش حرب تموقع حفاظًا على ديمومتها كصحافة جادة ونوعية قبل الوصول إلى مراحل توفير التكنولوجيات الحديثة.

- الصحفيون الاستقصائيون التونسيون لا يستخدمون أدوات الذكاء الاصطناعي في عملية تحرير المضامين الاستقصائية؛ لأن الصحافة الاستقصائية ليست جامدة كما هي حال أدوات الذكاء الاصطناعي، بل تُعد عملية مُؤَنَسَة تعتمد على مشاعر الصحفي وبصمته التحريرية الخاصة.

- الاستخدام الأعمى وغير الواعي لأدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة على المنظومة الأخلاقية الصحفية في تونس.

المراجع

(1) Wendy Olsen, "Triangulation in Social Research: Qualitative and Quantitative Methods Can Really Be Mixed," *Developments in Sociology*, Vol. 20, (2004), 103-118.

(2) عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 58.

(3) المرجع السابق، ص 334.

(4) Marshall McLuhan, *Understanding Media: The Extensions of Man*, (London and New York: McGraw Hill, 1964), 11.

(5) Ibid, 13.

(6) Ibid, 131.

(7) John Mc Carthy, "Comment s'écrit l'Intelligence Artificielle," 31 Mai 2014, "accessed October 2, 2024". <https://shorturl.at/nOEL2>.

(8) Christopher Manning, "Artificial Intelligence Definitions," Stanford University, Human-Centered, Artificial Intelligence, September 2020, "accessed October 2, 2024". <https://shorturl.at/U2Kly>

(9) Stuart J. Russell, Peter Norvig, *Artificial Intelligence: A Modern Approach*, Third Edition, (2010), 1-2.

(10) مارك هنتر، نلز هانسون، «ما هي صحافة الاستقصاء؟ كيف تعمل، ولماذا يتحتم علينا خوضها؟»، في: على درب الحقيقة: دليل «أريج» للصحافة الاستقصائية العربية، تحرير: مارك هنتر وآخرون، ترجمة: غازي مسعود، ط 3 (باريس، اليونسكو، 2017)، ص 17.

(11) عزام أبو الحمام، المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 15.

(12) مي العناتي، «توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة الاستقصائية»، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية (منار الشرق للدراسات والنشر، المجلد 4، العدد 3، 2024)، ص 213-224.

- (13) Jonathan Stray, "Making Artificial Intelligence Work for Investigative Journalism," *Digital Journalism*, Vol. 7, (2019): 1076-1097.
- (14) Marina Fridman et al., "How (not to) Run an AI Project in Investigative Journalism," *Journalism Practice*, (September 4, 2023), "accessed October 2, 2024". <http://alturl.com/j6sqz>
- (15) Joana Rodrigues da Silva, "Connect-the-Dots: Artificial Intelligence and Automation in Investigative Journalism," (PhD thesis, Fundação para a Ciência e a Tecnologia, 2022), "accessed October 2, 2024". <https://2u.pw/olJfhRlg>.
- (16) Khalil Almabrouk, Adnan Hamed, "Human Responsibilities of Investigative Journalists in The Digital Age," *Multidisciplinary Science Journal*, (December 31, 2023), "accessed October 2, 2024". <https://tinyurl.com/3hhwuky8>.
- (17) الصادق الحمامي، ديمقراطية مشهدة: الميديا والاتصال والسياسة في تونس، (تونس، دار محمد علي، 2022)، ص 275.
- (18) فريق انكفاضة، «تحقيقات أوراق بنما»، انكفاضة، أبريل/نيسان 2016، (تاريخ الدخول: 15 فبراير/شباط 2025)، <https://tinyurl.com/ytndevf2>.
- (19) هيئة التحرير، «سواغ مان: الوجه الآخر لفنان احترف الاحتيال والتدليس وتبييض الأموال»، الكتيبة، 3 يونيو/حزيران 2022، (تاريخ الدخول: 15 فبراير/شباط 2025)، <https://2u.pw/typg4uyA>.
- (20) راضية الشرعي، «دليل تطبيقي: الذكاء الاصطناعي في خدمة الصحافة الاستقصائية»، الكتيبة، نوفمبر/تشرين الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 15 فبراير/شباط 2025)، <https://rb.gy/c9mirt>.
- (21) «مصطلح النزاع»، الإسكوا، د. ت (تاريخ الدخول: 15 فبراير/شباط 2025)، <https://2u.pw/9yX2upfZ>.
- (22) سامي الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، ط 1 (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 54.
- (23) فريق انكفاضة، «تحقيقات أوراق بنما»، مرجع سابق.
- (24) الحمامي، ديمقراطية مشهدة، مرجع سابق، ص 47.

تجربة الصحافة الاستقصائية وسياقات الانتقال السياسي والإعلامي والمهني في تونس (2011-2021)

The Experience of Investigative Journalism and the Contexts of Political, Media and Professional Transition in Tunisia (2011-2021)

* Sadok Hammami - الصادق الحمامي

ملخص:

تتبع الدراسة تطورات ممارسة الصحافة الاستقصائية في السياق التونسي، خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى نهاية 2021. باعتماد منهجية تستبعد المقاربة المعيارية التي تُعالج الصحافة الاستقصائية من منظور وظائفها المثلى لصالح مقاربة إجرائية تهتم بالسياقات والفاعلين. تُركّز المقاربة المعيارية على ما يجب أن تكون عليه الصحافة الاستقصائية، لذلك تعوق النظر إلى ما هي عليه فعلاً. في المقابل، تُعالج المقاربة الإجرائية الممارسات الصحفية في سياقاتها المخصصة، أي الصحافة كما تمارس وليس كما يجب أن تكون. وترى الدراسات أن ازدهار الصحافة الاستقصائية يتصل بعدد من السياقات المواتية: الثوري والسياسي الانتقالي والميديائي (الإعلامي). وصنّفت الدراسة الفاعلين في الصحافة الاستقصائية إلى أربعة أصناف: الصحفيين، ومؤسسات الصحافة والميديا، والمنظمات الدولية، والدولة. وخلصت الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين تتمثل أولهما في أن الصحافة الاستقصائية، التي ازدهرت في سياق الانتقال السياسي بعد الثورة، تُعد تجربة فريدة تعدّدت فيها أوجه الابتكار في مستوى المؤسسات والصحفيين والنموذج الاقتصادي والأدوار والمضامين التحريرية. أما النتيجة الثانية فتبيّن أن شروط ديمومة الصحافة الاستقصائية غير متوافرة اليوم في سياق فشل الانتقال السياسي بتونس.

كلمات مفتاحية: صحافة استقصائية، انتقال سياسي، نظام إعلامي، أيديولوجيا صحفية، استقطاب سياسي.

* أ.د. الصادق الحمامي، أستاذ التعليم العالي بقسم الصحافة في معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة، تونس.

Dr. Sadok Hammami, Professor in the Department of Journalism at the Institute of Journalism and Information Sciences, University of Manouba, Tunisia.

Abstract:

The study traces the development of investigative journalism practice in the Tunisian context from 2011 to 2021, using a methodology that moves away from the normative approach, which evaluates investigative journalism based on its ideal functions, in favour of a procedural approach that focuses on context and actors. The normative approach emphasises what investigative journalism should be, thereby obscuring an understanding of what it actually is in practice. In contrast, the procedural approach examines journalistic practices within their specific contexts – or journalism as it is practiced, not as it should be. The study finds that the flourishing of investigative journalism is linked to favourable conditions across revolutionary, political-transitional and media-related contexts. It categorises the actors involved in investigative journalism into four groups: journalists, media institutions, international organisations and the state. The study arrives at two key findings: first, that investigative journalism, thriving in the post-revolutionary political transition, constitutes a unique experiment marked by innovation at the levels of institutions, journalists, economic models, roles and editorial content. Second, the study finds that the conditions necessary for the sustainability of investigative journalism are currently lacking, given the failure of Tunisia's political transition.

Keywords: Investigative Journalism, Political Transition, Media System, Journalistic Ideology, Political Polarisation.

تهدف الدراسة (1) إلى فهم تجربة الصحافة الاستقصائية في تونس من خلال منهجية مخصصة تعتمد على مدخلين: يهتم المدخل الأول بدراسة السياقات المؤثرة في تشكّل هذه التجربة، وهي الانتقال السياسي والانتقال الميداني (الإعلامي) والانتقال المهني. ويُركّز المدخل الثاني على الفاعلين في الصحافة الاستقصائية، وهم الصحفيون، والمؤسسات الصحفية، والمنظمات الدولية، كذلك الدولة. كما تستعرض الدراسة الدروس المستخلصة من التجربة التونسية في مجال الصحافة الاستقصائية باعتبارها تجربة مُبتَكِرة في السياق العربي.

1. منهجية دراسة التجربة التونسية في مجال الصحافة الاستقصائية

إن الصحافة الاستقصائية نوعٌ من الصحافة يتميز عن الأنواع الأخرى من المنظور المهني الصحفي؛ إذ تقوم على منهجية مخصصة في مستوى أول، وتسعى إلى تحقيق غايات على غرار كشف الفساد والرقابة على النخب السياسية في مستوى ثان. وتتطلب في مستوى ثالث شروطاً معينة ترتبط كلها بالبيئة الديمقراطية. وفي مستوى رابع تستند الصحافة الاستقصائية إلى معايير أخلاقيات مخصصة.

وتُجسّد الصحافة الاستقصائية أحد أهم مُثُل الصحافة من خلال السعي إلى الحقيقة من جهة أولى؛ إذ تُعد من مهن السعي إلى الحقيقة (truth-seeking professions) (2)، وباعتبارها مؤسسة من مؤسسات البحث عن الحقيقة (truth-seeking institutions)، على غرار القضاء والجامعة (3)... وهي من جهة ثانية إحدى أهم مؤسسات الحياة الديمقراطية، ومؤسسة من مؤسسات توازن السلطات (القضاء، البرلمان، الصحافة) (4). كما تُجسّد الصحافة الاستقصائية أيضاً مبدأ الهيئات الوسيطة (Intermediary bodies) التي تقوم عليها الحياة السياسية والعامة في الديمقراطيات على غرار الصحافة والأحزاب والنقابات والجمعيات (5).

ومن هذا المنظور، يمكن دراسة الصحافة الاستقصائية من مدخلين، أولهما: المدخل المعياري؛ إذ إن الصحافة موضوع لتصورات معيارية تُحدّد لها وظائف مُثَلّى تقوم بها في المجتمع الديمقراطي. وقد تشكّل لدى الباحثين المنظور المعياري انطلاقاً من كتاب: "أربع نظريات للصحافة" (6) الذي أعدّه الثلاثي الأكاديمي، فريد سبيرت

(Fred Siebert)، وتيودور باترسون (Theodore Peterson)، وويلبور شرام (Wilbur Schramm). فقد وضع هؤلاء الباحثون نماذج للصحافة وفق الأنظمة السياسية، ومنها النموذج الليبرالي في الأنظمة الديمقراطية، ونموذج آخر أطلقوا عليه نموذج "المسؤولية الاجتماعية" (7). ففي الأنظمة الليبرالية، تقوم الصحافة بأدوار تنظيم متدى الآراء والأفكار، الذي يُعد ضرورياً لظهور "الحقيقة"، والرقابة على السلطة السياسية، وتنوير الرأي العام. وفي بعض الأنظمة الليبرالية الأخرى، تخضع الصحافة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، والتي تتمثل في آليات التنظيم الذاتي (self-regulation) عبر المواثيق الأخلاقية وآليات المساءلة المتاحة للجمهور. وفي هذه الأنظمة الليبرالية، تقوم الصحافة أيضاً بأدوار تزويد المواطنين بالأخبار الموثوقة وتنظيم النقاش العام.

وفي نموذج الباحثين الأكاديميين، غاي بلومر (Jay Blumler)، وميشال غروفيتش (Michael Gurevitch)، تؤدي الصحافة (8) أدوار مراقبة البيئة الاجتماعية السياسية، وعرض التصورات ذات العلاقة برهاية المواطنين، وتحديد أجندة السياسة، والمواضيع الأساسية والقوى التي تقف وراءها، وتُتيح منصةً يتحدث فيها السياسيون وممثلو المجتمع المدني ويُعبّرون من خلالها عن رؤاهم للرأي العام. كما توفر الصحافة آليات لمساءلة المسؤولين، وتدفع المواطنين إلى المشاركة بدل الاكتفاء بالمشاهدة. وتُقاوم المساعي لإخضاعها وتهديد استقلاليتها، واحترام الجمهور والنظر إليه باعتباره قادراً على فهم البيئة السياسية.

ومن منظور السياسة التداولية للفيلسوف يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) (9)، فإن الصحافة والميديا وكلاء (mandataires) جمهور مُتَنَوِّر. وتفترض الصحافة أن الجمهور له إرادة التعلم والقدرة النقدية. وهي، على غرار القضاء، محايدة ومستقلة عن الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. ويتكفل الإعلام بمشاغل ومقترحات المواطنين، وهو قوة ضغط على النظام السياسي لـ "شَرْعَنَة" نفسه باستمرار، ولتبرير نفسه، ولتقبُّل النقد. ويجب في كل الأحوال ألا تتجسّد السلطة الإدارية في سلطة "سياسية صحفية".

واستخرج الأكاديمي بجامعة السوربون، أوليفي كوش (Olivier Koch) (10)، من أدبيات ما يُسمّى الانتقال الميديائي (media transition) في مراحل الانتقال السياسي نحو الديمقراطية، وظائف ذات طابع معياري للصحافة على غرار تمثيل

التنوع السياسي، وإرساء تنظيم جديد لإدارة الصراعات، وتوفير النقاشات السياسية التي تُتيح للفاعلين السياسيين الظهور في المجال العمومي. كما أن الصحافة تُمثل في هذه السياقات الانتقالية آلية لمراقبة النخب السياسية، وتعزيز مسؤولياتهم، وتربية جمهور المواطنين على القيم الديمقراطية وثقافة القانون.

وتعرّض المنظور المعياري إلى عدة انتقادات؛ إذ يجعل من التجربة الليبرالية المرجع الوحيد الممكن لتقييم الميديا، وقيس تطوُّرها بالاستناد إلى نموذج الميديا الغربية. وعلى هذا النحو يُوجّه الدارس اهتمامه لما يجب أن تكون عليه الميديا والصحافة بدل النظر إلى ما عليه هي فعلاً. ومن ثم، فإن المنظور المعياري يَحُجِّب أكثر مما يسمح بالنظر، ويعتبر ما لا يوجد نقصاً.

ولذلك، فإن وظيفة الصحافة الاستقصائية تتصل بهذه الأدوار المعيارية التي تقوم بها الصحافة في الأنظمة الديمقراطية. ومن هذا المنظور، فنحن لا يمكن أن نتصوّر وجودها خارج هذه الأدوار ودون الشروط التي توفرها الحياة الديمقراطية.

أما المدخل الإجرائي فينظر إلى الممارسات الصحفية في سياقاتها المخصصة، أي الصحافة كما تُمارَس وليس الصحافة كما يجب أن تكون. وتتضمن مقارنة الأنظمة الميديائية للأكاديميين، دانيال هالين (Daniel Hallin) وباولو مانشيني (Paolo Mancini)، التي قاما بتطويرها في كتابهما: "مقارنة أنظمة الإعلام: ثلاثة نماذج للإعلام والسياسة"، شبكة تحليلية مركبة يمكن أن نستلهم منها منهجية دراسة الصحافة الاستقصائية. وتتضمن هذه الشبكة (11) أربعة أبعاد تتمثل في بنية سوق الميديا، وهو البعد الأول الذي يهتم بمدى انتشار الصحف وعلاقة الميديا بالجمهور، وأدوار الوساطة التي تقوم بها الصحافة بين النخب والجمهور، وتوازن الصحافة الوطنية والجهوية والمحلية وطبيعة مؤسسات الميديا (ضعيفة أم قوية). أما البعد الثاني فيتعلق بالتوازي السياسي، ويشمل علاقة الميديا بالمجال السياسي (تماثل - تنافر)، وطبيعة التنوع في مجال الميديا. فالتنوع الداخلي في الميديا يعكس التنوع الأيديولوجي والسياسي، أو التنوع الخارجي، وهل يعكس حقل الميديا برمته التنوع الأيديولوجي والسياسي للمجتمع؟ أما البعد الثالث فيُخصّص المهنة، والتي تشمل الاستقلالية والضغط على المهنة، وسيطرة الصحفيين على إدارة عملية التحرير واستقلالية التحرير، وفاعلية المعايير المهنية المخصصة على غرار حماية المصادر

والتمييز بين الإشهار والتحرير. ويتعلق البعد الرابع بدور الدولة، أي التمويل العمومي للميديا العمومية وآليات الدعم المباشر، أو غير المباشر، لمؤسسات الميديا الخاصة والتنظيم والتشريع.

وتقوم المنهجية التي يقترحها الباحث لدراسة التجربة التونسية في مجال الصحافة الاستقصائية على مدخلين: أولاً: السياقات المساعدة والمؤثرة، وثانياً: الفاعلين. وهذه المنهجية ذات طابع إجرائي تستبعد تقييم تجربة الصحافة الاستقصائية في السياق التونسي من منظور الأدوار المُثَلَّى التي يجب أن تقوم بها، ولكن من منظور إمبريقي ينظر إليها من زاوية ما هي عليه فعلاً. إن مدخل السياقات والفاعلين يسمح بالنظر إلى تجربة الصحافة الاستقصائية في بيئتها بالبحث عما جعلها ممكنة في مرحلة أولى، ومُهدّدة في وجودها في مرحلة ثانية.

2. السياقات المساعدة للصحافة الاستقصائية في تونس

أسهمت السياقات الثورية والسياسية والميدانية والمهنية في ازدهار الصحافة الاستقصائية، باعتبارها مُبتَكراً جديداً في "النظام الميديائي" التونسي الجديد.

- السياق الثوري: لقد قامت الثورة التونسية على مشروع الهدم وإعادة البناء، وهو مطمح "غامض" اشتركت فيه قوى متنافرة (أيديولوجياً وسياسياً) في علاقتها بالديمقراطية). ومهدّ انهيار النظام السياسي القديم (السياق الأول) وكل مؤسساته تقريباً لرفع مطلب إعادة تشكيل النظام السياسي عبر "المجلس التأسيسي" باعتباره الآلية المُثَلَّى لتحقيق أهداف إعادة التأسيس الشامل بما في ذلك في الصحافة.

- السياق السياسي الانتقالي: تمخّض عن المسار الثوري سياق ثانٍ تمثّل في حالة الانتقال السياسي، وهو الفترة التي تفصل انهيار النظام القديم وتوطيد ديمقراطية التحوّل. كانت تونس لمدة عقد كامل تُمثّل "الديمقراطية العربية الوحيدة" (12) قبل أن تتراجع (13) وتُصنّف "نظاماً سياسياً هجيناً" مثل العديد من الدول العربية التي تكون فيها الديمقراطية شكلية محضّة. أتاح الحريات الجديدة واندثار الآليات السلطوية آفاق "التجريب" في كل المجالات، بما في ذلك المجال الميديائي والصحفي. إن تجربة الصحافة الاستقصائية مرتبطة على هذا النحو بديناميكية التجريب والتجديد التي شملت السياسة والمجتمع.

تضمّن الانتقال السياسي انتقالات أخرى، مثل الانتقال الميديائي (الإعلامي) والانتقال القضائي... لقد كان الانتقال الميديائي أحد أهم مجالات تجسيد الانتقال السياسي. وتأسّس هذا الانتقال على إرساء إطار قانوني جديد تمثّل في تنظيم القطاع السمعي البصري وفق المعايير الدولية، وتنظيم قطاع الصحافة المكتوبة، وحرية التعبير والنشر، وإلغاء وزارة الاتصال الإعلام.

وبشكل عام، شمل الانتقال الميديائي أطراً قانونية جديدة على غرار المرسوم 115(14) لتنظيم قطاع الصحافة، والمرسوم 116 لتنظيم القطاع الإذاعي والتلفزيوني(15)، وأحكام قانونية جديدة ضامنة لحرّيات أساسية أقرّها دستور عام 2014 الجديد على غرار حرية المعتقد وحرية الرأي والتعبير (حرّيات أساسية)، وآليات تنظيمية جديدة للميديا السمعية البصرية في ما يُسمّى بكراسات الشروط التي تُنظّم عملية إسناد تراخيص القنوات الإذاعية والتلفزيونية على غرار الأحكام المتصلة بالشفافية المالية وباستقلالية مؤسسات الميديا عن المستشهرين (المعلنين) والفاعلين السياسيين (خاصة الأحزاب)، وإدراج مبدأ الالتزامات المعيارية في القوانين التي تُنظّم الصحافة، مثل حرية التعبير وحماية التنوع السياسي والأيدولوجي. وتضمن الإطار القانوني الجديد أحكاماً لحماية غرفة الأخبار من التدخل الخارجي عنها. كما تمّ إنشاء هيئة النفاذ إلى المعلومة بمقتضى قانون أساسي، وهي هيئة عادة ما يلجأ إليها الصحفيون للنفاذ إلى معلومات تحجّبها المؤسسات الحكومية.

وشهدت مهنة الصحافة بدورها نوعاً من المسار الانتقالي تشكّلت فيه أدوار جديدة تقوم بها في المجال الميديائي والسياسي بواسطة نقابة الصحفيين على غرار الإضرابات العامة للدفاع عن حرية الصحافة والحرّيات الأساسية. وهكذا تكوّنت أيدولوجيا مهنية(16) صحفية جديدة تُحيل على تمثّلات جديدة للمهنة نفسها كـ"مهنة أمينة على حرية التعبير وحرية الرأي"، وأيضاً لأدوار الصحفيين في المجتمع وعلى خطابات شرّعة لمهنتهم باعتبارها "سلطة رابعة". وفي هذا السياق المهني الجديد أيضاً تشكّلت قيم صحفية تمحورت حول الاستقلالية والحرية والوظيفة السياسية كسلطة رابعة تُراقب السلط الأخرى. كما تشكّلت مبادرات مهنية صحفية للتنظيم الذاتي في مستوى الميديا العمومية والخاصة (مجالس تحرير، ووسطاء (Ombudsman)، مجلس صحافة مستقل(17)، موانيق تحريرية).

إذن، أصبحت الصحافة حقلاً للتجريب في كل المجالات لفاعلين داخليين، وخاصة فاعلين خارجيين (عبر برامج التدريب التي طوّرتها منظمات دولية) في مجالات بعينها على غرار التنظيم والتنظيم الذاتي والأخلاقيات والعمل النقابي وتقنيات التحرير في مجالات جديدة، مثل التحري وصحافة البيانات والرصد. كما تمثّلت التجارب الجديدة في مستوى أدوار جديدة على غرار إدارة النقاش الانتخابي والمناظرات التلفزيونية (18) في الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2019.

وعلى هذا النحو، فإن ازدهار الصحافة الاستقصائية يتصل بكل هذه السياقات الموازية الثورية والسياسية والميدانية والمهنية التي وفرت شروط إطلاق المبادرات الفردية في الميديا العمومية والخاصة أو إطلاق مشاريع مبتكرة.

3. الفاعلون في الصحافة الاستقصائية التونسية

أولاً: الصحفيون

تَشكّل لدى الصحفيين تمثُّلٌ جديد للصحافة باعتبارها فاعلاً جديداً في الحياة السياسية وفي الحياة العامة، وسلطة رابعة تُراقب السلطة الأخرى وتقوم بكشف الفساد، والتي تحوّلت إلى مسألة أساسية من مسائل المجال العمومي منذ العام 2011 إلى اليوم، وكشف فساد النظام السابق باعتباره نظاماً فاسداً. وقد أعطت مهمة كشف الفساد نوعين من الصحافة، من جهة أولى صحافة صفراء، أو صحافة الإثارة، التي تُمارس نوعاً من مبدأ "التحقيق" أو "الاستقصاء" الفضائحي. أما النوع الثاني فتُمثّل في صحافة استقصائية تجسّدت في مبادرات صحفية فردية في مؤسسات الميديا العمومية: الإذاعة العمومية، ووكالة تونس إفريقيا للأخبار، ثم هناك صحفيون في الميديا البديلة أو الجمعياتية: صحفيون كانوا منضالين/ معارضين ضد النظام السابق، أو صحفيون من الميديا الخاصة تحوّلوا إلى أصحاب مشاريع مهنية في الميديا البديلة على غرار مواقع "نواة"، و"انكفاضة"، ثم "الكتيبة".

ثانياً: مؤسسات الصحافة/الميديا

لم ينخرط جلُّ المؤسسات الصحفية/ الميديا في مجال صحافة الاستقصائية؛ إذ يُلاحظ الباحث عزوفاً تاماً عنها في الميديا الخاصة، وعزوفاً شبه تام في المؤسسات العمومية (مع بعض الاستثناءات صادرة عن صحفيين). فالتلفزيون العمومي لم يُطوّر

برامج، أو مضامين تحريرية، ذات علاقة بالصحافة، وتَجَاهَل بشكل كامل صحافة الاستقصاء. أما وكالة تونس إفريقيا للأنباء فهي المؤسسة الوحيدة التي أنشأت وحدة خاصة بالصحافة الاستقصائية وتمَّ إلغاؤها فيما بعد.

وبشكل عام، فإن الصحافة الاستقصائية تطورت في الميديا العمومية بفضل محاولات فردية داخل المؤسسات الإذاعية العمومية على وجه الخصوص. وقد يُفسَّر العزوف في الميديا العمومية بالتزام الحياد إزاء الفاعلين السياسيين وحماية "المرفق العمومي" من الصراعات.

والواقع أن الصحافة الاستقصائية تطورت خاصة في الميديا الجمعياتية، أو "البديلة"، في شكل مشاريع قديمة استمرت على غرار موقع "نواة" (19)، أو مواقع جديدة تجمع صحفيين مناضلين وصحفيين مهنيين. وأُطلق هذه المشاريع الجديدة (انكفاضة (20) والكتيبة (21)) صحفيون مخضرمون. ويقوم النموذج الاقتصادي لهذه المواقع الإخبارية على التمويلات الدولية (منظمات دولية/ حكومات)، وبعض الموارد الأخرى الذاتية على غرار التدريب أو الخدمات في مجال النشر.

ثالثاً: المنظمات الدولية

لقد تعزّزت في فترة الانتقال السياسي (2011-2021) أدوار الفاعلين الدوليين: حكومات ومنظمات دولية. وتحوّلت تونس في العشرية الماضية إلى قبلة للمنظمات الدولية (22)، بل تحوّلت إلى مجال للسياسات العمومية الأوروبية في الصحافة والميديا، باعتبار تونس الديمقراطية الوحيدة في العالم العربي حتى حدود عام 2021. وقد شملت البرامج الدولية كل المجالات على غرار المجتمع المدني والميديا والصحافة والأمن والقضاء والاتصال الحكومي والاقتصاد. وفي هذا الإطار، يمكن القول: إن أوروبا طوّرت "سياسة عمومية" في مجال الصحافة والميديا في تونس، انطلاقاً من تجارب أوروبا الشرقية على وجه الخصوص. وتقوم هذه البرامج على فلسفة مخصصة تؤمن بالعلاقة التفاعلية بين الميديا والصحافة ومسار الديمقراطية. وشملت التمويلات الدولية (ذات المنشأ العمومي في أغلبها) إصلاح الميديا ودعم المؤسسات (ميديا ومؤسسات أكاديمية)، وتدريب الصحفيين والنشر الأكاديمي، ودعم حرية الصحافة والنفاذ إلى المعلومات، والشفافية، والحوكمة.

رابعًا: الدولة

تبيّن التجارب العالمية أن الصحافة الاستقصائية تزدهر في المؤسسات الصحفية القوية (التاريخية)، أو في مؤسسات الميديا العمومية. فعلى سبيل المثال، فإن أهم برنامج استقصائي تلفزيوني فرنسي يُبث على قناة تلفزيونية عمومية؛ فالدولة الديمقراطية تحتاج -كما يقول هابرماس- إلى صحافة إخبارية ذات جودة "يجب ألا يُنظر إلى سعي الدولة لحماية الصالح العام، وخاصة ما تُمثله الميديا الجيدة، على أنه "خلل في النظام". المسألة برمتها تكمن في معرفة أفضل السبل لتحقيق ذلك، وهذا ليس سوى سؤال عملي" (23).

وفي السياق التونسي، يمكن القول: إن النخب السياسية جعلت من عدم إصلاح الميديا سياسة عمومية للدولة في مجال الصحافة والميديا (الإعلام). فالسياسة العمومية في تعريفها الدقيق ليست ما تتخذه الدولة من إجراءات، بل كذلك ما لا تتخذه من إجراءات.

وفي المقابل، فقد خصّص معهد الصحافة وعلوم الإخبار بجامعة منوبة برنامج ماجستير مهنيًا في الصحافة الاستقصائية هو الأول من نوعه في العالم العربي (24). ومنذ سنوات ومع تطورات النظام الميديائي في تونس (فرضية الانهيار (25))، يواجه التكوين في صحافة الاستقصاء عدة صعوبات منها ما يتعلق بندرة فرص التدريب للطلبة، ومحدودية النفاذ إلى المعلومات التي يوفرها الاتصال الحكومي، وشيْطَنَة العمل الصحفي، وخاصة ذلك المتصل بالاستقصاء.

4. دروس التجربة التونسية في الصحافة الاستقصائية

أولاً: تجربة فريدة

تعددت أوجه الابتكار في مستوى المؤسسات والصحفيين والنموذج الاقتصادي والأدوار والمضامين التحريرية. ففي مستوى المؤسسات يُلاحظ أنها نشأت عن مبادرات صحفية ذاتية وجمعية. وهي بهذا المعنى كشفت عن أدوار جديدة يقوم بها الصحفيون في اقتصاد الميديا وفي النظام الميديائي بشكل عام. أما في المؤسسات العمومية، فإن الصحافة الاستقصائية نشأت في أغلب الحالات عن مبادرات صحفية ذاتية. وهي بهذا لا تعكس سياسة عمومية في مجال الميديا العمومية.

كما أن ازدهار الصحافة الاستقصائية ارتبط أيضاً في السياق التونسي بتمثّلات جديدة لمهنة الصحافة ودورها في المجتمع. فنموذج الصحفي الاستقصائي يُمثّل قطعة مع نموذج "الصحفي الناقل"، من جهة أولى، ونموذج الصحفي المرتبط بالقوى السياسية والأيدولوجية، من جهة ثانية. فنموذج الصحفي الاستقصائي يُكرّس دور الصحفي في خدمة الحقيقة، وهو المبدأ الأساسي الذي ورد في خدمة حق الجمهور في المعرفة. وهذا الدور يُحيل بدوره على مهمات كشف الفساد والرقابة على الفاعلين السياسيين، والتحقيق في المسارات الانتخابية، وحوكمة المؤسسات العمومية. وفي هذا الإطار أثار بعض الاستقصاءات تحقيقات برلمانية وقضائية على غرار "أوراق بنما" (26). ومن هذا المنظور، فإن الصحافة الاستقصائية هي الصحافة التي تُعبّر عن اندماج الصحفيين في "الكونية الصحفية". لكن نموذج الصحفي الاستقصائي -باعتباره صحفياً ميدانياً يقوم بدور الإخبار بفضل ما يقوم به من جمع للمعلومات والتحري فيها ومعالجتها- لا يزال في المخيال المهني محدوداً لصالح نموذج الصحفي "قائد الرأي" الذي يحظى بمكانة متميزة. وعلى هذا النحو ما زال "ازدراء" الميدان، وكل ما يتطلب من أشكال صحفية بما في ذلك الاستقصاء والتحقيق، سائداً في الثقافة المهنية.

وفي مستوى النموذج الاقتصادي، تشكّلت الصحافة الاستقصائية في مشاريع صحفية بديلة، وتجارب طوّرت مبادرات في مجال النشر، والتدريب والمهرجانات الفنية. لكن أهم مبتكر يكمن في النماذج التحريرية التي طوّرتها الصحافة الاستقصائية، باعتبارها صحافة جديدة ارتبطت بـ "براديغم" صحفي يتضمن تصورات وتعريفات الصحافة وتقنياتها وقيمتها في حقبة معينة. هكذا تشكّلت في الصحافة الاستقصائية مضامين جديدة على غرار السرد الصحفي الرقمي، وصحافة البيانات، والصحافة التفسيرية، وصحافة التحري، والريورتابج والبورترية.

ثانياً: شروط ديمومة الصحافة الاستقصائية غير متوافرة نسقياً

تمثّل الصحافة الاستقصائية مبتكراً من المبتكرات الصحفية المتصلة بالانتقال السياسي. وهذا المبتكر يتصل ببيئة شاملة (écosystème) وفرت شروط الحياة المتعددة بالنسبة للصحافة. ومن هذه الشروط الحريات السياسية الجديدة التي أتاحَت للمهنة فرص إعادة تشكيل نفسها على قاعدة مطمح السلطة الرابعة. فالصحافة الاستقصائية جزء

من صحافة إخبارية جدية تُجسّد دور الصحافة مُزوّدًا مستقلًا للأخبار عبر أشكال صحفية إخبارية، مثل: التحقيقات والريپورتاج والاستقصاء والملح والتفسير والتحري والبيانات.

إن الصحافة الاستقصائية جزء من الصحافة الإخبارية التي ازدهرت في سياق الانتقال السياسي. وتتميز هذه الصحافة الإخبارية عن الصحافة الناقلة، من جهة أولى، وعن الصحافة التعبيرية، من جهة ثانية.

تقوم "الصحافة الناقلة" على مضامين مخصوصة تأتي من المصادر المؤسسية (وزارات، مؤسسات عمومية، جمعيات، نقابات، هيئات) وتُعيد نقلها إلى الجمهور من دون أي معالجة صحفية. وهذه الصحافة التي تنتفي فيها الوساطة الصحفية التي تقتضي المعالجة وتنوع المصادر والتحري والاستقصاء والبحث، تُعدّ وريثة الصحافة التي تشكّلت مع دولة الاستقلال. وعلى هذا النحو، فإن "صحافة النقل" -باعتبارها تُمثّل حلقة وصل بين النظام المؤسسي والمجتمع- ظلت مستمرة حتى بعد انهيار مؤسسات النظام القديم. وتؤكد هذه الاستمرارية الطابع المركّب للانتقال السياسي في علاقته بالصحافة والميديا بما أن هذه الاستمرارية تُشير إلى أن النظام السياسي (انهيار النظام السياسي وتلاشي مؤسساته) لا يؤدي بطريقة آلية إلى تغيير عميق وشامل في الحقل الصحفي.

في المقابل، عرف الحقل الصحفي التونسي ظهور نوع فريد ومخصوص من الصحافة نُطلق عليه صفة الصحافة التعبيرية. وقد تشكّلت هذه الصحافة في البرامج الحوارية "التوك شو" (Talk show) التي ازدهرت في القنوات التلفزيونية والإذاعية بعد الثورة. فهذه البرامج، التي استنسخت بعض نماذج البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية، كانت تختزل مبادئ الحرية الصحفية والتنوع باعتبارها متدّى للأفكار والنقاشات العامة. لكن هذه البرامج في الوقت ذاته كانت بالنسبة لصناعة الميديا الجديدة التي ظهرت بعد الثورة الشكل "الصحفي" الأقل تكلفة. وتأتي سمة "التعبيرية" من أن هذه البرامج تقوم على الحوارات بين ضيوف سياسيين، وفاعلين جُدد يُطلق عليهم صفة "الكرونيكور". ويأتي الكرونيكور من خارج حقل الصحافة لِيُمارَس دورًا مخصوصًا تختلط فيه المواقف السياسية الجلية والصريحة بالتعبير عن الرأي. وعلى هذا النحو، فالكرونيكور هو فاعل هجين (27) يمزج بين أدوار الاتصال

السياسي بما أنه يدافع عن فاعل سياسي بعينه بطريقة خفية في كل الأحوال وبين دور الصحفي صاحب الرأي. ويتسم أسلوب الكرونيكور عادة بأنه مزيج بين الرأي والمشاعر. ويُعبّر هذا المزيج عن نفسه بطريقة لا تأخذ في الاعتبار المعايير الصحفية. وهكذا يتبيّن كيف خسر الصحفيون سلطتهم على الصحافة لصالح الدخلاء، خاصة بسبب غياب منظومات للتنظيم الذاتي التي كانت شكلية، غائبة أو غير فعّالة، والتي كان بإمكانها أن تُؤسّس للاستقلالية الصحفية.

ومن مفارقات الانتقال السياسي أن القوانين الجديدة التي وضعها، وتفكيك مؤسسات النظام القديمة التي كانت تُدير الصحافة والميديا، إضافة إلى العدد الضخم من برامج التدريب الصحفي وآليات تطوير مؤسسات الميديا العمومية والخاصة، لم تُفضّ كلها إلا بشكل جزئي جدًّا إلى ظهور صحافة إخبارية ذات جودة. وتطوّرت هذه الصحافة الإخبارية الجيدة بشكل متقطع وجزئي ومتناثر في مؤسسات الميديا الخاصة والعامة وبشكل أعمق في الميديا البديلة.

ويمكن أيضًا أن نضيف إلى السياقات التي أدت إلى ضمور الصحافة الإخبارية لصالح صحافة النقل والصحافة التعبيرية هيمنة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي في الحياة البرلمانية والسياسية وتنامي حركات وفاعلين سياسيين ذات اتجاهات شعبية في سياق تراجع الثقة في الأجسام الوسيطة، والحدق على النخب، وتدهور الإيمان بالديمقراطية، باعتبارها النظام السياسي الأمثل، والعزوف المتواصل عن الأخبار والسياسة والانتخابات.

ومن نتائج صعود الحركات الشعبية تنامي الحملات المتنوعة لنزع الشرعية عن الصحافة منذ 2011 إلى اليوم؛ إذ يمكن القول: إن الكثير من الفاعلين السياسيين، أو المجموعات المتصلة بهم، انخرطوا بدرجات متفاوتة في نزع الشرعية عن الصحافة. وتُمثّل حملات شَيْطَنَةِ الصحافة تهديدًا لوجود الصحافة الإخبارية بشكل عام، وصحافة الاستقصاء بشكل خاص، باعتبارها صحافة معنية أولاً بالبحث عن الحقيقة واستقصائها بشكل مستقل عن الاستقطاب السياسي والأيديولوجي.

ومن العوامل المهددة لاستمرارية الصحافة الاستقصائية وتطويرها استمرار التنظيم التقليدي في مستوى إدارة مؤسسات الميديا الخاصة والعمومية، وهيمنة الرتبة الصحفية في مستوى التحرير وإدارة غرف الأخبار، والضعف الفادح للرقمنة في

كلّ المستويات. وهكذا لم تكن السياقات المؤسسية قادرة على أن تكون حاضنة للابتكار. فلم تتوافر بعد الشروط الضرورية للصحفي الجديد/المبتكر حتى يصبح واقعاً ممكناً.

ومن مصادر ضعف ديمومة الصحافة الاستقصائية سَوَقُ إخبارية غير منظمة وغير شفافة، وسطوة وكالات الإشهار واستئثار الشبكات الاجتماعية بميزانيات الإشهار. فالنموذج الاقتصادي للميديا التونسية غير مناسب لصحافة الجودة أو لصحافة مبتكرة، باعتباره غير مُبتكر ولا يتناسب مع تحولات البيئة الاتصالية. وبشكل عام، فإن الصحافة الاستقصائية في الميديا التي تشكّلت فيها مواقع الصحافة البديلة، لم تتمكن بعد رغم المبادرات والتجريب المستمر للصحافة في تطوير نموذج اقتصادي دائم.

خلاصة

تتصل مسألة الصحافة الاستقصائية بمصير الجديد بشكل عام في مسار الانتقال السياسي الذي عرفته تونس بعد الثورة، في أوائل العام 2011. فهذا الجديد الذي أراد أن يتشكل في مجالات عدة، مثل السياسة والثقافة والقضاء والميديا، بقي هامشياً أو أن شروط وجوده واستمراره لم تكن متوافرة أو تمّ تعطيلها بإستراتيجيات فعلية وإرادية.

وعلى هذا النحو، فإن الدرس الأساسي الأول هو أن الجديد المحض في الصحافة والميديا لا يزال هامشياً يستمر في فضاء ضيق لم تتوافر له الموارد لئيفس الصحافة السائدة، باعتباره موجوداً على الهامش يتشكل في مواقع، مثل "الكتيبة" و"انكفاضة" و"نواة". أما الدرس الأساسي الثاني فهو أن الصحافة الاستقصائية لا يمكن أن تتطور فعلاً وتصبح قابلة للحياة وراسخة في سياقات عامة غير مواتية، بل تحتاج إلى سياقات تُتيح الحريات السياسية وإلى شروط مؤسسية، أي مؤسسات قوية تُتيح الابتكار الصحفي، والعمل الجماعي، والموارد البشرية والتكنولوجية والمالية... وكفاءة مهنية وأخلاقيات.

المراجع

(1) تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المصادر، وهي كتاب: «الإعلام التونسي: أفق جديد، تونس، دار آفاق، بريسبكتيف للنشر، 2012»، وفصل بعنوان «دراسة الميديا في السياق الانتقالي: الميديا التونسية نموذجاً»، في كتاب: «الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات، بيروت، مركز الوحدة العربية، 2017»، وكتاب: «ديمقراطية مشهدة: الميديا والاتصال والسياسة في تونس، تونس دار محمد علي للنشر، 2022»، ودراسة «انهيار النظام الإعلامي التونسي: المظاهر والمصادر والنتائج»، موقع الكتبية، 8 فبراير/ شباط 2024.

(2) Yochai Benkler et al., Network Propaganda: Manipulation, Disinformation, and Radicalization in American politics, (Oxford University Press, 2018).

(3) Kristin Gilger, "Recovering Truth: What Journalists and Academics Can Learn From Each Other," Columbia Journalism Review, January 23, 2024, "accessed January 1, 2025". <https://tinyurl.com/24z8znkw>.

(4) Raymond Pingree et al., Restoring Trust in Truth-Seekers: Effects of op/eds Defending Journalism and Justice, PloS one, Vol. 16, No. 5, (May 21, 2021): e0251284.

(5) انظر إلى دراسة الباحثة الإيطالية في العلوم السياسية، ناديا أوربيناتي، حول مفهوم الأجسام الوسيطة، والذي تتناول فيه الأصول التاريخية والنظرية للمفهوم وتطوراته في الديمقراطيات المعاصرة، ضمن سياقات تنامي الشعبوية.

- Nadia Urbinati, "A Revolt Against Intermediary Bodies," Constellations: An International Journal of Critical & Democratic Theory, Vol. 22, No. 4, (2015): 477-486.

وانظر أيضاً كتاب: مجموعة باحثين، أزمة الأجسام الوسيطة: دراسات في الحالة التونسية، (تونس، منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية حول المغرب العربي، 2024).

(6) Fred Siebert et al., Four Theories of the Press: The Authoritarian, Libertarian, Social Responsibility, and Soviet Communist Concepts of What the Press Should Be and Do, (University of Illinois Press, 1956).

(7) حوّلت الرتبة البحثية هذا النموذج إلى نظرية يستخدمها الباحثون في دراسة الصحافة في السياقات العربية التي تختلف تماماً عن السياق الذي تشكّل فيه نموذج المسؤولية الاجتماعية للصحافة.

(8) Jay Blumler, Michael Gurevitch, "Political Communication Systems and Democratic Values," in Blumler, Gurevitch, The Crisis of Public Communication, 1re éd. (London: Routledge, 1995): 11-22.

(9) Jürgen Habermas, "Sur le Droit et démocratie," Le débat, Vol. 5, No. 97, (novembre-décembre 1997): 42-47.

(10) Olivier Koch, "Les médias dans les transitions démocratiques: état des lieux et prospective

(11) Daniel Hallin, Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics. Cambridge University Press, 2004).

(12) للاستزادة، انظر التقرير الذي صَنَّف تونس «الديمقراطية الوحيدة في العالم العربي» في فئة «الديمقراطيات غير المكتملة» في المرتبة 54.

- "Democracy Index 2020 In sickness and in health?," The Economist Intelligence Unit, (February 3, 2021): 41.

(13) انظر «مؤشر الديمقراطية في العالم لـ2021: تونس تتراجع بـ21 مرتبة وتُصنَّف كـنظام هجين»، موقع ألترا تونس، 10 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2025)، <https://shorturl.at/tmDyh>.

(14) «مرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر»، 2، [legislation-securite.tn](https://shorturl.at/PqQOMS)، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2025)، <https://shorturl.at/PqQOMS>.

(15) «مرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري ويحدث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري»، 2، [securite.tn](https://shorturl.at/p9991)، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2025)، <https://shorturl.at/p9991>.

(16) للاستزادة، انظر حول هذا المفهوم: «الأيديولوجيا الصحفية» دراسة للأكاديمي مارك دوز بجامعة أمستردام:

- Mark Deuze, "What is Journalism? Professional Identity and Ideology of Journalists Reconsidered," Journalism, Vol. 6, No. 4, (novembre 2005): 442-464.

(17) للاستزادة حول مشروع النظام الأساسي لمجلس الصحافة والمهام والمسؤوليات التي يضطلع بها، انظر: مجلس الصحافة (conseildepresse.tn)، (Conseil de Presse)، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2025)، <https://tinyurl.com/2e3cmc3r>.

(18) «لأول مرة في تونس.. مناظرات تليفزيونية بين مرشحي الرئاسة»، الجزيرة نت، 8 سبتمبر/أيلول 2019، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2025)، <https://shorturl.at/nKuMe>.

- الصادق الحمامي، «في المناظرات التليفزيونية وأفكار أخرى في علاقات الصحافة بالسياسة»، ألتر صوت، 23 فبراير/شباط 2020، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2025)، <https://shorturl.at/sKJYt>

(19) موقع نواة، <https://nawaat.org>.

(20) موقع انكفاضة، <https://inkyfada.com/fr>.

(21) موقع الكتبية، alqatiba.com.

(22) على غرار إنتر نيوز (Internews) في الولايات المتحدة الأميركية، و«بي بي سي ميديا أكشن» (BBC media Action) في بريطانيا، و«سي إف آي» (CFI) بفرنسا، و«آي إم إس» (IMS) في الدنمارك، إضافة إلى «المادة 19»، وبرنامج إصلاح ودعم الإعلام التونسي الذي وضعه والاتحاد الأوروبي.

(23) Jürgen Habermas, “Il faut sauver la presse de qualité,” Traduit de l’allemand par Christian Bouchindhomme, May 21, 2007, “accessed January 4, 2025”. <https://tinyurl.com/yc68yby2>.

(24) «من أجل صحافة نافذة، دليل أكاديمية الصحافة الاستقصائية، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، 2021، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2025)، <https://shorturl.at/11hYn>.

(25) انظر الصادق الحمامي، «انهيار النظام الإعلامي التونسي: المظاهر والمصادر والنتائج»، مرجع سابق.

(26) ««وثائق بنما».. النيابة العمومية في تونس تفتح بحثاً تحقيقياً»، ألتر صوت، 12 سبتمبر/أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2025)، <https://shorturl.at/whJni>.

(27) انظر الصادق الحمامي، «الدخلاء أو كيف فقد الصحفيون التونسيون السلطة على الصحافة؟»، ألتر صوت، 23 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2025)، <https://shorturl.at/zvrok>.

التجربة المغربية في الصحافة الاستقصائية والتحول الديمقراطي: نمط العلاقة وديناميتها (1990-2024)

The Moroccan Experience in Investigative Journalism and Democratic Transition: The Type and Dynamics of the Relationship (1990-2024)

* عمر احرشان – Omar Iharchane

ملخص:

تبحث الدراسة إشكالية العلاقة بين الصحافة الاستقصائية وتبني الخيار الديمقراطي في الحالة المغربية من خلال رصد البيئة القانونية والمؤسسية والسياسية والمهنية التي ميّزت ظهور وانتشار وتراجع الصحافة الاستقصائية بالمغرب. وتتقصى أيضًا تأثير الانفتاح السياسي والحقوقى، الذي شهده المغرب منذ تسعينات القرن الماضي، في العلاقة بين المتغيرين ودينامية تفاعلهما. وتهدف الدراسة إلى معرفة حدود العلاقة بين فاعلية هذا النوع من الصحافة، وتحسُّن المناخ السياسي والاقتصادي ونجاح مسلسل الانتقال والترسيخ الديمقراطي. ولمعالجة هذه الإشكالية، تعتمد الدراسة منهج دراسة الحالة، باعتباره أحد أساليب البحث النوعي، الذي يُمكن من تتبع مظاهر وأبعاد العلاقة الارتباطية بين الصحافة الاستقصائية والتحول الديمقراطي وصفًا وتحليلًا، ويُساعد على استخلاص نتائج سيرورة العلاقة بين المتغيرين. وتنطلق الدراسة من فرضية وجود علاقة وطيدة بين انتشار هذا الجنس الصحفي والتقّدم في التحول الديمقراطي؛ إذ تترسخ الصحافة الاستقصائية بإرساء الديمقراطية وقيمها في المجتمع والدولة على حدّ سواء. ولا يمكن النظر في تطور الصحافة المغربية بمعزل عن تطور الصراع على السلطة، فقد كان يُعامل مع الصحافة دائمًا باعتبارها مجالًا للصراع، أو واجهة للنضال، أو سلاحًا حاسمًا في يد من يمتلكه أو يتحكّم فيه. ولذلك حرص الفاعلون في المشهد السياسي على امتلاك إعلام تابع؛ مما أثر سلبًا على منسوب المهنية، وجعل تلك المنابر أقرب إلى أدوات دعائية وإشهار. وتتمثل الخلاصة الأساسية لهذه الدراسة في أن البيئة السياسية والمجتمعية المغربية لم تُوفّر مقومات رسوخ صحافة استقصائية، باستثناء بعض المحاولات التي لم يُكتب لها الاستمرار؛ إذ بقي هذا الجنس الصحفي بين مدّ وجزر متأثرًا بموجة الانفتاح والتشدد، وهو ما لم يُساعد على نشوء تقاليد صحافة استقصائية راسخة في المغرب.

* د. عمر احرشان، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

كلمات مفتاحية: الصحافة الاستقصائية، التحول الديمقراطي، المغرب، بيئة مضادة، بيئة مساعدة.

Abstract:

This study looks into the relationship between investigative journalism and the adoption of the democratic route in the Moroccan case by examining the legal, institutional, political and professional environment that marked the emergence, spread and decline of investigative journalism in Morocco. It also investigates the impact of political and human rights openness that Morocco has witnessed since the 1990s on the relationship between the variables and the dynamics of their interaction. Consequently, the study aims to identify the limits of the relationship between the effectiveness of this type of journalism, the improvement of the political and economic climate, and the success of democratic and consolidation. To address this, the study employs the case study method, a qualitative research approach that allows for the descriptive and analytical examination of the manifestations and dimensions of the relationship between investigative journalism and democratic transition. This method also helps draw conclusions about the trajectory of the relationship between the two variables. The study is based on the hypothesis that there is a strong correlation between the spread of investigative journalism and progress in democratic transition. It suggests that investigative journalism is strengthened with the consolidation of democracy and its values in both society and the state. Moreover, the development of Moroccan journalism cannot be delved into in isolation from the evolution of the power struggle. Journalism has always been a domain for conflict, a front for political struggle, or a decisive weapon in the hands of those who possess or control it. As a result, political actors were keen to control media, which has negatively affected professionalism and rendered their platforms instruments of propaganda and publicity. The main finding of the study is that the Moroccan political and societal environment has not been conducive to the solidification of investigation journalism, with only a few attempts that were unsuccessful. Ultimately, this type of journalism remained fragile, subject to fluctuations between openness and repression, preventing the establishment of a stable investigative journalistic tradition in Morocco.

Keywords: Investigative Journalism, Democratic Transition, Morocco, Counter-Environment, Enabling Environment.

مقدمة

تُعَد الصحافة مرآة المجتمع التي تعكس سيرورة تحولاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، وتُبنى عن مضمون الاختيار الديمقراطي للدولة ومساراته وأفقه. لذلك يُنظر إلى الصحافة الاستقصائية - باعتبار دورها الرقابي على المؤسسات والفاعلين في النظام السياسي ومسؤوليتها في كشف الانتهاكات والخروقات - وسيلة لقياس (ترموتر) منسوب الديمقراطية في الدولة، وضميرًا لهذا المجتمع يُنبه على النقائص والاختلالات. وقد شكل هذا الجنس من الصحافة نقطة تحول كبيرة في المغرب، وخاصة في تسعينات القرن الماضي؛ إذ ارتبط انتشار الصحافة الاستقصائية وتعدد منابرها بلحظة انفتاح سياسي وحقوقى عاشه المغرب، وبدا فيه الحديث في المشهد السياسي عن انتقال نحو الديمقراطية.

تتبع الدراسة الديناميات التي تحكم العلاقة بين الصحافة الاستقصائية والبنى المؤسسية وتطوراتها في الحالة المغربية، وانعكاس ذلك على مسلسل ديمقراطية الدولة والمجتمع. وتشكل فترة ما بعد تسعينات القرن العشرين الإطار الزمني للدراسة من أجل رصد البيئة القانونية والمؤسسية والسياسية والمهنية، التي ميّزت ظهور وانتشار وتراجع الصحافة الاستقصائية بالمغرب، وعلاقة ذلك بما شهده المغرب من انفتاح سياسي وحقوقى منذ هذه الفترة. لكن تهتم الدراسة أيضًا بتاريخ العلاقة بين الفاعلين في النظام السياسي ووسائل الإعلام في مراحل مختلفة من التاريخ المعاصر، وأطر التعامل مع حقل الإعلام ومؤسساته، وهو ما سيُحدد منظورهم للصحافة وهوامش اشتغالها والأجناس ذات الأولوية في اهتماماتهم، ودور الصحافة الاستقصائية. ويتمثل هدف الدراسة في رصد حدود العلاقة بين فاعلية هذا النوع من الصحافة، وتحسّن المناخ السياسي والاقتصادي ونجاح مسلسل الانتقال والترسيخ الديمقراطي.

وتبحث إشكالية الدراسة سؤال العلاقة بين ظهور هذا الجنس الصحافي وتزايد جاذبيته، وصدقية الدولة في تبني خيار ديمقراطي حقيقي مع تحمّل ما يترتب عنه من تبعات في جميع المجالات، وضمنها المجال الإعلامي الذي ينبغي أن يكون حقلًا لعمل سلطة مستقلة رابعة وموازية للسلط الثلاث. وتحظى بنظام قانوني مُتقدّم، ونظام اقتصادي مُحفّز، وتوفّر لها أساسيات الاشتغال، ويتمتع فيها الصحفيون بالحرية

اللازمة للعمل، ومن ذلك حماية سرية المصادر، والحق في الوصول إلى المعلومات، وإلزام كل أشخاص القانون العام بالتجاوب مع الصحافة في كل ما يرتبط بالشأن العام.

ولمعالجة هذه الإشكالية، يعتمد الباحث منهج دراسة الحالة، باعتباره أحد أساليب البحث النوعي، الذي يُمكن من دقة الرصد والوصف والتحليل، ويُساعد على استخلاص نتائج أدق لفهم أمثل لما يعترى الحالة المغربية من اختلالات تُعيق انتشاراً سلساً للصحافة الاستقصائية التي تُعدُّ جنس الأجناس الصحفية، والمقياس (الترموتر) الحقيقي لقياس منسوب حرية الصحافة ومدى توفر الدولة على سلطة رابعة تقوم بأدوارها كاملة.

وتركز الدراسة، من الناحية النظرية، على رصد نموذج العلاقة بين النظام الإعلامي والنظام السياسي من خلال تتبع سيرورة العلاقة بين الصحافة الاستقصائية وبنية النظام السياسي في الحالة المغربية، والبحث في تاريخ العلاقات الإعلامية والسياسية من حيث التنظيم والبيئة التشريعية، فضلاً عن مستوى الطابع المهني ودور السلطة والمؤسسات النقابية في تنظيم الإعلام. وهنا، تبرز مقاربات ونماذج كثيرة لتفسير العلاقة بين النظام الإعلامي والنظام السياسي بدءاً بالدراسة التي أعدها الأكاديمي، فريد سيبرت (Fred Siebert)، وزملاؤه (1) حول "النظريات الأربع للصحافة"، ثم دراسة الأكاديميين، دانيال هالين (Daniel Hallin) وباولو مانشيني (Paolo Mancini)، حول "مقارنة أنظمة وسائل الإعلام: ثلاثة نماذج للإعلام والسياسة" (2)، ودراسة الباحث وليام روو (William Rugh) بشأن "وسائل الإعلام الجماهيرية العربية: الصحف، والإذاعة، والتلفزيون في السياسة العربية" (3).

ولا تخفى الأهمية العلمية والعملية لهذا النوع من الدراسات؛ لأن نتائجها ستعكس حدود: أولاً: التطور، وثانياً: التراجع، وثالثاً: الجمود، في الانتقال الديمقراطي؛ إذ تمثل حرية الصحافة، والصحافة الاستقصائية خصوصاً، مؤشراً مهماً لقياس هذه الثلاثية (التطور والتراجع والجمود)، وهي التي عرفت طفرة نوعية في فترة معينة ثم ما لبثت أن انطفأت جذوتها.

وقبل الانتقال إلى تحليل إشكالية الدراسة وأبعادها المختلفة، سيقصر الباحث في سياق تحديد مفاهيم الدراسة على مفهوم الصحافة الاستقصائية لما قد يُشير من

التباس وتداخل مع مصطلحات أخرى مشابهة، أو لما قد يكتنف المفهوم من تباين بين دراسة وأخرى، أو باحث وآخر، أو سياق وآخر. وسيُحدّد المفهوم الأنسب الذي تعتمده الدراسة ويرافق سيرورة محاورها البحثية، لاسيما أن هذا الجنس هو من أحدث الأشكال الصحفية التي ظهرت؛ لأن وظائف الصحافة تتطور بتطور المجتمعات، وتتطور معها القوالب التحريرية كذلك.

تختلف المراجع والدلائل الصحفية في تعريف الصحافة الاستقصائية، ولكنها تتفق على عناصر رئيسة تركز عليها صحافة الاستقصاء(4):

أولاً: الكشف الجديد عن قضية أو مشكلة واحدة ومحددة بحقائق جديدة. لذا فإن التحقيق الاستقصائي يجب أن يكون بكرةً وأصيلاً بالنسبة للجمهور، مُتَجَاوِزاً مجرد التَّحَقُّق من المعلومات، "إلى أدلة دامغة ومباشرة وواضحة لا لبس فيها".

ثانياً: أن يكون هدفُ الكشف خدمة المصلحة العامة، "وغالباً ما تكون مختلفةً عن (المصلحة الوطنية): فالحكومات تستخدم المصطلح الأخير لتبرير أفعالها غير القانونية، أو غير الأخلاقية، لِشَنِي الصحفيين عن الإبلاغ عن مشكلة أكبر". فالمصلحة العامة -في الصحافة- هي كشف معلومات بشأن قضايا مهمة لقطاع واسع من الجمهور بهدف حماية حياته وسلامته وصحته وماله، وكافة حقوقه، وتحقيق العدالة وسيادة القانون. ويُشترط في هذه المعلومات أن تكون غير منحازة، ويستطيع الجمهور أن يستند إليها في اتخاذ قراراته.

ثالثاً: أن يكون الكشف الجديد (التحقيق الاستقصائي) نتيجة بحث منهجي معمق، وتوثيق دقيق استوفى المعايير المهنية والأخلاقية.

رابعاً: أن يكون الصحفي، أو فريقه، هو صاحب الفضل في الكشف، وإنجاز التحقيق. ويقوم الصحفي بدور الباحث والمُدَقِّق، والمحلل والمُخَطِّط للتحقيق والمُتَّبِع لمساراته. ويُعدُّ جزءاً أصيلاً في عملية الكتابة والتحرير، واتخاذ القرارات التحريرية الصعبة.

من خلال استقراء التعاريف المتعددة يخلص الباحث إلى أن الصحافة الاستقصائية جنس صحافي يركز على البحث المعمق والتحري والتثبت في قضية حساسة ومثيرة للاهتمام ترتبط بمصلحة عامة استناداً إلى مصادر متعددة ومتنوعة لكشف

الحقائق وتقديمها بسبق أو انفراد صحافي للمتلقي. وقد يضطر الصحفي في بعض الأحيان إلى استخدام أساليب مماثلة لتلك التي يستخدمها المحققون في الكشف عن الانتهاكات والخروقات. ويُمثّل هذا النوع أيضًا جنس الأجناس الصحافية؛ إذ يتضمن كل الأجناس تقريبًا بدءًا من الخبر ومرورًا بالحوار والاستطلاع وانتهاء بالريورتاج والبورترية. وتزداد حاجة الرأي العام أكثر فأكثر إلى الصحافة الاستقصائية؛ لأنها تُعد -بحسب تصنيف عدد من الدراسات- بمنزلة حارس للديمقراطية وقيم النزاهة وحقوق الإنسان. فهي، من خلال عملها، تُدافع، بشكل قد يبدو غير مباشر، عن المصلحة العامة عبر تتبع الخيوط المتشابهة والمعقدة للقضايا التي تُثير شُبّهات في نظر الرأي العام، ومن ثم تكشف عن ممارسات الفساد، وتُحدّد الأشخاص المفترض أنهم معنيون بتلك الممارسات، وتُسهم في تمكين السلطات الموكل إليها إنفاذ القانون من الكشف عن الممارسات الفاسدة، والمتابعة والعقاب إذا ثبتت صحة المعطيات المنشورة. وهو ما يُعطي عملها نوعًا من الأثر الردعي لأفعال للفساد(5).

1. بيئة الصحافة الاستقصائية بعد الاستقلال: بيئة مضادة

يُعد النص القانوني جامدًا، وسيبقى فهمه قاصرًا بدون إدراك سياق إقراره؛ لأنه يعكس ميزان القوى في المجتمع ويُعد محصّلة لصراع المصالح. وتنطبق هذه القاعدة بشكل كلي على التحولات التي عرفتها الترسنة القانونية المؤطرة للحقل الإعلامي في المغرب.

وكان أهم ما ميّز مغرب ما بعد الاستقلال هو ارتفاع حدة الصراع على السلطة؛ إذ يُعد المغرب من الدول القليلة جدًا التي لم تتول فيها الحركة الوطنية الحكم بعد الاستقلال خلافاً لنظيراتها في دول عربية، مثل جبهة التحرير الوطني في الجزائر، أو الحبيب بورقيبة في تونس. لقد اشتعل الصراع على الحكم مبكرًا قبل حسمه بطريقة غير توافقية من خلال أول دستور(6) عرفته المملكة، والذي قاطعته أو رفضته بعض أحزاب الحركة الوطنية(7). واستنجدت الملكية بأحزاب أخرى لتدبير الحكومات المتعاقبة(8)، بينما اختارت، أو فُرض، على أحزاب الحركة الوطنية صَف المعارضة. وهذا الأمر انعكس بشكل كبير على حقل الصحافة في المغرب.

أما الميزة الثانية لمغرب ما بعد الاستقلال فتتمثل في تسريعه لإصدار مدونة للحريات العامة (9)، سنة 1958، قبل إصدار الدستور، وهي المدونة التي كان من بين قوانينها: قانون الصحافة (10)، الذي عُدد حينها قانوناً تقديمياً بسبب طابعه الليبرالي واستلهاه جل مواده من قانون الإعلام الفرنسي (11) لسنة 1944. وقد كان لهذا الصراع تأثير في حقل الصحافة وهوامش اشتغالها، والأجناس ذات الأولوية في اهتماماتها.

انعكاسات الصراع السياسي على حقل الصحافة

لا يمكن النظر في تطور الصحافة المغربية بمعزل عن تطور الصراع على السلطة؛ لأن التلاؤم بين الزمnen، السياسي والإعلامي، كان سمة السنوات الأولى للاستقلال. لقد كان يُعامل مع الصحافة خلال هذه الحقبة باعتبارها مجالاً للصراع، أو واجهة للنضال، أو سلاحاً حاسماً في يد من يمتلكه أو يتحكم فيه.

ومن خصوصيات مغرب ما بعد الاستقلال تأخر صدور الدستور. لقد حصل المغرب على استقلاله سنة 1956، بينما لم يتم إقرار الدستور إلا سنة 1962، ولم يدخل حيز التنفيذ حتى سنة 1963 بعد إجراء أول انتخابات تشريعية (12) وتنصيب أول برلمان (13). لكن سريان وتطبيق هذا الدستور لم يدم إلا سنتين؛ إذ تم تعطيله بعد إقرار حالة الاستثناء سنة 1965 التي استمرت حوالي خمس سنوات (14). لماذا هذا التأخر في إقرار الدستور؟ ولماذا هذا التعطيل له بعد سنتين فقط؟ وما أثر ذلك على حرية الصحافة في المغرب؟ خاصة أن خطاب الملك الحسن الثاني أكد أن هذه الحالة لن تؤثر في السير العادي للحريات الفردية والعامة حين قال: "لقد وضعنا طابعنا هذا اليوم على المرسوم الذي يُعلن حالة الاستثناء، على أن نتخذ -وإلى حين عودة المؤسسات البرلمانية إلى سيرها الطبيعي- جميع التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسيير شؤون البلاد... إن حالة الاستثناء لن يترتب عليها المساس بالحريات الفردية التي ضمنها الدستور. وسيظل المجال فسيحاً لنشاط الأحزاب والمنظمات النقابية لمواصلة عملها المشروع، دون أي انتهاك للقانون الذي يجب أن يُحترم سلطته" (15).

يرجع هذا التأخر في إقرار الدستور إلى حالة الصراع بين القصر والحركة الوطنية حول نظام الحكم، ومن يحكم، ودور أحزاب الحركة الوطنية في هذا النظام الذي سيعرفه المغرب بعد الاستقلال.

لقد صدرت القوانين المرتبطة بالحريات العامة، وضمنها قانون الصحافة، بواسطة ظهائر ملكية بسبب غياب برلمان حينها يتولّى السلطة التشريعية، ولذلك كان الملك هو السلطة التشريعية (16). وتميّز قانون الصحافة (17) باعتماده نظامًا تصريحياً وليس ترخيصياً، وهو فلسفة متقدمة في التشريع في مجال تأمين الحقوق وتوفير ضمانات ممارستها مقارنة مع قوانين الصحافة في دول عربية كثيرة حينها، وخاصة إذا علمنا أن جهة الإصدار هي الملك/السلطان. لماذا تمّ الإقدام على هذه الخطوة؟ هل هو الاقتناع بحرية الصحافة؟ هل هو الإيمان بأهمية التعددية في الصحافة؟ هل هي الرغبة في إضعاف الحركة الوطنية التي كانت تريد تقزيم دور القصر، وترى أنها الأجدر بالحكم لمساهمتها في مقاومة المستعمر؟

كان السعي لتغيير ميزان القوى بين القصر والحركة الوطنية حينها يستدعي من الملك سنّ قانون ليبرالي منفتح ومتحرر يؤسّس للتعددية، ولذلك تمّ إعمال مبدأ حرية تأسيس الجمعيات بمختلف أنواعها وكذا الصحف، وهو ما تمّ التأكيد عليه في أول دستور للمغرب، عام 1962، حين نصّ على رفض نظام الحزب الواحد (18)، وعلى حرية الرأي والتعبير بكل أشكاله (19).

كان الارتكاز على مبدأ الحرية في التأسيس، واعتماد نظام التصريح عند الإيداع، وكذا الإيداع لدى القضاء وليس الإدارة، مكاسب وتقدّمًا وتطورًا ينسجم مع منطق أن "الحرية هي الأصل"، ويتلاءم أيضًا مع مقتضيات الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ولكن عدم التدقيق في الصياغة القانونية للفصول، والطبيعة المخزنية للسلطة وأجهزتها، واندرج الصحافة في صراع أكبر حول الحكم، تُعدّ عوامل أفرغت هذا المبدأ من محتواه وحوّلتَه إلى نظام ترخيصي وقيدت مبدأ الحرية؛ إذ أصبح خاضعًا لمزاج السلطة، وخصوصيات كل مرحلة ومنطقة، وحسب موقف كل راغب في ممارسة الحرية من السلطة وموقف السلطة منه.

وأسهم في ذلك التعامل الظرفي مع هذا المجال، أي الحريات والحقوق، بمنطق الحملات وحسب كل ظرفية وسياق. فهناك فترة انفتاح/تسامح تُخرج فيها الدولة/السلطة النصوص التي تتماشى مع هذه المرحلة، وهناك فترة تشدّد/انغلاق تُخرج فيها الدولة/السلطة النصوص التي تتلاءم مع هذه الفترة. ويُمثّل ذلك "مزاجية" في التعامل مع القانون. وأحيانًا تمتزج الطريقتان معًا في فترة واحدة وتتساكنان؛

إذ يستفيد البعض من التساهل، ويكون مصير البعض الآخر الشدد، وهو ما يضرب أهم خصائص القاعدة القانونية، أي العمومية والتجريد(20).

لقد عرف المغرب خلال العقد الأول من الاستقلال تأسيس صحف عدة، ونشطت في هذا الباب أساسًا الصحف الحزبية، مثل صحيفة "العلم"(21)، و"الاناسيون أفريكان"(la Nation africaine)(22)، و"التحرير"(23) التي تمّ إيقافها وصدرت محلها صحيفة "المحرر" التي تعرّضت للإيقاف كذلك، وصدرت بعدها صحيفة "الاتحاد الاشتراكي"(24) وبعد ذلك "بيان اليوم" و"البيان" (Albayane)(25)، وهذه أمثلة فقط.

بالمقابل، ونقيض الروح الليبرالية التي ميّزت السلطة في الإعلام الورقي/ المكتوب، سلكت السلطة الحاكمة مسلكًا منغلّقًا في المجال السمعي البصري، فاحتكرت الإذاعة والتلفزة، ولم تفسح في المجال نهائيًا لتأسيس محطات إذاعية وقنوات تليفزيونية خاصة، لإدراكها أن الصوت والصورة لهما تأثير ووقع قويان على فئات واسعة من الشعب، التي ليس لها إمكانية لقراءة الصحافة الورقية، وكذلك لاقتناعها بأن رهان الصحافة المكتوبة خاسر؛ لأن الفئة المتعلمة، وهي قليلة من حيث العدد ومحصورة في المدن غالبًا، تميل أكثر نحو المعارضة. يقول عالم الاجتماع، جون واتربوري (John Waterbury)، وهو الذي درس بعمق كبير مغرب ما بعد الاستقلال: إن القصر يملك وسائل متنوعة للاتصال بالرأي العام ونشر دعايته ابتداء من جهاز الإذاعة والتلفزيون الذي يوجد تحت الرقابة الكاملة للدولة. ولكن ما هو أكثر غرابة أن تكون المؤسسات الصحفية الأكثر تأييدًا للملك تتجلى في مجموعة من الصحف ووكالة خاصة للصحافة. لقد وجدت باستمرار صحيفة يومية رسمية باللغة العربية، ولكن نادرًا ما تجاوز توزيعها ما بين 3 آلاف و5 آلاف نسخة، واستمرت في الظهور ابتداء من سنة 1956 تحت عناوين مختلفة، من "العهد الجديد"، و"الفجر"، و"آخر ساعة" إلى "الأبناء" من دون أن تُحقّق نجاحًا(26).

شكّل حقل الصحافة منذ السنوات الأولى للاستقلال مجالًا خصبًا للصراع السياسي بين القصر، الذي أنشأ صحفه ومقاولاته الصحفية، مثال مجموعة "ماروك سوار" (Maroc Soir)(27)، وأحزاب الحركة الوطنية التي طوّرت صحافة حزبية كانت أكثر مقروئية وجاذبية. ولذلك يمكن القول: إن هذه المرحلة شهدت إقحام الصحافة في

مجال صراع سياسي أوسع بين القصر والمعارضة، ولم يكن الصحفيون سوى أداة للصراع مملوكة لهذين الطرفين. وكان لافتاً للنظر أن الخط التحريري لتلك الصحف يغلب عليه التماهي والتناغم مع الخط السياسي للحزب؛ إذ كانت المنابر الصحفية منشورات حزبية أكثر منها منابر إخبارية محايدة، وكانت مسؤولية النشر والتحرير يتولاها زعماء سياسيون، أو مثقفو الحزب، ونادراً ما كان يتولاها صحفيون مهنيون.

لم يكن الشغل الشاغل لطرفي الصراع الانتصار لصحافة مهنية واحترام أخلاقياتها بقدر ما كان هاجس هذين الطرفين هو ربح مساحات في الصراع السياسي حول الحكم. لذلك كانت السمة الغالبة على صحافة تلك المرحلة هي صحافة الرأي والافتتاحيات النارية المليئة بالرسائل السياسية، ولم يكن الهمُّ هو صحافة الخبر وغير ذلك من الأجناس الأخرى، وضمنها الصحافة الاستقصائية. ويمكن القول: إن هذه "الإعاقة" رافقت الصحافة المغربية في مختلف مراحلها؛ إذ إن تطور ممارستها المهنية لم يُرافقه تراكم على مستوى البحث العلمي. فالمهنة أُرست تقاليداً ورسمت حدود ممارستها من دون أن تخضع هذه التقاليد للمساءلة العلمية أو التأطير الأكاديمي؛ لأنها اعتبرت الصحافة آلية من آليات الصراع وأداة من أدوات الإخضاع، ولم يُنظر إليها موضوعاً للبحث العلمي إلا متأخراً (28).

كان هناك مجال آخر للصراع تميّز بالاحتدام بين طرفي الصراع في الصحافة، أي السلطة وصحافة الأحزاب المعارضة، هو نقابة الصحفيين باعتبارها الجهاز التمثيلي للجسم الصحفي. لقد كان هذا المجال من أهم واجهات الصراع خلال البدايات الأولى لمغرب الاستقلال؛ حيث تأسست النقابة الوطنية للصحافة المغربية، في يناير/ كانون الثاني 1963، بوصفها جمعية مهنية مستقلة، ونصّ قانونها الأساسي على أنها "تُدافع عن المصالح المعنوية والمادية والمهنية للصحافيين المنخرطين فيها، كما تُدافع عن حرية الصحافة والإعلام. وتهدف إلى الدفاع عن القضايا المعنوية والمادية والمهنية الخاصة بالإعلام الوطني. ولها صلاحية تمثيل المنخرطين لدى الحكومة والسلطات الإدارية في كل المساعي التي تستدعي القيام بها" (29).

ما يؤكد تبعية القرار الصحفي للإرادة الحزبية هو أن قرار تأسيس هذه النقابة كان سياسياً وليس مهنيّاً، ويبرز هذا في شهادة عبد الرحمن اليوسفي في مذكراته: "في نهاية يناير/ كانون الثاني 1963، رأت الحركة الوطنية ضرورة تأسيس النقابة الوطنية

للصحافة المغربية، التي خاضت نضالات للدفاع عن الصحفيين والصحافة وترسيخ المبادئ والقيم الحقيقية التي تستند إليها السلطة الرابعة في حماية حرية التعبير والرأي المضاد. وهي النقابة التي كُنْتُ من مُؤَسِّسِهَا وحرَّرتُ وثيقتها الأساسية" (30).

تمكَّنت النقابة الوطنية للصحافة المغربية من تشكيل إطار جبهوي بين مديري الصحف المغربية ضد الصحافة الفرنسية الاستعمارية التي كانت تصدر بالمغرب، وتُسمَّى "صحافة ماس"، وهي مجموعة صحفية (groupe Mas) نسبة إلى صاحبها بيير ماس (Pierre Mas). اهتمت النقابة، إضافة إلى الأوضاع المادية للصحافيين، بمشاكل النشر والتوزيع، وتحسين شروط إصدار الصحف، والدفاع عن حرية التعبير ومقاومة سيف الرقابة الذي كان مصلتا على رأس الصحافة المغربية. لقد شكَّلت النقابة واجهة للصراع حول حرية الصحافة وتولَّى قيادتها منذ التأسيس شخصيات حزبية معارضة، مثل عبد الكريم غلاب عن صحافة حزب الاستقلال، ومحمد اليازغي عن صحافة الاتحاد الاشتراكي. وبعد ذلك وقعت تحولات في هذه النقابة؛ إذ توسَّعت صفة العضوية فيها، ولم تُعد مقتصرة على مديري الصحف، بل شملت جميع محرري الصحف عقب تعديل الفصل الخامس من القانون الأساسي للنقابة، والذي أصبح منذ عام 1980 ينصُّ لأول مرة على فتح باب العضوية لكل صحفي مسجل في صحيفة للعضوية بالنقابة. وقد فتح ذلك الباب لتولي رئاسة النقابة من طرف صحفيين، ولكن بقيت الرئاسة منحصرة في صحفيين يعملون في صحف حزبية، مثل محمد العربي المساري ويونس مجاهد وعبد الله البقالي.

لم يكن من السهل التمييز بين الصفة السياسية والمهنية لمسؤولي الصحف الحزبية، وكان من الصعب تبعاً لذلك تصنيف المحاكمات التي يتعرَّضون لها، باعتبارها محاكمات لسياسيين معارضين أم لصحفيين كما هي حال عبد الرحمن اليوسفي الذي اعتُقل، في ديسمبر/كانون الأول 1959، مع محمد الفقيه البصري، مدير "التحرير"، بتهمة التحريض على العنف والنيل من الأمن الوطني للدولة والأمن العام ثم أُفرج عنه.

إذن، بدا خلال العقد الأول بعد الاستقلال أن قانون 1958 قيَّد أمام السلطة وعائق لها، مما جعلها تُخضعه مبكراً لتعديلات كثيرة، ثم تحرَّرت السلطة من التماذي في التعديلات بعد إعلان حالة الاستثناء التي أطلقت يدها على حقل الصحافة وغيره من

مجالات الحريات العامة والخاصة الأخرى؛ لأن الدستور كان يسمح بذلك (الفصل 35) إلى أن حلت لحظة الحسم الثانية التي نقلت الصراع حول حرية الصحافة إلى مجال آخر أوسع.

تميّز التعديل الأساسي الذي خضعت له قوانين الحريات العامة (31)، وضمنها قانون الصحافة، بالتراجع؛ إذ تمّ التضييق أكثر على الطابع التصريحي للنظام القانوني. وأنهيت حالة الاستثناء بعد مراجعتين دستوريتين (1970 و 1972) وتوافق ناقص مع أحزاب الكتلة الوطنية بعد فشل محاولتين انقلابيتين عسكريتين. وبالمقابل، تقوّت المعارضة أكثر وتمرّست أكثر ميدانيًا، وصارت لها قدرة على التأثير من خلال العمل الحقوقي والنقابي والجمعي والجامعي. وشكّلت الصحافة حاملاً ووعاء لترويج هذه الدينامية والمواقف. ولذلك، يُلاحظ الباحث في هذه المرحلة أن طرفي الصراع، القصر وأحزاب المعارضة، اتّجها إلى الاستثمار في الإعلام الذي أصبح محور صراع بشكل أكثر حدة مما سبق.

ولخدمة هذا الهدف، حاول كل طرف من الطرفين تعزيز حضوره في باقي مجالات العمل الصحفي، أو ما يُسمّى الباحث سلسلة إنتاج المحتوى الصحفي، مثل مجال التوزيع؛ إذ ظلت السلطة هي المالكة لـ "الشركة الشريفة للتوزيع والصحافة"، التي تُعرف اختصارًا بـ "سوشبريس" (Sochepress)، وهو ما مكّنها من التّحكم في شبكة توزيع وانتشار الصحف حسب إرادتها. كما تم الاهتمام بمؤسسة النقابة الوطنية للصحافة المغربية، باعتبارها مؤسسة منظمة للصحفيين.

لقد كان لافتًا للنظر أن مجال توزيع الصحف حساس للغاية، ويتحكّم بشكل مُوجّه في توزيع الصحف. كان المغرب يتوفر على شركة واحدة لتوزيع الصحف هي "الشركة الشريفة للتوزيع والصحافة" التي تأسست سنة 1924، والموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وكانت تُعد فرعًا لرائد توزيع الصحافة الفرنسية "بريستاليس" (Presstalis).

انتبّهت صحف الأحزاب المعارضة إلى هذا التّحكم فأقدمت على تأسيس شركة أخرى للتوزيع، سنة 1977، حملت اسم "سابريس" (Sapress) (32) لإنهاء الاحتكار الحكومي لتوزيع الصحف والإرث الاستعماري الذي كانت تُجسّده "سوشبريس". أنشئت الشركة الجديدة بمبادرة من ثلاث صحف لأحزاب معارضة، هي: "العلم"

و"المحرر" و"البيان". وستصبح "سابريس" الشركة الأولى في المغرب بعد مدة قصيرة، وسيُساعد هذا الاختيار على الترويج أكثر لصحافة المعارضة التي صارت أكثر مقروئية وانتشارًا.

التأرجح بين صحافة الرأي والموقف والدعاية

لقد تأثرت الصحافة المغربية بنظيرتها العربية؛ لأنها نشأت وسط بيئة أدبية عكس نظيرتها الغربية التي اهتمت منذ البداية بالمجال الإخباري، وفاقم مشاكل الصحافة المغربية خضوعها للاعتبارات الحزبية، وهو ما جعلها تركز أكثر على القضايا السياسية عوض القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي لم تنتشر الصحف المتخصصة فيها حتى تسعينات القرن الماضي مع صدور صحيفة "لافي إيكو" (La vie éco) (33)، وصحيفة "ليكونوميست" (L'Économiste) (34) التي أسستها مجموعة "إيكو ميديا" (Eco-Médias) (35).

ركزت الصحافة الحزبية، خلال العقود الثلاثة لما بعد الاستقلال، على الطابع النضالي عوض تعزيز الشق المهني، واهتمت بتوسيع جزئي لمجال الحرية عبر المطالبة بتعديلات على قانون الصحافة، ولكن باقتصار على ما يهم تأسيس الصحف، ولم تُطالب بتحرير الاتصال السمعي البصري؛ إذ بقيت الدولة تحتكر الإذاعة والتلفزة (36). ولم تُميز بين الصحافة باعتبارها مهنة، والنشر باعتباره حقًا يتجاوز المهني ليرتبط بمجال ممارسة الأشخاص لحياتهم وحقوقهم (37)، ولم تُعط الأولوية لتطبيق قانون الصحافة وحده على جرائم الصحافة والنشر من خلال المطالبة بتعديلات على القانون الجنائي الذي بقي يُطبَّق في الكثير من المتابعات الصحفية (38).

لم تهتم الأحزاب السياسية بدسترة حرية الصحافة (39)، ولم تُناضل من أجل تشريع يتضمن الحق في حماية الصحفي لمصادره (40)، وحقه في المعلومة (41)، وحق الصحافة في تنظيم ذاتي للمهنة (42)، ولم تُعط الأولوية لإصدار ميثاق يُنظِّم أخلاقيات مهنة الصحافة. وحتى تعديل قانون الصحافة ظل جامدًا طيلة عقدين من الزمن (43) رغم أن السياقات السياسية كانت مناسبة، وخاصة بعد عام 1977 الذي شهد انتخابات تشريعية وبلدية وبداية انفراج سياسي. ولوحظ أن بداية التسعينات

شهدت تنظيم المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال، بين 29 و31 مارس/ آذار 1993، بعنوان "الفضاء الإعلامي: رهانات المستقبل"، وتزامنت هذه المناظرة الأولى والأخيرة مع دمج لوزارتي الداخلية والإعلام اللتين تولاهما الوزير الأشهر في تاريخ المغرب، إدريس البصري، كما أنه لم يكن من مخرجاتها تعديل قانون الصحافة ليتزامن مع التحولات التي عرفها المغرب حينها، وأقصى ما تمّ هو إصدار النظام الأساسي للصحفيين المهنيين(44).

قد تكون هذه الأحزاب طالبت ببعض من تلك المطالب، ولكنها لم تُحقّق بشأنها مكاسب تُساعد في تطوير مهنة الصحافة وتوسيع الأجناس الصحفية التي تتعامل معها، وخاصة جنس الصحافة الاستقصائية بسبب ما تتطلبه من بيئة سليمة توفر للصحافي ضمانات مساعدة.

ويلاحظ الباحث أن تغليب البعد النضالي على المهني جعل الصحافة الحزبية تتعامل مع القارئ باعتباره مناضلاً وعضواً حزبياً منضبطاً ووفياً للصحيفة الناطقة بلسان الحزب عوض أن تتعامل معه باعتباره متلقياً يُفترض أن تستجيب لاحتياجاته في الإخبار والتوعية والترفيه، لاسيما أن أمامه بدائل متعددة. ولعل هذا ما جعلها صحافة لا تنفتح على أجناس متعددة بسبب كلفتها وحاجة من يتصدى لها إلى منسوب عال من التكوين والحرفية، وخاصة في ظل قلة مؤسسات التكوين في المغرب وعدم إجبارية المؤهل العلمي العالي للولوج لمهنة الصحافة(45).

2. بيئة الصحافة الاستقصائية بعد الانفتاح السياسي: بيئة مساعدة

كان للتحولات التي شهدتها العالم بعد سقوط جدار برلين في بداية تسعينات القرن الماضي أثر على المغرب الذي عرف انفتاحاً سياسياً وحقوقياً، وهو ما انعكس على حقل الصحافة بميلاد العديد من المنابر الصحفية غير الحزبية، والتي أحدثت تغييرات جوهرية في الحقل الصحفي بما في ذلك الانتقال من صحافة الرأي إلى صحافة الخبر والاستقصاء. ولا يمكن النظر إلى هذه الفترة بمنظور خطي ثابت، ومن الصعب تعميم خلاصة واحدة عنها؛ إذ شهدت لحظات مدّ وجزر وجمود. ولكن ما يُثير الاهتمام هنا بالأساس -ويخدم هدف هذه الدراسة- هو الحضور القوي للصحافة على جدول العمل الوطني، والنظر إليها مؤشراً لقياس التحول نحو

الديمقراطية، وكذلك حضور الإعلاميين بصفتهم فاعلين مدافعين عن حرية الصحافة بعد أن كان هذا مطلبًا للفاعلين السياسيين أساسًا، وأيضًا مدافعين عن إنجاح التحول الديمقراطي باعتباره ضمانة أساسية لديمومة حرية الصحافة، وبصفتهم مهنيين يعملون على توسيع المقاربات المهنية، والانفتاح على أجناس لم تحظ بالاهتمام في وسائل الإعلام المغربية، وضمنها الصحافة الاستقصائية.

تحولات سياسية وحقوقية في خدمة بناء صحافة مهنية

لقد كان المغرب سبّاقًا، على مستوى العالم العربي، إلى إقرار مجموعة من الخطوات "الشجاعة" سياسيًا وحقوقيًا واقتصاديًا منذ بداية عام 1990، سواء من خلال مراجعات دستورية (1992 و 1996)، أو من خلال إصلاحات انتخابية قادت إلى "التناوب التوافقي"، عام 1998، بعد فشل تجربة عام 1993، أو من خلال ملاءمة الكثير من القوانين مع الاتفاقيات الدولية بعد الإقرار الدستوري بأن المغرب يتشبث "بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليًا"، أو من خلال فتح ملف "سنوات الرصاص" وتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وغير ذلك من المجالات التي شهدت تقدّمًا ملحوظًا مقارنة مع السابق.

كان للصحافة دور كبير في حفز هذه التحولات ومراقبتها، بل يمكن القول: إن هذا الانفتاح أسهم في ميلاد "صحافة جديدة" مختلفة عن نوعي الصحافة اللذين سادا مغرب ما بعد الاستقلال. ويقصد بهما الباحث "صحافة السلطة"، و"الصحافة الحزبية"، التي سادت مع ما ترتّب عن ذلك من افتقاد لمعايير مهنية ضرورية، ومن ذلك ضرورة الموازنة بين كل الأجناس الصحفية. فقد كانت الصحافة الحزبية والرسمية صحافة رأي ودعاية بالأساس تركز على تصريف المواقف السياسية للأحزاب والسلطة، وتعامل مع الخبر بطريقة انتقائية وتوجيهية، ولم تكن تستحضر جنس الاستقصاء الصحافي إلا لمامًا.

شهدت تسعينات القرن الماضي ميلاد "الصحافة المستقلة" (46)، أو بتعبير أدق "الصحافة غير الحزبية"، في جو انفتاح سياسي وحقوقى، ولكن في ظل نظام قانوني يعود إلى سنوات الرصاص (47)، والأهم أن هذه الصحافة نشأت مُنَافِسةً للصحافة الرسمية والحزبية، وبنموذج اقتصادي أقرب إلى "المقاولات التجارية" (48)، وحريصة

أكثر على احترام المهنة وتنوع الأجناس الصحفية، والتركيز على جنس الاستقصاء/ التحقيق، وهو ما جعلها تحظى بمتابعة أكبر وذات تأثير أوسع.

أسهم وصول المعارضة السياسية، ممثلة في أحزاب الكتلة الديمقراطية، إلى الحكومة في تغيير المشهد الإعلامي؛ إذ أصبح من كان يُدافع عن حرية الصحافة جزءاً من منظومة الحكم ومُنَفِّذاً للقانون الذي يُبيح للحكومة حجز وإيقاف الصحف. ولذلك بدأ التمايز وسط الجسم الصحفي بين السياسيين والصحفيين المهنيين داخل منظومات أحزاب الحكومة. أحدث هذا المتغير تحولاً في الجهة التي تتبنّى مطالب الصحفيين، ونشأ نوع جديد من الصحافة ولم يكن روادها إلا صحفيين سابقين في الصحافة الحزبية التي تحوّلت خطوط تحريرها لتصبح داعمة للتوجه الرسمي للدولة. أصبح، بمقتضى هذا التحول، مطلبُ تعديل قانون الصحافة وتحسين أجواء ممارسة مهنة الصحافة، مطلباً للمهنيين، صحفيين وناشرين، ولم يعد موضوع الأحزاب التي صارت جزءاً من منظومة التضييق على حرية الصحافة.

تحول موضوع الصراع؛ إذ وقع نوع من التمايز بين المطالب السياسية العامة والمطالب المرتبطة بشكل مباشر بحقل الصحافة (تعديل قانون 1973، إلغاء العقوبات السالبة للحرية، التنظيم الذاتي، نظام جديد للدعم...). وحدث كذلك تحول كبير في أطراف الصراع؛ إذ أصبح لأول مرة الطرف الأساسي في الصراع يتمثل في الصحفيين والناشرين في جبهة واحدة ضد السلطة بطرفيها، القصر والحكومة، مع العلم أن وزراء كُثراً للإعلام كانوا من أقطاب الصحافة الحزبية المعارضة السابقة (المساري، الأشعري، نبيل بنعبد الله، خالد الناصري...).

وقعت مجموعة من الانسحابات الجماعية من بعض المنابر الحزبية، وتمّ تأسيس صحافة موازية لها صارت أحياناً جزءاً من المعارضة كما هي الحال مع صحيفة "الأحداث المغربية" التي كان مؤسّسوها من صحيفة "الاتحاد الاشتراكي" (49). ومن التحولات الأساسية في طرفي الصراع أن "النقابة الوطنية للصحافة المغربية" أصبحت مؤسسة خاصة بالصحفيين فقط وليس مديري النشر. وتمّ تنظيم مديري النشر، خلال هذه المرحلة، في "الفيدرالية المغربية لناشري الصحف" التي تأسست سنة 2002، وأصبحت لسان الناشرين "الباطرونا" ونصّت في قانونها الأساسي على أن هدفها هو "الدفاع عن حرية الصحافة، وحرية تداول الأخبار، وحرية التعبير والرأي، وحق

المواطن في الإعلام والمعرفة، والنهوض بمهنة الصحافة، واحترام أخلاقيات وقواعد المهنة وأعرافها، والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والمهنية للمؤسسات العاملة في القطاع الإعلامي، والعمل على عصنة القطاع وتطويره ليكون في مستوى التحديات، وتمكين القطاع الإعلامي من ضمانات الرقي به خدمة للقارئ" (50).

وتناوب على رئاسة الفيدرالية أكثر من رئيس بدءًا بعبد المنعم دَلَمي (2002-2008) (51)، ثم خليل الهاشمي الإدريسي (2008-2011) (52)، ثم نور الدين مفتاح (2011-2018) (53)، ثم بهية العمراني (2018-2020) (54)، ثم نور الدين مفتاح من 2020 حتى 2023، ثم محتات الرقااص حتى الآن.

أصبحت الصحافة المستقلة الأكثر مقروئية، وكذلك الأكثر جرأة في تغطية ومعالجة موضوعات شكّلت محرمات (تابوهات) حتى أصبح الحديث أن المعارضة الحقيقية للنظام تتمثل في الصحافة المستقلة وليس الأحزاب. وكان من مخرجات هذا الصراع: - موجة تضيق على الصحافة المستقلة: منع، إيقاف، حصار، محاكمات، منع من الاستفادة من الإشهار...

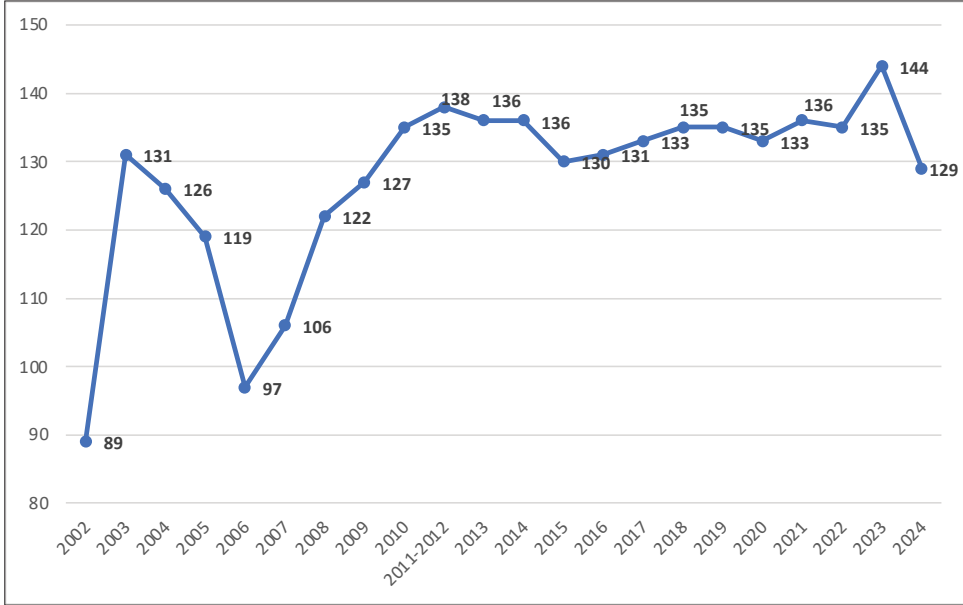
- إنشاء مجموعة جديدة من الصحف المستقلة الممولة للسلطة.

- تغييرات على رأس نقابة الصحفيين؛ إذ تولّى المسؤولية لأول مرة صحفي بعد أن كانت الرئاسة حكرًا على ناشر.

- تمّ التمييز بين مؤسسة تُنظّم عمل الناشرين، وأخرى تُنظّم الصحفيين. وتميّزت هذه المرحلة تقريبًا بتطابق وجهات نظر ومطالب المؤسساتين بشأن قانون الصحافة والتعديلات التي يحتاجها ليتناسب مع المرحلة التي يعيشها المغرب.

- بدأ يدخل على الخط لأول مرة تأثير المنظمات الدولية التي تهتم بحرية الصحافة، مثل "مراسلون بلا حدود"، وقد لوحظ أن ترتيب المغرب كان يعرف بعض التحسن مقارنة مع المرحلة الموالية.

شكل (1): ترتيب المغرب في حرية الصحافة منذ تحرير الاتصال
السمعي البصري بحسب مؤشر "مراسلون بلا حدود" (2002-2023)



- تمّ تعديل قانون 1973 في أكتوبر/ تشرين الأول 2002؛ إذ صدر قانون 77.00 الذي استغرق النقاش حوله في البرلمان ثلاث سنوات. واعتُبر هذا القانون خطوة متقدمة حينها ولو أنه لم يُلغِ العقوبات السالبة للحرية. ولذلك لم يُتَقَبَلْه الجسم الصحفي بقبول حسن، وظل دُون الطموح والمطالب التي يُطالبون بها.

- شرعت الدولة/ السلطات من جهتها في تحرير تدريجي للقطاع السمعي البصري. لكن يُلاحظ أن جزءاً من التحرير بدأ بشكل ملتبس وغامض من حيث مشروعيته القانونية (القناة الثانية (2M) في 1989، وراдио "سوا" (SAWA) الذي يُعد امتداداً لـ"صوت أمريكا" ويُبث برامجه منذ أغسطس/ آب 2003 قبل أن تُمنح التراخيص للإذاعات والتلفزيونات الخاصة).

ظل التوتر بين السلطة والإعلام يتصاعد، والإطار التشريعي المنظم للصحافة والنشر يضيق ذرعاً بالممارسة المهنية التي تُوسّع هامش الحرية، وانعكس ذلك على المقاولات الصحفية التي ظلت تُعاني ضائقة مالية وعدم استقرار ميزانياتي، وتأثر بكل ذلك تصنيف المغرب في حرية الصحافة.

وبقي النقاش حول تعديل قانون الصحافة والنشر لسنة 2002 يُراوح مكانه رغم المحاولات المتكررة والنقاشات الدائمة بين فرقاء الحوار، ولم يتزحزح الوضع حتى بعد الربيع العربي، سنة 2011، وما أحدثه من مراجعة دستورية ضمّت مجموعة من المستجدات بخصوص حرية الصحافة والتنظيم الذاتي وحماية سرية المصادر والحق في المعلومة. وهو ما استلزم تعديل قانون الصحافة والنشر الذي صدر هذه المرة في شكل مدونة للصحافة والنشر ضمت ثلاثة قوانين، وتمّ تسويقها حينها خطوةً ثوريةً في اتجاه إقرار حرية الصحافة وضمانات ممارستها؛ إذ حُذِفَت العقوبات السالبة للحرية، وشُرعَ في التنظيم الذاتي من خلال المجلس الوطني للصحافة الذي اعتمد فيه الانتخاب لاختيار أعضائه.

كان المنتظر أن ترقى المدونة الجديدة بالجودة المهنية، وتوسّع حرية الصحافة، وتضبط أكثر أخلاقياتها، ولكن الملاحظ أن العلاقات البيئية بين المهنيين توترت أكثر، والجسم الصحفي ضُعب أكثر بصراعات بينية، وهذا ما ميّز هذه المرحلة عن سابقتها؛ إذ أصبح الصراع حول الصحافة بين مكونات الجسم الصحفي وليس خارجه. هناك صراعات بينية وسط الناشرين (الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين من جهة، والفيدرالية المغربية لناشري الصحف من جهة، والفيدرالية المغربية للإعلام (55) من جهة ثالثة)، وهناك صراع بين الصحفيين (النقابة الوطنية من جهة، والجامعة الوطنية للصحافة والإعلام والاتصال التابعة للاتحاد المغربي للشغل).

من جهة أخرى، أصبحت المطالب مرتبطة أساساً بالطابع الاجتماعي للصحفيين عوض الانشغال بحرية الصحافة وضماناتها واستقلالية المنابر الصحفية، وأصبحت الحروب ضد الصحافة تُدار بالوكالة عن السلطة، بل أصبح مألوفاً أن تتولّى المؤسسات، التي يُفترض فيها الدفاع عن الصحافة، المناوئة عن السلطة ضد منظمات دولية ووطنية مهتمة بحرية الصحافة (56). وأصبحت السلطة المتحكم الأساس في الصحافة من خلال الدعم وتغطيتها للأجور بعد جائحة كورونا.

إن أهم مؤشر على انتقال الصراع إلى مكونات الجسم الصحفي هو حالة الانقسام التي عاشها هذا الجسم حول تجديد أو تمديد مهام المجلس الوطني للصحافة المنتهية ولايته ومدى مشروعية ودستورية القانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

تزايد الإقبال على جنس التحقيق لربح القارئ

انطلقت هذه التجربة في تسعينات القرن الماضي بعد الإفراج عن مجموعة من المعتقلين السياسيين (57) الذين خاضوا تجربة تأسيس منابر إعلامية ذات خط تحريري مناهض للسلطة ومتشبث بكسر بعض "التابوهات" السياسية (58). ويمكن عدُّ هذه الصحف امتداداً للصحافة "الحزبية"؛ إذ أنشئت من قِبَل مناضلين رأوا في الإعلام واجهة نضالية، ومتطوعين لم يكونوا ينظرون للإعلام بمهنية واحترافية بشكل أساسي بقدر ما كان يهمهم البعد النضالي. لذلك مثلوا النسخة المتطورة للصحافة الحزبية بشكل أكثر راديكالية، مع منسوب تحرُّر أكثر شكل أرضية خصبة لانتشار التحقيقات الصحافية.

وكان أول منبر إعلامي كسر هذه التابوهات هو صحيفة "المواطن" (59) التي انطلقت في عددها الأول بنشر معطيات عن معتقلي "تازمامارت" (60)، ثم أجرت حواراً مع الزعيم النقابي، نوبير الأموي، تحدّث فيه عن ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم (61). وشكّلت الرسالة المُسرَّبة (62) من معتقل "تازمامارت" من طرف نانسي الطويل، زوجة الملازم، مبارك الطويل (63)، حدثاً كبيراً، وكان لذلك وقع كبير على المغرب برمته (64).

وبالموازاة، انطلقت تجارب صحافية مهنية مستقلة مع صحافة ناطقة باللغة الفرنسية، وخاصة تجربة أسبوعية "الحياة الاقتصادية"، وقد كان للتركيز على اللغة الفرنسية علاقة بالموارد المالي؛ لأن الإشهار ينصرف أساساً للصحافة الناطقة بالفرنسية. وكان للتخصص الاقتصادي والمالي دور مهم في نجاح هذه التجربة بسبب تزامنها مع موجة التطهير التي قادها وزير الداخلية، إدريس البصري، ضد رجال أعمال مغاربة، سنة 1995 (65). وواكبت هذه الصحيفة الحملة بتحقيقات ونقل الرأي الآخر؛ مما جعلها تُشكّل نموذجاً تحريراً لمجلات وصحف لاحقة. ولذلك لم يكن مستغرباً صدور العديد من الصحف المستقلة باللغة الفرنسية التي وسّعت مجال المهنية، ونوّعت أجناس التناول الإعلامي، وأعطت الأولوية للصحافة الاستقصائية، وفي مقدمة هذه الصحف "لوجورنال" (Le journal)، و"دومان" (demain)، و"لانوفيل تريبيون" (La nouvelle Tribune)، و"ماروك إيدو" (Maroc Hebdo)، و"تيل كيل" (Tel quel)، و"لانديبونندن" (L'indépendant)، و"إيكونومي أونتروبريز" (Economie Entreprises)، و"لاغازيت" (La gazette)، و"لوروبورتير" (Le reporter).

لم تغب الصحف المستقلة الناطقة بالعربية عن هذا المشهد، وشهدت بداية التسعينات نشأة بعض الصحف، مثل "مغرب اليوم" عام 1996، لمالكها رجل الأعمال، عبد الهادي العلمي. وبعد ذلك بعامين استقال من تحمّل رئاسة تحريرها نور الدين مفتاح، وانضم إلى جانب فريق تحريره لمجموعة "ميديا تروست" (Media Trust) ليشاركوا مع الصحفي عبد الرحيم تافنوت (66)، الذي كان يشتغل محرراً بمجلة "لوجورنال إيبندومادير" (Le Journal hebdomadaire)، في إطلاق "الصحيفة" وهي النسخة العربية لـ"لوجورنال".

عرفت فترة تسعينات القرن الماضي موجة "كبرلة" و"تحديث" و"انفتاح" في مجالات عدة تشريعية واقتصادية، ولم تُستثنِ الصحافة من هذه الموجة، ولذلك فقد جسّد المشهد الإعلامي والقائمون عليه من المهنيين تشبهاً بهذه الليبرالية من منظور أطروحات النظرية الليبرالية كما أصّلها سيرت وبيترسون وشرام. وقد تجسّد هذا التمسك بهذه النظرية في التشبث بنظام التصريح/الإخطار والاستقلالية عن السلطة وحماية المصادر والحق في الولوج إلى المعلومة والتعددية المفتوحة ورفض الرقابة القبّلية والعقوبات السالبة للحرية.

توالى، بالموازاة مع هذه المرحلة، الإصدارات الصحفية حتى وصلت أرقاماً غير مسبوقة، وكلها صحف غير حزبية، مثل "المستقل"، و"كازابلانكا"، و"الصحيفة"، و"الأيام"، و"الجريدة الأخرى"، و"الأسبوعية الجديدة"، و"البيضاوي" التي أصبحت تحمل اسم "الوطن الآن"، و"الحياة"، و"نشان"، و"دومان".

أغلب هذه الصحف كانت أسبوعية، وساعدها ذلك في الاهتمام بأجناس أخرى غير الخبر؛ لأن دورية الإصدار المتباعدة لم تكن عاملاً مساعداً للاهتمام بالخبر الذي بقي الاشتغال فيه شبه تخصص لصحف يومية نشأت على هامش صحافة الأحزاب. ولم تغب الصحافة الاستقصائية عن الإعلام السمعي البصري؛ إذ تمت جدولة برامج هذا الجنس على "القناة الثانية" من خلال برنامج "تحقيق" و"زاوية كبرى" (Grand Angle)، وبرنامج "45 دقيقة" على القناة الأولى. ومما ساعد على انتشار هذه الصحافة الإقبال الشعبي (67) عليها مقارنة مع غيرها من الصحف اليومية الحزبية، وخير مثال صحيفة "الأحداث المغربية" (68)، و"المساء"، و"الصباح"، و"أخبار اليوم"، وهو ما عكس حالة عدم رضى القراء عن منتج الصحافة الحزبية والحاجة إلى محتوى مهني مختلف.

في ظل هذا السياق السياسي والاقتصادي والمجتمعي المنفتح نشأت مقاولات إعلامية استطاعت بصم الصحافة المغربية بأداء غير مسبوق في مجال الاستقصاء وكسر مجموعة من "التابوهات"، سواء ما تعلق بسنوات الرصاص، أو العلاقة الملتبسة بين السلطة والثروة، واحتكار المقاولات الملكية للكثير من القطاعات، أو الاهتمام بشؤون المؤسسة الأمنية والعسكرية، أو "التابوهات" الدينية والحقوقية.

كانت صفحات الصحافة المستقلة مفتوحة أمام آراء لم تكن تجد مساحة لها في الإعلام الرسمي والحزبي، مثل المعارضين من خارج النسق الرسمي من خلال حوارات كسرت المؤلف في الحقل الإعلامي، بل إن بعض هذه الصحف أجرت حوارات مع شخصيات كان من المستحيل محاورتها في المراحل السابقة، مثل حوار "لوجورنال" مع الأمين العام لجبهة البوليساريو، محمد عبد العزيز، وبنيامين نتيهاو، وأبراهام السرفاتي، وشيوخ السلفية الجهادية، وحوار "الأسبوعية الجديدة" مع نادية ياسين (ابنة مؤسس جماعة العدل والإحسان، عبد السلام ياسين) وتفضيلها للنظام الجمهوري على الملكي (69)؛ مما عرّضها للمتابعة القانونية (70) التي لا تزال تؤجل حتى اليوم (71). كما شكلت مادة خصبة لتحقيقات اهتمت بموضوعات غير مسبقة، فقد تطرقت أسبوعية "لوجورنال" لمواضيع مثل الصحراء من زاوية نقدية في أكثر من مناسبة (72)، وعلاقة المغرب بالموساد ويهود المغرب: التاريخ، الهوية، النزوح (73)، والمخزن الجديد (74)، والتحذير من خطر النموذج التونسي: "البنعلية" (نسبة إلى الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي)، الذي يتهدد المغرب (75). وحققت في رواية اكتشاف البترول في منطقة "تالسينت" (76)، وقضية عبدة الشيطان (77)، والحقائق الأربع للصحافة (78)، وانتخابات 27 سبتمبر/أيلول 2002 وكشفت ما واكبها من تدخل ناعم للتحكم في نتائجها (79). ونفس الأمر ينطبق على نسختها العربية "الصحيفة" التي تحولت بعد التوقيف إلى "الصحيفة الأسبوعية".

تأسست هذه الأسبوعية، في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 1997 -بعد أيام من الانتخابات التشريعية التي جرت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1997 وأفرزت حكومة التناوب التوافقي التي كان وزيرها الأول عبد الرحمن اليوسفي (80)- من طرف أبو بكر الجامعي (81) وعلي عمار، المتخصصين في المالية والبنوك (82). وكان لهذا أثر كبير في جودة المنتج الصحافي المرتبط بالمادة الاقتصادية. وقد كان لتجربة "لافي إيكو"

دور مهم في إنشاء "لوجورنال"؛ لأن معظم الصحفيين والتقنيين أتوا منها، وكان أبو بكر الجامعي كاتب عمود بها (83). تأثر الخط التحريري لهذه الجريدة بتجربة إلبايس (El País) الإسبانية التي تأسست زمن فرانكو وكان لها دور كبير في التحول الديمقراطي بإسبانيا (84)، وكان لها أيضاً سبق كبير في تناول مواضيع كثيرة من خلال جنسي الحوار والتحقيق بمقاربة نقدية (85)؛ مما جعلها عرضة لمضايقات كثيرة بدأت مع التضييق على مواردها المالية من الإشهار وتعرضها لمحاكمات وحملة تشويه وتحريض (86)، وحجز بعض الأعداد وانتهت بالإيقاف (87) قبل أن تستأنف الصدور باسم جديد (88) "لوجورنال إيدومادير". ولكنها ظلت تتعرض للمضايقات والغرامات (89) حتى توقفت عن الإصدار.

يُحسب لهذه الأسبوعية أنها استطاعت أن تُعطي مكانة دولية للصحافة المغربية؛ إذ تمكنت من التعاون مع "لوموند دبلوماسيك" (Le Monde diplomatique)، وكانت تنشر ضمن ملحقات النسخة العربية من هذه المجلة. كما استطاعت أن تُبرم شراكة مع صحيفة "لوموند" (Le Monde) بالإصدار المشترك لتحقيق حول مصير جثة المهدي بنبركة، المعارض السياسي لحكم الحسن الثاني، وقد استغرق الإعداد له شهراً (90).

أسبوعية أخرى كان لها دور لا يقل أهمية عن "لوجورنال" في سبر أغوار الصحافة الاستقصائية، وهي أسبوعية "تيل كيل" (91)، ورديفتها بالعربية "نيشان" (92)، التي طرقت العديد من المواضيع التي كانت خطوفاً حمراء، مثل ملف التعذيب في مخافر الشرطة، وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمقاولات الملكية. ويُحسب لمجلة "تيل كيل" أنها كانت أول مجلة في العالم نشرت تفاصيل مخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب لحل نزاع الصحراء (93).

اقتحمت هذه الصحف كذلك قضايا الجيش؛ إذ تطرقت أسبوعية "الوطن الآن" لهذه المؤسسة في أحد ملفاتها (94) بعنوان: "التقارير السرية التي حركت حالة الاستنفار بالمغرب"، واستندت فيه إلى مذكرة صادرة عن أجهزة الاستخبارات؛ مما عرضها لمتابعة قضائية، في 26 يوليو/تموز 2007، وفق القانون الجنائي وليس قانون الصحافة والنشر (95). كما أحيل ثمانية ضباط من الجيش الملكي إلى القضاء العسكري بتهمة ارتكاب جريمة تسريب مستندات سرية تتناول الدفاع الوطني.

في ظل هذه الدينامية، بدأت الخطوات الأولى لِمَأَسَسَة هذا النوع من الصحافة وتجميع جهود المهتمين به، فتأسست في نهاية عام 2008 "الجمعية المغربية لصحافة التحقيق" (AMJI)، ولكن السلطات رفضت تسليم المؤسسين وصل الإيداع، ولم يتسلموه حتى شهر أغسطس/ آب 2012 مع أن الوصل يتضمن التوقيع بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2011. وبعد ذلك، بدأت متاعب هذه الجمعية مع السلطات حتى لم يُعَد لها أثر في الواقع رغم عدم حلها قانونياً (96). ومن ضمن شهادات الرئيسة الأولى للجمعية، مريم مكريم (97)، ما أوردته في سياق حديثها عن إحدى جلسات الاستماع إليها من طرف المحققين: "تذكرت في ضيافة الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، ما قاله لي رجل سلطة، وأنا أضع منذ سنوات ملف الجمعية للحصول على الوصل المؤقت بقلب ولاية الرباط: كيف يُعَقَّل أن تطلبوا تصريحاً واعتراضاً بجمعية مهمتها التحقيق؟ سألته: ما المانع؟ فردَّ بالحرف: التحقيق مهمة الشرطة..!" (98).

تطورت الصحافة الاستقصائية حتى أصبحت بعض الصحف المغربية جزءاً من اتّلافات دولية اشتغلت على تحقيقات صحافية ذات صيت عالمي، ومثال ذلك موقع "لوديسك" (Le Desk) الذي كان جزءاً من تحقيق قاده "الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين" (ICIJ) مع عشرات المنابر الدولية وعُرفَ بـ"وثائق بنما". واشتغل التحقيق على الوثائق المسربة من مكتب المحاماة "موساك فونسيكا" في بنما، والتي بلغ عددها 11.5 مليون وثيقة أظهرت تورط عدد كبير من الشخصيات في أعمال غير قانونية، مثل التهرب الضريبي وتبييض أموال عبر شركات عابرة للحدود. واهتم هذا الموقع بما يتعلق بالمغرب، وكشف التحقيق قيام محمد منير الماجدي، مدير الكتابة الخاصة للملك (99) بمعاملات تجارية سرية في عدد من المشاريع.

لم تسلم هذه الصحف من المضايقات؛ لأن القانون الذي يُنظّم الصحافة حينها كان يتضمن العقوبات السالبة للحرية، ولا يحكمه منطق في مبلغ الغرامات المالية (100) ويسمح بالحجز الإداري للصحف. ولم يُساعد النظام الاقتصادي على صمود هذه الصحف؛ لأن سوق الإشهار ظلت تتحكم فيها السلطة من خلال المؤسسات العمومية التي كانت أكبر مستشهر، والمقاولات الخاصة الكبرى التي في ملكية مقربين من السلطة، وحتى نظام الدعم (101) لم يكن يخضع لمعايير موضوعية. ولذلك كان المفقود الكبير هو نموذج اقتصادي للمقاولات الصحافية قادر على الصمود في وجه متغيرات السوق وتضييق السلطة بإغلاق بوابة الإشهار والدعم. ولأن السياق حاكم، والضمانات المؤسسية والقانونية والمالية مهمة، فقد شهدت هذه الصحافة

انتكاسات كثيرة قادت إلى تراجع بعضها وإغلاق مؤسسات أخرى على وقع إفلاس أو محاكمات أو غرامات (102). وهو ما مكن للنظرية السلطوية كما عبّر عنها سيرت وبيترسون وشرام؛ إذ تصبح الصحافة أداة في يد السلطة تستعملها للدعاية والدعم والتوجيه وتجسيد الولاء للسلطة الحاكمة.

انتقلت الصحافة اليوم إلى مرحلة صارت معها أخلاقيات المهنة مطروحة ضمن الأولويات على كل الأجناس الصحفية، وهو ما يضع جميع الفاعلين أمام محك نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تستلزم الموازنة بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية والانضباط لمواثيق أخلاقيات المهنة التي أصبحت تُنتهك بسبب ضعف التكوين الصحفي، ونقائص الميثاق المؤطر لأخلاقيات المهنة الذي رغم إلزاميته يُلاحظ تقاعس في تنفيذ مقتضياته؛ إذ يرى جزء من المهنيين أن صياغته كانت بطريقة غير تشاركية.

خاتمة

يشهد واقع الصحافة اليوم في المغرب، على كل هذه الأصعدة، أن السياق الديمقراطي شرط وجوب لنشأة وتطور الصحافة الاستقصائية، سواء الورقية أو الإلكترونية أو السمعية أو البصرية، وأن القيود القانونية والمالية والقضائية المفروضة على هذه الصحافة كان لها دور مهم في فتح الباب على مصراعيه أمام وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة منصة "يوتيوب"، لِسَدِّ هذا الفراغ دون مراعاة، في كثير من الأحيان، للضوابط المهنية والأخلاقية للاستقصاء. وهذه أبعاد وآثار أخرى لجو الانغلاق السياسي والتشدد القانوني وما يمكن أن يسفر عنه من انفلات مهني، خاصة إن هي أرادت التصدي لأهم وأخطر جنس صحافي.

وتخلص الدراسة إلى أن الصحافة الاستقصائية مولود/منتج طبيعي للديمقراطية، ولذلك فهي سلطة رابعة ووجودها يتوقف على حجم وجود وقوة السلط الثلاث الأخرى؛ لأنها تسير بشكل مواز لها. كما أن وجودها يتوقف على درجة تقبّل المجتمعات لها، وهذا يتطلب وجود قوى مجتمعية متوازنة تضمن لهذا النوع من الصحافة القيام بدوره الرقابي على المجتمع كذلك. فهذه الصحافة في النهاية لا تقوم إلا بنشر ما يريد أصحابه أن يبقى طي الكتمان، ولذلك فإنها في حاجة إلى احتضان مجتمعي حتى يتسنى لها تقوية وتعزيز وجودها.

قد تُؤلّد هذه الصحافة في بيئة سلطوية لبعض الوقت، ولكن لا يمكنها أن تنمو في بيئة غير ديمقراطية، أو تنجح في سياق ديكتاتوري أو سلطوي؛ لأنها ستُمارَس في بيئة مناقضة بدون مقومات ومستلزمات وجودها، ولأن الرئة التي تتنفس بها هي:

- تشريع ديمقراطي يُعزّز استقلالية الصحافة؛ إذ يمكن لصحافة تابعة أو مُتَحَكِّم فيها أن تنجح في إيفاء الاستقصاء حقه.

- إطار مؤسّساتي مهني قوي للدفاع عن مصالح الصحافة والصحفيين، والطريق الأسلم لذلك هو اعتماد التنظيم الذاتي والديمقراطي والمستقل للصحافة.

- الاهتمام بمجال التكوين الصحفي والإكثار من مؤسسات التكوين مع ضمان جودة المحتوى وتحيينه باستمرار لمواكبة التحولات المتسارعة ورفع مستوى الصحفيين. ويزداد الإلحاح على هذا المطلب في ظل انتشار الأخبار الزائفة وتوسع دائرة تأثيرها التضليلي مما يستلزم تزويد الصحفيين بضوابط علمية وموضوعية وحيادية واستحضار المعايير الأخلاقية والقانونية.

- نموذج اقتصادي للمقاولة الإعلامية يجعلها مستقلة عن التبعية المالية للدولة ودعمها وكذلك لأصحاب المقاولات. ويزداد الوضع سوءًا حين ترتبط السلطة بالثروة، ويكون الاقتصاد محكومًا بمنطق القرب أو البعد من السلطة ورضاها.

- قانون يمنح الحق في المعلومة ويُحاسب كل أشخاص القانون العام الذين لا يتجاوبون مع هذا الحق.

- نظام قضائي متمرس وخبير بقضايا الصحافة ومخاطرها، ويستحضر التناسب اللازم بين الجريمة الصحفية والعقوبة، ويتفادى أحكام الإعدام في حق الصحافة، سواء بالمنع أو الحجب أو بالغرامات التعجيزية.

- تأهيل مجتمعي حتى يصبح المجتمع بكل مكوناته على وعي بأهمية الصحافة الاستقصائية في تنوير وتثقيف وتوعية الرأي العام بالحقائق من مختلف الزوايا.

- نظام دعم شفاف مبني على معايير موضوعية غير انتقامية ويضمن تكافؤ الفرص، وقد يتطلب في فترة انتقالية دعمًا تمييزيًا للمقاولات الإعلامية الصغرى كنوع من التمييز الإيجابي حفاظًا على التعددية والتنوع. ولا ينبغي النظر إلى الدعم العمومي باعتباره مِنّة من السلطة؛ لأن هذه الصحافة تُقدّم خدمة عمومية مباشرة وغير مباشرة،

مثل تنمية القراءة وتوعية المواطنين ونشر اللغة الرسمية للدولة وثقافتها، بل إنها جزء من القوة الناعمة لكل دولة.

المراجع

(1) نقصد هنا كتاب «أربع نظريات للصحافة»، والذي أصدره عام 1956 فريد سيبرت (Fred Siebert)، وتيودور بيترسون (Theodore Peterson)، وويلبر شرام (Wilbur Schramm). للمزيد من التفاصيل، انظر:

Fred Siebert et al., Four Theories of the Press: The Authoritarian, Libertarian, Social Responsibility, and Soviet Communist Concepts of What the Press Should Be and Do, (Chicago: University of Illinois Press, 1963).

(2) للمزيد من التفاصيل، انظر:

Daniel Hallin, Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics, (Cambridge University Press, 2004).

(3) للمزيد من التفاصيل، انظر:

William Rugh, Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics, (London: Bloomsbury Academic, 2004).

(4) مصعب الشوابكة وآخرون، دليل الصحافة الاستقصائية، (الدوحة، معهد الجزيرة للإعلام، 2020)، ص 6-7.

(5) الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، «الصحافة الاستقصائية في المغرب: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد»، (الرباط، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، 2022)، ص 25.

(6) نتحدث عن دستور 1962، أي بعد الاستقلال بست سنوات، الذي صدر بعد استفتاء أعلنت السلطة المنظمة له عن قبول شعبي له بفارق شاسع؛ إذ بلغ من صَوْت لفاثته 3.733.816 مقابل 113.199 صَوْتوا ضده، وهناك من قاطع التصويت. وبلغ عدد المسجلين 4.645.955، بينما عدد المصوّتين لم يكن سوى 3.919.737 دون احتساب غير المسجلين، وبلغ عدد البطاقات الملغاة 72.722. لمعرفة تفاصيل هذه الأرقام، انظر:

- الجريدة الرسمية، السنة 51، العدد 2616 مكرر، 19 ديسمبر/كانون الأول 1962، تقرير اللجنة الوطنية للإحصاء، ص 2999-3000.

ولعل هذه كانت من جذور الصراع الذي طبع مغرب ما بعد الاستقلال وجعل انتقاله نحو الديمقراطية معاقاً ومؤجلاً. لمزيد من التفاصيل حول هذه الأحداث، انظر:

- مجموعة مؤلفين، الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا وإشكالات في سياق الربيع العربي، ط 1، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 319-356.

(7) من الأحزاب التي قاطعت الدستور: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب الدستور الديمقراطي، والحزب الشيوعي.

(8) سُميت إعلاميًا أحزابًا إدارية، أي وُلدت من رحم إدارة الدولة وليس من رحم المجتمع.

(9) ضُمَّت قوانين منظمة للصحافة والتجمعات والجمعيات.

(10) ظهير شريف رقم 1.58.378 بشأن قانون الصحافة بالمغرب: الجريدة الرسمية، السنة 47، العدد 2404 مكرر، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 1958، ص 2856 وما بعدها.

(11) لمعرفة تفاصيل حول هذه النصوص، انظر:

Jean Pérès, Jérémie Fabre, "Petite histoire des ordonnances de 1944 sur la liberté de la presse et de leur destin," ACRIMED, Juin 26, 2017, «accessed October 13, 2024». <https://shorturl.at/VVM2K>.

(12) صدر هذا الدستور في 14 ديسمبر/ كانون الأول 1962، ولكنه لم يدخل حيز التطبيق إلا في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1963.

(13) ينص الفصل 110 من الدستور على: «إلى أن يتم تنصيب البرلمان يتخذ جلالته الملك التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لإقامة المؤسسات الدستورية ولتدبير شؤون الدولة». الجريدة الرسمية، العدد 2616 مكرر، مرجع سابق.

(14) أُعلن عن حالة الاستثناء في خطاب ملكي بتاريخ 7 يونيو/ حزيران 1965، وتم رفعها في 31 يوليو/ تموز 1970.

(15) خطب محمد الخامس والحسن الثاني، انبعث أمة: الحسن الثاني ملك المغرب، (الرباط، المطبعة الملكية، 1976)، ج 10، ص 195.

(16) لفهم أكثر لهذه التقنية في التشريع التي يتميز بها المغرب، ويتولاها الملك من خلال ظهائر تُسمّى «ظهير شريف»، وتُحوّل الملك صلاحيات واسعة باعتباره سلطة تشريعية وتنظيمية، يمكن الرجوع إلى:

- Paul Decroux, "Le souverain du Maroc, législateur," Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, Vol. 3, No. 1, (1967): 31-63.

(17) لنلاحظ أن التسمية اقتضت فقط على الصحافة ولم تتضمن النشر، وهو ما تمّ استدراكه بعد تعديل 2002؛ إذ أصبح هذا القانون يحمل اسم «قانون الصحافة والنشر»، ويُرمز إليه برقم 77.00. انظر: الجريدة الرسمية، السنة 92، العدد 5075، 20 يناير/كانون الثاني 2003، ص 220.

(18) نصّ الفصل الثالث من الدستور على: «الأحزاب السياسية تُساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب»، الجريدة الرسمية، العدد 2616 مكرر، مرجع سابق.

(19) نصّ الفصل التاسع من الدستور على: «يضمن الدستور لجميع المواطنين: حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة؛ حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع؛ حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم. ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون». الجريدة الرسمية، العدد 2616 مكرر، مرجع سابق.

(20) عمر احرشان، قانون الصحافة والاتصال بالمغرب: دراسة تحليلية وتوثيقية، (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2020)، ص 13-14.

(21) صحيفة العلم يومية مغربية تأسست في 11 سبتمبر/أيلول 1944 من طرف مجموعة من رواد الحركة الوطنية، وأصبحت الصحيفة الرسمية الناطقة باسم حزب الاستقلال.

(22) «لناسيون أفريكان» (la Nation africaine) صحيفة يومية ناطقة بالفرنسية تابعة لحزب الاستقلال تأسست في مايو/أيار 1962 حتى فبراير/شباط 1965 تاريخ إيقافها، وبعد شهرين أنشأ الحزب عوضها صحيفة أخرى بالفرنسية «لوبنيون» (L'Opinion).

(23) نشأت صحيفة «التحرير» منبرًا/لسانًا لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد انشقاقه عن حزب الاستقلال عام 1959. كان يُديرها الفقيه البصري ويرأس تحريرها عبد الرحمن اليوسفي. وبسبب مواقف الحزب المعارضة فقد كان الخط التحريري للصحيفة كذلك معارضًا، سواء للقصر أو لحزب الاستقلال؛ مما عرّضها لمضايقات كثيرة انتهت بحظر إصدارها. سنلاحظ خلال هذه الفترة أن مسؤولية النشر والتحرير تولاهما قادة سياسيون وليس صحافيين مهنيين؛ لأن ما ميّز الصراع خلال هذه الحقبة هو أن واجهة الصراع بين الصحافة والسلطة تولتها أساسًا الصحافة الحزبية. لذلك سنلاحظ أن حرص كل حزب على استكمال بنائه التنظيمي (الشبيبة، الطلبة، النقابة، القطاع النسائي...) كان يُواكبه دائمًا ضرورة توفر الحزب على منبر إعلامي يُعد لسانه الرسمي.

(24) صحيفة «التحرير»، و«المحرر»، و«الاتحاد الاشتراكي» كانت تصدر بالعربية، وهناك منبر بالفرنسية هو «ليبراسيون» (Libération). وكانت هذه الصحف ناطقة باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ثم بعد ذلك باسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

(25) «بيان اليوم»، و«البيان» (Albayane) صحيفتان بالعربية والفرنسية ناطقتان باسم حزب التقدم والاشتراكية. وسنلاحظ أن المعارضة كانت حريصة جداً على التوفر على صحافة ناطقة باسمها باللغتين العربية والفرنسية، واستثمرت في ذلك مجهودات كثيرة لمواجهة إعلام السلطة، وخاصة أن هذا الإعلام الرسمي كانت تتوفر له إمكانيات كثيرة.

(26) جون واتبوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية بالمغرب، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، ط 3، (الرباط، مؤسسة الغني للنشر، 2013)، ص 393.

(27) بعد الاستقلال، وخاصة في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971، وفي إطار سياسة «المُعَرَّبَة» تمت مصادرة «مجموعة ماس» الصحفية (groupe Mas) التي كانت تُعرف بـ«صحافة ماس» نسبة إلى صاحبها بيير ماس (Pierre Mas)، وأُنشئت مجموعة «ماروك سوار»، وظل اسمها مقترناً بمولاي أحمد العلوي، عم الملك الحسن الثاني، وكانت تُصدر أربع صحف واحدة بالعربية «الصحراء»، واثنين بالفرنسية «لوماتان» (Le Matin) و«ماروك سوار» (Maroc Soir) وواحدة بالإسبانية «لامانيانا» (La mañana).

(28) محمد البقالي، سؤال المهنة والأيدولوجيا في الصحافة: الحالة المغربية أنموذجاً، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 48.

(29) النقابة الوطنية للصحافة المغربية، «القانون الأساسي»، 18 snpm.ma، مايو/ أيار 2021، تاريخ الدخول: 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، <https://shorturl.at/LO7wv>.

(30) عبد الرحمن اليوسفي، أحاديث في ما جرى: شذرات من سيرتي كما رويتها لبودركة، إعداد مبارك بودركة، ط 1، (الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 2018)، ص 90.

(31) الجريدة الرسمية، السنة 62، العدد 3154، 11 أبريل/ نيسان 1973، ص 1064 وما بعدها. وضمن النصوص المعدلة قانون الصحافة الذي صدر بموجب ظهير شريف 1.73.285.

(32) محمد عبد الرحمن برادة، الصحافة المكتوبة بالمغرب: التوزيع والانتشار، ط 1، (الدار البيضاء، مطبعة دار النشر المغربية، 2002)، ص 16.

(33) يلزم هنا التذكير أن هذه صحيفة قديمة تأسست عام 1957، وكانت متخصصة في القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية يملكها الفرنسي مارسيل هيرزوغ (Marcel Herzog)، وهي امتداد لصحيفة «لوبوتي كازابلانكايز» (Le petit Casablancais) التي تأسست عام 1921 وتغيّر

اسمها بعد ذلك إلى «لافي فرونسييز» (La Vie Française). وفي عام 1994، اشترى الصحيفة الفرنسي جون لويس سيرفان شرايبر (Jean-Louis Servan-Schreiber)، واستطاع تحويلها إلى صحيفة رائدة في المجال الاقتصادي؛ إذ تُعد من أوائل الصحف التي اهتمت بجنس التحقيق والاستقصاء في هذا المجال.

(34) تأسست في 17 أكتوبر/تشرين الأول 1991. لمزيد من التفاصيل، انظر:

- Ahlam Nazih, "L'Économiste fête les libertés," L'Économiste, no 3924, 7 décembre 2012.

(35) «إيكو ميديا» (Eco-Médias) مقالة صحافية تُعد من أولى المقاولات الصحافية «المستقلة» في المغرب التي استثمرت بقوة في مجال الإعلام، واستطاعت أن تُصدر إلى جانب هذه الصحيفة بالفرنسية «ليكونوميست» (L'Économiste) صحيفة يومية بالعربية «الصباح». وأنشأت، في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، محطة إذاعية باسم «أتلانتيك راديو» (Atlantic Radio)، ثم مطبعة عصرية للصحف اسمها «إيكوبرنت» (Ecoprint)، ومعهداً لتكوين الصحفيين عام 2008 وهو «المدرسة العليا للصحافة والاتصال» (ESJC).

(36) لم يتم التحرير إلا في بداية الألفية الثالثة بمبادرة من الملك محمد السادس، ومن خلال مرسوم بقانون رقم 2.02.663، بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول 2002، ويقضي بوضع حدٍّ لاحتكار الدولة في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني. الجريدة الرسمية، السنة 91، العدد 5038، 12 سبتمبر/أيلول 2002، ص 2615.

(37) لم يتم هذا الاستدراك حتى عام 2003؛ إذ صار القانون يحمل اسم قانون الصحافة والنشر.

(38) ظلت هذه من المعضلات الكبرى في المحاكمات التي يتعرض لها الصحفيون؛ إذ يبقى المجال شاسعاً لتطبيق القانون الجنائي ضد الصحفيين رغم أن الأمر يتعلق بجرائم نشر. لقد تعمّد المشرّع في القانون الجنائي عدم وضع هذا الفصل بين القانونين باستثناء ما نصّ عليه الفصل 444 الذي أحال بشكل صريح كل قضايا القذف والسب إلى قانون الصحافة «القذف والسب العلني يعاقب عليهما وفقاً للظهير رقم 1.58.378 المؤرخ في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1958 المعتبر بمثابة قانون الصحافة». انظر: ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1962 بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي بالجريدة الرسمية، العدد 2640 مكرر، 5 يونيو/حزيران 1963، ص 1253.

(39) لم يتم التنصيب على هذا المبدأ في الدستور إلا بعد مراجعة 2011؛ إذ نصّ لأول مرة الفصل 28 على: «حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية». كما نصّ على حريات أخرى في الفصل 25: «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني مضمونة».

(40) لم يتم الإقرار القانوني بهذا الحق إلا في قانون الصحافة والنشر لعام 2016؛ إذ نصّت المادة 5 على: «سرية مصادر الخبر مضمونة، ولا يمكن الكشف عنها إلا بمقرر قضائي وفي الحالات التالية: القضايا المتعلقة بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي؛ الحياة الخاصة للأفراد ما لم تكن لها علاقة مباشرة بالحياة العامة». انظر: ظهير شريف رقم 1.16.122 صادر في 10 أغسطس/آب 2016 بتنفيذ القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، الجريدة الرسمية، السنة 105، العدد 6491، 15 أغسطس/آب 2016، ص 5966-5987.

(41) لم يصدر هذا القانون إلا عام 2018. ويتعلق الأمر بالقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. انظر: الجريدة الرسمية، السنة 107، العدد 6655، 12 مارس/آذار 2018، ص 1438-1443.

(42) لم يتم إعمال هذا المبدأ إلا بعد صدور دستور 2011 الذي تضمن فصلاً (الفصل 28) نصّ على: «تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به». ولم يصدر القانون المنظم للمجلس الوطني للصحافة إلا عام 2016. انظر: ظهير شريف رقم 1.16.24 صادر في 10 مارس/آذار 2016 بتنفيذ القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة. الجريدة الرسمية، العدد 6454، 7 أبريل/نيسان 2016، ص 2961-2969. وقد بُدِلت قبل الربيع العربي محاولات من أجل تنظيم ذاتي جزئي عام 2002 من خلال تأسيس الهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير. (43) بين 1973 و2002.

(44) ظهير شريف رقم 1.95.9 صادر في 22 فبراير/شباط 1995 بتنفيذ القانون رقم 21.94 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين: الجريدة الرسمية، العدد 4318، 2 أغسطس/آب 1995، ص 2159-2161.

(45) لم يُشترَط المؤهل الجامعي للولوج إلى مهنة الصحافة إلا في قانون 88.13 الذي صدر عام 2016.

(46) نقصد تجاوزاً بالميلاد إنشاء صحف كثيرة وإلا فقد ظل المغرب دائماً يتوفر على صحف غير حزبية، ولكنها كانت قليلة العدد ومحدودة التأثير مقارنة مع الصحافة الحزبية، وفي مقدمة الصحف المستقلة التي عرفها مغرب ما بعد الاستقلال الصحف التي كان يُؤسّسها ويديرها مصطفى العلوي الذي اشتهر بأسبوعية «الأسبوع الصحفي»، وأسس طيلة مساره حوالي 15 عنواناً صحفياً، منها: «الكوايس»، و«الأسبوع»، و«الأسبوع الصحفي»، و«السياسي»، و«الأسبوع الصحفي».

(47) ظلت الصحافة محكومة بقانون 1973 حتى سنة 2002. والمقصود هنا الظهير رقم 1.73.285 بتاريخ 10 أبريل/نيسان 1973 الذي لم يُعدّل حتى أكتوبر/تشرين الأول 2002 بصور قانون 77.00، مع العلم أن المغرب شهد المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال سنة 1993.

(48) مهدي بنسليمان، «الإعلام والسلطة: مقارنة مفاهيمية جديدة، مجلة «لوجورنال» نموذجًا»، سياسات عربية (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 38، مايو/ أيار 2019)، ص 78.

(49) يتعلق الأمر هنا بمحمد البريني ومصطفى القرشاوي وعبد الكريم الأمراني وعبد الرافع الجواهري وغيرهم.

(50) المادة 2 من القانون الأساسي للفيدرالية المغربية لناشري الصحف، وثيقة غير منشورة.

(51) عبد المنعم دَلَمِي من مؤسسي تجربة إعلامية مستقلة تُصَدِّر صحيفتي «الصباح» و«ليكونوميست» (l'Economiste). ومن المفارقات كان أول من ترأس الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين التي تأسست في 19 يونيو/ حزيران 2020 كمنافس للفيدرالية.

(52) هو مؤسس يومية «أجوردوي لوماروك» (Aujourd'hui Le Maroc) سنة 2000، وعُيِّن بعد ذلك في 2011 مديرًا لـ «وكالة المغرب العربي للأنباء» (وكالة أنباء رسمية).

(53) هو مدير تحرير أسبوعية «الأيام»، وقبل ذلك كان من مؤسسي أسبوعيتي «مغرب اليوم»، و«الصحيفة».

(54) مُؤَسَّسة ومديرة لأسبوعية «لوروبورتير» (Le reporter)، وأصبحت كذلك رئيسة شرفية للجمعية الوطنية للإعلام والناشرين.

(55) يترأسها كمال لخلو، مالك مجموعة إذاعات «إم إف إم» (MFM)، وصحف ورقية مثل «لاغزيت دي ماروك» (la gazette du Maroc) و«للافاتمة» (lalla fatima).

(56) يمكن في هذا الصدد رصد ظاهرة الاصطفاف الممنهج لبعض المؤسسات الصحافية ضد صحافيين بمناسبة محاكمتهم، وهو سلوك غير مسبوق؛ لأن ما هو مألوف هو تبني قضاياهم أو على الأقل المطالبة بتمتعهم بالحق في محاكمة عادلة. كما يمكن رصد تحول بعض المؤسسات المهنية إلى منصات لمواجهة تقارير منظمات، مثل «مراسلون بلا حدود».

(57) من بينهم محمد معروف وعبد القادر الشاوي اللذان أسسا مجلة «على الأقل»، وعبد الله زعزاع وعمر الزيدي اللذان أسسا صحيفة «المواطن».

(58) تجدر الإشارة إلى أن هذه لم تكن سابقة في إصدار مجلات من طرف مناضلي «أقصى اليسار»؛ فقد كانت تجارب سابقة، سنوات السبعينات، بإصدار مجلات ثقافية مثل «أنفاس» (Souffles) التي صدرت بين سنوات 1966 و1972 وكان مؤسسها هو عبد اللطيف اللعبي، ومجلة «لاماليف» (Lamalif) (التي هي اختصار لحرف: لا) التي صدرت بين سنوات 1966 و1988، وكانت زكية داوود هي من تتولى رئاسة تحريرها.

(59) صحيفة أسَّسها مناضلون من أقصى اليسار، وتولَّى إدارتها عمر الزيدي وصدر عددها الأول في 19 يونيو/حزيران 1991، وكانت تصدر بصفة نصف شهرية. وجاء في افتتاحيتها أن هدفها: «الانخراط في الحركة الرامية إلى بناء إطار النضال الديمقراطي»، و«تنطلق من حق المجتمع في الدفاع عن نفسه، وبناء أدواته المستقلة لبلورة مفهوم المواطنة في أبعادها الاجتماعية والحضارية المتفتحة على مكتسبات العصر التقدمية». تمَّ توقيفها وصدر مكانها صحيفة «حرية المواطن» التي لقيت مصير سابقتها، وصدرت محلها «المواطنة» وتولَّى إدارتها عبد الله زعزاع وكان أول أعدادها، في 15 يوليو/تموز 1992، في ظرفية سياسية متوترة تميزت بمحاكمة الزعيم النقابي الاتحادي، نوبير الأموي، والاستفتاء على مشروع دستور 1992، وتزايد المطالب النسائية بتعديل مدونة الأحوال الشخصية، كما صدرت صحيفة «التجمع» التي تولَّى إدارتها عبد الرحيم تفنوت، في 27 أغسطس/آب 1992، ومجلة «على الأقل» التي تولَّى إدارتها عبد القادر الشاوي.

(60) رسالة من عائلات المعتقلين إلى وزير العدل (ص 4)، ورسالة من أحد المختطفين تحت عنوان «صرخة مختطف» (ص 5)، المواطن، العدد الأول، 19 يونيو/حزيران 1991.

(61) المواطن، العدد 5، 22 فبراير/شباط 1992.

(62) الرسالة سرَّبتها ابنة أحد المعتقلين للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وشكَّلت موضوع تحقيق من طرف منظمة «هيومن رايتس ووتش»، ونشرتها صحيفة «لوموند» كذلك. لمعرفة أكثر حول هذا المعتقل، انظر:

- Christine Daure-Serfaty, Tazmamart Une prison de la mort au Maroc, (Paris, Stock, 1992)

(63) «نانسي الطويل.. أميركية خاضت معركة لفضح معتقل تازمامارت السري بالمغرب»، أصوات مغربية، 4 سبتمبر/أيلول 2024، (تاريخ الدخول: 21 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، // <https://tinyurl.com/3cctm8fu>.

(64) للاطلاع على كيفية إنكار الدولة المغربية لوجود معتقل تازمامارت، انظر:

عبد الصمد الزعلي، «عندما أرسل الحسن الثاني وفدًا إلى جنيف لإنكار وجود تازمامارت»، المساء، 20 يونيو/حزيران 2014، (تاريخ الدخول: 15 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، // <https://tinyurl.com/a5dvznzj>.

(65) لمعرفة المزيد عن هذه الحملة، انظر: خالد الغالي، «حملة التطهير عنوان آخر للتمييز»، مجلة زمان، 20 يونيو/حزيران 2020، (تاريخ الدخول: 24 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، // <https://tinyurl.com/34p7eaxv>.

(66) يكاد يكون عبد الرحيم تفنوت من القلَّة الذين أطلقوا تجربة «المواطن»، وظلَّ إعلاميًا فيما تبقى من مساره، واشتغل بعد ذلك بالقناة الثانية.

(67) يبقى هذا أمراً نسبياً؛ لأن سوق القراءة في المغرب ظلت ضعيفة دائماً بمعدل مبيعات يومي يزيد عن 350 ألف نسخة، وهو رقم ضعيف مقارنة مع معدلات القراءة في دول مشابهة قبل أن ينهار هذا الرقم إلى مستويات دنيا غير مسبوقة. لمزيد من التفاصيل، انظر:

جمال المحافظ، «في زمن الدعم الحكومي للصحافة، المغرب: المعدل اليومي لمبيعات الصحف ينزل إلى أقل من 36 ألف نسخة»، إيلاف، 19 يوليو/تموز 2021، (تاريخ الدخول: 25 فبراير/شباط 2025)، <https://tinyurl.com/bddecysf>.

(68) صدرت، في 22 أكتوبر/تشرين الأول 1998، زمن حكومة اليوسفي، من طرف اتحاديين ينتمون لحزب الاتحاد الاشتراكي، وتولى إدارتها محمد البريني، المدير السابق للصحيفة الحزبية «الاتحاد لاشتراكي» بعد خلاف بينه وبين عبد الرحمن اليوسفي. شكلت هذه الصحيفة مثلاً حياً لحاجة القراء إلى صحيفة يومية غير حزبية، وكانت سبباً مباشراً في تراجع مبيعات صحيفة «الاتحاد الاشتراكي». للاطلاع أكثر، انظر:

- Aziz Douai, "In Democracy's Shadow: The 'New' Independent Press and the Limits of Media Reform in Morocco," Westminster Papers in Communication and Culture, Vol. 6, No. 1, (2017): 4-26.

(69) الأسبوعية الجديدة، العدد 6 يونيو/حزيران 2005.

(70) توبعت الصحيفة، ونادية ياسين، بموجب قانون الصحافة والنشر وفق الفصل 41 الذي يتضمن عقوبة سالبة للحرية «يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين 10.000 و100.000 درهم كل من أخل بالاحترام الواجب للملك أو أصحاب السمو الملكي الأمراء والأميرات بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفصل 38. وتُطبق نفس العقوبة إذا كان نشر إحدى الجرائد أو النشرات قد مسّت بالدين الإسلامي أو بالنظام الملكي أو بالوحدة الترابية. وإذا صدرت عقوبة عملاً بهذا الفصل، جاز توقيف الجريدة أو النشرة بموجب نفس المقرر القضائي لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. ولا يمتد مفعول التوقيف إلى عقود الشغل المبرمة من طرف صاحب الاستغلال الذي يبقى متحملاً لجميع الالتزامات المتعاقد عليها أو الالتزامات القانونية الناجمة عن العقود. كما يمكن للمحكمة بموجب نفس المقرر القضائي أن تأمر بمنع الجريدة أو النشرة». الجريدة الرسمية، السنة 92، العدد 5075، 20 يناير/كانون الثاني 2003، ص 220.

(71) آخر تأجيل تمّ في جلسة 29 أبريل/نيسان 2024؛ إذ أُجِّلَت الجلسة إلى 22 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

(72) Le journal hebdomadaire, No.108, 19-25 Octobre 2003 - Le journal hebdomadaire, No. 121, 19-25 Juillet 2003 - Le journal hebdomadaire, No. 131, 25-31 Octobre 2003.

- (73) Le journal hebdomadaire, No. 16, 5-11 May 2001.
- (74) Le journal hebdomadaire, No. 12, 7-13 Avril 2001.
- (75) Le journal hebdomadaire, No. 145, 31 Janvier - 6 Février 2004.
- (76) Le journal hebdomadaire, No. 20, 2-8 Juin 2001,
- (77) Le journal hebdomadaire, No. 100, 22-28 Février 2003.
- (78) Le journal hebdomadaire, No. 98, 8-14 Février 2003.
- (79) Le journal hebdomadaire, No. 106, 5-11 Avril 2003.
- (80) تولّى الوزارة الأولى بين 4 فبراير/ شباط 1998 و9 أكتوبر/ تشرين الأول 2002.
- (81) حصل على جائزة حرية الصحافة الدولية سنة 2003، انظر:
- "The Committee to Protect Journalists (CPJ) will honor four journalists— from Afghanistan, Russia, Morocco, and Cuba—with the 2003 International Press Freedom Awards in November," CPJ, September 25, 2003, «accessed on October 23, 2024.» <https://shorturl.at/VxQZr>.
- (82) Mehdi Kamal Benslimane, Presse indépendante et pouvoir: le Journal (1997-2010) promoteur du trône au Maroc: une psycho-socio-anthropologie historique du journalisme politique, (Thèse de Doctorat, Sciences de l'information et de la communication, Université Grenoble Alpes, 2015), 4.
- (83) عماد ستيو، حوار مع أبو بكر الجامعي، مجلة زمان، العدد 57، 2 أبريل/ نيسان 2020، تاريخ الدخول: 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، <https://shorturl.at/bdDQb>.
- (84) تستحق تجربة «إلبايس» (El País) أن تكون مادة لدراسة حول علاقة الإعلام بالتحول الديمقراطي. كانت المحاولات الأولى لتأسيس الصحيفة زمن الحرب الأهلية وحكم فرانكو في 1972، ووضعت ملف التأسيس في مايو/ أيار 1973 ولم يصدر عددها الأول حتى 4 مايو/ أيار 1976، أي بعد ستة أشهر من وفاة الجنرال فرانكو. مؤسس الصحيفة هو خوسيه أورتيغا سبوتورنو (José Ortega Spottorno)، وكان لها دور مهم في مواكبة التحول الديمقراطي. وتحولت إلى شبكة إعلامية رائدة عالميًا، وبلغ عدد قراء نسختها الورقية ما يفوق مليون قارئ يوميًا. لمعرفة تفاصيل أكثر عن الصحيفة، انظر:
- Bernard Bessière, La culture espagnole: les mutations de l'après-franquisme (1975-1992), (Paris: L'Harmattan, 1992), 351.

(85) من حوار أبو بكر الجامعي مع عماد ستيتو قال: «اقترح القصر أن يدعمنا ماليًا لكننا رفضنا»، مرجع سابق.

(86) في هذا الصدد تعرضت الصحيفة لحملة في 14 فبراير/شباط 2006 من خلال تساهل السلطات مع محتجين نظموا وقفة أمام مقر المؤسسة يتهمونها بإعادة نشر الرسوم الكاريكاتيرية التي تصور الرسول محمد ﷺ، والتي كانت قد نشرتها لأول مرة صحيفة دانماركية. وتمت تغطية الوقفة في قناة رسمية عمومية بشكل متحيز تضمن مقابلات مع المتظاهرين الغاضبين، وعُيِّب رأي الصحيفة أو حتى الإشارة إلى أنها لم تنشر هذه الرسوم. انظر: عمر احرشان، قانون الصحافة والاتصال بالمغرب: دراسة تحليلية وتوثيقية، مرجع سابق، ص 21.

(87) تعرّضت للتوقيف، سنة 2000، رفقة جريدة «الصحيفة» و«دومان» (Demain) بموجب قرار إداري وفق ما كان ينص عليه الفصل 77 من قانون الصحافة والنشر حينها، الذي كان يُتيح للحكومة إيقاف الصحف. القانون المعدل لسنة 2016 سحب هذه الإمكانية، وأصبح التوقيف والحجز والحجب اختصاصًا حصريًا للقضاء.

(88) كان قانون الصحافة والنشر يُتيح إمكانية الحصول على تصاريح إصدار متعددة تبقى صالحة الاستعمال بدون تقادم، ولذلك كان الكثير من أصحاب الصحف يحصلون عليها بأسماء متشابهة ليضمنوا الاستمرار بعد التوقيف كما حصل مع «لوجورنال»، و«الصحيفة» التي صدرت بعد الإيقاف باسم «الصحيفة الجديدة» و«دومان» (Demain) التي صدرت باسم «دومان ماغزين» (Demain magazine). بعد التعديل القانوني لسنة 2016 لم تُعد هذه الإمكانية قائمة؛ إذ نصّت الفقرة الأخيرة للمادة 23 من قانون 88.13 على: «يصدر المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية داخل أجل أقصاه سنة تبتدئ من تاريخ تسلم شهادة الإيداع أو بعد صدور الحكم النهائي للمحكمة المختصة في حالة الاعتراض الوارد في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه وإلا اعتبر التصريح عديم الأثر».

(89) من أهم أعداد المجلة التي تطرقت للتضييق عدد تضمن عنوان غلافه سنة 2006 «الدولة المارقة» (État voyou / Rogue State).

(90) Stephen Smith Et, Pour “Le Journal”, Aboubaker Jamaï Et Ali Amar, “La vérité sur l’assassinat en France de Mehdi Ben Barka,” Le monde, June 30, 2001, «accessed October 23, 2024». <https://tinyurl.com/yeymkunw>.

Stephen Smith Et, Pour “Le Journal”, Aboubaker Jamaï Et Ali Amar, “L’affaire Ben Barka face à l’omerta des Etats,” Le monde, October 27, 2001, «accessed October 23, 2024». <https://tinyurl.com/53er8xuj>.

(91) تأسست «تيل كيل» (Tel quel)، في 2001، من طرف «تيل كيل ميديا» (TelQuel Média) وتحمل إدارة النشر فيها أحمد رضى بنشمسي.

(92) تأسست صحيفة «نيشان» من طرف نفس المجموعة، في 9 سبتمبر/أيلول 2006.

(93) تقدّم المغرب رسمياً بالمقترح في 11 أبريل/نيسان 2007، ونُشِرَت تفاصيل المخطط في عدد 14 أبريل/نيسان 2007، وفي الغلاف «انفراد عالمي». لمزيد من التفاصيل حول هذا العدد، انظر: TelQuel, No. 269, 14-20 Avril 2007.

(94) الوطن الآن، العدد رقم 253، 14 يوليو/تموز 2007.

(95) للاطلاع على تفاصيل أكثر، انظر:

«محضر جلسات محاكمة عبد الرحيم أريزي ومصطفى حرمة الله»، 9 RSF، أغسطس/آب 2007، تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2024، <https://tinyurl.com/8brps8ef>.

(96) اطلع الباحث على هذه التواريخ في وثائق ملف الجمعية مباشرة؛ لأنها غير منشورة.

(97) استقالت الصحفية مريّة مكرم من مهمتها في 22 سبتمبر/أيلول 2014، وتولّى الرئاسة محلّها رشيد طارق فرفضت السلطات مرة أخرى تسلم ملف التجديد.

(98) مريّة مكرم، «قصة التحقيق مع الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لصحافة التحقيق»، فبراير/كوم، 18 أغسطس/آب 2018 (تاريخ الدخول: 7 مارس/آذار 2025)، <https://tinyurl.com/mdte97np>.

(99) Ali Amar, Christophe Guguen, “Panama Papers Mounir Majidi au cœur du volet consacré au Maroc,” Le Desk, April 3, 2016, «accessed on October 23, 2024». <https://tinyurl.com/5n7w5u5k>.

(100) تعرّض الكثير من الصحف لغرامات مالية متشددة تفوق قدرتها المالية؛ مما جعلها تقع في صعوبات مالية أدّت ببعضها إلى الإغلاق مثل «لوجورنال».

(101) صدر مرسوم رقم 2.18.136 حول دعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع.

(102) والأمثلة على ذلك كثيرة: «الصحيفة»، «لوجورنال»، «أخبار اليوم»، «دومان»، «نيشان»، «رسالة الفتوة»...

أخلاقيات الصحافة الاستقصائية ومداخل تطوير مسؤوليتها الاجتماعية

The Ethics of Investigative Journalism and Approaches to Developing its Social Responsibility

* سليمان صالح - Sulieman Saleh

ملخص:

تبحث الدراسة في أخلاقيات الإعلام التي تُمكن من تطوير جودة المضمون الذي تُقدّمه وسائل الإعلام عبر أشكالها الصحافية المختلفة، خاصة الصحافة الاستقصائية، في ظل الحروب والنزاعات التي تزيد حاجة المجتمعات إلى صحافة تكشف الانتهاكات، وتوثق جرائم الحروب والجرائم ضد الإنسانية. وتنطلق الدراسة من مقاربة كيفية تعتمد أساساً الملاحظة بالمشاركة للنظر في سبل تطوير النظرية الاجتماعية لوسائل الإعلام، وإنتاج جيل جديد من الموثائق الأخلاقية التي يلتزم بها الصحفيون في بحثهم عن الحقائق، والتعامل مع المصادر، والعمل على زيادة مصداقية المحتوى، من خلال الإجابة على هذه الأسئلة: كيف يمكن تطوير وظيفة الصحافة في حماية مصالح المجتمع؟ كيف يمكن تطوير الصحافة الاستقصائية ودورها في بناء مستقبل الصحافة الورقية ووسائل الإعلام؟ ما سبل تطوير منظومة أخلاقية للصحافة الاستقصائية تضمن جودة المضمون الذي تُقدّمه؟ كيف يمكن بناء علاقة متوازنة بين الصحافة الاستقصائية والجمهور؟ وترى الدراسة أن تطوير نظرية المسؤولية الاجتماعية يقتضي تطوير وظائف الصحافة، ومن أهمها تطوير وظيفتها في حراسة مصالح المجتمع، والدفاع عنه من خلال كشف الانتهاكات والخرقات والفساد، وتحذير الجمهور من المخاطر، وهو ما يُسهّم في تقديم مضمون متميز يجذب المتلقي. كما أن التزام الصحفيين بمسؤوليتهم الاجتماعية ووظيفتهم يزيد ثقة الجمهور فيهم، ويُشكل صورة إيجابية عنهم، باعتبارهم المدافعين عن مصالح المجتمع، ووكلاء الجمهور في تحقيق حقه في المعرفة والحصول على المعلومات. لذلك تؤكد الدراسة أهمية العمل على جيل جديد من الموثائق الأخلاقية التي تُشكّل مسؤولية وسائل الإعلام والصحفيين نحو المجتمع، وتؤدي إلى زيادة جودة المضمون الذي تُقدّمه الصحافة الاستقصائية.

كلمات مفتاحية: الصحافة الاستقصائية، المسؤولية الاجتماعية، الموثائق الأخلاقية، المصداقية.

* أ.د. سليمان صالح، أستاذ الإعلام وعلوم الاتصال، رئيس قسم الصحافة سابقاً بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، مصر.

Dr. Sulieman Saleh, Professor of Media and Communication Sciences, Former Head of the Journalism Department, Cairo University, Egypt.

Abstract:

This study examines media ethics that enable the development of the quality of content presented by various forms of media, particularly investigative journalism, in the context of wars and conflicts that heighten societies' need for journalism that uncovers violations and documents war crimes and crimes against humanity. The study adopts a qualitative approach based primarily on participant observation to explore ways of developing the social theory of the media and producing a new generation of ethical codes for journalists. These codes would guide journalists in their search for truth, handling of sources, and efforts to enhance content credibility. The study seeks to answer the following questions: How can the function of journalism in protecting society's interests be developed? How can investigative journalism be advanced to help build the future of print journalism and media outlets? What are the ways to develop an ethical framework for investigative journalism that ensures high-quality content? How can a balanced relationship between investigative journalism and the public be built? The study argues that advancing the theory of social responsibility requires developing the functions of journalism—most importantly, enhancing its role in safeguarding society's interests and defending society by exposing violations, breaches and corruption, as well as by warning the public of dangers. This, in turn, contributes to delivering distinguished content that attracts audiences. Moreover, journalists' commitment to their social responsibility and professional role increases public trust in them and fosters a positive image of journalists as defenders of society's interests and as public agents advocating for the public's right to knowledge and access to information. Thus, the study emphasises the importance of working toward a new generation of ethical codes that define the responsibilities of media outlets and journalists toward society, ultimately leading to improved quality in the content produced by investigative journalism.

Keywords: Investigative Journalism, Social Responsibility, Ethical Codes, Credibility.

مقدمة

يحتاج بناء مستقبل الصحافة المطبوعة ووسائل الإعلام المختلفة إلى البحث عن أفكار جديدة، من أهمها تطوير وظائف الصحافة وعلاقتها بالجمهور، الذي أصبح يتعرّض للغرق في طوفان المعلومات المسلية، لكن حاجته تشتد للمعرفة والمعلومات التي يمكن أن تُسهم في زيادة القدرة على المشاركة السياسية، والعمل لإصلاح المجتمع وتحقيق التغيير.

إن التحديات التي تواجه الصحافة المطبوعة خلال القرن الحادي والعشرين تُهدّد وجودها، وتُشير معظم الدراسات إلى دور ثورة الاتصال والمعلومات التي وفرت للجمهور بدائل يمكن أن يحصل منها على المعلومات. فلم تُعد هناك حاجة لتحمل تكاليف شراء الصحف الورقية، أو حتى الجلوس أمام شاشات التلفزيون لمتابعة أخبار يمكن الحصول على أحدث المعلومات عنها باستخدام هاتفه المحمول.

إن الإنترنت أصبحت توفر المعلومات بشكل أكثر سرعة، وبأساليب أكثر جاذبية، مثل التكامل بين النص والصور والفيديو. فما حاجة الفرد/ المتلقي للانتظار حتى موعد صدور الصحيفة ليُتابع أحداثاً أصبحت قديمة حصل على معلومات عنها أكثر مما يمكن أن تُقدّمه له الصحيفة.

على الرغم من أهمية هذه المؤشرات، التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في سياق المحافظة على صناعة الصحافة الورقية ووسائل الإعلام والبحث عن أساليب جديدة لمواجهة هذه التحديات، فإنه يجب عدم الاكتفاء بالنظر إلى دور ثورة الاتصال فقط، فهناك عوامل أخرى أسهمت في التقليل من قدرة الصحافة ووسائل الإعلام على المنافسة. ومن أهم هذه العوامل أن الدور المجتمعي للصحافة ووسائل الإعلام بدأ يضعف، وفقدت بريقها، ولم تُعد قادرة على القيام بوظائفها بسبب سيطرة الشركات الرأسمالية العملاقة على الصحافة، وتزايد ظاهرة التركيز والاحتكار في أميركا وأوروبا. وقد أدى ذلك إلى التقليل من قدرة الصحافة على الوفاء بحق الجمهور في المعرفة، وكشف الحقائق، واستخدام هذه الشركات للصحف التي تمتلكها في فرض الأيديولوجية الرأسمالية، وإخضاع الشعوب لها، وعدم الكشف عن دور هذه الشركات العابرة للقارات في إفقار الشعوب واستغلالها ونهب ثرواتها، وتشكيل نظم الحكم لتحقيق أهدافها، وإدارة الصراعات العالمية.

أما الصحافة ووسائل الإعلام في دول الجنوب الفقيرة فلم تستطع القيام بوظائفها نتيجة تحكم السلطات فيها وتقييد حريتها، ومنعها من الوصول إلى مصادر المعلومات، فكان من الطبيعي أن ينصرف عنها الجمهور بسبب عدم جاذبية المضمون الذي تُقدِّمه. لذلك تظل المحافظة على صناعة الصحافة الورقية ووسائل الإعلام هدفًا مهمًا يحتاج إلى أن يُطلق الباحثون في مجال الصحافة خيالهم لإنتاج أفكار جديدة تستجيب للتحديات، وتفتح مجالات جديدة للإبداع والتطوير.

1. اعتبارات منهجية

تساؤلات الدراسة

تهتم الدراسة بالبحث في أخلاقيات الإعلام التي تُمكن من تطوير جودة المضمون الذي تُقدِّمه وسائل الإعلام عبر أشكالها الصحفية المختلفة، خاصة الصحافة الاستقصائية، في ظل الحروب والنزاعات التي تزيد حاجة المجتمعات إلى صحافة تكشف الانتهاكات، وتوثق جرائم الحروب والجرائم ضد الإنسانية، وهو ما يُسهم في حماية هذه المجتمعات، ويُساعد في تحقيق العدالة. وفي هذا السياق، تنطلق الدراسة من مقارنة كيفية للبحث في أسس ومنطلقات تطوير منظومة أخلاقية للصحافة الاستقصائية تضمن جودة المضمون الذي تُقدِّمه، من خلال الإجابة على هذا الحقل الاستفهامي:

1. كيف يمكن تطوير وظيفة الصحافة في حماية مصالح المجتمع؟
2. كيف يمكن تطوير الصحافة الاستقصائية ودورها في بناء مستقبل الصحافة الورقية ووسائل الإعلام؟
3. ما سُبُل تطوير منظومة أخلاقية للصحافة الاستقصائية تضمن جودة المضمون الذي تُقدِّمه؟
4. كيف يمكن بناء علاقة متوازنة بين الصحافة الاستقصائية والجمهور؟

أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيس للدراسة هو تطوير العمل لبناء مستقبل الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، وتطوير وظائفها، باستخدام مقارنة تقوم على أن من أهم وظائف الصحافة

كشف الانتهاكات والخروقات والفساد، وحماية مصالح المجتمعات، وتشكيل الرأي العام ضد الفساد وسوء استغلال السلطة والاستبداد وانتهاك القوانين والأخلاقيات، خاصة خلال الصراعات الداخلية والخارجية. وهذه الوظيفة تجذب الجمهور، وتجعله يشعر أن الصحافة تُعبّر عنه، وتُقدّم حلولاً لمشكلاته من خلال الكشف عن أسبابها، والتحري عن العوامل التي تُسهم في تفاقمها. وهناك الكثير من المشكلات التي أصبحت كالسُّوس ينخر في عظام المجتمعات حتى يدفعها للانهيـار، كما حدث للاتحاد السوفيتي سابقاً، الذي تحكّمت فيه السلطة في الصحافة وقيدت حريتها، فلم تستطع أن تكشف انتهاكات حقوق الإنسان، والظلم الذي عانته الشعوب، وتدمير إمكانيات المجتمع وموارده. ولذلك كان تقييد حرية الصحافة والإعلام من أهم أسباب السقوط والانهيـار.

لذلك تركّز الدراسة على أهمية تطوير وظيفة الصحافة التي تحتاج إليها المجتمعات في التحري والاستقصاء لكشف الانتهاكات والخروقات والفساد. ويتطلب ذلك تطوير الصحافة الاستقصائية والعمل لزيادة مصداقيتها عبر التزام الصحفيين الاستقصائيين بأخلاقيات الإعلام التي تهدف إلى تحسين جودة المضمون الذي تُقدّمه الصحافة الاستقصائية للجمهور. وبذلك تربط الدراسة بين تطوير وظائف الصحافة الورقية، والصحافة الاستقصائية وأخلاقيات الإعلام.

الإستراتيجية المنهجية

كان من أهم اهتمامات الباحث العلمية البحث عن حلول جديدة لأزمة الصحافة الورقية التي بدأت مؤشراتنا تظهر منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. وتأتي هذه الدراسة نتيجة لذلك الاهتمام العلمي الأكاديمي والمهني، وللملاحظة بالمشاركة في مجالات البحث والتنظير والتدريس والمؤتمرات؛ إذ اتضح للباحث أن وسائل الإعلام تحتاج لكي تتمكن من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين أن تقوم بتطوير وظائفها وعلاقتها بالجمهور، وأن تعمل لزيادة مصداقيتها من خلال تقديم مضمون أكثر جودة.

وتقوم الرؤية الجديدة للباحث على أن أخلاقيات الإعلام تُسهم في تطوير جودة المضمون الذي تُقدّمه وسائل الإعلام. فالجمهور يغرق في طوفان المعلومات

المسلية، والمضمون الذي يؤدي إلى إلهائه والتلاعب باتجاهات الرأي العام. لذلك تأتي هذه الدراسة لتركز على وظيفة واحدة تتمثل في حراسة مصالح المجتمع، وتحذيره من خطورة الانتهاكات والخروقات والفساد، وتُعرف هذه الوظيفة في الغرب بـ"كلب الحراسة". وهي ترتبط بنوع خاص من الصحافة التي تمثلها الصحافة الاستقصائية التي تُقدّم مضموناً يجذب الجمهور، ويسهم في حماية المجتمعات من الانهيار. كما أن الصراعات العالمية تزيد حاجة المجتمعات لهذا النوع من الصحافة؛ إذ تنتهك الكثير من الدول القانون الدولي خلال الحرب، وترتكب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، مثل القتل الممنهج والتهجير القسري، وتدمير العمران، خاصة المنشآت التعليمية والخدمية، مثل المدارس والجامعات والمستشفيات، وكثيراً ما يتم منع الصحفيين من تغطية هذه الانتهاكات.

ولذلك، فإن الرؤية العلمية التي تقوم عليها الدراسة وفلسفتها تُشكل أساساً لعمل الإعلاميين وجهدهم لحماية حقهم في البحث عن المعلومات، واستجواب المصادر، والوفاء بحق جمهورهم في المعرفة، وحماية المجتمع من الانتهاكات والفساد. ولكي يتمكن الإعلاميون من بناء مستقبلهم يجب أن يُطوروا مسؤوليتهم الاجتماعية، ويُصدروا موثائق أخلاقية جديدة تُشكل عقداً اجتماعياً مع الجمهور.

2. وظيفة الوكالة للصحافة الاستقصائية في حماية مصالح المجتمع

الصحافة الاستقصائية: نحو دور مجتمعي جديد

يقول الباحث والأكاديمي، هوغو دي بورغ (Hugo de Burgh): إذا كانت الصحافة تمثل المسودة الأولى للتاريخ، فإن الصحافة الاستقصائية تُعد المسودة الأولى للتشريع؛ إذ تلفت الانتباه إلى الفشل في النظم الاجتماعية، وكيف يتم استغلال القوانين بواسطة الأقوياء والأثرياء والفاستدين (1). كما يُنسب ذلك أيضاً إلى الصحفي الأميركي، فيليب غراهام (Philip Graham)، ناشر صحيفة "واشنطن بوست". ويرى الأكاديمي، سيليفيو ويسبور (Silvio Waisbord) (2)، أن الصحافة الاستقصائية تُسهم في تعزيز الديمقراطية عن طريق مراقبتها لمؤسسات الدولة. فعندما تقوم الصحافة بالكشف عن الحقائق، فإنها تُحفز مؤسسات الدولة، مثل البرلمان، على إصدار تشريعات جديدة تحمي المجتمع وحقوق الأفراد، وتُصحح الخلل. كما تقوم

بتعديل القوانين المقبلة لمنع استغلالها في تحقيق المصالح الخاصة، وبذلك يتكامل دور الصحافة والبرلمان في الرقابة على أجهزة الدولة.

لقد أدركت الحركة الوطنية المصرية هذه الحقيقة منذ عام 1906 حين أوضحت صحيفة "اللواء" أن المجلس النيابي لا يمكن أن يقوم بوظائفه في التشريع والرقابة دون أن تكون هناك صحافة حرة تكشف الحقائق. ومن ثم، فإن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق دون حرية الصحافة. كما أن الصحافة الاستقصائية تزيد وعي الجمهور بأهمية الكفاح ضد الانتهاكات والفساد لحماية المجتمعات من الانهيار. ويُشير ذلك إلى أن الصحفي يُعد وكيل الجمهور في البحث عن الحقائق ونشرها، وتُشكل وظيفة الوكالة (stewardship) أساساً لحق المجتمع في حرية الصحافة. فالصحفي لا يقل دوره عن الدور الذي يقوم به النائب في البرلمان، بل يعتمد النواب البرلمان على ما تنشره الصحف في القيام بوظيفتهم في الرقابة على الحكومة وأجهزتها.

ويرى الأكاديمي دي بورغ أن مهمة الصحفي الاستقصائي هي اكتشاف الحقيقة، والبحث عن المعلومات التي تريد السلطات إخفاءها في قضية تهتم الجمهور، وتُحقق مصالح المجتمع (3). ويُساهم هذا التحديد في تعزيز الدور الوظيفي للصحافة الاستقصائية؛ إذ يمكن استبعاد الكثير مما تنشره الصحف عن الحياة الخاصة للمواطنين، والكشف عن أسرارهم بهدف التسلية. لذلك يجب أن يرتبط مفهوم الصحافة الاستقصائية بالمضمون الجاد الذي يُحقق المصلحة العامة، وتطوير قدرة المجتمع على حماية نفسه من الانتهاكات والخروقات والفساد، وبذلك تكون الصحافة الاستقصائية حارسة لمصالح المجتمع.

الصحافة الاستقصائية وإساءة استخدام السلطة

إن الحرية شرط أساسي لتطوير الصحافة الاستقصائية والقيام بدورها لصالح المجتمع، فهي تعمل لحماية المجتمعات من سوء استغلال السلطة، وتستهدف كشف أمور خفية للجمهور. وهذه الأمور إما أخفاها عمداً شخص ذو منصب في السلطة، أو اختفت نتيجة ظروف مختلفة، ويتطلب هذا العمل استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلنية (4). وهذا يعني أن الصحافة الاستقصائية تكشف الفساد والأعمال المخالفة للقانون، والاستخدام السيء للسلطة، وبذلك تقوم بحماية الاقتصاد. ولهذا تم توجيه اللوم إلى الصحافة ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية، عام 2006؛

لأنها لم تستطع أن تكشف الفضائح المالية للشركات الأميركية، والتي كانت من أهم العوامل التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل عام 2008.

ويوضح هذا المثال أهمية الصحافة الاستقصائية لحماية الاقتصاد؛ إذ يمكن أن يؤدي الفساد إلى الأزمات. فقد بالغت الشركات الأميركية في تقدير أرباحها بهدف زيادة سعر أسهمها بالمشاركة مع مكاتب المحاسبة. وكانت الصحف الأميركية تعرف الكثير من المعلومات عن هذا الفساد، لكنها لم تجرؤ على الكشف عنها للجمهور؛ لأنها تقع تحت سيطرة الشركات العابرة للقارات التي امتلكت هذه الصحف واستخدمتها للترويج للرأسمالية، كما تعتمد في تمويلها على الإعلانات التي تأتي من هذه الشركات. وكثيراً ما يكون الهدف من تلك الإعلانات إجبار الصحف على عدم نشر ما تعرفه من معلومات عن فساد تلك الشركات وتلاعبها بالحسابات لخداع حَمَلَة الأسهم والجمهور. وهذا يوضح أهمية الربط بين الحرية والأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للصحافة.

هناك أيضاً الكثير من القضايا التي تمّ فيها توجيه اللوم إلى الصحافة لعدم قيامها بوظيفتها في الكشف عن الحقائق التي تعرفها عن قضايا فساد كان يمكن أن تُهدّد أمن الدول. وعلى سبيل المثال، فقد جرى في بريطانيا نقاش حول عدم قدرة الصحافة البريطانية على كشف علاقة الجاسوسة السوفيتية، كريستين كيلر (Christine Keeler)، بوزير الدفاع البريطاني، جون بروفيمو، عام 1965، الذي كذب على البرلمان عندما نفى علاقته بها. وكان من نتائج هذا النقاش أن القضاة احتراموا حق الصحفيين في عدم الكشف عن مصادرهم، والاكتفاء بعقوبة الغرامة فقط في قضايا القذف والسب لتشجيع الصحافة على القيام بوظيفتها باعتبارها "كلب حراسة" للمجتمع. لكن في الدول السلطوية لا تستطيع الصحافة القيام بهذه الوظيفة بسبب سيطرة السلطات على وسائل الإعلام، وقسوة العقوبات التي يتعرّض لها الصحفيون، وخوف المصادر من تزويد الصحفيين بأية معلومات.

خصائص مضمون الصحافة الاستقصائية

لما كانت الصحافة الاستقصائية تواجه عداء السلطات والشركات، وفي الكثير من الأحيان يتم رفع قضايا ضدها أمام المحاكم لمنعها من النشر، فإنها يجب أن تُقدّم مضموناً يستهدف تحقيق المصلحة العامة، ويُسهّم في حماية المجتمع. ويتحقّق

ذلك من خلال تدريب الصحفيين الاستقصائيين على اتخاذ قرارات البحث عن المعلومات ونشرها طبقاً لأعلى المعايير المهنية والأخلاقية، والتنقيب في القضايا التي تهّم المجتمع بطريقة منهجية وموضوعية لكسب ثقة الرأي العام. ولذلك يُطلق عليها صحافة العمق؛ لأنها تُفسّر الظواهر التي تشير إلى الانتهاكات والخروقات، وتستخدم البيانات والأرقام والوثائق وآراء الخبراء والدراسات العلمية. وهنا، يجب أن يكتسب الصحفي الاستقصائي بعض مميزات الباحث العلمي، ومن أهمها المعرفة بمنهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية.

ويفسح العمل بهذه المنهجية المجال لتطوير الصحافة الاستقصائية، وزيادة مصداقيتها وثقة الجمهور فيها، وضمان جودة المحتوى الذي تُقدّمه. وبالرغم من أن هذا العمل يُضاعف من الجهد الذي يجب أن يبذله الصحفي، لكنه يمكن أن يكون وسيلة للدفاع ضد أية اتهامات أمام المحاكم التي يجب أن تعترف بأن الصحفي بذل كل جهده للتأكد من صحة المعلومات واعتباره دفاعاً مقبولاً حتى وإن ثبت عدم صحة المعلومات؛ ذلك أن الصحفي قام بكل جهده للتحري والبحث عن المصادر ونقد المعلومات، ومن حق المجتمع أن يعرف ليحمي نفسه من الكثير من الكوارث الناتجة عن حجب المعلومات وإخفائها عن الجمهور.

وتزيد معرفة الصحفي بمنهج البحث من قدراته على نقد المعلومات والبيانات والوثائق والتأكد من صحتها، وتحليلها بشكل موضوعي. لذلك يجب أن يكتسب الصحفيون في الجامعات والمعاهد أساليب النقد الداخلي والخارجي للوثائق، والتأكد من نسبتها إلى مصادرها، وأنه لم يتم إدخال أية معلومات غير صحيحة على الوثائق، وعرض الوثائق على خبراء؛ إذ يتم في بعض الأحيان تسليم وثائق غير صحيحة، أو تتضمن بعض المعلومات غير الصحيحة، لصحف المعارضة بهدف التقليل من مصداقيتها.

الصحافة الاستقصائية ومفهوم السلطة الرابعة

تُعد عبارة السلطة الرابعة تعبيراً مجازياً يُستخدم بشكل واسع للإشارة إلى أهمية الدور الذي تقوم به الصحافة في المجتمع الديمقراطي، فهي التي تُشكل المواطن العارف الذي يقوم بالمشاركة السياسية، وفي اختيار نوابه وحكامه، ومن حق

هذا المواطن أن يحصل على المعلومات الكافية عن كل مَنْ يتقدّم للترشيح في الانتخابات، وعن سلوكه والتزامه بالمبادئ والقيم والأخلاق. ويدخل هذا في إطار دور الصحافة الاستقصائية ومسؤوليتها نحو المجتمع، لذلك تُوصَف بصحافة المراقبة والتوجيه والتقويم؛ إذ توفر المعلومات للناخبين عن المرشحين والعملية الانتخابية، وهذا يحمي المجتمع من تولي قيادات غير مُؤَهَّلة تفتقد القدرة على إدارة المجتمعات، وهي تراقب الحكومات والنواب ومؤسسات الدولة وكل من يتقلدون الوظائف العامة، وتكشف عن الانتهاكات والأخطاء وسوء استغلال السلطة، وتحمي حرية المواطنين.

لذلك تُدافع الشعوب عن حرية الصحافة عندما تُدرك أن الصحافة تحمي حرية المواطنين في مواجهة السلطة، وتكشف أية انتهاكات تقوم بها لحقوق الإنسان؛ إذ إن من أشدّ الخروقات خطورة انتهاك حقوق الإنسان؛ لأنها تُدمّر التماسك المجتمعي، وتُهدّد بانحيار الدول. ولذلك عندما تقوم الصحافة بحماية حريات المواطنين وحقوقهم في مواجهة السلطة، فإن الجمهور يُدرك أن الصحافة تقود كفاحه، فيثق فيها ويوفر لها فرص النجاح، ويُشكّل ذلك مدخلاً مهماً لبناء مستقبل الصحافة وجميع وسائل الإعلام.

ويُسهم هذا الدور الذي تقوم به الصحافة في حماية حرية المواطنين في التزام السلطات وخشيتها من المحاسبة على ما ترتكبه من انتهاكات وأخطاء، وبذلك يُشكّل وجود الصحافة في حدّ ذاته ضرورة للمجتمع. وفي ضوء ذلك يمكن فهم مقولة الرئيس الأميركي، توماس جيفرسون: "إنني أفضل الحياة في مجتمع توجد به صحافة حرة على الحياة في مجتمع توجد به حكومة" (5). وهذا يعني أن دور الصحافة الحرة لا يقل أهمية عن دور الحكومة، ولذلك يجب الحدّ من قدرة السلطة على التدخل في شؤون الصحافة التي تقوم بمراقبتها وكشف أخطائها.

ويُشكّل الربط بين حرية الإعلام والإعلاميين في مراقبة السلطات وحماية المواطنين من سوء استغلال السلطة من ناحية، والحريات العامة وحقوق المواطنين من ناحية أخرى، بداية مهمة لمرحلة جديدة من العمل لحماية حرية الإعلام وحقّ الصحفيين في البحث عن المعلومات وتطوير الصحافة الاستقصائية التي يجب أن تقوم بدورها في مراقبة أداء السلطات، خاصة أجهزة الأمن، وعدم امتهان كرامة المواطنين، أو

انتهاك حقوقهم أو تعذيبهم، أو حرمانهم من حقوقهم، وانتهاك حرمة مساكنهم أو خصوصيتهم.

في ضوء ذلك، فإن تطوير الصحافة الاستقصائية وقيامها بدورها في مراقبة السلطات، وحماية الحريات العامة، يمكن أن يُعيد الجمهور إلى وسائل الإعلام، ويزيد أهميتها المجتمعية، ويُحقّق لها فرص النجاح والاستمرارية عندما يشعر الجمهور أن وسائل الإعلام تُدافع عن حرياته وحقوقه، كما يُشكل صورة إيجابية عن الإعلاميين باعتبارهم المدافعين عن الحرية وقادة المعرفة والتغيير، والذين يحمون حقوق المواطنين. إن هذا الاتجاه يمكن أيضاً أن يُشجّع الشعوب على العمل لحماية حرية الإعلام، باعتبارها أساساً للديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق التقدم.

الصحافة الاستقصائية ونظرية المسؤولية الاجتماعية

شكّلت نظرية المسؤولية الاجتماعية محاولة لإصلاح النظام الليبرالي لوسائل الإعلام، بعد أن تزايدت ظاهرة التركيز والاحتكار في ملكية هذه الوسائل، وحوّلت المضمون الصحفي إلى الاهتمام بالرياضة والفضائح والجنس بهدف زيادة التوزيع، فتناقصت قدرتها على القيام بوظائفها في المجتمع. وقامت هذه النظرية على محاولة إيجاد مصالحة بين استقلال الصحافة والتزامها نحو المجتمع، لذلك يجب أن تلتزم الصحافة بمعايير مهنية، كما أن امتلاك وسائل الإعلام يجب النظر إليه نوعاً من الوكالة العامة.

ويُلخّص عالم الاتصال، دنيس ماكويل (Denis McQuail)، المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في (6):

1. الصحافة ووسائل الإعلام يجب أن تقبل وأن تُنفذ التزامات معينة للمجتمع.
2. هذه الالتزامات يمكن تنفيذها من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات، مثل: الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.
3. لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تُنظّم الصحافة نفسها بشكل ذاتي.
4. يجب أن تتجنّب الصحافة نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية، أو توجيه أية إهانة إلى الأقليات.

5. يجب أن تكون الصحافة متعددة وتعكس تنوع الآراء وتلتزم بحق الرد.
 6. إن للمجتمع حقاً على الصحافة في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها.
 7. إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.
- وتُعَد حماية المجتمع من الانتهاكات والفساد من أهم الوظائف والالتزامات التي يجب أن تقوم بها الصحافة؛ لأنها تُسهم بذلك في زيادة قدرة المجتمع على الوصول إلى حلول للمشكلات في الوقت المناسب، بدلاً من أن تتفاقم حدتها فتؤدي إلى انهيار المجتمع. ولكن لكي تقوم الصحافة الاستقصائية بهذا الالتزام يجب أن تتمتع بالحرية والحق في تغطية الأحداث، والوصول إلى المصادر. كما أن تعددية وسائل الإعلام، وتنوع المضمون الذي تُقدّمه، يمكن أن يحمي حق المجتمع في عدم إخفاء المعلومات، فما تُخفيه صحيفة يمكن أن تكشفه صحيفة أخرى. وتسهم أيضاً إدارة المناقشة الحرة حول قضايا المجتمع بين الاتجاهات السياسية والفكرية في توفير الفرصة للمجتمع لاكتشاف الحقائق والتأكد من صحتها.
- لكن التحولات السياسية الراهنة، وتعاظم الاستقطاب الفكري والأيدولوجي، واتساع ساحات وميادين الصراع والنزاعات الدولية، تقتضي تطوير هذه النظرية حتى تُلبّي الصحافة ووسائل الإعلام عموماً احتياجات المجتمع:
1. من حق المجتمع أن يكون له صحافة ووسائل إعلام تتمتع بالحرية والاستقلال وتوفر له المعلومات والمعرفة، فلا يتحقّق التقدّم بدون معرفة.
 2. إن حرية الإعلام حق للمجتمع، فلا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون هذه الحرية، ولا يمكن أن يُكافح شعب لتحقيق أهدافه، والدفاع عن وجوده، إلا عندما يتشكل وعيه بالمعرفة.
 3. لذلك يجب أن يدافع الشعب عن حقه في حرية الإعلام، ويرفض أية قيود على هذه الحرية.
 4. في المقابل، يجب أن يقوم الصحفيون بوظائفهم في الوفاء بحق الجمهور في المعرفة، وإدارة المناقشة الحرة، وحماية المجتمع من الانتهاكات والفساد.
 5. يجب إصدار جيل جديد من المواثيق الأخلاقية التي تضمن جودة المضمون الذي تُقدّمه وسائل الإعلام للجمهور، وتُشكل أساساً لاتخاذ الصحفيين لقرارات النشر.

3. أخلاقيات الصحافة الاستقصائية

من أهم الأسس التي تقوم عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية أن تلتزم الصحافة بأسمى المعايير المهنية، لكن ذلك لا يمكن تحقيقه دون صياغة مواثيق أخلاقية يلتزم بها الصحفيون في عملهم، وتُسهم في ترشيد قراراتهم بنشر المعلومات، وزيادة جودة المضمون الذي يُقدّمونه للجمهور. وتلتزم المؤسسات الإعلامية بتدريب الصحفيين العاملين فيها على تطبيق هذه الأخلاقيات، واستخدامها في تقييم وتحديد صلاحية المضمون للنشر.

ولأن الصحافة الاستقصائية تواجه الكثير من التحديات والمشكلات القانونية، التي تؤدي إلى رفع قضايا على الصحف وتُعرض الصحفيين للمحاكمات، فهناك أهمية كبيرة لأن تبدأ المواثيق بالتأكيد على التضامن المهني لحماية حرية الصحافة والإعلام، والعمل لحماية حقوق الصحفيين في تغطية الأحداث، وفسح المجال أمامهم لمصادر المعلومات، وحققهم في نشر ما يحصلون عليه من معلومات بعد أن يبذلوا جهدهم في التأكد من دقتها وصحتها. كما يجب أن تبدأ المواثيق الأخلاقية بتحديد الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمع، والترابط والتكامل بين هذه الوظائف. فالوفاء بحق الجمهور في المعرفة يرتبط بقيام الصحافة بتحذير المجتمع من المخاطر التي يتعرّض لها، ويمكن أن يكون الكثير من تلك المخاطر نتيجة الانتهاكات والفساد وسوء استغلال السلطة، وعدم الالتزام بالمبادئ والقيم والأخلاقيات؛ مما يؤدي إلى انهيار المؤسسات الديمقراطية، وفقدان الأفراد للرغبة في المشاركة في شؤون المجتمع. ولذلك يكون التزام الصحافة الاستقصائية بالأخلاقيات التي تضمن جودة ما تُقدّمه من مضمون مقارنة مهمة لزيادة احترام المجتمع لدور هذه الصحافة، وزيادة ثقة الجمهور فيها.

ويمكن أن يُسهم ذلك في زيادة مصداقية الصحافة، وبناء صورة إيجابية لها تقوم على تميزها بأخلاقياتها ومعاييرها التي تضمن حماية المجتمع وتحذيره من المخاطر، وزيادة قدرته على مواجهة التحديات، باعتبارها مهنة نضجت وتطورت وتقدّمت، وهو ما تُشير إليه أخلاقيات وقيم ومعايير وأحكام تتضمنها مواثيق تُعبّر عن الضمير المهني.

الأخلاقيات وتطوير مسؤولية الصحافة الاستقصائية نحو المجتمع

هل يمكن أن يرتبط تطوير وظائف الصحافة الاستقصائية بمسؤوليتها نحو المجتمع؟ إن مستقبل الصحافة يقوم على الربط بوعي بين حرية الإعلام وحرية المجتمع. لذلك، فإن دفاع الصحافة الاستقصائية عن الحريات العامة والخاصة للمواطنين يزيد أهمية الدور المجتمعي الذي تقوم به، ويجعل المواطنين يشعرون بأن هذه الصحافة تحميهم من تعسف السلطة وانتهاكها لحقوقهم. وهناك الكثير من الدول التي يتعرّض فيها المواطنون لانتهاك حرياتهم وحقوقهم ابتداء من الاتهام حتى المحاكمات، والتعذيب في السجون، وهي جرائم ضد الإنسانية يتعاطم ارتكابها، خاصة في الحروب، مثل الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الأميركي في سجون "أبو غريب" و"غوانتانامو"، وتعذيب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. كما يُعدّ التعذيب في سجون السلطات المستبدّة ممارسة شائعة ومستمرة في عدد من الدول.

لذلك، فإن حجب الصحافة لتلك الانتهاكات والجرائم، وعدم تحذير العالم من نتائجها المدمرة على الإنسانية، يُفقد الجمهور ثقته في الصحافة، وينصرف عنها. فالصحافة التي لا تُدافع عن حقوق الإنسان والشعوب لا تُحفّز الجمهور للدفاع عن حريتها. وربما يكون ذلك من أسباب الأزمة التي تواجهها وسائل الإعلام، فالجمهور يتلقى الكثير من المعلومات عن انتهاكات السلطة لحقوق الإنسان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما يطلع على قصص إنسانية حول تعذيب مسجونين دافعوا عن حرية بلادهم وحقوق شعوبهم واستقلال دولهم. على سبيل المثال، ظلت وسائل الإعلام في جنوب إفريقيا تقوم بإخفاء المعلومات عن الممارسات العنصرية ضد السود، وتعذيب المعتقلين، ومن بينهم الزعيم نيلسون مانديلا. وبعد أن تشكل النظام الجديد في جنوب إفريقيا، وفاز مانديلا في الانتخابات، أصبحت القصص الإنسانية عن المعتقلين السود مضموناً جذاباً للجمهور؛ مما أسهم في زيادة القوة الإعلامية لجنوب إفريقيا. كما قامت هذه الوسائل بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعذيب المعتقلين في الدول الإفريقية؛ مما جعل الشعوب الإفريقية تنظر لوسائل الإعلام باعتبارها المدافع عن حقوقها، وظهرت صحف وقنوات تليفزيونية ومحطات إذاعية جديدة في جنوب إفريقيا حققت توزيعاً كبيراً ومعدلات مشاهدة عالية.

وهذا المثال يوضح أن وسائل الإعلام تستطيع أن تواجه أزمتهما عن طريق قيامها بالدفاع عن حريات المواطنين والشعوب والكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك، فإن الميثاق الأخلاقي للصحافة الاستقصائية يجب أن ينص على التزام الصحفيين بالعمل على حماية الحريات العامة والخاصة، والكشف عن أية انتهاكات تقوم بها السلطات لهذه الحريات، باعتبار أن أي ظلم يتعرض له المواطن يُشكل خطراً على المجتمع وعلى البشرية كلها. كما أن هذا الدور يجعل الصحفيين يشعرون أنهم حراس الحرية الذين يُدافعون عنها في مواجهة السلطة، وهذا يُعزز مكانتهم ومهنتهم. ويمكن للصحافة الاستقصائية أن توفر الفرص للمحرومين من التعبير عن آرائهم، الذين تقوم وسائل الإعلام العالمية بتشويه صورتهم، ونشر الأكاذيب عن كفاحهم، مثل الشعب الفلسطيني. وبذلك يمكن تحقيق مفهوم "الحرية الإيجابية" الذي يفرض على الصحفيين القيام بدور في توفير المعلومات التي يُريد النظام الإعلامي العالمي إخفاءها، مثل جرائم الحروب وجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في غزة ولبنان والضفة الغربية، وجرائم الحروب التي ارتكبتها الجيش الأميركي في العراق.

لقد قامت الصحافة الأميركية بإنقاذ أميركا من حرب فيتنام عندما قامت بنشر "أوراق البنتاغون"، التي كشفت النشاط العسكري للقوات الأميركية في فيتنام، وعمليات الخداع التي مارسها الرؤساء الأميركيون على الشعب الأميركي لإخفاء حقيقة الحرب؛ مما أدى إلى خروج الجمهور رفضاً لتداعياتها، وأُجبرت الإدارة الأميركية على الانسحاب من فيتنام. ويمكن للصحافة الآن أن تُكرّر التجربة عندما يقوم الصحفيون بدورهم بكشف الحقائق عن الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في غزة ولبنان منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

الصحافة الاستقصائية وحق الجمهور في المعرفة

عندما تقوم الصحافة الاستقصائية بوظيفة الوفاء بحق الجمهور في معرفة المعلومات والحقائق التي تريد السلطات والرأسمالية إخفاءها، فإنها يمكن أن تبني مستقبلها الذي يقوم على تقديم مضمون متميز؛ إذ يقول الأكاديمي، برايان ماكناير (Brian McNair): إن الفكر الليبرالي يقوم على أن المواطنين الذين يعلمون ويحصلون على أكبر قدر من المعلومات، يعملون بشكل رشيد في السياق الديمقراطي. لكن

ماذا يمكن أن يحدث لو أن التغطية الإعلامية أصبحت محكومة بنوعية من المضمون تركز على الفضائح الجنسية والجريمة وأحداث السوق؟ وماذا يمكن أن يحدث لو أن الضغوط التجارية قد أجبرت وسائل الإعلام على أن تصبح أكثر إثارة(7)؟

لذلك يجب أن يلتزم الصحفيون الاستقصائيون بتقديم معرفة متميزة للجمهور تركز على المصالح العامة، وحماية المجتمع من الأخطار، والأحداث التي تهّم المواطنين. فالصحافة الاستقصائية ليست وسيلة تسلية، ولكنها تُقدّم المعرفة التي تُسهم في زيادة قدرة المجتمع على إصلاح الأخطاء.

ويمكن أن نلاحظ أن معظم الانتقادات الموجهة للصحافة ووسائل الإعلام تتعلق بنشر معلومات مسلية لا تُشكّل معرفة تُسهم في زيادة قدرة المجتمع على الرقابة على المؤسسات والمسؤولين. لذلك يجب أن يركز الصحفيون على المعرفة النوعية والقضايا الجادة التي تتعلق بالمصالح العامة.

نوعية المعلومات في الصحافة الاستقصائية

تحتل المعلومات مكانة مهمة في الصحافة الاستقصائية، والكثير من الدول تحمي حقّ المواطن في الحصول على المعلومات بالقانون، مثل السويد، لكن المواطن في أغلب الأحيان لا يستفيد من هذا الحقّ. لذلك، فإن الصحفيين هم الذين يقومون نيابة عن المواطنين بالبحث عن المعلومات، ولهذا يجب حماية حقّ الصحفيين بشكل عام في الحصول على المعلومات ونشرها. وكما أوضحت المحكمة العليا الأميركية في قضية حرب فيتنام، فإن الصحفي يصبح من حقّه نشر المعلومات بمجرد الحصول عليها حتى لو كانت سرية، ولا يجوز منعه من نشرها.

لكن ما مواصفات المعلومات التي يجب أن يحرص عليها الصحفيون الاستقصائيون في إنتاج أعمالهم الاستقصائية؟ تتطلب هذه المعلومات:

1. اعتماد الصحفيين على مصادر متعددة ومتنوعة في الحصول على المعلومات؛ إذ يُشكّل هذا المبدأ أساساً لاختبار صحة المعلومات. كما يجب أن تعترف المحاكم بأن الصحفي الذي حاول الحصول على المعلومات من مصادر متعددة ومتنوعة، يكون قد بذل كل جهده في التأكد من صحتها، ويُعتبر ذلك دفاعاً مقبولاً، خاصة في قضايا القذف والسب.

2. الحذر من الاعتماد المكثف على المصادر الرسمية؛ لأنها تجيد التلاعب بالمعلومات، وخداع الصحفيين، واستخدامهم لتحقيق أهدافها. كما أن بعض المسؤولين يقومون بالكشف عن معلومات تُشكل ضررًا بزملائهم في الحكومة لتصفية الحسابات، أو لتحقيق مصالح خاصة.

3. تركز معظم المواثيق الأخلاقية على الموضوعية، باعتبارها من أهم المعايير الأخلاقية الغربية، أو كما يعتبرها الأكاديمي، ديفيد مينديتش (David Mindich)، المذهب الرئيس للصحافة الأميركية (8). لكن هذا المفهوم تعرّض للكثير من النقد؛ إذ أوضحت الدراسات أن وسائل الإعلام الغربية تستخدمه لإخفاء تحيّزها؛ إذ أصبح عائقًا أمام البحث عن أدوار جديدة للصحافة، ويرتبط بذلك أيضًا مفهوم الحياد.

4. لذلك فإن مفهوم العدالة أكثر وضوحًا وقابلية للتطبيق، ويرى الباحث والأكاديمي، ليونارد راي تيل (Leonard Ray Teel)، والباحث، رون تايلور (Ron Taylor)، أن الصحفي لكي يكون عادلاً لابد أن يبحث عن كل الحقائق في القصة، وأن يتم إسنادها إلى مصادرها، وأن يتجنب تقديم رأيه الشخصي في القصة، وكذلك أن يتعد عن استخدام النعوت أو الصفات التي تُطلق على الأشخاص والمصادر، وأن يتذكر الصحفي أنه ليس مشاركًا في الحدث، بل مراقبًا له (9).

ويُضيف الأكاديمي، إدموند لامبيث (Edmund Lambeth)، شروطًا أخرى لمفهوم العدالة، من أهمها:

أ- الشمول والتكامل: أي تجنّب حذف أية حقائق ذات أهمية، فكثيرًا ما يتم إخفاء معلومات مهمة؛ مما يؤدي إلى سوء فهم، أو تحيز ضد طرف، أو ظلم يتعرّض له شخص أو جماعة أو شعب، وكثيرًا ما يظهر ذلك في الصحافة الاستقصائية.

ب- أن تكون المعلومات التي تتضمنها القصة ذات علاقة مباشرة بها، فلا يتم إقحام معلومات معينة بهدف توجيه القارئ. ويبدو ذلك واضحًا في المضمون الذي تنشره الصحف الأميركية عن العرب والمسلمين، فأى قصة يتم فيها التذكير بأحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، بالرغم من عدم وجود أية علاقة للقصة بهذه الأحداث.

ج- الأمانة مع القارئ، وعدم استخدام أساليب التضليل أو الخداع لدفعه إلى الانحياز لطرف معين.

د- هناك علاقة قوية بين الحرية والعدالة، فلا يمكن تحقيق العدالة إذا تعرّض الصحفيون لضغوط تؤثر على ما ينتجونه من مضمون(10).

ويمكن أن يتسع مفهوم العدالة للكثير من الجوانب الإيجابية التي تربط الصحافة الاستقصائية بالمجتمع، وتزيد من فاعلية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلاميون لصالحه. لذلك، أشار ميثاق الشرف النرويجي إلى وظيفة الصحافة في حماية الأفراد والجماعات ضد الظلم الذي يمكن أن يقع عليهم من جانب السلطات العامة أو المؤسسات أو المصالح الخاصة أو أية جهات أخرى.

5. الدقة: يتضمن هذا المفهوم معاني، مثل الصحة والوضوح، ولذلك يجب أن يبذل الصحفي الاستقصائي كل جهده للتأكد من صحة كل معلومة، فأى خطأ يمكن أن يُعرّض مصداقية الصحيفة للخطر.

إن الالتزام بهذه المبادئ الأخلاقية في البحث عن المعلومات ونشرها يُشكّل أساساً للدفاع عن الصحفيين في قضايا القذف والسب، وللدفاع عن حقوقهم في البحث عن المعلومات والتحري عن صحتها.

الصحافة الاستقصائية والدفاع عن مصالح المجتمع

تعرّضت وسائل الإعلام الأميركية للنقد من جانب أطراف متعددة؛ لأنها لا تقوم بدورها في كشف الخروقات والانتهاكات والفساد وسوء استغلال السلطة. فالفساد يضرب بجذوره في الكثير من المؤسسات الأميركية، لكن وسائل الإعلام لا تستطيع الكشف عن ذلك نتيجة لسيطرة الشركات متعددة الجنسية على وسائل الإعلام. ويُطلق الأكاديمي فيليب سيب (Philip Seib) على وسائل الإعلام الأميركية " كلب الحراسة النائم"(11)، ويتفق معه إدmond لامبيث؛ إذ يرى أن قيام الصحافة بدور كلب الحراسة أصبح نوعاً من الفولكلور، فالكثير من الأعمال السيئة لا يتم تغطيتها، ويُفسّر لامبيث ذلك بأن استقلال وسائل الاعلام في الولايات المتحدة الأميركية أصبح خرافة(12).

وتُثير حالة الاتحاد السوفيتي السابق الكثير من الأسئلة، فقد كان الفساد يضرب بعمق في كل أجهزة الدولة والمجتمع، حتى ظهر فجأة وحطم بنيات المجتمع كلها. وهذا التوقع يمكن أن يتحقق أيضاً في الولايات المتحدة الأميركية، والكثير من الدول، خاصة في ظل انكفاء وسائل الإعلام عن القيام بدورها في الكشف عن الخروقات والانتهاكات والفساد.

إن سيطرة الشركات العابرة للقارات في أميركا وأوروبا، وسيطرة السلطات في دول الجنوب على وسائل الإعلام، أدت إلى إعاقة تطور الصحافة الاستقصائية، وهي صحافة تستطيع أن تُحقّق نجاحًا جماهيريًا كبيرًا، لكن في الوقت نفسه لا يمكنها أن تُحقّق نجاحًا تجاريًا؛ لأنها لا تستطيع الحصول على الإعلانات التي تُمكنها من الاستمرار في الصدور. لذلك، فإن تطوير وظيفة الصحافة في الكشف عن الانحرافات والفساد يحتاج إلى تطوير مفهوم حرية الصحافة بما يؤدي إلى تحرير الصحافة من سيطرة السلطة، ومن سيطرة الاحتكارات الكبرى، والعمل على زيادة التعددية والتنوع عن طريق تشجيع إنشاء وسائل إعلامية مستقلة، وتشجيع ملكية الصحفيين للصحف، وإلزام وسائل الإعلام بالكشف عن سياستها التحريرية، وارتباطاتها التجارية وملكيتها وحَمَلَة الأسهم فيها، وكل المعلومات التي تُمكن الجمهور من تقييمها والحكم عليها. أما الدور الرئيس للصحافة الحرة فهو الكشف عن سوء استغلال السلطة؛ ذلك أن معظم الفساد يكون نتيجة لهذا الاستغلال. ويشهد الكثير من المجتمعات كيف أدى استغلال السلطة لافتقارها، وتدمير إمكانياتها ومواردها الاقتصادية. وقد ارتبط ذلك بالخصخصة، وإجبار دول الجنوب على بيع مؤسساتها الاقتصادية العامة، أي إن الفساد المحلي قد تحالف مع الفساد العالمي ليزيد دول الجنوب فقرًا على فقر.

لذلك يجب تطوير المسؤولية الأخلاقية للصحفيين نحو المجتمع، من خلال التزامهم بالكشف عن سوء استغلال السلطة، ولكن لكي يتم تطوير هذه المسؤولية الأخلاقية يجب العمل على زيادة القدرات المهنية للصحفيين من خلال التعليم والتدريب، وتحرير الصحافة من القيود السلطوية، ومن تحكم الاحتكارات الكبرى وسيطرتها.

الصحافة الاستقصائية وتغطية الجرائم والمحاكمات

تُعد تغطية أخبار الجرائم والمحاكمات القضائية من أهم مجالات عمل الصحافة الاستقصائية، وكثيرًا ما تكون الجرائم نتيجة عمليات فساد وخروقات تُهدّد المجتمع. لكن هناك مبادئ أخلاقية يجب الالتزام بها، ومن أهمها:

1. احترام قاعدة أن المتهم بريء حتى تُثبت إدانته: فكثيرًا ما تدين وسائل الإعلام المتهم، وهذا يؤدي إلى تشويه سمعته، وإثارة كراهية المجتمع له واحتقاره حتى لو تمّ الحكم ببراءته. وكثيرًا ما تشترك وسائل الإعلام مع السلطات في ممارسة الظلم

وانتهاك حقوق الإنسان ضد المعارضين في دول الجنوب. وتلجأ السلطات لإصدار قرارات حظر النشر لإجبار الصحافة على عدم نشر المعلومات التي تكشف فساد رموز السلطة، وفي الوقت نفسه إثبات التهم على مواطنين أبرياء معارضين للسلطة، أو إدانتهم ظلماً. لذلك، فإن الصحفيين يجب أن يلتزموا أخلاقياً بالكشف عن انتهاك السلطات لحقوق الإنسان، وحماية حقوق المتهمين.

2. تلتزم الصحافة بنشر أحكام البراءة، فمن حق الجمهور معرفة نتائج المحاكمات في كل مراحلها. وهنا، تبرز قضية السياسي الماليزي، أنور إبراهيم، الذي أصبح رئيساً للوزراء بعد فوزه في الانتخابات العامة، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، فقد بالغت وسائل الإعلام في الكثير من دول العالم في نشر اتهامات ضده في قضايا أخلاقية ومالية، لكنها لم تقم بنشر أحكام البراءة. والمشكلة هنا أن الجمهور عرف الاتهامات، لكنه لم يعرف أن الرجل كان بريئاً، وأن الاتهامات غير صحيحة، وهذا المثال ينطبق على الكثير من المحاكمات، خاصة عندما تتحكم السلطات في القضاء. لذلك يجب أن تلتزم الصحافة الاستقصائية بنشر دفاع المتهمين، وأحكام البراءة.

3. عدم التأثير على سلطات القضاء عن طريق ممارسة ضغوط على الشهود أو تخويفهم، وعدم محاكمة المتهم بواسطة الرأي العام. وهناك الكثير من الحالات التي توضح أن وسائل الإعلام شاركت في تثبيت التهم على المتهمين، ونشر شهادات زائفة تمّ إغراء الشهود أو ترهيبهم لتثبيت التهم بها على متهمين أبرياء. وتلك ممارسات أدت إلى التقليل من مصداقية وسائل الإعلام، وتشويه صورتها في أذهان الجمهور.

4. عدم نشر أسماء وصور الأطفال أو ضحايا الاغتصاب. ومن الواضح أن لجنة الشكاوى البريطانية أكدت على هذا المبدأ نتيجة مبالغة صحف "التابلويد" (الصحافة الشعبية) في البحث عن معلومات الاعتداءات الجنسية على تلاميذ المدارس البريطانية، وما يحدث داخل هذه المدارس من عمليات اغتصاب وشذوذ. لكن الصحف البريطانية، خاصة صحف "التابلويد"، لم تُعالج هذه المشكلة باعتبارها مشكلة اجتماعية، وبهدف الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، وإنما اهتمت بالنشر بغرض الإثارة، وحددت أسماء ضحايا الاعتداءات الجنسية من الأطفال.

5. عدم تمجيد الجريمة أو الدعوة إليها أو تشجيع العنف والمخدرات: وهذا يحتاج إلى تطوير المسؤولية الأخلاقية للصحفيين، وقدراتهم على إصدار أحكام عادلة

على الأحداث، وعدم نشر ما يُشكّل إساءة إلى الذوق العام، مثل المشاهد الجنسية، واحترام الكرامة الإنسانية للأفراد.

الصحافة الاستقصائية وحقوق الخصوصية

في الكثير من الأحيان يتم اتهام الصحافة الاستقصائية بانتهاك حقوق الأفراد في الخصوصية، الذي يعدّه البعض أساس كل الحريات، ويتعرّض الصحفيون للمحاكمات بسبب ذلك بالرغم من أن السلطة تنتهك حرمة الحياة الخاصة للمواطنين للحصول على المعلومات عن حياتهم الخاصة وأفكارهم. وتُزوّد وسائل الإعلام بالمعلومات والصور التي حصلت عليها باستخدام أجهزة التنصت والتصوير الدقيقة بهدف تشويه صورة المعارضين، أو الخصوم، أو من تغضب عليه من رموز السلطة، وفي الوقت نفسه تتهم السلطة الصحافة بانتهاك الحياة الخاصة للمواطنين بهدف فرض القيود القانونية عليها، أو تبرير محاكمة الصحفيين وإغلاق الصحف.

وبالرغم من أهمية حق الخصوصية وضرورة حمايته بالقانون، إلا أن تطوير المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للصحافة يمكن أن يحمي حرية الصحافة وحقوق الخصوصية في الوقت نفسه. لذلك يرى الباحث أن الصحفيين يجب أن يلتزموا بالمبادئ الأخلاقية التي تؤكد:

1. عدم انتهاك الأماكن الخاصة أو الملكية الخاصة: يجب أن يوازن الصحفيون بين حقهم في الحصول على المعلومات، وعدم انتهاك حرمة الأماكن الخاصة.
2. عدم نشر معلومات عن حياة الإنسان الخاصة بدون موافقته: ليس كل المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام عن الحياة الخاصة للأفراد تُحقّق مصلحة عامة، ومعظمها يدخل في إطار التسلية. لذلك يجب العمل على تطوير المسؤولية الأخلاقية للصحفيين في تقييم أهمية المعلومات والحكم على صلاحيتها للنشر.
3. عدم استخدام أجهزة التنصت والتصوير الدقيقة: تُثير هذه القضية جدلاً واسعاً؛ إذ وفرت هذه الوسائل فرصاً كبيرة للحصول على معلومات مثيرة يمكن أن تجذب الجمهور. لكن الخسائر التي تتعرّض لها وسائل الإعلام قد تكون أكبر بكثير من المكاسب، وقد تكون الخسارة الأكبر هي حرية الإعلام، وهي جزء من حرية المجتمع، ولا يمكن أن تتمتع وسائل الإعلام بالحرية في مجتمع يُعاني فيه المواطنون

من القهر والخوف. لذلك يجب ألا يستخدم الصحفيون هذه الوسائل إلا إذا كانت هناك ضرورة تُبرّر استخدامها لحماية المجتمع، أو كشف جريمة لا يمكن كشفها إلا باستخدام هذه الوسائل.

4. عدم البحث في الأوراق الخاصة للشخص أو وثائقه أو ملفاته الإلكترونية من دون موافقته.

5. عدم وضع الأشخاص تحت ضوء زائف: فقد شهدت المحاكم الأميركية الكثير من القضايا التي كان محورها أشخاصاً أبرياء لا صلة لهم بالموضوع تمّ تصويرهم بما يُعطي انطباعاً زائفاً عنهم، أو يُثير الشبهات ضدهم، أو إدانتهم بجريمة أو بعمل شائن لم يقترفوه.

6. يجب أن يميز الصحفيون بين الشخص العادي الذي لا توجد هناك مصلحة للمجتمع في الكشف عن حياته الخاصة، والشخص العام الذي تُؤثر حياته الخاصة على دوره ووظيفته وعمله، ومن حق المجتمع أن يتأكد من نزاهته وصلاحيته للقيام بالوظيفة.

7. أن يحرص الصحفيون على احترام كرامة الإنسان وسمعته وشرفه: فتطوير المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للصحفيين يمكن أن يزيد احترام المواطنين للصحفيين، ويُسهّم في تشكيل صورة إيجابية عنهم، كما أن هذا المبدأ يحمي الصحفيين من الكثير من قضايا السب والقذف.

8. احترام حقّ الأفراد في الرد على ما يُنشر عنهم، ويرى الباحث أن من حق المجتمع أن يعرف ردّ كل مواطن، وأن يطلب الصحفي من الشخص أو الجماعة الردّ على أية اتهامات، باعتبار أن ذلك حقّ للجمهور. وهذا يوفر للصحفي وسيلة للدفاع في القضايا عندما يطلب من المواطن أو المسؤول الردّ على المعلومات، ويُعد ذلك دفاعاً مقبولاً.

الصحافة الاستقصائية والعلاقة بمصادر المعلومات

تُثير العلاقة مع مصادر المعلومات إشكاليات كثيرة للصحافة الاستقصائية، لذلك يجب تطوير المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للصحفيين الاستقصائيين في تعاملهم مع المصادر، ومن أهم المبادئ التي يجب الالتزام بها:

1. استخدام وسائل عادلة في الحصول على المعلومات، فذلك هو الأصل في عمل الصحفيين. كما أن استخدام الوسائل العادلة والمباشرة يزيد من مصداقية الصحفيين.

2. يرتبط بهذا المبدأ عدم استخدام وسائل الخداع في الحصول على المعلومات إلا بشروط محددة، أهمها: أن تكون هذه الوسائل هي الطريقة الوحيدة للحصول على المعلومات، وأن تكون لهذه المعلومات أهمية كبيرة للتحقيق الذي يقوم به الصحفي، وتُشكل أدلة واضحة وقاطعة على وجود حالة انحراف أو فساد أو عمل يضرُّ بالمجتمع. ويجب أن يكون الصحفي على استعداد لأن يكشف للجمهور بوضوح عن الأساليب التي استخدمها للحصول على المعلومات، وأن يتحمّل الصحفي والمؤسسة التي ينتمي لها المسؤولية عن نشر هذه المعلومات، وأن يُقرّر الصحفي ومؤسسته أن الضرر الذي يتم منعه نتيجة لنشر المعلومات يفوق الضرر الناتج عن استخدام وسائل الخداع.

3. عدم تقديم الصحفيين أنفسهم للمصادر باستخدام صفات غير صفاتهم المهنية، إلا إذا كان ذلك يُحقّق مصلحة عامة، ولا يمكن الحصول على المعلومات بأية وسيلة أخرى.

4. احترام الصحفيين لوعودهم للمصادر؛ لأن بناء علاقة ثقة واحترام بين الصحفيين ومصادرهم يُشكّل أساساً لتدفق المعلومات إلى الجمهور، وقيام وسائل الإعلام بوظائفها في المجتمع.

5. إسناد المعلومات لمصادرها: يُشكّل هذا المبدأ التزاماً أساسياً للصحفيين؛ إذ من حقّ الجمهور معرفة مصادر المعلومات، لكن هذا المبدأ أدى إلى اعتماد الصحفيين بشكل مكثف على المصادر الرسمية والنخبوية التي تُجيد التعامل مع الصحفيين، وإهمال الكثير من المصادر التي يمكن أن تُقدّم معلومات أكثر أهمية.

6. عدم الكشف عن أسماء المصادر التي تطلب عدم الكشف عن أسمائها (سر المهنة). وهذا المبدأ يكتسب أهمية كبيرة للصحفيين الاستقصائيين؛ إذ إن عدداً من المصادر التي تملك معلومات ووثائق عن الفساد تكون مستعدة للكشف عنها للصحفيين بشرط عدم الكشف عن أسمائها خوفاً من العقوبات، أو فقد مناصبها. لذلك لا بد من المحافظة على هذا المبدأ لمصلحة الجمهور، وقد تعرّض الصحفيون

لعقوبات بسبب رفضهم الإجابة على أسئلة المحققين والمحاكم حول المصادر. لكن هذا المبدأ أدى إلى بعض النتائج السلبية، مثل الاعتماد على المصادر المُجهَّلة، وفَبَرَكَة القصص. لذلك يجب أن يلتزم الصحفيون أخلاقياً بالاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة، والعمل على التأكد من صحة المعلومات التي تطلب مصادرها عدم الكشف عنها.

7. عدم نشر المعلومات التي يطلب مصادرها عدم الكشف عنها، لكن السلطات أساءت استخدام هذا المبدأ؛ إذ يقوم الوزراء والمتحدثون الرسميون بإبلاغ الصحفيين بالمعلومات ثم يطلبون عدم نشرها، ويُمْنَع الصحفيون من نشرها حتى لو حصلوا عليها من مصادر أخرى وطلبت هذه المصادر عدم الكشف عن أسمائها، وكثيراً ما يتعرَّض الصحفيون للخداع لمنعهم من نشر المعلومات.

8. احترام الملكية الفكرية وحقوق الملكية؛ إذ تُعد سرقة أفكار الآخرين وإنتاجهم الفكري من أخطر الإساءات الموجهة لمهنة الصحافة. لذلك يجب أن يَنْسَب الصحفي هذه الأفكار لأصحابها.

التضامن المهني وتطوير الصحافة الاستقصائية

لكي نتمكن من تطوير الصحافة الاستقصائية يجب أن نُطوِّر التزام الصحفيين بالدفاع عن حقوقهم، والتضامن مع أي صحفي يتعرَّض لتقييد حريته. لذلك يجب أن يُكافح الصحفيون لضمان هذه الحقوق:

1. الحق في تغطية الأحداث، خاصة خلال الحروب والثورات، والتضامن لحماية هذا الحق باعتباره يُشكِّل ضماناً لحق الجمهور في المعرفة، ويشمل ذلك عدم المساس بأمن الصحفيين أو تهديدهم.

2. الحق في الحصول على المعلومات، ويشمل ذلك الاطلاع على الوثائق الحكومية والتقارير، ولا يجوز فرض السرية على الوثائق التي تمس الأمن القومي لأكثر من 50 عاماً. كما يشمل ذلك الحق في حضور الاجتماعات العامة.

3. حماية الصحفيين من التدخل الخارجي بهدف التأثير على قرارات النشر، سواء كان ذلك من السلطة أو من أصحاب المصالح والشركات، ويلتزم الصحفيون بمقاومة أية ضغوط خارجية.

4. عدم إجبار الصحفي على إفشاء مصادر معلوماته، أو نشر ما يتعارض مع ضميره. وهذا المبدأ يمكن أن يُسهم في زيادة مصداقية الصحافة الاستقصائية وقوة الصحفيين في مواجهة ملاك الصحف أو الوسائل الإعلامية عموماً.

الصحافة الاستقصائية والتعامل مع المعلنين

في الكثير من الأحيان يتم استخدام الإعلانات لمنع الصحف ووسائل الإعلام المختلفة من الكشف عن المعلومات التي ترتبط بفساد الشركات كما حدث في الفضائح المالية للشركات الأميركية عام 2006، كما أن الصحف نشرت البيانات عن أرباح الشركات، وبذلك أسهمت في خداع الجمهور. ونتيجة لتطور ظاهرة الاحتكار والتركيز في وسائل الإعلام الغربية، وسيطرة الشركات على الصحف وشبكات التلفزيون، قامت الشركات متعددة الجنسيات باستخدام إعلاناتها لتمويل الوسائل الإعلامية التي تملكها أو تسيطر عليها، وحرمان الوسائل الإعلامية الأخرى؛ مما أدى إلى تزايد أزمتها وإجبارها على الاندماج في وسائل أخرى.

كما أن الشركات تنشر إعلاناتها في وسائل الإعلام التي تعمل لإخضاع الجمهور للرأسمالية، وتنشر الثقافة الاستهلاكية التي توفر البيئة المناسبة لسيطرة هذه الشركات، ولمنع وسائل الإعلام من نشر أية معلومات يمكن أن تكشف الفساد في الشركات كما حدث خلال الفضائح المالية 2008، وأثر ذلك على الصحافة الاستقصائية؛ إذ إن الشركات العملاقة لا تريد نفوذاً لهذه الصحافة التي تنشر الوعي بأهمية الشفافية والرقابة والمحاسبة والمسؤولية الاجتماعية.

ويُشير ذلك إلى أهمية أن تقوم الصحافة الاستقصائية بالكشف عن أية انحرافات وفساد داخل الصحافة ووسائل الإعلام نفسها وقيامها بالتأثير على الجمهور لصالح الرأسمالية. فقد ظهر واضحاً أن هذه الوسائل تعمل لإخفاء مساوئ الرأسمالية وإفقارها للشعوب. لذلك يجب أن يلتزم الصحفيون أخلاقياً بمقاومة تدخل المعلنين أو شركات الإعلانات في شؤون التحرير، أو التأثير على القرارات التحريرية، والالتزام بالتمييز بوضوح بين المواد التحريرية والإعلانات. كما يجب البحث عن وسائل لتمويل الصحف والوسائل الإعلامية الاستقصائية نظراً لأهميتها لحماية المجتمع. ويمكن التفكير في التوزيع العادل للإعلانات الحكومية للتقليل من آثار استخدام

الإعلانات بشكل يؤثر على استقلال وسائل الإعلام، ويؤدي إلى تحكُّم الشركات فيها. كما يجب أن يُكافح الصحفيون لكشف أية وسيلة إعلامية تنشر معلومات زائفة نتيجة لضغط المعلنين.

أخلاقيات الصحافة الاستقصائية في تغطية الصراعات والحروب

تُشكّل الصراعات الداخلية والعالمية فرصة للسلطات للتحكُّم في وسائل الإعلام، واستخدامها في التلاعب باتجاهات الرأي العام وإخفاء الحقائق. وبالرغم من أن الصحافة الأميركية أنقذت أميركا من حرب فيتنام عندما قامت بنشر "أوراق البتاغون" التي تكشف الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الأميركية ضد الشعب الفيتنامي، إلا أن وسائل الإعلام الأميركية لم تتمكن من مواصلة هذا العمل، والقيام بوظيفتها في البحث عن الحقائق التي حاولت السلطات إخفاءها خلال الغزو الأميركي لأفغانستان والعراق، ولم تنقل -إلا فيما ندر- صور الانتهاكات التي ارتكبتها ضد الشعبين، الأفغاني والعراقي، والتي تُشكل جرائم ضد الإنسانية.

وتبنّت وسائل الإعلام الأميركية الإستراتيجية الدعائية التي صمّمتها الإدارة الأميركية حول أسلحة الدمار الشامل لتبرّر العدوان الأميركي على العراق. كيف يمكن تفسير ذلك: هل نام كلب الحراسة الأميركي بعد حرب فيتنام؟ يمكن أن نُفسّر ذلك بأن الشركات العابرة للقارات سيطرت على وسائل الإعلام في الغرب، ومنعتها من القيام بوظيفتها في كشف الحقائق التي تحاول الإدارة الأميركية إخفاءها، وحدث تحالف بين الإدارة الأميركية وهذه الشركات. كما أن وسائل الإعلام الغربية كانت متحيزة لإسرائيل في تغطية الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، واعتمدت بشكل مكثف على المصادر الإسرائيلية التي استخدمت هذه الوسائل لنشر الدعاية والتلاعب باتجاهات الرأي العام، ونشر روايات زائفة رُوّج لها جهاز الدعاية الإسرائيلي، مثل قصص "قطع رؤوس الأطفال"، و"اغتصاب النساء الإسرائيليات"، التي تبث زيفها في الكثير من التحقيقات الاستقصائية.

من جانب آخر، قامت وسائل الإعلام في الدول التي شهدت صراعات داخلية بتبني دعاية السلطة، وحرّضت على ارتكاب العنف ضد المعارضين، وتلفيق التهم لهم، وإخفاء الحقائق عن انتهاكات السلطة لحقوق الإنسان وتعذيب المعارضين. وهذا يعني أن العالم يحتاج أن تقوم وسائل الإعلام بدورها في كشف الحقائق خلال

الحروب والصراعات الداخلية والعالمية لحماية الإنسانية وقيمها. لذلك يجب صياغة ميثاق أخلاقي يلتزم به الإعلاميون في تغطيتهم للحروب والنزاعات يتضمن:

1. الالتزام بتغطية الأحداث للوفاء بحق الجمهور في المعرفة، وهي الوظيفة الرئيسية لعمل الصحفيين.

2. الالتزام بحرية الإعلام والدفاع عن استقلال وسائل الإعلام، ووظيفتها في نشر الحقائق.

3. رفض استخدام الصحفيين لنشر الدعاية وتضليل الجمهور أو نشر قصص زائفة.

4. الحرص على مصداقية وسائل الإعلام وصورتها في أذهان الجمهور، باعتبارها وسائل للإعلام وليس للدعاية.

5. الحرص على العدالة في تغطية الأحداث والبحث عن الحقائق.

6. رفض الجرائم ضد الإنسانية، مثل القتل الممنهج والتهجير القسري والظلم، والالتزام بالكشف عن هذه الجرائم، وإدانة مرتكبيها.

7. الالتزام ببذل كل جهد للتأكد من صحة الوثائق التي يقوم الصحفيون بنشرها، ونقدها داخليًا وخارجيًا.

8. الالتزام بعدم تبرير أي عدوان أو جرائم ضد الإنسانية.

9. الالتزام بعدم نشر أية اتهامات للمعارضين في النزاعات الداخلية تُبرّر للسلطة انتهاك حقوقهم، أو تُبرّر تعذيبهم، أو إلحاق الضرر بهم.

4. الصحافة الاستقصائية: رؤية للمستقبل

يمكن للصحافة الاستقصائية أن تُسهم في بناء مستقبل الصحافة والإعلام، واستعادة المصداقية المفقودة، وكثيرًا ما يتعرّض الصحفيون للإغراءات المادية باستخدام التفضيلات والمزايا وحتى الرشاوى لعدم نشر ما يحصلون عليه من معلومات عن الفساد في الشركات ومؤسسات الدولة.

لذلك، فإن التزام الصحفيين أخلاقيًا برفض أية محاولة للتأثير على عملهم، وإعلان تلك المحاولات للجمهور يُسهمان في زيادة مصداقية الصحافة واستعادتها لدورها

التاريخي، ووظيفتها في حماية المجتمع والدفاع عن مصالحه. وهنا، يجب أن يبدأ الإعلاميون مرحلة جديدة من العمل لتطوير وظائف الإعلام في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، ومن أهمها الكشف عن الحقائق التي تعمل السلطات على إخفائها وفاءً بحق الجمهور في المعرفة، وحمايةً لمجتمعاتهم من الانحرافات والفساد.

لكن هل ينطبق ذلك على وسائل الإعلام الجماهيرية وحدها؟ إن وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية شكلت بديلاً للإعلام التقليدي، وأهم ما يميز هذه الوسائل أنها أكثر حرية وشجاعة في نشر مواد لا تستطيع وسائل الإعلام التقليدية نشرها. لقد أصبح الجمهور يعتمد بشكل مكثف على هذه الوسائل، خاصة فيما يتعلق بوظيفة كشف الانتهاكات والخروقات والفساد وتغطية الحروب وكشف الجرائم ضد الإنسانية. لكن معظم هذه الوسائل، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي، لا يُنتج مضمونها إعلاميون مهنيون يقومون بدورهم في التحري والتأكد من صحة المعلومات، بل يُنتج هذا المضمون مواطنون صحفيون.

وبالرغم من قيام وسائل الإعلام الجديد بخلق حالة توازن مع وسائل الإعلام التي تُسيطر عليها السلطات والشركات متعددة الجنسيات، إلا أن فضاء الإنترنت يفتح المجال لنشر المعلومات الزائفة والدعاية، ويتيح للكثير من الأطراف التلاعب باتجاهات الرأي العام. لذلك يُقدّم الباحث هذه الأسس التي يمكن أن تقوم عليها مرحلة كفاح جديدة لمستقبل الصحافة والإعلام:

1. إطلاق حرية وسائل الإعلام التقليدية (الصحافة والإذاعة والتلفزيون) لتُشكل مضموناً يمكن أن يجذب الجمهور ويُشبع احتياجاته.
2. التزام الإعلاميين بأخلاقيات الإعلام لزيادة جودة المضمون الذي يُقدّمونه للجمهور.
3. العمل لزيادة مصداقية وسائل الإعلام.
4. تطوير وظائف وسائل الإعلام، ومن أهمها وظيفة تحذير المجتمعات من المخاطر التي تُهدّد وجودها وكشف الانحرافات والفساد.
5. تطوير الصحافة الاستقصائية وقيام الإعلاميين بالدفاع عن حقوق المواطنين وحماية الحريات العامة.

خاتمة

أظهرت الدراسة أن تطوير الصحافة الاستقصائية يمكن أن يُشكّل بداية مرحلة جديدة لبناء مستقبل الصحافة الورقية ووسائل الإعلام المختلفة؛ إذ أصبحت الشعوب تحتاج إلى صحافة تكشف الظلم الذي انتشر في العالم، وأصبح يُهدّد البشرية كلها. ومن أهم تجليات هذا الظلم الجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة، فالذي يمتلك القوة يستخدمها بدون أخلاق وقيم، أو التزام بأحكام القانون الدولي. كما أن الولايات المتحدة الأميركية أجبرت الدول الضعيفة على الخضوع لمتطلبات الرأسمالية، ومكنت شركاتها العابرة للقارات من فرص السيطرة على الاقتصاد العالمي. وانتشر الفساد في معظم الدول، فأصبح يُهدّد بانهيار الاقتصاد في الدول التي لم تعد قادرة على سداد فوائد ديونها.

ويوفر هذا الوضع إمكانيات لتطوير الصحافة الاستقصائية التي يمكن أن تقوم بدور مهم في كفاح الشعوب من خلال كشف الفساد وسوء استغلال السلطة، واستخدام القوة في الظلم. كما أن الإنترنت يمكن أن توفر إمكانيات جديدة لتطوير الصحافة الاستقصائية؛ إذ يجب أن تُدرك السلطات أن وسائلها القديمة في تقييد حرية الإعلام لم تُعد ذات جدوى في عصر ثورة الاتصال. وبات من الأفضل أن تكون هناك صحف ورقية وإلكترونية وقنوات تليفزيونية تلتزم بأخلاقيات الإعلام، وتعمل على توفير المعرفة للجمهور؛ لأن المعرفة هي أساس القوة الاقتصادية. ولا يمكن مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين دون أن تتدفق المعرفة إلى الجمهور بشكل منتظم ليكتشف الناس الفرص، ويواجهوا المخاطر.

لذلك يجب تطوير المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، وتطوير وظائفها، ومن أهمها وظيفة حراسة مصالح المجتمع، والدفاع عنه بكشف الانتهاكات والخروقات والفساد، وهو ما يُسهم في تقديم مضمون متميز يجذب الجمهور. كما أن التزام الصحفيين بمسؤوليتهم الاجتماعية ووظيفتهم يزيد ثقة الجمهور فيهم، ويُشكّل صورة إيجابية عنهم، باعتبارهم المدافعين عن مصالح المجتمع، ووكلاء الجمهور في تحقيق حقه في المعرفة والحصول على المعلومات. لذلك، فإن هناك حاجة إلى جيل جديد من الموائيق الأخلاقية التي تُشكّل مسؤولية وسائل الإعلام والصحفيين نحو المجتمع، وتؤدي إلى زيادة جودة المضمون الذي تُقدّمه هذه الوسائل. ويجب أن تؤكد هذه الموائيق على:

1. الوفاء بحق الجمهور في المعرفة يُشكّل الوظيفة الأولى لوسائل الإعلام وللصحفيين، ولذلك يجب أن يتحمّل الصحفيون مسؤوليتهم في البحث عن المعلومات من مصادر متعددة ومتنوعة، والتأكد من صحتها ودقتها، والعمل على تحقيق العدالة بنشر كل جوانب القصة، وآراء الأطراف المختلفة، وعدم التحيز لطرف، أو إخفاء المعلومات بهدف التلاعب باتجاهات الجمهور، أو إضافة معلومات لا تتعلق بشكل مباشر بالقصة.

2. كشف وسائل الإعلام والصحفيين للانتهاكات والخروقات والفساد يُشكّل دفاعاً عن المجتمع، وحمايةً له من الانهيار، لكن القيام بتلك الوظيفة يتطلب الالتزام بمنظومة أخلاقيات وقيم تحمي العدالة، ومن أهمها حماية الخصوصية، وعدم استخدام أجهزة التنصت والتصوير الدقيقة إلا إذا كانت تلك هي الوسيلة الوحيدة للحصول على معلومات يُمثّل الكشف عنها مصلحة للمجتمع وحماية له.

3. قيام الصحفيين بوظيفتهم في الحصول على المعلومات يحتاج إلى بناء علاقة إيجابية مع المصادر تهدف إلى ضمان تدفق المعلومات، ومن أهمها احترام الصحفيين لعودتهم للمصادر، وعدم الكشف عن أسمائهم إذا ما طلبوا ذلك، وعدم نشر المعلومات التي يطلبون عدم نشرها، وعدم استخدام وسائل الخداع.

4. بناء سمعة الصحافة وصورتها الإيجابية في أذهان الجمهور ضرورة لمستقبل وسائل الإعلام، خاصة الصحافة الاستقصائية. لذلك يجب أن يرفض الصحفيون أية ضغوط خارجية للتأثير على قراراتهم بنشر المعلومات، سواء من السلطات أو الشركات. كما يجب البحث عن وسائل جديدة لتمويل الصحف ووسائل الإعلام لحمايتها من تأثير المعلنين، أو استخدام الإعلانات لمنع نشر المعلومات التي تكشف فساد الشركات.

5. لكي يتمكن الصحفيون من زيادة مصداقيتهم يجب أن يحرصوا على كرامة مهنتهم ونزاهتها برفض أية رشوى، أو معاملة تفضيلية، أو أية أساليب تستهدف التأثير على قراراتهم ودورهم ووظائفهم.

إن بناء مستقبل الصحافة ووسائل الإعلام يحتاج إلى أفكار جديدة وجريئة، وبناء علاقة إيجابية مع الجمهور. ويمكن أن تكون الأخلاقيات من أهم المقاربات التي تُعيد للصحافة دورها ووظائفها، وتبني لها صورة إيجابية، كما أنها ضرورة لحماية الصحفيين، والدفاع عن حرية الإعلام.

المراجع

- (1) Hugo De Burgh, Investigative Journalism: Context and Practice (London: Routledge ,2000), 3.
- (2) Silvio Waisbord,
- (3) De Burgh, Investigative Journalism, 22-24.
- (4) فايزة يخلف، «الصحافة الاستقصائية: المعايير المهنية والأخلاقية»، جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج لمجلة التعاون لدول الخليج العربية، 15 سبتمبر/ أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، <https://tinyurl.com/3swaz2rt>.
- (5) سليمان صالح، «هل يشهد العالم العربي نهضة صحفية جديدة؟!»، الجزيرة مباشر، 24 يونيو/ حزيران 2023، (تاريخ الدخول: 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، <https://tinyurl.com/4jtv94zb>.
- (6) Denis McQuail, Mass Communication Theory, (London: Sage publication,1989), 116-118.
- (7) Brian McNair, The sociology of Journalism (USA: Oxford University Press,1998), 23-45.
- (8) David Mindich, Just the Facts, How “Objectivity” Came to Define American Journalism, (New York: New York University Press,1998), 1-2.
- (9) Leonard Teel, Ron Taylor, Into the Newsroom: An Introduction to Journalism (Manchester: The Globe Press,1988), 39-44.
- (10) Edmund Lambeth, Committed Journalism: An Ethic for the Profession, (USA: Indiana University Press ,1992), 27-45.
- (11) Philip Seib, Campaigns and Conscience: The Ethics of Political Journalism, (London: Prager,1994), 2-3.
- (12) Lambeth, Committed Journalism, 40-45.

دراسات وأبحاث

فاعلية أدوار النخبة العربية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ورؤيتها لأولويات القضية الفلسطينية (2023-2025)

The Effectiveness of the Arab Elite's Roles During the Israeli War on Gaza and Their Conception of the Priorities of the Palestinian Cause (2023–2025)

* عبد الحكيم أحمين - Abdelhakim Ahmaine

ملخص:

تبحث الدراسة فاعلية الأدوار التي اضطلعت بها النخبة العربية، خلال الحرب الإسرائيلية على غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وتستقصي المبادرات التي سارعت إليها هذه الفئة المجتمعية في سياق مواجهة جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. وترصد أولويات النخبة، والرؤى التي تُؤطر مبادراتها ونشاطها الفكري، وعلاقاتها بمحيطها السياسي والاجتماعي المحلي والدولي. وتفترض الدراسة أن اختلاف المرجعيات الفكرية والأيدولوجية للنخبة العربية أسهم في انقسام مواقفها وصراع الأدوار خلال الحرب، بل لم تُبدع إستراتيجية جديدة تُعزز الوحدة الفلسطينية وتُبني تياراً أممياً يُدافع عن عدالة القضية الفلسطينية. وتعتمد الدراسة منهجاً مركباً يجمع بين التحليل الإحصائي والمنهج الوصفي المسحي لتحديد حالة النخبة العربية وأدوارها، وقياس فاعلية أدائها في مواجهة الإبادة الجماعية، من خلال استطلاع رأي لعيّنة قصدية بلغ عددها 414 مبحوثاً، بينهم مفكرون وأكاديميون وباحثون وسياسيون وإعلاميون وعلماء دين وفنانون وغيرهم. واستعانت الدراسة أيضاً بنظرية الدور إطاراً معرفياً لفهم وتفسير خصائص الأدوار التي قامت بها النخبة العربية. وخلصت إلى العديد من النتائج التي كشف بضعها عن فاعلية كبرى في أداء النخبة لأدوارها في المجالات الثقافية والإعلامية والحقوقية. وفي المقابل، تميّزت النخبة بالضعف في أداء أدوارها في المجال السياسي، وفي المجال الوجداني، والتفكير الإستراتيجي. وقد كان رضا المبحوثين أقل من الثلث (30%) إزاء أداء النخبة في بناء تصور تحرري فلسطيني بالتعاون مع الفلسطينيين، وأقل من المتوسط (46%) في نشر الوعي عربياً وعالمياً بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأكثر من الثلث (40%) في الدفاع عن القضية الفلسطينية عامة ومواجهة مسألة الانقسام الفلسطيني خاصة. وبُينت الدراسة أن هناك شبه إجماع بين المبحوثين (93%) على تأثير الاختلاف السياسي بين الدول العربية في قراءة ورؤية النخبة العربية للحرب

* د. عبد الحكيم أحمين، باحث في علوم الاتصال والإعلام، قطر.

Dr. Abdelhakim Ahmaine, Researcher in Media and Communication Sciences, Qatar.

على غزة. كما أن غالبية المبحوثين (87%) يوافقون على أن علاقات النخبة بالأنظمة الحاكمة ومراكز النفوذ والإعلام تُعزز الاختلاف بين أفراد النخبة. ويرى غالبية المبحوثين (79%) أن النخبة العربية لم تقم بدورها في تقديم وإبداع بديل جديد لخيارات المقاومة والتفاوض لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي.

كلمات مفتاحية: أدوار النخبة، فاعلية الدور، نظرية الدور، الحرب على غزة، الاحتلال الإسرائيلي.

Abstract:

This study examines the effectiveness of the roles undertaken by the Arab elite during the Israeli war on Gaza since 7 October 2023. It investigates the initiatives this societal group launched in response to the war crimes and acts of genocide targeting the Palestinian people. The research identifies the priorities of the elite, the visions that frame their initiatives and intellectual activity, and their relationships with local, regional and international political and social environments. The study posits that divergent ideological and intellectual reference points among the Arab elite have contributed to fragmented positions and contested roles during the war. Furthermore, it argues that the elite failed to develop a new strategy that could enhance Palestinian unity or foster a global movement in support of the justice of the Palestinian cause. Methodologically, the study adopts a mixed approach that combines statistical analysis with a descriptive survey method to assess the condition of the Arab elite and evaluate the effectiveness of their performance in confronting genocide. This was based on a purposive sample of 414 respondents, including intellectuals, academics, researchers, politicians, media professionals, religious scholars, artists, and others. The study also employs role theory as an analytical framework for understanding and interpreting the nature of the roles assumed by the Arab elite. The study arrives at several findings, including evidence of strong elite engagement in the cultural, media and human rights spheres. In contrast, it reveals weakness in political performance, strategic thinking and efforts toward unity. Fewer than one-third of respondents (30%) expressed satisfaction with the elite's performance in articulating a Palestinian liberation vision in coordination with Palestinians. Less than half (46%) evaluated the elite's role positively in raising awareness about Israeli occupation across the Arab world and internationally, while just over one-third (40%) acknowledged its

role in defending the Palestinian cause and addressing internal Palestinian divisions. The study also found near consensus among respondents (93 %) that political divisions between Arab states influence the elite's understanding and framing of the war on Gaza. Additionally, a large majority (87 %) agreed that the elite's ties to ruling regimes, centres of power and media institutions exacerbate internal divisions. Moreover, 79 % of respondents believe that the Arab elite have failed to present or develop a viable alternative to the binary of resistance and negotiation as a pathway for liberating Palestine from Israeli occupation.

Keywords: Elite Roles, Role Effectiveness, Role Theory, War on Gaza, Israeli Occupation.

مقدمة

أثارت الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2003، وانعطفاتها نحو الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، أسئلةً وجدلاً كبيرين بشأن مسؤولية الفاعلين السياسيين ومؤسسات النظام الرسمي العربي، ودور منظمات المجتمع المدني والهيئات الحزبية وقادة الفكر والرأي، والنخبة العربية خصوصاً، في المبادرة لمواجهة آثار هذه الإبادة، والمساهمة لاحتواء تداعياتها الإنسانية والحقوقية والاقتصادية والسياسية والإعلامية، وتعزيز صمود الفلسطينيين. ويتعاضد هذا الدور في ظل سياسة الحصار الشامل الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، وتدمير جميع المرافق ومقومات الحياة الإنسانية، وإقرار سياسات علنية للتهجير القسري للسكان ("وكالة الهجرة الطوعية") خارج غزة، لاسيما بعد فشل المجتمع الدولي بمؤسساته المختلفة في إيقاف الحرب والإبادة الجماعية. فقد ظلت إسرائيل تحظى بالدعم الغربي العسكري والمالي والسياسي والدبلوماسي والإعلامي طوال فترة الحرب، بل وفي جميع مراحل الإبادة الجماعية التي بلغت ذروتها باستخدام سلاح التجويع والتعطيش والحرمان من العلاج، والذي يؤدي إلى قتل المواطنين ويُسبب أذى جسدياً ونفسياً لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني.

وفي ظل ظروف الحرب والإبادة التي تشهدها الأزمات المختلفة (الإنسانية والنفسية والخدمائية والأمنية...)، يصبح دور النخبة ومسؤوليتها أكثر أهمية ليس فقط في التنوير وتشكيل الآراء إزاء التهديدات الوجودية، من خلال كشف جرائم الحرب والإبادة وتوثيقها، وإنما بالانخراط في إنتاج مبادرات قد تُسهم في الضغط على صناع القرار السياسي باتجاه تغيير مسارات الحرب، وأيضاً الاندماج الفاعل في النسيج المجتمعي لقيادة تطلعات الجمهور في التحرر من الهيمنة الإسرائيلية ومحاولات صَهْنَةِ المنطقة العربية. ويبدو أن هذا الدور والمسؤولية يواجهان اليوم تحديات كثيرة تُجسدها طبيعة المرحلة السياسية الراهنة التي تعيشها دول المنطقة، خاصة بعد نكوص تجارب الانتقال الديمقراطي إثر الثورات المضادة للربيع العربي، منذ منتصف العام 2013، والتي أدت إلى ترسيخ السلطوية وأمننة المجال العام والحياة السياسية بدل إرساء مؤسسات النظام الديمقراطي. وقد أُلقت هذه الحالة السياسية بتأثيراتها

على فاعلية أدوار النخبة العربية التي باتت فئة منها تعيش إما حالة انصهار مع البنية السلطوية للدولة وتكريس أطروحة "الشأن المحلي أولاً"، وإما حالة الانكفاء على الذات والانعزال عن المجتمع والنأي بالنفس عن القضايا التي تمس شعوره الوطني والقومي والديني، وإما حالة النشاط الرقمي والحراك الميداني التي قد تؤدي بالفاعل النخبوي إلى الإقصاء والتهميش أو العقوبة السجنية.

وعلى الرغم من تأثيرات هذه الحالة في دور النخبة العربية وموقعها خلال الأزمات، والجدل الذي أثاره البعض حول الجدوى من هجوم "طوفان الأقصى"، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، على مستوطنات إسرائيلية بغلاف غزة، وكذلك كُلفته الإنسانية وتداعياته الجيوستراتيجية، فإن الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في غزة أظهرت تفاعل فئات واسعة من النخبة العربية مع تداعيات الحرب عبر إجراءات ومبادرات مختلفة. وفي هذا السياق، تحاول الدراسة استكشاف أشكال هذا التفاعل ومستوياته وأبعاده، ودور الفئات النخبوية المؤثرة في مبادراته، خاصة في ظل اتساع حركة الاحتجاجات الشعبية في البيئة الرقمية وعلى أرض الواقع في عدة بلدان عربية وأجنبية.

1. اعتبارات منهجية ونظرية

إشكالية الدراسة وفرضياتها

تستقصي الدراسة، من خلال استطلاع للرأي، الأدوار التي اضطلعت بها النخبة العربية وفاعليتها، خلال الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وترصد الإجراءات والمبادرات التي سارعت إليها هذه الفئة المجتمعية لمواجهة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، وجرائم الحرب المختلفة بدءاً بالحصار، ثم القتل الواسع والممنهج للمدنيين. وقد توسّعت هذه الجرائم لتشمل تدمير البنية التحتية (الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والدينية وجميع المرافق الضرورية لاستمرار الحياة الإنسانية)، وكذلك تدمير المساكن وحرق خيام النازحين، وانتهت بسياسة التجويع والتعطيش والحرمان من العلاج والدواء، ثم التشريد والتهميش القسري للسكان. وقد أثارت هذه الجرائم، التي تنتهك قوانين الحرب والنزاع وما يُعرّف بالقانون الدولي الإنساني، احتجاجات واسعة في أوساط

مختلفة من الرأي العام المحلي والدولي، خاصة من قِبل طلاب الجامعات والمعاهد الدولية، وكذلك المنظمات الحقوقية والهيئات الحزبية، وشعوب بلدان عربية وأجنبية. وتفترض الدراسة في سياق استكشاف فاعلية أدوار النخبة العربية خلال مجريات وتطورات الحرب، واستقصاء المبادرات التي أقدمت عليها لمواجهة الإبادة الجماعية، أن هذه النخبة:

1- قامت بأداء أدوارها في المجالات الإعلامية والثقافية والحقوقية بفاعلية في دعم السردية الفلسطينية، وتعرية السردية الصهيونية ورصد مخاطرها وكشف جرائم الجيش الإسرائيلي في الحرب على غزة.

2- أدت أدوارًا متميزة في تفسير وتحليل الأحداث خلال الحرب، في مقابل ضعفها في اقتراح إجراءات عملية يستفيد منها الشعب الفلسطيني والمقاومة ميدانيًا.

3- انقسمت مواقفها وأدوارها خلال الحرب على غزة بسبب اختلاف المرجعيات الفكرية والأيدولوجية لأفرادها، وكذلك بالنظر لاختلاف مواقف دولهم من المقاومة وسياسة التطبيع.

4- لم تستغل جرائم الحرب، والإبادة الجماعية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، في إبداع إستراتيجية جديدة تُعزّز الوحدة الفلسطينية وتبني تيارًا أمميًا يُدافع عن عدالة القضية الفلسطينية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة، التي تستطلع آراء عينة من أفراد النخبة العربية بشأن فاعلية أدوار هذه الفئة المجتمعية في الحرب على غزة، إلى:

- التعرف على طبيعة وأنواع الأدوار والمهام والمبادرات التي قامت بها النخبة العربية، خلال مسارات الحرب والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، ومستوى فاعلية هذه الأدوار.

- تقديم النخبة العربية "تقييمًا ذاتيًا"، من خلال أفراد عينة الدراسة أنفسهم، حول الأدوار والأعمال التي لم تؤدها هذه الفئة المجتمعية، أو لم تقم بها خلال الحرب على غزة.

- التعرف على أسباب اختلاف النخبة العربية في أداء أدوارها.
- كشف مواطن القوة لدى النخبة العربية في أداء أدوارها ومسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية، ورصد مواطن الضعف من أجل تعزيز الأولى (مواطن القوة)، وتدارك نقائص الثانية (مواطن الضعف).

الإستراتيجية المنهجية

تتبع الدراسة إلى البحوث الوصفية المسحية التي تتميز بالعمق والسعة من خلال الإجابة على الأسئلة الخمسة: من وماذا وأين ومتى وكيف؟ ويسمح هذا المنظور المنهجي للباحث بالحصول على معلومات تمكنه من جمع وتصنيف البيانات وتعليلها وتفسيرها، وكشف العلاقات بينها، واستخلاص النتائج منها(1)، لتحديد حالة النخبة العربية وأدوارها وموقعها خلال الحرب على غزة، وقياس فاعلية أدائها في مواجهة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني. ويستند هذا المنظور المنهجي أيضاً إلى التحليل الإحصائي (SPSS) الذي يسمح بتحليل سمات مفردات العينة وخصائصها ودراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات. وهذا يقتضي خطوة منهجية أخرى تتمثل في أداة الاستبيان التي تُعد من أكثر أدوات جمع البيانات استخداماً في المنهج المسحي؛ إذ تسمح بانتقاء المعطيات من فئة في المجتمع، واستثارتهم بطريقة منهجية ومُقنَّنة لاستخلاص معلومات وحقائق وآراء حول الظاهرة المدروسة من خلال مجموعة من الأسئلة المرتبطة بإشكالية الدراسة(2). كما يُمثل الاستبيان، ومنهجيته في بناء هذه الأسئلة، الوسيلة التي تفرض التقيد بموضوع البحث وعدم الخروج على أطره ومضامينه(3). واعتمد الباحث أيضاً الملاحظة، والمقابلات المعمقة التي أجراها مع عدد من أفراد النخبة والمفكرين العرب(4)، خلال فترة الحرب على غزة. وتُعد المقابلة إحدى أهم أدوات البحث العلمي، التي تسمح بالحصول على بيانات ومعلومات أكثر عمقاً وثراءً من النخبة، وكذلك تُعد أكثر فاعلية في بحث الموضوعات المعقدة والمتشابكة الأبعاد أو القضايا الحساسة(5)، مثل القضية الفلسطينية، وحرب الإبادة الجماعية التي تستهدف وجود الشعب الفلسطيني.

مجتمع الدراسة وعينته

يتمثل مجتمع الدراسة في 414 مبحوثاً من النخبة العربية (6)، بينهم مفكرون وأكاديميون وباحثون وسياسيون وإعلاميون وعلماء دين وفنانون وغيرهم، وهؤلاء لهم دراية بمطالب وآمال المجتمع العربي، وأيضاً معرفة وخبرة بالقضايا التي تشغل الجمهور أو الرأي العام (7). كما يُمثل أفراد النخبة القاطرة التي تُوجّه حركة المجتمع بأسره، والركيزة التي يستند إليها الجمهور العريض في تكوين آرائه في مختلف مجالات الحياة (8) والقيام بمواقف وأدوار محددة.

واعتمد الباحث العينة العمدية (القصدية) التي يتم اختيار أفرادها من طبقة أو شريحة أو فئة اجتماعية محددة، مثل النخبة، ويسمح هذا النوع بتحديد مفردات العينة التي تتناسب مع أهداف البحث بما يتطابق مع سمات معينة لهذه الفئة، ويتم استبعاد أولئك الذين لا تتوافر فيهم تلك السمات (9). وشارك في الإجابة على أسئلة ومحاور الاستبيان 94٪ من فئات المتعلمين والمثقفين، بينهم 67٪. يتمون إلى فئات ذات تعليم وثقافة عاليين (مفكر، أكاديمي، عالم دين)؛ مما يُقدّم غنى وتنوعاً في المعلومات، والحصول على بيانات إضافية وميدانية، ويُسهّم أيضاً في فهم وتحليل النتائج وتفسيرها، واستخلاص معطيات جديدة من مجتمع النخبة نفسه وأفراد عينته. وقد أجري استطلاع الرأي خلال الفترة الممتدة من 28 يناير/كانون الثاني إلى 28 مارس/آذار 2025.

الصدق والثبات

تحرّى الباحث من صدق أداة الاستبيان وصلاحيّتها في جمع البيانات وقياس المتغيرات بدرجة عالية من الكفاءة والدقة، من خلال عرض صحيفة الاستبيان على مُحكِّمين متخصصين في علوم الاتصال والإعلام للتثبت من صدق المحتوى (10). وقد أجرى المحكِّمان تعديلات على بعض المتغيرات واقترحا بعضها الآخر؛ مما منح الاستبيان الاتساق الداخلي والتوازن في محاوره والتركيز على أهم العناصر المطلوب قياسها. كما حقّق الاستبيان الصدق الظاهري عبر مشاركة كبيرة من الفئات المتعلمة والمثقفة في الاستبيان الذي يُعدّ صادقاً إذا استُعمل للغرض الذي استُخدم من أجله واستُهدَف العينة المحددة له (11).

وتمَّ قياس ثبات الاستبيان من خلال الاتساق الداخلي الذي يقوم على مقارنة التباين في أداء المبحوثين على الاستبيان كله، الذي يُجزَّأ إلى اختبارات تساوي عدد الفقرات التي تُشكِّل الاختبار الكلي عبر الاستعانة بمعادلة "كرونباخ ألفا" التي تستعمل في الاستبيان الذي يتبنَّى سلم ليكرت (12). وقد بلغ التحقق من صدق ثبات الأداة ما بين 0.83 و0.87، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية مرتفعة جداً (13).

مدخل نظري

أولاً: إشكاليات مصطلح النخبة

أ- تعريف النخبة

في الاستعمال اللغوي، تدور معاني لفظ النخبة حول خيار القوم وأفضلهم والمختارين والمنتقن والمنتخبين في مجال من مجالات الحياة، أو علم من العلوم، أو فن من الفنون. فقد جاء في المعاجم التراثية أن الانتخاب هو الانتزاع والاختيار والانتقاء، والنخبة جمع نخب، أي خيارهم (14)، و"يُقال انْتُخِبْتُ أَفْضَلُهُمْ نُخْبَةً، وانْتُخِبْتُ نُخْبَتَهُمْ. والانتخاب هو الاختيارُ والانتقاء؛ ومنه النُّخْبَةُ، وهم الجماعة تُخْتَارُ من الرجال، فَتُنْتَزَعُ مِنْهُمْ، والنُّخْبَةُ الْمُنتَخَبُونَ من الناس، الْمُنتَقُونَ" (15)، و"في حديث علي، وقيل: عُمر، رضي الله عنهما: (وَحَرَجْنَا فِي النُّخْبَةِ)، وهم الْمُنتَخَبُونَ من الناس الْمُنتَقُونَ" (16).

وفي المعاجم الحديثة، "نخب الشيء: أخذ أحسنه وأفضله، وانتخب الشيء: نخبه، واختاره، وانتقاه، ومنه انتخب الحبوب واللاعبين وروائع الشعر، ومنه انتخب مُنتَخِبًا، والمنتخب، أي المنتقى والمختار من كل شيء (مقالات منتخبة، منتخبات شعرية، منتخبات أدبية، والمنتخب الرياضي)" (17) و"نخب نخبًا أخذ نخبة الشيء.. وانتخبه اختاره وانتقاه بإعطائه صوته في الانتخاب (محدثة) وانتزعه" (18).

ويُلاحظ هنا أن المعاجم الحديثة العربية لم تُوسِّع معاني النخبة لتشمل هيئات، أو منظمات، أو مؤسسات جديدة، تقوم بأدوار مهمة في العديد من مجالات حياة الناس. لكن المعاجم الغربية وسَّعت معاني كلمة النخبة إلى المجموعة، أو المنظمة، أو الشركة الأغنى والأقوى والأفضل تعليمًا، أو تدريبًا في مجال معين، مثل قوات النخبة العسكرية (19). ففي اللغة الفرنسية، استعملت كلمة (élite) لأول مرة في العام

1738، ويعود أصلها إلى اللغة اللاتينية (eligere)(20)، ثم توسّع مفهوم هذه اللفظة في الاستعمال اللاهوتي الغربي ليشير إلى النخبة بوصفهم من اختارهم الله(21). والنخبة هم مجموعة قليلة من الناس لديهم مكانة بارزة في المجتمع لما يمتلكونه من صفات ذات قيمة اجتماعية(22). أما في اللغة الإنجليزية (elite)، فتعني مجموعة قليلة العدد في المجتمع، لكنها ذات قوة أو نفوذ كبيرين. وتتميز النخبة بالغنى أو الذكاء أو غيرهما من الصفات، ومنهم نخبة من كبار المسؤولين، أو نخبة عسكرية، أو غيرهم(23).

ولئن كان المفهوم اللغوي لكلمة النخبة متقارباً ومستقراً على مدى قرون، فإن الجانب الاصطلاحي للنخبة يحفل بإشكاليات عدة تحتاج إلى معالجة علمية تجمع شتاتها وشتات الباحثين أيضاً؛ إذ تُشير الدراسات إلى أن ثمة آراء مختلفة بشأن بدايات انتشار مصطلح النخبة، لكن ثمة شبه اتفاق على أن النظر العلمي إلى النخبة بدأ في المجال السياسي، من خلال العلوم السياسية، ثم انتقل إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولكل علم مجال اشتغاله وزاوايا نظره وبحثه. كما تنوّعت دراسات العلماء بتعدد نظرياتهم واتجاهاتهم في بحث النخبة بين الاتجاه التنظيمي الذي يُمثله عالم الاجتماع، غايتانو موسكا (Geatano Mosca)، وكذلك روبرت ميشيلز (Robert Michels)، والاتجاه السيكلوجي الذي يُعد فلريدو باريتو (Vilfredo Pareto) أحد رواده، والاتجاه الاقتصادي الذي يُمثله جيمس بيرنهام (James Burnham)، والاتجاه النظامي أو المؤسسي وُيُمثله عالم الاجتماع، شارل رايت ميلز (Charles Wright Mills)(24). وهذا التعدّد نابع من التغيرات التي حدثت في طبيعة المجتمعات عامة، وفئات النخبة خاصة، خلال حقبة تاريخية متنوعة بحسب تطور حياة الناس وأفكارهم ووسائل عيشهم.

ويُعد مفهوم النخبة مفهوماً وصفيّاً تقريبياً يُشير إلى الفئات التي تحظى بنوع من التميّز والريادة داخل حقل اجتماعي معين، ويكتسب أفراد النخبة بعض سماتهم إما عبر التوارث، وإما بالاكْتساب، وإما عبر مجهود أو سياق تنافسي أو صراعي معين(25). وتتملك النخبة إما قوة السلطة، وإما قوة الأفكار، وإما قوة المجال، ولها الصفات التي تُؤهلها للتأثير في حياة الناس على كل المستويات(26). وإجمالاً تُمثّل النخبة "مجموعة من الأفراد أو فئة يُعترف بعظمتها في التأثير والسيطرة على شؤون

المجتمع (..) ويُعتبر جزءًا من النخبة أولئك الذين يُحققون بمواهبهم الطبيعية نجاحًا في عملهم أسمى من معدل نجاح الآخرين" (27).

ويمكن التمييز بين النخب السياسية التي تُمكنهم مواقعهم في المؤسسات والمنظمات والحركات القوية من تشكيل النتائج السياسية أو التأثير عليها، والنخب الثقافية التي تتمتع بمكانة وتأثير رفيعين في الفنون والآداب والجمعيات المدنية وغيرها من المجالات غير السياسية التي تُعد ذات أهمية في المجتمع (28). فهم إذن جماعة، أو صنف من الناس، أو مجموعة من الأفراد يمتلكون بعض الصفات والقدرات والقابليات التي يُمنُّها المجتمع، مثل القابلية العقلية، والمراكز الإدارية الحساسة، والقوة العسكرية، والسلطة الأخلاقية، أو السمعة العالية، والتأثير الكبير. وقد يتميز هؤلاء بالتماسك أو الفرقة والانقسام، لكن قدراتهم على التأثير في الجمهور تفوق قدراتهم في حُكمه، وهذه هي الميزة الأساسية للنخبة مهما كان نوع المجتمع الذي تعيش فيه (29).

وفي ظل العصر الرقمي، تغير تعريف مفهوم النخبة؛ إذ لم يُعد أفراد هذه الفئة أفضل من بقية الناس، ولا أكثر جدًّا في العمل، أو أكثر ذكاء، أو أكثر موهبة، فهم ببساطة أولئك الذين يتمتعون بقدر أكبر من السلطة الاجتماعية، أي القدرة على التأثير في الآخرين، وهم "أصحاب السلطة" (30) الذين يقودهم أصحاب الشركات الرقمية حاليًا بعد أن كانوا في وقت أول مزارعين كبارًا، ثم ظهر صناعيون كبار، ثم أصحاب الشركات الكبرى التي تبحث عن النفط، والآن صاروا هم الشركات الرقمية (31). فهل تطورات الحياة تُشكل العامل الأساسي في ظهور نخبة جديدة دون مفاهيم مغايرة؟

ب- مفاهيم النخبة

أولى الإشكاليات التي أسهمت في تعدد مفاهيم النخبة هي الاختلاف في ترجمة مصطلح "Elite"، فثمة من يترجمها إلى الصفوة أو الخاصة (32) وآخرون يترجمونها إلى النخبة (33)، مما يُشير إلى دور الترجمة في تعدد المسميات والمصطلحات، ومن ثم تنوع المفاهيم. كما أن ثمة عوامل أخرى أسهمت في تعميق هذه الإشكاليات. فقد استعمل العرب مصطلحات أخرى تُحيل على المعنى ذاته للنخبة، مثل: الطليعة، والملا، والسراة، والخاصة، والصفوة، والأعيان والوجهاء وغيرها، وهي أسماء لمعنى

واحد يُفيد التميّز والاختلاف عن العامة أو العوام (34). كما أن العلماء والباحثين المعاصرين يُسهمون في تعدّد الأسماء من خلال إطلاق تسميات، مثل: المثقف، والعالم، والأكاديمي، والإنتلجنسيا، والقادة، وأهل الحل والعقد، والخبراء، وغيرها، بل إن بعضهم يُطلقون اسمًا مركّبًا، مثل النخبة الفكرية، والنخبة المثقفة (35)، والنخبة العسكرية، والنخبة المالية والإدارية، ونخبة السلطة وغيرها.

ويلاحظ هنا تقاطع مفهوم النخبة مع مفهوم الصفوة، وكذلك الرأي العام النوعي، أو قادة الرأي العام، ومع مفهوم المفكر، ومفهوم الإنتلجنسيا (36) وغيرها؛ إذ تُشير جميع هذه المفاهيم إلى فئة ذات ميزات وصفات خاصة تُميّزها عن باقي فئات المجتمع. ولعل هذا الإشكال يُعزّز أهمية وضع دليل اصطلاحى يُحدّد الفروق بين هذه الألفاظ والمصطلحات.

وإجمالاً، ارتبطت مفاهيم النخبة باختلاف النظريات التي درست هذه الفئة المجتمعية وتحديد أنواعها وسماتها ووظائفها، أو الواجبات التي يجب أن تقوم بها، والامتيازات التي يجب أن تُمنَح لأفرادها. وتختلف النظريات في التحديد الدقيق للخصائص والسمات الضرورية للنخبة (الميلاد، الثقافة، المعرفة الخاصة..)، وكذلك القيم الاجتماعية التي يتضمنها أداء أدوارها (النظام، التقدّم، التفوق الاقتصادي أو العسكري أو السياسي..).

وقد ركّز الباحثون الأوائل على أن حكم النخبة أمر لا بد منه في أي مجتمع، وميّزوا بين الحكام والمحكومين، أو بين الأقلية ذات السلطة (النخب الحاكمة)، والأكثرية التي لا تتمتع بالسلطة (البقية غير الحاكمة أو الجمهور أو العامة)، في حين ركّز آخرون على الطابع الجماعي للنخبة أو التنظيم والتماسك من أجل تحقيق الأهداف (37). ثم انتقل العلماء لبحث جماعات مهنية ووظيفية في المجتمع المحلي وتنوعها داخل نسيجه مثلما فعل عالم الاجتماع، توم بوتومير (Tom Bottomore)، في كتابه: "النخبة والمجتمع"، والأنثروبولوجي، سيغفريد فريدريك نادل (Siegfried Frederick Nadel)، في مقالة بعنوان: "مفهوم النخبة الاجتماعية"؛ مما جعل النخبة ليست جماعة واحدة في المجتمع، بل يمكن أن تكون متعددة ومتنوعة، وهو ما يخلق فرصاً للتنافس والتكثيف بينها. وهذا وسّع من تعريف النخبة ليتجاوز مفهوم الضبط والسيطرة السياسية ويشمل أي جماعة من الأفراد معروفة اجتماعياً وذات

خصائص محددة، مثل القدرة العقلية، والوضع الإداري العالي، والقوة العسكرية، أو القوة الأخلاقية، التي تجلب درجة عالية من الهيبة والنفوذ الواسع (38).

وثمة من ينظر للنخبة من منظور ومدخل معياري، أو مدخل إمبريقي، يبحث إما الجانب السيكولوجي للنخبة، وإما الجانب التنظيمي، أو غيرهما. ويعكس هذا التنوع في المداخل تاريخ نظريات النخبة وطابعها المتقلب، وعجز أي منها عن اكتساب قبول دائم. وإذا كانت النخبة ضرورة اجتماعية ولا مفر منها، فإن قضية صفات أعضائها تصبح ذات اهتمام دوري (39). ويختلف مفهوم النخب أيضًا باختلاف الأدوار التي تصوّرُها النخبة عن نفسها، والأدوار التي تصوّرُها بقية فئات المجتمع عن أفراد النخبة، ومن ثم تتعدد الصفات والسمات والتوقعات لهذه الفئة من قبل المجتمع.

ويرى الأكاديمي، عبد المالك التميمي، أن مفهوم النخبة كان واضحًا في المجتمعات التقليدية، لكنه صار الآن ملتبسًا بسبب التحولات التي أحدثتها التكنولوجيا والتقنيات الرقمية؛ مما جعل التعرف على النخبة يحتاج إلى البحث في الكم الكبير من المتعلمين وغير المتعلمين، والإنتاج الهائل من المعرفة وتنوعها. ولهذا لا يهم الانشغال بتعريف النخبة؛ لأنها ستُعرّف من خلال الإنتاج والإبداع وطبيعة الأدوار التي تقوم بها في المجتمع. ورغم ذلك يُحدّد التميمي النخبة باعتبارها جماعة حصلت على قدر من الثقافة (أو المعرفة أو العلم أو الممارسة المهنية أو كلها) تُؤهلها لأن تكون متميزة ومستقلة في رأيها، وقادرة على التفكير والإبداع، و"هدفها هو المصلحة العامة" (40).

لقد أدى تغيّر النخب إلى تحوّل في بعض أدوارها من فترة تاريخية إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، ومن مجال إلى آخر، ويرى عالم الاجتماع، فلريدو باريتو، أن تغيّر النخب ليس مُضرًا، بل مفيد للهيئة الاجتماعية؛ لأن دور النخب هو المساهمة في الحفاظ على توازن النظام الاجتماعي، مما يضمن صعود العناصر الأفضل في المجتمع، ويسهم في التغيير الاجتماعي؛ لأن "دورة النخب تؤدي إلى دورة في الأفكار" (41). وتميل كل نخبة في فترة معينة إلى التلاشي لتحل محلها نخبة أخرى، وتحدث هذه العملية على مرّ التاريخ وفق ما يُسمّى "تعاقب النخب" (42).

واختلاف أدوار النخبة يحدث بفعل الفهم والتوقع، فما تصوّرُها هذا النخبوي عن أدوار النخبة قد يختلف عن تصوّر آخر، وما تراه نخبة من أدوار في مجال معين قد

يختلف عن تصورات نخبة في مجال آخر. وقد يقوم النخبوي بأكثر من دور، فهناك دور موروث في جماعة عرقية أو إثنية أو غيرهما، ودور مكتسب سواء تعلّمه أو اكتسبه، ودور مُلزم يفرض نفسه على النخبوي في مجال معين أو جماعة محددة، ودور مركب أو مجموعة أدوار تتطلبها مكانة اجتماعية ما، مثل الأستاذ الجامعي الذي يجمع بين أدوار التعليم والبحث والمرشد والمستشار -لهيئات خاصة وعامة- والتأليف والمتخصص في فرع من فروع علم ما. وثمة دور مستدمج، وهو دور يتبنّاه النخبوي من أدوار أخرى، أو يجعله ملكاً له ونابغاً من مفهومه الذاتي أو صورته الذاتية، وهناك دور متوقع من النخبة لما يجب عليها القيام به تجاه نفسها وتجاه الجمهور، وأيضاً مما يتوقعه الجمهور من النخبة وأدوارها.

كما أن عدم اتساق دورين أو أكثر يُتَوَقَّع أن يقوم بها فرد نخبوي قد يتداخل مع دور أو أدوار أخرى يقوم بها أفراد آخرون من النخبة؛ مما قد يؤدي إلى "صراع الأدوار"، لكن هذا الصراع قد يكون أمده قصيراً أو طويلاً (43). وفي عصرنا الرقمي، بدأنا نعاين بعضاً من الصراع بين "النخب التقليدية" و"النخب الجديدة"، وصراعاً بين نخب تقنية جديدة مثلما يحدث حالياً بين القوى العظمى (أميركا والصين تحديداً) أو بين الشركات الكبرى (غوغل، ومايكروسوفت، وأمازون، وميتا، وتيك توك، وعلي بابا...) من أجل السيطرة على الخدمات الرقمية بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي. فقد صارت الشركات الرقمية نخبة جديدة لها قوة المال وقوة الانتشار وقوة النفوذ، تفرض وسائلها وشروطها وسياساتها على النخب التقليدية من حكومات وتنظيمات وشركات وأفراد في الدول النامية، أو المتخلفة خاصة، وفي الدول الغربية، وتحوّلت إلى صانع مهم لنخب تقليدية (التدخل في الانتخابات) وجديدة، مثل "المؤثرين" و"المشاهير" و"اليوتيوبرز" وغيرهم.

وتستغل هذه الشركات مواقع التواصل الاجتماعي والخوارزميات والذكاء الاصطناعي وغيرها من الأدوات الرقمية من أجل خلق نخبة ذات قوة ونفوذ وسيطرة من خلال آليات عدة، أبرزها تكوين صورة إيجابية عن نفسها وأدوارها في مجالات الحياة العامة والخاصة، ومن أجل الترويج لمنتجاتها وجذب عملاء جدد. كما تستخدم الدول والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والأفراد وبعض هذه النخب الجديدة أيضاً الأدوات الرقمية، من أجل التأثير في الرأي العام، ونشر رؤاهم وأفكارهم الفكرية

والسياسية، أو من أجل زيادة الوعي بقضايا محددة سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو غيرها. لكن تلك النخب الجديدة قد تجد نفسها متورطة في برامج وأجندة معينة؛ مما يُقلّل من استقلالها وقدرتها على الدفاع عن مصالح وقضايا المجتمع الحقيقية، بالإضافة إلى ما تتعرض له من ضغط كبير من أجل تحقيق مستوى عالٍ من التفاعل والمشاركة. و"تبقى النخب التي تُصنّع عبر وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً من منظومة معقدة تتداخل فيها المصالح التجارية والسياسية والثقافية"(44).

ويتحدث الأكاديمي، عبد الله الغدامي، عن التحولات التي أحدثتها أدوات الاتصال الجديدة، مثل الإنترنت والهاتف المحمول، والتي سمحت للجمهور أو الرأي العام أن يمتلك وسيلة للاتصال والتعبير، ومصادر المعرفة التي كانت حكراً على النخبة التقليدية. ويرى أن التقسيم التقليدي (فوق-تحت أو الخاصة-العامة) يُعبر عن نسق ثقافي قديم، لكنه متجدد في عالمنا، في مقابل نسق ثقافي جديد يأتي من تحت فيدأ الصراع بين الأنساق والأجيال. ويُشير الغدامي إلى أن ما يجري اليوم مختلف اختلافاً نوعياً، فالصراع ليس صراعاً بين قديم محافظ وجديد مغاير، ولكن ما يحدث اليوم هو صراع بين نسقين نرى ونعرف أحدهما ونميزه مثلما نعهده، والآخر غير مميز وغير معهود وليس بالمقدور تحديد زعاماته ولا ممثليه(45). غير أن الباحث خالد حاجي يُذكر بأن التقنيات الرقمية جعلت الفرد في المجتمعات العربية والإسلامية يعيش تحت وابل من المعلومات التي لا تنضب ولا تنقطع، مما صرّفه عن التفاعل مع كل أشكال التركيب النظري، وأوْهَمَتْهُ مواقع التواصل بأن بمقدوره أن يُسهم في إعادة تشكيل الواقع الكوني، ويُعيد ترتيب العلاقات مع الناس على شرطه، لا على شرط غيره. وهذا ما أورثه حالة شعورية جديدة جعلت صدره أضيق من أن يتسع للأفكار الكبرى. ويُضيف حاجي أن كثيراً من رجال الثقافة والفكر في العالم العربي الإسلامي لم يَسْلَمُوا من سطوة شبكات التواصل الاجتماعي، وانصرفت هِمَمُهُمْ إلى منافسة العامة في تحقيق الذات بالصور عوض عرض أفكارهم، بل إن النخب المثقفة والمُفَكِّرة كشفت عن ضروب أخرى من العجز، لعل أهمها عدم تَمَثُّل واقع العصر تَمَثُّلاً صحيحاً، وإنتاج مشاريع نظرية تُعد انعكاساً لمنظومة ثقافية يسود فيها الفكر الشمولي؛ لأن الواقع اليوم أعقد من أن يتم الغوص فيه بعقلية شمولية تتوخى القول الفصل في الأمور(46).

لكن ما طرحه الباحث حاجي يُبرز إشكاليات عدة، لعل أبرزها أن تصنيف من يوجد خارج النخبة بالجمهور العام يتضمن انتقاصاً وتمييزاً طبقياً بين طبقة عليا متعلمة ومتحضرة وأخرى دنيا(47). فالواقع الجديد كشف عن نخبة جديدة ماهرة في استعمال التقنيات الجديدة، وفي تقديم أفكار جديدة وإن كانت قليلة، كما يكشف عن وجود نخبة مغمورة لا تعرفها نخب كثيرة، أو لم تجد فرصة للظهور أو سنداً من النخبة نفسها.

ومن الأمور التي عَقَّدت من إشكالية النخبة أن اختلاف المفاهيم يعود أيضاً إلى اختلاف الباحثين في تحديد المهام والأدوار التي يجب أن تقوم بها النخبة، وما إذا كانت تلك الأدوار تتصل بالصفات الذاتية من مهارة وحذاقة وغيرهما، أم بدور النخبة المجتمعي واهتمامها بقضاياها(48). لذلك يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن تقديم تعريف للنخبة صالح لكل زمان ومكان؛ إذ قامت النخبة خلال مراحل تاريخية بدور كبير في توعية المواطن والمجتمع والأمة، ولم يكن ذلك الدور نابغاً ممن يُفكر في الثقافة بوصفها مشروع سلطة، بل نابغاً من إدراك للدور النقدي للسلطة(49). وقد أدى ذلك إلى تعدد التعريفات والمفاهيم، وتداخلها وتقاطعها في عناصر دون أخرى؛ مما أسهم في استمرار عدم وجود تعريف أو مفهوم شامل للنخبة في البيئة الأكاديمية على الأقل.

وبعد الوقوف على المفاهيم التي صاغتها بعض المعاجم والقواميس، وبعض البحوث في العلوم الإنسانية والإعلامية والاتصالية، يُلاحظ الباحث أن هذا التنوع يعود إلى:

- التمييز بين فئة/ فئات من الناس عن باقي أفراد المجتمع أو الجمهور العام؛ إذ إن هناك نخبة مقابل غير النخبة أو الجمهور، وحكاماً مقابل محكومين، وفئة ذات تعليم عال وصفات متميزة مقابل فئات من المتعلمين والناس. كما أن هذا الجمهور قد يضم نخبة متنوعة فاعلة في مجالات عدة، سياسية أو اقتصادية أو فكرية أو دينية أو غيرها، لكنها إما في طريقها نحو القيادة الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية، وإما محاصرة سياسياً وإعلامياً أو غيرهما.

- ظاهرة النخبة ترتبط في الواقع العربي المعاصر بالانغلاق الذي تعيشه الفئات المتعلمة والمثقفة والتقنية، سواء بفعل ذاتي من خلال إعادة إنتاج الفكر الغربي دون ابتكار أنموذج جديد مستلهم من التجربة الغربية ويستجيب للحاجات المحلية،

أو بفعل موضوعي عبر تبعية النخبة للسلطة الحاكمة في ظل غياب الدولة الحامية لمواطنيها. كما ترتبط بالدخول الكثيف لجمهور واسع يبحث عن لقب أو مهنة في نادي المثقفين والعلماء والمجتمع المدني، في وقت يقتصر فيه ذلك اللقب على القيام بدور أكثر من اتخاذ موقف، وهو دور مرتبط بالمصلحة الذاتية أكثر من ارتباطه بالمصلحة العامة(50).

- اختلاف المجال الذي اتخذه الباحثون عينة لدراساتهم التطبيقية حول النخبة، بل حتى بعض المعاجم الاصطلاحية تركز إما على المجال السياسي(51)، أو الاقتصادي، أو الثقافي/الفكري دون غيرها من المجالات؛ مما أسهم في تعدد صفات وحدود ومفاهيم النخبة.

- تنوع خلفيات العلماء والباحثين باختلاف مرجعياتهم العلمية والأيدولوجية وحتى تعدد الأحداث والتحديات والمستجدات التي واجهت مجتمعاتهم؛ مما أدى إلى استحداث وظائف ومهام وأدوار وصفات جديدة للنخبة وغيرها من فئات المجتمع. وفي العصر الرقمي، برزت نخبة جديدة بأسماء جديدة: المؤثرون، واليوتوبوز، والمشاهير، وغيرهم، وبينهم نخبة "تقليديون" انخرطوا في شبكات التواصل الاجتماعي.

ثانياً: أدوار النخبة بين النظرية والتطبيق

لا تزال الدول العربية تواجه أزمات ومخاطر في بيئة إقليمية ودولية معقدة، وتحتاج إلى من يقوم بدور فاعل في تنوير الجمهور بتداعياتها، وإرشادهم إلى طرق وحلول تُخرجهم من نفق تلك الأزمات. وقد أظهرت انتفاضات الربيع العربي أهمية وجود نخبة أو نخب تعمل على استثمار تلك الانتفاضات من أجل الخروج من التخلف السياسي والاقتصادي والعسكري وغيره بعدما انتكس الربيع العربي وتحول إلى خريف عربي(52). وأعادت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والضفة طرح السؤال ليس عن أهمية النخبة فقط، بل عن أدوارها وفعاليتها أيضاً. وقد كشفت هذه الحرب الأدوار التي قامت بها النخبة السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والطبية وغيرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأيضاً في إسرائيل، وحتى في بقية دول العالم. فقد كانت فيديوهات أبو عبيدة، الناطق العسكري باسم كتائب عز الدين القسام،

الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تحظى بمتابعة كبيرة من المشاهدين ومستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي حول العالم. كما قادت النخبة السياسية والإعلامية للمقاومة الفلسطينية معركة موازية لما تقوم به نخبة المقاومة الفلسطينية في ميدان المعركة (53).

في المقابل، كثفت النخبة الإسرائيلية السياسية والعسكرية والإعلامية أنشطتها وأعمالها بشكل يومي في معركة موازية للإبادة الجماعية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة. كما شاركت مؤسسات الأمم المتحدة والمحاكم الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والجامعات وأحزاب ودول أجنبية بأدوار متعددة جعلت الشارع يتحرك بشكل شبه يومي ضد حرب الإبادة الجماعية في أكثر من بلد حول العالم.

أ- مفهوم الدور وأنواعه

غالبًا ما يُعزى مصطلح الدور إلى الأنثروبولوجي رالف لينتون (Ralph Linton)، رغم أن الفيلسوف فريدريش نيتشه (Friedrich Nietzsche) هو أول من استعمل هذه الكلمة بهذا المعنى في كتابه "العلم البهيج" (54). ويُستعمل هذا المصطلح في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وغيرهما بمعانٍ مختلفة؛ إذ يُعرّف الدور بوصفه مظهرًا لبناء اجتماعي يتميز بصفات خاصة وأنشطة محدّدة تخضع لتقويم معياري من النخبة أو الآخرين. كما يُعرّف الدور باعتباره عنصرًا من التفاعل الاجتماعي؛ إذ يأتي شخص بأفعال مكتسبة يُؤدّيها في موقف تفاعل معين. وقد سيطر منذ الثلاثينات وحتى الستينات مدخلان أساسيان في دراسة الدور: مدخل أنثروبولوجي يركز على الحقوق والواجبات، أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة في بنية اجتماعية، أو نظام اجتماعي ما، غير أن هذا المدخل تم انتقاده؛ إذ يفترض أن التوقعات واضحة ومحل إجماع. وهناك مدخل تفاعلي يركز على الأفعال التي يقوم بها الأفراد ويُنفّذون بها الأدوار التي تخصّصهم (55).

ويتحدّد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص ذاته. ولما كان لكل فرد أوضاع متعددة داخل المجتمع، فإنه سيؤدي أدوارًا مختلفة، غير أن الشخص يميل إلى التأثير في طريقة أداء أدواره

المتعددة؛ مما يجعل أدائه غير متطابق مع توقعات الآخرين. كما أنه لن يتمكن من أداء كل التوقعات التي يُكوّن لها لذاته (56). وهذا ما يؤدي إلى ما يُسمّى علماء الاجتماع صراع أو توترات الأدوار (57).

وَيُمثّل الدور السلوك المتوقع من فاعل أو شاغل مركز اجتماعي معين أو منصب؛ ما يُحدّد واجبات صاحب الدور وحقوقه وحتى صفاته. وتُعدّ واجبات الدور مجموعة التصرفات التي يقوم بها لاعب الدور من خلال سلوكياته وعلاقاته مع الآخرين، أما حقوق الدور فهي الامتيازات والمكافآت التي ينالها لاعب الدور بأدائه أدواره. غير أن هناك اختلافًا وتناقضات بين السلوك المتوقع للدور الذي يقوم به فرد والسلوك الحقيقي، ومن أسباب ذلك: وضوح أو غموض الضوابط والنظم التي تُحدّد الوظائف والأدوار، ومدى فهم لاعب الدور لتلك الضوابط والنظم التي تُحدّد الواجبات والحقوق والأدوار المطلوبة منه، ومدى قابليته لتنفيذ تلك الواجبات والمهام والأدوار التي تقع ضمن حدود عمله (58).

فالدور هو مجموعة أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدّد، وبما أن المركز هو الوضع الاجتماعي لفرد ما بالنسبة لغيره من أفراد المجتمع من جهة، وبما أن الفرد يحتل مراكز عدة في المجتمع من جهة أخرى، فإنه يقوم بأدوار عديدة، غير أنه في حالة قيامه بالدور المصاحب للأب -مثلاً- تكون هناك أدوار أخرى مصاحبة لمراكز الزوج والمُدّرّس وغيرها في حالة كُموّن (59). ومن زاوية اتصالية، يشمل مفهوم الدور ما تقوم به النخبة من جمع المعلومات ومعالجتها بشأن قضية معينة، وتفسيرها وتحليلها من أجل فهم الظروف المحيطة بالأحداث للوصول إلى وضع يُمكن الشعوب من اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتلك القضية، وتلبية حاجات المتلقي أو الجمهور ومعرفة الأدوار التي سيؤديها (60).

ويقصد الباحث بالدور هنا المهام والوظائف التي يقوم بها أفراد النخبة العربية (مفكرون ومثقفون وأكاديميون وسياسيون واقتصاديون وإعلاميون وعلماء دين وغيرهم) إزاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وهي مهام وأعمال ومبادرات يمكن أن يقوم بها الجمهور عمومًا.

ب- نظرية الدور

لم تكن نظرية الدور (Role Theory) حكرًا على علماء الاجتماع، بل شملت حقولًا علمية كثيرة استخدمت هذه النظرية إطارًا تحليليًا. وعلى الرغم من غياب تعريف

محدّد متفق عليه لمفهوم الدور(61)، فإنه لا يزال يُمثل أداة أساسية للفهم. وهناك اتجاهان كبيران مختلفان في نظرية الدور:

- الأول صاغه الأنثروبولوجي ليتون في إطار الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وهو يُولي أهمية للأدوار داخل النظام الاجتماعي؛ حيث تصبح الأدوار مترابطة من حقوق وواجبات معيارية.

- الاتجاه الثاني ينتمي إلى التفاعلية الرمزية وعلم النفس الاجتماعي، ويركز على الجوانب الديناميكية في صنع الأدوار وممارستها. فهو يدرس التفاعلات التي يُمارس الناس من خلالها أدوارهم، والطرق التي تسمح لهم بالقيام بأدوار الآخرين (تولي الأدوار) وتشكيل أدوارهم الخاصة (صنع الأدوار)، ويتنبّون باستجابات الآخرين لأدوارهم (توقع الاستجابات)، وممارسة أدوارهم الخاصة (أداء الأدوار).

ومن خلال هذه النظرية، قد يتم التركيز على الطرق التي تُمارس من خلالها الأدوار، فأحياناً يحب الناس أدوارهم ويتوافقون معها (تقبّل الأدوار)، وأحياناً أخرى قد يُمارسونها بلا حماس ولا حب (مسافة الأدوار). وفي كل هذه السياقات يبقى الاهتمام منصّباً على ديناميات ممارسة الأدوار؛ إذ لا تكون المهام والأدوار مجرد توقعات ثابتة، بل هي نتائج ومخرجات متجدّدة باستمرار(62).

ويُشير الدور إلى السلوك أكثر مما يُشير إلى حالة الفرد أو مركزه، وتتم صناعة الدور وفقاً للمعايير التي من المفترض أن يُطبّقها شخص معين في موقف محدّد. واستناداً لنظرية الدور، فإن كلا من المركز والمعايير والتوقعات ترتبط بتأثير الآخر على أحد المراكز. وتقوم النظرية على افتراض التفاعل بين قاعدة الدور (المرتبطة بالآخرين) وأداء الدور (المرتبط بالشخص أو المركز)(63).

وقبل التعرّف على الأدوار التي قامت بها النخبة العربية وفاعليتها، في سياق الحرب على غزة، من خلال تحديد النخبة لهذه الأدوار بنفسها، يظهر -انطلاقاً من استقراء عام لبعض الأبحاث والكتابات- غياب تحديد واضح لهذه الأدوار حسب مجالات كبرى، بل ثمة تداخل وتشابك بين أدوار النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والعلمية وغيرها، وكذلك تداخل بين أدوار الأفراد، وأدوار النخبة الحاكمة ووظائف النخب التنظيمية والجمعية وغيرها.

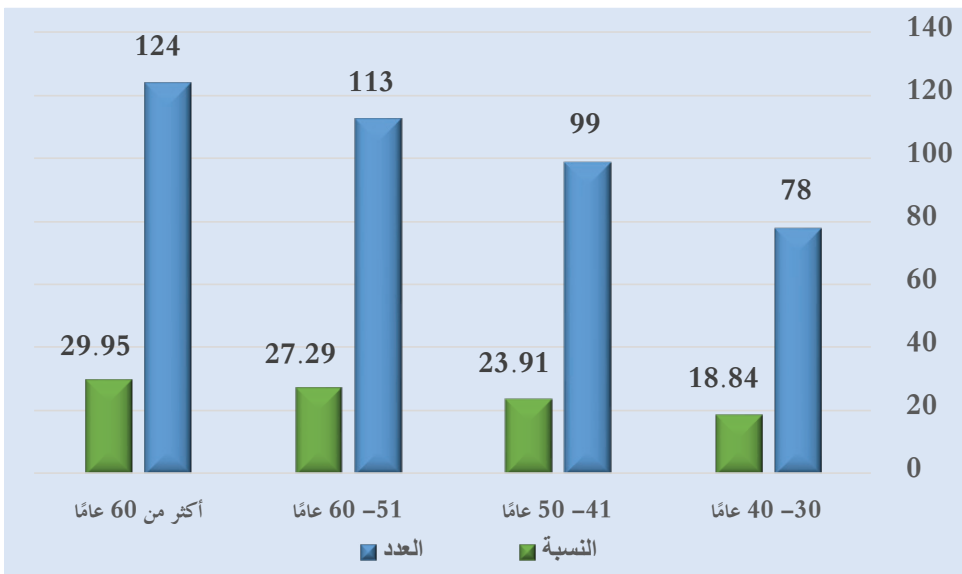
2. أدوار النخبة العربية خلال الحرب على غزة

توزيع عينة الدراسة وفقاً للفئة العمرية

تتكوّن عينة الدراسة من 414 مبحوثاً يُمثّلون مجتمع النخبة العربية، بينهم مفكرون وأكاديميون وباحثون وسياسيون وإعلاميون وحقوقيون وعلماء دين وفنانون غيرهم. وتُظهر بيانات الشكل رقم (1) أن فئة المبحوثين من النخبة العربية، الذين تتجاوز أعمارهم 60 عاماً، بلغ عددهم 124 مبحوثاً بنسبة 29.95٪، يليهم 113 مبحوثاً تتراوح أعمارهم بين 51 و60 عاماً بنسبة 27.29٪. أما فئة المبحوثين من أفراد النخبة الذين تتراوح أعمارهم بين 41 و50 عاماً فبلغ عددهم 99 مبحوثاً بنسبة 23.91٪، ورابعاً المبحوثون الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 عاماً بمعدل 78 مبحوثاً بنسبة 18.84٪.

وتبيّن نتائج الدراسة أن فئة كبار السن من النخبة العربية تُمثّل العدد الأكبر بمعدل 336 مبحوثاً بنسبة 81.15٪، مقارنة بعدد الفئات العمرية الأخرى؛ إذ كانت نسبة الشباب قليلة نسبياً ولم تتجاوز 18.85٪ بمعدل 78 مبحوثاً. ويُشير ذلك إلى أن مسار البناء الاجتماعي والتكوين السياسي لفئة النخبة في المنطقة العربية لا يخلو من تعقيدات اجتماعية وسياسية، ويُنبئ أيضاً بالتحديات التي قد تواجه تأثيرها في المجال العام.

شكل (1): توزيع نسب عينة الدراسة وفقاً للفئة العمرية

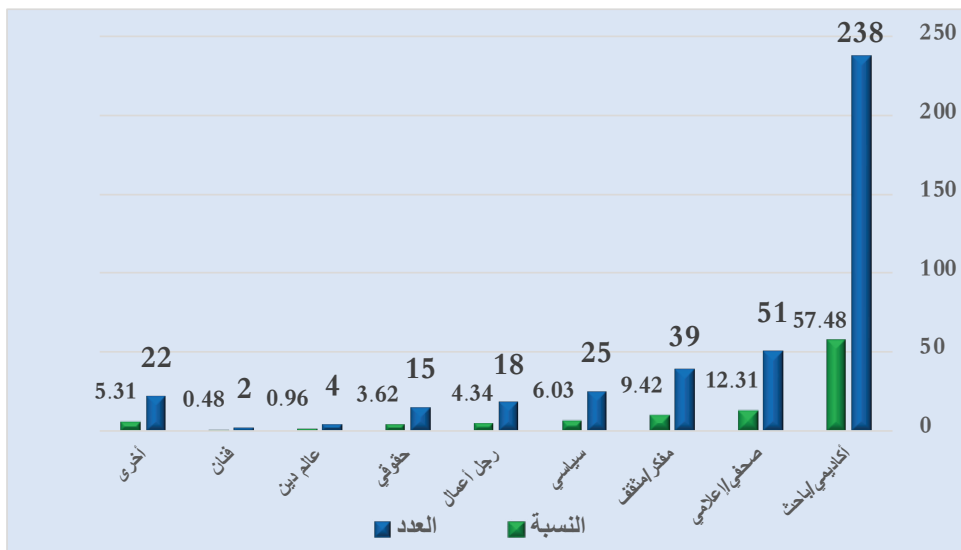


توزيع عينة الدراسة وفقاً للتخصص

تُبرز نتائج الدراسة أن أفراد النخبة العربية من الفئة التي صُنِّفت بـ "أكاديمي/باحث" بلغ عددهم 238 مبحوثاً بنسبة 57.48٪ من مجموع العينة، ووردت في المرتبة الثانية فئة "صحفي/إعلامي" بمعدل 51 مبحوثاً بنسبة 12.31٪، وثالثة فئة "مفكر/مثقف" بمعدل 39 مبحوثاً بنسبة 9.42٪، ورابعة فئة "سياسي" بمعدل 25 مبحوثاً بنسبة 6.03٪، تليها فئة "أخرى" بمعدل 22 مبحوثاً بنسبة 5.31٪. وجاءت فئة "رجل أعمال" سادسة بمعدل 18 مبحوثاً بنسبة 4.34٪، وسابعة فئة "حقوقي" بمعدل 15 مبحوثاً بنسبة 3.62٪، وثامنة فئة "عالم دين" بمعدل 4 مبحوثين بنسبة 0.96٪. وأخيراً، فئة "فنان" بمعدل مبحوثين اثنين من مجموع أفراد العينة بنسبة 0.5٪، كما يظهر في بيانات الشكل رقم (2).

وتكشف هذه النتائج غلبة فئات المتعلمين والمثقفين عموماً بمعدل 389 مبحوثاً بنسبة 94٪، تليهم الفئات ذات التعليم والثقافة العاليين، خصوصاً ممن يحملون صفة المفكر والأكاديمي وعالم دين بنسبة 67٪. كما تُبيِّن النتائج أن نسبة 6٪ من النخبة (25 مبحوثاً) لم تُحدّد تخصصها، وهذا ما يُشير إلى أن أفراد العينة يحملون صفات عدة من الصفات المميزة للنخبة، ويوضح تنوّع فئات النخبة وتعدّد تخصصاتها؛ مما يتوافق مع مجالات الحياة المتعددة.

شكل (2): توزيع نسب عينة الدراسة وفقاً للتخصص



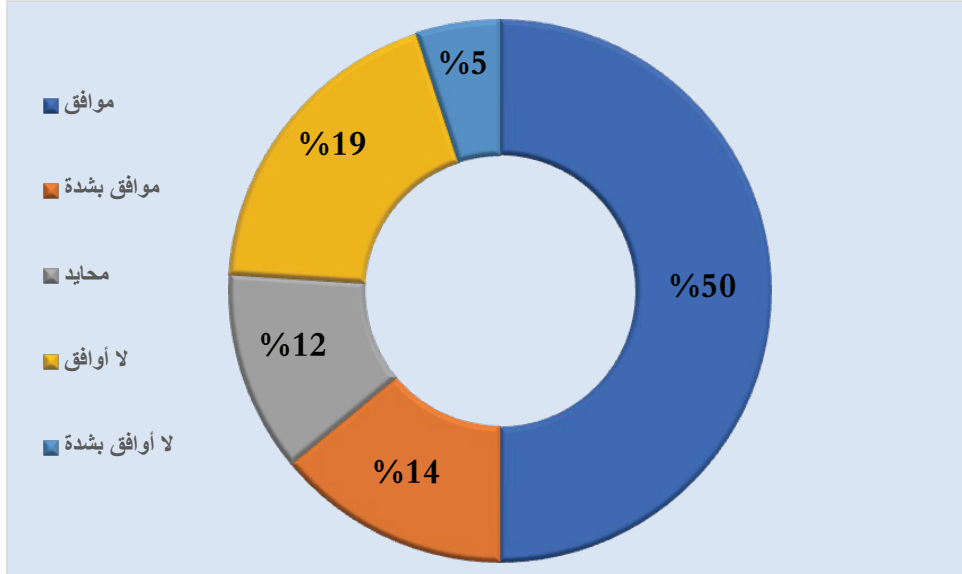
نمط تفاعل النخبة العربية مع الحرب على غزة

تُبين نتائج الدراسة، من خلال الشكل رقم (3)، أن نصف أفراد العينة من النخبة العربية يوافقون بنسبة 50٪ على أن "تفاعل النخبة مع الحرب كان تفاعلاً ثقافياً وإعلامياً وحقوقياً متميزاً"، بينما لا يوافق 19٪ من المبحوثين على أن "تفاعل النخبة العربية مع الحرب كان تفاعلاً ثقافياً وإعلامياً وحقوقياً متميزاً". وبلغت نسبة أفراد العينة الذين يوافقون بشدة على تفاعل النخبة مع الحرب 14٪، كما بلغت نسبة فئة "محايد" ممن لم يُقدّم جواباً محدداً 12٪. ولم تتجاوز نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على أن "تفاعل النخبة كان تفاعلاً ثقافياً وإعلامياً وحقوقياً متميزاً" 5٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة.

وتوضح هذه النتائج أن 64٪ من أفراد العينة يوافقون على أن النخبة العربية تفاعلت تفاعلاً ثقافياً وإعلامياً وحقوقياً متميزاً مع الحرب، في مقابل 24٪ لا يوافقون على ذلك. ويُشير ذلك إلى قيام النخبة بأدوار ثقافية وإعلامية عالية المستوى خلال الحرب على غزة. وتنسجم هذه النتيجة مع طبيعة تخصصات العينة التي يغلب عليها الفئات ذات التعليم والثقافة العاليين (مفكر، أكاديمي، عالم دين)؛ إذ بلغت نسبة أفرادها 67٪.

ويُلاحظ هنا أن ثمة رضىً عالياً من المبحوثين عن أداء النخبة العربية لأدوارها الثقافية والإعلامية والحقوقية خلال الحرب على غزة. وقد أسهمت هذه المشاركة التي اتسمت بالبعد التنويري للرأي العام -من بين متغيرات أخرى- في كشف حقيقة الاحتلال الإسرائيلي، وزيف معظم السرديات الغربية التي تمت مواجهتها بالنقد والدحض والرفض بعدما شاركت أصوات فلسطينية وعربية وحتى غربية في النقاش العام كتابةً وتحليلاً ونقداً لتوضيح حقيقة ما يقع وما وقع سابقاً قبل 75 عاماً من الاحتلال الإسرائيلي (64). وتؤكد هذه النتيجة المتغير الأول من الفرضية الثانية الذي يُشير إلى أداء النخبة العربية لدورها في تفسير وتحليل أحداث الحرب على غزة.

شكل (3): توزيع نسب آراء عينة الدراسة حول تفاعل النخبة العربية مع الحرب تفاعلاً ثقافياً وإعلامياً وحقوقياً متميزاً



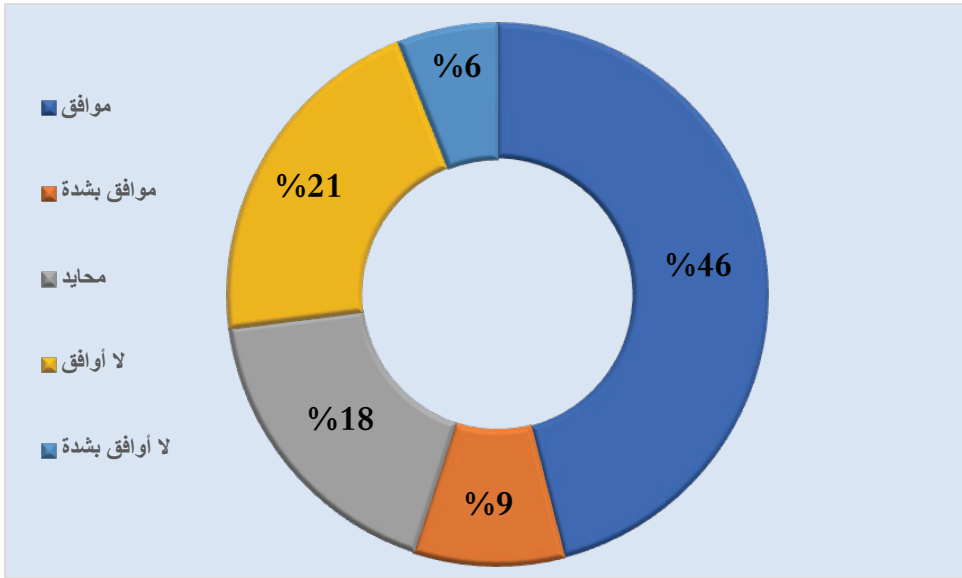
أدوار متنوعة للنخبة العربية خلال الحرب

تُظهر نتائج الدراسة أن نسبة المبحوثين الذين يوافقون على أن "النخبة العربية قامت بأدوار متنوعة مهمة خلال الحرب على غزة" بلغت 46٪ من مجموع أفراد العينة، بينما لا يوافق 21٪ من المبحوثين على أن النخبة العربية قامت بأدوار مهمة خلال الحرب، ولم يُحدّد 18٪ منهم جواباً محدداً إزاء هذا المتغير. أما المبحوثون الذين يوافقون بشدة على أن "النخبة العربية قامت بأدوار متنوعة مهمة خلال الحرب على غزة" فبلغت نسبتهم 9٪، وكانت نسبة أفراد العينة الذين لا يوافقون بشدة على ذلك 6٪، كما توضح بيانات الشكل رقم (4).

إذن، يرى المبحوثون بنسبة 55٪ أن النخبة العربية قامت بأدوار متنوعة مهمة خلال الحرب على غزة؛ مما يعني أن رضاهم عن النخبة العربية يتجاوز المتوسط بقليل. في المقابل، كان ربع العينة (27٪) غير راض عن أداء النخبة. وتدل هذه النتيجة على أمور، إما أن تصورات أفراد العينة عن أدوار النخبة كانت تصورات معيارية، وإما أن ثمة نقصاً في أداء بعض الأدوار لم تُذكر بعد، وإما أن أفراد النخبة يُقيّمون أداءهم لأدوارهم بالمستوى المتوسط، رغم أن 67٪ من العينة مفكرون وأكاديميون

وعلماء دين. ويُشير ذلك إلى أن ثمة دورًا متوقعًا من النخبة العربية لما يجب أن تقوم به تجاه نفسها والجمهور، وأيضًا لما يتوقعه الرأي العام من النخبة وأدوارها خلال الأزمات خاصة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بحسب الباحث عبد الكريم بكار بالوضع العربي المتخلف؛ حيث إن الإنسان العربي عامة، والنخبوي خاصة، "يشعر بالخوف من الكلام والتحرُّك الاحتجاجي، ولديه ظروف صعبة تشغله عن التفكير في القضايا العامة. كما أن المؤسسات والمنظمات التي تعمل في مجال الحريات وحقوق الإنسان قليلة جدًا، والموجود منها مُقيَّد" (65).

شكل (4): توزيع نسب آراء عينة الدراسة حول الأدوار المتنوعة للنخبة العربية خلال الحرب على غزة



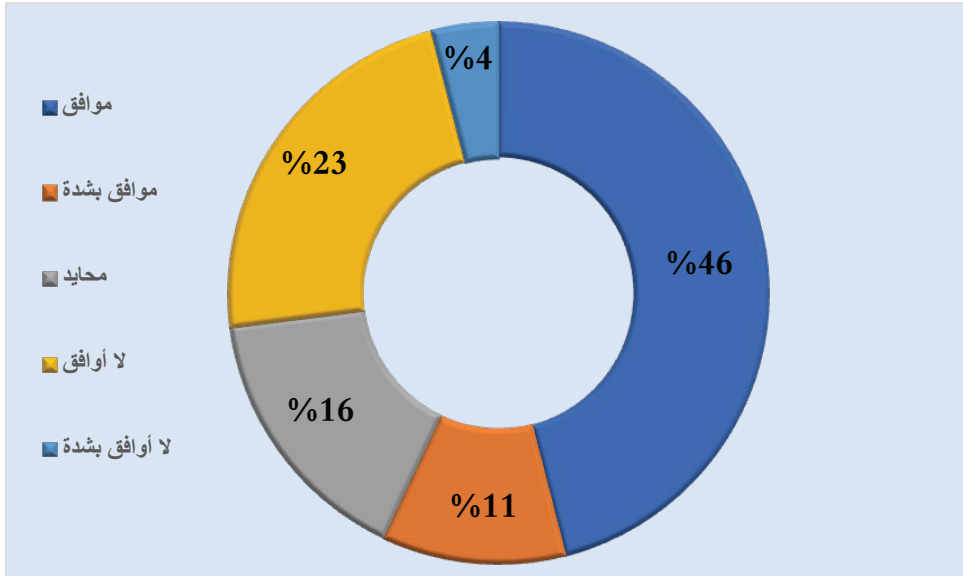
دور النخبة العربية في تعزيز السردية الفلسطينية وإبطال السردية الصهيونية

تبيّن نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 46٪ على أن "النخبة استطاعت أن تُعزِّز السردية الفلسطينية في مواجهة السردية الصهيونية في المجال العام الغربي"، بينما لا يوافق 23٪ من المبحوثين على أن النخبة تمكّنت من تعزيز السردية الفلسطينية. ولم يُقدِّم 16٪ من أفراد العينة جوابًا محددًا على ذلك كما يوضح الشكل رقم (5). ولوحظ أن 11٪ من أفراد العينة يوافقون بشدة على "دور النخبة في تعزيز السردية

الفلسطينية في مواجهة السردية الصهيونية في المجال العام الغربي"، في حين لا يوافق بشدة 4٪ من المبحوثين على قيام النخبة بدورها في تعزيز السردية الفلسطينية. وتُظهر النتائج أن 57٪ من أفراد العينة يوافقون على أن النخبة العربية عززت السردية الفلسطينية في مواجهة السردية الإسرائيلية وسط الرأي العام الغربي، مقابل 27٪ لا يوافقون على ذلك. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي سبقتها؛ إذ وافق 64٪ من المبحوثين بشأن تفاعل النخبة مع الحرب تفاعلاً ثقافياً وإعلامياً وحقوقياً متميزاً، في مقابل 24٪ لا يوافقون على هذا المتغير التفاعلي للنخبة مع الحرب. كما أن 55٪ يوافقون على قيام النخبة بأدوار متنوعة مهمة خلال الحرب على غزة، مقابل ربع العينة (27٪) غير راض عن أداء النخبة. وتُشير هذه النتيجة إلى الدور المتوقع من النخبة العربية، وما يجب أن تقوم به تجاه نفسها والجمهور أيضاً، خلال الأزمات والحروب خاصة.

فقد أسهمت الحرب على غزة في انكشاف الاحتلال الإسرائيلي أمام الرأي العام العالمي، والذي كان يدّعي تعرّضه لـ "الظلم" و "الإرهاب"؛ إذ ظهرت حقيقته في ارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وهو يقف اليوم مداناً أمام المحاكم الدولية. كما أعادت الحربُ على غزة القضية الفلسطينية إلى طاولة البحث بوصفها القضية المحورية للعرب؛ مما أدى إلى بروز رأي عام عالمي -بعض نخبته وقادته من الطلاب والأساتذة الأكاديميين في جامعات عالمية- يؤمن بأحقية القضية الفلسطينية بعد انكشاف زيف السرديات الإسرائيلية (66).

شكل (5): توزيع نسب آراء المبحوثين بشأن تعزيز النخبة العربية للسردية الفلسطينية وإبطال السردية الصهيونية



تنوع أشكال إنتاجات النخبة وتعدد مجالاتها

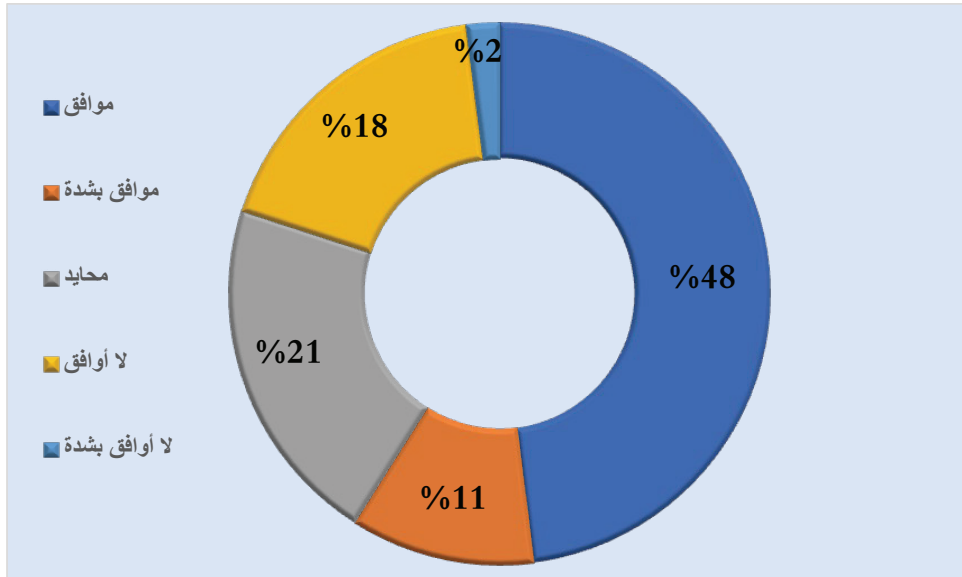
تكشف نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 48٪ على أن "إنتاجات النخبة العربية كانت متنوعة الأشكال (توزعت بين كتب، ودراسات علمية، ومقالات رأي، وحوارات، ومحاضرات)، ومتعددة المجالات (فكرية، وتاريخية، وفنية، وسياسية...)، ولم يُقدّم المبحوثون بنسبة 21٪ جواباً محدداً إزاء هذا المتغير، كما لا يوافق 18٪ من أفراد العينة على أن "النخبة قدّمت إنتاجات متنوعة الأشكال ومتعددة المجالات". أما نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن "النخبة العربية قدّمت إنتاجات متنوعة الأشكال ومتعددة المجالات"، فبلغت 11٪، ولم تتجاوز نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على ذلك 2٪ من مجموع أفراد العينة، كما يظهر من خلال الشكل رقم (6).

إذن، تُبرز هذه النتائج أن نسبة المبحوثين الذين يوافقون على أن "النخبة العربية قدّمت إنتاجاً متنوع الأشكال والتخصصات أو المجالات" بلغت 59٪، وهي نسبة تتقارب مع نسب الموافقة على المتغيرات السابقة؛ إذ يرى 64٪ من أفراد العينة أن "النخبة العربية تفاعلت تفاعلاً ثقافياً وإعلامياً وحقوقياً متميزاً مع الحرب على غزة"،

كما يوافق 55٪ على أن "النخبة العربية قامت بأدوار متنوعة مهمة خلال الحرب على غزة". وهذا يوضح انسجام عينة الدراسة مع آرائها السابقة، وإن كانت نسبة الرفض بلغت نحو 20٪، والحياد ما يقرب أيضًا من 21٪.

وهنا، يبدو أن عينة الدراسة -وهي فئة نخبوية- تتصوّر للنخبة العربية أدوارًا متوقعة يجب أن تقوم بها تجاه نفسها والجمهور أيضًا، وتجاه القضايا التي تطرحها الأزمات عامة، والقضية الفلسطينية خاصة. ويُفسّر الباحث والأكاديمي، وليد سيف، ذلك بأن الحرب على غزة كشفت "العلاقة الشرطية بين مطلب التحرّر الفلسطيني ومطلب التحرّر والنهوض العربيين، وبذلك أعيد الاعتبار لفكرة العمق العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية التي تأتلف عليها المطالب العربية الأخرى" (67).

شكل (6): توزيع نسب آراء عينة الدراسة حول
تنوع أشكال إنتاجات النخبة العربية وتعدد مجالاتها



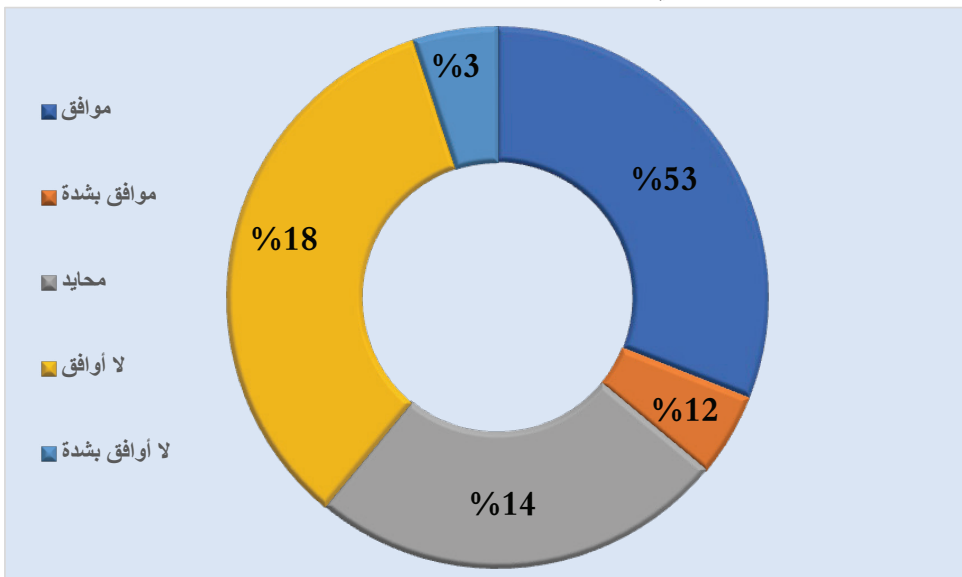
مشاركة النخبة في تفسير وتحليل تطورات الحرب على غزة

تُظهر بيانات الشكل رقم (7) أن المبحوثين يوافقون بنسبة 53٪ من مجموع أفراد العينة على أن "النخبة العربية أسهمت في تفسير وتحليل تطورات الحرب على غزة"، بينما لا يوافق 18٪ على ذلك، ولم يُقدّم 14٪ من المبحوثين جوابًا محددًا بشأن

هذا المتغير. ويوافق بشدة 12٪ من أفراد العينة على أن "النخبة العربية أسهمت في تفسير وتحليل تطورات الحرب على غزة"، بينما لا يوافق بشدة 3٪ من مجموع عينة المبحوثين.

وتُظهر النتائج أيضًا أن المبحوثين يوافقون بنسبة 65٪ على أن النخبة العربية أسهمت في تفسير وتحليل الحرب على غزة، في مقابل معارضة حوالي الربع تقريبًا (21٪) من المبحوثين. ويُشير ذلك إلى مجموعة الأدوار أو الدور المركب الذي فرض نفسه على النخبوي العربي، سواء كان مفكرًا أو أكاديميًا أو باحثًا، فهو يتابع الحرب على غزة ويقوم بأدوار المحلل والمفسّر والباحث والمفكر والمؤلف، بالإضافة إلى الدور الملزم الذي يفرضه عليه تخصصه العلمي والمهني أو المجتمعي. وقد كشفت دراسة أُنجِزَت حول كتابات 13 باحثًا من نخبة الباحثين المتخصصين في حقل علم السياسة والعلاقات الدولية عن تزايد الاهتمام بالقضية الفلسطينية، من خلال ارتفاع عدد الكتابات عن القضية من 29 مقالًا قبل معركة طوفان الأقصى إلى 170 مقالًا بعدها، وعن تراجع دعم مسار التطبيع وزيادة التشكيك في مخرجات مسار أو سولو التفاوضي، وتعاطف التأكيد على الحق في المقاومة وفي تقرير المصير (68) للشعب الفلسطيني.

شكل (7): توزيع نسب آراء المبحوثين بشأن مساهمة النخبة في تفسير وتحليل تطورات الحرب على غزة



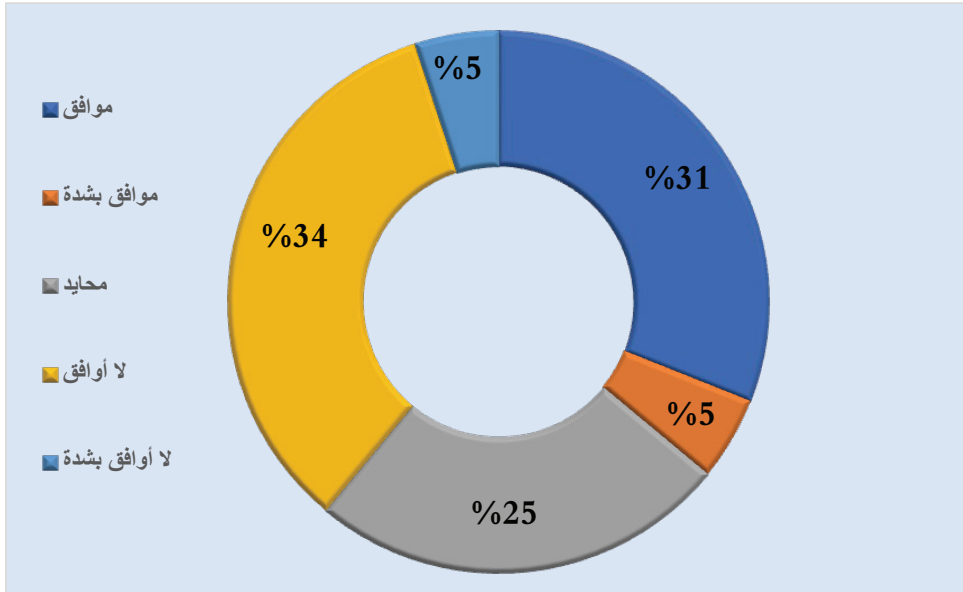
مساهمة النخبة العربية بأفكار عملية خلال تطورات الحرب

أبرزت نتائج الدراسة أن 34٪ من أفراد العينة لا يوافقون على أن "النخبة قدّمت أفكارًا عملية وإجرائية خلال تطورات الحرب على غزة"، في حين يوافق 31٪ من المبحوثين على ذلك، ولم يُقدّم 25٪ من المبحوثين جوابًا محددًا. ويوافق بشدة 5٪ من مجموع أفراد العينة على أن "النخبة قدّمت أفكارًا عملية وإجرائية خلال تطورات الحرب على غزة"، بينما لا يوافق بشدة 5٪ على ذلك.

وتوضح النتائج، من خلال الشكل رقم (8)، أن نسبتي الموافقة (36٪) والرفض (39٪) كانتا متقاربتين بشأن ما قدّمته النخبة من أفكار عملية وإجرائية خلال تطورات الحرب، وهي نتائج لا تتوافق مع نسب المتغيرات السابقة، في مقابل ثبات نسبة المحايدين في الربع (25٪)؛ مما يُشير إلى أن نسبة مهمة تتجاوز الثلث من المبحوثين غير راضين عن الأفكار العملية والإجرائية التي اقترحتها، أو قدّمتها، النخبة العربية خلال الحرب على غزة، في مقابل رضا يفوق أيضًا الثلث.

ومن خلال مقارنة هذه النتائج حول مساهمة النخبة بأفكار عملية خلال الحرب مع نتيجة سابقة عن موافقة المبحوثين (65٪) على دور النخبة في تفسير وتحليل أحداث الحرب على غزة، يبدو أن النخبة العربية تفضل أدوارًا معينة، مثل دور المحلل والمفسّر، وهو ما يُسمّيه علماء الاجتماع بـ"تقبل الأدوار"، لكنها لم تقم بأدوار أخرى، مثل إنتاج أفكار عملية وإجرائية خلال الحرب على غزة، أو لا يمارسونها علنًا؛ مما يُشير إلى وجود "مسافة في الأدوار". وتؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الثانية للدراسة، كما تُشير إلى حاجة النخبة العربية لتطوير أفكارها حتى تواكب الأحداث والقضايا المطروحة على العالم العربي عامة، وفلسطين خاصة.

شكل (8): توزيع نسب آراء المبحوثين حول مساهمة
النخبة في تقديم أفكار عملية خلال تطورات الحرب على غزة



دور الجامعات والمراكز البحثية في تشكيل وعي عربي تجاه القضية الفلسطينية

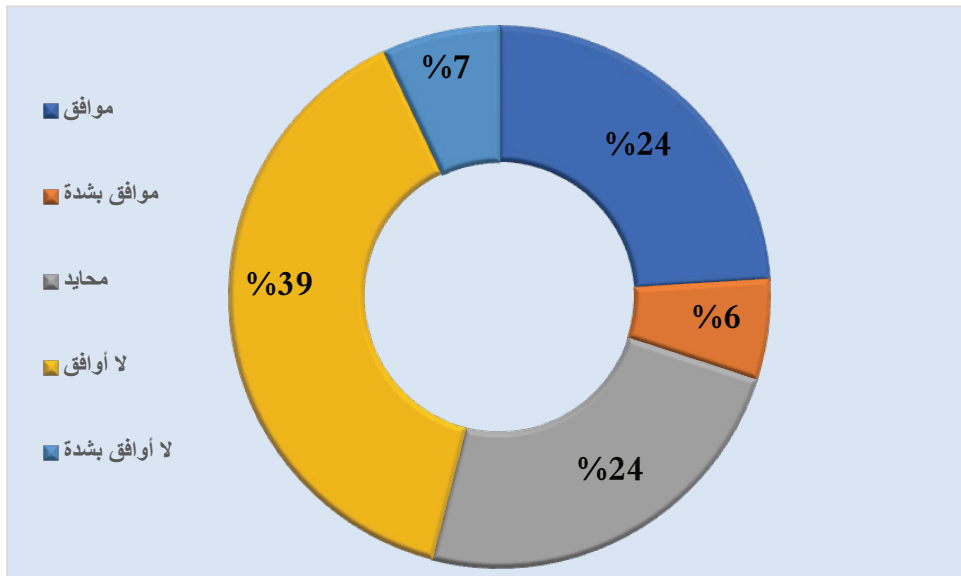
تُظهر نتائج الدراسة أن 39٪ من المبحوثين لا يوافقون على أن "الجامعات والمراكز البحثية العربية أسهمت في تشكيل وعي عربي تجاه القضية الفلسطينية والحرب على غزة"، بينما يوافق 24٪ من مجموع أفراد العينة على ذلك، ولم يُقدّم 24٪ جوابًا محددًا. وبيّنت النتائج أيضًا أن 7٪ من المبحوثين لا يوافقون بشدة على أن "الجامعات والمراكز البحثية العربية أسهمت في تشكيل وعي عربي تجاه القضية الفلسطينية والحرب على غزة"، بينما يوافق بشدة 6٪ على قيام الجامعات بهذا الدور.

وتوضح هذه النتائج، من خلال الشكل رقم (9)، أن المبحوثين غير راضين بما يُقارب النصف (46٪) عن أدوار الجامعات والمراكز البحثية بالعالم العربي في تشكيل وعي عربي تجاه القضية الفلسطينية، رغم أن نحو الثلثين منهم (67٪) من الفئات ذات التعليم والثقافة العاليين، خصوصًا ممن يعملون غالبًا في الجامعات ويتعاملون مع المراكز البحثية (مفكر، أكاديمي، عالم دين)، بل إن الغالبية (94٪) من المشاركين من فئات المتعلمين والمتقنين عمومًا. لكن الثلث فقط (30٪) عبّروا عن موافقتهم

على أن النخبة تقوم بأدوارها في تشكيل وعي عربي تجاه فلسطين. ويُشير ذلك إلى أن المبحوثين يتوقعون أن تقوم الجامعات ومراكز الأبحاث بالدور المتوقع منها تجاه ذاتها والجمهور أيضاً، وتجاه قضايا المجتمع والدولة، خلال الأزمات والحروب.

وهنا، نستنتج أن أفراد النخبة المشاركين في استطلاع الرأي يُميزون بين أدوار الفرد النخبوي، وأدوار الهيئات والمؤسسات النخبوية. ويُلاحظ الباحث، من خلال متابعته لمسار الحرب على غزة، أن الجامعات العربية تأخرت في القيام بأدوارها في المجال الثقافي، والحقوق، والعلمي، والاجتماعي، لمساندة المظاهرات مثلما حدث في الجامعات الأميركية خاصة، والغربية عامة. كما أن المجالات العلمية الأكاديمية الغربية أصدرت 17900 دراسة أكاديمية علمية حول غزة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسلوكية والصحية وغيرها، خلال عامي 2023 و2024(69). في المقابل، لا توجد إحصائيات عربية شاملة ترصد ما أنتجه الأكاديميون والباحثون في العالم العربي حول الحرب على غزة، ولا ما أنتجته الجامعات العربية والمراكز البحثية العربية في هذا الشأن.

شكل (9): توزيع نسب آراء عينة الدراسة بشأن مساهمة الجامعات والمراكز البحثية العربية في تشكيل وعي عربي تجاه القضية الفلسطينية



3. فاعلية النخبة ورويتها لدعم القضية الفلسطينية عربياً وعالمياً

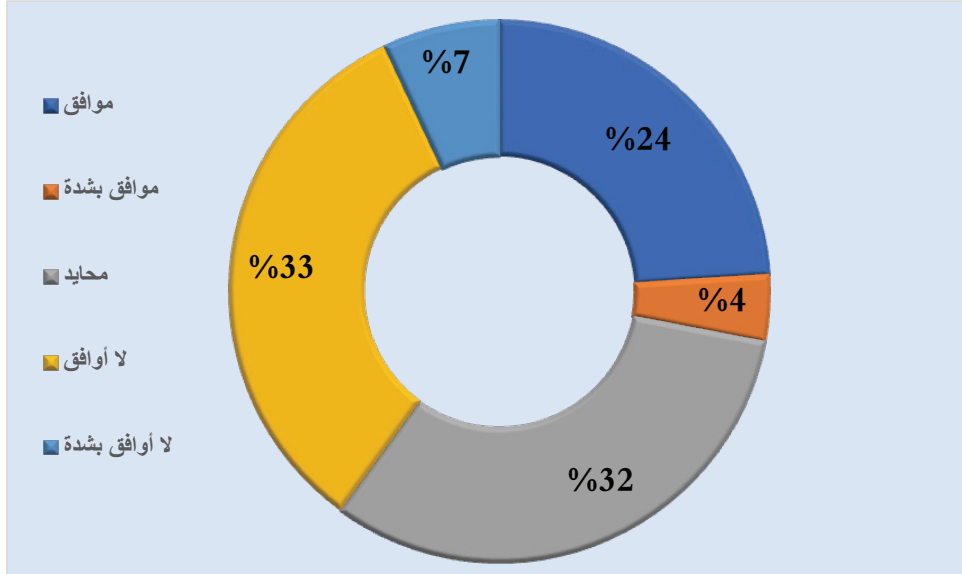
دور النخبة العربية في صياغة إستراتيجيات لخدمة القضية الفلسطينية

تُبين نتائج الدراسة أن المبحوثين لا يوافقون بنسبة 33٪ من مجموع أفراد العينة على أن "النخبة العربية أسهمت في طرح أفكار لصياغة إستراتيجية قريبة المدى وبعيدة المدى لتوحيد جهودها بما يخدم القضية الفلسطينية"، كما لم يُحدّد 32٪ من أفراد العينة رأياً أو جواباً تجاه هذا المتغير. ويوافق 24٪ من المبحوثين على أن النخبة العربية أسهمت في طرح أفكار لصياغة هاتين الإستراتيجيتين، بينما لا يوافق بشدة 7٪ على ذلك. أما نسبة أفراد النخبة الذين يوافقون بشدة على إسهام النخبة العربية في صياغة الإستراتيجيتين المذكورتين فبلغت 4٪ من مجموع عينة الدراسة.

وتُشير النتائج، من خلال بيانات الشكل رقم (10)، إلى أن ثمة رضى أقل من المتوسط بجهود النخبة العربية في تنظيم أعمالها وجهودها، واستغلال طاقاتها من أجل التخطيط الإستراتيجي الذي يسمح لها بالقيام بأدوارها وتوحيد آرائها ومواقفها بشأن القضايا المطروحة على المجتمعات العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة. كما تُشير إلى صحة الفرضية الرابعة للدراسة: "لم تستغل النخبة جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في إبداع إستراتيجية جديدة تُعزز الوحدة الفلسطينية وتبني تياراً أممياً يدافع عن عدالة القضية الفلسطينية".

ويرى الأكاديمي، مصطفى حجازي، أن علماء الاجتماع العرب وغيرهم "لا يدرسون الشعب الفلسطيني من الداخل وصولاً إلى اكتشاف قواه الحية الكامنة، بل يُلامسون سطح الواقع وينخرطون هم والمتقفون في دراسة الفكر الغربي وقضايا وأطروحاته وكأنه اليقين العلمي الكوني، مع أن هذا الفكر قد تمّ تطويره لفهم واقع الإنسان الغربي، وغاب عن بالهم أنهم بحاجة إلى أدوات معرفية ومقاربات خاصة بإنساننا العربي والفلسطيني، وهو ما لم يفعلوه إلى الآن، ويأتي طوفان الأقصى كي يُفاجئهم ويكشف لهم ما غفلوا عنه" (70). ويتطلب هذا الضعف من النخبة العربية أن تقوم بأحد أهم أدوارها المتمثلة في توليد وابتكار أفكار إستراتيجية قريبة وبعيد المدى للقضايا المطروحة مثلما فعلت وتفعل نخب الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من 75 سنة وخلال الحرب على غزة (71).

شكل (10): توزيع نسب آراء المبحوثين حول مساهمة النخبة العربية في صياغة إستراتيجيات لخدمة القضية الفلسطينية



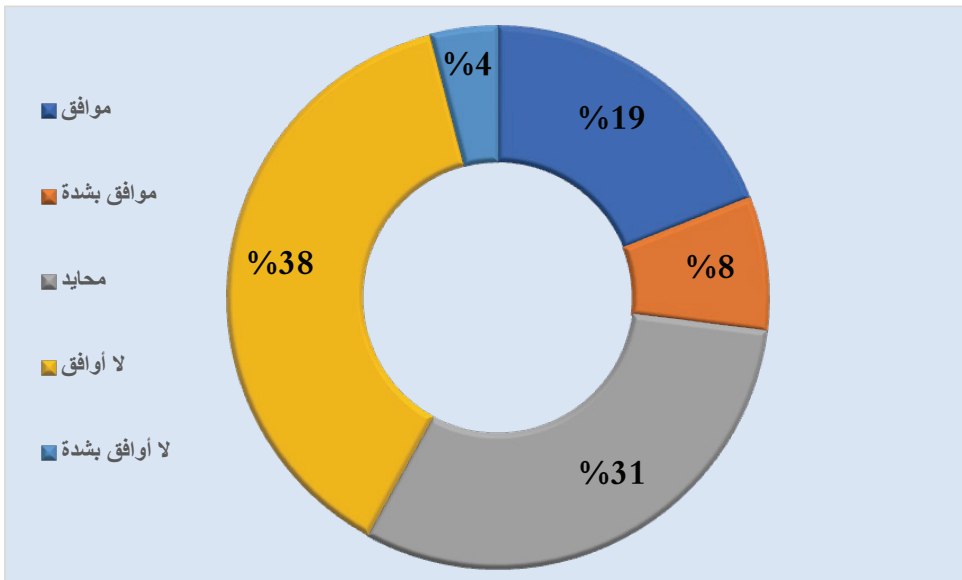
أهداف الأيديولوجيات والتيارات الفكرية تجاه القضية الفلسطينية

تكشف نتائج الدراسة أن أفراد العينة من النخبة العربية لا يوافقون بنسبة 38٪ على أن "جميع الأيديولوجيات والتيارات الفكرية تركز على أهداف واضحة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية"، بينما لم يُقدّم 31٪ من مجموع المبحوثين رأياً محدداً بشأن هذا المتغير. ويوافق 19٪ من مجموع أفراد العينة على أن "جميع الأيديولوجيات والتيارات الفكرية تركز على أهداف واضحة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية"، كما يوافق بشدة 8٪ من المبحوثين على ذلك. وبلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على أن "جميع الأيديولوجيات والتيارات الفكرية تركز على أهداف واضحة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية" 4٪ من مجموع أفراد العينة، كما توضح بيانات الشكل رقم (11).

وتؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثانية للدراسة: "انقسمت مواقف وأدوار النخب العربية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة بسبب اختلاف مرجعياتهم وأيديولوجياتهم السياسية، واختلاف مواقف دولهم من المقاومة والتطبيع". ويُفسّر الباحث عبد الكريم بكار ذلك بأن "العرب والمسلمين كانت لهم مواقف مشتتة ومتفاوتة إلى حد بعيد،

وهذه المواقف من طوفان الأقصى لم تكن سوى عنوان للشلتات والضياع الأكبر الذي يعيش فيه العالم العربي؛ حيث لا أحلاف، ولا منظمات جامعة، ولا مؤسسات للتنسيق والتواصل، ولا مشروعات مشتركة ذات قيمة" (72). ولهذا يرى الباحث بلال التليدي أن على النخبة أن تقوم بدور تنوير المجتمع ونشر المعرفة والفكر في أوساط الناس، لكن بعيداً عن قضايا التجيش السياسي والتحريض الطبقي (73).

شكل (11): توزيع نسب آراء عينة الدراسة حول خصائص أهداف الأيديولوجيات والتيارات الفكرية تجاه القضية الفلسطينية

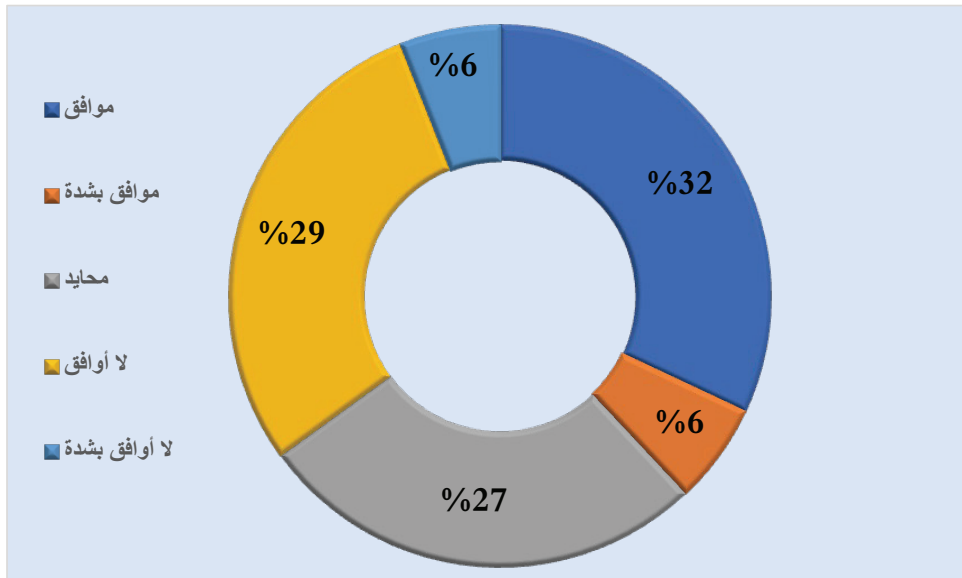


التكامل بين العمل الفكري والإعلامي والعمل الميداني المدني والشعبي

تُظهر نتائج الدراسة، من خلال الشكل رقم (12)، أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 32٪ على أن "تفاعل النخبة مع الحدث تميّز بالتكامل بين العمل الفكري والثقافي والإعلامي والعمل المدني الحقوقي والشعبي"، بينما لا يوافق المبحوثون بنسبة 29٪ على ذلك، كما لم يُقدّم 27٪ من المبحوثين جواباً محدداً. وبَيّنت النتائج أن 6٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة لا يوافقون بشدة على أن "تفاعل النخبة مع الحدث تميّز بالتكامل بين العمل الفكري والثقافي والإعلامي والعمل المدني الحقوقي والشعبي". وهي النسبة ذاتها (6٪) لفئة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على هذا التفاعل.

ومن العوامل التي تُسهم في تكريس عدم التكامل في أداء النخبة العربية لأدوارها هو استمرار الاختلاف بين أكبر خيارين أيديولوجيين أو سياسيين في المنطقة العربية؛ حيث بيّنت ثورات الربيع العربي أن النخبة الليبرالية انقلبت على أيديولوجيتها بعدما صعد الإسلاميون إلى السلطة في عدد من البلدان العربية، في المقابل انبرت نخبة الإسلاميين إلى شَيْطَنَة النخبة العلمانية والحداثية ووضعتها في خانة واحدة(74).

شكل (12): توزيع نسب آراء المبحوثين حول التكامل بين العمل الفكري والعمل المدني والشعبي خلال الحرب



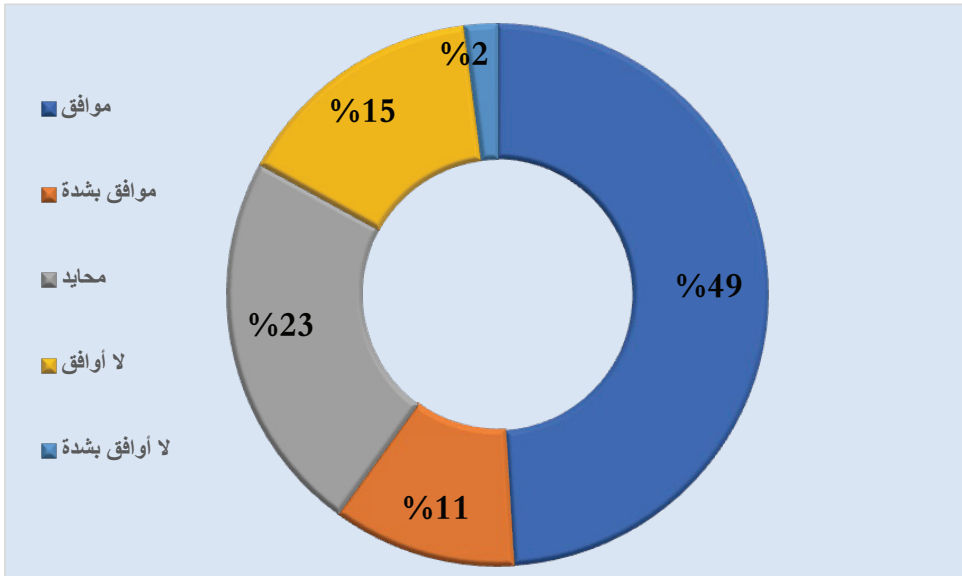
توثيق الإبادة الجماعية والتعريف بالانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني

تكشف نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 49٪ على أن "النخبة قامت بتوثيق جرائم الحرب والإبادة الجماعية في غزة للتعريف بالانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني"، بينما لم يُحدّد 23٪ منهم جوابًا محددًا. أما نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على قيام النخبة بدورها في توثيق الجرائم فبلغت 15٪، في حين يوافق بشدة أفراد العينة على قيام النخبة بدورها في هذا المجال بنسبة 11٪، ولم تتجاوز نسبة أفراد العينة الذين لا يوافقون بشدة على ذلك 2٪. وتُظهر النتائج، من خلال الشكل رقم (13)، أن ما يُقارب ثلثي المبحوثين (60٪) يوافقون على الدور الذي

قامت به النخبة العربية في توثيق الإبادة الجماعية، مقابل 17٪ لا يوافقون على ذلك، وهو ما يُشير إلى رضى المبحوثين عن دور النخبة العربية في المجال الحقوقي من خلال توثيقهم لجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكه القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة.

وتدلُّ هذه النتيجة على فاعلية النخبة العربية ميدانيًا وقيامها بمهامها وأدوارها في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي (75)، ويُصنّف ذلك في إطار ما يُسمّى بـ"تقبل الأدوار"، وهو دور مهم في الدفاع عن القضية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً. وقد استفادت النخبة العربية من وجود بعض أفرادها في البلدان الغربية لإنشاء مؤسسات حقوقية (76) والقيام بهذا الدور لمتابعة ساسة الاحتلال الإسرائيلي وجنوده بجرائم الحرب في أرجاء العالم، وفي الغرب خاصة. لكن في المقابل، يرى 39٪ من أفراد العينة أن فاعلية النخبة العربية ضعيفة في أداء أدورها، لاسيما "في طرح وإبداع أفكار إستراتيجية لتوحيد جهود النخبة بما يخدم قضية فلسطين" (انظر الشكل رقم (8))، مما قد يُشير إلى دور مهم للنخبة السياسية في الفاعلية الميدانية في المجال الحقوقي.

شكل (13): توزيع نسب آراء عينة الدراسة حول دور النخبة في توثيق الإبادة الجماعية والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني



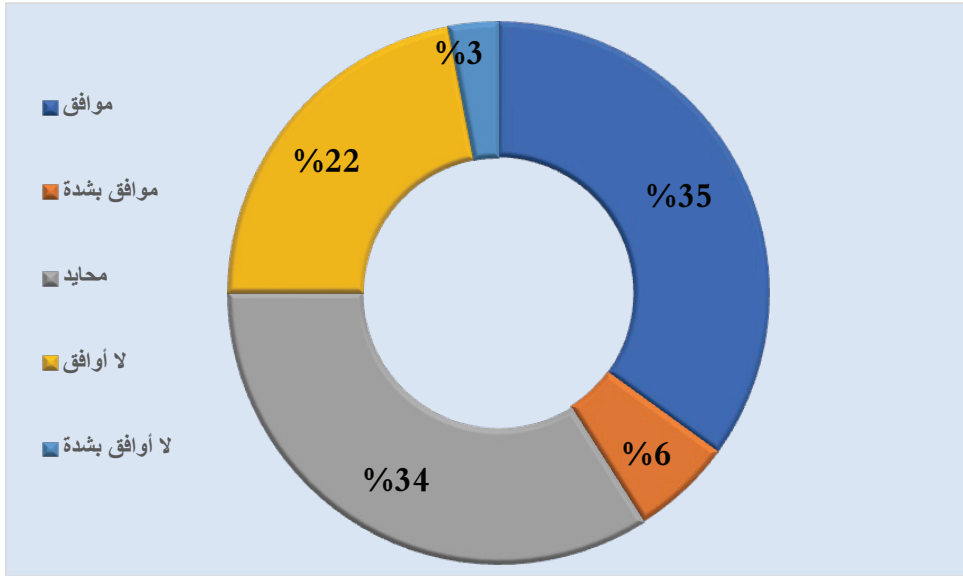
التأليف البحثي والإنتاج الإعلامي حول الاحتلال الإسرائيلي

تبيّن نتائج الدراسة، من خلال الشكل (14)، أن أفراد العيّنة يوافقون بنسبة 35٪ على أن "النخبة العربية كثّفت من التأليف البحثي والعلمي والإنتاج الإعلامي حول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في قضايا تاريخية ومعاصرة ومستقبلية"، بينما لم يُقدّم 34٪ من مجموع أفراد العينة جواباً محدداً. وبلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على قيام النخبة بدورها في "تكثيف التأليف البحثي حول الاحتلال الإسرائيلي في قضايا تاريخية ومعاصرة ومستقبلية" 22٪، في حين يوافق بشدة 6٪ من مجموع أفراد العينة على قيام النخبة بهذا الدور، بينما لم تتجاوز نسبة الذين لا يوافقون بشدة على ذلك 3٪.

ورغم النتائج التي كشفتها دراسة حول كتابات نخبة من الباحثين المتخصصين في حقل علم السياسة والعلاقات الدولية عن تزايد الاهتمام بالقضية الفلسطينية من خلال ارتفاع عدد الكتابات حولها من 29 مقالاً قبل معركة طوفان الأقصى إلى 170 مقالاً بعدها (77)، فإن هذه النتيجة تدل على رضا أقل من المتوسط لما تقوم به النخبة في الدورين البحثي والإعلامي. وهذا ما يتقاطع مع نتائج متغيرات سابقة؛ إذ عبّر 38٪ من العينة عن رضا أقل من المتوسط بشأن تفاعل النخبة العربية مع الحرب على غزة وأدائها لأدوار متكاملة تجمع بين العمل الفكري والثقافي والإعلامي والعمل الميداني المدني الحقوقي والشعبي.

وتشير هذه النتيجة إلى صحة الفرضية الثانية (ضعف النخبة في اقتراح إجراءات عملية يستفيد منها الشعب الفلسطيني والمقاومة ميدانياً)، وإلى وجود "تقبل الأدوار" من قِبَل النخبة العربية في مجالات العمل الفكري والثقافي والإعلامي والحقوقي والشعبي، ووجود "مسافة الأدوار" في ميادين أخرى.

شكل (14): توزيع نسب آراء المبحوثين حول دور النخبة في التأليف البحثي والإنتاج الإعلامي



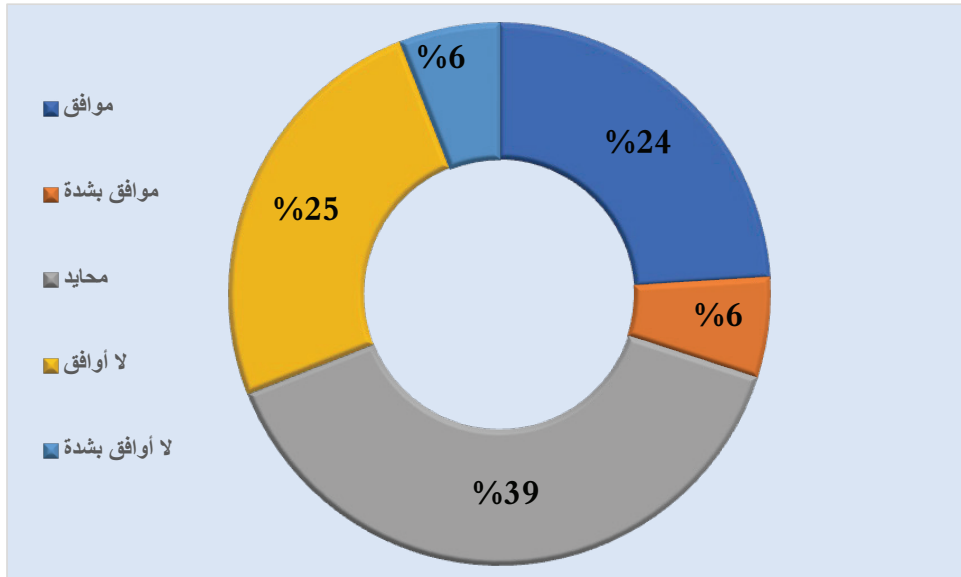
جهود النخبة العربية في بناء تصور تحرري فلسطيني

تُظهر نتائج الدراسة، من خلال الشكل رقم (15)، أن 39٪ من مجموع أفراد العينة لم يُقدِّموا جوابًا محددًا عن "سعي النخبة العربية لبناء تصور تحرري فلسطيني بالتعاون مع فلسطينيي الداخل والخارج وغيرهم"، بينما لا يوافق 25٪ من المبحوثين على أن النخبة العربية سعت لبناء هذا التصور التحرري الفلسطيني. أما نسبة المبحوثين الذين يوافقون على ذلك فبلغت 24٪ من مجموع أفراد العينة، في حين لا يوافق بشدة 6٪ من المبحوثين على أي دور قامت به النخبة العربية في بناء تصور تحرري فلسطيني. لكن في المقابل يوافق بشدة 6٪ من المبحوثين على أدائها لهذا الدور. وهذا يؤكد مرة أخرى صحة الفرضية الرابعة (لم تستغل النخبة جرائم الحرب، والإبادة الجماعية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، في إبداع إستراتيجية جديدة تُعزز الوحدة الفلسطينية وتبني تيارًا أمميًا يُدافع عن عدالة القضية الفلسطينية).

ويُفسّر المفكر محمد سليم العوا ضعف الإنتاج الإستراتيجي لدى النخبة العربية بأن "المفكرين والمثقفين وعلماء الدين في العالم العربي فاقدون منذ زمن بعيد -ربما عقب اتفاقيات كامب ديفيد مباشرة- لأي أمل في مشروع فكري أو سياسي

لحلّ القضية الفلسطينية" (78)، في حين يرى عالم الاجتماع، الطاهر ليب، أن تراجع الإنتاج الفكري حول قضية فلسطين يرتبط بالإحباط الناتج عن اتفاق أوسلو، عام 1993، وأن ما حدث في فلسطين أعاد الاهتمام بالقضية الفلسطينية، لكنه اهتمام قليل الفكر، في مجمله، وارتجالي. ويُشير إلى أن الحرب على غزة ستُعزّز فكرة المقاومة أو المقاومة باعتبارها فكرة. "وما يترسّب هو أن المقاومة، مهما لحق بها ومهما كان الثمن، هي فكرة لا تموت. هذه الفكرة ما هي؟ مَنْ سينقلها من القوة إلى الفعل؟ هذا النوع من الأسئلة مطروح على جيل قادم يتناوله برؤيته وبوسائل فكرية وعملية لا نعرفها، في عالم لن يكون كما عرفناه" (79).

شكل (15): توزيع نسب آراء عينة الدراسة حول جهود النخبة العربية في بناء تصور تحرري فلسطيني



دور النخبة العربية في الدفاع عن القضية الفلسطينية وتجاوز الانقسام الداخلي

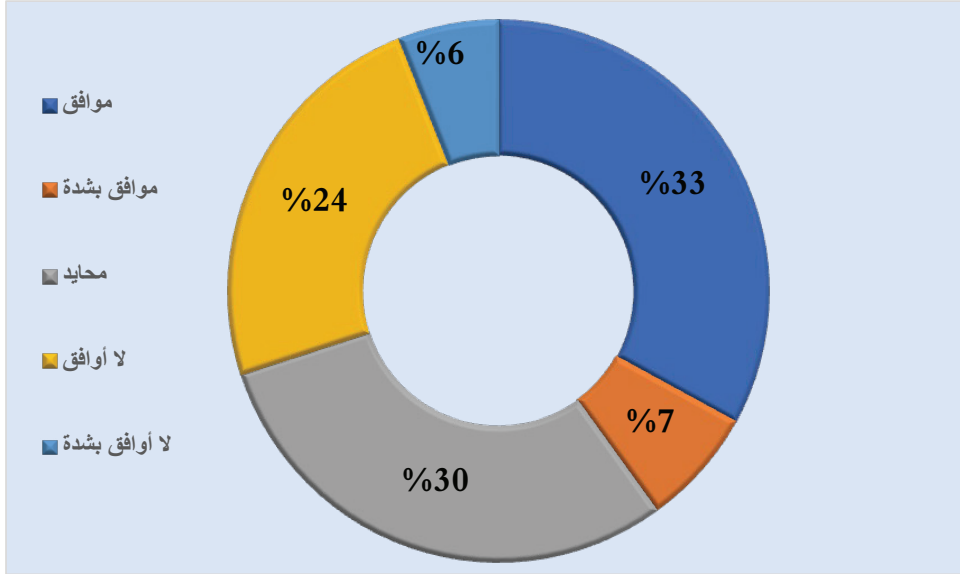
تكشف نتائج الدراسة أن الباحثين يوافقون بنسبة 33٪ من مجموع أفراد العينة على أن "النخبة قامت بدور فاعل في الدفاع عن القضية الفلسطينية عامة، وتجاوز الانقسام الفلسطيني خاصة"، ولم يُقدّم 30٪ من الباحثين رأياً محدداً، بينما لا يوافق 24٪ من أفراد العينة على قيام النخبة العربية بأي دور في الدفاع عن القضية الفلسطينية

وحلّ مسألة الانقسام الداخلي. ولم تتجاوز نسبة المبحوثين الذين يؤيدون بشدة هذا الدور 7.6٪، كما توضح بيانات الشكل رقم (16). في المقابل، لا يوافق بشدة أفراد العينة بنسبة 6.6٪ على أن النخبة قامت بدور فاعل في الدفاع عن القضية الفلسطينية. وتتقاطع هذه النتيجة مع نتيجة المتغير الخامس عشر (جهود النخبة في بناء تصور تحرّري فلسطيني، انظر الشكل رقم (15))؛ إذ لم يؤيد نحو ثلث المبحوثين (31.٪) أطروحة قيام النخبة العربية بدورها في بناء تصور تحرّري فلسطيني بالتعاون مع فلسطيني الداخل والخارج وغيرهم، بينما يوافق نحو الثلث (30.٪) أيضاً على قيام النخبة بهذا الدور.

ويُمثّل الانقسام الفلسطيني أحد العوامل التي تعمّق أزمة القضية الفلسطينية؛ مما يُشير إلى أهمية قيام النخبة العربية عمومًا، والفلسطينية خصوصًا، بنقد ذاتي، ومراجعة الأيديولوجيات التي ظهرت في سياق مغاير (80) لسياق ما بعد "طوفان الأقصى"، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. كما يؤكد أهمية تجديد الأفكار والتصورات وتحديد أدوار الجانب الفلسطيني من جهة، وأدوار النخبة العربية والإسلامية من جهة أخرى.

ويقترح الأكاديمي أشرف عثمان بدر أن تُعالج النخبة الفلسطينية والعربية أيضًا أسباب الانقسام الفلسطيني، وأن تتجنّب إضاعة الوقت في طرح حلول جزئية، وأن تضع خارطة طريق فلسطينية تقوم على أسس واضحة مؤسسية واجتماعية مع وضع حدٍّ للتدخل الإسرائيلي والأجنبي في الشأن الفلسطيني. ويكون "على رأس الأولويات إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني بحيث تتم صياغة ميثاق وطني جديد مبني على التمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة وحق تقرير المصير، مع المحافظة على الرواية التاريخية الفلسطينية، بالإضافة إلى إعادة تعريف العلاقة مع إسرائيل كعلاقة صراع مع عدو وليس علاقة شراكة" (81).

شكل (16): توزيع نسب آراء المبحوثين حول دور النخبة العربية في الدفاع عن القضية الفلسطينية وتجاوز الانقسام الداخلي



4. النخبة العربية وتداعيات الاختلاف السياسي والأيدولوجي

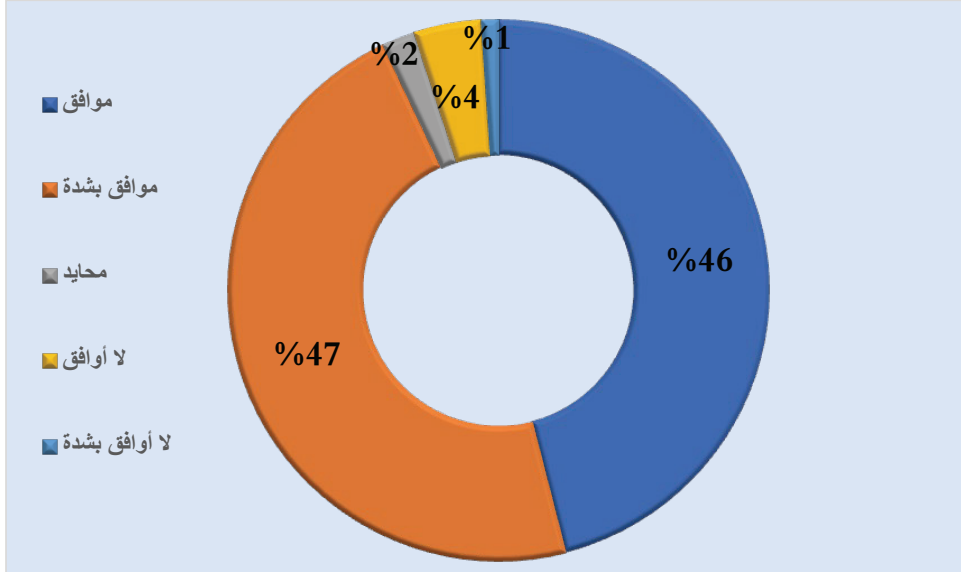
تأثير الاختلاف السياسي بين الدول العربية في رؤية النخبة للحرب

تكشف نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بشدة وبنسبة 47٪ على أن "الاختلاف السياسي بين الدول العربية يؤثر في قراءة ورؤية النخبة للحرب على غزة"، كما يوافق المبحوثون على مكونات هذا المتغير بنسبة 46٪، بينما لا يوافق أفراد العينة بنسبة 4٪ على أن "الاختلاف بين الدول العربية يؤثر في قراءة ورؤية النخبة للحرب على غزة". ولم يُقدّم 2٪ من المبحوثين رأياً محدداً إزاء هذا المتغير، في حين لا يوافق بشدة أفراد العينة على ذلك بنسبة 1٪. وتُظهر النتائج، من خلال الشكل رقم (17)، أن ثمة ما يُشبه الإجماع (93٪) بين المبحوثين حول تأثير الاختلاف السياسي بين الدول العربية في قراءة ورؤية النخبة العربية للحرب على غزة"، ولأول مرة في هذا الاستطلاع يكاد يغيب حياد المبحوثين، والذي ظل يتراوح بين 14٪ و39٪ في نتائج المتغيرات السابقة. وتُشير النتائج أيضاً إلى صحة الفرضية الثالثة (انقسام مواقف النخبة العربية وأدوارها خلال الحرب على غزة بسبب اختلاف المرجعيات الفكرية

والأيديولوجية لأفرادها). كما توضح "صراع الأدوار" في العالم العربي، وهو صراع مستمر منذ مدة؛ مما يؤدي إلى تداخل في دور أو أكثر يُتَوَقَّع أن تقوم به نخبة مع دور أو أدوار تقوم بها نخبة أخرى قد تكون حاكمة أو سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها، لكن يجمع بينها وجود بيئة عربية مغلقة.

ويُشير هذا الإجماع إلى أن داء الاستبداد السياسي لا يزال منتشرًا في أجساد جميع فئات المجتمع، بمن فيهم النخبة؛ إذ نجحت النخب السياسية الحاكمة في مختلف البلدان العربية في تدجين العديد من النخب (الثقافية والاقتصادية والدينية والعسكرية والحزبية والحكومية..) تارة بالتهديد والوعيد، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب، كما ضيّقت من الهامش القانوني لتحركها وفعاليتها. وقد أسهم هذا الأمر في خلق فجوة بين السلطة السياسية وأفراد المجتمع، واستمرار الأوضاع السياسية على حالها. وإذا كان الدور القيادي للنخبة على مستوى الإصلاح والتغيير ينطوي على أهمية كبرى في مختلف المجتمعات البشرية، فإن هذا الدور يصبح أكثر أهمية وحيوية وإلحاحًا في المنطقة العربية (82). ويرى الباحث، الطاهر لبيب، أن هذا الاستبداد الذي صنع "ما يُسمَّى صمتًا عربيًا، هو، في الحقيقة، قناع المصالح العليا والسفلى إذا خافت. هذا الخوف مستبطن في السياسة، وتُجيد قوى الهيمنة تضخيمه واستثماره في تخويف السياسيين الذين يُمرّرون خوفهم إلى شعوبهم. استبطن الخوف هذا ليس، بالضرورة، لقلّة الشجاعة، فهذه تحضر وتغيب، وإنما هو من أعراض تبعية بنوية (83)، مما يُشير إلى أهمية السعي المتواصل لتغيير الواقع الاستبدادي في المجتمعات العربية، وكسر التفرد بالسلطة وإشراك المواطنين في الاختيار والمسؤوليات العامة (84).

شكل (17): توزيع نسب آراء المبحوثين حول تأثير الاختلاف السياسي في رؤية النخبة العربية للحرب على غزة



الاختلاف الأيديولوجي بين النخب العربية وتأثيره في مسار القضية الفلسطينية

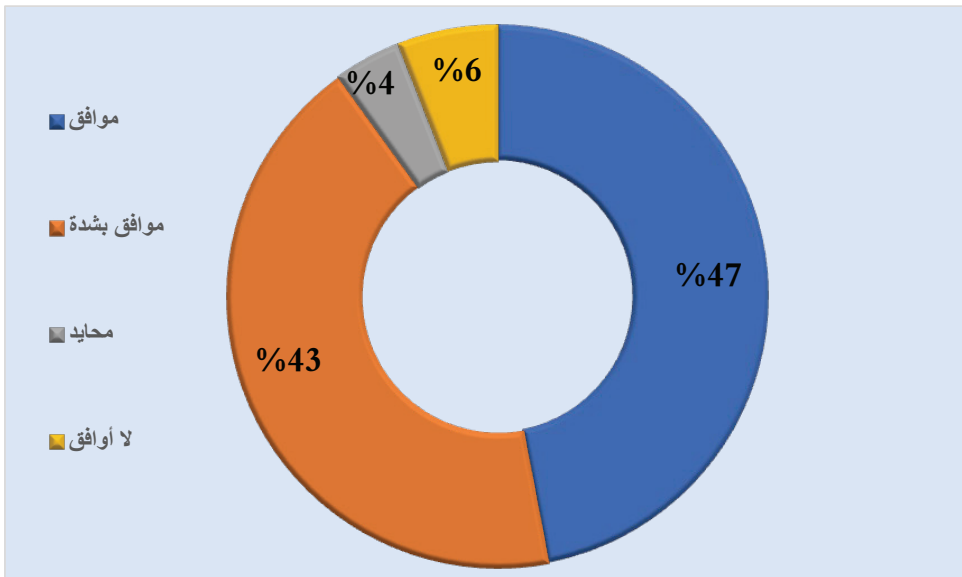
تُظهر نتائج الدراسة، من خلال الشكل رقم (18)، أن المبحوثين يوافقون بنسبة 47% من مجموع أفراد العينة على أن "الاختلاف الأيديولوجي بين النخب يؤثر تأثيراً سلبياً في مسار القضية الفلسطينية"، كما يوافق بشدة على ذلك 43% من أفراد العينة، بينما لا يوافق 6% من المبحوثين على هذا المتغير. ولم يُحدّد 4% من المبحوثين رأياً محدداً إزاء الاختلاف الأيديولوجي بين النخب وتأثيره في مسار القضية الفلسطينية. وتُعزّز هذه النتيجة صحة الفرضية الثالثة (انقسام مواقف النخبة وأدوارها خلال الحرب على غزة بسبب اختلاف المرجعيات الفكرية والأيديولوجية لأفرادها..)، ووجود صراع الأدوار بين النخب المفكرة والأكاديمية والمثقفة والإعلامية وبين النخب السياسية والحاكمة.

ويرى الأكاديمي، الصادق الفقيه، أن الخلافات الأيديولوجية تنشأ في الواقع داخل مختلف التنظيمات والتيارات الشيوعية والأيديولوجية، وبين القادة السياسيين والمجتمعيين الذين يتفاعلون بشكل متكرر وأقلّ انفتاحاً مما هو مرئي في الشارع العربي. ويمكن أن يكون للتعددية الأيديولوجية آثار سياسية إيجابية تسمح بالتكثيف

التدريجي لمختلف المجتمعات في الوطن العربي مع التغيرات العميقة. لذلك يجب دعم الجهود والإصلاحات الرامية إلى إصلاح المجتمعات العربية من قبل إدارات الدولة المستعدة للتحلي بالمرونة. وبمجرد النظر إلى هذه الاختلافات الأيديولوجية مصدرًا للتنمية، فإنها يمكن أن تُعزّز هوية كل شخص وبلد عربي، ثم تتحوّل من مصادر للمأساة والصراع إلى مصادر للحوار والإبداع الأيديولوجي(85).

ويقتضي هذا الأمر من النخبة أن تفتح على تجارب الآخرين ورؤاهم في حلّ المشكلات وصناعة التقدّم، وقد أسهم بعض النخبة مساهمة فعّالة في التعاطي حتى مع الحضارة الغربية، وأخذوا منها إيجابياتها وتركوا سلبياتها حيناً، وقاموا بمواجهة الاستعمار وممارسة النضال الوطني في شتى صوره ومجالاته(86).

شكل (18): توزيع نسب آراء عينة الدراسة حول تأثير الاختلاف الأيديولوجي بين النخب في مسار القضية الفلسطينية



تعامل النخبة العربية مع مسألة الطائفية خلال الحرب على غزة

تكشف نتائج الدراسة -كما يظهر من خلال الشكل رقم (19)- أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 44٪ على أن "النخبة العربية أخفقت في التعامل مع مسألة الطائفية خلال الحرب على غزة"، بينما لم يُقدّم المبحوثون جواباً محدداً إزاء مقتضيات هذا

المتغير بنسبة 24٪. ويوافق بشدة أفراد عينة الدراسة بنسبة 22٪ على أن "النخبة العربية أخفقت في التعامل مع مسألة الطائفية"، بينما لا يوافق المبحوثون بنسبة 9٪ من مجموع أفراد العينة على ذلك، كما لا يوافقون بشدة على مقتضيات هذا المتغير بنسبة 1٪.

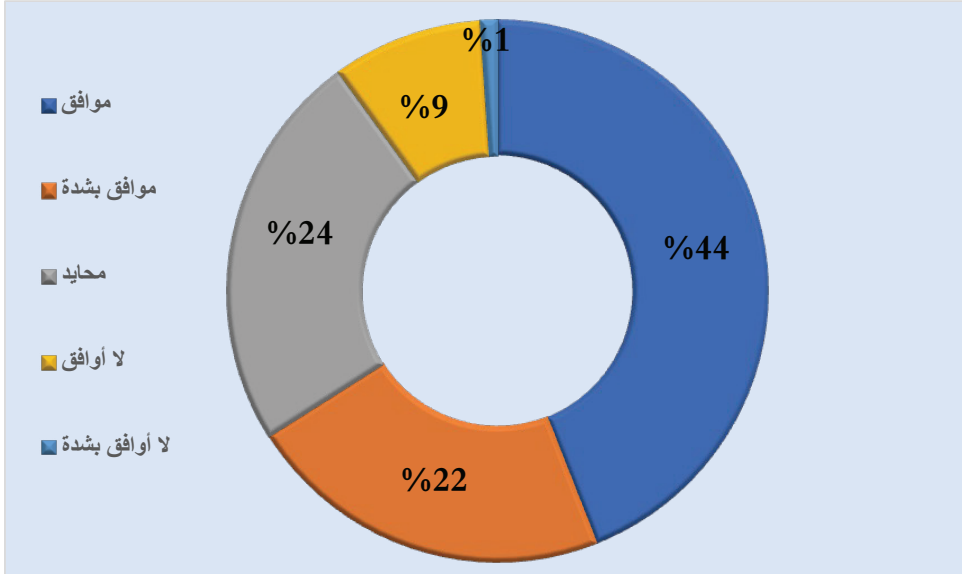
ويُلاحظ أن مسألة الطائفية ذات امتداد حضاري ديني وسياسي للمجتمعات الإنسانية عامة، والمجتمعات العربية والمسلمة خاصة؛ إذ لا تزال تثير التوترات والتحفظات والريبة، وتُحقّق مصالح أطراف عدة أيضاً، ويمكن القول تاريخياً: "إن أي شكل من أشكال الاهتزازات السياسية، أو الاضطرابات الاجتماعية، كان يترافق مع انفجار المسألة الطائفية، ولاسيما في حالات الحراك الاجتماعي أو الثورات الاجتماعية" (87).

ورغم أن الأحداث الدامية في سوريا وليبيا والعراق ولبنان كشفت -كما يرى الأكاديمي، علي أسعد وطفة- أن أغلب المثقفين الكبار -ومن ضمنهم نخب دينية وسياسية وثقافية وإعلامية يُعوّل على علمهم وثقافتهم وحكمتهم وتعلّهم خلال الأزمات والمنعطفات التاريخية- قد انحدروا إلى السلوك الطائفي والعنفي والمذهبي، فإنه يرفض التعميم المطلق ويُقرّ بوجود نخبة قليلة جداً واجهت هذا المدّ الطائفي بدرجة عالية من المسؤولية. لكنه يقول: إن "الغالبية العظمى من المثقفين مارسوا الطائفية بطريقة شعبية لا تتناسب أبداً مع دور الثقافة ومعناها الإنساني" (88).

ويُبيد الباحث بلال التليدي تفهّمه لمعارك السنّة والشيعية في كل من العراق وسوريا (89) وتأثيراتها الراسخة في مخيلة أصحابها، لكنه لا يُبيد تفهّمًا للخطاب الطائفي الذي شنّ حملات إعلامية على "المشروع الإيراني" في المنطقة؛ حيث ينسب أصحاب هذا الخطاب طرح أسئلة على المشروع الذي تحمله الدول العربية في وجه المشروع الصهيوني المتمدّد الذي اختار بدعم أميركي أن يجعل من "صفقة القرن" رهاناً لتيسير "اندماج إسرائيل في محيطها" وابتلاعها لهذا المحيط برمته (90).

إن أي مجتمع مشتت وممزق سياسياً واجتماعياً وطائفيًا سيكون بعيداً عن الوطنية، وليس سهلاً رَدُّم الفجوة بين مكوناته المتعددة إلا بالعمل الجاد والموحد، وأن تكون الوطنية هي الهدف الجامع لكل المكونات (91).

شكل (19): توزيع نسب آراء المبحوثين حول إخفاق النخبة العربية في التعامل مع مسألة الطائفية خلال الحرب على غزة



علاقات النخبة بالأنظمة ومراكز النفوذ ودورها في تكريس الاختلاف بين النخب

تكشف نتائج الدراسة أن المبحوثين يوافقون بنسبة 53٪ من مجموع أفراد العينة على أن "علاقات النخبة بالأنظمة الحاكمة ومراكز النفوذ والإعلام تُكرّس الاختلاف بين النخب"، كما يوافق بشدة المبحوثون بنسبة 34٪ على ذلك. ولم يُقدّم أفراد العينة جواباً محدداً بنسبة 11٪، في حين لا يوافق المبحوثون بنسبة 2٪ على أن "علاقات النخبة بالأنظمة ومراكز النفوذ والإعلام تُكرّس الاختلاف بين النخب".

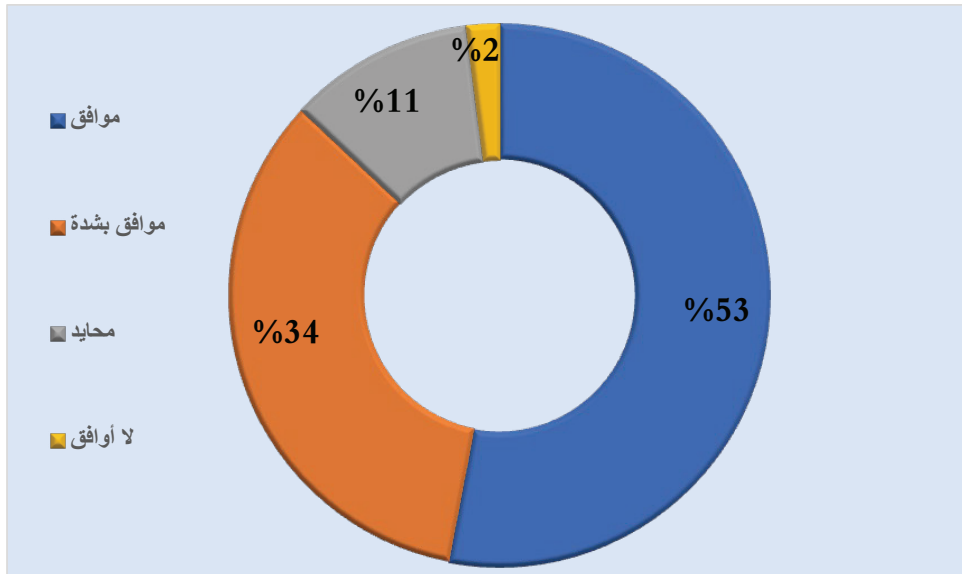
وتوضح هذه النتائج، من خلال الشكل رقم (20)، أن غالبية المبحوثين (87٪) يوافقون على أن علاقات النخبة بالأنظمة الحاكمة وبالهيئات ومراكز النفوذ والإعلام تُعزّز الاختلاف بين النخب. ويُفسّر الفيلسوف طه عبد الرحمن ذلك بأن النظام العربي، في جملته، أضحى مانعاً للفعل المُقاوم إلى حدٍّ أن هذا المنع أشبه المنع الذي يقع من المحتلّ، حتى كأنّ هذا النظام "احتلال داخلي". وأشار إلى وجود أسباب عدة تجعل النظام العربي مانعاً للفعل المُقاوم، من ذلك: "الهوة السياسية بين الحاكم والمحكوم"، و"النخبة العسكرية المستولية على السلطة بالقوة والمشاركة في المصالح مع الجهات الاستعمارية"، و"النخبة المدنية التي استلبت بقيم الثقافة

الأجنبية، وأُسْنِدَت إليها إدارة المؤسسات بتوجيه من هذه الجهات الاستعمارية"، وأخيراً، "مسلسل التطبيع".

ودعا طه عبد الرحمن "مثقفي العهد الجديد الذي فتحه طوفان الأقصى إلى إعادة التفكير في مفهوم المقاومة، وأن يُؤسَّسوه على أصول جديدة، وأن يُنشئوا من المفاهيم ما يُعَضِّدُه، ويستخرجوا من حقائقه ما لم يكن يخطر على البال، ويبنُّوا من النظريات والأنساق الفكرية والسياسية ما يكون على قدره" (92).

وقد أثبتت مجمل الأحداث التي عرفتھا المنطقة العربية منذ بداية الألفية الثالثة أن النخبة العربية لا تزال بعيدة عن صنع القرار ومراكزه الفعلية، بل تُعاني في بنيتها وتكوينها من الهشاشة وفقدانها الاستقلالية في مختلف المستويات، وتغلب عليها صفة الولاء وسمة الاحتواء في مختلف مواقفها وأدوارها. كما أن ثمة فئة من النخبة رسمت بصمتها شكلاً من أشكال التبعية مما أكسبها حالة من السلبية والضعف وانعدام الفاعلية، وأثر في مكانتها واضطلاعها بأدوارها في البلدان العربية، التي تطمح منذ عقود إلى حدوث تغيير حقيقي وفعلي، تكون النخبة فيه أداة أساسية (93).

شكل (20): توزيع نسب آراء المبحوثين حول علاقات النخبة العربية بالأنظمة الحاكمة ومراكز النفوذ ودورها في تكريس الاختلاف بين أفرادها

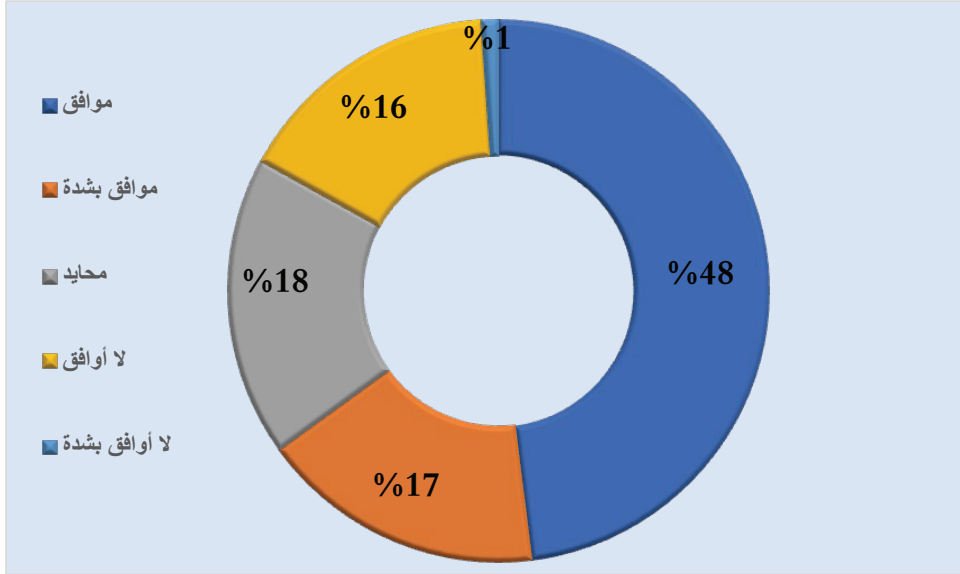


تقييم النخبة العربية لمسار القضية الفلسطينية خلال الأعوام الـ 75 الماضية

تُبين نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بنسبة 48٪ على أن "النخبة العربية لم تُقدِّم تقييمًا منصفًا وبناءً لمسار القضية الفلسطينية خلال الأعوام الـ 75 الماضية"، ولم يُبرز المبحوثون رأيًا أو جوابًا محددًا بنسبة 18٪. ويوافق بشدة أفراد العينة بنسبة بلغت 17٪ على تقديم النخبة لتقييم منصف وبناء لمسار القضية الفلسطينية، في حين لا يوافق المبحوثون على ذلك بنسبة 16٪، كما لا يوافق بشدة أفراد العينة بنسبة 1٪ على مقتضيات هذا المتغير، مثلما تُظهر بيانات الشكل رقم (21). وتؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الرابعة؛ إذ "لم تستغل النخبة العربية الحرب الإسرائيلية على غزة في إبداء إستراتيجية جديدة تُعزِّز الوحدة الفلسطينية على الأقل".

ويمكن تفسير هذه النتائج بارتباط النخبة العربية بالأنظمة الحاكمة ومراكز النفوذ والإعلام، وهو ما لا يسمح لها بأداء دورها المنصف في تقييم مسار القضية الفلسطينية تقييمًا منصفًا وموضوعيًا؛ إذ أكد معظم المبحوثين (87٪) أن علاقات النخبة بهذه الأنظمة ومراكز النفوذ تُعزِّز الاختلاف بين النخب؛ مما يُسهم في إنتاج قراءة غير موضوعية. ويرى الأكاديمي الصادق الفقيه أنه "لا توجد تقنية قياسية لمنع أو حل النزاعات الداخلية إلا من خلال أطر فكرية مشتركة. لذلك يُعد التعاون الفكري مفتاح الفكر السياسي وصنع القرار، وهو وسيلة للتأثير المتبادل وتعزيز العلاقات بين الأفراد المسؤولين عن واجبات التخطيط والتنفيذ. ومن ثم، فإن تهيئة المناخ الفكري لخلق فضاء اقتصادي موحد أداة يمكن للباحثين والخبراء وصنّاع القرار في المستقبل توظيفها من أجل صياغة سياسات تعتمد على المبادئ الإيجابية لكل من التجربة والنظرية (94)".

شكل (21): توزيع نسب آراء المبحوثين
في تقييم النخبة العربية لمسار القضية الفلسطينية



بديل جديد لخيار المقاومة والتفاوض لتحرير فلسطين

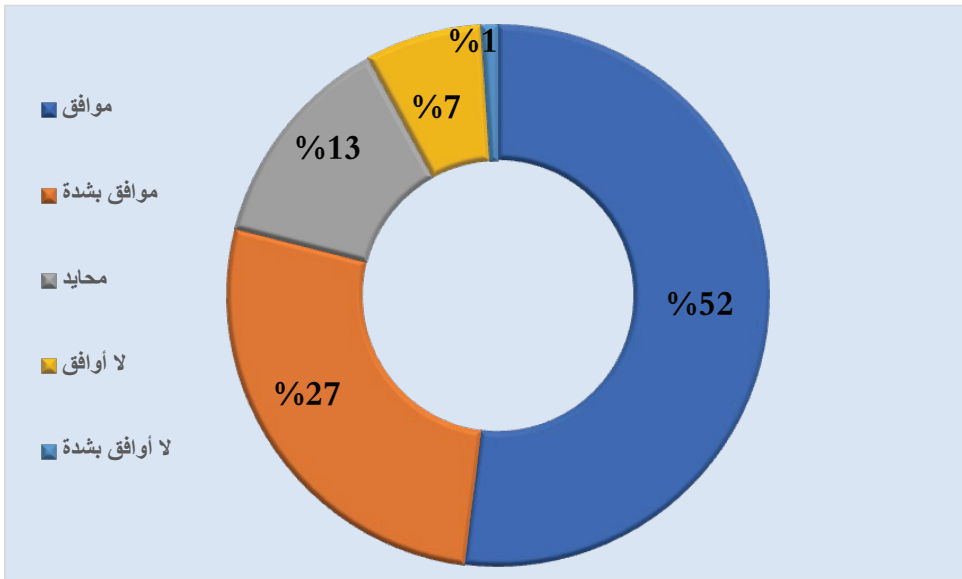
تبيّن نتائج الدراسة أن المبحوثين يوافقون بنسبة 52٪ من مجموع أفراد العينة على أن "النخبة لم تُقدّم بديلاً جديداً لخيار المقاومة والتفاوض لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي"، كما يوافق المبحوثون بشدة بنسبة 27٪ على ذلك، بينما لم يُقدّم أفراد عينة الدراسة بنسبة 13٪ جواباً محدداً بشأن مقتضيات هذا المتغير. في المقابل، لا يوافق المبحوثون بنسبة 7٪ على أن "النخبة لم تُقدّم بديلاً جديداً لخيار المقاومة والتفاوض لتحرير فلسطين"، بل يؤكدون دورها في أداء مسؤوليتها تجاه القضية الفلسطينية، كما لا يوافق بشدة المبحوثون على هذا المتغير وإن كان ذلك بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 1٪، مثلما يظهر من خلال الشكل رقم (22).

وبالموازاة مع هذه النتيجة (79٪) التي يوافق من خلالها المبحوثون على أن النخبة لم تُقدّم جديداً لخيار المقاومة والتفاوض في تحرير فلسطين، يُلاحظ أيضاً أن أفراد العينة لا يوافقون بنسبة 40٪ على أن "النخبة العربية قامت بدورها في طرح أفكار لصياغة إستراتيجية بعيدة المدى لتوحيد جهود النخبة بما يخدم قضية فلسطين". ويُشير ذلك إلى أن المبحوثين يُميّزون بين أدوار النخبة في الإنتاج العلمي والثقافي

والإعلامي الآتي، الذي يواكب أحداث الحرب على غزة، وبين أدوار النخبة عميقة التأثير، مثل صياغة وإبداع رؤى وحلول بعيدة المدى تؤدي إلى تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي.

ويُفسّر الأكاديمي وائل حلاق الوضع الحالي بأن ما نعيشه من أحداث خلال العقود الماضية له أبعاد فكرية وسياسية واقتصادية وأخلاقية، لذلك "ينبغي أن نبدأ التفكير في هذه المسائل كلها معًا باعتبار أنها مترابطة بنيويًا، ففلسطين جوهريًا مشكلة معرفة، وعلى هذا النحو، هي مشكلة أخلاقية، وليست مشكلة سياسية وعسكرية فقط. ولن نستطيع فهم المشكلة السياسية إطلاقًا، إلا إذا فهمناها في هذا الإطار. ففي التجربة الفلسطينية للحياة والموت تكمن خلاصة المشكلة العالمية للأخلاق والمعرفة" (95).

شكل (22): توزيع نسب آراء المبحوثين حول تقديم النخبة العربية لبدل جديد لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي



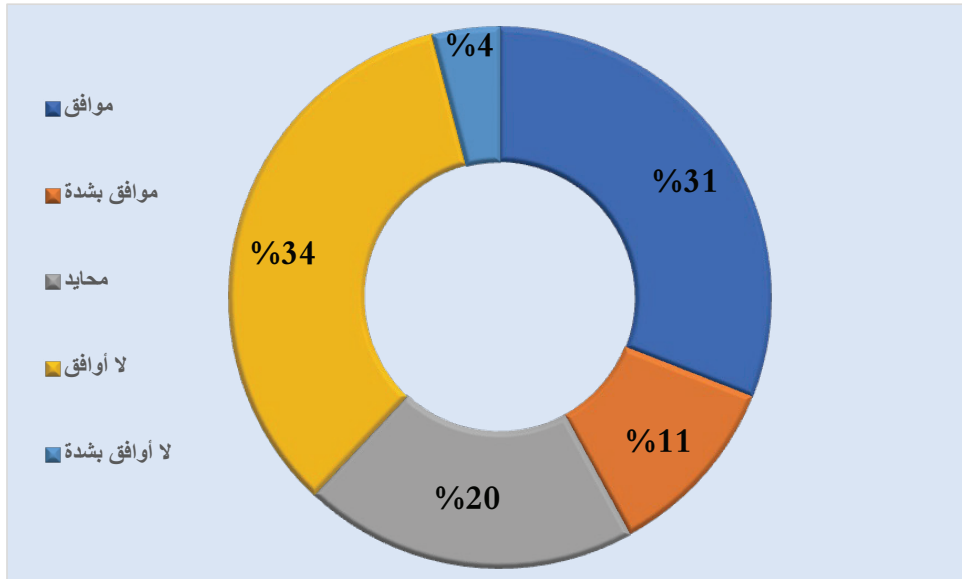
سمات مشاركة المحللين في التغطية الإعلامية للحرب على غزة

تكشف نتائج الدراسة، من خلال الشكل رقم (23)، أن المبحوثين لا يوافقون بنسبة 34% على أن "مشاركة المحللين في التغطية الإعلامية للحرب على غزة تميّزت بالسطحية وعدم القدرة على التنبؤ"، بينما يوافق 31% من مجموع أفراد العينة على

ذلك. ولم يُقدّم 20٪ من المبحوثين جوابًا محددًا إزاء هذا المتغير. في المقابل، يوافق بشدة أفراد عينة الدراسة بنسبة 11٪ على أن "مشاركة المحللين في التغطية الإعلامية لحرب على غزة تميّزت بالسطحية وعدم القدرة على التنبؤ"، بينما لا يوافق بشدة المبحوثون على ذلك بنسبة 4٪.

وأشارت دراسة مقارنة بين قناتي "الجزيرة" و"الحرّة" إلى أن المحللين والخبراء تصدّروا النخبة التي أسهمت في تحليل وتفسير أحداث الحرب على غزة بنسبة 24.3٪، يليهم الجمهور العام بنسبة 12.5٪، ثم أعضاء ورؤساء مؤسسات وحركات مدنية حقوقية بنسبة 11.8٪، ثم الصحفيون بنسبة 10٪، وأخيرًا أعضاء ورؤساء أحزاب سياسية بنسبة 7٪. وبيّنت الدراسة أن "الجزيرة" كانت الأكثر تفسيرًا لأحداث الحرب على غزة (60.1٪) مقارنة بقناة "الحرّة" الأميركية (55.5٪)، كما عرضت القناتان وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة بنسبة 54.7٪ (96٪).

شكل (23): توزيع نسب آراء عينة الدراسة حول خصائص مشاركة المحللين في التغطية الإعلامية للحرب على غزة



5. أدوار وأولويات النخبة العربية بعد الحرب على غزة

تهتم الدراسة في هذا المحور البحثي بالرؤى المستقبلية لأفراد العينة وتصوراتهم للأدوار والأولويات التي تُؤطر علاقتهم بالقضية الفلسطينية بعد الحرب على غزة،

وتستقصي تطلعات المبحوثين ومقترحاتهم لما يمكن أن تقوم به النخبة العربية، من خلال تحليل إجاباتهم على هذا السؤال المفتوح: ما الأدوار والأولويات التي يجب أن تركز عليها النخبة العربية بعد الحرب على غزة؟ وقد شارك في التفاعل والإجابة على هذا السؤال 273 مبحوثاً بنسبة 66٪ من مجموع العينة، ولم يُقدّم 141 مبحوثاً بنسبة 34٪ أية إجابة. وتُظهر هذه النتيجة مشاركة ثلثي المبحوثين في استشراف أدوار النخبة العربية وأولوياتها بعد الحرب على غزة؛ مما يُشير إلى انتشار ثقافة التفاعل والتواصل لدى أفراد عينة الدراسة؛ إذ شارك في الاستبيان 94٪ من فئات المتعلمين والمثقفين، بينهم 67٪ يُمثلون الفئة ذات التعليم والثقافة العاليين. وتُعد نسبة الثلثين مهمة جداً، وتُعبّر عن قيام النخبة بدورها في إبداء الرأي والتعبير، وهذا من الأدوار والوظائف المهمة لهذه الفئة المجتمعية، خاصة في ظل انتشار ثقافة التواصل التي عزّزتها الشبكات الاجتماعية والمنصات الرقمية؛ إذ يتنافس المستخدمون والجمهور والنخبة والشركات والدول وغيرها على استغلال هذه المنصات من أجل نشر الآراء والأفكار والترويج لها.

ويلاحظ الباحث، بعد عملية فحص وتصنيف أجوبة المبحوثين، أن آراءهم ومقترحاتهم تمحورت حول 10 مجالات كبرى، ويتضمن كل مجال أدواراً وعناصر خاصة، ويرى المبحوثون أن النخبة العربية مطالبة بالقيام بهذه الأدوار. وتشمل هذه المجالات: الدعم المعنوي والمادي (6 عناصر)، والعمل الاجتماعي (7 عناصر)، والعمل الإستراتيجي (12 عنصراً)، والمجال الإعلامي (8 عناصر)، والعمل السياسي (6 عناصر)، والعمل الوجدوي (15 عنصراً)، والمجال العلمي والثقافي (13 عنصراً)، والمجال الفردي (12 عنصراً)، والمجال الحقوقي والقانوني (10 عناصر)، ونشر الوعي (11 عنصراً).

وتُشير هذه المجالات إلى أولويات أفراد النخبة العربية، الذين يهتمون في المرتبة الأولى بـ "العمل الوجدوي"، ثم "المجال العلمي والثقافي" في المرتبة الثانية، ثم "المجال الفردي" و "العمل الإستراتيجي" في المرتبة الثالثة. وفي المرتبة الرابعة "نشر الوعي"، ثم "المجال الحقوقي والقانوني" في المرتبة الخامسة، ثم "المجال الإعلامي" في المرتبة السادسة. وفي المرتبة السابعة "العمل الاجتماعي"، وفي المرتبة الأخيرة "الدعم المعنوي والمادي" و "العمل السياسي".

وتوضح هذه النتائج أن المبحوثين يرون أن النخبة العربية يجب أن تركز على الأدوار والمهام الكبرى التي تؤدي إلى توحيد جهودها وصفوفها مؤسسيًا وعمليًا، ثم علميًا وثقافيًا وإستراتيجيًا، وضرورة التخلص من الفردانية والمصلحة الفردية والانعزال، وكذلك التخلص من التبعية السياسية للنخب الحاكمة والاقتصادية والإعلامية، وضرورة اهتمام النخبة العربية بتعزيز بنائها العلمي والفكري.

ويرى المبحوثون أن النخبة العربية يمكنها -بعد أداء أدوارها الوجدانية والعلمية والثقافية والإستراتيجية والذاتية (أي بناء الذات)- أن تقوم بوظائفها في "نشر الوعي" في المجتمعات العربية وبين الأجيال الصاعدة والشباب خاصة، وتعزيز الوعي بالقضية الفلسطينية عالميًا من خلال أداء أدوار تتصل بـ"المجال الحقوقي"، مثل: توثيق جرائم الحرب والإبادة الجماعية، التي ارتكبتها الاحتلال خلال الحرب على غزة، وتنسيق العمل بين الهيئات الحقوقية المحلية والعربية والدولية، ثم تُكثف النخبة أداء أدوارها الإعلامية.

وتشير النتائج أيضًا إلى أن المبحوثين يضعون الأدوار الاجتماعية للنخبة في المرتبة السابعة، تليها أدوار الدعم المعنوي والمادي/الإغاثي، ثم أدوار العمل السياسي. ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال تخصصات أفراد العينة؛ إذ شارك في الاستبيان 94٪ من فئات المتعلمين والمثقفين، بينهم 67٪ يُمثلون الفئة ذات التعليم والثقافة العاليين، ممن يحملون صفة مفكر وأكاديمي وعلماء دين. هؤلاء يُفكرون في أدوار تُناسب تكوينهم العلمي والثقافي وتخصصهم المهني، مما يدل على تجانس نتائج الدراسة.

وتشير هذه النتائج مجموعة من الملاحظات، من أهمها:

- المبحوثون يدركون أن هناك تنوعًا في مجالات العمل أمام النخبة العربية؛ مما يعني أن ثمة تعددًا في الأدوار التي قامت بها النخبة خلال الحرب على غزة. ويشير ذلك إلى أهمية نظرية الدور في فهم الوظائف والمهام المطلوبة من فئات المجتمع عامة، والنخبة خاصة.

- تعطي النخبة الأولوية للأدوار العلمية والفكرية والثقافية على الأدوار الاجتماعية (أو المجتمعية) والسياسية والعمل الإنساني، أو الدعم الإغاثي. ويمكن تفسير

ذلك بأن غالبية أفراد العينة ينتمون للوسط الأكاديمي ومجال العمل الإعلامي ومن المثقفين والمفكرين. كما أن هؤلاء الباحثين من فئات ذات دخل متوسط، والتي قد لا تكون مساهمتها مؤثرة في أدوار وأعمال الإغاثة.

- مكاشفة الباحثين لواقع النخبة العربية التي تُعاني من تضخم الذات والانعزال والتبعية الأيديولوجية أو التبعية السياسية للأنظمة، والتأكيد على أهمية مواصلة النخبة تعليمها الذاتي.

- وضع الأدوار الإعلامية في المرتبة السادسة يُشير إلى أن الباحثين لا يعطون الأولوية لهذا المجال، إما بسبب المشاركة المكثفة من النخب العربية في تفسير وتحليل الحرب كما بيّنت النتائج، وإما بسبب سيطرة الأنظمة ومراقبتها لوسائل الإعلام، وإما أن الأكاديميين الذين يُمثّلون الثلثين مطالبون بأداء أدوار النخبة في نشر الوعي والتفكير الإستراتيجي بشأن القضية الفلسطينية.

استنتاجات

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تجيب على المشكلة البحثية وفرضيات الدراسة بشأن فاعلية أدوار النخبة العربية في سياق مواجهة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ومن أهم هذه النتائج:

- لا تزال نظرية الدور مهمة في فهم الظواهر الإنسانية، ودراسة وتحليل وتفسير الإشكاليات البحثية المتصلة بأدوار الأفراد والهيئات والمجتمعات والدول، والكيفية التي يقوم بها كل طرف أو جهة بأدوارهما في معالجة القضايا التي تتعلق بالحرب على قطاع غزة عموماً، والقضية الفلسطينية خاصة.

- ثمة تجانس بين نتائج محاور الاستبيان ومحور السؤال المفتوح؛ إذ ترتفع نسبة الموافقة والتأييد إلى الثلثين فأكثر كلما تعلق الأمر بأدوار النخبة العلمية والثقافية والإعلامية والحقوقية. وكلما ارتبطت أدوار أفراد النخبة بمجالهم الفردي ورؤيتهم الإستراتيجية وأداء أدوارهم في المجال الاجتماعي (أو في المجتمع)، ودورهم السياسي وعلاقتهم بالأيديولوجيات أو بالنخب الحاكمة تحديداً، انخفضت نسبة الموافقة إلى أقل من المتوسط.

فقد أكد 64٪ من أفراد العينة أن النخبة العربية تفاعلت تفاعلاً ثقافياً وإعلامياً وحقوقياً متميزاً مع الحرب، كما وافق 59٪ من المبحوثين على أن النخبة أنتجت إنتاجاً متنوع الأشكال والتخصصات أو المجالات، ووافق أيضاً 65٪ من مجموع أفراد العينة على أن النخبة العربية أسهمت في تفسير وتحليل الحرب على غزة. في المقابل، توضح النتائج أن 36٪ فقط من المبحوثين يوافقون على قيام النخبة بأدوارها في إبداع أفكار عملية وإجرائية خلال تطورات الحرب، وأن ثمة رضا أقل من المتوسط عن جهود النخبة العربية في تنظيم أعمالها وتنسيق جهودها، واستغلال طاقاتها من أجل التخطيط الاستراتيجي الذي يسمح لها بالقيام بأدوارها وتوحيد آرائها وموافقتها بشأن القضايا المطروحة على المجتمعات العربية عامة وقضية فلسطين خاصة.

- ثمة رضا عالٍ إلى متوسط عن فاعلية النخبة في أداء أدوارها في المجال العلمي والثقافي والإعلامي والحقوقى، وهذا ما دفع المبحوثين، الذين أجابوا على السؤال المفتوح، إلى وضع أدوار النخبة في المجالات الثقافية والعلمية والإعلامية في مطالبهم الأقل أهمية.

- هناك ضعف في أداء النخبة العربية لأدوارها في بناء تصور تحرري فلسطيني بالتعاون مع الفلسطينيين، وكذلك ضعف في أداء النخبة لدورها في نشر الوعي بالقضية الفلسطينية عربياً وعالمياً، وأيضاً في حل مسألة الانقسام الفلسطيني.

وتُعد هذه المهام والأدوار جوهرية وعميقة وتحتاج إلى تفكير إستراتيجي؛ مما دفع المبحوثين إلى اختيار "العمل الوجداني" في المرتبة الأولى، و"المجال العلمي والثقافي" في المرتبة الثانية، ثم "المجال الفردي" و"العمل الإستراتيجي" في المرتبة الثالثة، و"نشر الوعي" في المرتبة الرابعة.

أما فيما يتصل برؤية النخبة لدعم القضية الفلسطينية عربياً وعالمياً خلال الحرب على غزة، فكان رضا المبحوثين أقل من الثلث (30٪) إزاء أداء النخبة دورها في بناء تصور تحرري فلسطيني بالتعاون مع الفلسطينيين، وأقل من المتوسط (46٪) في نشر الوعي عربياً وعالمياً بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأكثر من الثلث (40٪) في الدفاع عن القضية الفلسطينية عامة ومواجهة مسألة الانقسام الفلسطيني خاصة.

- ثمة شبه إجماع من المبحوثين (93٪) على تأثير الاختلاف السياسي بين الدول العربية في قراءة ورؤية النخبة العربية للحرب الإسرائيلية على غزة، كما أن غالبية المبحوثين (87٪) يوافقون على أن علاقات النخبة بالأنظمة الحاكمة وبالهياآت والجهات ذات النفوذ والإعلام تُعزّز الاختلاف بين أفراد النخبة. كما أن غالبية المبحوثين (77٪) يرون أن النخبة العربية لم تقم بدورها في تقديم وإبداع بديل جديد لخيار المقاومة والتفاوض لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي.

المراجع

- (1) حسان حلاق، مقدمة في مناهج البحث العلمي، (بيروت، دار النهضة العربية، 2014)، ص 74.
- (2) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط 5 (القاهرة، دار عالم الكتب، 2015)، ص 517.
- (3) محمد جمال الفار، معجم المصطلحات الإعلامية، ط 1 (الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 20-21.
- (4) أجرى الباحث العديد من المقابلات الصحفية المعمقة مع كبار المفكرين والنخبة العربية، منهم الفيلسوف، طه عبد الرحمن، وعالم الاجتماع اللبناني، مصطفى حجازي، والمفكر التونسي، طاهر ليب، والمفكر السوداني، الصادق الفقيه، والمثقف الفلسطيني، وليد سيف، والمفكر المصري، محمد سليم العوا، وغيرهم. للاستزادة، انظر: عبد الحكيم أحمين، الجزيرة نت، (تاريخ الدخول: 13 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/ftb7ynw>.
- (5) منال هلال المزاهرة، مناهج البحث الإعلامي، ط 1 (عمّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 187-190.
- (6) شارك في الاستبيان 423 مبحوثاً، لكن 9 منهم لم يجيبوا على بعض محاور وأسئلة صحيفة الاستبيان فتم إلغاء مشاركتهم. من جهة أخرى، ونظراً لعدم وجود إحصاء رسمي وموثوق به لعدد النخبة العربية، ووفق الجدول الإحصائي الذي وضعه الإحصائيون لأحجام العينات المطلوبة في الدراسات الإعلامية، ويُحدّد عدد مفردات العينة المطلوبة في أي دراسة، فإن مجتمع الدراسة المتكون من مليون مفردة فأكثر يكون الحد الأدنى لحجم العينة عند مستوى الثقة 0.95 هو 384 مفردة، وحدّ العينة ذات مستوى الثقة 0.98 هو 2295 مفردة؛ مما يعني أن عينة هذه الدراسة تحظى بمستوى الثقة المطلوب. للاستزادة، انظر:

- Robert Krejcie, Daryle Morgan, "Determining Sample Size for Research Activities", Educational and Psychological Measurement, Vol. 30, No. 3, (Autumn 1970): 608.

(7) مي العبد الله، عبد الكريم شنين، المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال: المشروع العربي لتوحيد المصطلحات، ط 1 (بيروت، دار النهضة العربية، 2014)، ص 172.

(8) دعاء فتحي سالم، «اتجاهات الصفوة المصرية نحو معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية لأحداث ما بعد ثورة 25 يناير: دراسة في إطار نظرية التماس المعلومات»، (دراسة منشورة ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر لكلية الإعلام بجامعة القاهرة: «الإعلام وبناء الدولة الحديثة»، يومي 1 و2 يوليو/تموز 2012)، ص 158.

(9) وليدة حدادي، الإعلام والنخبة المثقفة في عصر الميديا الجديدة، ط 1 (عمان، مركز الكتاب العربي، 2020)، ص 177.

(10) قام بتحكييم صحيفة الاستبيان الأكاديمي، معتصم بابكر مصطفى، العميد الأسبق لكلية الإعلام بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، والدكتورة أسماء حسين ملكاوي، أستاذة باحثة في علم الاجتماع والمجتمعات الرقمية بمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.

(11) سعيد التل، مناهج البحث العلمي: تصميم البحث والتحليل الإحصائي، ط 1 (عمان، دار الميسرة، 2007)، ص 127.

(12) المرجع السابق، ص 140.

(13) أحمد عبد الرحمن إبراهيم، محمد أبو هاشم، الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، ط 1 (الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 316.

(14) انظر:

- أبو نصر الجوهري، تجديد الصحاح، ص 5114، نقلاً عن موسوعة المكتبة الشاملة، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/mr3jkwpx>.

- زين الدين الرازي، مختار الصحاح، ص 306، نقلاً عن موسوعة المكتبة الشاملة، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/35zrf4u9>.

- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، نقلاً عن موسوعة المكتبة الشاملة، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/3xtp8pr7>.

(15) ابن منظور، «لسان العرب»، ج 1، ص 752، نقلاً عن موسوعة المكتبة الشاملة، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/yurzt4vz>.

(16) محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 4، ص 246، نقلاً عن موسوعة المكتبة الشاملة، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/mrx5mtyv>.

(17) أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 3، ص 2181، نقلاً عن موسوعة المكتبة الشاملة، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/4ydzrzs>.

(18) نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج 2، ص 908، نقلاً عن موسوعة المكتبة الشاملة، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/w2nscynx>.

(19) “elite”, cambridge.org, “accessed April 16, 2025”. <https://tinyurl.com/2ewvjzar>.

(20) “elite”, merriam-webster.com, “accessed April 16, 2025”. <https://tinyurl.com/45w2zc7e>.

(21) طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، ترجمة سعيد الغانمي، ط 1 (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 671.

(22) “élite”, larousse.fr, “accessed April 16, 2025”. <https://tinyurl.com/y65x8man>.

(23) “elite”, oxfordlearnersdictionaries, “accessed April 16, 2025”. <https://tinyurl.com/yejwk6cs>.

(24) تجنباً لتكرار الحديث عن هذه الاتجاهات، انظر: توماس بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط 1 (مصر، دار المعرفة الجامعية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السادس، 1988)، ص 5-12.

(25) حدادي، الإعلام والنخبة المثقفة في عصر الميديا الجديدة، مرجع سابق، ص 74.

(26) حسين العودات، المثقف العربي والحاكم، ط 1 (بيروت، دار الساقي، 2012)، ص 55.

(27) انظر:

- دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، ط 1 (بيروت، دار الطليعة، 1981)، ص 83.

- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط 2 (بيروت، دار النهضة العربية، 2011)، ص 631-632.

(28) John Higley, "elites", britannica.com, "accessed April 16, 2025". <https://tinyurl.com/26vdz2zv>.

(29) ميتشيل، معجم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 84-85.

(30) بيتر تيرشن، زمن النهاية: النخب والنخب المضادة والمسار المفضي إلى التفكك، ترجمة نايف الياسين، ط 1 (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2024)، ص 15.

(31) المرجع السابق، ص 18-33.

(32) انظر:

- خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، (بيروت، دار الفكر اللبناني، 1995)، ص 385.

- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص 138.

(33) انظر:

- ميتشيل، معجم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 83.

- الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، مرجع سابق، ص 631.

(34) محمد سيلا، نوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة، ط 1 (إيطاليا، منشورات المتوسط، 2017)، ص 490-491.

(35) انظر:

- حدادي، الإعلام والنخبة المثقفة في عصر الميديا الجديدة، مرجع سابق، ص 72.

- مثنى فائق مرعي، المثقف العربي والقضايا الراهنة: المواقف والأدوار، ط 1 (العراق، دار الإبداع، 2022)، ص 1.

(36) تُرجم هذا المصطلح (الإنتلجنسيا) إلى «النخبة المثقفة». انظر: كريغ كالهون، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، ط 1 (لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 618.

(37) "Elite", sociology.plus, "accessed April 16, 2025". <https://tinyurl.com/mvaeKn7v>.

(38) غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 139-140.

(39) عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح، موسوعة العلوم الاجتماعية، ط 1 (الإمارات، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1994)، ص 223-224.

(40) عبد المالك التميمي، «بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر»، المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 12، العدد 134، 1990)، ص 24-38.

(41) الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، مرجع سابق، ص 632.

(42) غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 140.

(43) للاستزادة حول هذه الأدوار، انظر: غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 359-360.

(44) موليم العروسي، «صناعة النخب وآلياتها»، مجلة الفيصل، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 25 فبراير/ شباط 2025)، <https://tinyurl.com/yc7bz3h4>.

(45) عبد الله الغدامي، الثقافة التلفزيونية وسقوط النخبة وبروز الشعبي، ط 1 (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 54-56.

(46) خالد حاجي، المثقف-المثقف: من ضيق فضاءات التواصل الاجتماعي إلى رحابة الأرض وسعة الكلام، (المغرب، دار الإحياء للنشر والتوزيع، 2022)، ص 9-10.

(47) بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، ص 445.

(48) العودات، المثقف العربي والحاكم، مرجع سابق، ص 49.

(49) شيركو جبار محمد، الإعلام والنخبة: جدلية التأثير والتأثر في صنع القرار، ط 1 (الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019)، ص 25.

(50) حدادي، الإعلام والنخبة المثقفة في عصر الميديا الجديدة، مرجع سابق، ص 126-127.

(51) جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، ط 1 (لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 362-364.

(52) حاتم الطائي، «الخريف العربي»، الرؤية، 27 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/46yau2mw>.

(53) للاستزادة، انظر: ياسر فتحي، «خطاب قادة طوفان الأقصى: الثورة المرجوة والفجوة الخطابية»، academia.edu، 2023، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/نيسان 2025)، <https://2u.pw/2HdF7>.

(54) خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 207-208.

(55) الهواري، مصلوح، موسوعة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 610-611.

(56) غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 358-359.

(57) جون سكوت، جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة مجموعة باحثين، ط 2 (مصر، المركز القومي للترجمة، 2022)، ص 125.

(58) انظر:

- إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط 1 (بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص 289-290.

- ميتشيل، معجم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 177.

(59) كريمة صافر، مقدمة في عالم الاجتماع، ط 1 (الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص 195.

(60) محمد خليل الرفاعي، «دور الإعلام الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية: دراسة تحليلية»، مجلة جامعة دمشق (المجلد 27، العدد 1 و2، 2011)، ص 691.

(61) جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، «نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية (المجلد 31، العدد 3، سبتمبر/أيلول 2017)، ص 584.

(62) سكوت، مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 124-126.

(63) عودة، رمزي، «نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية»، مرجع سابق، ص 585.

(64) المصطفى عمراني، «سيرورة التأطير الإخباري للحرب على غزة في الخطاب الإعلامي الغربي (أكتوبر/تشرين الأول -2023 أبريل/نيسان 2024)»، مجلة الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 4، يوليو/تموز 2024)، ص 108.

(65) «عبد الكريم بكار: التحرر الوطني وتفكيك إسرائيل ممكن وأدعو لإحياء ثقافة الوقف»، الجزيرة نت، 1 أغسطس/ آب 2024، (تاريخ الدخول: 24 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/3de8zpt5>.

(66) «الأكاديمي اللبناني نديم منصوري: الصورة البراقة للنموذج الغربي سقطت»، الجزيرة نت، 23 مايو/ أيار 2024، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/3amaz5bu>.

(67) «وليد سيف: كفاح الفلسطيني مستمر منذ النكبة، وسمود المقاومة كسر سرديّة إسرائيل»، 10 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/3e384bm8>.

(68) مصطفى بخوش، «تأثير معركة طوفان الأقصى على الاهتمامات البحثية العربية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية» في: غزة والعلوم الاجتماعية، ط 1 (الدوحة، جامعة قطر، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2024)، ص 147.

(69) «طفرة الدراسات حول القضية الفلسطينية في الجامعات العالمية»، الخنادق، 2 يوليو/ تموز 2024، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/4mbhr4z7>.

(70) «المفكر اللبناني مصطفى حجازي: طوفان الأقصى قلب المعادلات وغير قواعد اللعبة»، الجزيرة نت، 8 مارس/ آذار 2024، (تاريخ الدخول: 26 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/4ekdpewe>.

(71) تتعاون الجامعات والمراكز البحثية في إسرائيل في وضع تصورات وحلول ومقترحات إستراتيجية، بل إن باقي النخب يؤدون أدوارًا مشابهة مثلما فعل الجنرال احتياط، غيورأ آيلان، رئيس شعبة العمليات الأسبق في الجيش الإسرائيلي باقتراحه «خطة الجنرالات» لإعادة احتلال قطاع غزة. للاستزادة، انظر:

«خطة الجنرالات الإسرائيلية في شمال غزة: الأهداف والخلفيات والتحديات»، الشارع السياسي، 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2025)، <https://politicalstreet.org/6929>.

(72) «عبد الكريم بكار: التحرر الوطني وتفكيك إسرائيل ممكن وأدعو لإحياء ثقافة الوقف»، مرجع سابق.

(73) بلال التليدي، «نهاية المثقف.. من حلم التغيير إلى مجرد البحث عن دور»، عربي 21، 13 فبراير/ شباط 2025، (تاريخ الدخول: 13 فبراير/ شباط 2025)، <https://tinyurl.com/u8e38u52>.

(74) عصام العدوني، «المثقفون وحلم التغيير: إضاعة الفرص أم تحول في الأدوار؟»، مؤسسة الفكر العربي، 23 مارس/ آذار 2017، (تاريخ الدخول: 10 مارس/ آذار 2025)، <https://2u.pw/j9Ehr>.

(75) هناك أبحاث كثيرة في هذا المجال، انظر مثلاً: «الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة: قراءة في موقف القانون الدولي الإنساني»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/55crnwhv>.

(76) انظر مثلاً «مؤسسة هند رجب.. منظمة حقوقية على اسم طفلة فلسطينية شهيدة»، الجزيرة نت، (ب.ت)، (تاريخ الدخول: 7 يناير/ كانون الثاني 2025)، <https://2u.pw/8AQEG>.

(77) مصطفى بخوش، «تأثير معركة طوفان الأقصى على الاهتمامات البحثية العربية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية» في «غزة والعلوم الاجتماعية»، مرجع سابق، ص 147.

(78) «المفكر محمد سليم العوا: طوفان الأقصى محرك للشعوب والمجتمعات تغيرت نظرتها للقيم الغربية»، الجزيرة نت، 1 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 26 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/3a6kr99n>.

(79) «المفكر التونسي الطاهر لبيب: سيقول العرب يوماً: أكلنا يوم أكلت غزة»، الجزيرة نت، 17 فبراير/ شباط 2025، (تاريخ الدخول: 26 أبريل/ شباط 2025)، <https://tinyurl.com/pebe8yww>.

(80) عصام العدوني، «المثقفون وحلم التغيير: إضاعة الفرص أم تحول في الأدوار؟»، دورية أفق، 23 مارس/ آذار 2017، (تاريخ الدخول: 10 مارس/ آذار 2025)، <https://2u.pw/j9Ehr>.

(81) أشرف عثمان بدر، «إنهاء الانقسام الفلسطيني بين الفشل والأمل»، مركز الدراسات الوحدة العربية، 21 أغسطس/ آب 2020، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2025)، <https://2u.pw/KwL83o8>.

(82) إدريس لكروني، «النخب السياسية العربية: شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير؟»، مركز الجزيرة للدراسات، 30 أغسطس/ آب 2009، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/223mjxzn>.

(83) «المفكر التونسي الطاهر لبيب: سيقول العرب يوماً: أكلنا يوم أكلت غزة»، مرجع سابق.

(84) مرعي، «المثقف العربي والقضايا الراهنة: المواقف والأدوار»، مرجع سابق، ص 70.

(85) «المفكر الصادق الفقيه: على العرب استكشاف إستراتيجيات للتغلب على التبعية والتخلف»، الجزيرة نت، 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 26 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/544xuvyh>.

- (86) مرعي، «المثقف العربي والقضايا الراهنة»، مرجع سابق، ص 50-51.
- (87) علي أسعد وطفة، «بنية الوعي الطائفي: من الطائفة إلى الطائفية؟»، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، 27 أبريل/نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 26 أبريل/نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/4hhhenpk>.
- (88) المرجع السابق.
- (89) انظر مثلاً: نضال ماجد أبو عيشة، الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي: سوريا نموذجاً (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2018)، <https://tinyurl.com/5n7365fu>.
- (90) بلال التليدي، «كيف تتفجر الطائفية في عز المعركة ضد المشروع الصهيوني؟»، القدس العربي، 26 سبتمبر/أيلول 2024، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/نيسان 2025)، <https://2u.pw/IgKSQ>.
- (91) خالد الحمد، «الطائفية في ظل الصراع السياسي الاجتماعي»، المركز العربي الديمقراطي، 21 مايو/أيار 2020، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/mr2t9z88>.
- (92) «الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن: «المقاومة الطوفانية» حركة تحرر للإنسان والعالم»، الجزيرة نت، 16 ديسمبر/كانون الأول 2023، (تاريخ الدخول: 27 أبريل/نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/nhz25f4b>.
- (93) حسام الدين بو عيسى، «النخبة في المنطقة العربية بين التبعية والصمت»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية (المجلد 5، العدد 1، 2020)، ص 599-611.
- (94) «المفكر الصادق الفقيه: على العرب استكشاف إستراتيجيات للتغلب على التبعية والتخلف»، مرجع سابق.
- (95) المفكر وائل حلاق: «طوفان الأقصى» دليل على نفاق وعنصرية الحداثة الغربية»، الجزيرة نت، 17 يناير/كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 27 أبريل/نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/ymtrhyx5>.
- (96) إمام شكري القطان، «أطر معالجة نشرات الأخبار للحرب الإسرائيلية على غزة: دراسة تحليلية مقارنة بين قناتي الجزيرة والحرّة الأمريكية، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية (جامعة المنوفية، مصر، العدد 39، يوليو/تموز 2024)، ص 843-844.

سمات التغطية الإعلامية للحرب على غزة ودورها من المنظور الإخباري لـ "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي" (أكتوبر/تشرين الأول 2023 - يناير/كانون الثاني 2025)

Characteristics of Media Coverage of the War on Gaza and Its Role from the News Perspective of Al Jazeera Net and BBC Arabic (October 2023 – January 2025)

* وضحة حسن السويدي – Wadha H. Alsowaidi

ملخص:

تَقَارِبُ الدراسة سؤالاً محورياً عن دور التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية على غزة من المنظور الإخباري لموقعي «الجزيرة نت» و«بي بي سي عربي»، وتحلل سمات المضمون وأطر المعالجة الإعلامية لسيرورة الحرب وتداعياتها، خلال الفترة الممتدة من 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 19 يناير/كانون الثاني 2025. وتستعين الدراسة بأداة تحليل المضمون لتحديد خصائص التغطية من خلال وحدات العينة العشوائية المنتظمة التي بلغ مجموعها 32 خبراً بمعدل 16 خبراً في كل من موقعي «الجزيرة نت» و«بي بي سي عربي». وتبين الدراسة أن تغطية «الجزيرة نت» تعتمد منظوراً إخبارياً يركز على سياقات الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، التي تُبرز إسرائيل دولة احتلال تستخدم قوتها العسكرية لفرض سيطرتها على الأراضي الفلسطينية منذ العام 1948. لذلك تُؤطر التغطية الحرب على غزة بهذا البعد التاريخي والسياقي؛ إذ لم يبدأ الصراع في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، بل ثمة احتلال يمتد لأكثر من سبعة عقود. كما تهتم التغطية بإبراز الأبعاد الإنسانية للحرب وتأثيراتها المختلفة، خاصة التدمير الذي يتعرض له الوجود الفلسطيني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وثقافياً. وفي مقابل هذا المنظور الإخباري السياقي، الذي يربط الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بجذوره التاريخية، تعتمد التغطية في «بي بي سي» منظوراً إخبارياً يُحدّد مبدأ الصراع ومنطلقه بالهجوم الذي شنته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على المستوطنات الإسرائيلية في غلاف قطاع غزة، في السابع من أكتوبر/تشرين الأول. ولذلك تُبرز التغطية للجيش الإسرائيلي «الحق في الدفاع عن النفس»، وتستخدم عبارة «هجوم حماس على إسرائيل» لوصف أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول، بما يوحي أن الحرب على القطاع كانت بسبب العمل العسكري الذي شنته حماس على مستوطنات إسرائيلية في

* وضحة حسن السويدي، باحثة في الإعلام وعلوم الاتصال، قطر.

Wadha Hassan Alsowaidi, Researcher in Media and Communication Sciences, Qatar.

غلاف غزة. وهذا يحجب جذور الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني؛ لأن التغطية تكتفي بتأطيره في سياق مخصص هو «الهجوم على إسرائيل»، بينما في الواقع هناك حقائق تاريخية وواقعية تُظهر أن الشعب الفلسطيني يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي منذ عقود طويلة.

كلمات مفتاحية: الحرب على غزة، التغطية الإعلامية، التأطير الإخباري، السياق، الحروب والنزاعات.

Abstract:

This study addresses a central question regarding the role of media coverage of the Israeli war on Gaza from the news perspectives of Al Jazeera Net and BBC Arabic. It analyses the content features and framing approaches used in covering the development and consequences of the war between 7 October 2023, and 19 January 12025. The study employs content analysis to identify the characteristics of the coverage, based on a systematic random sample of 32 news reports—16 from each of the two websites. The study finds that Al Jazeera Net adopts a news perspective that emphasises the broader context of the Israeli-Palestinian conflict, portraying Israel as an occupying power that has used military force to dominate Palestinian land since 1948. Accordingly, its coverage frames the war on Gaza within this historical and contextual dimension, asserting that the conflict did not begin on 7 October 2023, but rather is rooted in more than seven decades of occupation. Al Jazeera also highlights the humanitarian dimensions of the war and its varied impacts, particularly the destruction inflicted on Palestinian political, economic, social, educational and cultural life. In contrast, BBC Arabic adopts a news perspective that identifies the start of the conflict as the attack launched by the Islamic Resistance Movement (Hamas) on Israeli settlements around the Gaza Strip on 7 October. As such, the coverage justifies the Israeli army's "right to self-defence" and frequently uses the phrase "Hamas attack on Israel" to describe the events of 7 October. This framing suggests that the war on Gaza was a response to the military action by Hamas, thereby obscuring the historical roots of the Israeli-Palestinian conflict. The coverage reduces the conflict to a specific moment – i.e. "the attack on Israel" – ignoring deeper historical and political realities that show the Palestinian people have lived under Israeli occupation for many decades.

Keywords: War on Gaza, Media Coverage, News Framing, Context, Wars, Conflicts.

مقدمة

تمتلك الدول قوتين رئيسيتين لتحقيق أهدافها، إحداهما القوة الصلبة التي تتمثل في القوة العسكرية وأدواتها المختلفة، والأخرى القوة الناعمة التي تشمل الأدوات الاقتصادية والثقافية والإعلامية (1). وقد شكّلت وسائل الإعلام منذ ظهورها مصدراً مهماً من مصادر القوة التي تمتلكها الدول، ومع مرور الزمن تعاظمت أهمية هذه الوسائل، وازدادت المنافسة بين الدول للسيطرة على صناعة الإعلام. ويُعدّ الإعلام مجاًلاً حيوياً للتواصل السياسي مع الجمهور، ووسيلة لتشكيل صور نمطية عن الأفراد والمؤسسات والدول، ونقل الأفكار إلى الفئات المجتمعية المستهدفة، كما يُمثّل نافذة يُطلع من خلالها الفرد على العالم وكل ما يدور من حوله. وفي الوقت نفسه، تُشكّل وسائل الإعلام أداة فعّالة في سياسات الدول، وأيضاً المؤسسات والهيئات المختلفة، تُمكنها من تحقيق أهدافها، وذلك من خلال التأثير في الرأي العام. وقد دفع تطوّر هذه الوسائل وتزايد انتشارها الدول إلى توظيفها وسيلة للتحكم في اتجاهات الرأي المحلي والدولي، ومحاولة القيام بدور فاعل في صيرورة الأحداث وموازنين القوى الدولية.

وفي هذا السياق، يؤكد الأكاديمي مارك ديوز (Mark Deuze)، أستاذ الدراسات الإعلامية بجامعة أمستردام، أن "الإعلام لا يعيش معنا فقط، بل نعيش من خلاله"، مشيراً إلى قوة هيمنة الإعلام على حياة الأفراد؛ إذ يتدخل في جميع مجالات الحياة اليومية (2).

ويرى عالم الاتصال مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) أن الوسيلة الإعلامية تؤثر على الرسالة؛ ما يعني أن الكيفية التي تُنقل بها المعلومات لا تقل أهمية عن المضمون ذاته (3)؛ إذ تُسهّم الوسيلة وطريقة الاتصال مع المتلقي في تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي، خاصة أن الطريقة التي يُفكر بها الأفراد ويتفاعلون بها مع العالم من حولهم تتغيّر بتغيّر طريقة الاتصال والوسيلة الإعلامية.

أما عالم الاجتماع، ديفيد ألثيدي (David Altheide)، والأكاديمي روبرت سنو (Robert Snow)، فقد ناقشا مفهوم "منطق الإعلام" الذي يبيّن كيفية تأثير الإعلام على صياغة الرسائل (4)؛ إذ تحمل الرسائل الإعلامية مجموعة من القيم والأيديولوجيات

التي تُشكّل وعي المجتمع تجاه القضايا السياسية والاجتماعية المختلفة، بما يتناسب مع أجندات مالكي تلك الوسائل.

ويُعرّف الأكاديمي برهان شاوي، في كتابه: "الدعاية والاتصال الجماهيري عبر التاريخ"، الإعلام بـ"رسالة تحتوي على مضامين وأهداف تسعى لمخاطبة الفرد عبر وسائل مختلفة، سواء كانت مقروءة أم مسموعة أم مرئية" (5). في حين يرى الباحث جورج لندبرغ (George Lindberg) أن الإعلام يُمثّل تفاعلاً بين الرموز، مثل الحركات أو الصور أو اللغة أو أي وسيلة أخرى، وذلك بهدف إنتاج سلوك معين من قِبَل الفرد (6)؛ إذ إن مزج مجموعة من العناصر البصرية واللغوية والحركية في رسالة واحدة يُعزّز العملية الاتصالية، ومن ثم يُسهم في التأثير على الجمهور.

أما في مجال الإعلام والحرب، فقد بيّن السيناتور الأميركي، هيرام جونسون (Hiram Johnson)، عام 1917، أن "الحقيقة تُعد أول الضحايا حين تقع الحروب" (7). وقد أدت التطورات الهائلة في التكنولوجيا إلى توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات وإزالة الحدود؛ مما أسهم في تسريع نقل ونشر الأخبار، خاصة خلال فترات النزاعات (8). وذكرت "موسوعة ليستر" (Lester Dictionary) أن الإعلام الحديث عبارة عن مجموعة من تكنولوجيا الاتصالات التي تمّ توليدها من التزاوج بين أجهزة الكمبيوتر والوسائل التقليدية للإعلام، مثل الطباعة والتصوير والصوت والفيديو. ويمكن أن يُعرّف الإعلام أيضاً بأنه تسخير وتطوير التكنولوجيا في عملية نشر الأخبار والمعلومات والمعارف بواسطة عملية دمج وسائل الإعلام التقليدية مع الأدوات الرقمية الحديثة وشبكة المعلومات العالمية بما يُحقّق اتصالاً تفاعلياً بين المرسل والمستقبل، وبسرعة فائقة من خلال تكنولوجيا الإنترنت والمواقع الشبكية التي تستخدم تقنية الويب (9).

ولمواكبة تلك التطورات التكنولوجية التي تُسهم في زيادة الانتشار والتأثير، تُحاول وسائل الإعلام التقليدية المختلفة (الصحف، المحطات الإذاعية، والقنوات التلفزيونية) أن يكون لها حضور رقمي على منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الشبكات والمؤسسات الإعلامية الدولية، مثل "قناة الجزيرة" التي تتميز بحضور مكثف عبر جميع المنصات الاجتماعية تقريباً، وكذلك "بي بي سي عربي"، وغيرهما من القنوات، التي أصبح لها وجود رقمي على منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز

انتشار رسائلها الإعلامية، ومن ثم تأثيرها على الجمهور، وتشكيل الرأي العام. في هذا السياق، وبالنظر إلى الدور الذي قامت به وسائل الإعلام الدولية في تغطية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تحاول الدراسة تحليل طبيعة هذا الدور وخصائصه، لاسيما في بعض الروايات التي قدّمها موقعا "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي".

1. اعتبارات منهجية ونظرية

إشكالية الدراسة

كان لوسائل الإعلام دور محوري في تغطية الحروب والنزاعات التي عرفها التاريخ الحديث والمعاصر لتوثيق الانتهاكات وجرائم الحروب والجرائم ضد الإنسانية. وقد أسهم ذلك في التأثير المباشر على الرأي العام وتغيير اتجاهاته إزاء القضايا الداخلية وكذلك السياسة الخارجية، سواء كان هذا الرأي العام محلياً أو إقليمياً أو دولياً، مثل تغطية وسائل الإعلام الأميركية للحرب في فيتنام. فقد تمكنت هذه الوسائل من كشف الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش الأميركي خلال الحرب، والتأثير في الرأي العام الذي خرج للاحتجاج ضد سياسات الإدارة الأميركية في فيتنام. وهنا، تحاول الدراسة، في إطار الحرب التي تشنّها إسرائيل على غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، الإجابة على هذا السؤال المحوري: ما الدور الذي تقوم به التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية على غزة من خلال المنظور الإخباري لموقعي "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي"؟

ويتفرع عن هذا السؤال الإشكالي عدد من الأسئلة الفرعية:

ما سمات مضمون التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية على غزة في موقعي "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي"؟

ما أبرز الأطر الإخبارية للخطاب في تغطية "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي" للحرب على غزة؟

ما تأثير التغطية الإخبارية في موقعي "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي" على المتلقي؟

الإستراتيجية المنهجية

تعتمد الدراسة أسلوب تحليل المضمون في مقارنة المنظور الإخباري لتغطية الحرب على غزة في موقعي "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي". ويُعد تحليل المضمون أداة عملية منهجية لدراسة المحتويات الإعلامية، سواء كانت نصية مكتوبة أو محتويات مرئية، والتي يتم من خلالها تحديد الأنماط والاتجاهات الظاهرة في المحتوى الإعلامي، وهو الأمر الذي يُساعد في فهم كيفية تأثير وسائل الإعلام على الجمهور من خلال الرسائل التي تحملها الوسائط الإعلامية تجاه موضوعات معينة(10).

مجتمع الدراسة وعينته

يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من الأخبار التي نُشِرت في موقعي "الجزيرة نت" و"بي بي سي عربي"، خلال الفترة الممتدة من 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى 19 يناير/ كانون الأول 2025، وهو تاريخ تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وإسرائيل، برعاية الوساطة القطرية والمصرية والأميركية، لكن سرعان ما انهار هذا الاتفاق بعد حوالي شهرين عندما استأنفت إسرائيل الحرب على غزة، في 18 مارس/ آذار 2025. ويشمل المجال الزمني المذكور للعينة العشوائية المنتظمة ما يقارب 16 شهرًا من الحرب التي استمرت بدون انقطاع، وقد اختارت الباحثة خبرًا واحدًا فقط خلال كل شهر من كلا الموقعين، بمجموع بلغ 32 خبرًا وبمعدل 16 خبرًا لكل موقع (انظر ملحق وحدات العينة العشوائية المنتظمة للدراسة، في نهاية المراجع).

الإطار النظري

يُجادل العديد من المنظرين، ومنهم عالم الاتصال، مارشال ماكلوهان، حول أهمية دور الوسيط في التأثير على الرسالة. فالوسيط أداة تُستخدم لنقل المعلومات، وتؤثر بشكل كبير على مضمون الرسالة وكيفية فهمها، ومن ثم على المتلقي. وقد صاغ ماكلوهان هذا المفهوم بقوله: "الوسيلة هي الرسالة"، مشيرًا إلى أن الوسيلة التي تُنقل من خلالها الرسالة تُشكل جزءًا مهمًا من معناها، وتؤثر على كيفية استقبالها(11).

وتوالت عقب ذلك اجتهادات الباحثين في إنتاج المعرفة فيما يتعلق بمجال الإعلام

والاتصال وتأثير الإعلام على المجتمع، وتشكيل الرأي العام والاتصال الجماهيري، وتحديدًا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد أدركت الدول المتحاربة بشكل متزايد تأثير وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام (12)؛ مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات في هذا المجال، والتي تُسهم بدورها في فهم وتبسيط آلية اشتغال الإعلام وتأثيره على الجمهور.

ومن أبرز هذه النظريات نظرية المنطق الإعلامي، التي تعود إلى عام 1979، والتي تناولها ديفيد أليدي، وروبيرت سنو، في كتابهما "منطق الإعلام" (Media Logic)؛ إذ ركّز المؤلفان على أهمية دور الإعلام، مشيرين إلى ضرورة النظر إلى الوسائل الإعلامية باعتبارها كيانات لها منطق؛ تتجسّد أسسه ومركزاته في العملية التي يتم من خلالها نقل وتقديم المعلومات. وتشتمل هذه العملية على عناصر متعددة، مثل: أنواع الوسائط المختلفة والتنسيقات التي تستخدمها، وكيفية تنظيم المحتوى وتقديمه، والأسلوب الذي تُعرّض به المعلومات مع التركيز على خصائص معينة للسلوك وقواعد الاتصال الإعلامي؛ إذ يصبح التنسيق إطارًا أو منظورًا يُستخدم لعرض وتفسير الظواهر (13).

وتبيّن هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تعكس الواقع فقط، وإنما تُعيد تشكيله وفقًا لقواعد وأساليب خاصة بها، مما يعني أن الطرق التي يُقدّم بها المحتوى الإعلامي تؤثر في كيفية فهم المتلقي للواقع بغض النظر عن دقة المحتوى. فعلى سبيل المثال، تقوم بعض القنوات والشبكات الإعلامية الدولية بتضخيم قضية على حساب أخرى في تغطية بعض الأحداث والوقائع، بينما تقوم قنوات فضائية أخرى بحجب تلك القضايا وإبراز أخرى. كما يتم انتقاء الأخبار ووضع بعضها في مقدمة النشرات الإخبارية، والتعامل مع بعضها الآخر باعتبارها أخبارًا ثانوية، ولذلك يؤثر المنظور الإخباري للوسيلة الإعلامية في التعامل مع الأحداث، وكذلك أولويات الأجندة الإخبارية، في الجمهور.

انطلاقًا من نظرية المنطق الإعلامي، وضع إلهو كاتز (Elihu Katz) عام 1984، أربع وظائف أساسية للإعلام في المجتمع. أولها: المنفعة؛ إذ يتوجّه الفرد لهذه الوسيلة بهدف الانتفاع منها، أو تحقيق عائد من المحتوى المعروض. ثانيًا: الدفاع عن الذات؛ إذ تعكس الوسيلة الإعلامية رأي الفرد في الدفاع عن الصورة التي كوّنّها

عن نفسه. ثالثاً: التعبير عن القيم، فكلما كانت وسائل الإعلام داعمةً للقيم المجتمعية السائدة زاد رضا الفرد عن تلك الوسائل. رابعاً: المعرفة، وتتمثل في حاجة الفرد للتزود بالمعرفة لبناء إدراكه وفهمه للعالم. ويبدو من خلال هذه الوظائف أن العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور هي علاقة تفاعلية؛ إذ يتأثر كل منهما بالآخر. فالإعلام لا يعمل بمعزل عن الجمهور، بل يتفاعل معه بشكل مستمر، مما يُعزز دور الإعلام في تشكيل الرأي العام والاستجابة لاحتياجات الأفراد وتوقعاتهم(14).

وفي هذا السياق، يتناول الأكاديمي صمويل بيكر (Samuel Becker) وظائف وسائل الإعلام المجتمعية، التي يراها تصب في خدمة النظام السياسي بطرق متعددة، بعضها يكون بشكل مباشر والآخر غير مباشر. ففي الولايات المتحدة الأميركية، لا يمكن للقادة الاتصال مع الشعب دون الاستعانة بوسائل الإعلام، كما لا يمكن للمرشحين الوصول إلى جمهورهم بدون وسائل الإعلام والاتصال(15)، وهو ما يُشير إلى أهمية وسائل الإعلام في العمليات السياسية، وكذلك العسكرية.

وفي إطار علاقة المنطق الإعلامي بالسياسة، يمكن تفسير مصطلح "المنطق الإعلامي السياسي"، كما شرحه يسبر سترومباك (Jesper Strömbäck)، أستاذ الصحافة والاتصال السياسي بجامعة غوتنبرغ، وقد ربطه بالقواعد التي تفرضها الحكومات للهيمنة على وسائل الإعلام. ويُشير أيضاً إلى هيمنة قيم الأخبار وتقنيات سرد القصص، التي تستخدمها وسائل الإعلام المملوكة للحكومات، على العمليات المجتمعية للاستفادة من تلك الوسائل في التنافس والعمل المستمر لجذب انتباه الناس(16).

فعلى سبيل المثال، تُعد الصراعات ذات أهمية إخبارية؛ إذ يعمل السياسيون الذين يرغبون في التأثير على الرأي العام، من خلال وسائل الإعلام، على مراعاة أساليب التعبئة والاهتمام بالدعاية وسيلةً للوصول إلى فئات واسعة من المتلقين، وكذلك الاهتمام بالجزء الذي يتعلق بلعبة إنتاج الأخبار للهيمنة على الخطاب العام والتأثير في اتجاهات الجمهور.

وفي إطار التطورات الإعلامية وتأثيرها على المجتمعات، يمكن فهم ظهور نظرية الأعلمة (Mediatization) باعتبارها تطوراً طبيعياً لنمو الوسائط الإلكترونية والتفاعلية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقد ناقش هذا المفهوم الأكاديمي كنوت

لوندبي (Knut Lundby)، أستاذ الدراسات الإعلامية بجامعة أوسلو؛ إذ يرى أن "الأعلمة عملية وصفية مستمرة طويلة المدى تُحدث فيها تغييرات اجتماعية مع تغيّر وسائل الاتصال". ويُشير لوندبي إلى أن الأعلمة ليست مجرد عملية تلقائية، بل هي من صُنع الإنسان، لذلك يختار الناس استخدام وسائل الإعلام الجديدة، باعتبارهم الأشخاص المسؤولين عن هذه التغييرات؛ إذ تؤثر بشكل كبير على الطريقة التي يتواصل بها الناس؛ لأن الوسائط الجديدة تُتيح إمكانيات تواصلية مبتكرة. ونتيجة لذلك، بدأ الناس في استخدام هذه الوسائل بطرق غيّرت الطريقة التي يبنون بها عالمهم التواصلية؛ الأمر الذي يُسهم في تغييرات في العلاقات والسلوكيات، مما يؤدي في النهاية إلى تحولات في المؤسسات، والمنظمات، وحتى المجتمع برمته (17).

وعلى غرار ذلك، تمت إعادة صياغة مفهوم الأعلمة؛ إذ يتمثل في التحكم والتأثير الإعلامي في إطار أوسع يشمل الوسائط القديمة والجديدة، وهذه الفكرة تركز على كيفية تنظيم المحتوى والأسلوب الذي يُقدّم به، مما يجعل التنسيق الإعلامي منظوراً يُستخدم لفهم الظواهر. فيُنظر إلى الأعلمة الآن باعتبارها مفهوماً يُعبّر عن التطورات طويلة المدى، ويمكن مساواته بعمليات، مثل العولمة والتحديث والتصنيع؛ مما يعكس تأثير الإعلام العميق على تشكيل العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (18)، ومن ثم تحديد وتوجيه مواقفهم تجاه الأحداث من حولهم بما يخدم الأجندات الإعلامية.

وفي هذا الصدد، ناقش بعض الباحثين مفهوم الأعلمة بوصفها هيمنة الأخبار من خلال أساليب سرد القصص التي تؤثر على القيم المجتمعية، ويتعرّز هذا التأثير مع نمو الوسائط الإلكترونية ليشمل الوسائط التي تتمتع بمنطق خاص بها، وذلك نتيجة للتغيرات في وسائل الإعلام وظهور الإعلام الجديد. ويُشير المفهوم أيضاً إلى التغيرات الاجتماعية الناتجة عن تطور الوسائط الإعلامية، لاسيما بعد ظهور الإنترنت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد تمّ تأطير السياسة في هذا السياق لعبةً إستراتيجية تُعرض على مستوى الخطاب الإعلامي؛ إذ يركز على كيفية تقديم الأخبار بطريقة تجذب انتباه الجمهور. ومن بين هذه التقنيات التي استعرضها الأكاديمي سترومباك هناك التبسيط والاستقطاب والتكثيف والتخصيص والتصور والقوالب، التي تُستخدم أساليب لإيصال الرسالة بفاعلية وتحقيق تأثير أكبر في المتلقي (19).

وفي هذا السياق، يُقدّم الباحث وينفريد شولتز (Winfried Schulz) تفسيراً لنظرية الأعلمة التي يراها عملية نشأت نتيجة للتغيرات الاجتماعية المرتبطة بوسائل الاتصال، وقد حدّد أربعة عناصر لعملية الأعلمة. أولها: أن تعمل وسائل الإعلام على توسيع قدرات الاتصال البشري مكانياً وزمانياً عبر الفضاء؛ مما يسمح للناس بالتواصل عبر مسافات جغرافية واسعة، وتلقّي رسائل فورية. ثانياً: استبدال التواصل بالوسائل الحديثة بالتواصل الوجيهي، مثل عقد اجتماعات عبر الشاشات باستخدام البرامج الرقمية الجديدة. ثالثاً: دمج وسائل الإعلام في الحياة اليومية. على سبيل المثال، مشاهدة مقاطع عبر التلفزيون والجلوس مع الأصدقاء في الواقع ومقابلتهم وجهًا لوجه. رابعاً: التكيف مع آليات عمل وسائل الإعلام؛ إذ يعتمد السياسيون بشكل كبير على وسائل الإعلام لتحقيق الاعتراف والتقدير، ويقومون بتصميم حملاتهم وفقاً لمتطلبات وسائل الإعلام، مع التركيز على ما يجذب الانتباه وينال التغطية الإعلامية المطلوبة. من هنا، يمكن اعتبار الأعلمة عملية تغيير اجتماعي تعتمد على وسائل الإعلام وتشمل أربع مكونات، هي: الامتداد، والاستبدال، والدمج، والتكيف(20).

ووفقاً لذلك، يمكن القول: إن هذه المكونات تُسهم في صياغة السرديات العامة للحروب وفقاً لمنطقها الخاص الذي تعمل به. فعلى سبيل المثال، تركز بعض القنوات على الجانب الإنساني، والبعض الآخر يركز على تبرير العمليات العسكرية والدمار الذي تُخلّفه وترتبط ذلك بـ"الدفاع عن النفس". لذلك تحاول كل قناة، أو وسيلة إعلامية، استخدام الإعلام من خلال أولويات وكذلك أطر إخبارية معينة تتلاءم مع توجهاتها وأجنداتها، مثل الإعلام الإسرائيلي الذي كان يُبرّر العمليات العسكرية ويقدمها للمتلقّي باعتبارها "دفاعاً عن النفس".

ويرى الأكاديمي ستيف هارفارد (Stig Hjarvard)، أستاذ الاتصال في جامعة كوبنهاغن، أن الأعلمة تُعدّ عملية يصبح فيها المجتمع معتمداً بشكل متزايد على وسائل الإعلام وخاضعاً لتأثيرها. وتتميز هذه العملية ببعدين أساسيين، فمن جهة تصبح وسائل الإعلام مؤسسة اجتماعية مستقلة، ومن جهة أخرى، تعتمد المؤسسات الأخرى على الموارد التي تتحكم فيها وسائل الإعلام؛ مما يضطرها إلى الخضوع لبعض القواعد للوصول إلى الجمهور(21).

وفي ضوء ذلك، تم تطبيق مفهوم الأعلمة السياسية لأول مرة من قِبَل الباحث كينت أسب (Kent Asp)، الذي تناول عملية تأثير وسائل الإعلام على التواصل

السياسي، وأطلق عليها مصطلح "أعلمة الحياة السياسية"، ويُشير في ذلك إلى أن النظام السياسي يتأثر بشكل كبير بمتطلبات وسائل الإعلام؛ إذ يُحاول السياسيون التكيف مع هذه المتطلبات بصياغة تصريحاتهم بطريقة تجذب التغطية الإعلامية عبر "شخصنة" القضايا لمنحها الفرصة الأكبر للوصول إلى الجمهور. ويُبين أن نمو وسائل الإعلام أدى إلى استقلالية أكبر في المصادر السياسية، مما يعكس تحكم وسائل الإعلام في المحتوى الذي يتم عرضه (22).

ويعترف الباحث غودموند هيرنز (Gudmund Hernes)، الذي صاغ فكرة "الإعلام حوّر المجتمع"، بأن وسائل الإعلام لها تأثير قوي على جميع المؤسسات الاجتماعية وعلاقاتها ببعضها البعض، مُشيرًا إلى أن هذا التأثير يُشكل تحديًا لقدرة المؤسسات التعليمية والسياسية على الوصول إلى المعرفة، ووضع الأجندات السياسية. ويؤكد هيرنز أن وسائل الإعلام أسهمت في التحول من ندرة المعلومات إلى وفرتها؛ مما خلق منافسة قوية لأي شخص يسعى لإيصال رسالته (23).

وفي سياق الحروب والنزاعات، تقوم وسائل الإعلام بدور مهم في تشكيل آراء الجمهور واتجاهاته؛ إذ تتأثر التغطية الإعلامية بالضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى حجب الأخبار أو تقديمها بطريقة مُوجَّهة بما يخدم أجندات مالكي الوسائل الإعلامية. وعلى سبيل المثال، فقد تركز وسيلة إعلامية على جانب معين من الحرب فقط دون غيره، مثل عدد الضحايا المدنيين وحجم الدمار، في حين تتجنب تغطية جوانب أخرى، فيتم توجيه الرأي العام لتشكيل قناعاته في هذا الاتجاه.

2. الحروب الإسرائيلية على غزة والتغطيات الإعلامية

في سياق التحولات الإعلامية وتأثيرها على الصراعات السياسية، يمكن تسليط الضوء على التغطيات الإعلامية، خاصة في الحروب التي شهدتها غزة، لاسيما حرب 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لاستكشاف دورها في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وقد مرّ القطاع بالعديد من المحطات؛ إذ شهد منذ عام 2005 توترات حادة في أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي في إطار خطة "فك الارتباط". ففي مطلع 2006، اشتد الانقسام الفلسطيني بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة التحرير

الوطني الفلسطيني (فتح)، وأدى فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة (24) إلى زيادة حدة التوترات مع الاحتلال الإسرائيلي. وفي ظل تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية واستهداف المدنيين الفلسطينيين، برز دور الإعلام التقليدي في نقل الأحداث، معتمداً في تغطيته على التقارير الرسمية والبيانات الصحفية للأطراف المتنازعة. وتوالى بعد ذلك العمليات العسكرية الإسرائيلية، مثل: "الرصاص المصبوب"، عام 2008، ثم "عامود السحاب"، عام 2012، التي ردت عليها المقاومة الفلسطينية بمعركة "حجارة السجيل"، ثم عملية "الجرف الصامد"، في 2014، التي ردت عليها المقاومة الفلسطينية بمعركة "العصف المأكول". وقد أسفرت هذه العمليات العسكرية عن خسائر بشرية كبيرة، وكان الإعلام التقليدي في هذه المرحلة هو المصدر الرئيسي للتغطية الإخبارية.

وشكّلت الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تحولاً في الصراع وتداعياته العسكرية والأمنية والإنسانية بعد هجوم حركة حماس على مستوطنات إسرائيلية في غلاف القطاع في عملية سُميت "طوفان الأقصى". وقد وُصف الهجوم بأنه الأخطر الذي تعرّضت له إسرائيل منذ عملية "فك الارتباط"، عام 2005 (25). وكان ردُّ الفعل الإسرائيلي سريعاً وشاملاً؛ إذ شنت قوات الاحتلال عمليات انتقامية واسعة استهدفت قطاع غزة، وتطورت هذه العمليات إلى ما يمكن اعتباره إبادة جماعية؛ إذ تمّ تدمير جميع المرافق الضرورية للحياة، واستهداف الوجود الفلسطيني عبر القتل الواسع والممنهج للمواطنين (26)؛ الأمر الذي أثار إدانات واسعة من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية التي وصف بعضها ما يتعرض له الشعب الفلسطيني بـ "الإبادة الجماعية".

من الناحية الإعلامية، شهدت تغطية هذه الحروب تغيرات كبيرة نتيجة التطور السريع في وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال. ففي حرب 2006، التي سُميت بعملية "أمطار الصيف"، كانت وسائل الإعلام التقليدي الأكثر حضوراً وتأثيراً؛ إذ اعتمدت التغطية على القنوات التلفزيونية والصحف والإذاعات بشكل رئيسي، ثم أصبح لهذا الإعلام في ظل الحروب الموائية حضور على شبكة الإنترنت من خلال مواقع الويب وشبكات التواصل الاجتماعي، التي نقلت الأحداث بالصوت والصورة عبر حساباتها على شبكة الإنترنت؛ مما سهّل الوصول إلى المعلومات وسرّع انتشارها (27). وفي

هذا السياق، يمكن القول: إن الحرب على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، شهدت تغيراً جوهرياً في كيفية استخدام الإعلام الجديد أداة قوية في الصراع. وأصبح هذا الإعلام بوصفه ظاهرة مركبة ومعقدة نتاجاً للتطورات التكنولوجية في مجال الاتصال، والذي سعت وسائل الإعلام التقليدية لمواكبته، مؤثراً في تطور الأحداث وتفاعلات الرأي العام الدولي مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة.

3. التحولات الإعلامية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

في إطار الاهتمام الصهيوني المتزايد بالإعلام والدعاية، عبّر ثيودور هرتزل (Theodor Herzl)، الصحافي اليهودي النمساوي الأصل، ومؤسس الصهيونية السياسية المعاصرة، عن أهمية الإعلام في تحقيق الأهداف الصهيونية، بقوله: "لكي نقيم وطناً لليهود في فلسطين، يلزمنا الكثير من الضوضاء". وقد تمّ تأسيس قسم خاص يُسمّى "دائرة الدعاية"، بعد الحرب العالمية الأولى، ومنذ ذلك الحين أولت المنظمات الصهيونية اهتماماً كبيراً للإعلام والدعاية أداة رئيسية للترويج لمشروعها (28). ويبرهن هذا الأمر على أهمية وسائل الإعلام والتغطيات الإعلامية أثناء الحروب.

وفي ضوء تطور الإعلام وتزايد نفوذه في تشكيل الرأي العام، يُعد والتر ليبمان (Walter Lippmann) الباحث والصحفي الأميركي، أول من طرح فكرة تحديد أولويات القضايا المختلفة التي تهتم المجتمع؛ إذ يختار القائم بالاتصال المواضيع ويركز عليها وفقاً لأجندة معينة بهدف تكوين الرأي العام (29). وجاء برنارد كوهين (Bernard Cohen) ليؤكد فكرة ليبمان، مُشيراً إلى أن وسائل الإعلام لا تنجح دائماً في إبلاغ الجمهور بكيفية التفكير (الاتجاهات)، ولكنها تنجح في تحديد ما يجب أن يُفكروا فيه (المعلومات) (30).

وفي سياق الحروب الإسرائيلية على غزة، يظهر الانحياز الإعلامي واضحاً لصالح طرف على حساب طرف آخر، لاسيما في الإعلام الغربي؛ إذ تُسيطر القوة المالية على السردية الإعلامية. ويُعد الآباء المُمولون الأثرياء الصهاينة، مثل تريفور تشين (Trevor Chinn)، وجيرالد رونسون (Gerald Ronson) وغيرهما، من أبرز الشخصيات التي دعمت المنظمات المناصرة لإسرائيل منذ ثمانينات القرن الماضي،

واستخدمت نفوذها لعرقلة عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين (31). وكان من أهم سمات التغطيات الإعلامية للحرب الإسرائيلية على غزة هو الانحياز في اختيار المواضيع، وفي استخدام لغة تُحَرِّض على الفلسطينيين، فضلاً عن حجب الانتهاكات التي ترتكبها قوات الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين كي تبدو الحرب "نظيفة" من الجرائم. كما فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على حركة الصحفيين أثناء هجومها على غزة، عام 2006، واشترطت إصدار بطاقات صحفية خاصة، وانتماءهم إلى مؤسسات معتمدة، وعدم توجيه انتقادات سابقة لإسرائيل، والرقابة على أية تقارير إعلامية تتناول "الشؤون الأمنية والدفاعية" لإسرائيل، وفي حال إصابة الصحفي تكون هناك استمارة تنازل تُعفي إسرائيل من أية مسؤولية. وقد وُضعت هذه الشروط لعرقلة عمل الصحفيين وحركتهم، ومن ثم التأثير على نوعية الأخبار التي يتم تداولها في تلك الفترة (32). ويُظهر ذلك كيفية توجيه الصحفيين والمؤسسات الإعلامية وتأثير الجيش في التغطية الإخبارية لسيرورة الحروب؛ مما يُشير إلى محاولة الهيمنة على وسائل الإعلام من أجل الترويج للرواية الإسرائيلية.

لقد استمر انحياز الإعلام الغربي للرواية الإسرائيلية في تغطية الحروب التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة. ففي العام 2006، نشر موقع "بي بي سي عربي" خبر أسر الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط، من قبل مقاتلين فلسطينيين، وتلاه هجوم مدفعي لقوات الاحتلال الإسرائيلي على شاطئ غزة؛ مما أدى إلى استشهاد أفراد عائلة بكاملها؛ إذ جاء الخبر الأول مبرراً لردّة الفعل الثانية (33). وقد أشار الأكاديمي غريغ فيلو (Greg Philo)، أستاذ الإعلام بجامعة غلاسكو في بريطانيا، والأكاديمي والخبير الإعلامي، مايك بيرري (Mike Berry)، إلى درجة الضغط التي تتعرض لها مؤسسة "بي بي سي" من طرف اللوبي الصهيوني ومن السفارة الإسرائيلية في لندن، نقلاً عن أحد المحررين في قسم أخبار الشرق الأوسط قوله: "جميعنا نخشى اتصالاً هاتفياً من السفارة الإسرائيلية" (34). بينما نقل موقع "الجزيرة نت" هذا الخبر بتسلسل ومنظور إخباري يختلف عن "بي بي سي"؛ إذ قبل أسر الجندي شاليط فرضت إسرائيل حصاراً عسكرياً على قطاع غزة، وأقدمت على اغتيال القائد العام للجان المقاومة الشعبية ومراقب عام وزارة الداخلية، جمال عطايا أبو سمهدانة، ثم جاء رد فعل المقاومة بأسر جلعاد شاليط (35)، وهو الأمر الذي يُظهر اختلاف وتباين السياسات التحريرية من مؤسسة إعلامية إلى أخرى بحسب الأولويات التي تتبناها

الوسيلة، وأيضاً وفقاً إلى منظورها للأحداث وتسلسلها، ومحاولة تأطيرها في سياقات معينة حتى يكون لها معنى ودلالة على حقيقة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الذي لم يبدأ لحظة أسر الجندي شاليط.

ويقول جوناثان كوك (Jonathan Cook)، الذي عمل مراسلاً للشؤون الإسرائيلية-الفلسطينية من مدينة الناصرة: "منذ بداية الاحتلال (عام 1967) تكررت الحالات التي تمّ فيها منع نشر أي مواد تُشير إلى أن إسرائيل تُمارس نظاماً من الفصل العنصري في الأراضي المحتلة، وهناك ما يُسمّى "السياج الكهربائي" يُغلق أي نقاش ينتقد إسرائيل" (36). وفي هذا السياق "لم يُعد الرأي العام الغربي الذي طالما تبّنى الرواية الصهيونية قادراً أخلاقياً على الاستمرار في قبول ما تُمارسه الحكومات الإسرائيلية. كما أن صنّاع القرار الأوروبي فقدوا القدرة على تبرير سياسات إسرائيل التي تجاوزت كل القوانين والمواثيق الدولية" (37). وكشفت استطلاعات للرأي العام أجريت بين عامي 2005 و2012، من قبل مؤسسات إعلامية، مثل "بي بي سي"، وشركات متخصصة في قياس الرأي العام، مثل "يوغوف" (YouGov)، عن تغيير ملموس في ميول الرأي العام البريطاني لانتقاد إسرائيل والدعوة بشكل صريح إلى السلام والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، واتجه نحو المزيد من السلبية بين عامي 2006 و2007 (38). وهذا يعني أن مواقف الجمهور تخضع لتأثير وسائل إعلامية وسياساتها التحريرية.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك، حادثة مستشفى المعمداني، التي تُعد جريمة بموجب القانون الدولي الإنساني أو قانون النزاع المسلح الذي يُحرّم استهداف المستشفيات. ففي هذه الحادثة، ادّعت الرواية الإسرائيلية أن حماس تُعد المسؤولة عن قصف المستشفى الذي أسفر عن سقوط 470 شهيداً، وقد رُوّجت "سي أن أن" (CNN) لهذا الادّعاء من خلال تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي حمّل فيه المسؤولية عن الهجوم لمن أسماهم بـ"الإرهابيين الهمجيين في غزة" وليس الجيش الإسرائيلي (39). كما أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً أكدت فيه أن الأضرار نجمت عن صاروخ أطلقتته حركة الجهاد الإسلامي باتجاه إسرائيل؛ مما أدى إلى سقوطه على المستشفى.

في المقابل، نقل الدكتور فضل نعيم، رئيس قسم جراحة العظام بمستشفى المعمداني شهادته لـ"الجزيرة نت"، وأكد أن "الأحداث بدأت قبل ثلاثة أيام من القصف الأخير،

حين أُطلقت قذيفتان نتج عنهما إصابات بليغة"، وبيّن أن القنابل المستخدمة من نوع خاص، وكان القصد منها قتل أكبر عدد من الأفراد. وشبّه الدكتور فضل الآثار التي تنتج عن عملية القصف وكأنها "سكاكين انفجرت وقطعت أجساد وأطراف المصابين"؛ مما يُفند الرواية الإسرائيلية حول الهجوم (40). ويُلاحظ من هذه الأمثلة -وغيرها كما ذُكر آنفاً- أن طريقة معالجة الأخبار وتأطيرها في سياقات معينة تختلف باختلاف الوسيلة الإعلامية الناشرة لها.

ولا تزال وسائل الإعلام الغربية مثل "بي بي سي"، و"فوكس نيوز" (FOX NEWS) و"سكاي تي في" (Sky tv) و"سي أن أن"، تُروّج للرواية الإسرائيلية وتُهمّش الرواية الفلسطينية (41). ويؤثر هذا المنظور الإخباري -بحسب نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام- في الجمهور، خاصة عندما يتزايد اعتماده على وسائل إعلامية معينة تتبنّى رسائل ومضامين إعلامية محددة لفهم ما الذي يجري حوله من أحداث سياسية وأزمات. ومن ثم يكون للوسيلة الإعلامية دور كبير في التأثير على معتقدات الجمهور وسلوكياته وأحاسيسه تجاه قضايا معينة (42).

4. سمات المضمون وأطر التغطية للحرب على غزة

يعتمد موقع "الجزيرة نت"، في تغطيته للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، منظوراً إخبارياً يأخذ بعين الاعتبار سياقات الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وجذوره التاريخية، التي تُظهر إسرائيل دولة احتلال تستخدم قوتها العسكرية لفرض هيمنتها وسيطرتها على الأراضي الفلسطينية منذ العام 1948، ومحاولة إنهاء القضية الفلسطينية باستبعاد أي حل سياسي. ولذلك تُؤطر التغطية الحرب على غزة بهذا البعد التاريخي السياقي؛ إذ لا يمكن النظر إلى الصراع بمعزل عن وجود قوة احتلال للأراضي الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من حقوق للشعب الفلسطيني في مواجهة المحتل. ومن هذا المنظور تلاحظ الباحثة أن من أهم خصائص التغطية في الجزيرة نت:

- اعتماد عبارة "طوفان الأقصى" تسمية خاصة في تغطية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتطورات الصراع، وهي التسمية التي أطلقتها كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، في الهجوم الذي نفّذته يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 على عدد من المستوطنات الإسرائيلية في غلاف القطاع.

- تصف التغطية الإخبارية الأعمال العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة بـ"الحرب على غزة"، وهي عبارة تُشير إلى الوضع القائم، أو الحالة التي فرضها الجيش الإسرائيلي على القطاع، وتتمثل في الاعتداء والعدوان على غزة من خلال حرب غير مسبقة دُمّرت جميع مرافق ومقومات الحياة في القطاع (المساكن، المرافق الصحية والتعليمية والأكاديمية والثقافية، المؤسسات الاقتصادية والتجارية، شبكة الطرق، شبكة الاتصالات، الميناء...).

- تستخدم التغطية الإخبارية مصطلح "جيش الاحتلال الإسرائيلي" للتعبير عن وجود قوة عسكرية تحتل أراضي فلسطينية، وهو ما يجعلها من منظور القانون الدولي قوة غير شرعية يمكن مواجهتها بكل الوسائل والسبل حتى إجلائها عن الأراضي الفلسطينية.

- التركيز على الأخبار التي تتناول الهزيمة المعنوية والخسائر العسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي أمام فصائل المقاومة الفلسطينية، وهو ما قد يُشير إلى حق الشعب الفلسطيني في مواجهة قوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

- استعمال مصطلح "المقاومة الفلسطينية"، وهو مصطلح يُشير إلى عدد من المعاني، منها شرعية العمل الذي تقوم به فصائل المقاومة الفلسطينية -بحسب القانون الدولي وشرعية القانون الدولي الإنساني- في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والدفاع عن الوجود الفلسطيني.

- تركّز التغطية الإخبارية على الأبعاد الإنسانية فيما يتعرّض له الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال إبراز تبعات الحرب التي تُدمّر الوجود الفلسطيني سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتعليميًا وثقافيًا وروحيًا.

- تناول أخبار ترفع معنويات المقاومة الفلسطينية، مثل التركيز على الإمكانيات القتالية الجيدة للمقاومة وقدراتها في مواجهة قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي رغم آتة العسكرية التي لا تُقارَن بما تملكه فصائل المقاومة، وهو ما يُشير أيضًا إلى أن الحرب في قطاع غزة لن تكون عملاً عسكرياً سهلاً لا يُكلّف إسرائيل أية أثمان أو خسائر في القوات وترسانتها العسكرية.

- تركّز التغطية الإخبارية للحرب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة ضد المواطنين الفلسطينيين (القتل

الجماعي الممنهج)، وتدمير مقدراته الاقتصادية وتدمير مرافق الخدمات الصحية والتعليمية والجامعية والثقافية...إلخ.

- تُسلط التغطية الضوء على الإنجازات التي حققتها فصائل المقاومة من خلال الضربات والعمليات التي تستهدف قوات الجيش الإسرائيلي وآلياته ومعداته العسكرية رغم ما يتمتع به أفراد هذا الجيش من التدريب والاستعداد باعتباره جيشاً نظامياً.

- تستخدم التغطية الإخبارية مصطلح "شهيد" لوصف حالة المواطنين الفلسطينيين الذين يلقون حتفهم على أيادي قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وفي مقابل هذا المنظور الإخباري الذي يربط الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بجذوره التاريخية، تعتمد التغطية في موقع "بي بي سي عربي" منظوراً إخبارياً يُحدد سياقات الصراع بالهجوم الذي شنته كتائب عز الدين القسام على مستوطنات إسرائيلية في غلاف قطاع غزة، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ولذلك تُبرر التغطية للجيش الإسرائيلي "حقه في الدفاع عن النفس". ومن أهم السمات التي تميز التغطية في "بي بي سي عربي":

- استخدام لغة مخففة لوصف وطأة الحرب والانتهاكات وجرائم الحرب التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين ومقدراتهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

- استخدام مصطلح "حرب غزة"، الذي يُشير إلى أن الحرب معنية بقطاع غزة دون أن يكون هناك أي دور للاحتلال الإسرائيلي في العدوان والهجوم على القطاع، وهو ما يعني أن مسؤولية هذه الحرب يتحملها الفلسطينيون دون سواهم.

- حجب مصطلح "المقاومة الفلسطينية" في التغطية، وهو ما قد يكون فيه دلالة على عدم الاعتراف بحق المقاومة الفلسطينية في الدفاع عن الأرض أو النفس.

- غياب مصطلح "طوفان الأقصى" أثناء التغطية عند الإشارة للحرب الإسرائيلية على غزة والاكتفاء بتسميتها "حرب غزة".

- تستخدم التغطية مصطلح "قتلى" في وصف المدنيين الذي يلقون حتفهم جرّاء انتهاكات الجيش الإسرائيلي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

- تستخدم التغطية مصطلح "الجيش الإسرائيلي" بوصفه جيشًا نظاميًا يقوم بدوره وواجباته ومسؤولياته بحسب الأعراف العسكرية، ويحجب ذلك الواقع الفعلي الذي يُكرّس احتلال الجيش الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسيطرة على ثرواتها وفرض الحصار عليها برًّا وجوًّا وبحرًا. كما أن استخدام هذا المصطلح (الجيش الإسرائيلي) ينفي عن إسرائيل النزعة الاستعمارية.

- تكرار استخدام مصطلح "هجوم حماس على إسرائيل" لوصف أحداث 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وفيه دلالة على أن الاعتداء كان بسبب العمل العسكري الذي شنته كتائب عز الدين القسام على مستوطنات إسرائيلية في غلاف قطاع غزة. وهذا يُغيب حقيقة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وتأثيره في سياق مخصوص هو الهجوم على إسرائيل، بينما في الواقع تُعد حماس حركة مقاومة وتحرير وطني.

- استخدام لغة أثناء التغطية ترفع الروح المعنوية لدى قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي.

- تحجب التغطية الإخبارية الضربات التي يتعرّض لها جيش الاحتلال الإسرائيلي من فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وإظهار حجم قوته التدميرية للمرافق الخدمائية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية؛ ما يعطي الانطباع عن أسطورة الجيش الذي لا يُهزم.

- استخدام عناوين في التغطية تُوحي بأن إسرائيل تُبادر إلى الهدنة وتحرص عليها. تلاحظ الباحثة من خلال سمات مضمون التغطية الإخبارية للحرب على قطاع غزة أن موقع "بي بي سي عربي" يركز على بعض الأطر الإخبارية التي تنحاز للرواية الإسرائيلية، مثل "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها" ضد عملية 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وهو الأمر الذي يُعد بمنزلة تشريع لعملياتها العسكرية. كما لوحظ الانحياز على مستوى استخدام المصطلحات التي تُبرّر عمليات الجيش الإسرائيلي. بينما تستخدم تغطية موقع "الجزيرة نت" مصطلحات تُبرّر حق الجانب الفلسطيني في المقاومة ضد قوة عسكرية تحتل الأراضي الفلسطينية، ويُسهّم هذا النمط من المعالجة الإعلامية في تشكيل مواقف المستخدمين تجاه الأحداث بما يتناسب مع السياسات التحريرية لهذه الوسائل ومنظورها للأحداث وأطرها الإخبارية.

ويبرز التأطير الإخباري للأحداث من خلال الصورة التي تُقدمها التغطية لأطراف الصراع وبناء هويتهم، في موقعي "بي بي سي عربي" و"الجزيرة نت"؛ إذ يبدو الجيش الإسرائيلي مالكا للقوة والطرف المنتصر في الحرب كما يظهر في تغطية "بي بي سي"، في حين يركز موقع "الجزيرة نت" على الأعمال البطولية للمقاومة الفلسطينية ضد الجيش الإسرائيلي، وقدرتها على إلحاق الخسائر بقوات هذا الجيش والحيلولة دون تحقيق أهدافه العسكرية. كما لوحظ أن الأخبار التي يتم تناولها والمواضيع التي تُناقشها التغطية في كلا الموقعين تنعكس على كيفية سرد أحداث الحرب في أذهان المتلقين.

خاتمة

تبرز التغطيات الإعلامية أثناء النزاعات والحروب أدوات قوية ومؤثرة في توجيه وتشكيل الرأي العام ومسارات الأحداث، ففي الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أدت وسائل الإعلام دوراً رئيسياً في نقل الأحداث والروايات من خلال اتباع سياسات تحريرية تتوافق مع السياسة العامة للجهة التي تتبع لها تلك الوسائل، وهو الأمر الذي أثر على كيفية فهم الجمهور المحلي والدولي للصراع الذي مضى على اندلاعه أكثر من عام ونصف. وتظل التغطيات الإعلامية أحد المواضيع التي يجب أن تُعطى مزيداً من الاهتمام والبحث والدراسة، خاصة أثناء الحروب والنزاعات، لأن مفاعيلها تؤثر بشكل مباشر في الرأي العام، وفي العلاقات بين الدول، وكذلك مستقبل الصراعات، وهو الأمر الذي يفرض على المؤسسات الإعلامية مسؤوليات أخلاقية وقانونية في نقل الأحداث بشكل حيادي وموضوعي.

المراجع

- (1) علي شقرة، التضليل الإعلامي في الحرب، ط 1 (عمّان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2017)، ص 5.
- (2) Mark Deuze, "Media Life", Media Culture & Society, Vol. 33, No. 1, (2011), 139-142.
- (3) منال المزاهرة، نظريات الاتصال، (عمّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2017)، ص 389.

(4) Stig Hjarvard, "The Mediatization of Society: A Theory of the Media as Agents of Social and Cultural Change," Nordicom Review, Vol. 29, N. 2, (2) (January 2008): 107.

(5) برهان شاوي، الدعاية والاتصال الجماهيري عبر التاريخ، (بيروت، دار الفارابي، 2009)، ص 18-19.

(6) المرجع السابق، ص 19.

(7) داود إبراهيم، دليل الصحافة الحساسة للنزاعات، (معهد صحافة الحرب والسلام، ب.ت)، ص 7.

(8) صبرينة مزياني، مفهوم إعلام العنف وإعلام السلام في النزاعات، (الموسوعة السياسية، 2023)، ص 1.

(9) عمرو واصل، «نظريات الإعلام الجديد والمشاركة السياسية للشباب الجامعي: رؤية تحليلية»، مجلة الدراسات الإفريقية (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مصر، المجلد 46، العدد 3، يوليو/تموز 2024)، ص 186.

(10) نعيم بوعموشة، «تقنية تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات»، (جامعة الجزائر 2، مخبر علم اجتماع المنظمات والمناجم، المجلد 10، العدد 1، يونيو/حزيران 2022)، ص 66-68.

(11) منال المزاهرة، نظريات الاتصال، (الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2018)، ص 379.

(12) المرجع السابق، ص 151.

(13) Niels Finnemann, "Mediatization Theory and Digital Media," Communications Vol. 36, No. 1, (March 2011): 70.

(14) المزاهرة، نظريات الاتصال، مرجع سابق، ص 73-74.

(15) المرجع السابق، ص 77.

(16) Finnemann, "Mediatization Theory and Digital Media," :71.

(17) Knut Lundby, Mediatization: Concept, Changes, Consequences, (Peter Lung Publishing, 2009), 3-5.

(18) Ibid, 10-13.

(19) Finnemann, "Mediatization Theory and Digital Media," :70.

(20) Winfried Schulz, "Reconstructing Mediatization as an Analytical Concept," European Journal of Communication, Vol. 19, No. 1, (March 2004): 87-101.

(21) Hjarvard, "The Mediatization of Society a theory," : 106.

(22) Kent Asp, Mediatization: Rethinking the Question of Media Power," in Mediatization of Communication, ed. Knut Lundby, (Walter de Gruyter, 2014), 349-373.

(23) Hjarvard, "The Mediatization of Society a theory," : 106-114.

(24) عثمان أبو مسامح، المساءلة الجنائية الدولية عن الجرائم الإسرائيلية (غزة أنموذجًا): دراسة تحليلية، ط 1 (مصر، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2019)، ص 36-38.

(25) «الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة: قراءة في موقف القانون الدولي الإنساني»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 29 مارس/ آذار 2024)، <https://tinyurl.com/3wcrms5a>.

(26) تُعرَّف «اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» جريمة «الإبادة الجماعية» -كما جاء في القرار المؤرخ في ديسمبر/ كانون الأول 1946 بالأفعال التي تُرتكب بقصد «التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه: أ- قتل أعضاء الجماعة. ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة. ج- إخضاع الجماعة عمدًا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا. د- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، ه- نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى».

انظر: «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها»، ohchr.org، (ب.ت)، (تاريخ الدخول: 29 مارس/ آذار 2024)، <https://tinyurl.com/4sapyfzk>.

(27) كيت أورتون جونسون، نيك بريور، علم الاجتماع الرقمي: منظورات نقدية، عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 484، يوليو/ تموز 2021)، ص 189-200.

(28) نواف التميمي، «اللوبي الصهيوني في بريطانيا: النشأة والنشاط»، سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، المجلد 4، العدد 21، يوليو/ تموز 2016)، ص 60.

(29) المزاهرة، نظريات الاتصال، ص 311.

(30) Bernard Cohen, The Press and Foreign Policy, (Princeton: Princeton University Press, 1963), 13.

(31) التميمي، «اللوبي الصهيوني في بريطانيا»، مرجع سابق، ص 69.

(32) شقرة، التضليل الإعلامي في الحرب، مرجع سابق، ص 21-22.

(33) «خمس حروب خاضها نتنياهو في غزة منذ انسحاب إسرائيل من القطاع، فماذا نعرف عنها؟»، بي بي سي عربي، 4 ديسمبر/ كانون الأول 2023، (تاريخ الدخول: 29 مارس/ آذار 2024)، <https://tinyurl.com/y4ywtfx>.

(34) التميمي، «اللوبي الصهيوني في بريطانيا»، مرجع سابق، ص 70.

(35) «مسار الأحداث بغزة منذ الانسحاب الإسرائيلي عام 2005»، الجزيرة نت، 28 ديسمبر/ كانون الأول 2008، (تاريخ الدخول: 29 مارس/ آذار 2024)، <https://tinyurl.com/3pwzw9fa>.

(36) التميمي، «اللوبي الصهيوني في بريطانيا»، مرجع سابق، ص 71.

(37) المرجع السابق، ص 172.

(38) المرجع السابق، ص 147.

(39) «أول تصريح لنتنياهو عن مستشفى الأهلي المدمر في غزة»، 18 arabic.cnn.com، أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 10 أبريل/ نيسان 2024)، <https://tinyurl.com/4tku9t9r>.

(40) أحمد حافظ، «مجزرة المدمر.. القصة الكاملة كما يرويها للجزيرة نت دكتور فضل نعيم أحد أطباء المستشفى»، الجزيرة نت، 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 10 أبريل/ نيسان 2024)، <https://tinyurl.com/2dsz5ksr>.

(41) التميمي، «اللوبي الصهيوني في بريطانيا»، مرجع سابق، ص 74.

(42) نادية عبد الحافظ، تأثير الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في نشر الثقافة الصحية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مركز بحوث الرأي، المجلد 15، العدد 2، يونيو/ حزيران 2016)، ص 409.

ملحق

وحدات العينة العشوائية المنتظمة للدراسة

أخبار الجزيرة نت (7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 – 19 يناير/كانون الثاني 2025)

م	الخبر	التاريخ	الرابط
1	"طوفان الأقصى" .. أكبر هجوم للمقاومة الفلسطينية على إسرائيل	أكتوبر/تشرين الأول 2023	https://tinyurl.com/yckxawdp
2	طوفان الأقصى .. أسقط أفقعة الغرب وتخاذل العرب	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	https://tinyurl.com/2wfs2myw
3	الهدنة الإنسانية المؤقتة في غزة 2023	ديسمبر/كانون الأول 2023	https://tinyurl.com/4sre7v2u
4	100 يوم على ملحمة "طوفان الأقصى"	يناير/كانون الثاني 2024	https://tinyurl.com/4xk2d88b
5	"معركة طوفان الأقصى" كتاب يزخر بالتحليلات السياسية والإستراتيجية	فبراير/شباط 2024	https://tinyurl.com/2ckj9nm6
6	الحرب على غزة مباشر .. 16 مجزرة جديدة وجيش الاحتلال في صدمة بسبب خسائره	مارس/آذار 2024	https://tinyurl.com/mr2sr8k4
7	أبو عبيدة: العدو عالق في غزة ولن يحصد إلا الخزي والهزيمة	أبريل/نيسان 2024	https://tinyurl.com/2j75v8uy
8	قائمة بعمليات المقاومة الفلسطينية خلال الـ 24 ساعة	مايو/أيار 2024	https://tinyurl.com/4ty9vdyd
9	لأول مرة منذ النكبة .. حرب غزة تحرم الطلبة من امتحان الثانوية العامة	يونيو/حزيران 2024	https://tinyurl.com/2uf7hy4z
10	أبو عبيدة: قدراتنا البشرية بخير وجندنا آلاف المقاتلين خلال الحرب	يوليو/تموز 2024	https://tinyurl.com/55avenym

https://tinyurl.com/2yjnes86	أغسطس/آب 2024	أبو عبيدة: مجندان مكلفان بحراسة أسرى العدو قتلاً أسيراً وأصاباً أسيرتين	11
https://tinyurl.com/4rzw5wzb	سبتمبر/أيلول 2024	عمليات مؤلمة لثل أبيب.. مقتل 15 إسرائيلياً وإصابة أكثر من 10 في 11 يوماً	12
https://tinyurl.com/4rzw5wzb	أكتوبر/تشرين الأول 2024	بضاعتكم ردت إليكم.. القسام توقع قوة إسرائيلية راجلة بكمين محكم في جباليا	13
https://tinyurl.com/yuab5u4u	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	المقاومة تدمر آليات للاحتلال بغزة وحصيلة الشهداء ترتفع	14
https://tinyurl.com/yekj56yz	ديسمبر/كانون الأول 2024	صحف عالمية: غزة حركت العالم في 2024 وأدلة توثق جرائم إسرائيل فيها	15
https://tinyurl.com/5fhfv2p3	يناير/كانون الثاني 2024	أبرز المسؤولين العسكريين الإسرائيليين الذين أطاح بهم طوفان الأقصى	16

أخبار "بي بي سي عربي" (7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 – 19 يناير/كانون الثاني 2025)

م	الخبر	التاريخ	الرابط
1	حرب غزة: كيف أثار تفجير المستشفى المعمداني الغضب عربياً وعالمياً؟	أكتوبر/تشرين الأول 2023	https://tinyurl.com/c8hacpyk
2	البيت الأبيض يعلن بدء إسرائيل تطبيق هدنة لأربع ساعات يومياً شمال غزة والجيش الإسرائيلي يدهم مخيم جنين ويوقع 15 قتيلاً	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	https://tinyurl.com/w2y6cnrh
3	حرب غزة: ملياردير التكنولوجيا الإسرائيلي يأمل بالسلام رغم مقتل ابنته	ديسمبر/كانون الأول 2023	https://tinyurl.com/3wepw3x7

https://tinyurl.com/38f8ktj7	يناير/كانون الثاني 2024	إسرائيل تتوقع أن تستمر الحرب في غزة طيلة عام 2024	4
https://tinyurl.com/4dr3vjn7	فبراير/شباط 2024	نصف المباني على الأقل "دُمّرت بالكامل أو تضرّرت" في غزة	5
https://tinyurl.com/ mw38kt9w	مارس/آذار 2024	مسؤول أممي لبي بي سي: "المجاعة في غزة قد ترقى إلى جريمة حرب"	6
https://tinyurl.com/ mw38kt9w	أبريل/نيسان 2024	الحرب في غزة: من الحاكم المستقبلي للقطاع؟	7
https://tinyurl.com/3r3uavxy	مايو/أيار 2024	إسرائيل تعزم توسيع الاجتياح العسكري لرفع والجيش يواصل غاراته على جباليا ويحاصر مستشفى العودة	8
https://tinyurl.com/y6t3s8j3	يونيو/حزيران 2024	مقابر جماعية وأكياس جثث: هذا ما وُجد في مستشفى الشفاء بعد سحب إسرائيل قواتها	9
https://tinyurl.com/2jxpeu3p	يوليو/تموز 2024	معارض لحماس يتعرض للضرب على يد ملثمين في غزة	10
https://tinyurl.com/3xp5v7zb	أغسطس/آب 2024	في اليوم العالمي للإخفاء القسري: مؤسسات فلسطينية توثق "جرائم مروعة وصادمة" في حق السجناء الفلسطينيين	11
https://tinyurl.com/ mrkx8y5a	سبتمبر/أيلول 2024	حرب غزة: كيف تؤثر الحرب الدائرة في مستقبل جيل من الأطفال؟	12
https://tinyurl.com/ mt7mzyr3	أكتوبر/تشرين الأول 2024	"دول عربية شاركت إسرائيل الدفاع الجوي خلال عام من حرب غزة"	13
https://tinyurl.com/ ms2ac3n4	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	فتوى دينية من غزة تدين هجوم حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر	14
https://tinyurl.com/yuczhawt	ديسمبر/كانون الأول 2024	مقتل 40 شخصا على الأقل في غزة والجيش الإسرائيلي يقتحم مدرسة تؤوي نازحين شمال القطاع ويجبرهم على الإخلاء	15

https://tinyurl.com/3vvzczve	يناير/كانون الثاني 2024	تحديات داخلية تنتظر الحكومة الإسرائيلية في المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار	16

المعجم الإعلامي الحديث

مساهمة بحثية في مشروع المعجم الإعلامي الحديث

Research Contribution to the Modern Media Dictionary

* Ghassan Mourad – غسان مراد

توطئة:

يمثل مشروع **المعجم الإعلامي الحديث**، الذي يُصدّره مركز الجزيرة للدراسات، إسهامًا معرفيًا في صناعة معجمية تحقق التراكم المعرفي الإعلامي، باعتبارها وسيطًا علميًا يوثق الصلة بمجال اشتغاله، ويُكسب المتلقي أيضًا وعيًا عميقًا بالكيفية التي يُعبّر بها النسق المعجمي عن صيرورة الظواهر والقضايا التي يعالجها من خلال البحث في أصول الكلمات، وتتشكل المصطلحات، وبلورة المفاهيم واستقصاء تطورها التاريخي. سيكون هذا المعجم الإلكتروني منطلقًا لفهم الطبيعة التاريخية لمصطلحات الإعلام، والسياقات المختلفة التي تبلورت فيها، والقضايا والإشكاليات التي تُعبّر عنها في علاقتها بالتحوّلات الاجتماعية والسياسية والفكرية والفلسفية، وتأثيرها على التفكير الإنساني في تلك القضايا، لأن المصطلحات لا يمكن عزلها عن هذه البنى التي أنتجتها (الاجتماعية والتاريخية والسياسية...)، كما أن بعض العمليات الاجتماعية والتاريخية تحدث من داخل المصطلحات نفسها. وفي هذا العدد، يُشارك الدكتور غسان مراد بهذه المادة العلمية التي أعدها ضمن سلسلة المعجم الإعلامي الحديث مُساهمًا في بناء لبناته ومنظومته.

Foreword:

Published by Al Jazeera Centre for Studies, **The Modern Media Dictionary** is an epistemic contribution to the lexical industry that achieves an accumulation of media knowledge as a scientific means of documenting the connection to its field of work, giving readers a deep awareness of how the lexical system expresses the process of phenomena and the issues that it deals with through research on the origins of words, forming vocabulary and concepts, and investigating their historical development. This electronic dictionary will be the starting point for understanding the historical nature of media terminology; the different contexts in which they were formed; the issues and problems that it portrays in its relationship with social, political, intellectual

* د. غسان مراد، أستاذ باحث في حوسبة اللغة والإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي، ورئيس مركز الدراسات والأبحاث في الجامعة اللبنانية، لبنان.

Dr. Ghassan Mourad, Research Professor in Computational Linguistics, Digital Media and Artificial Intelligence, Head of the Center for Studies and Research at the Lebanese University, Lebanon.

and philosophical transformations; and their effect on human thought on these issues. This is because terminology cannot be isolated from the social, historical and political structures that produced it. In addition, some social and historical operations occur from within the terminology (e.g. cyberspace, social media networks). This issue features a scientific article prepared by Dr. Ghassan Mourad as part of the Modern Media Dictionary series, and a contribution to its construction and system.

إذاعة القرصنة (Pirate Radio, Radio pirate)

يُطلَق مصطلح إذاعة القرصنة (أو إذاعة القراصنة) على الإذاعات غير المرخصة التي تَبَثُّ برامجها ومحتواها دون الحصول على الإذن القانوني من سلطة البث. وقد بدأ ظهور إذاعة القرصنة (Pirate Radio) في أوائل القرن العشرين، وكانت تنشط أساساً في المياه الدولية وقواعد عسكرية مهجورة. وتعرّزت شعبية هذه المحطات الإذاعية في التسعينات من القرن الماضي، وكذلك أوائل القرن الحادي والعشرين، عندما توسّعت تكنولوجيا البث اللاسلكي، وأصبحت الأجهزة المستخدمة في هذا المجال أكثر توافراً وأرخص ثمناً. وظهر هذا النوع من المحطات الإذاعية في مختلف أنحاء العالم، وكانت تنقل مواد متنوعة من المحتوى بما في ذلك الموسيقى والبرامج الحوارية والأخبار. ويُعزى سبب إنشاء إذاعات القرصنة إلى رغبة القائمين عليها في إيصال رسائلهم، أو توفير فرصة للمجتمعات ذات المصالح المشتركة للتعبير عن آرائها وأفكارها بصوت مستقل (1).

وكان بعض هذه الإذاعات، وفقاً للموسوعة البريطانية، كيانات قصيرة الأجل يُديرها هواة، وبعضها الآخر كان يُمثّل مشاريع احترافية معقدة تتجنّب التنظيم الحكومي من خلال البث خارج الحدود الوطنية للجمهور المستهدف (2). ويُعرّف معجم اللغة الفرنسية إذاعة القرصنة (Radio pirate) بمحطة إذاعية سرية مستقلة عن احتكار الدولة، وقد بلغت أوجها في أوائل التسعينات (3)، كما ذُكر آنفاً. وعُدّت إذاعة القرصنة مصدر إلهام لمؤسسي المحطات الإذاعية المجانية في أوروبا؛ مما جعل حركة الإذاعات الحرة والمقرصنة عملية عابرة للحدود الوطنية أسهمت في كسر احتكار الدولة للبث، وباتت أجهزة الراديو الخارجية تَبَثُّ على موجات طويلة، وتُعطى جزءاً من القارة الأوروبية وتوفر موسيقى جديدة، وبرامج تتناقض مع محطات الراديو العامة والمجاورة.

وتُعد أجهزة الراديو "البحرية" (في الخارج، أو في البحر) رمزاً لتاريخ أجهزة الراديو المقرصنة. ففي نهاية الخمسينات وبداية الستينات، تمكنت بعض فرق المحطات غير المرخصة من البث انطلاقاً من المياه الدولية من على قوارب في البحر خارج الحدود البحرية للدول بهدف التحايل على احتكار الدولة للبث في أوروبا. وقد

كان بعض هذه المحطات يعمل مع طاقم من الفنانين في مبان مهجورة، أو سفن قديمة مهددة بالغرق، أو حصن قديم أو قاعدة عسكرية. ويُعد الراديو البحري ميركور (Radio Mercur) أول راديو قرصنة في أوروبا، وهو محطة دنماركية كانت تبث من قارب، في أغسطس/ آب 1958(4)، وسرعان ما أُطلق عليه في الصحف الدنماركية اسم راديو القرصان. وظهر أيضًا راديو نورد (Radio Nord)، وهو محطة إذاعية سويدية أنشئت في مارس/ آذار 1962(5). وفي فرنسا، كان بعض محطات راديو القرصنة يُستقبل من منطقة "نور با دو كاليه" (Nord-Pas de calais) أو ساحل نورماندي. ويُمثل قطعة مع ما تُقدمه المحطات العامة الخاضعة لاحتكار الدولة، ومعظمها كان يبث موسيقى الروك الأميركية وثقافة "الهيبيز" والبرامج الموسيقية التي تناسب هواية القائمين على الراديو.

ومن أشهر المحطات الإذاعية راديو كارولين (Radio Caroline)، الذي أنشئ، في مارس/ آذار 1964، على يد رجل الأعمال الأيرلندي، رونان أورايلي (Ronan O'Rahilly)، الذي اشترى قاربًا قديمًا لنقل البضائع والركاب يُدعى "إم في فريديريكا" (MV Fredericia)، وقد حقق نجاحًا كبيرًا في بريطانيا منذ البداية. وكانت المحطة تبث برامجها من سفينة قبالة الساحل الهولندي في الستينات، وتقدم برامج موسيقية وترفيهية لجذب جمهور "الهيبيز" حينها. وعملت بنشاط ضد قانون حكومة العمال بقيادة هارولد ويلسون لعام 1967، والذي حظر محطات الراديو المقرصنة، حتى خارج المياه الإقليمية البريطانية. وذهب مؤسسو المحطة إلى حدّ دعم المحافظين في الانتخابات العامة عام 1970.

كانت إذاعات القرصنة شائعة في جميع دول أوروبا وتطالب بالحرية، وتتبع بشكل عام لحركات مناهضة لسياسة الدولة، وتُعبّر عن رؤية الشباب، وتبث برامج ثقافية تختلف عمّا تبثه المحطات الرسمية أو المرخص لها، ومعظم هذه المحطات كانت لها رؤية سياسية مناهضة للسياسة العامة(6).

وقد عززت شعبية إذاعات القرصنة في فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة، نظرًا للتطور في عالم البث اللاسلكي، وإمكانية الحصول على أجهزة بأقل ثمن. وانتشرت إذاعات القرصنة في مختلف أنحاء العالم بعد انتقالها إلى البث عبر الإنترنت؛ مما سهّل الوصول إلى جمهور أوسع وتقديم البرامج بسهولة. وبفضل الاستجابة السريعة

لمواقع البث المباشر على الإنترنت أصبح بإمكان المستخدمين الاستماع إلى محطات راديو القرصنة بمجرد النقر على زر. ورغم ذلك، فإن إذاعات القرصنة التي تُمارس نشاطها عبر الإنترنت لا تزال تواجه تحديات قانونية في العديد من البلدان، فمثلاً، تحظر بعض الدول القدرة على بث الإذاعات غير المرخصة، أو تفرض قيوداً صارمة على المحتوى المنقول. ولذلك، ينبغي النظر في الآثار السلبية لإذاعات القرصنة؛ إذ ينقل بعضها محتوى غير لائق أو غير قانوني؛ مما يُعرض المستمعين لمخاطر مختلفة. كما تتعارض إذاعات القرصنة مع قوانين حقوق الملكية الفكرية؛ إذ يتم بث المحتوى دون الحصول على الإذن من الفنانين ومالكي حقوق الطبع والنشر. بينما يرى فيها البعض وسيلة للتعبير عن الحرية الشخصية وترويج التنوع الثقافي، ويعتبرها آخرون تهديداً للمجتمع وتنتهك القوانين القائمة(7).

ولمواجهة هذه المحطات، أصدرت بعض الدول الأوروبية قوانين لمكافحة القرصنة الإذاعية في نهاية الستينات. ففي بريطانيا، على سبيل المثال لا الحصر، صدر قانون مكافحة القرصنة، في أغسطس/ آب 1967. وفي هولندا تمّ إغلاق إذاعة "فيرونيكا" (Radio Veronica) بمقتضى قانون أغسطس/ آب 1974، وكانت تبث إرسالها إلى هولندا وأوروبا الشمالية منذ عام 1960(45). وقد تواترت القوانين التي تمنع عمل هذه المحطات الإذاعية في عدد من الدول الأوروبية بسبب أهمية السيطرة على "الصوت"؛ الذي يُعد الوسيلة الأسهل انتشاراً والأيسر في الوصول إلى الجمهور، ويُمثّل سلاحاً فعالاً في إيصال الرسائل بعدما ذاقت بلدان كثيرة الأمرين منذ عشرينات القرن الماضي ووصلت ذروتها إبان الحكم النازي وقبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية، بعد انتشار الإذاعات السرية أو غير القانونية متحايلة على اللوائح وساعية لنشر رؤيتها التي قد تجدها بعض الحكومات معادية أو منوئة لها. وتهدف إذاعات القرصنة بشكل عام إلى تقديم محتوى غير خاضع للرقابة، وتوفير برامج موسيقية وثقافية غير مقيدة بالقوانين الوطنية(8).

وقد يلتبس مفهوم إذاعة القرصنة بمفهوم الإذاعة السوداء، ويتجلى أهم الفروقات بينهما في الأهداف والأساليب التي يستخدمها كل نوع. فالإذاعة السوداء تُعد شكلاً من أشكال الدعاية السرية التي تقوم بها جهات حكومية، أو غير حكومية، بشكل خفي، ويتم تقديمها للجمهور وكأنها إذاعة محايدة أو مستقلة بينما تخدم أجندة

محددة وغير معلنة. وتقوم هذه الإذاعات (السوداء) ببث معلومات مُضللة أو مُحرفة بهدف تشويه الحقائق أو التأثير في معنويات العدو أو تغيير الرأي العام. كما تقوم بنشر معلومات خاطئة أو شائعات من أجل زعزعة الثقة أو إثارة الشكوك، ويظل هدفها الأساسي هو التأثير السياسي والعسكري. وعادة ما تُدار من قِبل الحكومات أو الوكالات الاستخباراتية. وقد تُستخدم أثناء الحروب أو الأزمات السياسية لتوجيه رسائل نفسية للعدو، أو تحريض الشعوب ضد حكوماتهم. وتعتمد على أساليب التمويل والتضليل؛ إذ تُظهر نفسها إذاعة محلية أو تابعة لجهة محايدة، بينما في الحقيقة تكون مدعومة من جهات خفية.

أما إذاعة القرصنة فتُثبت إرسالها بدون ترخيص رسمي من الجهات الحكومية المختصة، وتُسمى بالقرصنة؛ لأنها تخالف القوانين التي تُنظم البث الإذاعي، وتعمل خارج نطاق السلطات الرسمية. ويهدف هذا النوع من الإذاعات إلى نشر محتوى مستقل أو بديل عن وسائل الإعلام التقليدية. قد يكون هذا المحتوى موسيقى غير شائعة، أو آراء سياسية مضادة، أو حتى برامج ترفيهية. وغالبًا ما يكون الدافع وراء إذاعات القرصنة هو الرغبة في تحدي الرقابة، وتُدار من قِبل أفراد أو مجموعات صغيرة، وليس من الحكومات. وقد يتم تغيير تردد الإذاعة بشكل مستمر لتجنب الكشف أو المصادرة من قِبل السلطات. وتُقدم محتوى مختلفًا وغير مُوجه لأغراض تضليلية سياسية. فعلى سبيل المثال، كانت إذاعة بريطانية خلال الحرب العالمية الثانية تُظهر نفسها إذاعة ألمانية لتضليل الشعب الألماني (9). فالفرق الأساسي هو أن الإذاعة السوداء تعمل بنية خداع الجمهور والتأثير عليه بشكل خفي، بينما إذاعة القرصنة تعمل خارج القانون ولكن غالبًا بنية تقديم محتوى بديل أو غير مقيد.

إذاعة محلية (Local Radio, Radio Locale)

تُعرف الإذاعة المحلية بالمحطة الإذاعية التي تخدم مجتمعًا محدودًا ومتناسقًا من الناحية الجغرافية والاجتماعية في آن واحد، وتحمل خصائص البيئة الثقافية والاقتصادية المتميزة، ويتم تحديد حدودها الجغرافية ببلوغ حد الإرسال المحلي. وتُعد الإذاعة المحلية (Local Radio) وسيلة اتصال جماهيري ترتبط أساسًا بمجتمع خاص محدد المعالم والظروف، وبمنطقة معينة خلافًا للراديو الموجه لجمهور

وطني(10). ويمكن القول: إن الإذاعة المحلية تُخاطب مستمعاً معيناً له مصلحته وعاداته وتقاليده وتراثه الفكري الخاص، وكذلك إحساسه بالانتماء لهذه الإذاعة التي تُطلع على الأنباء التي يهتم بها وتُمثّل أحد روافد الإعلام المحلي الذي ينبثق من بيئة معينة ومحددة، ويؤجّه إلى جماعة بعينها ترتبط مع بعضها البعض؛ إذ يصبح الإعلام مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحاجة هؤلاء الناس؛ مما يجعله انعكاساً للتراث الثقافي والقيمي في هذه البيئة. ويعتمد المجتمع المحلي اعتماداً كلياً على الأفكار التي تتداولها الإذاعة، وتؤثر القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعادات والتقاليد في أسلوب وشكل ومضمون الإعلام المحلي(11).

وتُجسّد الإذاعة المحلية (Radio locale) ثقافة وقيم مجتمعاتها، التي غالباً ما تكون محلية. فمن خلال بثّ برامج تعكس الاهتمامات المحلية وتمنح سكانها صوتاً، تُتيح هذه الإذاعات التعبير المتنوع والأصيل. وتُهيئ مساحةً للاحتفاء بالثقافات المحلية ومشاركتها؛ مما يُعزّز هوية المجتمع وتراثه بطريقة إيجابية بدلاً من الانغلاق على الذات. ومن خلال تجسيد أصوات المجتمع والمناطق، تُسهّم الإذاعات المحلية في الحفاظ على الثراء الثقافي والتقاليد الفريدة لكل منطقة وتعزيزها(12).

ويُقصد بالإذاعة المحلية أحياناً الإعلام الوطني، الذي ينشط في إطار حدود الدولة، وما يجري داخل هذه الحدود من أحداث ووقائع. حالياً، ليس هناك منطقة دون أن يكون لديها على الأقل راديو محلي يهتم بشؤونها، لذلك أصبحت أجهزة الراديو المحلية تُعالج قضايا تهم الأغلبية منذ الثمانينات بعد أن فتحت أبواب حقبة أجهزة الراديو الحر.

ويُعد المجتمع المحلي محدود المساحة جغرافياً، ويؤدي معظم أفراد نشاطاً اقتصادياً رئيساً محدداً، وترتبط الناس فيه علاقات ومصالح شخصية. يعيشون في منطقة جغرافية معينة ويتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل منتظم. ويتميز هذا المجتمع بروابط اجتماعية وثقافية متشابهة؛ حيث يتشارك أفراد في القيم، والتقاليد، والموارد المحلية، وتتعرّز الروابط الاجتماعية؛ مما يساعد المجتمع المحلي في بناء علاقات قوية بين الأفراد. كما يُسهّم المجتمع المحلي في تطوير البنية التحتية والخدمات المحلية، ويقوم بدور مهم في الحفاظ على التراث الثقافي والتقاليد المحلية. وبحسب الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية في العام 1987، فإن الإذاعة المحلية تُلبي

الاحتياجات التي لا تستطيع الإذاعة المركزية أن تُلبيها للمجتمع المحلي، وإن كل إذاعة هدفها التثقيف والتوعية والترفيه؛ لأن لها التزامًا خاصًا يربطها بنوعية الحياة في مجتمعها المحلي (13).

وتُعد الإذاعة المحلية طبقًا لمفهوم المجتمع المحلي جهازًا إعلاميًا يخدم مجتمعًا محليًا، أي تُخاطب مجتمعًا خاصًا متناسقًا من النواحي كافة، وتختلف عن الإذاعة الإقليمية التي تخاطب جماهير مجتمعات تعيش داخل إقليم طبقًا للتقسيم الإداري للدولة، وتُقدم خدمات تهم هذا الإقليم وبلغته أو لهجته، ويُغطي إرسالها الإقليم بكامله، ومن الممكن أن يكون داخل الإقليم عدة إذاعات صغيرة وخاصة. وتختلف الإذاعة المحلية أيضًا عن الإذاعة المركزية التي عادة ما تكون برامجها من عاصمة الدولة، وتكون ناطقة باسمها. كما أن قوة البث تُغطي جميع مناطق البلاد بأكملها، ويُعبر صوتها خارج الحدود أحيانًا. وهي الوسيلة القومية المعترف بها للاتصال، وتخدم جميع المواطنين دون تفضيلات محددة مهما كانت اهتماماتهم ووظائفهم وثقافتهم وتقاليدهم؛ إذ تستجيب للاهتمامات المشتركة لهؤلاء المواطنين عن طريق التعميم دون التخصيص.

ومن أهم وظائف الإذاعة المحلية مراقبة البيئة والأخبار الإقليمية (14). فإذا كان الإعلام المحلي ينطلق من مفهوم "اللامركزية"، فإن الأخبار التي يتم بثها ستغطي عليها هذه الصفة، أي ستكون محلية مرتبطة بنشاط المؤسسات والأجهزة التنفيذية والهيئات الجماهيرية المحلية، وكذلك الأنشطة والأحداث المختلفة المتعلقة بشؤون الاقتصاد والثقافة وقضايا المجتمع المحلي بصفة عامة. كما يهتم الإعلام المحلي بوظيفة تفسير الأخبار التي تحتاج إلى الفهم والتحليل بالاستعانة بالتحقيقات والحوارات والبرامج الإخبارية، ونقل التراث الاجتماعي والثقافي. وتنبع أهمية هذه الوظيفة من التصدي للاختراق الثقافي وما يُسمى بالعولمة الثقافية، وكذلك ترسيخ الاهتمام أكثر بالموروث الحضاري الذي يختلف من منطقة إلى أخرى، وذلك من خلال التأريخ للمشاريع والأحداث التي وقعت داخل النطاق الجغرافي للإعلام المحلي. أما على صعيد الترفيه والتسلية، وهي الوظيفة التي يقوم بها الإعلام المحلي على غرار وسائل الإعلام الأخرى، فينطلق من إشباع احتياجات تفضيلات الجمهور، ولكن دون الوقوع في المعاني الفجة والسطحية التي تؤدي إلى تدهور

في الذوق الجماهيري. وعلى صعيد الإعلان والتسويق، يقوم الإعلام المحلي ببيع مساحات للمعلنين، لاسيما التجار وأصحاب المصانع المحليين على غرار وسائل الإعلام الأخرى، وهذا ما يُسهم في ترسيخ ثقافة الإعلان لدى التجار والصناعيين المحليين، ويُسهم كذلك في زيادة مداخيل الإعلام المحلي (15).

وتقوم الإذاعة المحلية بدور التنمية الشاملة على مستوى المجتمع المحلي، وذلك من خلال نشر الأفكار وتغيير الاتجاهات والسلوكيات وبث الشعور في أفراد المجتمع بضرورة التجديد والابتكار من أجل حلّ المشكلات المختلفة والسعي إلى تحقيق التقدم والتطور. وتؤدي دور الوسيط بين السلطة والمواطن في المناطق التي تكون في بعض الأحيان شبه معزولة عن الإعلام (16). ويوجد عدد من الإذاعات المحلية متخصصة في مجالات محددة، مثل الأخبار المحلية، والأخبار الزراعية، وتنظيم المهرجانات، والموسيقى، وتُعد من الإذاعات المجتمعية التي تركز على القضايا المحلية وتُسهم في تعزيز التواصل الاجتماعي والتوعية المجتمعية. وتقوم بدور مهم في تماسك ودمج العناصر التي تُشكل المجتمع المحلي وتضمن بقاءه. كما تُسهم في التنمية السياسية برفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، من خلال تقديم المعلومات والتحليلات حول الأحداث السياسية المحلية والوطنية، وتعزيز فهم النظام السياسي والمشاركة فيه. وفي مجال التنمية الاقتصادية، تُسهم الإذاعة المحلية في نشر الوعي الاقتصادي، وتعزيز المناخ الملائم للتنمية من خلال نقل خطط التنمية الحكومية وتحفيز المواطنين على المشاركة في الإنتاج والتطور الاقتصادي. وفي مجال التنمية الاجتماعية، تسعى الإذاعة المحلية إلى تعزيز الوعي الاجتماعي وتقديم برامج تركز على القيم الإيجابية والبناء، ومعالجة القيم السلبية والقضايا الاجتماعية التي قد تعوق التنمية. وفي مجال التنمية الثقافية، تعمل الإذاعة المحلية على تعزيز الهوية الثقافية للمجتمع من خلال برامج تُعزز الانتماء وتنمية الإبداع الفني والأدبي، بالإضافة إلى الحفاظ على التراث والفنون الشعبية من الاندثار (17).

وبالرغم من التطور التقني وانتشار وسائط الاتصال الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي فلا تزال الإذاعات المحلية فاعلة؛ إذ لم تتراجع مكانتها عما كانت عليه في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وتؤكد الإحصائيات أن عدد مستمعي الإذاعة في الدول المتقدمة لم يكف عن الزيادة. تاريخياً، وفي بريطانيا، بدأت الإذاعة

المحلية بثها في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967، من خلال إذاعة "ليستر" (BBC Radio Leicester) في شبكة الإذاعة المحلية التابعة لـ "بي بي سي" (BBC)، وأصبحت 8 محطات في 1969 ثم 20 محطة في 1973 ثم تضاعف عددها. كما بلغ عدد المستمعين 49.8 مليون مستمع في عام 2015، بمعنى أن تسعة أشخاص من بين عشرة استمعوا للإذاعة مرة واحدة على الأقل. وفي الولايات المتحدة الأميركية، تزايدت نسبة الذين يستمعون للإذاعة عبر الإنترنت بنسبة 27٪ منذ عام 2000 لتبلغ 80 مليون شخص. وتضاعف عدد المحطات الإذاعية في البلدان النامية بشكل غير مسبوق. فخلال الفترة الممتدة من العام 2000 إلى 2006، ارتفع عدد الإذاعات التجارية بنسبة 71٪، وفي دول إفريقيا بنسبة 57٪. وتعززت مكانة الإذاعات الناطقة باللهجات المحلية. ففي أوغندا، على سبيل المثال، توجد 150 محطة إذاعية تبث باللهجات المدن التي تبلغ 38 لهجة. وفي الجزائر، وصل عدد الإذاعات المحلية إلى 48 إذاعة، بمعنى أن لكل ولاية إذاعة خاصة بها. بعد الانفتاح السياسي والإعلامي الذي أعقب أحداث أكتوبر/ تشرين الأول 1988، ودستور 1989 الذي كرّس التعددية السياسية والإعلامية، انطلقت أولى الإذاعات المحلية. وفي الدول العربية كان يُطلق على هذه الإذاعات المحلية والإقليمية الإذاعات "الجهوية". وكانت مصر سباقة في مجال الإذاعات المحلية، فقد أنشئت إذاعة الإسكندرية المحلية في 26 يوليو/ تموز 1954، بينما إذاعة "ليستر" في 1967، وإذاعة القاهرة في أبريل/ نيسان 1981، وإذاعة وسط دلتا، في طنطا، في 1982(18).

ويتزايد دور الإذاعة المحلية في التنمية في ظل العولمة التي تسعى إلى اندماج الشعوب وثقافاتها في نموذج واحد؛ إذ أصبح للإذاعة المحلية دور كبير في إبراز الخصوصية الثقافية للمجتمعات والحفاظ على عاداتها وتقاليدها. وقد بات من الضرورة إدماج الإذاعة المحلية في التخطيط لبرامج التنمية الشاملة، والاستعانة بالمخططين الإعلاميين عند وضع السياسات العامة والسياسات الإعلامية(19).

إذاعة مزدوجة (Dual Radio, Radiodiffusion Simultanée)

وتُسمى أيضًا بالبث المزدوج، وتُعد تقنية لنقل الإشارات الصوتية، أو البيانات، عبر قناتين مختلفتين في نفس الوقت. وتقوم بزيادة كمية البيانات المنقولة، أو تحسين جودة الصوت. ويُطلق عليها كذلك الإذاعة الصوتية بالنطاق الجانبي المزدوج،

الذي يعمل على نطاق 2.4 غيغا هرتز (GHz) و 5 غيغا هرتز (GHz)، ولكن ليس بالضرورة في نفس الوقت (20).

ومن أهم مزايا الإذاعة المزدوجة (Dual Radio) هو تحسين جودة الصوت؛ إذ إن استخدام قناتين لنقل الصوت يجعله أفضل ويحد من التشويش. ومن خلال عرض النطاق الترددي، ستكون سرعة وكمية البيانات المتبادلة أكبر باستخدام قناتين، وهذا يؤدي إلى تحويل ونقل محتوى أكثر تعقيداً، مثل الموسيقى عالية الجودة أو البيانات الرقمية. وبصورة عامة، تُستخدم هذه التقنية في البث الإذاعي الرقمي، والاتصالات اللاسلكية الرقمية، وحتى في بعض أنظمة الصوت المنزلية لتحسين تجربة الاستماع مما يجعلها تقنية متعددة الاستخدامات (21).

وتكمن أهمية الإذاعة المزدوجة في توفير تجربة استماع عالية الجودة مع محتوى متنوع في نفس الوقت. ويمكن اعتبار الإذاعة المزدوجة إذاعة مختلطة، أي تجمع بين عدة أنماط، أو أنواع من المحتوى الإذاعي؛ إذ تُقدّم مزيجاً من البرامج المتنوعة تشمل الأخبار، والترفيه، والموسيقى، والبرامج الثقافية، وقد تكون لها توجهات متعددة تشمل مزيجاً من المحتوى المحلي والدولي. كما تهدف إلى جذب أكبر عدد من المستمعين، من خلال تنوع المحتوى؛ مما يسمح لها بتلبية اهتمامات واحتياجات شرائح مختلفة من الجمهور (22).

إذاعة مُوجَّهة (Directed Radio, Radio Ciblée)

يمكن اعتبار جميع الإذاعات مُوجَّهة إلى جمهور معين ولها أهداف محددة. ولكن عندما تقتصر كلمة "موجهة" بمصطلح إذاعة فذلك يعني أن الأهداف العامة اختلفت، وباتت موجهة لتحقيق مقاصد معينة تختلف عن أهداف الإذاعات الوطنية أو المحطات الخاصة. وتُعدّ الإذاعات الموجهة محطات تُوجَّه برامجها إلى خارج حدود الدولة التي ينطلق منها البث، وفي الغالب تُخاطب جمهوراً مستهدفاً بعينه، وفي الأوقات التي تُناسبه، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو ثقافية أو غيرها. ويُعدّ تاريخ الإذاعات الموجهة هو التاريخ الذي بدأت فيه الإذاعة بالظهور في أوائل القرن العشرين، والتي كانت تُستخدم أداة لنشر الدعاية والتأثير في الرأي العام في الدول الأخرى. وكانت هذه الإذاعات تُبث بلغات متعددة وتستهدف جمهوراً دولياً (23).

ويُشير الراديو الموجه (Directed Radio) إلى نظام بث إذاعي يتم توجيهه نحو جمهور محدد أو هدف معين، سواء من حيث المحتوى أو طريقة البث. ويمكن أن يتضمن هذا التوجيه عدة عناصر؛ إذ يجري تصميم البرامج والمحتوى الإذاعي لتلبية احتياجات ورغبات فئة معينة من الجمهور، مثل الشباب أو كبار السن أو مجتمعات معينة. أما الأسلوب والمضمون فهو يركز على المواضيع والقضايا التي تهم هذا الجمهور المستهدف، مثل الثقافة المحلية والقضايا الاجتماعية أو القضايا الاقتصادية، ويستخدم تقنيات مثل البث عبر الإنترنت أو التطبيقات المحمولة للوصول بشكل أكثر فاعلية إلى الجمهور المستهدف، كما يُعزّز التفاعل من خلال استطلاعات الرأي، والبرامج الحوارية، أو الأنشطة المجتمعية؛ مما يسمح للجمهور بالتعبير عن آرائهم واهتماماتهم.

وليس بالضرورة أن تكون الإذاعات الموجهة دولية، لكنها قد تكون كذلك في بعض الحالات. فهي تركز على جمهور أو فئة معينة داخل دولة معينة أو منطقة جغرافية، وتُبنى محتوى يتناسب مع اهتمامات هذا الجمهور وثقافته. وقد تكون هذه الإذاعات محلية أو إقليمية. أما الإذاعات الدولية، فهي تستهدف جمهوراً عالمياً، بغض النظر عن الحدود الجغرافية، وتُقدّم محتوى يتناول قضايا عالمية وثقافات متنوعة وتكون متاحة بلغات متعددة.

وتُعدّ إذاعة موسكو أول من تنبّه إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الإذاعات الموجهة؛ إذ بدأت البث، في عام 1929، بلغات متعددة لنشر الدعاية السوفيتية في جميع أنحاء العالم. وانطلق بث إذاعة "بي بي سي" العالمية، في عام 1932، وتُعدّ واحدة من أقدم وأشهر الإذاعات الموجهة؛ إذ بُثّ بلغات متعددة وتُستهدف جمهوراً عالمياً. وتأسست إذاعة "صوت أميركا" في عام 1942، خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت تهدف إلى نشر الأخبار والمعلومات من وجهة نظر الولايات المتحدة؛ وبذلك بدأ ما يمكن تسميته بحرب الإذاعات (24).

وقامت إيطاليا، في عام 1934، بتوجيه إذاعة "راديو باري" التي تُستخدم العربية مقدمة لاحتلال إثيوبيا، وذلك لتنافس كل من بريطانيا وفرنسا على احتلال المناطق العربية. وعلى هذا الأساس، قامت بريطانيا -ردّاً على ذلك- بإنشاء قسم عربي بهيئة الإذاعة البريطانية عام 1938، ثم لحقتها ألمانيا بمثل هذا النشاط في العام نفسه، كما دخل الاتحاد السوفيتي سابقاً طرفاً في هذه المواجهة الإعلامية، وقام بإنشاء إذاعة عربية،

عام 1942، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توقفت جميع الإذاعات المذكورة عن العمل، وبقيت الإذاعة البريطانية فقط (25).

وتطغى المضامين السياسية فيما تبثه هذه الإذاعات على بقية المضامين الأخرى، وتزداد نسبة الاستماع إليها أثناء الأزمات لمعرفة أسبابها الحقيقية. وتُقدّم الإذاعات الموجهة برامجها إلى عدد من الدول بلغات تلك الشعوب من أجل التأثير فيها، ويتم ذلك من خلال دراسات إستراتيجية.

إذاعة وطنية (National Radio, Radio Nationale)

وهي خدمة بث تعمل ضمن نطاق اختصاص دولة ما، وتُقدّم برامج صوتية لجمهور واسع. وغالبًا ما تكون هذه المحطات مُمَوَّلَة أو تحت الإشراف الحكومي، وتهدف إلى نقل الثقافة الوطنية واهتمامات المواطنين وأخبارهم وتقوم بدور محوري في نشر المعلومات، وتثقيف الجمهور، وتمثيل الهوية الوطنية. وعادةً ما تلتزم باللوائح والمعايير التي تُنظّم محتوى البث والإشارات والتكنولوجيا. وتُعدّ الإذاعة الوطنية (National radio)، في العديد من الدول، جزءًا من نظام البث العام، وتعمل جنبًا إلى جنب محطات الإذاعة الإقليمية والمحلية، وتُشارك أيضًا في البث خلال حالات الطوارئ، والأزمات والكوارث الطبيعية، فتُقدّم معلومات حاسمة، مما يُعزّز أهميتها في إدارة الأزمات بما يتجاوز خدمات الترفيه والمعلومات العادية (26).

أنشأ العديد من الحكومات، في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، محطات إذاعية وطنية تخضع في الغالب لسلطة الدولة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية (27). وعلى سبيل المثال، تأسست هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" (BBC)، في عام 1922، خدمة عامة باسم شركة الإذاعة البريطانية؛ وهو ما أرسى نموذجًا لدول أخرى.

وتسعى الإذاعة الوطنية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها نشر المعلومات؛ إذ تتحمل مسؤولية نقل المعلومات الموثوقة والملائمة للمواطنين، بما في ذلك الأخبار المحلية والوطنية والدولية. وتعمل أيضًا على تعزيز الثقافة المحلية والوطنية، من خلال بث برامج تعليمية وفنية تعكس التنوع الثقافي في البلاد. كما تُعدّ وسيلة لتعزيز الهوية الوطنية من خلال برامج تسلط الضوء على التاريخ والقيم الوطنية، وقد تكون منبرًا يُسهّم في تعزيز الشعور بالانتماء والهوية.

على الصعيد الدولي، يوجد العديد من الإذاعات الوطنية التي تخرج عن نطاق الدولة. على سبيل المثال، تُعد خدمة هيئة الإذاعة البريطانية (BBC World Service)، وإذاعة فرنسا الدولية (Radio France Internationale)، نموذجًا للإذاعات الوطنية التي تبث على نطاق عالمي؛ إذ تُقدّم وجهات نظر حول الأحداث العالمية، وفي نفس الوقت تبث محتويات محلية بهدف إيصالها إلى جمهور دولي واسع. وهذا لا يُعزّز فقط رؤية الثقافة الوطنية، ولكنه يُروّج أيضًا لمصالح البلد في الخارج.

وتُعدّ الإذاعة الوطنية فاعلاً أساسياً في المشهد الإعلامي؛ إذ تُسهم في تشكيل الرأي العام، وتعزيز الثقافة الوطنية، والهوية الجماعية. وفي عصر العولمة، يظل دور هذا النوع من الإذاعات أكثر أهمية من أي وقت مضى؛ إذ تسعى لتكييف برامجها مع احتياجات جمهور يتطور باستمرار، والحفاظ على قيمها الأساسية (28).

وتختلف الإذاعة الوطنية عن الإذاعة الدولية في نطاقها، ومحتواها، والجمهور المستهدف؛ إذ تغطي الإذاعة الوطنية عادةً بلداً أو منطقة معينة، وتهدف إلى إعلام المواطنين في الدولة وتركز برامجها على الأحداث المحلية والأخبار الوطنية والثقافية والقضايا المهمة للسكان المحليين. أما الإذاعة الدولية فتكون ذات نطاق بث على مستوى عالمي أو إقليمي، وتستهدف جمهوراً دولياً متنوعاً بغض النظر عن جغرافيته. ويمكن أن تتضمن خدمات بعدة لغات، وتُغطّي الأحداث الدولية والتحليلات الجيوسياسية والمعلومات ذات الصلة بجمهور متنوع. وقد تشمل أيضاً محتوى ثقافياً يعكس وجهات نظر عالمية مختلفة.

ومن الممكن أن تصبح الإذاعة الوطنية إذاعة دولية، ويحدث ذلك عندما تُوسّع المحطة نطاقها لتبث برامج تستهدف جمهوراً دولياً، وذلك باستخدام أساليب مثل البثّ بعدة لغات. ويمكن للإذاعة الوطنية تقديم برامج بعدة لغات للوصول إلى جماهير متنوعة على مستوى العالم، ومن خلال تطوير برامج تتناول مواضيع ذات اهتمام دولي، مثل الثقافة أو الاقتصاد أو السياسة العالمية، وهذا ما يُمكنها من جذب جمهور يتجاوز الحدود الوطنية. ومع استخدام التكنولوجيا الرقمية والشبكية، يمكن للإذاعة الوطنية بث برامجها على مستوى عالمي؛ مما يجعلها متاحة لجمهور دولي (29).

إذاعة حكومية (Government Radio, Radio Gouvernementale)

تقع تحت السلطة المباشرة للحكومة، وتقوم الدولة بتمويلها من الخزينة العامة، وتشرف على مضمون برامجها، وتُحدّد الأهداف التي يجب العمل على تحقيقها. ويوجد هذا النمط من الإذاعات الحكومية في أغلب الدول النامية. وقد بدأت في الظهور أوائل القرن العشرين مع تطور التكنولوجيا الإذاعية. وكانت الحكومات تُدرك أهمية الإذاعة باعتبارها وسيلة لنشر الأخبار والمعلومات والتواصل مع المواطنين.

وتهدف الإذاعات الحكومية إلى نشر الأخبار والمعلومات التي تُحاكي فيها النظام بشكل عام، وتُبث أخبارًا موثوقة للمواطنين تعتمد على مصادر رسمية؛ مما يُساعد في مكافحة الشائعات والمعلومات الخاطئة. وفي أغلب الأحيان، تكون هذه المحطات الإذاعية موضوعية في تغطيتها؛ إذ تُبث باسم الحكومة. وتبدو أهميتها في التواصل الفعّال؛ إذ تعمل على تسهيل التواصل بين الحكومة والمواطنين وتعزيز الشفافية. كما تهدف إلى ترسيخ وتعميق الهوية الوطنية من خلال بث برامج تُعزّز الثقافة والتقاليد الوطنية والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع، وتقديم برامج تعليمية وتوعوية للمجتمع تُسهم في رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى المواطنين، وتوفير منصة للتواصل بين الحكومة والمواطنين(30).

وتبدو الإذاعات الوطنية والإذاعات الحكومية متشابهة في بعض الجوانب، لكن هناك فروقات جوهرية بينهما من حيث الأهداف، والإدارة، والمحتوى. فليست الإذاعة الوطنية بالضرورة تكون تحت إشراف أجهزة الدولة، وهي تسعى إلى زيادة الوعي السياسي والمدني للمواطنين، وذلك من خلال ما يُبث من أخبار ومعلومات ومعارف وأفكار تُعزّز البعد الوطني لدى الأفراد، وتخلق درجة عالية من المواطنة والوطنية على حدّ سواء، ويكون المحتوى الذي تُقدّمه هو محتوى ثقافي وطني هادف. أما الإذاعة الحكومية فتعمل ضمن إطار مؤسسات الدولة العامة، وتقوم بنشر الأخبار والمعلومات التي تُعبّر عن سياسات السلطات العامة بشكل عام، وتُعرّف المحتوى بالأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها من خلال السياسات والإجراءات التي تنتهجها. ويكون المحتوى الذي يُنتجُه الإعلام الحكومي هو محتوى تنظيمي لمجمل التفاعلات التي تتم داخل عمل مؤسسات السلطة، وموقف المجتمع منها.

إذاعة دينية (Religious Radio, Radio Religieuse)

تُقدّم الإذاعات الدينية برامج دينية وتعليمية للتعريف بالتعاليم والقيم والمبادئ الأخلاقية، ونشر التوعية الدينية. وقد بدأت هذه الإذاعات في الظهور أوائل القرن العشرين. ويوجد في العالم العديد من الإذاعات الدينية، منها إذاعة الفاتيكان، التي تأسست في عام 1931، وتُعد واحدة من أقدم الإذاعات الدينية في العالم، وتهدف إلى نشر التعاليم الكاثوليكية وبث الأخبار والمعلومات من وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية. ومن أشهر الإذاعات الدينية في العالم العربي إذاعة القرآن الكريم، التي تَبث برامجها من مصر وقد تأسست في عام 1964 وتُعد من الإذاعات الدينية الرائدة في العالم الإسلامي. وتهدف إلى نشر تعاليم الإسلام، وبث تلاوة القرآن الكريم، وتقديم البرامج الدينية سواء وسط المجتمعات العربية والإسلامية أو غيرها من المجتمعات الغربية(31).

وقد لاقت التجربة المصرية في الإذاعات الدينية صدى كبيراً، ولاسيما في أوساط الدول العربية والإسلامية؛ حيث بدأ العديد من الإذاعات ذات الطابع الديني الإسلامي تظهر وتنشط في الدول العربية والإسلامية، وتأسست بعد نمو هذه الإذاعات "منظمة إذاعات الدول الإسلامية"، والتي تُعرّف اليوم باسم "اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي". وجاء هذا الاتحاد بموافقة من المؤتمر السادس لوزراء خارجية الدول الإسلامية، عام 1975، وذلك تعبيراً عن التعايش السلمي والإيمان بالعمل الجماعي. وبات يُحقّق أهم أهداف منظمة التعاون الإسلامي التي تضم 57 دولة إسلامية(32). ويتمثّل أهم أهداف الاتحاد في نشر ثقافة التعايش السلمي بين جميع الأديان، والحث على تعزيز التراث الإسلامي واستخدام اللغة العربية في أرجاء العالم، وتعزيز وتنسيق الأنشطة لإنتاج محتوى برامجي للبث الإذاعي والتلفزيوني، وتعزيز أنشطة منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها ومؤسساتها(33).

ويتمّ تمويل الإذاعات الدينية من مصادر متنوعة، ويعتمد ذلك على نوع الإذاعة والدولة التي تَبث منها، لكن العديد منها يُموّل من قِبَل الحكومات، خاصة في الدول التي تُعدّ الدين جزءاً أساسياً من هويتها الوطنية. كما أن بعض الإذاعات تعتمد على تبرعات الأفراد والمؤسسات الخيرية، وقد تكون هذه التبرعات نقدية أو عينية، مثل توفير المعدات أو الخدمات. كما تُموّل بعض الإذاعات من قِبَل المؤسسات

الدينية، مثل الكنائس والمساجد، وكذلك الجمعيات الخيرية الدينية. وتتلقى إذاعة الفاتيكان، على سبيل المثال لا الحصر، تمويلًا من الكنيسة الكاثوليكية، ويعتمد بعض الإذاعات الدينية على الإعلانات مصدرًا للتمويل. ويكون في الغالب من قبل شركات أو مؤسسات تتوافق اتجاهاتها الفكرية مع القيم والمبادئ الدينية للإذاعة. كما أن بعضها يحصل على تمويل من منظمات دولية تهدف إلى نشر القيم الدينية وتعزيز التعايش بين الأديان.

والتمويل هو الوسيلة التي تساعد في استمرارية البث وتقديم برامج ذات جودة عالية، ولتطوير محتوى جديد ومتنوع يلبي احتياجات المستمعين؛ ما قد يُساعد في توسيع نطاق البث والوصول إلى جمهور أوسع، سواء عبر الأثير أو الإنترنت.

وانطلاقًا من الالتزام الديني تنبثق مجموعة التزامات تدرج في سياق وظيفتين مركزيتين للإعلام الديني: أولاً: الوظيفة المتعلقة بالشأن الديني (الوظيفة الدعوية والتبشيرية)، والترويج للدين انسجامًا مع فهم كل مذهب، وتحديد الواجبات والفروض، والعبادات والطقوس، والتذكير بالمواعيد (الصلوات، الإفطار، الأعياد..)، إضافة إلى الأخلاقيات والسلوك الاجتماعي. ثانيًا: الوظيفة السياسية، وتمثل في نقل المواقف والرسائل والبيانات الصادرة عن المرجعيات الدينية أو المسؤولين المدنيين في الطائفة، والدفاع عن مصالح هذه الطائفة والتعبير عنها وتمثيلها(34).

المراجع

- (1) «إذاعة القرصنة»، iujournalists.org، (ب.ت)، (تاريخ الدخول: 1 أبريل/نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/3xzkewtb>.
- (2) “pirate radio,” ritannica.com, “accessed April 1, 2025”. <https://tinyurl.com/s2fryf27>.
- (3) “radio pirate,” lalanguefrancaise.com, “accessed April 1, 2025”. <https://tinyurl.com/bthtx292>.
- (4) “Radio Mercure,” schoop.fr, “accessed April 2, 2025”. <https://tinyurl.com/yesu8pa2>.
- (5) “Radio Nord Last Swedish Record Barometer 1962,” uctioned.com, “accessed April 2, 2025”. <https://tinyurl.com/4r9kh35c>.

(6) "L'histoire de Radio Caroline débute fin mars 1964 avec deux navires émetteurs," tvignaud.free.fr, "accessed April 2, 2025". <https://tinyurl.com/4ue6s9yv>.

(7) «إذاعة القرصنة»، iujournalists.org، مرجع سابق.

(8) «نشأة وتطور الإذاعة في العالم»، المدونة العربية، 27 أغسطس/ آب 2024، (تاريخ الدخول: 2 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/5n76j9pu>.

(9) موسوعة الجهاد، الأمن والاستخبارات، ط 2 إلكترونية (جامع الكتب الإسلامية، 1424 هـ)، ص 573.

(10) "local radio," collinsdictionary.com, "accessed April 1, 2025". <https://tinyurl.com/zp92uht4>.

(11) عبد المجيد شكري، الإذاعات المحلية لغة العصر، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1987)، ص 41-43.

(12) "Radio locale: un outil puissant pour la communauté," February 5, 2024, <https://tinyurl.com/bdf55wb>.

(13) شكري، الإذاعات المحلية لغة العصر، مرجع سابق، ص 41-42.

(14) نسيمة أوكادي، زبيدة بداع، الإذاعة ودورها في التنمية المحلية: الإذاعة المحلية لورقلة نموذجًا، الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2012-2013)، ص 20.

(15) شهرزاد بوهدة، «دور الإذاعة المحلية في تنمية المجتمع المحلي الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي صفحة فيسبوك لإذاعة المدية نموذجًا»، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام (جامعة عمار ثلجي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 3، العدد 2، 31 ديسمبر/ كانون الأول 2020)، ص 363.

(16) رشيد علي خضير، دور الإذاعة المحلية وأهميتها في تنمية المجتمع المحلي: دراسة في الوسائل والأساليب، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية (جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 2016، العدد 15، 31 مارس/ آذار 2016)، ص 107-120.

(17) دعاء عبد الله، «دور الإذاعة في المجتمع»، موضوع، 9 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/yc7f5wxj>.

- (18) «نشأة وتطور الإذاعة في العالم»، المدونة العربية، مرجع سابق.
- (19) شكري، الإذاعات المحلية لغة العصر، مرجع سابق، ص 41-43.
- (20) Muhammad Khan, “Dual Band Vs Dual Radio?,” researchgate.net, November 16, 2018, “accessed April 5, 2025”. <https://tinyurl.com/3nsamjas>.
- (21) «خصائص الإذاعة»، المعهد الذهبي، 3 مايو/أيار 2020، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/نيسان 2025). <https://tinyurl.com/mr2bh4nh>.
- (22) مفيدة قفيشة، «أنواع الإذاعة»، موضوع، 7 أغسطس/آب 2023، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/نيسان 2025). <https://tinyurl.com/5f6jfwtc>.
- (23) شريف درويش اللبان، «المنطقة العربية والرسالة الإعلامية الدولية الموجهة (1-2)»، المركز العربي للبحوث والدراسات، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/نيسان 2025). <https://tinyurl.com/pfnzn373>.
- (24) المرجع السابق.
- (25) جيلان حمزة، الإذاعات الدولية الموجهة: راديو مونت كارلو (تجربة ذاتية)، (القاهرة، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، 2014)، ص 16.
- (26) “national radio Meaning,” goong.com, “accessed April 5, 2025”. <https://tinyurl.com/uey98wvz>.
- (27) نجم الهاشم، «إذاعات أتنا من وراء البحار وحملت موجاتها ما يطلبه المستمعون»، إندبننت عربية، 13 فبراير/شباط 2023، (تاريخ الدخول: 6 أبريل/نيسان 2025). <https://tinyurl.com/25sa7amn>.
- (28) شذى المومني، «مفهوم الإذاعة»، موضوع، 19 ديسمبر/كانون الأول 2022، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/نيسان 2025). <https://tinyurl.com/5n7y33c4>.
- (29) “Médias de service public, médias privés et médias d’État: comprendre leurs différences,” www.rfi.fr, January 13, 2023, “accessed April 3, 2025”. <https://tinyurl.com/wseypbj5>.
- (30) منى الحديدي، سلوى علي، الإعلام والمجتمع، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2010)، ص 214-215.
- (31) محمد خليل، «60 عامًا من العطاء. (القرآن الكريم) أول إذاعة للإعلام الديني بالعالم العربي»، المصري اليوم، 25 مارس/آذار 2024، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/نيسان 2025). <https://tinyurl.com/e6jxku77>.

(32) نور الدين قلالة، «إذاعات القرآن الكريم: محتوى واحد وأدوار متعددة»، إسلام أونلاين، (ب.ت)، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/mr3mj5yb>.

(33) «أهداف الاتحاد»، osbu-oic.org، (ب.ت)، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/ نيسان 2025)، <https://tinyurl.com/3r7c7yza>.

(34) جمال نون، رامي نجم، «الإعلام الجديد لدى مراجع الطوائف الدينية في لبنان بين الإلزام والالتزام»، (ورقة قُدمت في مؤتمر: الاتصال الملتزم/ الملزم في ضوء التطورات التكنولوجية والاتصالية الراهنة: إشكالياته آفاقه، مركز الأبحاث في كلية الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت، 20-22 مارس/ آذار 2018).

قراءة في كتاب

الوثاق الرقمي المزدوج: التغيير والركود في الشرق الأوسط

The Digital Double Bind: Change and Stasis in the Middle East

* Mahmoud M. Alhirthani – محمود محمد الحريثاني

** Shaymaa M. Shihab – شيما محمد شهاب

ملخص:

يستكشف كتاب: «الوثاق الرقمي المزدوج: التغيير والركود في الشرق الأوسط»، لمؤلفيه، محمد زياني وجو خليل، واقع التحول الرقمي في العالم العربي من منظور نقدي مُتعدد التخصصات. لا يقتصر الكتاب على الجوانب التقنية، بل يُسلط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية للتحول الرقمي، منذ ظهور الإذاعات والتليفزيون والأقمار الصناعية ثم عصر الإنترنت والمنصات الرقمية. ويرتكز الكتاب على مفهوم «الوثاق المزدوج» الذي يُشير إلى التناقضات التي تواجهها مجتمعات المنطقة بين السعي إلى التحديث الرقمي من جهة، والتشبث بالضبط السياسي والاجتماعي من جهة أخرى. وينتقد المؤلفان الاستناد المفرط إلى نماذج رقمية غربية، ويدعوان إلى نشوء فهم محلي يستند إلى خصوصية السياق العربي وتاريخه السياسي. وعلى الرغم من ثراء التحليل في الكتاب، إلا أن المراجعة تشير إلى ضعف الاعتماد على المصادر العربية واقتصاره على أدبيات إنجليزية، ما يُثير تساؤلات حول الاستقلالية الأكاديمية والحيثية الإبستمولوجية. في الجملة، يُعد الكتاب مرجعاً مهماً لفهم التحول الرقمي في الوطن العربي؛ حيث يُناقش قضايا، مثل السيادة الرقمية والحاجة إلى تفكيك الهيمنة المعرفية الغربية في دراسة هذا التحول. وهو أيضاً دعوة لإعادة التفكير في الكيفية التي يمكن من خلالها للمنطقة أن توظف التقنيات الرقمية دون أن تقع في فخ التناقضات التي تحد من أثرها التنموي.

كلمات مفتاحية: الوثاق المزدوج، التغيير، الركود، السياق، الشرق الأوسط.

* د. محمود محمد الحريثاني، باحث في مجال الاتصال والثقافة، وأستاذ مساعد بجامعة حمد بن خليفة، قطر.
Dr. Mahmoud M. Alhirthani, Researcher in Mass Communication and Culture Studies, and Assistant Professor at Hamad Bin Khalifa University,

** شيما محمد شهاب، مترجمة وباحثة في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية، ورئيسة قسم الشؤون الدولية والدبلوماسية بمؤسسة تمكين للدراسات وقياس الرأي العام.

Shaymaa M. Shihab, Translator and Researcher in International Relations and Diplomacy, and Head of the International Affairs and Diplomacy Department at Tamkeen Foundation for Studies and Public Opinion Polling.

Abstract:

The Double Digital Bind: Change and Stasis in the Middle East by Mohammed Zayani and Joe Khalil explores the realities of digital transformation in the Arab world from a critical, interdisciplinary perspective. The book does not focus solely on technical aspects, but highlights the social, political and cultural dimensions of this transformation, tracing developments from the advent of radio, television and satellite broadcasting to the age of the internet and digital platforms. Central to the book is the concept of the “double bind”, which refers to the conflict that societies in the region face between pursuing digital modernisation on the one hand, and clinging to political and social control on the other. The authors critique the overreliance on Western digital models and call for a localised understanding rooted in the Arab world’s specific context and political history. Despite the richness of the book’s analysis, the review notes a limited engagement with Arabic-language sources, relying instead on English-language literature. This raises concerns about academic autonomy and epistemological bias. Overall, the book serves as an important reference for understanding digital transformation in the Arab world, addressing issues such as digital sovereignty and the need to dismantle Western epistemic dominance in studying the region’s digital evolution. It is also a call to rethink how the region can harness digital technologies without falling into the contradictions that undermine its developmental potential.

Keywords: Double Bind, Change, Stasis, Context, Middle East.

بطاقة تعريفية بالكتاب

الوثائق الرقمية المزدوج: التغيير والركود في الشرق الأوسط

The Digital Double Bind: Change and Stasis in the Middle East

المؤلفان: محمد زيانى، جو خليل

الناشر: دار نشر جامعة أكسفورد (Oxford University Press)

عدد الصفحات: 304

تاريخ النشر: 2024

الطبعة: الأولى

اللغة: الإنجليزية

مقدمة

يتموقع الكتاب على التخوم من علوم عديدة رغم أن مؤلّفَيْه، أحدهما مُتخصّص في النظرية النقدية وهو الأكاديمي محمد زياتي، والآخر مُتخصّص في صناعة الإعلام العالمي وهو الدكتور جو خليل، وكلاهما يعمل بجامعة نورث ويسترن في قطر. ويُقدّم مسحاً شاملاً لمجريات التحوّل الرقمي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، منذ منتصف القرن العشرين وحتى تاريخ صدوره عام 2024. ويُعالج الكتاب (الوثائق* الرقمي المزدوج: التغيير والركود في الشرق الأوسط) قضايا الرقمنة منذ ظهور الإذاعات والتلفزيون ثم الفضائيات والأقمار الصناعية في المنطقة العربية تحديداً، بشطريها المشرقي والمغربي، وصولاً إلى وسائل التواصل الاجتماعي واجتهادات دول المنطقة في الرقمنة من مصر إلى السعودية ومن تونس إلى قطر، مُقسّماً الدول العربية، وليس الشرق الأوسط كما يشي عنوانه الفرعي، إلى فئات كما سنرى لاحقاً فيما يتعلق بمستويات التعاطي مع العالم الرقمي المتسارع الخطى. كما يُولي الشباب في المنطقة العربية اهتماماً بتوصيف طموحاتهم الفردية التي أجبّتها الرقمنة، وتفاعلهم مع مجتمعاتهم التي لا يمكن التّفكّل من معاييرها الاجتماعية دون كلفة. إذن، فالكتاب لا يُعالج الرقمية بالمعنى التقني، وإنما بالمعنى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المنطقة العربية. ومن هنا، يُلاحظ أن منهجية الكتاب واسعة الحدود، ولعل هذا السر في أن المؤلّفين لم يبيّنا بجلاء منهجيتهم؛ إذ يهدفان مباشرة إلى الفصول دون مقدمة. ولكن بالاستقراء، يمكن القول: إن منهجية الكتاب عابرة للتخصصات؛ إذ تمتح من التفسير النقدي ودراسات الإعلام والاقتصاد السياسي والدراسات الثقافية، كما تستعين بالتأكيد بالنظرية النقدية.

وليس في الوسع مناقشة مواضيع الكتاب كلها في سياق المساحة المحدودة لهذه القراءة، ورغم ذلك لا مندوحة عن إيجاز القضايا التي أفاض فيها الكتاب، فهو يعالج ما يُسمّى: الشرق الأوسط الرقمي، وكيف "عَافَرَت" الشعوب مع فكرة التغيير عبر العقود الخمسة الأخيرة، وكيف شَيّدت البنية التحتية الرقمية في المنطقة رويداً رويداً، ثم قفزت خطوات مهولة إلى الأمام. ولا ينسى المؤلّفان التعرّيج على المركز والأطراف في المنطقة العربية، وموقع هؤلاء من المواطنة الرقمية ونشوء تيارات

مناهضة للسلطة مكنتها الرقمنة من الظهور والتنامي. ولا يفوتهما التنويه بسعي الدول، ولاسيما دول الخليج، نحو اقتصاد المعرفة وصناعات الثقافة الإبداعية والحوسبة السحابية والمحتوى العربي على الإنترنت، وكذلك التجارة الرقمية، ومن أمثلتها تجربة سوق وكريم وأنغامي، والمتاحف الرقمية والصحافة الرقمية التي كان لدولة قطر فيها جميعاً إسهام، بحسب ما يُشير الكتاب. ويُفكر الباحثان في قضايا أخرى لها علاقة بالبيئة الرقمية، مثل قضايا الهوية الجماعية وتعدد الأصوات داخل المجتمع. ويخلص المتلقي من قراءته للكتاب أن الرقمي أضحى حقيقياً وليس افتراضياً، بل أصبح مُحركاً مركزياً من محركات الحياة.

1. ثورة اجتماعية تقنية

يُشرع المؤلفان، محمد زياني وجو خليل، في سياق تحليلهما لواقع الرقمنة، بالإقرار بتسارع كبير في الرقمنة عالمياً، لا سيما بعد جائحة كوفيد-19؛ إذ أمسى العالم الرقمي بالنسبة لكثير أسلوب حياة يومية. لكن يؤكد الباحثان أن منطقة الشرق الأوسط لم تشهد تحولاً رقمياً موحداً أو منهجياً؛ إذ لا تزال المجتمعات تحتفظ بقدر كبير من الطابع التقليدي والاجتماعي المحافظ. وعلى الرغم من حرص حكومات المنطقة على تبني التكنولوجيا ودفع الاقتصاد الرقمي، فإن بعض البلدان لا تزال تفرض قيوداً على انتشار الخدمات الرقمية خوفاً من تأثيراتها السياسية والاقتصادية. وقد انعكس ذلك في ثورات الربيع العربي، التي أشاد العديد من الباحثين بدور أدوات التواصل الاجتماعي الرقمية في إشعالها، حتى وُصِفَت تلك التحركات بأنها شكل من أشكال "الثورة الاجتماعية التقنية" (1). في هذا السياق، يطرح الأكاديميان، زياني و خليل، أسئلة نقدية جوهرية، منها: ماذا يعني أن تنتفع الدول بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السعي إلى اقتصاد معرفة يقوم على إطلاق العنان للإمكانات البشرية، بينما تُقيّد الحريات وتُسيطر على وسائل الإعلام وتفرض الرقابة على الإنترنت؟ وماذا يحدث عندما تُعزّز مجتمعات الشرق الأوسط الهويات الجماعية المبنية على التواضع والحياء وضبط النفس، في حين تُعزّز ممارسات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت هويات فردية تقوم على الترويج الذاتي والتسليع؟ (2). تعكس هذه التساؤلات وغيرها ما يُسميه المؤلفان معضلة رقمية مزدوجة تُواجهها المنطقة: فمن جهة، تُعلّق آمالاً كبيرة على التحول الرقمي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن جهة أخرى،

يُشير هذا التحول مخاوف عميقة لدى الحكومات والمجتمعات التقليدية على حد سواء.

ويُوظف الكاتبان مفهوم "الوثاق المزدوج (Double Bind)" المُستل من علم النفس الاجتماعي للباحث في علوم الأنثروبولوجيا، غريغوري باتسون (Gregory Bateson)، لتأطير حالة التحول الرقمي في الشرق الأوسط. ويفترض هذا المفهوم وجود رسائل واتجاهات متناقضة يُواجهها الفرد أو المجتمع؛ إذ تؤدي الاستجابة الناجحة لإحداها إلى الفشل في الاستجابة للآخرى، فينشأ وضع معقد لا يمكن الخروج منه دون حيلة تنطوي على خير وشر. ولعل هذا المفهوم (وثاق مزدوج) لا يُفيد كثيرًا في التحليل هنا؛ لأن الواقع أدق تركيبيًا من أن يُوصف بكلمة "مزدوج"، فهو واقع متعدد الطبقات وليس طبقتين كما تُوحي كلمة مزدوج. وهنا، يبدو أن هذا الشر من العنوان لا يتواءم مع محتوى الكتاب وثرائه. وبغض النظر عن ذلك، فثمة ديناميات كثيرة تُسهّم في هذا الوضع المتراكم، والفرد والمجتمع يجدان نفسيهما في عالم افتراضي يُعد بالانفتاح والتمكين، وفي الوقت ذاته يظلان مُكبّلين بقيود الواقع السياسي والاجتماعي التقليدي. ولهذا يُشير المؤلفان إلى أن المأزق (أو الوثاق) الرقمي ليس مجرد تناقض ثنائي بين واقعين يمكن رسم الحد الفاصل بينهما، وإنما هو تعقيد بنوي يستعصي على التحليل السطحي. فالشرق الأوسط الرقمي ليس حالة ثابتة أو نتيجة لتحول مكتمل، بل هو "عملية مستمرة تتجلى في شكل انتقال متعدد الطبقات مترابط مع أبعاد تكنولوجية، ولكنه ممزق بالصراعات والتناقضات" (3).

ويدعو الكتاب من خلال التركيز على هذا المأزق إلى إعادة النظر في جدلية التغيير والركود. ولعل سؤالاً مركزيًا يطرح نفسه هنا وهو: كيف يمكن فهم استمرار بعض مظاهر الجمود الاجتماعي والسياسي جنبًا إلى جنب التحولات الرقمية المتسارعة؟ وما السبيل إلى تجاوز هذا المأزق لتحقيق استفادة حقيقية من التكنولوجيا الرقمية؟

2. قومية رقمية

يُوصّل الكتاب للتحول الرقمي في الشرق الأوسط عبر استعراض خلفيته التاريخية والاجتماعية، فيُشير إلى أن الشرق الأوسط ظل من أكثر مناطق العالم اضطرابًا سياسيًا خلال القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، متأثرًا بعاملين أساسيين، أولهما: الإرث الاستعماري، والتنافسات الجيوسياسية التي جعلت المنطقة

مطمعاً للقوى الدولية وتسببت في رسم حدود مصطنعة وصراعات ممتدة. وثانيهما: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، الذي يتبنّى المؤلّفان في تسميته اللاصقة السائدة في الأدبيات الغربية، وهي "الصراع العربي-الإسرائيلي". ونتيجة لهذين العاملين، شهدت دول الشرق الأوسط تجارب مختلفة في التحديث وبناء الدولة الحديثة؛ مما أدى إلى مسارات غير موحّدة في تبني مظاهر الحداثة التقنية والإدارية.

يركز الأكاديميان، زياني وخليل، على جدلية التغيير والركود في تاريخ المنطقة مدخلاً لفهم المآزق الرقمي الحالي. فمنذ منتصف القرن العشرين، ظهرت تيارات أيديولوجية وفكرية سعت إلى تحقيق نهضة شاملة، مثل القومية العربية والبعثية والتيارات اليسارية. هذه التيارات عبّرت الحدود الوطنية وعوّلت على وسائل الإعلام العابرة للحدود (مثل الإذاعات والصحف المدعومة حكومياً) لنشر أفكارها وبناء هوية عربية جامعة. لكن بانتهاء الحرب الباردة وتراجع المشاريع القومية العلمانية، صعدت موجة الليبرالية الاقتصادية من جهة، وبرز الإسلام السياسي قوة اجتماعية سياسية من جهة أخرى، مع استمرار ثقل التراث الديني في تشكيل هوية المجتمعات. ويخلص المؤلّفان إلى أن كلا من الأيديولوجيتين، العلمانية والدينية، فشلتا في خلق مشروع تغيير عربي مستدام. بيد أن ظهور الفضائيات والأقمار الصناعية العربية في تسعينات القرن العشرين أسهم في إحياء شعور بالهوية العربية المشتركة؛ إذ وحدت قنوات، مثل "الجزيرة"، اهتمامات الجمهور عبر البلدان. وجاء انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في العقدين الأخيرين ليعزّز هذا التواصل العابر للحدود، ويخلق نوعاً من "القومية الرقمية" العربية إذا جاز التعبير، حيث يتفاعل العرب عبر منصات مشتركة حول قضايا سياسية وثقافية متشابهة.

وفي هذا الإطار التاريخي، يُناقش الكتاب مفهوم التحديث، وكيف شغل المُفكرين والمصلحين العرب منذ ما قبل العصر الرقمي. فقد عُدَّ التحديث، بوصفه محاولة للحاق بركب الحداثة التقنية والمؤسسية، شرطاً ضرورياً للوجود الاجتماعي الحديث. وفي حين حقّقت بعض الدول نجاحات في تحديث بنيتها التحتية ومؤسساتها، فإن دولاً أخرى عانت من فترات ركود طويلة. فالتكنولوجيا الرقمية وفدت إلى منطقة مُثقلّة بتحديات التحديث غير المكتمل والصراعات الأيديولوجية؛ مما جعل استيعابها واستخدامها يتفاوت بشدة من بلد لآخر.

وهنا قد يبرز السؤال حول جدوى الإسهاب في الخلفية التاريخية والسياسية في كتاب يتناول أساساً التقنيات الرقمية، لكن هذا التأصيل ضروري لفهم خصوصية

التحوّل الرقمي العربي. فالرقمنة لا تَحْدُثُ في فراغ، بل تَشْكُلُ ملامحها ضمن بيئة تاريخية مشحونة بصراعات الماضي وإرث الدولة القومية ما بعد الاستعمار. لذا، فإن استيعاب بُطء التحوّل الرقمي الراهن، أو عدم انتظام سيرورته، يستوجب فهم السياق الذي يُؤْطِرُهُ، لاسيما أن السياق مُنتَجٌ لمعنى ودلالة الظواهر السياسية والاجتماعية والاتصالية، بل إن المعنى نفسه يعيش في ثنانيا السياق؛ إذ لا يوجد شيء، ولا يمكن فهمه، بمعزل عن هذا السياق الذي يُعْطِي معنى لما نُفَكِّرُ فيه ونُفَعِلُهُ، كما يرى عالم الاجتماع الأميركي، ألفين غولدنر (Alvin Gouldner)(4).

3. توطين الرقمنة

يبحث الكتاب قضية حيوية تتمثّل في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، وكيفية تطورها بتأثير العوامل المختلفة. ويؤكد المؤلفان أهمية فهم الجغرافيا التقنية-الثقافية غير المتكافئة في العالم العربي؛ إذ ثمة تباينات كبيرة بين دول المنطقة من حيث الوصول إلى التكنولوجيا والموارد الرقمية، وكذلك مستوى المعرفة الرقمية وانتشار التقنيات الحديثة. ويُشير الأكاديميان، زياني و خليل، إلى أن كثيراً من التصورات الرائجة عن "الشرق الأوسط الرقمي" تستقي نماذجها من تجارب غربية؛ مما قد يُؤدّي إما إلى تعميم غير دقيق لحالة الرقمنة، أو إسقاط قوالب جاهزة لا تُناسب السياق الإقليمي. من ثمّ، يدعو الباحثان إلى تبني فهم ينبع من خصوصية الشرق الأوسط عند تحليل بنيته التحتية الرقمية بدلاً من استنساخ نماذج غربية جاهزة.

وفي استعراضهما لحالة البنية التحتية التقنية، يُقدّم الكاتبان أمثلة مقارنة توضح تباين مسارات التطور الرقمي عبر الدول العربية. فعلى سبيل المثال، شهدت بعض دول الخليج، مثل السعودية وقطر والإمارات، استثمارات ضخمة في تطوير البنية التحتية الرقمية، مدفوعة بعوامل اقتصادية ورؤية إستراتيجية لدى قيادتها أهّلتها لتكون في طليعة التحوّل الرقمي إقليمياً. مثال ذلك واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، وفيها أكثر من 80 شركة تعمل في الرقمنة. ولا بد من القول هنا: إن المؤلفين فاتهما أن الرقمنة في بعض دول الخليج ربما تفوّقت بمراحل على دول، مثل ألمانيا وفرنسا؛ إذ تبنّت سياسات حكومية طموحة جعلتها تُصنّف ضمن "القادة الرقميين" بفضل بنية تحتية متطورة وسياسات حوكمة رقمية فعّالة جعلتها في الصدارة ليس في محيطها

الإقليمي العربي، وإنما على مستوى دولي. في المقابل، واجهت دول أخرى ظروفًا مختلفة: فمثلاً الأردن، رغم محدودية موارده، انتفع من موقعه حليفاً للغرب في منطقة مضطربة؛ ما جذب إليه دعماً خارجياً أسهم في تعزيز بنيته التحتية ضمن حدود إمكاناته. أما سوريا، فقد حُرمت من دعم تكنولوجي مماثل بسبب عوامل سياسية وأيديولوجية وعقوبات دولية؛ مما جعل تطورها الرقمي أبطأ. ورغم أن الحرب والأزمات أخرجت سوريا من سباق التقنية لفترة، فإن الاقتصار على وصفها دولة متأخرة تقنياً بسبب الحرب يُعد -من منظور المؤلفين- تبسيطاً مُخلاً؛ إذ إن بنيتها الرقمية تطورت بأساليب خاصة تعكس اعتمادها على نفسها ورفضها الاتكال على الغرب، بما يتماشى مع توجهاتها السياسية الاشتراكية وثقافة "اصنعها بنفسك" التي ظهرت في اقتصادها أثناء الثورة.

وتُظهر هذه الأمثلة أن تطوير البنية التحتية الرقمية في الشرق الأوسط كان -ولا يزال- عملية غير مُتسقة، تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة. فالعوامل السياسية والجيوسياسية، مثل التحالفات الدولية أو العداءات وكذلك الاقتصادية، تُوفر الموارد والاستثمارات. أما العوامل الجغرافية، مثل موقع الدولة وحجمها وتركيبها السكانية، فيمكنها أيضاً أن تُسرّع أو تُبطئ التحول الرقمي. وحتى داخل الدولة الواحدة، قد تشهد بعض المناطق أو القطاعات تطوراً أسرع من غيرها تبعاً لأولويات التنمية الوطنية ومدى التركيز على الاقتصاد الرقمي. ويبيّن الكتاب أيضاً أن دول الجنوب العالمي، ومنها المنطقة العربية، ما فتئت في الجملة، ربما باستثناء دول في الخليج، متأخرة عن دول الشمال في مؤشرات الانتشار التقني؛ ما ينعكس في الفجوة الكبيرة في معدلات الوصول إلى الإنترنت واستخدام الخدمات الرقمية بين العالمين.

4. الرقمنة والسلطة في العالم العربي

يتعمّق الكتاب في استكشاف العلاقة المعقّدة بين التحول الرقمي وهيكّل السلطة في دول الشرق الأوسط. ويوضح المؤلفان كيف تُحاول الحكومات العربية المُوازنة بين متطلبات الانفتاح التقني اللازمة لجذب الاستثمار وبناء اقتصاد معرفي حديث، وبين رغبتها في الحفاظ على السيطرة على البنية التحتية للمعلومات ومنصات التواصل. وقد ظهر هذا التوتر جلياً في أمثلة عدة تناولها الكتاب، منها حالة لبنان التي تباطأ

فيها تنفيذ إستراتيجيات التحوُّل الرقمي بسبب البيروقراطية وضعف كفاءة الحوكمة؛ حيث تخشى النخب الحاكمة فقدان السيطرة ضمن اقتصاد أكثر تحرُّراً وشفافية قد تجلبه الرقمنة. وعلى النقيض، تبنّت دول الخليج نهج التحرير الاقتصادي المدروس مع استمرار الدولة في لعب دور المُوجّه والمُنظّم الرئيس لقطاع التكنولوجيا .

ويبحث المؤلّفان أيضاً دورَ الدولة في تنظيم القطاع الرقمي وتشجيع الابتكار. فقد أقام بعض الحكومات شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز ريادة الأعمال التكنولوجية، مثل حاضنات الأعمال وصناديق الاستثمار في الشركات الناشئة، ووضعت أطراً تنظيمية لحماية المنافسة وتشجيع التجارة الإلكترونية. وتُظهر هذه الجهود إدراكاً متزايداً لدى صنّاع القرار بأن التحوُّل الرقمي يمكن أن يكون مُحَرِّكاً اقتصادياً ومصدراً لشرعية سياسية جديدة إن تمّ توظيفه بنجاح. ورغم ذلك يُبيّن الكتاب أن النزعة المركزية التقليدية لدى الدولة العربية كثيراً ما تتعارض مع الطبيعة غير المركزية للفضاء الرقمي. فعلى سبيل المثال، أدت الحاجة لمراقبة المحتوى على الإنترنت، وفرض القوانين السيبرانية، إلى إنشاء كيانات حكومية جديدة مهمتها الرقابة الإلكترونية والأمن السيبراني؛ مما يُثير نقاشاً حول حدود حرية التعبير على الإنترنت في المنطقة.

ورغم المناقشة المهمة التي يطرحها الكتاب بشأن الرقمنة والسلطة، يُلاحظ أن هناك بعض المحاور التي كان يمكن تناولها بعمق أكبر ضمن هذا السياق. على سبيل المثال، لم يمنح المؤلّفان دور الإقطاعية التكنولوجية (technofudalism) المتمثلة في الشركات التقنية الكبرى، سواء المحلية منها أو العالمية، حقّه من التحليل؛ إذ أصبحت هذه المؤسسات فاعلاً أساسياً في المشهد الرقمي العربي وتُشكّل قوتها التفاوضية تحدياً لسلطة الدولة التقليدية في بعض المجالات. ويجدر التنويه أيضاً إلى مسألة السيادة التقنية التي تطرّق إليها الكتاب بإيجاز؛ إذ يطرح اعتماد الدول على بنية تحتية رقمية مستوردة، سواء من شركات غربية أو صينية، تحديات سيادية مهمة تتعلق بالتحكم في البيانات وضمان الاستقلالية الرقمية.

5. الفجوة الرقمية ومؤشرات التحول

يُخصّص الكتاب فصلاً لدراسة الفجوة الرقمية في المنطقة من خلال تحليل المؤشرات الكمية والتقارير الدولية التي تُقيّم مستوى الرقمنة. ويُشير المؤلّفان إلى أن المؤشرات العالمية، مثل مؤشر جاهزية الشبكات أو مؤشر الحكومة الإلكترونية وغيره، أصبحت أدوات أساسية لتقديم صورة مقارنة عن تقدّم الدول رقمياً. فهي تُساعد على تحديد أماكن الخلل والفجوات بين البلدان على الصعيدين، الإقليمي والدولي؛ مما قد يُوجّه صنّاع القرار نحو سياسات تُعالج جوانب القصور. ورغم ذلك، ينتقد الكتاب اعتماد المنطقة المفرط على هذه المقاييس الموحّدة التي وُضعت في سياقات غربية قد لا تُلائم تماماً الواقع العربي. فالمعايير الكمية الدولية قد لا تعكس الاحتياجات والتحديات الخاصة بدول المنطقة العربية، لاسيما إذا أُغفلت التأثيرات الاجتماعية والسياسية المحلية على مسار الرقمنة. يُضاف إلى ذلك أن بعض هذه المؤشرات قد تُستخدَم لأغراض سياسية، أو ترتبط بأجندات دولية معينة، ومن ثم فهي ليست تقييمات موضوعية خالصة. ويتطرق الكاتبان إلى القلق من ناحية دقة البيانات الواردة في التقارير العالمية وحياديتها؛ لأن معظمها يستند إلى معلومات تُوفرها حكومات الدول نفسها، أو تُعدها شركات استشارية عالمية قد تكون لها مصالح أو تحيزات معينة.

6. دول وفئات

ضمن هذا المنهج الكمي، يُصنّف الكتاب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ثلاث فئات وفق مستوى التحوّل الرقمي ومستوى البنية التحتية والجاهزية التقنية فيها:

- قادة رقميون: وهي دول في الصدارة تمكّنت من بناء بنية تحتية رقمية متطورة وتطبيق سياسات حوكمة فعّالة في المجال الرقمي. وتشمل هذه الفئة بلدان الخليج العربي، وفي مقدمتها الإمارات وقطر والسعودية؛ حيث الاستثمار الكبير في التكنولوجيا والمؤسسات الرقمية الحديثة.

- طامحون رقميون: دول أحرزت تقدّماً ملحوظاً في الرقمنة، لكنها لا تزال تواجه تحديات لتحقيق تحوّل رقمي شامل. وتضم هذه الفئة دولاً مثل مصر والأردن والمغرب، التي قطعت أشواطاً مهمة في تحديث البنية التحتية وتبني الخدمات الرقمية،

لكن عقبات اقتصادية أو اجتماعية تُعيق وصول التحوُّل الرقمي لكافة شرائح المجتمع فيها.

- متأخرون رقميون: دول تُعاني من تأخُّر واضح في مجال الرقمنة نتيجة عوامل اقتصادية أو أمنية حادة. وتشمل هذه الفئة بلداناً، مثل سوريا واليمن والعراق؛ حيث أفضت الصراعات الداخلية وضعف الموارد إلى بنية تحتية محدودة وانتشار منخفض للخدمات الرقمية.

ويوضح هذا التصنيف أن التحوُّل الرقمي في المنطقة يسير بسرعات متفاوتة. فبينما حقَّقت بعض الدول قفزات نوعية في العقدين الأخيرين، مثل توسيع شبكات الألياف البصرية وتحسين سرعة الإنترنت ونشر الخدمات الحكومية الإلكترونية، ما فتئت دول أخرى تُكافح لتوفير الاتصال الأساسي بالإنترنت لسكانها. وتُشير البيانات التي يعرضها الكتاب إلى أن الوصول للإنترنت وجودته لا يزالان من أكبر التحديات في العديد من البلدان النامية رقمياً، فضلاً عن تكلفة الاتصال التي تبقى مرتفعة نسبياً قياساً بمستويات الدخل في تلك الدول. وقد أورد المؤلفان إحصاءات تُظهر ارتباطاً وثيقاً بين مستوى دخل البلد ومدى تطور بنيته التحتية في الاتصالات والمعلومات؛ ليس فقط من حيث تغطية الشبكات وسرعة النطاق العريض، بل أيضاً من حيث قدرة الأفراد على تحمل تكاليف الخدمة. فارتفاع الكلفة يُعد عاملاً رئيساً يُثني شريحة واسعة من السكان عن استخدام الإنترنت بشكل منتظم(5). وهنا، يُقارن دولاً، مثل قطر، بوصفها ذات داخل مرتفع بدول، مثل الجزائر، بوصفها ذات دخل منخفض. ولذلك، يُشدّد الكتاب على ضرورة معالجة عوامل التكلفة، وتوفير الدعم لجعل الوصول الرقمي متاحاً لجميع الفئات، شرطاً لتحقيق تحوُّل رقمي عادل ومستدام.

ويُناقش الكتاب أدوار الإستراتيجيات الرقمية الوطنية التي تبنتها دول المنطقة للتسريع بالتحوُّل الرقمي. وعلى الرغم من الدعم الذي تُقدِّمه المنظمات الدولية والإقليمية في مجالات التخطيط وبناء القدرات، تظل فاعلية هذه الإستراتيجيات رهينة الإدارة المحلية والتنفيذ الوطني. وقد لوحظ أن النزعة إلى مركزية القرارات في الحكومات العربية كثيراً ما تتعارض مع الطبيعة المرنة والمتجددة التي تتطلبها المشاريع التقنية. كما أن التنافس بين الجهات الفاعلة، سواء بين وزارات ومؤسسات الدولة نفسها، أو بين الدولة والقطاع الخاص، أو حتى بين المستثمرين الدوليين، قد يُعرق تنفيذ

خطط التحوّل الرقمي بصورة فعّالة. لكن يرى المؤلّفان أن صياغة إستراتيجيات رقمية وطنية تبقى خطوة إيجابية مهمة لما لها من دور في توجيه السياسات الحكومية نحو أهداف واضحة، وتحسين الحوكمة في القطاع التقني، وجذب الاستثمار، ورفع الوعي العام بأهمية التحوّل الرقمي.

ويظل السؤال قائماً حول منهجية الاعتماد على المؤشرات الرقمية بالإشارة إلى أن المنهج الكمي البحث قد يقصر في استيعاب التعقيد الحقيقي للمشهد الرقمي العربي. فتصنيف الدول وفق مقياس خطي، قادة مقابل متأخرين، يمكن أن يكون مُضللاً إلى حدٍّ ما؛ إذ قد يتجاهل مدى الترابط التقني والتأثير المتبادل بين دول المنطقة؛ حيث يمكن لدولة متقدمة رقمياً أن تُساعد جيرانها أو تتأثر سلبياً بصراعاتهم، مثل تأثير أزمة الإنترنت في بلد ما على باقي المنطقة. كما أن هذا التصنيف العام لا يُفسّر دائماً لماذا تختلف الدول في أدائها الرقمي: فبعض الدول قد تمتلك بنية تحتية قوية لكنها متأخرة رقمياً لأسباب تتعلق بسوء الإدارة أو نقص الكفاءات أو عوامل ثقافية، والعكس صحيح. لذا تبقى هناك أسئلة مفتوحة بحاجة لنقاش أعمق، مثل: ما العوامل الحاسمة التي جعلت بعض الدول العربية تتقدّم رقمياً أكثر من غيرها؟ ولماذا لم تُترجم البنية التحتية الجيدة في بعض البلدان إلى قفزة رقمية نوعية في خدمات الحكومة الإلكترونية أو اقتصاد الإنترنت؟ إن المؤشرات الكمية مفيدة حتماً للمقارنة، لكنها لا تقدّم كل الأجوبة بشأن ديناميات التحوّل الرقمي الداخلية. وهذا يطرح مرة أخرى كفاية المقاربة التي اعتمدها الباحثان، زيانى و خليل، في تحليل حالة الرقمنة في المنطقة العربية. ويبدو أن الاهتمام بنموذج المقاربة النسقية (6) في السياقات التي تتسم بالتعقيد وعُدتها المفاهيمية - كما أصّل لها الأكاديميان الفرنسيان، جيرارد دوناديو (Gérard Donnadiou) وميشال كارسكي (Michel Karsky)، تُساعد في تفكيك هذه الحالة وفهم وتفسير منجزات الفاعلين في الرقمنة، وكيفية تحقيق الأهداف، وأشكال التكيف مع البيئة، والتحديات الداخلية والخارجية... إلخ.

7. إثراء المقاربة

لنبداً من العنوان كما أسلفنا. فلربما كان الأجدى صوغ عنوان يستوعب التعقيد الذي تتسم به حالة الرقمنة، واستخدام إطار أشمل ليدل على محتوى الكتاب، لاسيما أن أبعاداً مختلفة، وليس بُعدين، نُوقِشت في الكتاب؛ إذ أضاف المؤلّفان بُعداً

تحليليًا يتجاوز التفسيرات التقليدية التي تُركّز على عامل واحد سواء اقتصاديًا أو سياسيًا، نحو رؤية أكثر تكاملاً تربط التقني بالاجتماعي بالسياسي. لكن هذا الإطار قد أثار في عمليات توصيف الرقمنة، فقراءة متأنية قد تُفضي إلى أن الكتاب وقع في فخّ الاستقطاب بين نقضين في التحليل، مثل التخلف مقابل التقدم، والشباب مقابل المجتمع، والاستبداد مقابل الحرية، والريف مقابل الحضر، وما إلى ذلك، في المنطقة العربية بينما الأمور أكثر تركيبيًا من ذلك بحسب الكتاب ذاته. كما أن الكتاب مَسَحُ معرفيٌّ لأحوال الرقمنة في الوطن العربي، وليس الشرق الأوسط كما هو في العنوان؛ إذ لا نقاش في الكتاب لأحوال الرقمنة في دولٍ أخرى غير عربية، مثل تركيا وإيران.

يطرح الكتاب فكرة الفروق الجغرافية-السياسية في البنية التحتية الرقمية، ويُعدّ هذا البعد مهمًّا في فهم حالة التحوّل الرقمي، ولكنه بحاجة إلى مزيد من التوسّع في بعض الجوانب. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي اختزال تطور التكنولوجيا في العوامل السياسية والاقتصادية الرسمية فقط؛ إذ تلعب أنماط الاستخدام المجتمعي والثقافة التقنية المحلية دورًا حاسمًا في تشكيل مسارات التطور. وقد تتخذ بعض المجتمعات مسارًا غير خطي في تبني التكنولوجيا؛ إذ تتجاوز مراحل تقليدية وتقفز مباشرة إلى تقنيات حديثة، كما حدث مع انتشار الهواتف المحمولة في مناطق ريفية قبل مدّ خطوط هاتف أرضي أو إنشاء بني تحتية تقليدية. إن الإفراط في النظر إلى التطور الرقمي بمنظور خطي تصاعدي قد يُغفل حالات الابتكار من القاعدة أو الحلول المحلية التي تنشأ رغم ضعف الهياكل الرسمية. كذلك، فإن التركيز على العامل السياسي الخارجي يتجاهل أحيانًا الدوافع الداخلية، مثل حاضنات ريادة الأعمال والابتكار المحلي التي قد تنشأ في بيئات غير حاضنة ظاهريًا. هذه العوامل الشعبية والتجارية كان يمكن أن تحظى باهتمام أكبر ضمن التحليل لإعطاء صورة أشمل لمسارات التحوّل الرقمي.

كذلك، لا جدال بأن الكتاب قد يُشجّع المسؤولين على إدراك ضرورة تحقيق التوازن بين الانفتاح المعلوماتي وضبط المحتوى، وضرورة سدّ الفجوات الاجتماعية والتعليمية قبل توقع مردود تنموي سريع من الرقمنة، بيد أن الكتاب ربما كان يُعوّزُه صياغة توصيات صريحة أو رؤية مستقبلية واضحة المعالم لكيفية التعامل مع هذا

المأزق المتعدد الطبقات، وليس المزدوج. قد يعود ذلك لحرص المؤلفين على الدور التحليلي الأكاديمي أكثر من تقديم مقترحات تطبيقية، لكن القارئ المهتم بالسياسات العامة كان سيجد فائدة أكبر لو خصّص الكتاب فصلاً أو قسمًا يستخلص الدروس العملية ويرسم الخطوط الإرشادية لصنّاع القرار.

رغم أن الكتاب أشار إلى المحتوى العربي على الإنترنت، لكن يبدو التقصير واضحاً حينما اعتمد على مراجع ثانوية في الغالب من جهة، ولم يرجع في معظمه إلى مصادر عربية، ولئن رجع إلى كُتّاب عرب فهو يرجع إلى مَنْ يَكُتُبُ منهم بالإنجليزية الذين يُثرون المحتوى غير العربي، وبذلك تخسر العربية مرتين. وهذا خلل يطرح أيضاً مسألة الانقياد أو المركزية الثقافية التي ينبغي على الباحثين أن يتنبهوا لها. ولا يؤثر ذلك في أطروحة الكتاب؛ لأن من يطلع على فصول الوثائق الرقمي المزدوج: التغيير والركود في الشرق الأوسط، فإنه يطلع على مرجع غني لفهم حالة التحوّل الرقمي في العالم العربي؛ إذ يجمع بين التأريخ والتحليل النقدي والتنظير بأسلوب واضح. إنه دعوة للتأمل في كيف يمكن للمنطقة أن تستفيد من التقنيات الرقمية دون أن تقع في فخ التناقضات التي تكبح جماح أثرها الإيجابي.

المراجع

* الترجمة السائدة للمفهوم الإنجليزي (double bind) هي «المأزق المزدوج» ولا مانع من أن يُترجم هذا المقطع من العنوان بعبارة «المأزق الرقمي المزدوج»، لكن كلمة «الوثائق» تفي بالغرض وتزيد على المأزق أن ما هو حاصل في منطقتنا العربية ليس بالضبط مأزقاً. كما أن كلمة (bind) الإنجليزية لا تفي ترجمتها بالمعنى إذا تمّ اختزالها في «مأزق»، بل على العكس هي ألصق بـ(الوثائق). وفي معجم الدوحة التاريخي للغة العربية: الوثائق هو ما يُشَدُّ به مِنْ حَبْلٍ وَنَحْوِهِ. والحاصل أن الرقمنة في الوطن العربي خلقت فرصاً كبيرة، لكنها كحبل مشدود، أي وثائق، يمشي عليه الجميع: الحكومات والمجتمع والشباب. ولهذا ينبغي المشي عليه بحذر حتى تصل السفينة سالمةً للمرسى. لا مأزق إذن، وإنما هي ساحة رقمية تستدعي وعياً نقدياً وبقظة مَنْ يسير على حبل يظل مشدوداً. ومن هنا قلنا: إن الوثائق ألصق بالكلمة الإنجليزية (bind).

للاستزادة، انظر: (الوثائق) ج (وُثُوق)، معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، (تاريخ الدخول: 1 يونيو/ حزيران 2025)، <https://tinyurl.com/5y7wj77p>.

(1) Mohamed Zayani, Joe F. Khalil, The Digital Double Bind: Change and Stasis in the Middle East, (Oxford: Oxford University Press, 2024): 5-6.

(2) Ibid, 4-5.

(3) Ibid, 4.

(4) Paul Bate, "Context is everything," patient safety learning, August 11, 2022, "accessed April 4, 2025". <https://tinyurl.com/htmeshs2>.

(5) Zayani, Khalil, The Digital Double Bind, 48.

(6) Gérard Donnadieu, Michel Karsky, La systémique, penser et agir dans la complexité, (Paris: Association Française de Science des Systèmes, 2021).

رسائل جامعية

PhD Dissertation

أطروحة دكتوراه

الإذاعات العمانية والميديا الرقمية في السياق العماني

Omani Radio and Digital Media in the Omani Context

إعداد – by

حمدان علي البادي – Hamdan Ali Albadi

إشراف – Supervisor

د. الصادق الحمامي – Dr. Sadok Hammami

معهد الصحافة وعلوم الإخبار بجامعة منوبة، تونس

Institute of Press and Information Sciences

University of Manouba, Tunisia

السنة – Year

2023-2022

اللغة: الإنجليزية – Language: English

مقدمة

لم يعد التحول الرقمي في عالم الميديا الرقمية خيارًا تكميليًا، بل أصبح ضرورة فرضتها الطفرة الرقمية والأدوات التقنية والتكنولوجية التي ظهرت في سياق رقمنة جميع المجالات بما في ذلك الميديا التي اتخذت شكلها وطريقها إلى الميديا الرقمية ضمن ديناميكية التطور والتجديد التي تشهدها الميديا بشكل عام، وإعادة تكييف أدواتها بما يضمن لها البقاء في ركب الميديا مصدرًا معرفيًا ومعلوماتيًا يستمد الناس منه حاجتهم المتزايدة للمعلومات.

وبالرغم من أن 87٪ من الإذاعات العمانية ظهرت في أوج الطفرة الرقمية في سلطنة عمان عبر البث التماثلي، فإنها تماهت مع التيار الرقمي ووجدت نفسها في هذا السياق بين التجريب والممارسة، وحرصت على تعزيز حضورها عبر بعض الممارسات التي تأتي في سياق الاندماج الرقمي.

وفي الوقت الذي تلعب فيه خوارزميات الإنترنت وملفات الارتباط دورًا مهمًا في فهم احتياجات المستخدمين وحاجتهم للإشباع المعرفي والاستهلاكي، وتطور الذكاء الاصطناعي وما يأتي في سياق الثورة الصناعية الرابعة في عملية ديناميكية مستمرة تعيد تطوير أدواتها، برزت أدوات تقنية تحاول إعطاء صفة لكل شيء للتواصل مع الآخر فيما عُرف بإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وتقنية سلسلة الكتل، والتي تعمل على حماية البيانات المُخزّنة في الفضاء الرقمي والحيلولة دون تعديلها.

وقد سعى المشتغلون في الإذاعة، وبدعم من الباحثين والمختصين في علوم الهندسة والتقنية وعلوم الميديا والاجتماع، إلى التفكير منذ البدايات في الآلية التي يمكن من خلالها تطوير المادة الصوتية كمادة قابلة للحفظ والنقل والتداول عبر الوسائط المختلفة، وكيف يمكن للصوت أن يستجيب للتطور الذي تشهده الوسائط وصولاً إلى الفضاء الرقمي والإمكانات الضخمة التي وفرها، ولا يزال. وقد برز عدد من الباحثين في تفسير هذا التطور المتسارع، منهم الأكاديمي روجر فيدلر (Roger Fidler)، عبر نظرية "التشكل العضوي لوسائل الإعلام" التي حاول من خلالها تفسير علاقة النشوء والتطور للميديا، واعتبرها بعض الباحثين النظرية الأقرب لتفسير "التحول الرقمي" في الميديا.

لقد صاحب التطور الرقمي ظهور مجموعة من المنصات الرقمية التي أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام المستخدمين، وتُتيح لهم فرصة بث المحتوى السمعي، مثل منصات "البودكاست" و"الساوند كلاود"، وتطبيقات الموسيقى على اختلاف مميزاتهما مثل تطبيق "بلاي ميوزيك غوغل" (Google Play Music)، وتطبيق "سبوتيفاي" (Spotify)، وغيرها من التطبيقات التي تُقدم خدمات الوصول إلى الموسيقى بسعر زهيد أو بشكل مجاني مدعومة بالإعلانات. وصارت متوافرة لدى المستخدمين عبر الهاتف المحمول، وتتضمن الملايين من المواد الصوتية، وذلك بلمسة واحدة وباشتراك شهري يصل لدولار واحد في بعض التطبيقات وبعضها يغلب عليه المجانية. وتوفر أيضاً حسابات شخصية للمستخدمين يمكن من خلالها إنشاء "بودكاست" خاص بهم، أو إنشاء مكتبتهم الخاصة إلى جانب التفاعل مع المواد المنشورة وإبداء رأيهم بشأنها، والذي يصل إلى المصدر مباشرة دون وسيط؛ حيث أصبح لعدد من الموسيقيين العالميين حضور عبر هذه المنصات، إما بصورة شخصية وإما عن طريق شركات خاصة تقوم بالتفاعل مع المستخدمين وتعزيز العلاقة بين الطرفين.

وتتطلب دراسة الميديا الرقمية، وما أحدثته من أثر في الميديا الكلاسيكية، معرفة التحولات التي تشهدها الإذاعات العمانية في سياق الميديا الرقمية، من خلال البحث في الإنتاج والتوزيع ودراسة ملامح الممارسات الرقمية على الإذاعات العمانية، وكيف يتم توظيف الميديا الرقمية في خدمة البث الإذاعي. ولا يزال المشهد الرقمي في سلطنة عمان غير مكتمل لعمل الإذاعات العمانية واندماجها مع الإنترنت بالرغم من وجود قرار وزاري رقم 342/2020 الذي أصدرته وزارة الإعلام العمانية، في 7 ديسمبر/كانون الأول 2020، والقاضي بإجراء تعديلات على بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون. وهذا التعديل لا يستجيب مع الميديا الرقمية؛ لأنه يستند إلى البنود التي وُضعت للإذاعة بصورتها التماثلية.

ومن جانب آخر، فإن الاستثمار في الإعلام الإذاعي التماثلي "إف إم" (FM) لا يزال في قمة نشاطه، فقد ظهرت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة أربع محطات إذاعية خاصة غير رقمية بالرغم من توظيفها للمنصات الرقمية في آلية البث وتوزيع المحتوى. كما أن المحطات الإذاعية التي انتهى التصريح القانوني لها بمزاولة البث

سارعت إلى تجديد الترخيص وسداد الرسوم التي تُحددها وزارة الإعلام العمانية. وهنا، تبحث الدراسة في العلاقة بين الميديا الرقمية والإذاعات العمانية من حيث الإنتاج والتوزيع والإمكانيات التي توفرها البيئة الرقمية لتعزيز العمل الإذاعي عبر الإنترنت، والاستثمار في إذاعات الإنترنت التي تُعد مستقبل الميديا التي تأخذ حيزاً من اهتمام المستخدمين لسهولة الوصول إليها، وما تتميز به من سرعة في التعاطي مع الأحداث وإمكانية مشاركة المستخدمين وتفاعلهم مع برامجهم المفضلة. وتنطلق الدراسة من هذا الحقل الاستفهامي الذي يُحيط بأبعاد المشكلة البحثية:

- ما شكل الحضور الرقمي للإذاعات العمانية على المنصات الرقمية؟
- ما التجهيزات الرقمية التي تتوافر للمستخدمين في الإذاعات العمانية؟ وما التحديات التي تواجههم؟

- كيف يتم استخدام الأدوات الرقمية في الإنتاج الإذاعي؟
- كيف تتفاعل الإذاعات العمانية على المنصات الرقمية لتعزيز الانتشار وحضورها بين المستخدمين؟

- ما أشكال التفاعل مع المستخدمين عبر الإذاعات العمانية؟
- كيف يتم توظيف المواقع الإلكترونية وتطبيق الهاتف لتعزيز حضور الإذاعات العمانية في الفضاء الرقمي؟
- كيف يتم توظيف (الصورة والنص والفيديو) لخدمة إنتاج مضامين للمنصات الرقمية في الإذاعات العمانية؟

وتنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي يناقش الاندماج بين الميديا والإذاعات العمانية، وتعزيز عوامل التكامل بين المجالين، وأثر ذلك في مستقبل الإذاعة في سلطنة عمان. وتُسهم الدراسة أيضاً في استكشاف أشكال الاندماج الرقمي في الممارسات اليومية للإذاعة العمانية، ورصد التحديات التي تُعارض الاستخدام الرقمي الفعّال من قِبل منتجي البرامج الإذاعية، من خلال استكشاف هيمنة الميديا الرقمية والأثر الذي تركته في الإذاعات المحلية والجهود التي تُبذل لمواكبة هذا التحول. وقد لوحظ أن حركة الاستثمار في الإعلام الإذاعي المخصص، والذي يخضع

للقوانين واستخراج التصاريح وحجز ترددات للبحث ما زال نشطاً، في الوقت الذي يتجه فيه العالم لتبسيط الإجراءات والاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الإنترنت. ولمقاربة هذه المشكلة البحثية، اعتمدت الدراسة المنهج المسحي الوصفي الذي يهدف إلى تتبع الظاهرة وتحليلها وتفسيرها في وضعها الراهن بعد جمع البيانات الكافية عن عناصرها. واستندت الدراسة إلى أداة تحليل المنصات الرقمية، وهي من الإجراءات الرئيسية التي تُساعد في جمع البيانات الكيفية والكمية. وركزت على تحليل مضمون المنصات الرقمية للإذاعات العمانية للكشف عن "ماذا قيل؟"، "وكيف قيل؟" للحصول على نتائج كيفية حول التوزيع والنشر واستكشاف الأشكال الصحفية التي تم استخدامها، وإلى أي مدى تمّ توظيف التقنيات الرقمية التي توفرها تلك المنصات في تعزيز عملية النشر والحضور والوصول إلى المستخدمين، وذلك من خلال عدد من المنصات الرقمية، مثل إكس (تويتر سابقاً)، وإنستغرام، وفيسبوك، ويوتيوب، فضلاً عن تطبيق الهاتف والموقع الإلكتروني وتطبيق الساوند كلاود.

وتستعين الدراسة في فهم المشكلة البحثية وتحليل أبعادها بنظرية "التشكل العضوي لوسائل الإعلام"، وهي من النظريات التي تُفسّر التحول الرقمي، وتشرح العلاقة بين الميديا التقليدية والميديا الرقمية. وقد عرّف الأكاديمي فيدلر التشكل العضوي لوسائل الإعلام بوسيلة موحّدة للتفكير في التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال، وأن وسائل الميديا الرقمية لا تنشأ تلقائياً وبشكل مستقل، ولكنها تظهر تدريجياً نتيجة التطور التقني والتكنولوجي والتحول الرقمي. وتنطلق نظرية التشكل العضوي لوسائل الإعلام من عدة فرضيات أساسية تلخص في:

- وسائل الإعلام القائمة تعيش حالة ديناميكية تتطور عندما تظهر وسيلة إعلامية جديدة منافسة لها في عملية استقطاب وجذب الجمهور.
- تعمل كل وسيلة في عملية تطورها بطريقة مشابهة لعمل العناصر المشكلة لأي نظام حيوي.
- تعتمد عملية تطور كل وسيلة إعلامية على تطور الوسائل الأخرى المحيطة بها.
- وللإجابة على الحقل الاستفهامي للدراسة، اختار الباحث عينة قصدية تتكوّن من إذاعات تُمثّل المشهد الإذاعي في سلطنة عمان وتعمل في القطاعين العام والخاص،

وهي: "سلطنة عمان"، و"هلا إف إم"، و"الوصال إف إم"، و"الشبيبة إف إم"، و"مسقط إف إم".

1. الإذاعة الرقمية في السياق العماني

يَتَّسِم البث الإذاعي بأنظمة متطورة ومتعددة، منها على سبيل المثال البث على الموجات المتوسطة والقصيرة، والبث على موجات "إف إم"، وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، والأقمار الصناعية. وتُعزِّز هذا المجال بمشروع كبير هو البث الرقمي الأرضي، وإنشاء مجمع الاستوديوهات الرقمية الذي تمَّ تزويده بأحدث المواصفات العالمية في مجال السرعة ووضوح الصوت والصورة.

ويُشكِّل نظام البث التلفزيوني الرقمي (الأرضي) إحدى تقنيات البث الحديثة التي تنتشر في بلدان العالم بشكل متسارع، وتعد سلطنة عمان من أوائل الدول على مستوى الشرق الأوسط التي تستخدم تقنية الضغط المرئي العالي الكفاءات (HEVC) في مشروع البث التلفزيوني الرقمي الأرضي (DVB-T2). فقد تمَّ الإعلان، في سبتمبر/أيلول 2014، عن أول مناقصة لمشروع البث التلفزيوني الرقمي، لكن لم يدخل حيز التنفيذ. وفي هذا السياق، قامت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون -آنذاك- بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان، بمناقشة المواصفات الفنية لأجهزة استقبال البث التلفزيوني الرقمي الأرضي مع الموردين لتوفير أجهزة الاستقبال المرتبطة بالمشروع، وذلك تمهيداً للبدء بالبث التجريبي لهذه التقنية والتي سيعلَّن عنها لاحقاً بعد التأكد من توافر أجهزة استقبال الإشارة في السوق المحلية، ومدى توافق مواصفات أجهزة استقبال الإشارة مع مواصفات التقنية المستخدمة.

ولا تزال سلطنة عمان في مرحلة التجارب لاستحداث الإذاعة الرقمية بتقنية (DAB+)؛ إذ بدأت تلك التجارب في النصف الأول من العام 2019 حين قامت وزارة الإعلام بتجربة نظام البث الرقمي (DAB+) من خلال تركيب جهازَي إرسال تجريبيين أحدهما في محطة روي بطاقة (1 كيلواط)، والآخر في محطة بركاء بقوة (300 واط)، يتم من خلالهما بث أربع إذاعات، وهي: الإذاعة العامة، والقرآن الكريم، والشباب، والإذاعة الإنجليزية على القناة (11b) التي تستخدم شبكة التردد الواحد (SFN).

وفي يونيو/ حزيران 2019، تقدّمت سلطنة عمان بمقترح لفريق الإرسال الإذاعي والتلفزيوني بدول مجلس التعاون بشأن مشروع التحوّل إلى البث التلفزيوني الرقمي الأرضي. وقد شرعت الهيئة خلال الفترة الماضية بتنفيذ المشروع، وتعزيز تلك الجهود، وأسندت، في 3 فبراير/ شباط 2021، مناقصة للشركة الأوروبية للأقمار الصناعية بهدف توزيع باقة البث التلفزيوني الأرضي الرقمي. ويتم البث التماثلي باستخدام كوابل الألياف البصرية للربط بين المحطات المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة إلى جانب تسهيل البث التماثلي عبر البث وأيضاً استخدامه على نطاق الأرضية عبر المنصات الرقمية المختلفة.

ويمكن القول: إن المستقبل لا يُختزل في أن تكون على الإنترنت، وإنما بناء وسائل جديدة للوصول إلى المستخدم وتوظيف التقنيات الحديثة في الإنتاج والاستفادة منها لتعزيز المحتوى. وعلى سبيل المثال، تحظى المساحات الصوتية من المنافسين الجدد للإذاعة باهتمام ومتابعة كبيرة من قِبل مرتادي المنصات الرقمية، وإذا كانت السلطنة تحظر بعض هذه التطبيقات، مثل "كلوب هاوس" (clubhouse) لدواع أمنية وتنظيمية، فإن شريحة واسعة من المستخدمين تصل إليها عن طريق كاسر التشفير؛ إذ تحظر هيئة تنظيم الاتصالات العمانية أغلب برامج التواصل بالصوت والصورة عبر الإنترنت لدواع تنظيمية. وقد نشط العمانيون في استخدام المساحة الصوتية على منصة "إكس" لمناقشة القضايا الحساسة مجتمعياً، مثل الأديان والإلحاد والنسوية؛ حيث يجد الناس حريتهم في طرح رؤيتهم بشأن هذه المواضيع، وتحظى بعض المساحات بمتابعة مهمة.

وقد عزّزت وزارة الإعلام أوجه الإعلام الإلكتروني ليشمل الإنتاج والنشر والترويج للمحتوى الإعلامي، وعملت المديرية العامة للإعلام الإلكتروني، خلال عام 2021، على تدشين مشروع منصة الفيديو حسب الطلب "عين"، وتمّ إعداد وإنتاج مجموعة من البرامج الحصرية لتكون باكورة الإنتاج الإعلامي الإلكتروني والذي يُنشر على المنصة، والتي تمّ إطلاقها تجريبياً، في الأول من سبتمبر/ أيلول 2021. وتُمثّل "عين" أول منصة تفاعلية رقمية في سلطنة عمان تسعى لدعم المحتوى الإلكتروني العماني والعربي، ومدّ جسور التواصل بين الوزارة والمستخدمين، وتنطوي على مجموعة من الخدمات والمنتجات الإعلامية. وتقدّم المنصة كمّاً كبيراً من المحتوى السمعي والمرئي يتضمن أكثر من عشرة آلاف مادة إعلامية لمختلف القنوات الإذاعية

والتلفزيونية التابعة لوزارة الإعلام محفوظة ومؤرشفة في المنصة وفق تسلسل مبسط يُقدّم للمستخدم تجربة تصفح سهلة وممتعة للوصول لأي مادة إعلامية يرغب فيها. وتُعد إذاعة "السلام" أول إذاعة إلكترونية مرئية مرخصة في سلطنة عمان، وقد ظهر أول منشور للإذاعة على صفحة إنستغرام، في 9 يناير/كانون الثاني 2022، وبعد يومين، وتحديداً في 11 يناير/كانون الثاني، بدأ البث التجريبي، وقد تمّ اختيار وقت البث ليأتي في الذكرى الثانية لتولي السلطان هيثم بن طارق الحكم في سلطنة عمان. وهناك إذاعة "فنون الإلكترونية"، وتُعرف بـ"إم تي فنون" وتُبث تحت وسم "فنون_صوتك_حيث_تكون"، وقد ظهرت علامتها التجارية، في 13 مايو/أيار 2017، على إنستغرام تحت شعار "نصل إليك بصوتك أينما كنت" والإذاعة الأقرب إليك، وهي تتّبع مؤسسة فنون للإنتاج الإعلامي والمسرحي، وقد تمّ التدشين الرسمي في 2 أغسطس/آب 2017.

2. الحضور الرقمي للإذاعات العمانية على المنصات الرقمية

بدأت الإذاعات العمانية في الحضور على المنصات الرقمية لنشر المحتوى وتوزيعه قبل البدء بإنتاج محتوى يُناسب كل منصة على حدة. ويرى الباحث عماد الدين عمر، في دراسته حول أثر الإعلام الجديد على البرامج المسموعة، أن التنوع في استخدام المنصات الرقمية يدل على التباين في طريقة التلقي من قِبل المستخدمين الذين يريدون متابعة مقتطفات من البرامج الإذاعية يبحثون عنها في المنصات التي تُتيح فترات زمنية محدودة، ومن يريدون المتابعة مدة أطول يبحثون عنها كذلك في المنصات التي توفر لهم ذلك، مثل "يوتيوب".

جدول (1): أهم المنصات الرقمية التي توجد عليها الإذاعات العمانية

م	المنصات الرقمية	سلطنة عمان	هلا	الوصال	الشبيبة	مسقط
			إف إم	إف إم	إف إم	إف إم
1	إكس	-	-	-	-	-
2	إنستغرام	-	-	-	-	-
3	يوتيوب	-	-	-	-	-

4	فيسبوك	-	-	-	-
5	تطبيق الهاتف	-	-	-	-
6	موقع إلكتروني	-	-	-	-
7	الساوند كلاود	-	-	-	-

تستفيد الإذاعات العمانية من المنصات الرقمية في تعزيز حضورها، والانتشار عبر البث على منصات إكس وإنستغرام وفيسبوك ويوتيوب، وأيضًا تمتلك الإذاعات العمانية تطبيقًا خاصًا بالهواتف إلى جانب موقع إلكتروني، كما تستفيد من منصة الساوند كلاود في البث وأرشفة بعض المواد.

وتلجأ الإذاعات العمانية لهذه المنصات؛ لأنها الأكثر شهرة بين المستخدمين، حسب ما أظهرته إحصائيات النفاذ الرقمي في سلطنة عمان. لهذا تحرص الإذاعات على الاستفادة من الإمكانيات التي تُوفرها المنصات الرقمية كأدوات لاستقطاب شرائح جديدة من المتابعين والمعلنين واستهدافهم من خلال الحضور بينهم.

ويتم توظيف خاصية البث المباشر من خلال تسييل البث عبر تطبيق الهواتف والموقع الإلكتروني وتطبيق الساوند كلاود، وأيضًا البث المرئي، وخاصة عبر منصات إكس وإنستغرام وفيسبوك ويوتيوب، والتي يتم تعزيزها بمواد صحفية مكتوبة وصور تعبيرية وتقارير ميدانية. وتستخدم الإذاعات العمانية هذه المنصات للتسويق والإعلان عن برامج الإذاعة التي تُبث عبر موجات "إف إم"، وكذلك للوصول إلى شريحة واسعة من المستخدمين؛ إذ إن انتشار خدمات الإنترنت يفوق تغطية وانتشار شبكات "إف إم" إلى جانب كثرة ترددات الإذاعة وتداخلها.

3. توظيف المنصات الرقمية في خدمة الإذاعات العمانية

رصدت الدراسة أبرز الأدوات التي تُوفرها المنصات الرقمية ويمكن الاستفادة منها في تعزيز حضور الإذاعات العمانية رقميًا. وقد وجدت أن الإذاعة العمانية، وبالرغم من تنوع المنصات الرقمية التي تستخدمها، فإن هناك استخدامًا محدودًا للأدوات التي تُوفرها التقنية ويتم استخدامها بتفاوت بين مفردات عينة الدراسة. لذلك فإن الخاصية الأبرز التي يتم استخدامها تتمثل في:

- البث المرئي وفق تجهيزات عالية وأستديو مُهيأً للبث المرئي، ثم يتم توزيع البث على منصات فيسبوك وإكس ويوتيوب وإنستغرام. ويأتي البث أحياناً بصورة عرضية في منصة إنستغرام؛ مما يستدعي تعديل وضعية الهاتف، إلى جانب أن البث في أحيان كثيرة يُظهر صورة المذيع فقط.

- تسهيل البث عبر الإنترنت: وهي أكثر أداة شيوعاً وتكون طوال ساعات البث، وإعادة نشر وتوزيع المحتوى على المنصات الرقمية؛ حيث يتم رفع البرامج على منصات الساوند كلاود، ثم يتم توزيع الروابط مع عنوان البرنامج على منصات إكس وفيسبوك على وجهه الخصوص.

- تقوم الإذاعة باستخدام المنصات الرقمية للإعلان كميزة تُقدّمها الإذاعة للمُعلن من خلال تنوع المنصات التي يتم بث الإعلان من خلالها، وهذا يُفسّر أيضاً وجود العلامات التجارية للمعلنين في البث المباشر وفي التصميم الخاصة بالإذاعة إلى جانب احتفاظ الإذاعة بالإعلان الصوتي بطريقته التقليدية. وفي المقابل، لا تستخدم الإذاعات العمانية الإعلانات المستندة إلى الموقع (أي الإعلانات التي تتغير وفقاً للموقع الجغرافي للمستخدم)، كما أنها لم تعتمد إعلانات مخصصة بشكل فردي لاحتياجات الجمهور وفقاً لتفضيلات المستهلك بناء على ما تُقدّمه ملفات الارتباط وخوارزميات الإنترنت.

- تُستخدَم المنصات الرقمية في أرشفة بعض البرامج من خلال رفعها على تطبيق الساوند كلاود، وأيضاً الاحتفاظ بالبث في يوتيوب ومنه يتوزع على باقي المنصات حسب طبيعة البرنامج. وفي بعض الأحيان يتم اجتراء مقاطع في قالب ملفات فيديو، وتُبث عبر إنستغرام وفيسبوك وإكس موادّ مستقلة، خاصة تلك التي يُتوقع أن تحظى بتفاعل كبير وتحمل في مضامينها مواضيع مثيرة تهم شريحة واسعة من أبناء المجتمع.

- هناك عدد من الأدوات التي تُوفرها المنصات الرقمية وتُعتبر متقدمة إلا أن الإذاعات العمانية لا تستخدمها، وخاصة تلك الأدوات التي يتم فيها توظيف الذكاء الاصطناعي، مثل التفاعل التلقائي عن طريق روبوت المحادثة، أو ما يُعرف بـ"شات بوت" (chatbot)، خاصة أن التفاعل عبر المنصات الرقمية يتم من طرف المستخدمين دون وجود ردّ من قِبَل القائمين على المنصات الرقمية.

4. الفيديو في المنصات الرقمية للإذاعات العمانية

يُظهر الجدول رقم (2) أشكال المضامين التي يتم تسجيلها عبر البث المرئي -ملفات الفيديو- في الإذاعات العمانية وبثها عبر المنصات الرقمية كمحتوى مستقل أو داعم للبث التماثلي. وتُشير ملفات الفيديو إلى المواد والتقارير المصورة التي تُنتجها الإذاعة، وتلك التي يتم استخراجها من البث المرئي كمواد مستقلة. وقد طغى هذا الأسلوب على الإذاعة بفضل الأدوات التي تُوفرها المنصات الرقمية في إتاحة خاصية البث المرئي ومنصات رقمية تدعم خاصية الفيديو.

جدول (2): أشكال استخدام الفيديو في المنصات الرقمية للإذاعات العمانية

م	أشكال استخدام الفيديو	سلطنة عمان	هلا إف إم	الوصال إف إم	الشبيبة إف إم	مسقط إف إم
1	الإعلان		-	-	-	-
2	للبث المرئي		-	-	-	-
3	لإنتاج تقارير ميدانية مصورة		-	-	-	-
4	نشر وبث مشاركات الجمهور					

وتلجأ الإذاعات العمانية الخاصة إلى توظيف هذا النوع من التغطيات، وخاصة فيما يتعلق بالتغطيات الميدانية وإنتاج تقارير مصورة ومستقلة لتدعيم مواد البث. أما إذاعة سلطنة عمان الحكومية فلا تزال لا تعتمد على هذا النوع من التغطيات بالرغم من بدء الإذاعة باستخدام البث المرئي في بعض البرامج الحوارية وبرامج المنوعات واستقطاب كادر صحفي مختص من القنوات الخاصة لتطبيق هذه التجربة.

5. أشكال التفاعل في الإذاعات العمانية أثناء البث الرقمي

أظهر التحليل أن الاتصال الهاتفي واحد من أهم أشكال التفاعل التي تتم في الإذاعة بجانب الرسائل النصية القصيرة (SMS)، وتُعد هاتان الوسيلتان من أدوات التفاعل في الميديا التقليدية.

جدول (3): أشكال التفاعل في الإذاعات العمانية أثناء البث الرقمي

م	أشكال التفاعل في الإذاعات	سلطنة عمان	هلا	الوصال	الشبيبة	مسقط
1	الكتابة		-	-		
2	الإعجاب		-	-	-	-
3	مشاركة النصوص والروابط- إعادة النشر		-	-		
4	التفاعل بالرسائل النصية	-	-	-	-	-
5	شبكات التواصل الاجتماعي		-	-	-	-
6	الاتصال الهاتفي	-	-	-	-	-

أما أهم شكل من أشكال التفاعل في الميديا الرقمية فهو أيقونة الإعجاب، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون هناك إعجاب بالبرنامج، فقد يفيد تسجيل الحضور. وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا النوع من التفاعل، أو رجوع الصدى، بالتفاعل بين الإنسان والآلة، من خلال استخدام أيقونة الإعجاب أو الرموز التعبيرية (الإيموجي)، أو حتى إعادة المشاركة، مثل التغريد ومشاركة المادة على صفحة المستخدم.

وبالرغم من وجود خاصية الكتابة بطريقة مباشرة دون المرور بوحدات تحكم، كما يحدث في بعض المواقع الإلكترونية، فإن استخدام هذه الخاصية قليل، وإن وجدت فيكون التفاعل بين المذيع والمستخدمين بقراءة تلك التعليقات محدوداً أيضاً، وذلك لانشغال المذيع بالحديث عن نقطة معينة تتزاحم فيها التعليقات وتختفي من الواجهة. وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا النوع من التفاعل أو رجوع الصدى بالتفاعل الذي يتم بين البشر، ولكن باستخدام وسيط تقني.

6. أشكال التكامل بين المنصات الرقمية للإذاعات العمانية

يوضح الجدول رقم (4) بعض أشكال التكامل بين المنصات الرقمية للإذاعات العمانية التي تتفق عليها أغلب الإذاعات، وتشمل توزيع المنشورات بالتساوي على

المنصات الرقمية للوصول إلى شرائح مختلفة من المستخدمين، والعمل بتنسيق واحد من حيث توجيه المستخدمين للاستماع ومشاهدة مواد معينة، وأيضاً الترويج لما يُبث على المنصات الرقمية. ويأتي هذا التكامل في سياق الارتباط بين بعض المنصات الرقمية التي تتكفل بذلك، وأيضاً من خلال استخدام تطبيقات رقمية تقوم بهذه المهمة. ويدعم هذا التكامل والانتشار توزيع المحتوى، وحضور الإذاعة بين متابعي هذه المنصات من المستخدمين.

جدول (4) أساليب التكامل بين المنصات الرقمية للإذاعات العمانية

م	التكامل بين المنصات الرقمية للإذاعات	سلطنة عمان	هلا	الوصال	الشبيبة	مسقط
			إف إم	إف إم	إف إم	إف إم
1	إعادة نشر وبث المحتوى	-	-	-	-	-
2	توجيه المستخدمين للاستماع إلى مواد معينة		-	-		-
3	الترويج لما يُبث على المنصات	-	-	-	-	-
4	البث المرئي المباشر	-	-	-	-	-

استنتاجات

- تَسْتَخْدِمُ الإذاعاتُ العمانية المنصاتَ الرقمية لنشر محتوى إذاعي كلاسيكي أُنتَجَ بالأساس للبث الإذاعي التماثلي، ولم يتم إجراء التعديلات اللازمة على المضامين التقليدية قبل إعادة النشر بما يتماشى مع خصوصيات تلك المنصات.

- الإذاعات العمانية لا تزال بعيدة عن نموذج غرف الأخبار ذات المنصات المندمجة بالكامل، وقد اتجهت إلى البث المرئي المتقن عبر تزويد الأستديو بمجموعة من الكاميرات والتقنيات اللازمة للبث المرئي، وهو الشكل الأبرز للاندماج الرقمي الذي تُمارسه الإذاعات العمانية.

- أسهمت الميديا الرقمية في الانتشار وحضور الإذاعات العمانية لمساحات جغرافية لا يُغْطِيهَا البث التماثلي عبر وجودها في المنصات الرقمية التي يستخدمها العمانيون

والسعي لاستقطابهم، من خلال إعادة تسليط الضوء على الرائج من المواضيع (الترند) بين المستخدمين العمانيين وأيضاً استقطاب المؤثرين وإشراكهم في البرامج.

- لا توفر الإذاعات العمانية خدمات الموسيقى والبرامج عند الطلب، وتكتفي بما يتم رفعه عبر المنصات الرقمية الخاصة بالإذاعة دون وجود تنظيم أو تنسيق واضح يسهّل الوصول إليه بكل يسر وسهولة، مثل قوائم الموسيقى وقوائم البرامج وغيرها من الأشكال.

- أسهم تعدد المنصات الرقمية في تعزيز حضور المعلن واستقطاب شريحة من المعلنين من خلال تقديم مجموعة من المزايا التسويقية لهم والاستفادة من الأرقام ونسب المشاهدة والتفاعل. وقد أصبح لدى الإذاعة أكثر من شكل لبث الإعلان، فمن الإعلان الصوتي المسموع إلى مجموعة من الأشكال الإعلانية التي تتمثل في النصوص والتقارير ونشر الهوية التجارية للمعلن والإعلان المرئي والتقارير والتصاميم. وعلى الرغم من ذلك لم تُقدّم الإذاعات العمانية الإعلان المستند إلى التصنيفات التي تُوفرها المنصات الرقمية، أي الإعلانات التي تتوجّه إلى موقع جغرافي محدد، أو جنس معين، أو فئة عمرية محددة، أو بعض المهتمين، وغيرها من الخيارات التي تُوفرها المنصات الرقمية.

- الاتصال الهاتفي بصورته التقليدية يُعد الوسيلة الأكثر استخداماً في التفاعل بين الإذاعات العمانية والجمهور إلى جانب استخدام الرسائل النصية القصيرة.

Thesis Master's

رسالة ماجستير

**دور صحافة المواطن في إثراء محتوى المواقع الإخبارية:
دراسة تحليلية لموقع "الجزيرة.نت"**

**The Role of Citizen Journalism in Enriching News
Website Content: An Analytical Study of Aljazeera.net**

إعداد – by

Enas Kazem Mutlaq - إيناس كاظم مطلق

إشراف – Supervisor

د. سعد سلمان المشهداني – Dr. Saad Salman Al-Mashhadani

كلية الآداب بجامعة تكريت، العراق

College of Arts, Tikrit University, Iraq

السنة – Year

2024

اللغة: العربية – Language: Arabic

مقدمة

شهدت منظومة الإعلام تغيرات جذرية في ظل البيئة الاتصالية والرقمية الجديدة والتطور التكنولوجي المتسارع، ولم تعد وسائل الإعلام التقليدي، مثل الصحف والمجلات والتلفزيون والراديو، مصدرًا وحيدًا للأخبار والمعلومات، بل ظهرت وسائل الإعلام الرقمي التي تعتمد على الإنترنت والشبكات الاجتماعية. ومن بين هذه الظواهر الجديدة، تبرز ظاهرة صحافة المواطن التي تقوم بدور فاعل وحيوي في تشكيل المحتوى الإعلامي.

وتعد صحافة المدونات أحد أهم الأشكال والاتجاهات الحديثة في الصحافة الدولية، ونمطًا من أنماط الصحافة الرقمية التي تُتيح للأفراد نشر المحتوى الذي يُتجونه عبر منصات التدوين الشخصي، مثل المدونات الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومواقع مشاركة الفيديو، وغيرها. ويربط بعض الباحثين تعاضد شعبية التدوين والمدونين بإخفاق وسائل الإعلام التقليدي في نظره إلى المستخدمين، لاسيما الشباب الذين توافر لهم العديد من مصادر المعلومات وأدوات النشر، من خلال شبكة المعلومات الدولية التي سهّلت استعمال توصيلات النطاق العريض، والأجهزة الخلوية التي مكّنت جمهورًا واسعًا من إنشاء فضاءات ووسائل إعلامية خاصة بهم؛ إذ لم يكن هؤلاء راضين بدور المستهلك للمواد الإعلامية التي تخضع لرقابة حارس البوابة. فهناك العديد من الأسباب التي ساعدت في نجاح المدونات، لاسيما سهولة النشر، والتفاعلية، وإمكانية الحوار مع زوار المدونة، كما لا تشترط هذه المدونات أي مؤهلات علمية محددة. وقد تنبّهت الصحافة التقليدية إلى أهمية هذا النشاط التدويني، مثل صحيفة "واشنطن بوست" (The Washington Post)، و"نيويورك تايمز" (The New York Times). كما اهتمت المواقع الإخبارية، ومنها "الجزيرة نت"، بهذه المساحة من التعبير التي تجعل "ذات الكاتب عصب المادة المكتوبة للمدونة"؛ إذ أطلقت نسختها الخاصة بمنصة التدوين (مدونات الجزيرة: تدوين حر.. بنفّس جديد)، في الثامن من أغسطس/ آب 2016.

وهنا، تبحث الدراسة دور صحافة المواطن وأهميتها في إثراء محتوى المواقع الإخبارية، وتركز على منصة "مدونات" في موقع "الجزيرة نت"، الذي يولي أهمية

كبيرة لمشاركة المواطنين في صناعة المحتوى الإخباري، مما يجعله حالة دراسية نموذجية لفهم أهمية دور صحافة المواطن في المحتوى الإعلامي الرقمي. وتُقارب الدراسة هذه الحالة من خلال الإجابة على هذا السؤال المحوري: ما دور صحافة المواطن (مدونات الجزيرة) في إثراء محتوى "الجزيرة نت"؟ ويتفرّع عن هذا السؤال قضايا مختلفة تُحيط بأبعاد المشكلة البحثية:

- ما مفهوم صحافة المواطن؟ وما دورها في تحسين جودة المحتوى الإخباري؟
- ما السمات التي تميز صحافة المواطن عن الصحافة التقليدية؟ وكيف يمكن توظيفها لتحسين جودة المحتوى الإخباري؟

- ما أهمية مضامين صحافة المواطن وما تأثيرها في المحتوى الإخباري؟
- هل تُعد المواقع الإخبارية مثل "الجزيرة نت" مكاناً مناسباً لتطبيق مبادئ صحافة المواطن؟ وما التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه المبادئ في هذا المواقع؟
وتكمن أهمية الدراسة في محاولة فهم دور صحافة المواطن (مدونات الجزيرة) في إثراء وتحسين المحتوى الإخباري بموقع "الجزيرة نت". كما تتمثل أهميتها في استكشاف تأثير المواطنين في توليد المحتوى الإخباري وتشكيل الرأي العام، وكذلك فهم كيفية تأثير مثل هذا المحتوى في المجتمع. وتُسهم الدراسة أيضاً في تحليل تطور وسائل الإعلام الجديد وتأثيرها في الديمقراطية وحرية التعبير. لذلك تركز الدراسة على:

- تحليل "مدونات الجزيرة" لتحديد سمات صحافة المواطن وتأثيرها في محتوى "الجزيرة نت".

- تحليل مضامين صحافة المواطن (مدونات الجزيرة) وفهم دورها وتأثيرها في المجتمع.

- تقييم جودة محتوى "مدونات الجزيرة" وتحليل حجم تنوعه وشموليته.

- معرفة دور صحافة المواطن في إثراء محتوى المواقع الإخبارية.

اعتمدت الدراسة المنهج المسحي لبحث حالة "مدونات الجزيرة"، واستندت إلى أسلوب الحصر الشامل للمدونات المنشورة بموقع "الجزيرة نت"، والتي تتناول

موضوع الحرب الإسرائيلية على غزة، خلال الفترة الممتدة من 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى 8 أبريل/ نيسان 2024. وتمكّنت الباحثة من حصر عناوين المقالات وأسماء المدونين وتواريخ النشر في "مدونات الجزيرة"، وبلغ مجموع المدونات المنشورة 426 مدونة. وتستعين الباحثة في تحليل هذه العينة القصصية بأداة تحليل المضمون التي تركز على فئات المضمون (ماذا قيل؟)، وفئات الشكل (كيف قيل؟).

1. صحافة المواطن: النشأة والمفهوم

يربط بعض الباحثين نشأة صحافة المواطن بالعمل التوثيقي الذي قام به المواطن الأمريكي، أبراهام زابرودر (Abraham Zapruder)، للحظة اغتيال الرئيس الأمريكي، جون كينيدي، في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1963، بمدينة دالاس، عبر التقاط صورة لمشهد إطلاق النار صدفه بكاميرته الشخصية أثناء تصويره لموكب السيارات الرئاسية وهي تمرّ من دياالي بلازا. ويُعد هذا العمل نقطة بداية محتملة لصحافة المواطن؛ حيث قام أحد المواطنين بتوثيق حدث كبير ونقله لوسائل الإعلام التقليدية. لكن اختلف الباحثون حول معنى هذا المصطلح (صحافة المواطن) وحدوده ومكوناته، وعلى الرغم من ذلك انتشر على مدى واسع وأصبح حقيقة يومية؛ إذ يستخدمه الجمهور والصحف الكبرى والقنوات التلفزيونية، ويخشون تأثيراته ويحاولون الاستفادة منه.

وقد وردت تعريفات عدة لصحافة المواطن؛ إذ تتمثّل -في نظر بعض الباحثين- فيما ينشره المواطنون من أخبار وأحداث لا تتمكن وسائل الإعلام التقليدية من تغطيتها. وقد تكون نصيةً أو مسموعةً أو بصريةً، وتُنشر عبر المواقع الإلكترونية، أو شبكات التواصل الاجتماعي، أو المنتديات، أو مواقع وسائل الإعلام التقليدية، مثل القنوات التلفزيونية أو المحطات الإذاعية. ويُحدّد البعض مصطلح صحافة المواطن في تحول الفرد من متلقٍ سلبي إلى متلقٍ يُرسل ويُعلّق ويُصحّح ويناقش، وربما يصبح شاهد عيان على كل حدث وفي كل موقع.

ويمكن لصحافة المواطن أن تكون عبارة عن تقرير بسيط أو حقيقة تمّ تجاهلها بشكل كبير من قبل وسائل الإعلام التقليدية، ومن ثم تستطيع صحافة المواطن أن تفحص التقارير الصادرة من وسائل الإعلام عن طريق تقديم تحليل بديل. وتُعرّف

أيضاً بالششاط الذي يقوم من خلاله المواطن العادي بإنتاج مضمون إعلامي عن طريق جمع وإعداد وتنسيق المضامين ونشرها عبر المواقع والمنصات التي تُتيح خدمة صحافة المواطن.

ويُحدّد بعض الباحثين مفهوم صحافة المواطن في تفاعل الشخص العادي مع الحدث وتوثيقه إما كتابةً أو تصويرًا بالفيديو، ونشره على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وإكس ويوتيوب، أو إرساله لوسائل الإعلام التقليدية (المرئية أو المسموعة أو الورقية) مستخدمًا في ذلك كافة الوسائل التكنولوجية المتاحة.

2. سمات صحافة المواطن

تتميز صحافة المواطن بعدد من الخصائص بوصفها نمطًا صحفيًا أفرزته التطورات التكنولوجية الحديثة، وقد أصبحت الصحافة الدولية والشبكات الإعلامية تعتمد عليها في إنتاج الأخبار والتحليلات، ومن أهم ما يميزها:

- أتاحَت صحافة المواطن للأفراد هامشًا كبيرًا من الحرية، وهذا أدى إلى فسح المجال لإنتاج المحتوى، وهو ما أسهم أيضًا في حرية وسائل الإعلام.

- تُعد صحافة المواطن سلطة خامسة، وذلك لتأثيرها المتعاظم في الشؤون السياسية والمجال العام، كما أنها تُتيح للصحفيين الفرصة لنشر ما قد يكون ممنوعًا، وتسمح للأفراد والمواطنين العاديين بالتعبير عن انشغالاتهم وإيصال آرائهم واقتراحاتهم للجهات المعنية.

- التحول إلى وسائل إعلام جماهيرية: تقوم وسائل الإعلام الجماهيرية بنشر المعلومة من الفرد إلى المجموعة، بينما تقوم صحافة المواطن على نشر المعلومة من الكل إلى الكل.

- المواطنون الصحفيون شهود على الأحداث وليسوا فقط ناقلين لها.

- تتميز صحافة المواطن بالشمولية؛ إذ استطاعت أن تُعالج بصورة فعّالة إشكالية عدم التوازن الجغرافي في تغطية ما يجري في العالم. فقد نجح هذا الإعلام التشاركي الجماعي في تغطية القضايا المهمّشة وسط الجماعات المحلية.

- المجانية: لا يحتاج المواطن الصحفي إلى تكاليف عالية لنشر مادته، وإنما يحتاج إلى صفحة على الإنترنت وهي متاحة بشكل مجاني ودون حدود.
- الاستقلالية: المواطن الصحفي لا يعمل في مؤسسة إعلامية تفرض عليه سياسة تحريرية معينة، والمرور بحارس البوابة الذي ينتقي مادته ويُخضعها لمقاص الرقابة.

3. صحافة المواطن والعمل الإعلامي

هناك أهمية كبيرة للمضامين الإعلامية التي يُنتجها المستخدمون؛ إذ تُزوّد المؤسسات الإعلامية بمصدر غنيّ من المعلومات والأخبار. وتُسهم هذه المضامين في اكتشاف وتنمية المواهب الإعلامية لدى المستخدمين وتحويلهم من مستقبلين سلبيين إلى نشطاء فاعلين في صناعة الأحداث وفي بناء الأجندة الإعلامية. وتقوم أيضاً بإثراء عمل المؤسسات الإعلامية بشهود عيان للأحداث، وهو ما يُمكنها من تنويع مصادرها الصحفية. وتبرز أهمية هذه النوعية من المضامين في أوقات الأزمات والكوارث والأحداث الكبرى، لاسيما في الحالات التي تفرض فيها السلطات تضييقاً على وسائل الإعلام التقليدية. كما أن صحافة المواطن توفر مضامين تصدر عن مصادر مستقلة لا تنتمي في أغلب الأحيان لجهات تجارية، أو سياسية، أو متحيزة لجهة معينة.

وتقوم هذه الصحافة بدور حيوي في استعادة توازن القوى بين المؤسسات الإعلامية والجمهور، من خلال تغيير العلاقة التي كانت سائدة من قبل والمنطلقة من الأعلى إلى الأسفل إلى اتجاه أفقي، وبذلك استعاد الجمهور مكانه في دورة الأخبار. وهكذا فرضت صحافة المواطن حالة من عدم المركزية الإعلامية، فرسّخت البُعد الديمقراطي في العمل الإعلامي المحكوم بطبيعته بالتعدد والاختلاف، وقلّت فرص استمرار الفعل الإعلامي باعتباره فعلاً نمطياً محكوماً في أُسسه العامة بالتشابه والتكرار والقوْلبة. وقد أدت هذه التطورات إلى أنسنة الفعل الإعلامي ليقوم بتقديم خدمات ثقافية واجتماعية بدلاً من خدمة أطراف وجهات معينة. وبذلك أسهمت صحافة المواطن في خلق حالة لا مركزية إعلامية أدت إلى تغييرات جوهرية في مفهوم العمل الإعلامي وجمع الأخبار ونشرها، وفي المنظومة الإعلامية عموماً.

4. تحليل صحافة المواطن في مدونات الجزيرة

أولاً: فئات المضمون (ماذا قيل؟)

تُبين نتائج الدراسة أن المضمون القانوني احتل المرتبة الأولى في "مدونات الجزيرة" بمعدل تكرار 315 مدونة ونسبة 17.40٪. ويحظى هذا الموضوع بأهمية بالغة في سياق الصراع الدولي انطلاقاً من الأهمية القانونية التي تحكم علاقات الدول. وجاءت الفئة الرئيسة التي ترتبط بالمضمون الأمني والعسكري في المرتبة الثانية بمعدل تكرار 305 مدونات ونسبة بلغت 16.85٪، وظهر ذلك من خلال الاهتمام بالأحداث والموضوعات المتعلقة بالحرب على قطاع غزة، واقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى، والاعتداء على أماكن العبادة، وفرض سياسة الاستيطان. وورد في إحدى المدونات للكاتب الصحفي والباحث، محمود عبد الهادي: "الأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين، يذوق الشعب اليهودي معنى الحرب، ومعنى الدمار والقتل والمعاناة، وأعتقد أنه آن الأوان للولايات المتحدة والدول الغربية أن تراجع موقفها تجاه القضية الفلسطينية التي أوجدتها بنفسها، وأن تكفّ عن النظر إليها بعين واحدة لا ترى سوى الكيان الصهيوني والشعب الصهيوني".

وحلّت الفئة الرئيسة الخاصة بالمضمون السياسي في المرتبة الثالثة بمعدل تكرار 280 مدونة ونسبة بلغت 15.46٪، وورد الموضوع الإنساني والأخلاقي بمعدل 255 مدونة ونسبة 14.08٪. أما فئة الحلول المقترحة في مضامين "مدونات الجزيرة" التي ترتبط بالحرب على غزة فجاءت في المرتبة الخامسة بمعدل تكرار 210 مدونات ونسبة بلغت 11.60٪. وورد المضمون الاقتصادي في المرتبة السادسة بمعدل 170 مدونة ونسبة بلغت 9.39٪ من المجموع الكلي لعدد "مدونات الجزيرة". ويمكن تفسير هذه النتيجة بما كتبه رئيس قسم الصحافة السابق بكلية الإعلام في جامعة القاهرة، سليمان الصالح: "الواقع في التجربة التاريخية لشعب فلسطين يفوق الخيال؛ حيث وَجَدَ الكثير من الأغنياء الذين كانوا يمتلكون الأراضي والبيوت في أجمل المدن أنفسهم يواجهون واقعاً جديداً، من أهم سماته المعاناة القاسية التي لا يستطيع أحد أن يتصورها".

جدول (1): توزيع نسب موضوعات صحافة المواطن في عينة الدراسة

م	فئات المضمون	التكرار	النسبة المئوية
1	القانوني	315	17.40
2	الأمني والعسكري	305	16.85
3	السياسي	280	15.46
4	الإنساني والأخلاقي	255	14.08
5	الحلول المقترحة	210	11.60
6	الاقتصادي	170	9.39
7	الاجتماعي	142	7.48
8	الإجراءات الحكومية	134	7.40
	المجموع	1810	100

ثانيًا: فئات الشكل (كيف قيل؟)**عناوين الأجناس الصحفية**

تُظهر نتائج الدراسة أن فئة عنوان التقرير الميداني الذي يعرض التفاصيل من موقع الحدث ورد بمعدل 151 تكرارًا ونسبة بلغت 35.70٪ من المجموع الكلي لعدد التكرارات. وجاءت في المرتبة الثانية فئة عنوان المقال التحليلي الذي يُقدّم تحليلًا معمقًا للأحداث بمعدل 80 تكرارًا ونسبة بلغت 18.77٪. أما فئة عنوان القصة الشخصية التي تعرض قصة شخصية أو شهادة فجاءت في المرتبة الثالثة بمعدل 76 تكرارًا ونسبة بلغت 17.84٪ من المجموع الكلي لمفردات العينة. ووردت فئة عنوان تقارير التوقعات المستقبلية التي تعرض توقعات مستقبلية للأحداث في المرتبة الرابعة بمعدل 59 تكرارًا ونسبة بلغت 13.84٪. وجاءت فئة عنوان التحقيق الصحفي الذي يعرض نتائج العمل الاستقصائي المعمق في المرتبة الخامسة بمعدل 42 تكرارًا ونسبة بلغت 9.85٪، أما عنوان المقال العاطفي فوردت في المرتبة السادسة بنسبة 4.22٪.

جدول (2): توزيع نسب أنواع العناوين في عينة الدراسة

م	فئة عناوين التقارير	التكرار	النسبة المئوية
1	عنوان التقرير الميداني	151	35.70
2	عنوان المقال التحليلي	80	18.77
3	عنوان القصة الشخصية	76	17.84
4	عنوان تقرير التوقعات المستقبلية	59	13.84
5	عنوان التحقيق الصحفي	42	9.85
6	عنوان المقال العاطفي	18	4.22
	المجموع	426	100

أنواع الخطوط

تُبرز نتائج الدراسة أن فئة الخط العادي لكتابة النصوص الأساسية للمدونات وردت بمعدل 163 تكرارًا ونسبة بلغت 38.26٪ من المجموع الكلي لعدد التكرارات. وجاءت في المرتبة الثانية فئة الخط السميك لإبراز العناوين الرئيسة بمعدل 134 مرة ونسبة بلغت 31.45٪. ثم وردت فئة الخط الصغير لإبراز العناوين المرافقة للصور في المرتبة الثالثة من بين الفئات الفرعية الأخرى بمعدل تكرار 82 مرة ونسبة مئوية بلغت 19.24٪ من العدد الكلي. وجاءت فئة الخط الكبير الذي استُخدم في العناوين الكبيرة لسهولة القراءة والتصفح في المرتبة الرابعة بمعدل 47 تكرارًا ونسبة بلغت 11.03٪ من المجموع الكلي.

جدول (3): توزيع نسب أنواع الخطوط في عينة الدراسة

م	أنواع الخطوط	التكرار	النسبة المئوية
1	الخط العادي	163	38.26
2	الخط السميك	134	31.45
3	الخط الصغير	82	19.24
4	الخط الكبير	47	11.03
	المجموع	426	100

أنواع الصور

توضح نتائج الدراسة أن فئة صور الأحداث الميدانية، وهي تمثل إما صور الاشتباكات أو صور الدمار أو صور الإنقاذ، وردت في المرتبة الأولى بمعدل 277 تكرارًا ونسبة بلغت 65.02٪ من مجموع صور عينة الدراسة. وجاءت في المرتبة الثانية فئة صور الأوضاع الإنسانية، وهي تمثل إما صور اللاجئين أو صور المستشفيات أو صور الأطفال والنساء، بمعدل 87 صورة ونسبة بلغت 20.42٪. ووردت فئة صور الشخصيات البارزة، وهي تمثل صور القادة السياسيين أو صور الشخصيات العسكرية أو صور الشخصيات الإنسانية، في المرتبة الثالثة من بين الفئات الفرعية الأخرى بمعدل 62 تكرارًا ونسبة بلغت 14.55٪.

جدول (4): توزيع نسب أنواع الصور في عينة الدراسة

م	أنواع الصور	التكرار	النسبة المئوية
1	صور الأحداث الميدانية	277	65.02
2	صور الأوضاع الإنسانية	87	20.42
3	صور الشخصيات البارزة	62	14.55
	المجموع	426	100

استنتاجات

- أوضحت نتائج الدراسة التحليلية أن المضمون القانوني في مدونات الجزيرة، والذي يتعلق بالحرب على غزة، قد حصل على المرتبة الأولى من بين مجموع الفئات الرئيسة. وترى الباحثة أن هناك اهتمامًا كبيرًا بتحليل الأبعاد القانونية للصراع؛ مما يعكس ضرورة توثيق الخروقات القانونية وانتهاك حقوق الإنسان أثناء الحروب والنزاعات.

- بيّنت نتائج الدراسة أن المضمون الأمني والعسكري حظي بالمرتبة الثانية، وهو ما يُشير إلى أن التحليلات الأمنية والعسكرية تُعد من الموضوعات الأساسية التي تهتم الجمهور، وتُغطي إستراتيجيات وتكتيكات الحرب؛ مما يوفر فهمًا أعمق للعمليات العسكرية وتبعاتها.

- توضح المرتبة الثالثة للمضمون السياسي أهمية فهم السياق السياسي للحرب التي تشنها إسرائيل على غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وتُبرز أيضًا الدور الكبير للسياسات الداخلية والدولية في تشكيل الأحداث وتوجيهها.
- بيّنت نتائج الدراسة أن المضمون الإنساني والأخلاقي قد حصل على المرتبة الرابعة، وهو ما يُشير إلى أن "مدونات الجزيرة" تعكس الوعي الكبير بالمآسي الإنسانية ومعاناة المدنيين والقضايا الأخلاقية المرتبطة بالحرب.
- المرتبة الخامسة للحلول المقترحة تُبرز الاهتمام بالبحث عن سُبُل لحلّ النزاعات وإنهاء الصراعات. ويوضح ذلك دور صحافة المواطن ومساهمتها في النقاشات حول الحلول الممكنة.
- تُشير المرتبة السادسة للمضمون الاقتصادي إلى أن الأبعاد الاقتصادية للصراع لها تأثير في المجتمعات.
- يعكس المضمون الاجتماعي الأهمية الاجتماعية للأحداث والتغيرات الاجتماعية والتحديات التي يواجهها المجتمع أثناء الحرب.
- استخدمت مدونات الجزيرة صورًا قوية ومؤثرة يعكس تكرارها في أكثر من مدونة الواقع المعقد في غزة، مع التركيز على الصور الإنسانية والعسكرية لضمان مصداقية الصور المستخدمة.

معايير النشر في مجلة الجزيرة

تعتمد مجلة "الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام" معايير المتطلبات العلمية في نشر الدراسات والبحوث التي تصلها وفقاً للمواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة، ويقتضي ذلك:

1. أن تكون الدراسة أصيلة أعدّها الباحث للنشر في المجلة، وألا تكون قد نُشرت جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهها في مجلة أخرى أو كتاب أو آية وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدمت الدراسة في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن تكون الدراسة في أحد مجالات وفروع حقل الاتصال والإعلام، وأن تتصل باهتمام الباحث وتخصصه العلمي، وأن تكون الدراسة كذلك في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

3. أن تُرفق الدراسة بالسيرة العلمية للباحث وبريده الإلكتروني ورقم هاتفه المحمول.

4. أن يعتمد الباحث الأسس والمعايير العلمية في جميع خطواته البحثية، وأن يسترشد بالأصول المنهجية والأكاديمية في إعداد دراسته، لاسيما فيما يخص تحديد المشكلة البحثية أو السؤال الإشكالي الذي تناقشه الدراسة، أو الفرضيات التي تُؤسس لأطروحة البحث، وبيان الرؤية أو الإستراتيجية البحثية التي تُوجّه مسار الدراسة، ومناقشة أبعاد المشكلة ومظاهرها (التحليل)، وإبراز أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة.

5. أن تُحرّر الدراسة بلغة عربية سليمة محكمة ورصينة تتصل بالحقل المعرفي للاتصال والإعلام، وأن تخلو من الأساليب الإنشائية والعبارات الغامضة والتناقضات التي تسبّب التباساً وتشويشاً في انسياب المعنى وسلاسة الأفكار.

6. أن تستوفي الدراسة العناصر التي تحدد هويتها (بطاقة هوية الدراسة):

- يُكتب عنوان الدراسة أو البحث باللغتين: العربية والإنجليزية.

- ملخصاً تنفيذياً باللغتين: العربية والإنجليزية، لا يتجاوز كل واحد منهما مئة (100) كلمة، ويُبرز الباحث في هذا الملخص المشكلة البحثية وأبعادها، والإستراتيجية المنهجية التي اعتمدها في تحليل مظاهرها، وأهم الخلاصات التي توصل إليها، فضلاً عن الكلمات المفتاحية باللغتين أيضاً (5 كلمات كحدّ أقصى).

- اسم الباحث وصفته العلمية/ الأكاديمية باللغتين: العربية والإنجليزية.

7. أن تلتزم الدراسة بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمد مركز الجزيرة للدراسات، وأن تُكتب المصادر والمراجع بشكل يدوي في نهاية الدراسة (Endnotes) وليس أسفل كل صفحة (Footnotes) باستخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية. انظر دليل المجلة في ضبط المراجع وكتابة الهوامش.

8. أن تكتب الدراسة بخط (Traditional Arabic) ويكون حجمه 16، بينما المصادر والمراجع بحجم 14.

9. أن يتراوح الحد الأقصى لعدد كلمات الدراسة، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين سبعة آلاف (7000) وتسعة آلاف (9000) كلمة. ويمكن للمجلة أن تشر -في بعض الحالات وبحسب تقديراتها وبصورة استثنائية- بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات، أو تقل عنه .

10. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُفِرَّت من قبل، عليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

11. ترحب المجلة بالمراجعات والقراءات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2500-4000) كلمة. وفي هذه الحالة يجب على الكاتب أن يورد في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، دار النشر ومكانه وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضاً وصفيّاً لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

12. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول،

ينبغي إرسالها بالطريقة التي استُخدمت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها كصور أصلية بجودة عالية في ملف مستقل.

13. تُكتب جميع العناوين الوظيفية والشروحات والتعليقات على الجداول، أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف، باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط وفقاً لدليل المجلة.

14. تخضع البحوث للتحكيم، ويُتخذ قرار نشرها في ضوء آراء المحكمين وقرار هيئة التحرير.

15. يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء التعديلات الشكلية على الدراسة متى كان ذلك ضرورياً دون تعديل المحتوى.

16. يجري ترتيب البحوث عند النشر وفق مقتضيات فنية حصراً دون أي اعتبارات أخرى.

17. لا يدفع مركز الجزيرة للدراسات مكافآت مالية مقابل نشر البحوث في المجلة، ولا يتقاضى عليها أي رسوم.

18. الدراسات والبحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عما ورد فيها من آراء ومعلومات واستنتاجات.

19. تُرسل الدراسة كاملة في ملف وورد (Word) إلى البريد الإلكتروني للمجلة (AJCM@aljazeera.net).

20. تُوجّه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للمجلة.

أسلوب كتابة المراجع والهوامش

سياسات عامة

- تُكتب المصادر والمراجع بشكل يدوي في نهاية الدراسة (Endnotes) وليس أسفل كل صفحة (Footnotes) باستخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية.
- عند الإحالة إلى مصدر أو مرجع للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.
- عند تكرار المصدر أو المرجع مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.
- عند تكرار المصدر أو المرجع، بعد ورود مراجع أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعاً بعنوان المرجع بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.
- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولاً: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عز الدين عبد المولى، العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة: بحث في دور الجزيرة، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، تُوثَّق بيانات الكتاب كآلاتي:

عارف حجاوي، اللغة العالية: العربية الصحيحة للمذيع والمراسل ولكل صحفي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 24-25.

Marc Lynch, *Voices of New Arab Public: Iraq, Aljazeera, and Middle East Politics Today*, (New York: Columbia University Press, 2006), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوثَّق بيانات الكتاب كآلاتي:

محمد كريشان، الجزيرة وأخواتها، (دمشق، الأهالي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 24.

Philip Seib, *Information at War: Journalism, Disinformation, and Modern Warfare*, (Oxford: University of Chicago Press Polity Press, 2021), 23.

2. كتاب لمؤلف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

يورغن هيرماس، نظرية الفعل التواصلي: عقلانية الفعل والعقلانية الاجتماعية، ترجمة فتحي المسكيني، ط 1 (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ج 1، ص 112.

Christian Fuchs, *Digital Capitalism: Media, Communication and Society*, (London: Routledge, 2022), 3: 243.

3. كتاب لمؤلفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

إيريك شميدت، جاريد كوين، العصر الرقمي الجديد: إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال، ترجمة أحمد حيدر، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 135.

Christoph Ernst, Jens Schroeter, Media Futures: Theory and Aesthetics, (Cham, Switzerland: Springer Nature Switzerland AG, 2021), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلفين:

المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

روكسان فارمان-فارماين وآخرون، الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجاً، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 25.

Tommaso M. Milani et al., Language Ideologies and Media Discourse: Texts, Practices, Politics, (New York, United States: Continuum Publishing Corporation, 2010), 35.

5. كتاب لجهة أو مؤسسة حكومية أو دولية أو غيرهما:

اسم الجهة أو المؤسسة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

UNESCO, Getting the Message Across: Reporting on Climate Change and Sustainable Development in Asia and the Pacific: A Handbook for Journalists, (Paris: the United Nations Educational, 2018), 60.

6. كتاب لمحرر واحد:

اسم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- محمد الراجي (محرر)، سلطة الإعلام الاجتماعي: تأثيراته في المنظومة الإعلامية التقليدية والبيئة السياسية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 51.

Savas Çoban, ed., Media, Ideology and Hegemony, (Chicago, United States: Haymarket Books, 2020), 301.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اسم المحرر الأول، اسم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشرين عاماً: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديمية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Katharine Sarikakis, Daya K. Thussu, eds., Ideologies of the Internet, (Cresskill, United States: Hampton Press, 2007), 202.

8. كتاب مترجم أو مُترجم ومحرر:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اسم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

فيليب سيب، تأثير "الجزيرة": كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية، ترجمة عز الدين عبد المولى، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 15.

Niklas Luhmann, The Reality of the Mass Media, Trans. and ed. Kathleen Cross, (U.S.A: Stanford University Press, 2000), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.
رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge, (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اسم المترجم (مترجم)، أو اسم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد القادر بوباية (محقق)، تاريخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., Sir Gawain and the Green Knight (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Thea M. van der Geest, Web Site Design is Communication Design, Document Design Companion Series, 2 (Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, 2001), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يُكتب الرابط أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي مختصراً بالرجوع إلى مُختَصِر الروابط (.Bitly com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، <https://bit.ly/2DaBEgG>

Arthur A. Berger, Media and Communication Research Methods: an Introduction to Qualitative and Quantitative Approaches, (California: SAGE Publications Inc, 2016), 25, <https://bit.ly/3adlHuK>.

13. فصل من كتاب محرر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حسنة حسين، "الجزيرة وتطور تمثيلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديمية، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Mohamed Mukhtar Alkhalil, "Aljazeera's Digital Leadership," in Aljazeera Tells Its Story: In-Depth Investigations, eds. Mostefa Souag et al., (Qatar: Aljazeera Media Network, 2022), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اسم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اسم الكاتب، (مكان النشر، دار النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صالح أبو أصبع، فاروق منصور، مقدمة لـ مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، روجر ويمر، جوزيف دومينيك، ترجمة صالح أبو أصبع، فاروق منصور، ط 1 (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 7.

Philip Seib, Aljazeera English: Global News in a Changing World, by Multiple Authors, (U.S.A: Palgrave Macmillan, 2012), 79.

15. المصدر الأصل مقتبس من مصدر آخر:

اسم الكاتب وعنوان المصدر الأصل، نقلاً عن المصدر الوسيط/ اسم الكاتب، عنوان الكتاب أو الدراسة، (مكان النشر، دار النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

دينيس ماكويل، نقلاً عن خلف حماد، وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ط 1 (الأردن، اليازوري، 2020)، 74.

Warren Thompson, Population and Peace in the Pacific (Chicago: University of Chicago Press, 1946), 313, quoted in Dennis Hodgson, "Demography as Social Science and Policy Science," Population and Development Review 9, No. 1 (March 1983): 8-9.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اسم المؤلف، عنوان الرسالة أو الأطروحة، (نوعها: رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يُوثَّق رابطها في نهاية الإحالة).

إبراهيم محمد طلحة، البنية الأسلوبية في لغة الإعلام العربي الجديد: قنوات شبكة الجزيرة أنموذجًا (أطروحة دكتوراه، جامعة عدن، 2017)، ص 83.

Dragan Petrevski, Media as Generators of Media Memes: Aljazeera Balkans as an Example, (Master thesis, University of Maribor, Slovenia, 2018), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية أو تقارير منظمات دولية. اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان وسلامة الصحفيين، "خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب"، 6/CI-12/CONF.202، (جنيف: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2017)، 5.

UNESCO, "Journalism is a Public Good: World Trends in Freedom of Expression and Media Development; Global Report 2021/2022," CC BY-SA 3.0 IGO, (2022), 13.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اسم المؤلف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

نصر الدين لعياضي، "مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال في السياق الرقمي: خلاف واختلاف"، (ورقة قُدِّمت في مؤتمر المشكلات النظرية والتطبيقية لمناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال، الدوحة، 8-9 ديسمبر/ كانون الأول 2021).

LaRissa Lawrie, "Fake News and Post-Truth Politics, the 2016 US Presidential Election," (Paper Presented at the 16th Annual International Conference on Communications & Mass Media, 14-17 May 2018, Athens, Greece).

خامساً: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اسم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حسين محمود هتيمي، "معوقات توظيف تطبيقات التواصل الاجتماعي في قياس الرأي"، الباحث الإعلامي (جامعة بغداد-كلية الإعلام، العراق، العدد 53، 2021)، ص 112.

Elizabeth B. Breese, "Mapping the Variety of Public Spheres Get access Arrow," Communication Theory, Vol. 21, Issue. 2 (2011): 125.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

عديله أحمد الشمران، "آراء مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي حول أخبار أزمة وباء كورونا (كوفيد-19): دراسة حالة الأردن"، مجلة بحوث الإعلام والاتصال (الشبكة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، بريطانيا، العدد 1، 2022): <https://bit.ly/3bOvpnK>.

Melissa Wall, "Communication Practices in the Production of Syrian Refugee Belonging," International Journal of Communication, Vol. 15, (2021), <https://bit.ly/3R5QXfD>.

3. مراجعة كتاب:

اسم مؤلف المراجعة، عنوان المراجعة/القراءة، عنوان الكتاب، مؤلف الكتاب، اسم المجلة/الصحيفة، جهة النشر، العدد، التاريخ، الصفحة.

بسيوني حمادة، "مراجعة كتاب: الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام خلال ثورات

الربيع العربي: قناة الجزيرة الإخبارية نموذجًا"، قراءة في كتاب الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام خلال ثورات الربيع العربي: قناة الجزيرة الإخبارية نموذجًا، عبد السلام رزاق، أنساق، (دار نشر جامعة قطر، المجلد 3، العدد 2، 2019).

Mushfique Wadud, "Book Review: McQuail's Media and Mass Communication theory," Review of McQuail's Media and Mass Communication Theory, by Denis McQuail, Mark Deuze, Sage Journals, Vol. 15, Issue. 1-2, 2021.

في حال كانت المراجعة منشورة في صحيفة أو موقع إلكتروني، يوثق المرجع كآتي: حميدة سميسم، "تاريخ الاتصال والإعلام العربي" للموسى: تدرج تاريخي لظهور وسائل الاتصال"، قراءة في كتاب تاريخ الاتصال والإعلام العربي، عصام سليمان الموسى، الغد، 11 فبراير/ شباط 2017، <https://bit.ly/3amQBRu>.

Ron Charles, "Two Authors Expose the Deceptive, Self-Aggrandizing Absurdity of Online Life," Review of Fake Accounts, by Lauren Oyler, The Washington Post, February 10, 2021.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

سعيد يقطين، "مناقب الفضاء الافتراضي العربي ومثالبه"، القدس العربي، 29 يناير/ كانون الثاني 2022.

Cristiano Lima, "Why Younger Users May Shake up the Debate on Social Media Regulation," The Washington Post, June 9, 2022.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني/ أو المدونة، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

إيناس بوسعيد، "آليات التحقق من الأخبار المتدفقة عبر الإعلام الاجتماعي، دراسة حالة: تغطية قناة الجزيرة للمشهد اليمني"، معهد الجزيرة للإعلام، 30 يونيو/ حزيران 2018 (تاريخ الدخول: 15 مايو/ أيار 2022)، <https://bit.ly/3Ifxvcc>.

Dana Milbank, "The Democratic Apology Tour is a Sorry Spectacle," The Washington Post, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". <https://wapo.st/2BnpYXS>.

تمار يوسف، "إشكاليات إجرائية في تقنية تحليل المضمون"، 26 مايو/ أيار 2022، <https://bit.ly/3nMVruq>.

Rasmus K. Nielsen, "No One Cares What We Know: Three Responses to the Irrelevance of Political Communication Research," rasmuskleisnielsen, 2017, <https://bit.ly/3yP07G8>.

ثامناً: محتوى وحسابات مستخدمي الشبكات الاجتماعية

اسم الكاتب/ المؤسسة، (مُعرّف الحساب)، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم المنصة، تاريخ النشر، الرابط.

الصادق رابح (@saddekrabah)، "مفهوم الخطاب: من السياق النصي إلى السياق التداولي"، 23 Facebook، يوليو/ تموز 2020، <https://bit.ly/3upm6RM>.

Kristen Eddy (@Kristeneddy), "Want to learn more about young peoples' news habits and attitudes, but don't have time to sit and read my #DNR22 chapter," Twitter, June 21, 2022, <https://bit.ly/3R8Q327>.

أسماء ملكاوي، "مداخلة في الجلسة الثالثة بعنوان: الشبكات الاجتماعية ومناهج البحث العلمي"، 14 youtube، ديسمبر/ كانون الأول 2021، <https://bit.ly/3bQpDlt>.

Reuters Institute, "Digital News Report 2022," youtube, June 15, 2022, <https://bit.ly/3NNu5Pp>.

تاسعاً: البودكاست

اسم المذيع واسم الضيف، عنوان الحلقة، اسم البرنامج (والمنصة)، المؤسسة المنتجة للبودكاست، تاريخ البث، مدة البرنامج، (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

آمال لعريسي وعبد الرزاق بلعقروز، "الثورة الرقمية: حررت الإنسان أم استعبده؟"، بعد أمس (الجزيرة بودكاست)، شبكة الجزيرة الإعلامية، 7 يناير/ كانون الثاني 2022،

20 د، (تاريخ الدخول: 5 يوليو/تموز 2022)، <https://bit.ly/3usmij8>.
Craig Mullaney, "How Executives Use Social Media to Lead: Stories and Strategies for Public Relations," Apple Podcasts Preview (podcast), 21:15, June 22, 2022, "accessed July 5, 2022". <https://apple.co/3bSqVwb>.

عاشراً: المقابلات والتواصل الشخصي

1. مقابلة مع الباحث:

مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع أحمد الشيخ، رئيس تحرير غرفة الأخبار بقناة الجزيرة سابقاً، 2 يونيو/حزيران 2022، قطر.

Ahmed Al Sheikh (Former Editor-in-Chief of Al Jazeera's Newsroom), interviewed by author, 2 June 2022.

مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب/ زوم أجراها الباحث مع كمال حميدو، رئيس قسم الإعلام بجامعة قطر سابقاً، 24 مارس/آذار 2022.

Kamal Hamidou (Head of the Department of Mass Communication at Qatar University), interviewed by author, 24 March 2022.

2. التواصل الشخصي:

اسم المتصل بالباحث، مصدر الرسالة إلى الباحث، التاريخ.

مي العبد الله، رسالة إلى الباحث عبر تويتر، 25 يوليو/تموز 2022.

Jamal Zran, Facebook message to author, August 1, 2022.

من إصدارات المركز



الجزيرة

لدراسات الاتصال والإعلام
دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر
صندوق البريد: 23123

للتواصل

AJCM@aljazeera.net
هاتف: +974 40158384
فاكس: +974 44831346

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES